مركز الموطأ
Al Muwatta Center

تذكرة العلماء في أصول الحديث

للإمام الحافظ شمس الدين محمد بن محمد ابن الجزري الدمشقي

٧٥١ - ٨٣٣ هـ

دراسة وتحقيق

المصطفى سليمي

الجزء الأول

pages.indd 1 1/15/18 4:44 PM

تذكرة العلماء
في
أصول الحديث

للإمام الحافظ شمس الدين محمد بن محمد بن
الجزري الدمشقي ٧٥١هـ ٨٣٣ هـ

دراسة وتحقيق
المصطفى سليمي

الجزء الأول

شكر وثناء

الحمد لله الذي مهد العلم وفتح له المدارك حتى صار «موطأ»، وسلك بأهله السبل فصار إليهم دانيا مهيأ، ثم صلاة الله تترى وسلامه على من حذر من التنطع والتشدد وبهديه عنه نأى فكان بذلك منه في منأى، وعلى آله المهتدين وكل خَيِّر صحب النبي ورأى.

وبعد؛ فإن مما رغب فيه النبي الكريم صلى الله عليه وسلم شكر من كان للشكر أهلا، من أهل الفضل ومن ساد بالعلم وتحراه «إلى أن تنبلا»، وليس من محمود الأخلاق ومحاسنها إغفال ذلك أو نسيانه، وهذا إبانه وأوانه.

تمنيت أن القلب كان لساني ... يبوح بسر يحتويه جناني
فإني إذا ما رمت إظهار شكركم ... تقصر عنه منطقي وبياني

وإني لمبتدئ فمجزل وفير الشكر وأثيره، إلى مبدع فكرة المركز ورائد المشروع الإصلاحي، العلامة المُجيد المتقن، والفهامة المتبحر المتفنن، سيدي عبد الله بن بيه حفظه الله رئيس مركز الموطأ بأبوظي، أحد الأعلام الرواسخ وشيخ المشايخ، صاحب التصانيف الماتعة المشهورة في الآفاق، النافقة في سوق الإفادة والإجادة بالاتفاق، العلَم الذي «لا يصد إذا صمم ولا يرد عما يمم».

فلا زلتم لكمال الهدى ... وإحياء دارس درس العلوم

فهو الأصولي الذي أحكم من الاصول قواعدها، ورفع صرح كثير من العلوم وقوى بنيانها وقواعدها، وجدد منها مداخلها وأبوابها، وأطلع الباحث النهم على «مشاهد من المقاصد»، فنهل منها الصادر والوارد، وأوقفه على «مقاصد المعاملات ومراصد الواقعات»، ناثرا في ذلك كله «أمالي الدلالات و مجالي الاختلافات» يواقيت ودررا لامعات، تكون دليلا إلى «تنبيه المراجع»، وعونا له على إتقان «صناعة الفتوى»، كل ذلك في «إثارات تجديدية»، مع الحجة و«البرهان»، المستند إلى قوة البيان.

إنه حقا أحد المحاسن التي يفخر بها الزمان، «والنوادر التي قلدت جيد الدهر قلائد الجمان». جعل الله عمره بالخيرات عامرا، وبحر علمه عن فرائد الصواب والتجديد حاسرا جازرا، وبارك فيه باطنا وظاهرا.

ولا يفوتني أن أثنّي بالشكر الوافر، والثناء العاطر لفضيلة الدكتور محمد مطر الكعبي، المدير العام لمركز الموطأ.

لهؤلاء كلهم ولجميع القائمين على كل مشروع إصلاحي تجديدي، مهتد بسنة النبي صلى الله عليه وسلم ساع إلى التعريف بالإسلام والحنيفية السمحة، أهدي بالغ شكري، وجميل امتناني، ونفعنا الله واياكم بخالص نيّاتنا، وصادق طويّاتنا.

وكتبه:

محبكم ووادكم الدكتور المصطفى بن أحمد سليمي

إهداء

- إلى الذي نشأني على القران وحبب إلي أدبه، واخذ بيدي وسلك بي دربه، ولم يزل على ذلك إلى أن قضى نحبه، فرحمه الله رحمة واسعة.

- إلى التي بذلت جل عمرها لنتعلم، وأذبلت زهور شبابها لنسلم، إلى الوالدة الحنون، وقاها الله ريب المنون.

- إلى التي هيأت لي أسباب البحث لأبحث، وساعدتني بصبرها على ملازمتي للمكتبة، وطول مكثي بها، وتحملت ذلك كله إلى زوجتي المصونة حفظها الله.

- إلى بنتي - مريم وصفاء - اللتين حجبتا اغلب الوقت عن والدهما، وقلل الشغل من تصابيه معهما.

- إلى ساكن القلب المتربع على سويدائه الشبل عبد الباسط بسط الله له في عمره.

- إلى إخوتي وذوي قرابتي وأصهاري وأهل جواري، الذين احتملوا قلة وصلي، وشجعوني على المواصلة والبذل.

- إلى أساتذتي وشيوخي في المغرب والمشرق - خاصة منهم شيخي الدكتور العلامة عبد الهادي حميتو حفظه الله وأمد في عمره - الذين أناروا طريقي بالعلم، وعلموني ما لم أكن اعلم.

- إلى كل محب للعلم، شغوف به، أهدي هذا العمل المتواضع، وأرجو منهم رفعه على أكف القبول، والدعاء لصاحبه ببلوغ منتهى السول.

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه، ونعوذ به من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهديه الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾[1].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبًا﴾[2].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلًا سَدِيدًا يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا﴾[3].

---

(١) سورة آل عمران، الآية ١٠٢.

(٢) سورة النساء، الآية الأولى.

(٣) سورة الأحزاب، الآيتان ٧٠ و٧١.

وبعد: فإن خير الحديث كتاب الله تعالى، وخير الهدي هدي محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار. وإن أعظم ما اشتغل به المشتغلون، واعتنى به المعتنون، بعد كتاب الله تعالى هو حديث رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فبه يعرف الحلال والحرام، ومن طريقه يتوصل إلى الملك العلام، وبه ينير السالكون إليه سبلهم، ومنه يقتبسون هديهم ودلهم، من طلب ذلك في غيره ضل، ومن استبدله بسواه زل، فهو العصمة والنجاة، لا يخيب من به تمسك في حياة أو ممات.

وإذا كان أمر الحديث كذلك فلا عجب إذا وجدنا طائفة من هذه الأمة انتدبت لحفظه وصونه، وتمييز صحيحه من سقيمه، فأفنت في سبيله الأعمار، وعمرت به أوقاتها الليل والنهار، ورحلت في سبيل تحصيله إلى نائي الأقطار، وقطعت الفيافي والقفار، ولم تقنع بما دون الإحاطة بطرقه وعلله، حاديها في مسيرها في هذا الطريق قول المصطفى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «نضر الله امرء سمع منا حديثا فحفظه حتى يبلغه. . .» الحديث[1].

ولم تزل هذه الطائفة بالحديث مشهورة، وأنفسها على خدمته مقصورة، لا يحصرها زمان أو مكان، بل هي منتشرة في كل صقع

---

(١) أخرجه أبو داود في كتاب العلم، باب فضل نشر العلم، ح ٣٦٦٠ ج ٣/٣٢٢، والترمذي في كتاب العلم، باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع ح٢٦٥٦ ج ٥/٣٣، وابن ماجة في مقدمة سننه، باب من بلغ علما، ح٢٣٠ ج ١/٨٤.

وأوان، ولا تزال على ذلك حتى يرث الله الأرض ومن عليها، وعد الله الذي لا يخلف وعده، وقد قال ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾[١]، وحفظ المبيَّن يقتضي حفظ المبيِّن.

ولقد خفت نور مصباح هذه الطائفة وما انطفأ، وقلت عناية المسلمين بآثار أهلها، وأعرض كثير منهم عن تراثهم المكنون، واستبدلوا الذي هو أدنى بالذي هو خير، فاستعاضوا عنه بتراث دخيل ذي نفع قليل، ثمرته المهارة في ترصيف وتصريف ضروب القال والقيل «فسبحان الله، ما ذا حرم المعرضون عن نصوص الوحي، واقتباس العلم من مشكاته من كنوز الذخائر، وما ذا فاتهم من حياة القلوب واستنارة البصائر؟، قنعوا بأقوال استنبطتها معاول الآراء فكرا، وتقطعوا بينهم لأجلها زبرا، درست معالم الحديث في قلوبهم فليسوا يعرفونها، وأقوت[٢] معاهده عندهم فليسوا يعمرونها، ووقعت ألويته وأعلامه من أيديهم فليسوا يرفعونها، وأفلت كواكبه النيرة من آفاق نفوسهم فلذلك لا يحبونها، وكسفت شمسه عند اجتماع ظلم آرائهم وعقدها فليسوا يبصرونها»[٣].

---

(١) سورة الحجر، الآية ٩.

(٢) من الفعل أقوى بمعنى أقفر، فالقي- بالكسر-، والقوى والقواء بالقصر والمد، القفر، ومنزل قواء لا أنيس به.

مختار الصحاح، للرازي (ص٥٥٨)، ولسان العرب، لابن منظور (١٥/٢١٠).

(٣) كلام مقتبس من مقدمة مدارج السالكين، لابن قيم الجوزية رحمه الله تعالى (١/٥). -مع تصرف يسير-.

ومع ذلك كله فلا يزال ثمة معاهد ومراكز على امتداد رقعة العالم الإسلامي من مشكاة تلك الأنوار تقتبس، ولفرائد فوائدها تلتمس، معاهد جعلت من نفسها حامية لذاك التراث، وموكلة بتقسيم ذلك الميراث، كل يأخذ منه بحظه، بحسب تحصيله وجده.

ولقد كان لشعبة الدراسات الإسلامية بجامعة سيدي محمد بن عبد الله من ذلك نصيب، فخصصت قسطا من نتاجها العلمي لتحقيق التراث ونشره، وبعث مضمونه ونصره، وأوكلت ذلك إلى طلبة العلم الذين منها تخرجوا، وفي درجات المعرفة ارتقوا وتدرجوا، فانتدبوا لهذا التكليف، وتجشموا تحمل مشاق هذا التشريف، وخاضوا غمرة ذلك، وسلكوا لبلوغ مرتبة القرب من الكمال أوعر المسالك، علما منهم بأن العاقل ينبغي أن ينتهي إلى غاية ما يمكنه، ويصل إلى أكمل ما يحسنه، مرشدهم في ذلك قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه»[1].

ثم قول القائل:

ولم أر في عيوب الناس نقصا كنقص القادرين على التمام[2]

---

(١) أخرجه أبو يعلى في مسنده (٣٤٩/٧)، والطبراني في الكبير (٣٠٦/٢٤)، والأوسط (٢٧٥/١)، والبيهقي في شعب الإيمان (٣٣٤/٤-٣٣٥). وهو حديث صحيح.

انظر: مجمع الزوائد، للهيثمي (٩٨/٤)، وكشف الخفاء، للعجلوني (٢٨٥/١)، وصحيح الجامع، للألباني (٣٨٣/١).

(٢) البيت لأبي الطيب المتنبي. خزانة الأدب، للبغدادي (٢٠٥/١).

فجاءت أعمال كثير من هؤلاء عند حسن الظن بهم، ولعل عملي هذا يكون من جملة تلك الأعمال، يحقق ما عقد عليه من الآمال، ويكون لبنة في بناء، وسحابة في سماء، تُزجى ثم يؤلف بينها وبين سحائب أخرى، فتكون ركاما يخرج من خلاله ودق المعارف والعلوم تترى، ثم تمطر سماؤه غيثا نافعا سيبا، فإن لم يكن وابلا فطل، والله بما نعمل بصير، وعلى توفيقنا وتسديد خُطانا قدير.

فجزى الله بالخيرات القائمين على هذه المعلمة العلمية وغيرها من المعاهد والمعالم، المخلصين في بذل أوقات العمر، لنشر علم غَمْر، وتنبيه طالب غُمْر[1]، وجعل أجر جهودهم وإخلاصهم في دواوين حسناتهم، تنجيهم يوم لا ينفع مال ولا بنون، إلا من أتى الله بقلب سليم.

❊ ❊ ❊ ❊

---

(١) الغَمر بوزن الجمر الكثير، والغُمر بوزن العمر المبتدئ الذي لم يجرب الأمور، ولم يحتك بها.

مختار الصحاح (ص٤٨٠)، ولسان العرب (٥/٢٩-٣٠).

التمهيد

وفيه:

١. سبب اختيار البحث.

٢. الصعوبات المعترضة.

٣. توثيق نسبة الكتاب.

٤. تسمية الكتاب.

٥. النسخ المعتمدة في التحقيق.

٦. عملي في التحقيق.

٧. شكر وتقدير

١- سبب اختيار البحث

إن من أكثر مراحل البحث صعوبة هي تلك المرحلة التي تسبق مرحلة استقرار الباحث على موضوع بحث ما، ففيها تتشعب السبل، وتختلط الاختيارات وتتباين، وقل من لا يعتريه مثل ذلك من الباحثين.

ولقد قلبت الفكر في مجالات البحث، راغبا في أن أقف على موضوع يشدني إلى الخوض فيه، والغوص في أعماقه، فلم أجد أفضل من تجديد الصلة بتراث السلف، لعلمي ويقيني أن كثيرا من ذخائر تراثهم النفيس النافع لا يزال رهين رفوف الخزائن والمكتبات بالشرق والغرب، يتطلع إلى من ينفض عنه غبار النسيان والإهمال، ويخرجه إلى عالم النور. فلقد خلفوا لنا ما لا يحصى كثرة من النفائس والدرر، حصيلة جهود مستمرة، وثمرة عقول مبتكرة، وليس من البر بهم أن نعرض عن كل ذلك، ونتخذه مهجورا، بل الواجب يقتضي منا أن نغوص في أعماق بحار ما خلفوه بحثا عن صدفه ودرره، ولا سبيل إلى ذلك إلا ببذل الجهد، والتشمير عن ساعد الجد.

وبعدما عقدت العزم على سلوك سبيل التحقيق، كان لزاما علي أن أجد المخطوط المناسب، فقلبت صفحات فهارس الخزائن، أملا في العثور على المطلوب، واستعنت بأهل الخبرة في هذا الباب لتحصيل المرغوب، واستخرت واستشرت فأشار علي بعض إخواني الطلبة

الباحثين بكتاب لعلم من أعلام القراءات مشهور، لكنه في علم الحديث مغمور، إنه الإمام ابن الجزري، وأما كتابه فهو «تذكرة العلماء في أصول الحديث»، فقلت في نفسي دونك ما كنت تريدين، وأمامك ما كنت ترغبين، ثم عرضت الأمر على أستاذنا الفاضل الدكتور محمد بن عبد الرحمن الصقلي الحسيني، فأبدى موافقته على الإشراف من غير تردد، فجزاه الله خير الجزاء.

إن لي بهذا الإمام صلة قديمة، فلقد كانت منظومته المشهورة بالمقدمة الجزرية من أوائل ما طرق مسامعي في علم التجويد، ولقد لقننا إياها بعض أساتذتنا وشيوخنا حفظهم الله[١]، ثم ما لبثت أن نسيتها، وشُغلت بغيرها، ثم جددت الصلة بهذا الإمام بعد أن وصلت سندي به بالقراءة من طريق بعض المشايخ المصريين[٢] بقراءة نافع، وإحدى روايتي أبي عمرو البصري، فبيني وبينه - أي ابن الجزري - نسب التلمذة في علم القراءات.

ولما اقترح علي الأخ المذكور[٣] تحقيق هذا الكتاب رحبت به طمعا في وصل سندي بصاحبه في الحديث كما اتصل بالقراءة، وقد تحقق بعض ذلك، إذ أنني اطلعت على كثير من مصنفاته في هذا الفن مما لم أكن أعرفه، ومما لا يعرفه كثير من الباحثين، فجزى الله من كان سببا في هذه الصلة.

---

(١) هو الشيخ العلامة الدكتور عبد الهادي حميتو حفظه الله.

(٢) هو الشيخ الفاضل سيد لاشين أبو الفرح رحمه الله مؤلف كتاب «تقريب المعاني في شرح حرز الأماني».

(٣) هو صديقنا الباحث الدكتور عبد اللطيف جيلاني.

ومما شجعني على الإقدام على تحقيق هذا السفر الجليل، ما وقفت عليه من مزاياه وخصائصه التي قد لا توجد في غيره، مما يعطيه قيمة بين كتب فن مصطلح الحديث، ويجعله من أجلها وأنفعها، ومن هذه الميزات.

أ: كشفه عن جانب خفي من تراث هذا الإمام الذي لا يجهل قدره أحد في علم القراءات، هذا الجانب هو المجال الحديثي، فقل من يعرف أن ابن الجزري محدث كما أنه مقرئ، ألف في الحديث كما ألف في القراءات.

ب: أنه كتاب يمزج فيه صاحبه بين علمين مهمين من العلوم الإسلامية، هما علم الحديث، وعلم القراءات، فيزاوج بينهما، ويقرب بين مباحثهما، ويصبغ أحدهما بصبغة الآخر، فكم من مثال ساقه، وكم من سند أدرجه، وكم من فرع أورده، استقاه من علمه الذي مهر فيه واشتهر به، وسيقف القارئ على ذلك في محله.

ج: أنه يعد نصا تصحح عليه بعض كتب المصطلح المطبوعة، ومنها على سبيل المثال «المنهل الروي»، لابن جماعة، فقد أشار محققه الدكتور محيي الدين رمضان في أكثر من موضع في الحاشية إلى الانطماس والسقط الحاصلين في النسخ التي اعتمد عليها[1]، واستدركه وأكمله في بعضها، ولم يفعل في بعض آخر، وهو الأغلب، ويمكن إكمال ذلك من الكتاب الذي بين أيدينا، فهو مطابق في كثير من المواضع لعبارة ابن جماعة.

---

(١) على سبيل المثال لا الحصر، الصفحات ٤٥، ٤٧، ٥٤، ٦٤، ٨٥ وغيرها.

ومنها أيضا كتاب «فتح المغيث»، للسخاوي[١]، فقد تصحف اسم ابن الجزري فيه إلى ابن الجوزي في أكثر من موضع، وما ذلك إلا بسبب عدم الوقوف على مؤلَّفه هذا في المصطلح.

د: حسن ترتيبه وتنسيقه، وجمعه بين متفرقات الفروع المتفقة، وتفريقه بين مختلفاتها المفترقة، بحيث ذكر كل نوع من أنواع العلوم ردف النوع المقارب له، خلافا لابن الصلاح الذي لم يأت ترتيب كتابه على الشكل المطلوب، وله في ذلك عذره.

هـ: نقل عن بعض شيوخه كابن المحب، وابن كثير، وابن رافع نقولا انفرد بها، ولا نكاد نجدها عند غيره، وفي ذلك إفادة لمن أراد من الباحثين إفراد أقوال هؤلاء الأئمة بالدراسة.

و: يعتبر مصدرا من مصادر الوفيات، شبيها بكتابي الذهبي «الإعلام» و«الإشارة»، بل إنه زاد عليه بذكر وفيات لم يذكرها في كتابيه، خاصة من بعض أعلام المغاربة [٢].

وهناك ميزات أخرى يقف عليها المطلع لهذا الكتاب، والمقارن له مع غيره، وذلك ما زادني رغبة في إخراج هذا الكتاب في حلة علمية محققة - أحسبها كذلك - ولا أدعي أني بلغت فيها الكمال. «**وما قلت للبدر أنت اللجين، ولا قلت للشمس أنت الذهب**».

---

(١) ستأتي الإحالة إلى بعض ذلك في أماكن متفرقة من الدراسة.

(٢) منها على سبيل المثال ابن مغيث، وعلي الجذامي المفسر، وابن أبي جمرة، وابن زهر، ومصعب الجياني، وابن البيطار، وغيرهم. فبعض هؤلاء انفرد بذكرهم عن كتابي الذهبي معا، وبعضهم عن أحدهما فقط.

٢ - الصعوبات المعترضة

إن العلم لا ينال براحة الجسد، وإذا كانت همم النفوس عظاما تعبت في مرادها الأجسام، وصغرت في أعينها الخطوب، ولست أدعي لنفسي مثل تلك الهمة، كما أني لست أبخسها حقها، فلقد تحملت عناء طي الأميال، والإكثار من الترحال، ونصب الأيام، وسهر الليالي، واحتملت صعوبات جمة أذكر منها:

أ: صعوبة التوفيق بين أعباء الوظيفة، والأسرة، والبحث، ومقاربة العجز في إعطاء كل ذي حق حقه، إلا مع تكلف ظاهر.

ب: ندرة المخطوطات الحديثية التي يمكن الاستعانة بها في الدراسة من مؤلفات هذا الإمام، وعظم الكلفة في الحصول عليها.

فلقد بذلت في سبيل تحصيلها المال، والوقت، والراحة، فكم مكتبة كاتبتها، وكم خزانة راسلتها، وكم صاحب اتصلت به، ووصلت رسائلي وطلباتي إلى أطراف الأرض وأصقاعها، شرقها وغربها، وفي كل مرة أنتظر الجواب من هنا وهناك، فمن مجيب معجل، ومن معرض مهمل. وما كل ما يتمانه المرء يدركه.

ج: قلة المكتبات، بل انعدامها في البلدة التي بها داري وقراري، بحيث ترتب على ذلك كثرة أسفاري، وبعدي عن أهلي وداري، ومكوثي

تارة بالبيضاء معتكفا، وأخرى بالحمراء[١] على مكتباتها العامة والخاصة مشرفا، وأخرى برباط الفتح مرابطا في خزانتها العامة العامرة شتاء وصيفا. وكل ذلك في سبيل العلم يهون.

وثمة صعوبات أخرى جمة غير ما ذكر، ليس يحسن سوقها كلها، وإنما تكفي الإشارة، والله المؤمل أن يجعل ذلك في ميزان الحسنات، ويرزقنا الإخلاص في النيات.

د: تنوع مصادر البحث ومراجعه وكثرتها، وصعوبة الحصول على بعضها، أو الوقوف عليه.

❊ ❊ ❊ ❊

(١) أي مراكش.

٣- توثيق نسبة الكتاب

إن نسبة هذا الكتاب إلى ابن الجزري لا تحتاج إلى كثير كلام للتدليل عليها، وهل يحتاج النهار إلى دليل؟، فهي واضحة وضوح الشمس في رابعة النهار، ولكن لا بأس من سوق بعض الأدلة لمن أراد ذلك.

أ: ديباجة الكتاب ومقدمته منبئة ومعلمة بنسبته إليه، وأولها «قال شيخنا وسيدنا إمام الأئمة. . أبو الخير محمد بن محمد بن محمد بن الجزري العربي الشافعي»، فهي أعدل شاهد على صحة هذه النسبة.

ولو اعترض معترض بقوله: كم من كتاب اعتمد في نسبته إلى مؤلف على مثل ذلك، ثم ظهر أن الصواب خلافه، فنسوق له الدليل الآخر، وهو.

ب: نقله عن شيوخه كابن كثير، وابن المحب، وابن رافع، والعراقي وغيرهم في أكثر من موضع، مما يثبت أنه له.

فإن قيل قد يشترك اثنان أو أكثر في التسمية، ويتفقون في التلمذة على نفس الشيوخ، ولا يعني ذلك كونهما واحدا، فالجواب أن ذلك قليل نادر، وعلى فرض ذلك فثمة دليل قاطع لا مجال لرده ومناقشته، وهو.

ج: ذكر في الكتاب معلومات هي نفسها الواردة في ترجمة الإمام ابن الجزري، ولا تختلف عنها بوجه من الوجوه، ومنها ذكر بدء سماعه للحديث، ومنها الإشارة إلى منظومته الهداية إلى معالم الرواية، ومنها الحديث عن رحلته إلى إقليم ما وراء النهر وما جاوره من البلدان، وكل ذلك مصرح به في ترجمته. وهذا مما لا يدع مجالا للشك في هذه النسبة.

ثم هناك أدلة أخرى، ومنها نسبة بعض من ترجم له هذا الكتاب إليه، ومنهم حاجي خليفة في كشف الظنون (٣٨٩/١)، والبغدادي في هدية العارفين (١٨٧/٢)، وبروكلمان في تاريخ الأدب العربي (٢٠١/٢)، ورضا كحالة في معجم المؤلفين (٢٩٢/١١)، وعبد الحي الفرماوي في مقدمة تحقيقه لمنجد المقرئين (ص٢٦)، وغانم قدوري في مقدمة تحقيق «التمهيد» (٢١)، ومحمد مطيع الحافظ في كتابيه «شيخ القراء ابن الجزري» (ص٢٦)، وفهرس مؤلفات ابن الجزري (ص١٢)، وغيرهم ممن اعتمد على من سبقه.

ودليل آخر وهو نقل بعض العلماء المتأخرين عن ابن الجزري عن كتابه هذا[١]، وأقرب هؤلاء الناقلين من زمنه السخاوي في كتابيه «فتح المغيث»، و«الغاية شرح الهداية».

---

(١) لم أذكر الأمثلة على ذلك لكونها سترد في مبحث مستقل من الدراسة.

ملاحظة:

قد ثبت من خلال هذا الكلام أن الكتاب لابن الجزري، ولكن هذه النسبة ربما تصحفت في بعض المصادر[١] إلى «ابن الجوزي»، لتقارب النسبتين خطا، بل إن إحدى النسختين المعتمدتين في التحقيق مكتوب على ظهرها «تذكرة العلماء، لابن الجوزي».

---

(١) مثال ذلك ما وقع في «فتح المغيث»، للسخاوي في أكثر مواضع النقل عن ابن الجزري، وفي «الجواهر المكللة» للسخاوي أيضا، وستأتي بعض الإحالات. ولم أذكرها كلها، إذ بإمكان الباحث أن يقف عليها بنفسه بعد الاطلاع على نص الكتاب المحقق، ومقارنته بما ذُكر.

ومن الكتب التي وقع فيها مثل ذلك؛ «التماس السعد في الوفاء بالوعد»، للسخاوي، فقد أخطأ محققه الأستاذ عبد الله الخميس في نسبة الهداية إلى ابن الجوزي (ص١٥). ومثل ذلك وقع لمحقق كتاب السيوطي «البحر الذي زخر شرح ألفية الأثر» (١/٣).

ويلاحظ أن مثل هذا التصحيف إنما يقع فيما كان فيه النقل عن ابن الجزري في مجال الحديث، وأما إذا تعلق الأمر بالقراءات، فلم أقف على وقوع مثل ذلك. ولعل ذلك راجع إلى شهرته في هذا العلم دون ذاك، وربما كشفت هذه الدراسة وجلَّت بعضا منه.

٤ - تسمية الكتاب

إن التسمية المثبتة على ظهر النسختين المخطوطتين هي«تذكرة العلماء في أصول الحديث»، وكذلك هو مسمى عند من نسبه إلى ابن الجزري ممن تقدم ذكرهم، ولكنْ ثمة إشكال بسيط يحسن التنبيه عليه يعترض به على هذه التسمية، وهو أن ابن الجزري نفسه لم يشر في كل مصنفاته التي وقفت عليها إلى كتاب له بهذا الاسم، ولا الذين ترجموا له ممن عاصروه، أو قرب زمانهم منه كابن حجر، والنويري، والسخاوي وغيرهم، وإنما نسبه إليه بهذه التسمية المتأخرون، وإن كان الكتاني وهو منهم قد سماه «بداية الهداية إلى علوم الرواية»، وهي تسمية أقرب إلى عبارة ابن الجزري التي أوردها في مقدمة الكتاب حين قال: «فوضعت هذا المختصر بداية لتلك الهداية» [(١)].

نعم إن لابن الجزري كتابا بهذا الاسم- أي البداية-، وستأتي الإشارة إليه في مؤلفاته، وإلى الاختلاف في تسميته، وهناك أمور ترجح أنه المقصود بالتذكرة، وأمور تنفي ذلك، فمما يرجح كونهما كتابا واحدا، ما أورده ابن الجزري من نقل عنه في كتابه «المصعد الأحمد» (ص٤٣)، وكذا في كتابه «مناقب الأسد الغالب» (ص٦٠)، لا بنصه ولفظه، وإنما بمعناه.

---

(١) وقد أورده مسمى بـ«البداية في معالم الرواية الجامع لأنواع الحديث»، ومختصرا باسم «البداية في علوم الحديث»، في كتابه جامع الأسانيد (ص٦٣ و٦٦).

وكذلك نقل عنه ابنه أبو بكر في شرح الطيبة (ص٤٣١) نقلا هو موجود في التذكرة، لكن ينطبق عليه ما قيل في سابقيه.

وأما ما ينفي كونهما واحدا، أو على الأقل يشكك فيه ما ورد في الفهرس الشامل(٢٨٩/١) من الإشارة إلى وجود نسخة من البداية في جامعة برينستون (جاريت هودا ٤٩١[٩٧٦(٥٤٤)] (و١٦٩أ-١٨٦ب). وهناك مصورة عن هذه النسخة بجامعة الملك فهد الوطنية[١]، وكما هو ملاحظ فإن عدد أوراقها لا يجاوز السبع عشرة ورقة، وهو عدد لا يمكن قطعا أن ينطبق على كتاب التذكرة الذي بين أيدينا، مهما كبر حجم اللوحات، وللتفاوت الكبير بينهما من هذه الحيثية.

فهل هناك سقط بهذه النسخة، أوهي مبتورة؟ ذلك ما لا يمكن الجزم به الآن، نظرا لعدم تمكني من الحصول على نسخة منه، رغم أني بذلت ما في الوسع لتحصيله. أم أنها نسخة كاملة من كتاب البداية فترجح أنه غير التذكرة، وأن تسمية هذا الأخير هي من المؤلف نفسه، وربما كان ذلك منه متأخرا[٢]، ولذلك لم يشر إليه في شيء من مصنفاته.

وبالوقوف على ما ورد في الفهرس مما سبق ذكره فإنه يتبين أن عنوان الكتاب المشار إليه هو«المنقول من البداية إلى معالم الرواية»، مما يعني أنه مختصر له، إما للمؤلف نفسه، وإما لغيره، وذلك يجعل القول

---

(١) ثبت لدي بعد المراسلة والاتصال أن كتاب«البداية» المشار إلى وجود نسخة منه في مكتبة الملك فهد غير موجود بها.

(٢) ولعل هذا ما جعل السخاوي في كتابه «الغاية» ينقل عنه دون أن يسميه، وإنما يقول: «في بعض تصانيفه»، وأحيانا يقول: «في بعض تعاليقه».

بأن البداية والتذكرة كتاب واحد أقرب إلى الصواب، ولعله الأرجح. ومع هـذا كلـه فـإنني أوثـر الإبقـاء علـى التـسمية كمـا هـي واردة علـى ظهـر النسختين، وكما أوردهـا حـاجي خليفـة ومـن ذكـرت، إلـى أن يتيـسر لـي الوقوف على كتاب البداية، وحينها يمكن الجزم بإحدى التسميتين.

❊ ❊ ❊ ❊

٥- النسخ المعتمدة في التحقيق

ليس لهذا الكتاب حسب علمي غير نسختين اثنتين، وهما اللتان اعتمدتهما في التحقيق.

أما النسخة الأولى فمصدرها مكتبة الدولة ببرلين، تحت رقم ٥٦٢ ١٠٨٥ وقد ورد ذكرها في فهرس المكتبة (٢/٢٣)، وأشير فيه إلى تاريخ النسخ، وهو سنة١١٠٠، مع أنه غير مشار إليه في المصورة التي حصلت عليها من هذه المكتبة، وذلك نظرا لسقوط ورقة كاملة من آخرها، وربما حصل ذلك أثناء التصوير، كما حصل الأمر نفسه في بعض اللوحات القليلة كاللوحة رقم ٥٠، و٦١، و٦٣.

وهذه النسخة مكتوبة بخط نسخ مشرقي واضح، إلا في مواضع يسيرة أمكن استدراكها من النسخة الأخرى، وعدد أوراقها مائة وخمس وعشرون (١٢٥) ذات وجهين عدا الورقة الأولى والأخيرة، فإن الوجه «أ» من الأولى غير موجود، وكذا الوجه «ب» من الورقة الأخيرة فإن مكانه ورقة من كتاب آخر غير التذكرة، وربما كان ذلك كله خطأ من

القيم على عملية التصوير. وعدد أسطر كل وجه سبعة عشر سطرا، أي أن مجموع الأسطر في كل ورقة أربعة وثلاثون سطرا.

وهذه النسخة أقل تصحيفا وتحريفا من النسخة الأخرى، وما فيها من أخطاء سببه عجمة الناسخ فيما يظهر، وأغلب ما فيها من الأخطاء هي

من قبيل لحون العجم التي يدركها من له أدنى خلطة بهم، كالتذكير في محل التأنيث، وياء الغيب في محل تاء الخطاب ونحوها، مع تصحيفات في أسماء بعض الأعلام.

وقد جعلت هذه النسخة أصلا اعتمدته في الأغلب الأعم، إلا في مواضع رأيت أن الصواب فيها في النسخة الأخرى فأثبته، لكونه أولى بالإثبات، أو صادفت سقطا فيها فاستدركته، وأشرت إلى ذلك في الهامش. ورمزت لها بـ«أ».

وأما النسخة الثانية فمصدرها خزانة ليدن بهولندا، تحت رقم ٧٥٣، وورد ذكرها في فهرس الخزانة (ص٣٥٢)، وهي نسخة كاملة تامة، مكتوبة بخط نسخ واضح كسابقتها، وعدد أوراقها مائة وسبع وخمسون (١٥٧) ذات وجهين، وفي كل وجه ستة عشر سطرا، عدا الوجه «أ» من الورقة الأولى فإن عدد أسطره تسعة، والوجه «ب» من الورقة الأخيرة فإن عدد أسطره ثلاثة عشر سطرا، وبهوامشها مجموعة حواش وتعليقات، وبعض العناوين والمقابلات مع نسخة أخرى. وذيلت بفهرس تفصيلي لمحتويات الكتاب. وقد رمزت لها بالحرف «ب».

وإنما لم أعتمدها أصلا، لكثرة التصحيفات والتحريفات الواردة فيها، في الألفاظ اللغوية، والأعلام البشرية، ولعدم معرفة تاريخ نسخها.

ويترجح لدي أن ناسخها معتمد على النسخة السابقة، نظرا للاشتراك في نفس الأخطاء الواردة فيها غالبا، مع الزيادة عليها في مواطن كثيرة.

٦- عملي في البحث والتحقيق

لقد قسمت البحث إلى قسمين اثنين، فجعلت القسم الأول خاصا بدراسة وافية مستفيضة، عن حياة المؤلف، وسلكت في هذا القسم الخطة التالية.

الفصل الأول، وخصصته للسيرة الذاتية لابن الجزري، وأدرجت تحته ثمانية مباحث،

المبحث الأول: عصر ابن الجزري، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الحالة السياسية.

المطلب الثاني: الحالة الاجتماعية.

المطلب الثالث: الحالة العلمية.

المبحث الثاني: وفيه مطلبان

المطلب الأول: اسمه، ونسبه، ومولده، ونشاته.

المطلب الثاني: طلبه للعلم، ورحلاته في سبيله.

المبحث الثالث: وفيه مطلبان

المطلب الأول: شيوخه.

المطلب الثاني: مناصبه العلمية.

المبحث الرابع: تلامذه.

المبحث الخامس: أقرانه، والمعاصرون له الذين أفاد منهم، أو أفادوا منه.

المبحث السادس: وفيه ثلاثة مطالب.

المطلب الأول: صفاته الخلقية، والخلقية.

المطلب الثاني: مذهبه الفقهي.

المطلب الثالث: مسلكه التربوي.

المبحث السابع: ثناء العلماء عليه، والرد على من ذمه.

المبحث الثامن: مؤلفاته، وبعض المؤلفات التي نسبت إليه.

وأما الفصل الثاني، فخصصته للحديث عن المنهج الحديثي في مؤلفات ابن الجزري عموما، وكتابه التذكرة خصوصا وجعلت تحته ثمانية مباحث أيضا كسابقه

المبحث الأول: معالم المنهج الحديثي في مؤلفاته.

المبحث الثاني: كلامه على الرواة جرحا وتعديلا.

المبحث الثالث: حكمه على الاحاديث تصحيحا وتضعيفا.

المبحث الرابع: اختياراته وترجيحاته في كتابه «التذكرة».

المبحث الخامس: انفراداته عن ابن الصلاح.

المبحث السادس: اعتراضاته على ابن الصلاح وتعقيباته عليه.

المبحث السابع: الاعتراضات الواردة على بعض مباحث «التذكرة».

المبحث الثامن: أثره فيمن جاء بعده.

وأما القسم الثاني فهو قسم التحقيق، وكان عملي فيه وفق ما يلي:

١. قابلت بين النسختين، وأثبت الفروق بينهما في الحاشية، وجعلت النسخة «أ» أصلا، والنسخة (ب) فرعا مساعدا - كما سبق-.

٢. أثبت الصواب في المتن وإن كان في غير النسخة الأصل، بل حتى ولو كان في غيرهما، مما تأكد لي وجه خطئه، لأن الصواب أولى بالكتاب.

٣. اعتنيت بإثبات علامات الترقيم المعاصرة، المستعملة الآن، تيسيرا وتسهيلا للوقوف على صحيح المعاني.

٤. عزوت الآيات إلى مواضعها من كتاب الله تعالى.

٥. خرجت الأحاديث والآثار الواردة في المتن، وذيلتها في كثير من الأحيان بذكر الحكم عليها، وبيان درجتها حسب القواعد الحديثية المتبعة، واعتمادا على كلام أهل هذا الشأن، أو بالإحالة على مظان ذلك.

فما كان متفقا عليه مخرجا في الصحيحين فإني اكتفيت فيه بالعزو إليهما، إلا مواضع دعت الحاجة إلى العزو إلى غيرهما، وأما ما لم يكن متفقا عليه، فإني أخرجه من كتب السنة المشهورة المعتمدة، وربما أطلت في التخريج والعزو، وربما اختصرت بحسب ما تدعو إليه الحاجة.

٦. ترجمت للأعلام الوارد ذكرهم في المتن، وقد استغرق ذلك الكثير من الوقت بسبب كثرتهم، وصعوبة الوقوف على مظان ترجمة بعضهم.

وقد ترجمت لكل علم عند أول ورود له في النص المحقق، إذا لم يكن المؤلف قد أشار إلى وفاته في آخر كتابه، في القسم الذي خصصه للوفيات، إلا في مواضع يسيرة جدا، كأن يكون أشار إليه باقتضاب شديد، فاكتفى بذكر اسمه فقط، أو لقبه، ونحو ذلك مما لا يكفي في التعريف به.

٧. شرحت الغريب، وفسرت الغامض بالرجوع إلى مصادر اللغة، وغريب الحديث.

٨. عرفت بالأماكن، ولم ألتزم ذلك فيها كلها، وإنما عرفت بما أراه محتاجا إلى التعريف.

٩. علقت على بعض المسائل الواردة في المتن، إما تأييدا ودعما واستدلالا، وإما استدراكا، وإما انتقادا، وإما توضيحا وبيانا في المواضع التي بدا لي فيها الحاجة إلى مثل ذلك.

١٠. ذيلت البحث بفهارس علمية فنية نافعة، ترشد الطالب إلى طلبته، وتحقق للراغب رغبته، وهي.

أ: فهرس الآيات القرآنية.

ب: فهرس الأحاديث سواء الواردة في المتن، أو في الحاشية، أو في الدراسة، وقد ميزت بينها، فما ورد منها في المتن وضعت أمامه حرف «م»، وما ورد منها في الحاشية وضعت قدامه حرف «ح»، وما ورد منها في الدراسة وضعت أمامه حرف «د».

ج. فهرس الآثار.

د . فهرس الأماكن المعرف بها.

هـ. فهرس الأعلام.

و. فهرس المصادر والمراجع.

ز. فهرس الموضوعات.

❊ ❊ ❊ ❊

٦ - شكر وتقدير

أبدأ أولا بمن جعل شكره عبادة، وعلق على حمده سبل الراحة والسعادة، فنسأله أن يلهمنا شكر نعمته التي أسبغ علينا ظاهرة وباطنة، ونسأله أن يتجاوز عنا تقصيرنا عن بلوغ منتهى شكرها. فسبحانه لا نحصى ثناء عليه هو كما أثنى على نفسه.

ثم أثني بالشكر لمن كان أمن الناس علي في إتمام هذا البحث وإنجازه على الوجه المطلوب، إنه أستاذي الدكتور محمد بن عبد الرحمن الصقلي الحسيني، ذو النسب الشريف، والفضل المنيف، والظل الخفيف، فما أعلمني جئته أو اتصلت به في أي ساعة من ليل أو نهار إلا واستقبلني بابتسامته المعهودة، وكلماته المحمودة، غير متوان في توجيهي بما يعلمه، وتزويدي بما يدلل لي سبل العمل، ويقيني شر التخبط والزلل.

وكيف لا أشكره، وأدنى نعمة ـ كما قيل ـ تستوجب جماع الشكر، وأقل منة تستلزم جزيل الثناء والذكر، «وإن من آفات الشكر أنك إذا قصرت عن غايته غششت من اصطنعك، وإذا أبلغتها، أو أبلغت فيه أوهمت من سمعك»، ومن جهل الإحسان قصر في الشكر، وما أخالني مقصرا أو مبالغا، فجزاه الله خير الجزاء، وأورثه في الدنيا والأخرة طيب

الثناء، وألبسه لباس الصحة والعافية، وحفظه في نفسه وماله وأهله وذريته. كما أثلث بالشكر لأخي وزميلي الدكتور البحاثة عبد اللطيف جيلاني الذي أمدني بالنسخة الأصل التي اعتمدتها في التحقيق، وزودني بغيرها من مصنفات ابن الجزري المخطوطة، أو ساعدني على الوصول إليها والحصول عليها، فجزاه الله خير الجزاء، وبلغه ما يبتغي ويشاء. وأشكر أيضا شيخنا الدكتور عبد الهادي حميتو الذي فتح لي باب مكتبته في أي وقت أشاء، ولم يبخل علي بما أستعيره منه من كتب مع حاجته إليها في كثير من الأحيان، فأحسن الله إليه، ومتعه بالصحة والسلامة، وأقرعينه بذريته.

كما أشكر السادة الأساتذة، الدكاترة الأفاضل الذين تفضلوا بمناقشة هذه الرسالة، وتقويمها بما يصلحها، فهم أهل لذلك، وفقهم الله لما يخدم العلم وأهله.

ولا أنسى أخيرا أن أشكر كل من مد لي يد المساعدة والعون بأي شكل من الأشكال في إنجاز هذا العمل المتواضع.

فهؤلاء جميعا من سميت ومن لم أسم قد «قلدوني منة تندي ألسنة الشكر، وتنادي بذكرها أندية الفضل، فاستوجبوا ثناء أطيب من فوح الأزاهر وأجمل من ترجيع المزاهر». وقد عاقني الشكر أن أستزيد، فأنا فيه بين نعمة تنطقني، وعجز عما وجب لهم يخرسني، ومن لم ينهض بإحسانه الشكر فإنني أستنيب جهره بسر الأدعية.

وختاما أقول كما قال الإمام الشاطبي رحمه الله تعالى في منظوته الشهيرة المسماة بـ«حرز الأماني» (ص٧).

أقـول لحـر والمـروءة مرؤهـا لإخوتـه المـرآة ذو النـور مكحـلا
أخي أيهـا المجتـاز نظمـي ببابـه ينـادى عليـه كاسـد الـسوق أجمـلا
وظـن بـه خيـرا وسـامح نـسيجه بالاغضاء والحسنى وإن كان هلهلا
وسلم لإحـدى الحـسنين إصـابة والأخرى اجتهاد رام صـوبا فـأمحلا
وإن كـان خـرق فادركـه بفـضلة من الحلم وليصلحه من جاد مقـولا

فهـذا جهـد المقـل، لا أدعـي فيـه الكمـال، فإنـه مـن صـفات ذي الجلال، بل ولا أدعي مقاربته فذاك أمر بعيد المنال، والعاقـل مـن يـسيء بالإحسان ظنا، والفاضل من تعد سقطاته، وحسبي أنـني أسهـرت ليـلي، وشغـلت نـهـاري، كي يتم إخراج هذا العمـل فـي أحـسن حلـة وأجملهـا، فكم ليلة تمايلت فيها طربا، لحل عويصة في متن هذا الكتاب، وكـم يـوم بمكتبـات أرض الـوطن، ظلـت بهـا عاكفـا طاويـا، حتـى تغلـق دونـي الأبواب. ومع هذا كله فلـست أدعـي فيمـا صـنعته فـضيلة الإحـسان، ولا السلامة من الخطأ الذي هو طبيعة الإنـسان، أو الـذهول والنـسيان، فـأول ناس أول الناس.

والله أسأل أن يوفقني وطلبة العلم ومحبيه، في كل صقع ومكان إلى السداد والرشاد، وأن يجعلنا هـداة للعبـاد، وأن يـؤمن فزعنـا يـوم التنـاد، وأن يغفر لمن زاغ منا عن الحق أو حاد، وأن يرد به إلـى سـبيل الرشـاد، إنه كريم جواد، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

وكتبه مصطفى بن أحمد بن محمد سليمي الزيدي العبدي الآسفي

القسم الأول

قسم الدراسة

الفصل الأول

ترجمة الإمام ابن الجزري

المبحث الأول: عصر ابن الجزري

وفيه ثلاثة مطالب

المطلب الأول: الحالة السياسية

المطلب الثاني: الحالة الاجتماعية

المطلب الثالث: الحالة العلمية

تقديم

جرت العادة في تحقيق الكتب ونشرها أن يبدأ بترجمة صاحب المؤلف المراد تحقيقه، وقبل ذلك ببيان الجوانب السياسية والاجتماعية والعلمية لعصره. وليس القصد من ذلك هو الإيغال والإغراق في سرد التفاصيل، والإسهاب في الجزئيات المتعلقة بهذا المجال أو ذاك، وإنما الغرض هو كشف اللثام، وتسليط الضوء على جوانب لها كبير الأثر في حياة الأعلام، في نشأتهم، وتوجهاتهم، ومناهجهم، خاصة إذا كانوا ممن لم يعرف عنهم الانعزال وقلة الخلطة، كما هو الحال بالنسبة للإمام ابن الجزري، بل عرف عنهم شدة ملابستهم، لها وتأثرهم بها.

وإذا كان الأمر كما ذكر فلنبدأ بإطلالة ولو على عجل ندلف بها إلى الحديث عن الترجمة المفصلة لإمامنا ابن الجزري.

❊ ❊ ❊ ❊

المطلب الأول: الحالة السياسية

إنما درج الباحثون على البداية بها لأنها أوضح أثرا في باقي المجالات، والأصل الذي تتفرع عنه بقية الجوانب.

ويقصد بالجانب السياسي أجهزة الحكم من سلاطين، ووزراء، وكتاب، وقادة وجند، وقضاة، ومن خالطهم. ثم الأوضاع الناجمة عن علاقات هذه الأجهزة، والحوادث الداخلية والخارجية التي تفرزها تلك العلاقة التي تؤثر بشكل عام في الحياة العلمية، والاجتماعية، والاقتصادية رقيا وتأخرا، نهوضا ونكوصا.

إن أقل ما يقال عن هذا العصر، وأوجز ما يوصف به أنه كان عصر تقلبات وفتن، وثورات، ومحن - إلا ما ندر- ولا أدل على ذلك من أن ابن الجزري قد عاصر قرابة أربعة عشر سلطانا من سلاطين المماليك على بلاد الشام ومصر - عدا من عاصرهم من السلاطين الأتراك والتتار الذين قضى معهم أكثر من ثلث عمره وهم؛

- الملك الصالح محمد بن قلاون (٧٥٢-٧٥٥)، والملك الناصر حسن أخو السابق (٧٥٥-٧٦٢)، والملك المنصور علاء الدين على بن شعبان بن حسن (٧٧٨-٧٨٣)، والصالح صلاح الدين حاجي بن شعبان بن حسن (٧٨٣-٧٨٤). وهؤلاء ينتمون إلى عصر المماليك البحرية، وهو أقوى العصور بالنسبة لهذه الدولة.

ثم الملك الظاهر سيف الدين برقوق (٧٨٤-٧٩٠)، ثم الصالح حاجي بن شعبان(٧٩٠-٧٩٢)، ثم الظاهر برقوق لولاية أخرى (٧٩٢-٨٠١)، ثم الناصر أبو السعادات (٨٠١- ٨١٥)، ثم المؤيد أبو النصر شيخ المحمودي (٨١٥-٨٢٤)، ثم الظاهر سيف الدين ططر (٨٢٤) لسنة واحدة، ثم محمد بن ططر كذلك، ثم الأشرف برسباي (٨٢٥-٨٤١)، وهؤلاء ينتمون إ لى عصر المماليك البرجية، وهو عصر وسط بين عهد القوة (المماليك البحرية)، وعهد الضعف والسقوط (المماليك الجراكسة)[1].

وهؤلاء جميعهم أو أغلبهم كانوا ينصبون عليهم خليفة رمزيا، يعتبر امتدادا للخلافة العباسية، غير أنه لم يكن له من الخلافة إلا الاسم والصفة.

وأهم ما ميز هذا العصر:

أولا: فشو الثورات والنزاعات لأبسط الأمور وأتفهها، وكثرة الصراع على السلطة والحكم حتى صارت القاعدة «أن الحكم لمن غلب»، وكثر خروج الحكام على السلاطين، وتمردهم في كثير من الأحيان على أوامرهم، واستعانتهم بأي كان على من خالفهم، وخرج عن

---

(١) تاريخ الخلفاء، للسيوطي (ص٤٦٠-٤٧٠)، وتاريخ الدولة العثمانية العلية، لمحمد فريد بك (ص٣٠-٣١)، وتاريخ المماليك في مصر وبلاد الشام، لمحمد سهيل طقوش (ص٣٤١-٤٦٤)، وعصر سلاطين المماليك، لمحمد رزق سليم (٢٢/١)، وتاريخ مصر إلى الفتح العثماني، لعمر الإسكندري (ص٢٥٦-٢٧٠).

طاعتهم، حتى ولو كان المستعان به عدوا متربصا بالبلاد، والمستعان عليه أخا، أو ابن عم، ونحوه.

وربما اختلف السلطان مع أمرائه أو مماليكه لأمر بسيط، فيستعدي بعضهما على الآخر، ويلبس الفريقان آلة الحرب[١].

ثانيا: تسلط المماليك المعتقين، وتنفذهم بحيث أصبح بيدهم الحل والعقد، والعزل والتولية، وخروج أمر السلطان من يده، حتى اضطر في كثير من الأحيان إلى التقرب إلى هؤلاء المتسلطين والاعتذار لهم عما قد يحصل مما ليس له فيه يد، حتى قيل في بعضهم «وبموته خف عن السلطان أشياء فإنه كان ثقيل الوطأة عليه، بحيث إن السلطان كان لا يفعل شيئا حتى يشاوره في حقيرها وجليلها. .»[٢]، بل الأدهى من ذلك أن نهاية

بعض السلاطين كانت على يد مثل هؤلاء، مع أنهم كانوا من أقرب الناس إليهم، وأخصهم بهم في حياتهم. كما حصل للملك الناصر حسن، «فقد كان قتله وذهاب ملكه على يد أقرب الناس إليه من مماليكه وخواصه» [٣].

ثالثا: كثرة الفظائع التي يرتكبها الحكام النواب عن السلاطين، وجنودهم وأعوانهم، من استعباد العامة والتنكيل بهم، مما جعل هؤلاء

---

(١) النجوم الزاهرة، لابن تغري بردي (٦/١١).

(٢) المصدر السابق (٣٠٥/١٠).

(٣) النجوم الزاهرة (٣١٤/١٠).

ينقمون عليهم، وينتقمون منهم لأنفسهم متى ما سنحت لهم الفرصة، فكانوا ربما رجموا من كانت تلك صفته، وبلغت مظاهر هذه القسوة ذروتها مع الأمير يلبغا الذي قيل فيه «إنه كان إ ذا غضب على مملوك ربما قطع لسانه»[١]، بل إ ن جنوده لما دخلوا دمشق مكثوا فيها أ ربعة وعشرين يوما أفسدوا مفاسد وقبائح

من النهب والسبي والحريق...وفعلوا كما فعل التتار[٢]، حتى سئمتهم أهل دمشق، وانطلقت الألسنة فيهم بالوقيعة، وفي مرسلهم.

وقد نال من ظلمهم بعض السلاطين حيا وميتا، كما فعلوا بالملك الأشرف حيث خنقوه حتى مات «ولم يدفنوه، بل وضعوه في قفة وخاطوها، ورموه في بئر فأقام بها أياما إلى أن ظهرت رائحته»[٣].

وكان هؤلاء الطغام إذا أرادوا أحدا وقصدوه لم يردهم عنه شئ، وأخذوه شر مأخذ حتى ولو كان في صلاة، غير مراعين حرمة الموقف وهيبته[٤].

رابعا: انتشار الرشوة بشكل فاحش، حتى صارت مقننة في بعض الأحيان، فقد حصل في بعض الفترات أن صار لها ديوان خاص بها

---

(١) نفسه (١١/٣٦).

(٢) نفسه (١٠/٢٧٤) و(١١/٢٨٧)، ومفاكهة الخلان في حوادث الزمان، لابن طولون (١/١٧، ١٠٠، ١٢٧) وغيرها.

(٣) نفسه (١١/٧٦).

(٤) نفسه (١٠/٢٥٩).

يسمى ديوان البذل «وصار من له حاجة يأتي إلى صاحب الديوان المذكور، ويبذل فيما يرومه من الوظائف»[١].

خامسا: إثقال كواهل الناس بالضرائب والمكوسات التي لم تكن تخف إلا إذا شعر الحكام بالحاجة الماسة إلى الشعب «فكانوا يلجأون إلى بعض الإعفاءات والتسهيلات لاستجلاب خواطر الناس، واستمالة قلوبهم إليهم في أوقات الحاجة»[٢]، وعند استقرار الأمور تعود الحال إلى ما كانت عليه.

كل هذه الأوضاع المهينة، والفتن المشينة كانت سببا في تسلط خطر أحمر مميت، وهو الغزو المغولي المبيد، ذاك الزحف الذي اشتكت منه الأرض كلها، وذاقت مرارته الكثير من الأمم، وكان للأمة الإسلامية منه أوفر الحظ والنصيب، ولدمشق موطن ابن الجزري الجزء الأكبر من ذلك، «فقد حل بأهلها من البلاء ما لا يوصف، وأجري عليهم أنواع العذاب من الضرب والعصر، والإحراق بالنار، والتعليق منكوسا والخنق، وارتكبت الفظائع من انتهاك الأعراض، كل ذلك من غير تستر في النهار بحضرة الملأ من الناس... واستمر بهم البلاء تسعة عشر يوما... ولم يخرجوا منها حتى خربوا كل ما فيها من الدور والمساجد وحرقوها، وصارت دمشق أطلالا بالية، ورسوما خالية، ولم يبق بها دابة تدب إلا أطفالا. . .»[٣].

---

(١) نفسه (١١/٢٩٢)، والثغر البسام في ذكر من تولى قضاء الشام، لابن طولون (ص١٣٠ و١٦٥) وغيرها.

(٢) النجوم الزاهرة (١١/٢٦٣-٢٦٩)، وعصر سلاطين المماليك (١/٤١).

(٣) النجوم الزاهرة (١٢/٢٤٣-٢٤٦)، وشذرات الذهب، لابن العماد (٧/٦٤-٦٨).

وتحدثنا المصادر أن الرعب قد دب في كل أحد حتى هم الجميع بالهروب[١]. وقد أشار ابن الجزري إلى بعض ذلك في كتابه الحصن الحصين حيث قال «فرغت من تصنيف هذا الحصن الحصين من كلام سيد المرسلين صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يوم الأحد بعد الظهر الثاني والعشرين من ذي الحجة الحرام سنة٧٩١ بالمدرسة التي أنشأتها برأس عقبة الكتان داخل دمشق المحروسة حماها الله تعالى من الآفات وسائر بلاد المسلمين، هذا وجميع أبواب دمشق مغلقة بل مشيدة بالأحجار، والخلائق يستغيثون على الأسوار، والناس في جهد عظيم من الحصار، والمياه مقطوعة، والأيدي إلى الله تعالى بالتضرع مرفوعة، وقد أحرق ظواهر البلد ونهب أكثره، وكل أحد خائف على نفسه وأهله وماله»[٢].

وقد هلك في فتنة اللنك خاصة الثانية، والتي كانت سنة ٨٠٣، كثير من العلماء بدمشق وغيرها، ومن لطف قضاء الله وقدره بابن الجزري أنه لم يكن حينئذ بها، بل كان في ضيافة السلطان بايزيد بأرض الروم[٣].

ومن الجدير بالذكر في ختام هذا المبحث أن نشير إلى أن هذه الصورة المرسومة لهذا العصر من الناحية السياسية لم تكن على امتداد جميع فتراته، بل تخللتها فترات زاهية، عرف فيها بعض السلاطين بالقوة والحزم، وحب الشرع، والذود عنه، وتطبيقه في كثير من الأحيان، فقد

---

(١) النجوم الزاهرة (٢١٨/١٢).

(٢) الحصن الحصين (ص١٩٤-١٩٥).

(٣) غاية النهاية (٢٤٩/٢).

قيل عن الملك الأشرف إنه «كان من أ جل الملوك سماحة، وشهامة وتجملا وسؤددا، وكانت أيامه بهجة، وأحوال الناس بها هادئة مطمئنة، والخيرات كثيرة، ...، ومشى سوق أرباب الكمالات في زمانه من كل علم وفن، ...، وقصدته أربابها من الأقطار، وهو لا يكل من الإحسان إليهم في شيء يريده، وشيء لا يريده حتى كلمه بعض خواصه في ذلك فقال رحمه الله: «أفعل هذا لئلا تموت الفنون في دولتي وأيامي»[١].

ووُصف الملك المؤيد شيخ بن عبد الله المحمودي أنه كان «يعظم الشرع وحملته، وكان مفرطا في الشجاعة، محبا في الصلاة، لا يقطعها وإن عرض له عارض بادر إلى قضائها»[٢].

كما عرف القضاء بعض فترات النزاهة، وأخذ بعض العلماء بزمام أموره، وقادوه بالشرع، وأخضعوه له، وعرفوا بالصلاح، والإكثار من أعمال الخير، والاجتهاد بتلاوة كتاب الله والصلاة[٣].

❊ ❊ ❊ ❊

---

(١) النجوم الزاهرة (١١/٨١-٨٢).

(٢) المجمع المؤسس، لابن حجر (٣/١٢٩).

(٣) الثغر البسام (ص١٢٤-١٢٥)، وغيرها، ومفاكهة الخلان (ص١١٥، ١٥٨) وغيرها.

المطلب الثاني الحالة الاجتماعية

يقصد بها الحديث عن الفئات المكونة للمجتمع والعلاقات الرابطة بينها والمظاهر السائدة فيها أو ما يعرف في الدراسات الحديثة بالبنى الاجتماعية والكلام عن القواسم المشتركة بينهما

وقد قسم المقريزي المجتمع المملوكي بوجه عام إلى سبع فئات.

- أرباب الدولة.
- مياسير الناس من التجار، والفقهاء، والمتعممين.
- متوسطو الحال من التجار والباعة، وأصحاب المعاش، والسوقة.
- الفلاحون من أهل الزراعة.
- سكان الأرياف والقرى.
- أرباب الصناعات والحرف البسيطة.
- المعدمون، وهؤلاء طوائف شتى أطلقت عليهم صفات عدة كالزعر، والأوباش والغوغاء، ونحوها[1].

ويمكن القول بأن العلاقة بين هذه الفئات كانت شديدة التباين إلى حد التنافر في كثير من الأحيان، فقد تميزت الطبقة الحاكمة (أرباب الدولة) بالثراء الفاحش، والسرف المتجاوز للحد، بحيث قدرت نفقات

---

(١) إغاثة الأمة بكشف الغمة، للمقريزي (ص٧٢- ٧٣).

بعضهم بأرقام خيالية، وحزرت تركات بعضهم، أو زوجاتهم، أو بناتهم بمثل ذلك[١]. فعلى سبيل المثال ذكر المقريزي في معرض حديثه عن سفر الملك الأشرف إلى الحجاز أنه «حملت معه أحمال لا تحصر من أقمشة وأكسية. . وأما أحمال المطاعم والمشارب فلا تدخل تحت حصر كثرة»[٢].

أما علاقة العلماء والفقهاء ببقية الفئات فقد عرفت توطدا ومتانة، حيث كانوا ملجأهم في الشدائد، وواسطة فيما بينهم وبين الفئات المتنفذة، يستشفعون بهم لدفع ظلم وقع عليهم، أو جلب مصلحة مستحقة لهم، ولم يكن هؤلاء العلماء - خاصة ذوو النفوذ منهم- ليتوانوا عن تلبية رغبات من قصدهم من الطلبة وعامة الناس، مما جعلهم موضع التقدير والاحترام من كافة الطوائف، فكان يوصف بعضهم بأنه «يحب الفقراء ويدنيهم»، أو«أنه مأوى للطلبة»[٣] ونحو ذلك.

ومما تجمل الإشارة إليه ونحن بصدد الحديث عن الحالة الاجتماعية أن نقف على بعض المظاهر السائدة.

---

(١) النجوم الزاهرة (١٠/٢٤٧)، و(١١/٧٠، ٢٣٨).

(٢) المصدر السابق (١٢/١٠٦-١٠٧).

(٣) المجمع المؤسس (١/٢٤٥، ٢٥٩). وقد وصف ابن الجزري بقريب من هذه الأوصاف كما سيأتي.

أولا: غلبة طابع الفكاهة والنكتة والدعابة في الأوساط الشعبية في هذا العصر، خاصة المصرية منها، وشيوع الأمثال الشعبية الساخرة التي تحمل في طياتها دلالات سياسية، ومعاني اجتماعية، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر المثل الشائع «الخليلي من عكسو نقش اسمو على فلسو»، وذلك أن هذا الخليلي سك عملة، ونقش عليها اسمه وكانت غالية القيمة، مما سبب غلاء المعيشة عند الناس فصاروا يتندرون بذلك [١].

وقد انعكس ذلك على العلماء أيضا فاشتهرت بينهم الطرائف، واستحسنوها في مؤلفاتهم[٢]، ومكاتباتهم فيما بينهم في نظمهم ونثرهم، وليس أسلوب الألغاز إلا نوعا من هذا السلوك الشائع، وقد كان لابن الجزري منه أيضا نصيب، وسأشير إليه عند الحديث عن أ شعاره وألغازه.

ثانيا: اعتقاد الناس في الصالحين والأولياء[٣]، أحياء وأمواتا، وشدة تعلقهم بهم، وصلتهم بهم، بل وصلة الحكام بهم، وإكرامهم لهم، والوقوف لخدمتهم، وخشية جانبهم، والتبرك بهم، مما شجع بعض

---

(١) النجوم الزاهرة (٢١١/١١).

(٢) المجمع المؤسس ١٥/٣ و٢٠ و٣٤ و١٧٣ و٢١٤ وغيرها.

(٣) النجوم الزاهرة (١٢٣/١١ و١٢٦ و١٢٨ وغيرها)، والمجمع المؤسس (٤٥٤/١)، و(١٠٨/٢)، و(٨٣/٣) وغيرها.

المجاذيب على أمور قد تصل أحيانا إلى حد ادعاء النبوة[١]، وادعاء الصعود إلى السماء[٢]، وتحايل البعض ببعض الحيل الموصلة إلى التعظيم، ومن ذلك أن رجلا وامرأته احتالا بحيلة انطلت على كثير من الناس بحيث صار الحائط يكلمهم بكلام فصيح، وهم لا يدرون كيف ذلك، «وترددت إلى الحائط المذكور أكابر الدولة، وتكلموا معه، وافتتنوا بذلك المكان، وتركوا معايشهم، . ، حتى كادت العامة أن تتعبد به، وبقي الأمر على ذلك حتى كشف الأمر، وأن المتكلم هي زوجة صاحب البيت المذكور[٣].

وقد عظم تعلق الناس، وحسرتهم الشديدة على وفاتهم، حتى إن أحدهم لما مات حزر عدة من صلى عليه من الناس فكانوا زيادة على خمسين ألفا.

ثالثا: تكرر الأوبئة والأوجاع والطواعين التي أثرت بشكل كبير على الاستقرار الاجتماعي والسياسي على حد سواء، فكانت ربما أزهقت آلاف الأرواح في كل يوم، وينجم عن ذلك غلاء شديد، وارتفاع في الأسعار، وندرة في المواد.

وقد خلد الشعراء مثل هذه الحوادث في أ شعارهم، يقول الأديب بدر الدين بن حبيب متحدثا عن الغلاء الشديد الذي في الديار الشامية سنة ٧٧٧.

---

(١) النجوم الزاهرة (١٠/٢٧٠).

(٢) تاريخ الخلفاء (ص٤٦٩).

(٣) النجوم الزاهرة (١١/١٧٣).

لا تقيمن بي على حلب الشهباء وارحل فأخضر العيش أدهم
كيف لي بالمقام والخبز فيها كل رطل بدرهمين ودرهم[١]

ولاشك أن ابن الجزري قد عاصر هذا الغلاء، وكان حينها في زهرة شبابه، ولكنه قد لا يكون ممن تضرر به لأن والده كان من كبار التجار، بل وهو أيضا، ودليل عدم تضرره هو ما وجد من سماعاته المتعددة في هذه السنة، ومعلوم أن عادم القوت مشغول بإيجاده حتى ولو كان من طلبة العلم إذا لم يجد من يكفيه مؤونة ذلك، ودليل آخر هو رحلته في أواخر هذه السنة وأوائل التي تليها إلى الديار المصرية، ونعلم أن الرحلة تحتاج إلى نفقة وزاد، قد لا يطيقها من أتى الغلاء على ما يملك.

وقد دفعت هذه الأوبئة والطواعين الحافظ ابن حجر، أحد أصحاب ابن الجزري إلى تأليف كتابه المعروف «بذل الماعون في فضل الطاعون»، فقد فقد فيه بعض أولاده[٢]، كما فقد ابن الجزري ولده أبا الفتح فيه[٣].

---

(١) نفس المصدر (٦٨/١١).

(٢) مقدمة تحقيق كتاب «بذل الماعون» (ص٢٥).

(٣) غاية النهاية، لابن الجزري -المؤلف- (٢٥١/٢)، والضوء اللامع، للسخاوي (٢٨٧/٩)، وشذرات الذهب، لابن العماد (١٠٧/٧)، وكان ذلك في طاعون سنة ٨١٤.

المطلب الثالث: الحالة العلمية

قد يبدو غريبا الأمر بالنسبة لهذه الحالة، إذا ما قورنت بالجوانب السابقة السياسية والاجتماعية، فإذا كنا قد رأينا أن الطابع السائد سياسيا في هذه المرحلة يطغى عليه الضعف والانقسام والتفكك، والسائد اجتماعيا يغلب عليه استئثار الفئة المتسلطة، ومن دار في فلكها بالموارد والخيرات، فإن الأمر مختلف كل الاختلاف، متباين تمام التباين بالنسبة للوضع العلمي الذي عرف ازدهارا كبيرا، وتنوعا كثيرا، من حيث الاهتمام بمختلف فروع المعرفة، وألوان الفنون، خاصة في مجالات الحديث والفقه والقراءات والتاريخ، إذ يمكن القول بأنه لم يعرف عصر من العصور السابقة ـ عدا القرنين الثاني والثالث ـ اجتماع كم هائل من المتخصصين في العلوم بالشكل الذي عرفه هذا العصر، فقد شهد نبوغ علماء فطاحلة، برزوا في علوم شتى، وجمعوا منها ما لم يجمعه غيرهم كابن كثير، والعراقي، وابن الملقن، والبلقيني، والزركشي، والعيني، وابن حجر، وإمامنا ابن الجزري، وغيرهم كثير لا يدخل تحت حصر، ولا يجمعهم ألف سطر.

ولعل هذا الوضع يعكس ردة فعل الناس تجاه الأوضاع المزرية سياسيا، رغبة منهم في التخفيف من حدة الشعور غير المريح الذي يشعرون به، وهم غير قادرين على رفعه وتغييره، وبذلك سعوا إلى

استغلال قدراتهم، وشحذ هممهم للرفع من مجال هم قادرون على الإبداع فيه، بما وهبهم الله من عقول راجحة، والأمر في ذلك أشبه بصاحب العاهة الفاقد لبعض حواسه، تجده متفوقا في استغلال طاقة حواسه الممتع بها، خلافا للسليم المعافى.

ومن أهم مظاهر الحركة العلمية الواسعة في هذا العصر ما يأتى.

أولا: كثرة المدارس والدور، والأربطة، والجوامع، والكتاتيب. وقد تنافس الأمراء والعلماء على حد سواء في إنشاء المراكز العلمية، بل في كثير من الأحيان حول العلماء بيوتهم إلى مدارس، وجعلوها محجا لطلاب العلم المحلين والآفاقيين، وبالغوا في إكرامهم وتحمل نفقاتهم[١].

وقد كان لإمامنا ابن الجزري في ذلك مساهمة حيث أنشأ بدمشق دارا للقرآن، وأخرى بشيراز لما أقام بها بقية عمره [٢].

وقد ارتفع عدد المدارس في مصر والشام إلى رقم لم يصل إليه في أي وقت مضى، حيث ذكر المقريزي في الخطط نحوا من ثلاث وسبعين مدرسة[٣]، عدا الجوامع والأربطة وبيوت العلماء، في حين ذكر النعيمي أن عدد المدارس بدمشق وحدها قد جاوز المائة[٤]، وهو رقم كاف في

---

(١) شذرات الذهب (٤/٧). مدرسة البرهان الأبناسي شيخ ابن الجزري على سبيل المثال.

(٢) غاية النهاية (٥٣٥/٢)، والدارس في تاريخ المدارس، للنعيمي (٨/١)، وشرح الطيبة، للنويري (ص١٦).

(٣) الخطط (المواعظ والاعتبار)، للمقريزي (٤٥٠/٣/٥٤٠).

(٤) وهي مذكورة كلها في كتابه النفيس «الدارس».

الدلالة على ما وصل إليه الواقع العلمي حينها، وخاصة بدمشق الشام، ولذلك وصفها ابن الجزري بقوله «عش القرءان، ومركز التحقيق والإتقان»[١].

وقد وصلت العناية بالمدارس إلى درجة ضمان مرتبات شهرية كافية للشيوخ القائمين عليها، وضمان القوت لهم ولطلبتها، فكان ربما «أجري عليهم الخبز ولحم الضأن والحلوى والزيت. .»[٢]، وهذه أمور دالة على مدى العناية التي حظيت بها هذه المؤسسات.

ثانيا: عناية كثير من الأمراء والحكام بالعلم والعلماء، وإكرامهم وتقديرهم لهم، وتخصيص مجالس علمية معهم لتدارس علوم الدين[٣]، وسماع الكتب الحديثية، واستجازة العلماء، وتعظيم هذه الإجازات إلى حد التقديس كما ذكر عن الملك المؤيد أنه كانت معه إجازة بصحيح البخاري من الشيخ البلقيني لا يفارقها في أسفاره [٤].

وحرص بعض الحكام على استقدام العلماء إلى بلادهم لإسماع الحديث، وإيفاد السفراء والرسل لتحصيل الكتب[٥].

---

(١) منجد المقرئين (ص١٩٢).

(٢) النجوم الزاهرة (١١٣/١٢).

(٣) المجمع المؤسس (٣٦٤/٣)، والنجوم الزاهرة (٢٦٧/١٤).

(٤) المجمع المؤسس (١٢٩/٣).

(٥) المصدر السابق (٢٧٣/٣ ، ٢٩٨، ٥٩٧، ٦٢٦)، وانتقاض الاعتراض، لابن حجر (٢٤/١).

ثالثا: ظهور الموسوعات العلمية في مختلف الفنون، خاصة الحديث والفقه والتاريخ، نذكر منها في الحديث شروح صحيح البخاري، لابن حجر وللعيني وغيرهما من الشيوخ، فقد كانت كتبهم تشكل موسوعات تضم الكلام على الحديث، والفقه، واللغة وغيرها. وفي التاريخ ظهرت موسوعات علمية، وبرع مؤرخون كثر كابن كثير، وابن حجر، والبدر العيني، وابن الجزري، وابن تغري بردي، وابن عرب شاه، وغيرهم كثير[١].

رابعا: شيوع مجالس الإملاء التي حييت بالحافظ العراقي[٢]، وانتشار سماع الأجزاء الصغيرة، والأمالي، والمختصرات، والمنتقيات، والفوائد، والأربعينيات، والمشيخات، أو بضعة أحاديث من الأمهات كالصحاح، والسنن، والمسانيد.

ويتضح ذلك جليا من خلال الوقوف على مسموعات ابن الجزري على شيوخه، ومن سماعات تلاميذه عليه، وبصورة أكثر وضوحا وجلاء بالوقوف على معجمي الحافظ ابن حجر «المجمع المؤسس» و«المعجم المفهرس».

وإذا كانت سنة الإملاء قد حييت على يد الحافظ العراقي، بحيث إنه شهر كثيرا من الأجزاء الحديثية، فإن الحافظ ابن الجزري قد كان له

---

(١) يراجع للوقوف على حركة التأليف التاريخي: ابن تغري بردي مؤرخ مصر في العهد المملوكي، لمحمد حسين شمس الدين (ص٩-٢٢)، والأدب في العصر المملوكي، لمحمد زغلول (١/١٠٥)، وتاريخ الحضارات (٣/٥٥٢).

(٢) المجمع المؤسس (٢/١٨٤).

مثل ذلك الفضل مع علم القراءات، فقد أعاد التأليف فيه، وبث كثيرا من مؤلفاته التي كادت أن تضيع، وحفظها لنا في طيات كتبه، ومن اطلع على مصنفاته علم مقدار الجهد العظيم الذي بذله في ذلك، ولذلك فكل من جاء بعده في هذا الفن عيال عليه، «ومن زعم أن هذا العلم قد مات قيل له حيي بالنشر»[١].

خامسا: العناية البالغة بعلو الأسانيد، والحرص على اتصال السماع، وإن كان هذا العلو والاتصال عن العوام الذين شاع السماع عنهم لهذه الغاية. ومن تتبع كتب تراجم هذه الفترة علم صحة ذلك، إذ نجد كثيرا ممن اشتهر بعلو السند، أو ممن ازدحم الناس عليهم للسماع موصوفون بالعامية[٢].

كما ظهر تساهل بعض أهل هذا العصر بالسماع، ومن أمثلة ذلك ما ذكر في ترجمة ابن سكر(ت٨٠١)، أنه «كان يتساهل في إثبات سماع أهل بيته، فقد كانوا يسمعون من وراء حجاب، وكانوا يقومون ويبتعدون عن محل السماع بحيث لا يسمعون إلا صوتا غفلا، وربما لا يسمعون شيئا فيأمر بكتابتهم في الطباق» [٣]. إلا أن السماع على هذه الحال لم

---

(١) النشر في القراءات العشر، للمؤلف (١/١٢).

(٢) انظر على سبيل المثال: الدرر الكامنة، لابن حجر (١/٤٧، ٥٤)، و(٤/٨٩) و(٦/٧١)، والمجمع المؤسس (٢/١٤٤).

(٣) العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، للتقي الفاسي (٢/٢٠٥). ويراجع أيضا: جهود المرأة في رواية الحديث في القرن الثامن، للدكتور صالح معتوق (٩٠-٩١).

يكن هو الأمر العام الشائع، بل الغالب على أهل الحديث التثبت في السماع، والعناية بتمحيص المتون والأسانيد، والوقوف في وجه الوضاعين مختلقي الأسانيد[١].

وقد كان لهذه المظاهر العلمية السائدة في هذا العصر أثر كبير على ابن الجزري، بحيث برزت واضحة جلية في آثاره ومؤلفاته، كما سيتضح من خلال بقية مباحث هذه الدراسة.

❊ ❊ ❊ ❊

(١) غاية النهاية (٤٠٢/١)، والمجمع المؤسس (٥٥٢/٢) ، (١٢٦/٣).

المبحث الثاني

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: اسمه، ونسبه، ومولده، ونشأته

المطلب الثاني: طلبه للعلم، ورحلاته في سبيله.

المطلب الأول:
اسمه، ونسبه، ومولده، ونشأته

هو محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف الجزري، نسبة إلى جزيرة ابن عمر، ببلاد بكر بالعراق، بالقرب من الموصل[١] - شمس الدين، يكنى بأبي الخير، وربما كني بأبي عبد الله[٢]، وقد لقب في شيراز بالإمام الأعظم، وبشيخ الإسلام[٣].

وأما مولده كما صرح به في كتبه وبعض إجازاته، فقد كان سنة إحدى وخمسين وسبعمائة، ليلة السبت الخامس والعشرين من رمضان فيما حققه من لفظ والده[٤].

قال في آخر إجازته لمحمد بن موسى بن عبد الصمد المراكشي المكي.

---

(١) معجم البلدان، لياقوت الحموي (٢/١٣٨)، وشرح الطيبة، للنويري (ص١٣).

(٢) ثبت البلوي (ص١٩١).

(٣) جزء في المسلسلات الحديثية، لابن طلة (ل١/أ).

(٤) غاية النهاية (٢/٢٤٨)، والأحاديث الأربعون العوالي، للمؤلف (اللوحة الأخيرة).

ومولدي عام (إذن) في دمشق وذا*** ، ، قد قلت عام (أضا حجي) على الكبر[١].

ومحل ولادته داخل خط القصاعين بين السورين بدمشق.

وقد كان والده رحمه الله من أهل التجارة الموسرين بها، ومكث أربعين سنة لا يولد له، ثم حج فشرب من ماء زمزم بنية أن يولد له ولد عالم فولد له هذا [٢].

وهذا السلوك من والد ابن الجزري يبين لنا مدى التربية الإيمانية التي حُلي بها، تربية أرشدته إلى مكان طالما بث فيه المؤمنون شكواهم، ورفعوا أكفهم بالدعاء إلى من رعاهم وءاواهم، ولقد استجاب الله دعاء هذا الوالد البَر، فرزقه هذا الإمام البحر.

ولم يكن هذا الوالد بمنأى عن العلم وأهله، بل كانت له بهم صلة، فقد قرأ القرءان على بعض الشيوخ، وشاركه في الأخذ عنهم ابنه، ومن هؤلاء الشيوخ الحسن بن عبد الله السروجي، قال فيه ابن الجزري: «شيخي وشيخ والدي رحمه الله، لقن والدي القرءان»[٣].

وهذه العبارة منه تفيدنا أمرين مهمين، هما:

---

(١) ذيل تذكرة الحفاظ، لابن فهد (ص٢٧٢). ومجموع حروف كلمة (إذن) بحساب الجمل ٧٥١، ومجموع (أضا حجي) ٨٢٦ تاريخ إجازته للمذكور.

(٢) الضوء اللامع (٩/٢٥٥).

(٣) غاية النهاية (١/٢١٩).

الأول: أن والد ابن الجزري لم يكن من جملة العوام، بل كان ممن طلب العلم، وقرأ القرءان، وإن لم يكن له بهما اشتهار، لكونه كان منشغلا بالتجارة.

الثاني: أنه كان متأثرا بالعلماء ذوي التوجه التربوي الإيماني، أصحاب الولاية والزهد، فالشيخ المذكور آنفا كما وصفه الجزري «كان رجلا صالحا من أولياء الله تعالى». وهذا الأمر سيكون له أثر كبير على توجه إمامنا ابن الجزري فيما بعد، فقد عرف عنه سلوك طريق الورع والزهد.

ولقد سعى الوالد إلى تنشئة ولده تنشئة علمية، وخلقية صالحة، فحمله إلى السماع من خال جده الشيخ ابن الخباز أحد المسندين، وهو لم يجاوز بعد الثالثة من عمره، واستجازه له فأجازه[1].

ولم تلبث هذه التنشئة الصالحة أن آتت أكلها بإذن ربها، فحفظ الولد القرءان ولما يجاوز من العمر ثلاث عشرة سنة، وصلى به التراويح إماما بالناس، بل بالقراء الذين ازدانت بهم دمشق عاصمة الإقراء، وعش القرءان حينئذ، وعمره آنذاك أربع عشرة سنة، وشرع في القراءة جمعا بالقراءات في السنة التي تليها[2]، ثم تتابع طلبه للعلم وحرصه عليه.

ونشير في هذا السياق إلى أن المصادر لم تسعفنا بما يكفي من المعلومات عن أسرة ابن الجزري، فلم تشر إلى إخوته إن كان له إخوة،

---

(١) غاية النهاية (٢/٢٤٨)، والأحاديث الأربعون العوالي (ل١١/ب).

(٢) غاية النهاية (٢/٢٤٨).

ولا إلى نسبه من جهة أمه، بل ولا إلى وفاة والده، ولولا تلك الإشارة العابرة التي وردت في ترجمته لما عرفنا عنه هو أيضا شيئا. ولقد كان على ابن الجزري أن يزودنا بتاريخ وفاته في كتابه الموسوعة «غاية النهاية»، خاصة وقد ذكر أنه قرأ القرءان، أم أنه قدم البر بأمانة المنهجية العلمية على بره بوالده، فلم يره أهلا لإدراجه تحت وصف القراء[١]؟!.

ولكن يمكننا أن نستأنس ببعض المعلومات الواردة في سياق بعض التراجم، لنقترب من الوقوف على تاريخ الوفاة. ومن هذه الإشارات ما ورد في ترجمة السروجي المذكور، فإنه بعد ما أشار إلى قراءة والده عليه، أعقب ذلك بقوله «رحمه الله»، مما يعني أنه توفي قبل سنة ٧٧٤، وهي سنة الفراغ الأولي من تأليف كتاب «الغاية»، بل يمكن القول بأن سنة وفاة والده كانت قبل ٧٦٨، وهي سنة بداية أول رحلة له، لكونه أشار إلى منع والديه له من الرحلة قبل هذا التاريخ في ترجمة محمد بن يوسف اللوشي[٢]، وذلك يعني أن موانع الرحلة قد انتفت بعد سنة ٧٦٨[٣].

ويمكن أن نستفيد مما سبق ذكره أن ابن الجزري ظل الابن البكر لدى والديه إلى مرحلة متقدمة من عمرهما، وربما حياتهما كلها،

---

(١) وقد وقفت على ما ذكره عن والده في جامع الأسانيد- وقد طبع- (ص٦٧) وأورده في جملة شيوخه الذين قرأ عليهم القرآن، بل عده أول شيوخه.

(٢) غاية النهاية (١/٢٨٥).

(٣) قلت هذا ولما يطبع جامع الأسانيد، وأما وقد طبع فقد ذكر فيه ابن الجزري سنة وفاة والده وهي ٧٨٥.

لحرصهما على بقائه بجانبهما، وإيثارهما مصاحبته لهما على الرحلة لطلب العلم، وهو أمر مخالف لما درج عليه الآباء من تشجيع أبنائهم على الرحلة للاستزادة من العلم، ولعل مرد ذلك شدة تعلقهما به، وحبهما له لكونه الابن الوحيد، ولم ينعما به إلا بعدما جاوز الأب حد الأربعين.

وبناء على ما سبق ذكره من معلومات عن أسرة ابن الجزري يمكن القول بأنه ينتمي إلى أسرة علمية، فوالده ممن قرأ القرءان، وخال جده أحد كبار المسندين، وأبناؤه جميعا أخذوا عنه العلم، وتتلمذوا عليه، وكذا أحفاده، وبعض أصهاره[1].

❊ ❊ ❊ ❊

(١) سيأتي ذكرهم جميعا في مبحث «تلاميذه».

المطلب الثاني: طلبه للعلم، ورحلاته في سبيله

سبقت الإشارة إلى أن ابن الجزري نُشِّيء على التعلق بالعلم والعلماء، وأحضر مجالسهم، وبدت عليه بوادر النبوغ والذكاء منذ نعومة أظفاره، مما جعل بعض شيوخه يتوسمون فيه الخير، ويرجون له الصلاح[١].

وكانت فاتحة رحلاته إلى الحجاز لأداء فريضة الحج، ولشهود منافع أخر، أهمها طلب العلم، فكان أن أخذ بالمدينة على ساكنها أفضل الصلاة، وأزكى التسليم، عن شيخها ومقرئها محمد بن صالح المقرئ، كما أخذ بمكة عن الشيخ محمد بن مسعود بن خواجه الدقاق، وعن غيرهما بلا شك. واجتمع في رحلته هذه ببعض العلماء، وصاحبهم فتدارسوا العلم، وخاضوا لجج بحاره، ثم عاد إلى دمشق، وبعدها قصد الديار المصرية فرحل إليها سنة ٧٦٩، مارا بغزة وغيرها[٢]، مستفيدا مفيدا حيثما حل وارتحل، وفي هذه الرحلة أخذ عن أئمة أجلة كابن الصائغ، وابن البغدادي، والجندي وغيرهم.

---

(١) غاية النهاية (٢/١٦٤).

(٢) المصدر السابق (١/٤٠٧) و(٢/٢٤٩).

وقد عاود الرحلة إلى مصر لأكثر من مرة [١]، وكان في كل واحدة منها يضيف إلى علمه علما، فعاد إليها سنة ٧٧١ وتفقه على الشيخ الأسنوي، والبرهان الأبناسي، وسمع الحديث، وبعد رجوعه إلى دمشق خرج إلى بعلبك فسمع على أحمد بن عبد الكريم البعلي[٢].

وأكثر سماعاته للحديث مثبتة بهذا التاريخ - أي سنة٧٧٢-، سواء بدمشق أو بغيرها.

ثم بعد ذلك رحل إلى مصر رحلته الثالثة سنة ٧٧٨، وأخذ الأصول والمعاني على القزويني وغيره، ثم عاد إلى دمشق ليستقر بها مدة عشر سنين تقريبا، لازم فيها الصلاح ابن أبي عمر، وسمع عليه الكثير، قبل أن يرحل رحلته الرابعة إلى أرض الكنانة سنة ٧٨٩، لكنه هذه المرة ليس طالبا، فقد بلغ أشده واستوى، وأوتي علما جما، وإنما قصد إسماع ابنه أبي الفتح من المشايخ فأدرك به أبا الفتح العسقلاني[٣]، وقرأ عليه، ثم رجع إلى دمشق ليرحل بعدها إلى الحجاز رحلته الثانية سنة ٧٩٢، وهناك سمع الحديث على ابن الرسام بمكة[٤].

وكذلك ظل حاملا عصا الترحال على عاتقيه، ذاهبًا جائيًا، لا يثنيه عن طلب العلم عائق، ولا يصرفه عنه صارف.

---

(١) المصدر السابق (١/١٥٣).

(٢) أسنى المطالب في مناقب الأسد الغالب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه، للمؤلف (ص٣٦)، والأحاديث الأربعون العوالي (ل٤/ب).

(٣) غاية النهاية (٢/٢٥٢).

(٤) النشر (١/٢٨٠).

ورغم هذه الهمة العالية في الرحلة، فقد أبدى أسفه على فوات الرحلة إلى بعض المشايخ ولقائهم في أكثر من ترجمة ضمنها كتابه النفيس «غاية النهاية»[١].

ولعل أوضح دلائل استفادته من هذه الرحلات شروعه في التصنيف والنظم وهو في السابعة عشرة، وتأليفه لكتابه «التمهيد» في الثامنة عشرة[٢]، وكان قد شرع قبله في تأليف كتابه «التوجيهات على أصول القراءات»[٣]، بل إنه نظم الهداية في هذه السن «وكان ربما حفظها، أو بعضها بعض شيوخه»[٤]. وأخذ عنه العلم وقرئ عليه بعض كتبه كالتمهيد، وهو في حدود العشرين من عمره[٥]، هذا مع أن دمشق وقتها عامرة بالقراء المتقنين، وذلك يعني نبوغه وتميزه في هذا العلم منذ باكورة شبابه.

❊ ❊ ❊ ❊

---

(١) غاية النهاية (١/٢٨٥ و٥٢٨)، و(٢/٣٦٥).

(٢) التمهيد (ص٢٣٨).

(٣) نفسه (ص٢٣٤).

(٤) منجد المقرئين (ص٢٠٨)، والضوء اللامع (٩/٢٥٧).

(٥) مقدمة محقق «التمهيد» غانم قدوري (ص٣٢).

المبحث الثالث

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: شيوخه.

المطلب الثاني: مناصبه العلمية.

المطلب الأول: شيوخه

كان ابن الجزري مثلا للطالب المجد الراغب في تحصيل العلم، ولذلك فإنه لم يعرف القرار بأرض واحدة، بل رحل إلى العديد من المواطن رغبة في جمع فنون العلم وضروبه، فتنوعت معارفه، وتعددت مشاربه، فأخذ في كل بلدة عن شيوخها حتى بلغوا نحو ثلاثمائة شيخ[١]، أو يزيدون.

وسأذكر في هذا المبحث جملة من وقفت عليهم منهم مرتبا إياهم على حروف المعجم، مشيرا إلى ما أخذه عن كل واحد منهم - إن أسعفتني المصادر بذلك - مركزا على الجانب الحديثي، لأنه المقصود في هذا البحث، وأما الجانب القرءاني فقد أعطي حقه، وجلي في بحوث عدة، ودراسات ليست باليسيرة[٢].

---

(١) طبقات صلحاء اليمن، للبريهي (ص٣٤٦).

(٢) منها على سبيل التمثيل، لا الحصر؛

- الإمام ابن الجزري وأثره في علم القراءات، لعبد الله بن محمد المعيتق. رسالة ماجستير، قدمت بكلية الشريعة، جامعة أم القرى.
- ابن الجزري وطيبة النشر في علم القراءات، لعلي عثمان. رسالة دكتوراه، بجامعة مرمرة بإستانبول، سنة ١٩٨٣.
- أثر الأئمة القراء في الغرب الإسلامي وانعكاسه من خلال كتاب النشر، لميلود الضعيف. رسالة دكتوراه، بكلية الآداب، جامعة شعيب الدكالي، الجديدة. وقد نوقشت سنة ٢٠٠٢. =

- إبراهيم بن أحمد بن إبراهيم بن فلاح بن حاتم، أبو إسحق الإسكندري (٦٩٤-٧٨٠)، سمع عليه الحديث، ومن مسموعه عليه صحيح البخاري، وأخذ عنه كتاب «الكامل» لابن جبارة قراءة عليه بالجامع الأموي، وشافهه بكتاب «الشرعة» لابن البارزي[١].

- إبراهيم بن أحمد بن عبد الواحد، أبو إسحق الشامي، الجريري (٧٠٩-٨٠٠)، قرأ عليه كتاب «الإعلان» للصفراوي، «والمصباح» للشهرزوري، بالجامع الأقمر بالقاهرة، وأخذ عنه الفقه أيضا، وسمع عليه الحديث [٢].

- إبراهيم بن أحمد بن عيسى، بدر الدين بن الخشاب المصري، الشافعي (٦٩٨-٧٧٤)، ترجم له في الغاية[٣]، ووصفه بشيخنا ولم يذكر ما أخذه عنه.

= - ابن الجزري وكتابه التمهيد في علم التجويد، لمصطفى أوزتورك. رسالة دكتوراه، بجامعة أولوداغ، بتركيا، سنة ١٩٨١. [مجلة الحكمة، العدد الخامس، (ص٢٨٥)].

(١) غاية النهاية (٥/١)، والنشر (١٥٨/١و١٦٣)، والأحاديث المختارة، للمؤلف (ل١/أ)، وذيل التقييد (٤١٢/١)، والمجمع المؤسس (٦٠٠/٢)، والدرر الكامنة (٥/١)، وثبت أبي جعفر البلوي (ص١٣٥).

(٢) غاية النهاية (٧/١)، والنشر (١٤٤/١و١٥٧)، (٥٩/٢)، والمجمع المؤسس (٧٩/١-٢٠١)، والدرر الكامنة (٩/١).

(٣) غاية النهاية (٨/١)، والدرر الكامنة (١١/١)، وذيل تذكرة الحفاظ، لابن فهد (ص١٥٩).

- إبراهيم بن إسحق بن يحيي الآمدي، الدمشقي، الحنفي (٦٩٥-٧٧٨)، سمع عليه الحديث[١].

- إبراهيم بن عبد الله الحموي المؤدب، الدمشقي (ت٧٧٣)، قال ابن الجزري: «ترددت إليه كثيرا، ومنه استفدت علم التجويد، ودقائق التحرير، وعليه ارتاض لساني بالتحقيق، وقرأت عليه جمعا للسبعة إلى قوله تعالى: ﴿وَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ..﴾[٢].

- إبراهيم بن عبد الله بن محمد بن عسكر بن هلال الطائي، أبو إسحق المعروف بالقيراطي (ت٧٨١)، سمع عليه[٣].

- إبراهيم بن محمد بن صديق المؤذن، المعروف بالرسام (ت٨٠٦)، حدث عنه بالمسلسل بسورة الصف[٤].

- إبراهيم بن موسى بن أيوب، البرهان أبو إسحق، وأبو محمد الأبناسي (ت٨٠٢)، تفقه به[٥].

---

(١) الحديث الثالث والعشرون من الأربعين العوالي (ل٣٤/أ)، والمجمع المؤسس (٦٠٢/٢)، والدرر الكامنة (١٥/١).

(٢) غاية النهاية (١٨/١و٣١).

(٣) ذيل التقييد (٤٢٨/١)، والدرر الكامنة (٣٣/١)، وشرح الطيبة، للنويري (ص١٥).

(٤) النشر (٢٨٠/١)، والمجمع المؤسس (٢١٢/١)، وذيل تذكرة الحفاظ، لابن فهد (ص٢٣٤)، وشذرات الذهب (٥٤/٧)

(٥) المجمع المؤسس (٢٤٤/١)، وطبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة (٥/٤)، والضوء اللامع (١٧٣/١)، والشذرات (١٣/٧)

- أحمد بن إبراهيم بن داود المنبجي، الدمشقي، أبو العباس، المعروف بابن الطحان (ت٧٨٢) قرأ عليه نحو ربع القرءان لابن عامر والكسائي، وجمع عليه بالعشر الفاتحة وأوائل البقرة، وحدث عنه وأجازه، قال عنه: «وله سماع قديم من محمد ابن الشيرازي، والقاسم ابن عساكر أخبرنا عنهما مع عسر تحديثه»[١].

- أحمد بن إبراهيم بن محمود الصالحي، الشيرجي، المعروف بالمعصراني (كان حيا سنة ٧٨٤)، قرأ عليه كتاب «الروضة» لأبي علي المالكي البغدادي[٢].

- أحمد بن إسماعيل بن أحمد بن عمر بن أبي عمر محمد بن قدامة المقدسي(ت٧٧٣)، قرأ عليه «مفردة يعقوب» لابن الفحام، وسمع عليه الكثير من مسموعاته في الحديث[٣].

- أحمد بن الحسن بن عبد الله المقدسي الحنبلي، ابن قاضي الجبل (٦٩٣-٧٧١)، سمع عليه الحديث[٤].

---

(١) غاية النهاية (١/٣٣)، والنشر (١/١٦١)، وأسنى المطالب، ح٢٧ (ص٢٨)، والشذرات (٦/٢٧٣).

(٢) غاية النهاية (١/٣٥)، والنشر (١/١٣٨)، وشذرات الذهب (٧/٢٠٤).

(٣) غاية النهاية (١/٣٩)، والنشر (١/١٤٢)، وأسنى المطالب، ح٦ (ص١٥)، والدرر الكامنة (١/١١٩).

(٤) الغالب، ح١١ (ص١٩)، وح٥٢ (ص٤٨)، وأحاديث مسلسلات، للمؤلف (ل٥٨/أ)، ووفيات ابن رافع السلامي (٢/٣٥٤)، والدرر الكامنة (١/١٣٨).

- أحمد بن الحسن بن محمد السويداوي، المصري (٧٢٥-٨٠٤)، قرأ الكثير من كتب القراءات عليه، ولا يبعد سماعه عليه الحديث أيضا، لكونه كان كثير السماع[١].

- أحمد بن الحسين بن سليمان بن فزارة، أبو العباس، الكفريي - بفتح الكاف وسكون الفاء، وبعدها راء، ثم ياء بعد ياء معجمتان -، قرأ عليه جميع القرءان بالقراءات، وأخذ عنه فوائد من إنشادات وسماعات وغيرها[٢].

- أحمد بن حمدان بن أحمد بن عبد القادر الأذرعي، شهاب الدين (٧٠٧-٧٨٣)، تفقه به[٣].

- أحمد بن رجب بن الحسن السلامي، أبو العباس البغدادي، الدمشقي(٧٣٦-٧٧٥)، قرأ عليه بعض القراءات وكثيرا من كتبها[٤].

---

(١) غاية النهاية (١/٤٧)، والنشر (١/١٣٠و١٣٣و١٤١)، والمجمع المؤسس (١/٢٩٩-٣٥١).

(٢) غاية النهاية (١/٤٨ و٥٧١)، والنشر (١/١٢٧ و١٣٦)، والدرر الكامنة (١/١٤٤). وانظر تحقيق الكلام في نسبته المجمع المؤسس (٢/١٧٤)، الحاشية رقم ٢.

(٣) طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة (٣/١٤١)، والدرر الكامنة (١/١٤٥)، وطبقات صلحاء اليمن (ص٣٤٦).

(٤) غاية النهاية (١/٥٣)، والنشر (١/١٦١-١٦٢)، والدرر الكامنة (١/١٥١)، والشذرات الذهب (٦/٢٣٠).

- أحمد بن عبد العزيز بن يوسف الحراني الأصل، القاهري المولد والمنشأ، نزيل حلب، شهاب الدين، المعروف بابن المرحل (بعد٦٩٠-٧٨٨)، كتب إليه بالإجازة مرات من حلب، وأخبره بعدة كتب في القراءات[١].

- أحمد بن عبد الكريم بن أبي بكر البعلي، الحنبلي، الصوفي (بعد٦٩٠-٧٧٧)، سمع عليه الحديث، ومن مسموعه عليه صحيح مسلم، والمسلسل بوضع اليد على الكتف وغيره، وذلك بمدرسة الحنابلة ببعلبك، سنة ٧٧٢[٢].

- أحمد بن علي بن عبد الكافي السبكي (ت٧٧٣)، أخذ عنه، وتفقه به[٣].

- أحمد بن محمد بن بيبرس، شهاب الدين المقري، المعروف بابن الركن (بضع وعشرين وستمائة - ٧٩٧)، قرأ عليه قراءة الحسن[٤].

- أحمد بن محمد بن الحسين بن عمر الفيروزبادي الأصل، ثم الصالحي، الحنبلي، المعروف بابن زغلش[٥] البنا المهندس (بعد ٦٧٠-

---

(١) غاية النهاية (١/٦٩)، والنشر (١/١٣٥)، والدرر الكامنة (١/٢٠٣)، والمجمع المؤسس (٢/٥٩٥)، والشذرات (٦/٣٠٠).

(٢) أسنى المطالب، ح٣٩ (ص٣٦)، والأحاديث الأربعون العوالي (ل٤/ب)، والدرر (١/٢٠٦)، والمجمع (٢/٢٩٦).

(٣) وصفه بـ«شيخنا» في آخر كتابه هذا الذي بين أيدينا في وفيات سنة٧٧٣. ووفيات ابن رافع (٢/٣٨٨)، وطبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة (٣/٧٨).

(٤) غاية النهاية (١/١٠٨).

(٥) سقطت الزاي في غاية النهاية، فتصحف إلى «غلش»، وصوابه زَغْلش -بفتح الزاي، وسكون المعجمة، وكسر اللام.

٧٧١)، قرأ عليه بعض كتب القراءات كالتجريد وغيره، وسمع عليه الحديث[١].

- أحمد بن محمد بن الخضر بن مسلم الصالحي، الحنفي (٧٠٦- بعد ٧٨٠)، قرأ عليه كتاب «المستنير» لابن سوار، وروى عنه كتاب «الغوص لاقتباس نفائس الأسرار المودعة في درر البحار»[٢].

- أحمد بن محمد بن علي الأصبحي، أبو العباس العنابي(ت٧٧٦)، أخذ عنه كتاب «الإقناع»[٣].

- أحمد بن يوسف بن مالك، أبو جعفر الرعيني الغرناطي، نزيل حلب (بعد٧٠٠- ٧٧٩) قرأ عليه «التكملة المفيدة» للقيجاطي، و«التيسير»[٤].

---

(١) غاية النهاية (١/١١١)، والنشر (١/٤٧و١٤١و١٤٨)، ومناقب الأسد، ح١٧ (ص٢٢)، والحديث الثلاثون من الأربعين العوالي (ل٤٠/ب)، والمجمع المؤسس (١/٤٢٣)، والمقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، لابن مفلح (١/١٨٢)، وشذرات الذهب (٧/٢٥).

(٢) غاية النهاية (١/١١٣) و(٢/٩٦)، والنشر (١/٤٥ و١٤٧)، والدرر الكامنة (١/٣١١)، والضوء اللامع (٩/١٦٩)، وكشف الظنون، لحاجي خليفة (١/٧٤٦)، وشذرات الذهب (٦/٢٨٦).

(٣) غاية النهاية (١/١٢٥ و١٢٨)، والنشر (١/١٥٥)، وطبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة (٣/٨٣)، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي (١/٣٨٢).

(٤) غاية النهاية (١/١٥١)، والنشر (١/١٢١و١٦٤)، والدرر الكامنة (١/٤٠٣)، والمجمع المؤسس (٢/٥٩٩).

- إسماعيل بن خليفة بن عبد العالي الحسباني، عماد الدين أبو الفداء(٧١٧-٧٧٨)، وصفه بشيخنا، ولعله تفقه به، أو سمع عليه [١].

- إسماعيل بن عمر بن كثير البصروي، عماد الدين الدمشقي (٧٠٠-٧٧٤)، سمع عليه الحديث وأخذ عنه التفسير، سمع عليه بعض تفسير ابن جرير، وأجازه بسائره[٢].

- إسماعيل بن محمد بن علي بن هانىء الأندلسي، الغرناطي، سري الدين أبو الوليد المالكي (٧١٠-٧٧١)، سمع عليه «التكملة المفيدة»، وأفاد منه[٣].

- الجنيد بن أحمد البلياني، الشيرازي (ت٨١١)، سمع عليه الحديث، وخرج له مشيخة، وشاركه في كثير من شيوخه[٤].

- حسن بن أحمد بن هلال الصرخدي الأصل، المعروف بابن هَبل - بفتح الهاء والباء الموحدة وباللام-[٥] الدقاق، الدمشقي الصالحي

---

(١) المصعد الأحمد، للمؤلف (ص٤١)، والدرر الكامنة (٤٣٥/١)، وطبقات ابن قاضي شهبة (٨٣/٣)، والدارس (١٢١/١).

(٢) الأحاديث الأربعون العوالي (ل٤/ب)، وأسنى المطالب، ح٦٥ (ص٦١)، وجزء في المسلسلات الحديثية (ل٨٩/ب)، والمجمع المؤسس (٦٠٥/٢)، وشذرات الذهب (٢٣١/٦).

(٣) غاية النهاية (١٦٨/١)، والنشر (١٦٤/١)، ووفيات ابن رافع (٣٥٢/٢)، والدرر الكامنة (٤٥٣/١).

(٤) الدرر الكامنة (٢٥٦/١ و٣٠٢) و(٢٠٢/٢)، والضوء اللامع (٧٩/٣)، وشذرات الذهب (٩١/٧).

(٥) كذا ضبطه ابن الجزري في الأربعين العوالي (ل٥٢/ب).

(٨٦٣-٧٧٩)، قرأ عليه «التيسير»، و«الغاية» لأبي العلاء وغيرهما، وسمع عليه الكثير، ومن مسموعه عليه جل «المعجم الكبير»، وأكثر البيهقي، و«الحلية»، والفوائد المنتقاة، وغير ذلك [١].

- الحسن بن عبد الله السروجي، الدمشقي (قبل٧٠٠-٧٦٤)، حفظ عليه الشاطبية إلى أواخر الإدغام، وقرأ عليه بحرف أبي عمرو إلى آخر المائدة سنة٧٦٣ [٢].

- الحسن بن محمد بن صالح النابلسي، الحنبلي، المصري (ت٧٧٢)، قرأ عليه جمعا بالعشر إلى ﴿وَهُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ من البقرة، ومن كتاب «الإرشاد» للقلانسي إلى آخر المائدة[٣].

- زينب بنت القاسم بن عبد الحميد الدبابيسي، أم البهاء الصالحية (ت٧٧٤)، سمع عليها الحديث[٤].

- ست العرب بنت محمد بن علي المقدسية، الصالحية (ت٧٦٧)، سمع عليها الحديث، وحدث عنها بكتاب «عمل اليوم والليلة»[٥].

---

(١) غاية النهاية (٢٠٧/١)، والنشر (١٢٢/١ و١٤٩)، والحديث الحادي عشر من الأربعين العوالي (ل٢٥/ب)، وأسنى المطالب، ح٢٩ (ص٣٠) وح٦٣ (ص٥٠)، والمجمع المؤسس (٦١١/٢).

(٢) غاية النهاية (٢١٩/١).

(٣) غاية النهاية (٢٣١/١)، ومنجد المقرئين (ص١٩١)، ووفيات ابن رافع (٢٧٤/٢)، والدرر الكامنة (١٤٣/٢).

(٤) ح٤ (ل٢٠/ب)، و١٢ (ل٢٧/ب) من الأربعين العوالي، وأسنى المطالب، ح٢٨ (ص٢٩)، وذيل التقييد (٣٧١/٢)، والدرر الكامنة (٢٥٢/٢).

(٥) ح ١٤من الأربعين العوالي (ل٢٨/ب)، والنشر (٤٦/١و٤٩) =

- عائشة بنت محمد بن عبد الهادي المقدسية (٧٢٣-٨١٦)، يروي عنها ما لشيخ الإسلام ابن تيمية عن ابن القيم عنه، و«تحفة الأطراف» عن المزي[١].

- عبد الرحمن بن علي بن أحمد بن المبارك، أبو محمد البغدادي، الواسطي، ثم المصري (٧٠٢-٧٨١) قرأ عليه جمعا بالقراءات ختمتين بمضمن عدة كتب[٢].

- عبد الرحمن بن الحسين بن عبد الله المعمر الواسطي، تقي الدين (ت٧٧٥)، قرأ عليه «الإرشاد»، وحدث عنه بمؤلفات الصغاني عن شخص عنه[٣]، وحدث عنه بكتابه «تحفة ذوي الرشد في الأحاديث النبوية»، وهي رسالة في الأحاديث ثنائية السند.

وسماعه مثبت في آخر النسخة المخطوطة لهذا الكتاب، ونصه: «قرأته - القائل ابن الجزري - أجمع على مؤلفه وجامعه شيخنا الإمام التقي عبد الرحمن...أبقاه الله تعالى»[٤].

= و(٤٢٢/٣ و٤٣١)، وأسنى المطالب، ح٥٧ (ص٥٢)، وجزء في المسلسلات الحديثية، الورقة الأخيرة، ووفيات ابن رافع (٣٠٤/٢)، والدرر الكامنة (٢٦٠/٢).

(١) المجمع المؤسس (٣٥٠/١)/ وشذرات الذهب (١٢٠/٧)، وإتحاف الأكابر بإسناد الدفاتر، للشوكاني (ص٧٦)، وفهرس الفهارس والأثبات، للكتاني (٣٠٦/١).

(٢) غاية النهاية (٣٦٤/١)، والنشر (١٢٥/١ و١٢٦ و١٢٩)، والأربعون العوالي (ل٥٠/أ)، والدرر الكامنة (١١١/٢).

(٣) غاية النهاية (٣٦٧/١)، والدر الكامنة (١١٦/٣).

(٤) مخطوطات الحديث النبوي الشريف وعلومه في دار صدام، لأسامة ناصر، وظمياء محمد، المجلد الثاني، رقم ٣٤٢٥٨

- عبد الرحمن بن علي بن محمد، المعروف بابن القارئ (٦٩٥-٧٧٦)، سمع عليه[١].

- عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن عثمان، أبو هريرة ابن الحافظ الذهبي(٧١٥-٧٩٩) سمع عليه الحديث، ومن ذلك المسلسل بقص الأظافر[٢].

- عبد الرحيم بن الحسن بن علي، جمال الدين الأسنوي، المصري (ت٧٧٢)، تفقه به[٣].

- عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن، أبو الفضل العراقي، الشافعي(٧٢٥-٨٠٦)، سمع عليه الحديث، ورافقه في السماع على بعض الشيوخ[٤].

- عبد الرحيم بن غنائم بن إسماعيل التدمري، البياني، زين الدين (ت٧٦٩)، سمع عليه بعض صحيح مسلم[٥].

---

(١) عقد اللآلئ في الأحاديث المسلسلة العوالي، للمؤلف (ق٢٤)، وذيل التقييد (٢/٨٨)، والمجمع المؤسس (٢/٦١٨).

(٢) عقد اللآلئ، الحديث الثالث، وأسنى المطالب، ح ٤٤ و٤٥ (ص٤٠-٤١)، وجزء في المسلسلات الحديثية (ل٨٠/أ)، والمجمع المؤسس (٢/١٤٥)، والدرر الكامنة (٢/١٣١).

(٣) غاية النهاية (٢/٢٤٨)، ومنجد المقرئين (ص١٢٠)، ووفيات ابن رافع (٢/٣٧٠)، والدرر الكامنة (٣/١٤٧).

(٤) الأحاديث الأربعون العوالي (ل١٧/ب)، و(ل٤٦/ب)، وأسنى المطالب، ح٣٧ (ص٣٤)، والمجمع المؤسس (٢/١٧٦)، وشذرات الذهب (٧/٥٥).

(٥) وفيات ابن رافع (٢/٣٣٣)، وذيل التقييد (٢/١١١).

- عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم، عز الدين بن جماعة الكناني، الدمشقي، المصري، الشافعي (٦٩٤-٧٦٧)، سمع عليه الحديث، ومن مسموعه «الأدب المفرد»، وأخذ عنه اللغة، ومن ذلك كتاب «العين» للخليل[١].

- عبد القادر بن محمد بن نصر الله بن أبي الوفاء القرشي، محيي الدين الحنفي (٦٩٦-٧٧٥)، أجازه بكتاب الشطنّوْفي في مناقب الشيخ عبد القادر الجيلاني[٢].

- عبد الكريم بن عبد العزيز بن داود، أبو محمد المغربي، التونسي (ت٧٧٠)، قرأ عليه «التيسير»، وحدث عنه[٣].

- عبد اللطيف بن عبد المحسن بن عبد المجيد السبكي (بعد٧٠٠-٧٨٨)، سمع عليه الحديث، وحدث عنه[٤].

- عبد الله بن أيدغدى بن عبد الله، الشهير بابن الجندي (٦٩٩-٧٦٩)، قرأ عليه القراءات بمضمن عدة كتب، إلى قوله ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ﴾[٥]، فمرض فأجازه بذلك، ولم يكمل عليه لموته[٦].

---

(١) ح٢٩ (ل٣٩/ب) من الأربعين العوالي، ووفيات ابن رافع (٣٠٦/٢)، والدرر الكامنة (١٧٦/٣)، وقطف الثمر في رفع أسانيد المصنفات في الفنون والأثر، لصالح بن محمد الفلاني (ص٩٠ و٩١ و٢١٢).

(٢) غاية النهاية (٥٨٥/١)، والدرر الكامنة (١٩١/٣)، والمجمع المؤسس (٦٢٠/٢).

(٣) غاية النهاية (٤٠٢/١).

(٤) أسنى المطالب ٧٣ (ص٦٨)، والدرر الكامنة (٢١١/٣)، وشذرات الذهب(٣٠٢/٦).

(٥) سورة النحل، الآية ٩٠.

(٦) غاية النهاية (١٨٠/١)، والنشر (١٢٧/١ و١٣٠ و١٣٣ وغيرها)، والدرر الكامنة (٥٢٧/١).

- عبد الله بن خضر بن مسعود اليزدي، أجازه مشافهة سنة ٨٠٨ لما دخل مدينة يزد[١].

- عبد الله بن محمد بن الدماميني (ت٧٩٤)، أخذ عنه وسمع عليه «الأدب المفرد» للبخاري وغيره [٢].

- عبد الله بن محمد بن خليل، بهاء الدين العسقلاني، المكي (٦٩٤-٧٧٧)، سمع عليه كثيرا بقراءة العراقي والهيثمي، ولم يقرأ عليه شيئا من القراءات[٣].

- عبيد الله بن سعد الله بن محمد القرمي، القزويني، القاهري (ت٧٨٠)، قرأ عليه الأصول والبيان والمعاني، وأذن له في الإفتاء سنة ٧٧٨[٤].

- عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي، تاج الدين، أبو نصر السبكي (٧٢٧-٧٧١)، تفقه به، وكان بما ناقشه في بعض مسائل القراءات، وكان يقرظ له كتبه[٥].

---

(١) غاية النهاية (١/١٦٠).

(٢) ذيل التقييد (٢/٧٠)، والمجمع المؤسس (٢/٦١٧)، والضوء اللامع (٩/٢٥٧)، وقطف الثمر (ص٩٠).

(٣) غاية النهاية (١/٤٥١)، والنشر (١/١٣٢)، وذيل التقييد (٢/٥٦)، والدرر الكامنة (٣/٧٣)، والنجوم الزاهرة (١١/١٤٠)

(٤) غاية النهاية (٢/٢٤٨)، ومنجد المقرئين (ص١٢٠)، والدرر الكامنة (٢/٢٦٨)، والنجوم الزاهرة (١٠/١٩٣).

(٥) غاية النهاية (٢/١٤٠)، والنشر (١/١٠٦)، ومنجد المقرئين (ص٩٥ و١٠٤)، والدرر الكامنة (٣/٢٣٢).

- عبد الوهاب بن محمد بن عبد الرحمن، أبو محمد القروي، الإسكندري(٧٠٢-٧٨٨)، قرأ عليه بالإسكندرية بمضمن «الإعلان» وغيره، وسمع عليه الموطأ رواية يحيى بن يحيى، وجزءا مخرجا من حديثه خرجه الذهبي[١].

- عبد الوهاب بن يوسف بن إبراهيم، أمين الدين، ابن السلار الدمشقي (٦٩٨-٧٨٢)، قال ابن الجزري: «وهو أول شيخ انتفعت به ولازمته، وصححت عليه الشاطبية دروسا وعرضا، وتلوت عليه ختمة بأبي عمرو فأجازني...وختمة بقراءة حمزة».

وقرأ عليه جمعا لنافع وابن كثير إلى أواخر سورة الرعد، وسمع عليه «التنبيهات على ما يخفى من الوقوفات» لعبد السلام الزواوي[٢].

- عمران بن إدريس بن معمر، أبو محمد الجلجولي، الشافعي (ت٨٠٣)، درس عليه الشاطبية، وصحح عليه كثيرا من التنبيه[٣].

- عمر بن أحمد بن إبراهيم، زين الدين الحلبي الحنبلي (٧١٠-٧٧٧)، استجازه فأجازه[٤].

---

(١) غاية النهاية (٤٨٢/١)، والنشر (١٣٠/١و ١٣٧ وغيرها)، والدرر الكامنة (٢٣٩/٣).

(٢) غاية النهاية (٤٨٢/١ و٣٨٧)، والنشر (١٢٧/١)، والدرر الكامنة (٢٤٠/٣)، وشذرات الذهب (٢٧٥/٦).

(٣) غاية النهاية (٦٠٤/١)، وذيل التقييد (٢٥٩/٢)، والمجمع المؤسس (٢٠٦/٣)، والضوء اللامع (٦٣/٦).

(٤) غاية النهاية (٥٨٨/١)، والدرر الكامنة (١٧٥/٤).

- عمر بن الحسن بن مزيد بن أملية المراغي الأصل، الدمشقي، أبو حفص(٦٨٠-٧٧٨) قرأ عليه كثيرا من كتب القراءات، وسمع عليه سنن الترمذي وغيره[١].

- عمر بن رسلان بن نصير، السراج البلقيني، الشافعي (٧٢٤-٨٠٥)، تفقه به، وأذن له في الإفتاء سنة ٧٨٥ [٢].

- محمد بن إبراهيم بن أبي بكر النابلسي، الدمشقي، فتح الدين، أبو الفتح ابن الشهيد (٧٢٨-٧٩٩)، أفاد منه، وسمع منه[٣].

- محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي بكر الأنصاري، البياني، المقدسي، المعروف بابن إمام الصخرة (ت٧٦٦)، سمع عليه الحديث[٤].

- محمد بن أحمد بن إبراهيم بن عبد الله بن أبي عمر، صلاح الدين المقدسي، الصالحي، مسند الدنيا (٦٨٤-٧٨٠)، قال ابن الجزري في المصعد الأحمد: «صحبته وتردت إليه كثيرا من سنة سبعين وسبعمائة، أسمع عليه الحديث، فلم أترك شيئا من مسموعاته فيما

---

(١) غاية النهاية (١/٥٩٠) و(٢/٣٢١)، والنشر (١/١٤٦ و١٥٢ وغيرها)، وأسنى المطالب، ح٧٩ (ص٧٠)، وح٩٠ (ص٧٨)، وذيل التقييد (١/٤٥)، والدرر الكامنة (٤/١٨٧).

(٢) غاية النهاية (٢/٢٤٨)، ومنجد المقرئين (ص١٢٠)، والمجمع المؤسس (٢/٢٩٤)، وشذرات الذهب (٧/٥٢).

(٣) جزء في المسلسلات الحديثية (ل٨/ب)، والدرر الكامنة (٥/٢٢)، والمجمع المؤسس (٢/٦٤٢).

(٤) الأحاديث الأربعون العوالي (ل٤٨/أ)، ووفيات ابن رافع (٢/١٠١)، والدرر الكامنة (٥/٢٠).

علمت إلا قرأته أو سمعته عليه، وقرأت عليه أيضا كثيرا من مرويا ته بالإجازة، وانتقيت عليه أحاديث من «المعجم الكبير» للطبراني فقرأتها عليه...أخذت عنه المسند كاملا بقراءتي وقراءة غيري في نحو سبع سنين...وقال أيضا في المناقب: «وسمعت منه أكثر من ثلاثين ألف حديث...»[١].

- محمد بن أحمد بن أبي بكر بن عرام الإسكندراني، المحدث، تقي الدين(٧٠٣-٧٧٧)، كاتبه من ثغر الإسكندرية[٢].

- محمد بن أحمد بن عبد الرحمن، الشهير بابن خطيب يبرود (٧٠١-٧٧٧)، أخذ عنه واستفاد، وعرض عليه بعض المسائل في القراءات[٣].

- محمد بن أحمد بن علي بن جابر الهواري، الأندلسي المرسي، ثم الحلبي، أبو عبد الله، الأديب الأعمى (٦٩٨-٧٧٠)، قرأ عليه «التيسير»، وقصيد القيجاطي، و«الشاطبية»، وغير ذلك[٤].

---

(١) المصعد الأحمد (ص٤١)، وأسنى المطالب (ص٨١)، والأحاديث الأربعون العوالي (ل٣٢/ب)، وجزء في فضل من سمى بمحمد، للمؤلف (ل٦٦/أ)، والمجمع المؤسس (٢/٦٣٠)، والدرر الكامنة (٥/٣١).

(٢) النشر (٢/٢٧٩)، وذيل التقييد (١/٤٠)، والمجمع المؤسس (٢/٦٣٨).

(٣) منجد المقرئين (ص٢٤٧)، والدرر الكامنة (٥/٥٠)، والدارس (١/١٨٠-١٨١)، وشذرات الذهب (٦/٢٥٣).

(٤) غاية النهاية (٢/٦٠)، والنشر (١/١٦٤)، والدرر الكامنة (٥/٧٠)، والمجمع المؤسس (٢/٦٢٨) و(٣/٣١١).

- محمد بن أحمد بن علي بن الحسين، أبو المعالي، ابن اللبان الدمشقي (٧١٥-٧٧٦)، قرأ عليه بمضمن عدة كتب، وسمع عليه الكثير من كتب القراءات[١].

- محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد، أبو الفتح العسقلاني (ت٧٩٣)، ذكره ابن الجزري في أكثر من موضع، ولم يصرح بما قرأ عليه، وأستبعد ألا يكون أخذ عنه، فهو آخر أصحاب التقي الصائغ، أي أن إسناده عال.

وقد رحل بأبنائه لإدراكه والقراءة عليه[٢].

- محمد بن أحمد بن محمد البكري، الوائلي، الشريشي الأصل، الدمشقي (٦٩٥-٧٦٩)، سمع عليه الحديث[٣].

- محمد بن أحمد بن محمد بن مرزوق التلمساني (٧١١-٧٨١)، حدث عنه حين قدومه عليهم مصر سنة ٧٧٨، وسمع عليه المسلسل بالأولية، والمسلسل بالمحمدين[٤].

---

(١) غاية النهاية (٢/٧٢)، والنشر (١/١٢١و١٢٣و١٢٤وغيرها)، ومنجد المقرئين (ص١٩٣)، والدرر الكامنة (٥/٧١).

(٢) غاية النهاية (١/١٢٩) و(٢/٨٢و٢٥٢)، والدرر الكامنة (٥/٨٤).

(٣) الغالب، ح٣٦ (ص٣٤)، ووفيات ابن رافع (٢/٣٣٦)، والدرر الكامنة (٥/٨٣).

(٤) عقد اللآلئ (ق٢)، وجزء في فضل من سمي بمحمد (ل١١/ب)، والمجمع المؤسس (٢/٦٣٦)، واستنزال السكينة الرحمانية في التحديث بالأربعين البلدانية، لعبد الحفيظ الفاسي (ص٤٣).

- محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن سالم بن ركاب الدمشقي، المعروف بابن الخباز(٦٦٧-٧٥٦)، خال جده، أجازه وسمع منه فيما أخبره والده، ولم يقف على ذلك. ومن جملة مرويا ته عنه مشيخة ابن عبد الدائم[١].

- محمد بن براق - بفتح الباء الموحدة، وبتشديد الراء وبالقاف - الأيدوني، العجلوني، الحنبلي (قبل ٧٢٠- بعد ٧٨٠)، سمع عليه الحديث بالمدرسة[٢].

- محمد بن أبي بكر بن إبراهيم بن محمد الحنبلي، القباني(ت٨٠٨)، سمع عليه الحديث[٣].

- محمد بن الحسن بن محمد بن عمار الدمشقي، القاضي جمال الدين، المعروف بابن قاضي الزبداني (٦٨٨-٧٧٦)، حدث عنه بمسند الشافعي[٤].

- محمد بن هجرس السلامي الأصل، المصري، تقي الدين، أبو المعالي(٧٠٤-٧٧٤)، قرأ عليه الشاطبية، وأخبره بشرحها للسخاوي وأجازه به، سمع عليه الكثير من مسموعاته[٥].

---

(١) ح٢٦ من الأحاديث الأربعين العوالي (ل٣٦/ب)، وح٢٧ (ل٣٧/أ) وغيرهما، والدرر الكامنة (٥/١١٩)، وشذرات الذهب (٦/١٨١)، وفهرس الفهارس والأثبات (٢/٦٢٨).

(٢) جزء في فضل من سمي بمحمد (ل٢/ب) و(ل٤/ب)، وترجم له.

(٣) جزء في فضل من سمي بمحمد (ل٢/أ)، والمجمع المؤسس (٣/٢٥٥)، وشذرات الذهب (٧/٧٨).

(٤) ذيل التقييد (١/١١٧)، والدرر الكامنة (٥/١٦٣)، والنجوم الزاهرة (١١/١٣١).

(٥) غاية النهاية (٢/١٣٩)، والنشر (١٢٥-١٢٦)، والدرر الكامنة (٥/٨٠)، والمقفى الكبير، للمقريزي (٥/٦٥٣).

- محمد بن صالح بن إسماعيل المقرئ، أبو عبد الله، شيخ الإقراء بالمدينة والحجاز (٧٠٣-٧٨٥)، قرأ عليه جمعا بمضمن الكافي إلى قوله تعالى ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا...﴾[١]، وذلك سنة ٧٦٨ بين الروضة والمنبر[٢].

- محمد بن عبد البر بن يحيى السبكي، أبو البقاء، بهاء الدين (ت٧٧٧)، تفقه به[٣].

- محمد بن عبد الرحمن بن علي، شمس الدين، ابن الصائغ الحنفي (٧٠٤-٧٧٦)، قرأ عليه ختمة جمعا بالقراءات السبع بمضمن «الشاطبية»، و«التيسير»، و«العنوان»، وذلك سنة ٧٦٩، ثم رحل إليه ثانية سنة ٧٧١ فقرأ عليه جمعا للسبعة وللعشرة بمضمن عدة كتب[٤].

- محمد بن عبد الرحيم بن علي السلمي، المسلاتي، المالكي، قاضي دمشق(٧٠١-٧٧١) سمع عليه «الدعاء» للمحاملي وغيره، وذاكره في كثير من القرءان[٥].

---

(١) سورة البقرة، الآية ٢٥.

(٢) غاية النهاية (١٥٥/٢)، والنشر (١٣٣/١)، والدرر الكامنة (٢٠٠/٥)، والتحفة اللطيفة بتاريخ المدينة الشريفة، للسخاوي (٢٨٤/٢).

(٣) قسم الوفيات من هذا الكتاب، وفيات سنة٧٧٧، وطبقات ابن قاضي شهبة (١٢٧/٣)، والدرر الكامنة (٢٣٧/٥).

(٤) غاية النهاية (١٦٣/٢)، والنشر (١٢٩/١و١٣١ وغيرها)، ومنجد المقرئين (ص٧٦)، والدرر الكامنة (٢٤٨/٥).

(٥) غاية النهاية (١٧١/٢)، ووفيات ابن رافع (٣٦٠/٢)، والدرر الكامنة (٢٥٨/٥)، والنجوم الزاهرة (١٠٩/١١).

- محمد بن عبد الله بن أحمد بن عبد الله المقدسي، الصالحي، الحنبلي، ابن المحب، الحافظ شمس الدين، أبو بكر المعروف بالصامت (٧١٩-٧٨٩)، قرأ عليه كثيرا وسمع، وكان يأتيه إلى منزله، - أي منزل ابن الجزري - ويسمع أهله وأولاده، وكانت له به خصوصية، وقد مدحه بقوله:

شيخي إمام حافظ ذو ورع حبر رضي قانت
محدث الآفاق مع صمته فاعجب لهذا المحدث الصامت[1]

- محمد بن عبد الله الصفوي، الدمشقي، الصوفي، أبو عبد الله (٦٩٤-٧٧٦[2])، عرض عليه الشاطبية، وقرأ عليه نونية السخاوي، وغاية ابن مهران، وسمع عليه الكثير من مسموعاته، ومن ذلك صحيح البخاري، سمعه عليه بالجامع الأموي سنة ٧٧٢[3].

---

(١) غاية النهاية (٢/١٧٤)، والنشر (١/١٤٠)، وأسنى المطالب، ح٥ (ص١٤)، وح١٢ (ص١٠)، وأحاديث مسلسلات (ل٥/أ)، والدرر الكامنة (٥/٢٠٩)، والمجمع المؤسس (٢/٦٤٥)، وشذرات الذهب (٦/٣٠٩).

(٢) ورد في غاية النهاية أن وفاته كانت سنة ٧٦٦، وكذلك في كتاب «شيخ القراء ابن الجزري» (ص١٩)، وهو خطأ مخالف لما هو مذكور في ترجمته من أنه قرأ عليه «الغاية» سنة٧٧٠ بمنزله، وسمع عليه الصحيح سنة ٧٧٢، فكيف يكون أخذ عنه بعد موته بست سنوات؟.

(٣) غاية النهاية (٢/١٩١)، والنشر (١/١٥٥)، ومناقب الأسد الغالب، ح٢٣ (ص٢٦)، والأحاديث المختارة (ل١/أ)، والدرر الكامنة (٥/٢٣٧)، والمجمع المؤسس (٢/٦٤٤)، وشذرات الذهب (٦/٢٤٨).

- محمد بن علي بن أبي سالم بن إسماعيل السعدي، الحلبي (ت٧٧٧)، سمع عليه الحديث[١].

- محمد بن عمر بن حسن بن عمران بن حبيب الدمشقي، الحلبي، كمال الدين (٧٠٣-٧٧٧)، سمع عليه الحديث[٢].

- محمد بن عيسى بن قواليج، بدر الدين (٦٩٥-٧٧٨)، سمع عليه[٣].

- محمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي القاسم البكري، الميدومي (ت٧٥٤)، حدث عنه بالإجازة[٤].

- محمد بن محمد بن أبي بكر القرشي، النصير، أبو المعالي الجزري (٧١٠-٧٧٨)، قرأ عليه «التيسير»[٥].

- محمد بن محمد بن سلامة بن سالم بن أبي الحسن الماكسيني، رئيس المؤذنين(ت٧٦٧)، سمع عليه الحديث[٦].

---

(١) أسنى المطالب، ح٧٠ (ص٦٦)، والدرر الكامنة (٥/٣١٨).

(٢) أسنى المطالب، ح٨٤ (ص٧٤)، والدرر الكامنة (٥/٣٦٢)، والمجمع المؤسس (٢/٦٥٢)، والضوء اللامع (٩/٢٥٦).

(٣) قسم الوفيات، وفيات ٧٧٨، وذيل التقييد (١/١٨٣)، والمجمع المؤسس (٢/٦٤٩)، وشذرات الذهب (٦/٢٥٨).

(٤) الأحاديث الأربعون العوالي (ل١٦ب) و(ل٤٠/ب)، وذيل التقييد (١/٢١٧)، والدرر الكامنة (٥/٤١٩).

(٥) غاية النهاية (٢/٢٣٦)، والمجمع المؤسس (٢/٦٥٥)، والدرر الكامنة (٥/٤١٨).

(٦) الأحاديث الأربعون العوالي (ل٤٦/أ)، وجزء في فضل من سمي بمحمد (ل٣/ب)، وفيات ابن رافع (٢/٣٠٩).

- محمد بن محمد بن عبد الكريم الموصلي، ناظم المشارق (ت٧٧٤)، وصفه بشيخنا[١].

- محمد بن محمد بن عبد الله بن عوض الهوريني (ت٧٦٣)، سمع عليه الحديث[٢].

- محمد بن محمد بن عرفة، أبو عبد الله الورغمي، التونسي (٧١٦-٨٠٣)، أجاز له ولأولاده، وقد أثنى عليه كثيرا[٣].

- محمد بن محمد بن علي بن عبد الرزاق، أبو عبد الله الغماري (٧٢٠-٨٠٢)، قرأ عليه «عقد اللآلئ» لأبي حيان [٤].

- محمد بن محمد بن عمر بن سلامة الأنصاري، المعروف بالصلاح البلبيسي (٧٠٥-٧٩٢)، قرأ عليه كتاب «العنوان» أكثر من مرة بالجامع العتيق بمصر[٥].

---

(١) في النوع الخامس والأربعين، غريب الحديث، والدرر الكامنة (٤٥٢/٥)، والمنهل الصافي، لابن تغري بردي (٢٠٦/١)

(٢) الأحاديث المختارة (ل١/أ)، وذيل التقييد (٢٢٧/١)، والدرر الكامنة (٢٢٦/٥).

(٣) غاية النهاية (٢٤٣/٢)، والمجمع المؤسس (٤٦٠/٢)، والديباج المذهب، لابن فرحون (ص٣٣٧).

(٤) غاية النهاية (٢٤٤/٢)، وذيل التقييد (٢٣٧/١)، والمجمع المؤسس (٢٤٥/٣)، والضوء اللامع (١٤٩/٩).

(٥) غاية النهاية (٢٤٥/٢)، والنشر (١٢٨/١)، والمجمع المؤسس (٢٤٧/٣)، والدرر الكامنة (٤٧٣/٥).

- محمد بن محمد بن محمد النسائي، أبو محمد الجمالي، الشافعي (بعد ٧٠٠-٧٨٤)، قرأ عليه وسمع منه، ومن مسموعاته عليه سنن أبي داود[١].

- محمد بن محمد بن نصر الله بن إسماعيل الأنصاري، الشهير بابن النحاس، كمال الدين، أبو عبد الله (٧١٧-٧٩٤)، قرأ عليه مسموعه من كتاب «الكامل» للهذلي، وهو من سورة سبأ وإلى آخره[٢].

- محمد بن محمود السيواسي، الصوفي بدمشق، قرأ عليه كتاب «جمع الأصول في مشهور المنقول»، وكتاب «روضة التقرير في الخلف بين الإرشاد والتيسير»، كلاهما نظم الديواني[٣].

- محمد بن مسعود بن عامر بن عباس، صلاح الدين، أبو عبد الله الكتاني، المالكي(٧٠٠-٧٨٥).

---

(١) غاية النهاية (٢/٢٥٣)، وجزء في فضل من سمي بمحمد (ل٥/أ)، وأحاديث مسلسلات (ل٧/أ)، ومنجد المقرئين (ص٢٤١) والدرر الكامنة (٥/٤٩٩)، والأنوار الجلية في الأثبات الحلبية، لإبراهيم بن ملا الحلبي [نقلا عن مقدمة «معالم السنن»].

(٢) غاية النهاية (٢/٢٥٥)، والنشر (١/١٥٨)، وذيل التقييد (١/٢٤٤)، المجمع المؤسس (٢/٦٥٤)، والدرر الكامنة (٥/٥١٢)

(٣) النشر (١/١٦٢). وقد ترجم ابن الجزري في غاية النهاية (٢/٢٦١) لمحمد بن محمود، شمس الدين الخبازي، شيخ القراء بسيواس، لكنه لم يذكر أنه أخذ عنه شيئا، وإنما قال: «قرأ عليه الركن بن السمان. . وصاحبنا يوسف بن الطباخ...، ولازال المذكور يقرئ الناس، ويبلغنا سلامه حتى توفي بها سنة خمس وثمانين وسبعمائة»، فلعله غير المذكور في النشر، والله أعلم.

قال ابن الجزري: «قصدت القراءة عليه فلم يتفق لكنه أجاز من استدعاه»[١].

- محمد بن مسعود بن محمد بن خواجة الدقاق الكازروني (ت٧٥٨)، سمع عليه المسلسل بالضيافة على الثمر والماء[٢].

- محمد بن مكي بن محمد بن حامد، أبو عبد الله الجزيني، الشافعي (بعد ٧٢٠-. .؟)، كتب له في استدعاء، ولم يصرح بأخذه عنه، وإنما قال: «صحبني مدة مديدة فلم أسمع منه ما يخالف السنة..»، وإنما قال ذلك لكون المذكور اتهم بالرفض، وأشياء أخرى[٣].

- محمد بن موسى بن سليمان بن محمد الأنصاري، يعرف بابن الشيرجي (٦٨٢-٧٧٠)، سمع عليه الحديث بدار الحديث الأشرفية [٤].

---

(١) غاية النهاية (٢/٢٦٢)، والدرر الكامنة (٦/٦)، شذرات الذهب (٦/٢٣٩).

(٢) أسنى المطالب، ح٤٣ (ص٣٩)، وأحاديث مسلسلات (ل٥/أ)، والدرر الكامنة (٦/٧). وأحسب أن سنة وفاة المذكور هي ٧٦٨ لا كما ذكر، وهي السنة التي حج فيها ابن الجزري، ولم تفدنا المصادر بأنه حج قبلها، ولو حج لذكر ذلك في ترجمته، ولنبه على صغر سنه عند تحديثه عنه، وعلى من صحبه ورافقه في رحلته تلك، أهو والده أم غيره؟ مما يرجح أن سنة وفاة المذكور هي ٦٨ لا ٥٨، والله أعلم.

(٣) غاية النهاية (٢/٢٦٥)، وشذرات الذهب (٦/٢٩٤).

(٤) الحديث الأول من الأربعين العوالي (ل١٦/أ)، وح١٥ (ل٢٩/ب) وغيرهما، وجزء فيمن سمي بمحمد (ل١١/أ)، وجزء في المسلسلات الحديثية (ل٦/أ)، والدرر الكامنة (٦/٢١)، ولحظ الألحاظ بذيل تذكرة الحفاظ، لابن فهد (ص١٢٤).

- محمد بن يوسف بن أحمد بن عبد الدائم القاضي، محب الدين، الحلبي الأصل، المصري المولد والدار(٦٩٧-٧٧٨)، قرأ عليه جمعا من البقرة إلى قوله تعالى ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ ...»، وأجازه[١].

- محمد بن يوسف بن إلياس القونوي، الدمشقي، الحنفي (٧١٥-٧٨٨)، تفقه به وروى عنه كتابه «درر البحار»[٢].

- محمود بن خليفة بن محمد بن خلف المنبجي، شمس الدين، أبو الثناء (٦٨٧-٧٦٧)، سمع عليه الحديث، ومن ذلك المسلسل بالأولية، وروى عنه مشيخة ابن بنت الجميزي، وأجازه بكتاب «مكارم الأخلاق»، للطبراني[٣].

- يوسف بن علي بن سبع البعلبكي، سمع عليه الحديث[٤].

---

(١) غاية النهاية (٢/٢٨٤)، ومنجد المقرئين (ص٧٨)، والدرر الكامنة (٦/٢١)، وكشف الظنون (١/٤٠٧).

(٢) النجوم الزاهرة (١١/٣٠٩)، والضوء اللامع (٩/١٦٩)، وشذرات الذهب (٦/٣٠٥).

(٣) الحديث التاسع والثلاثون من الأربعين العوالي (ل٤٥/أ)، والحديث الأول من عقد اللآلئ (ق١)، والنشر (٣/٣٤٠)، ووفيات ابن رافع (٢/٣١٠)، والدرر الكامنة (٦/٨٠)، والتحفة اللطيفة (٢/٥١٥)، وفهرس الفهارس والأثبات (٢/٦٤٢).

(٤) عقد اللآلئ (ق٢٢)، وجزء في المسلسلات الحديثية (ل٢/ب).

- يوسف بن محمد بن علي بن إبراهيم الأنصاري، الدمشقي، القباني، الوزان، جمال الدين، الشهير بابن الصيرفي (ت٧٨٨)، سمع عليه الحديث[١].

- يوسف بن محمد بن مسعود العبادي، العقيلي، السرمري، الدمشقي (ت٧٧٦)، حدث عنه بالمسلسل بالمصافحة وغيره[٢].

❊ ❊ ❊ ❊

(١) جزء في المسلسلات الحديثية (ل٧/أ)، وجزء في فضل من سمي بمحمد (ل٢/أ)، وذيل التقييد (٢/٣٣٠)، والمجمع (٢/٦٥٨)

(٢) أسنى المطالب، ح٤٨ (ص٤٤)، وح٥٤ (ص٤٩) وغيرهما، وأحاديث مسلسلات الإسناد وعشاريات (ل١/ب)، والدرر الكامنة (٦/٢٤٧)، ولحظ الألحاظ (ص١٦٠)، وشذرات الذهب (٦/٢٤٩).

المطلب الثاني: مناصبه العلمية

بعد أن حصل علما جما، وصار كُنَيفا [١] ملئ علما، كان لزاما عليه وحقا واجبا شرعا أن يؤدي زكاة علمه الذي حازه غير خاسر، وزكاة العلم نشره وبثه، خاصة أن كثيرا من علماء عصره قد زكوه، وشهدوا له بالأهلية، وأجازوه بالإفتاء والتدريس والإقراء[٢]. فكانت بداية نشره له في موطنه ومكان ولادته دمشق، حيث جلس للإقراء تحت قبة النسر بالجامع الأموي سنين عديدة، وولي مهمة التدريس بمدارس عدة سواء بدمشق أو غيرها، فدرس بالمدرسة الصلاحية[٣]، والمدرسة الأتابكية[٤]، والمدرسة الباسطية[٥]، وكذلك تولى مشيخة الإقراء ببعض

---

(١) الكُنَيف وعاء يكون فيه أداة الراعي. مختار الصحاح (ص٥٨٠).

(٢) غاية النهاية (٢/٢٤٩)، وشرح الطيبة، للنويري (ص١٥).

(٣) أسسها السلطان صلاح الدين الأيوبي سنة٥٨٩ بالقدس الشريف – فك الله أسره –، وتوجد قريبا من باب الأسباط.
النجوم الزاهرة (٦/٥٦)، والدارس (١: ٢٥٠)، والأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل، للعليمي (٢/٤١).

(٤) تنسب إلى امرأة الملك الأشرف مظفر الدين موسى، بنتها سنة ٦٤٠.
العبر في خبر من غبر، للذهبي (٤/٣١١) و(٥/١٦٤)، والدارس (١/٩٦).

(٥) أنشأها القاضي زين الدين عبد الباسط بن خليل (ت٨٥٤). النجوم الزاهرة (١٥/٥٥٢)، والدارس (١/١١١).

أهم المدارس، كمشيخة مشايخ الإقراء الكبرى بتربة أم الصالح[١]، ومشيخة الإقراء بالمدرسة العادلية[٢]، ومشيخة الإقراء بدار الحديث الأشرفية[٣]، ومشيخة مدرسته التي أنشأها بدمشق قبل أن يتنازل عنها لتلميذه علي بن الحسن اليزدي[٤].

وتجدر الإشارة إلى أن شرط ولاية أغلب هذه المدارس أن يكون متوليها أعلم أهل البلد.

وقد تولى رحمه الله إضافة إلى التدريس مهام ووظائف أخرى، فتولى قضاء الشام، إلا أنه لم يتم له ذلك، وباشر للأمير قطلوبك، وسافر بسبب ذلك إلى مصر مرارا، وولي وظيفة الكتابة للملك المؤيد، كما ولي من برقوق خطابة جامع التوبة عن الشهاب الحسباني قبل أن يقتسماها بينهما مناصفة[٥].

---

(١) تعرف أيضا بالمدرسة الصالحية، بناها الأمير الصالح أبو الحسن إسماعيل بن أبي بكر. الدارس (٢٣٩/١).

(٢) بناها ثلاثة من السلاطين الأيوبيين. البداية والنهاية، لابن كثير (٢٧٠/١٢) و(٦٨/١٣)، والدارس (٢٧١/١).

(٣) بناها الملك الأشرف مظفر الدين موسى، سنة٦٦٨. البداية والنهاية (١٣٥/١٣)، والدارس (١٥/١).

(٤) غاية النهاية (٥٣٤/١)، وشرح الطيبة، للنويري (ص١٦).

(٥) يراجع للوقوف على ولايته لهذه المناصب: غاية النهاية (٤٨٣/١)، وشرح الطيبة، للنويري (ص١٦)، والسلوك لمعرفة دول الملوك، للمقريزي (٧٤٦/٣)، والضوء اللامع (٢٥٦/٩)، والدارس (٨/١و١٠٣و١١١)، والثغر البسام (ص١٢١).

ثم بعد ذلك شاءت الأقدار الإلّهية - «والله تعالى خالق كل شيء ومقدره»[١] - أن لا يظل إشعاع هذا الإمام مقتصرا على أرض الشام التي قد تكون مستغنية عنه بمن فيها من أهل العلم، فهيأ له الأسباب ليتوجه تلقاء أرض الروم - «لأمر في الأزل محتوم» -، فركب البحر خفية من الإسكندرية إلى إنطاكية في ثلاثة أيام، يريد اللحاق بالسلطان بايزيد بن عثمان صاحب مدينة بروصا[٢]. ولما وصلها أكرمه وعظمه، وأنزله عنده بضع سنين، وجعل له في اليوم مرتبا نظير ولايته وظيفة التدريس، وقدر هذا المرتب بمائة وخمسين درهم نقرة[٣].

وهناك لقي تلميذه الذي قرأ عليه بدمشق مؤمن بن علي الفلكاباذي الرومي، فلم يأل جهدا في إكرامه[٤]، فاستقر يقرئ ويدرس، فأكمل عليه جماعة من أهلها القراءات.

يقول في كتابه هذا عن رحلته تلك: «فنقلت إليها بعض الكتب والأصول، وكثيرا من الأجزاء وغيرها من مشهور المنقول، وأخذ عني بعض علماءها يسيرا من هذا العلم، وحصل لجماعة من فضلائها حظ من هذا القسم، وقرأوا علي منظومتي الهداية إلى معالم الرواية مرات، وبحث لدي غيرها من كتب هذا الفن كرات».

---

(١) اقتباس من مقدمة المؤلف لكتابه الذي بين أيدينا.

(٢) شرح الطيبة، للنويري (ص١٦)، والسلوك (٨٥٥/٣).

(٣) نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان، للخطيب الصيرفي (٤٢٦/١ و٤٤٣).

(٤) غاية النهاية (٣٢٤/٢).

وقد لحق به ابنه أبو الخير محمد، ورافقه في رحلاته فيما بعد إلى بلاد ما وراء النهر، ثم إلى شيراز[١]، وكذلك لحق به ابنه أبو بكر أحمد، وبقي معه إلى أن افترقا سنة (٨٠٥)، حيث أرسل رسولا إلى مصر[٢].

ومكث في ضيافة السلطان بايزيد سبع سنين كلها عطاء وبذل، وجد في التدريس والتصنيف، إلى أن غزا طاغية المغول تيمورلنك أرض الروم (سنة٨٠٥)، وأسر سلطانها بايزيد، وكان ابن الجزري هناك، فحمله معه إلى بلاد ما وراء النهر[٣]، وهي

البلاد التي طالما اشتاق إلى رؤيتها والرواية بها، كما عبر عن ذلك حين قال: «كل هذا وأنا أتشوق إلى الرحلة إلى بلاد العجم ليلا ونهارا، وأتشوق إلى مشاهدة إقليم ما وراء النهر، ورؤية بخارى، وأن أروي كتب السنة الستة بمدن مؤلفيها، وأكون سببا لإعادة هذا العلم الشريف وإشهاره فيها»[٤].

وهناك أكرمه تيمورلنك، لأنه كما روي عنه كان مكرما للعلماء، خاصة المبرزين منهم، وكان من إكرامه له أنه قدمه على أحد العلماء المقربين لديه، وهو الشريف الجرجاني فقيل له في ذلك فقال: «كيف لا

---

(١) غاية النهاية (٢/٢٥٣).

(٢) غاية النهاية (١/١٣٠).

(٣) غاية النهاية (٢/٢٤٩)، وشرح الطيبة، للنويري (ص١٦)، والضوء اللامع (٩/٢٥٧)، وشذرات الذهب (٧/٢٠٥)، والبدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، للشوكاني (٢/٢٥٨).

(٤) مقدمة هذا الكتاب.

أقدم رجلا عارفا بالكتاب والسنة، ويشاور ما أشكل عليه منهما النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالذات فيحل له...وكان من منزلته عنده أنه يشير عليه فيجيبه ويسمع لرأيه»[١].

وبقي معه ناشرا للعلم إلى أن مات (سنة ٨٠٧)، فخرج من بلاد ما وراء النهر فوصل إلى بلاد خرا سان ودخل مدينة هراة، فقرأ عليه العشرة جماعة، ثم وصل راجعا إلى مدينة يزد فقرأ عليه كذلك بها جماعة، ثم أصبهان، ثم شيراز في رمضان (سنة ٨٠٨)، فأمسكه سلطانها بير محمد بن عمر، وألزمه بالقضاء بها وبممالكها، وما أضيف إليها كرها، فمكث فيها يقرئ ويصنف، وأنشأ بها دارا للقرآن، وولي مشيختها، وكان ينيب عنه في غيبته تلميذه طاهر بن عرب[٢].

وقد طالت مدة إقامته بشيراز مع رغبته في التحول عنها، حتى إنه لم يتعلم لغتها - أي الفارسية - ولا التركية قبلها، وعلة ذلك كما صرح به في قوله: «لأنني لم أقم هناك يوما واحدا بنية الإقامة، بل في كل يوم عزمي التحول»[٣]، لكن الأمراء كانوا يمنعونه من ذلك، غير أن هذا الأمر الأخير لا ينطبق على أبنائه أو بعضهم، فابنته سلمى قد أتقنت الفارسية ونظمت بها[٤].

---

(١) الشقائق النعمانية لعلماء الدولة العثمانية، لطاش كبري زادة (١/٣٣).

(٢) غاية النهاية (١/٣٤٠).

(٣) الدارس (١/١١٢).

(٤) غاية النهاية (١/٣١٠).

وظل على هذه الحال حتى يسر الله له الخروج (سنة ٨٢١)، فتوجه نحو العراق فدخل البصرة، وقرأ عليه بعض أهلها، ومنها إلى نجد، ومعه الولي معين الدين بن عبد الله الكازروني، وقصدهما الحج، فلما وصلا إلى عنيزة وجاوزاها أخذهما الأعراب، لكن الله نجاهما بمنه وإكرامه، فعادا إلى عنيزة مرة أخرى، وأقاما بها مدة، ثم خرجا متوجهين إلى المدينة، فأقاما بينبع مدة، ثم بالمدينة، وكان دخوله إليها في ربيع الأول من سنة ٨٢٢، ثم توجه إلى مكة فدخلها مستهل رجبها فجاور فيها بقيتها، وحدث في كل منهما[١].

وحج سنة ٨٢٣، ثم خرج مسافرا إلى شيراز مارا بالعراق، ومكث هناك إلى (سنة ٨٢٦) ليعود إلى الحج فدخل بلده دمشق (سنة ٨٢٧)، وفيها لازمه البرهان البقاعي[٢]. ثم استأذن منها في قدوم القاهرة فأذن له فقدمها، واجتمع بالسلطان الأشرف فعظمه وأكرمه وحضر مجالس الحديث معه[٣]، وتصدى للإقراء والتحديث.

---

(١) غاية النهاية (٢/٢٥٠-٢٥١)، ومتن الدرة المضية، للمؤلف (ص٤٢-٤٣)، والضوء اللامع (٩/٢٥٧).

(٢) مقدمة تحقيق كتاب للبقاعي «إظهار العصر لأسرار أهل العصر»، لمحمد سالم العوفي (١/٢٤)، والصفحات ٢٧٥ و٢٧٧ و٢٧٨ وغيرها.

(٣) إنباه الغمر (٨/٢٤٦)، والنجوم الزاهرة (١٤/٢٦٧)، والضوء اللامع (٩/٢٥٧)، وشذرات الذهب (٧/٢٠٤).

وهناك بالقاهرة اجتمع بابنه أحمد الذي لم يلقه مدة عشرين سنة، وكان قد مكث بعده بأرض الروم، فاجتمعا عشرة أيام، ثم افترقا[١]، وتوجه الأب إلى مكة فجاور بها بقية شهور تلك السنة، ثم رحل إلى اليمن تاجرا[٢]، وبرفقته بعض العلماء كالتقي الفاسي، والوجيه البرشكي المالكي[٣]، وبعض طلبته الذين يقرأون عليه[٤]، ولما دخلها أكرمه صاحبها، وأسمع الحديث عنده وحضر مجالسه[٥]، ووصله بحيث عاد إلى مكة ببضائع كثيرة (سنة ٨٢٨). ولحق به ابنه أحمد فحج معه تلك السنة، ثم رجعا إلى الديار المصرية، ثم إلى دمشق فافترقا، وأخذ كل منهما وجهته، الأب إلى شيراز محل إقامته، والابن إلى بلاد الروم[٦].

ومن هذا كله يتضح أن ابن الجزري عاش حياة كلها رحلة في سبيل العلم، تارة لطلبه، وتارة لنشره وبثه، فكان رحمه الله.

كزهرة تتهاداها الأكف فلا تقيم في راحة إلا على ظعن[٧]

---

(١) غاية النهاية (١/١٣٠-١٣١).

(٢) شرح الطيبة، للنويري (ص١٧)، والضوء اللامع (٩/٢٥٧).

(٣) هو الإمام المحدث الحافظ وجيه الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن العدناني البرشكي (ت٨٣٩)، وقد حضر معه ابن الجزري، وكافة علماء مدينة تعز ختم قراءة الموطأ. طبقات صلحاء اليمن (ص٤٤٨)، وشذرات الذهب (٧/٢٣١).

(٤) ممن وفد معه اليمن من طلبته أحمد بن أسد الأميوطي، وعلي بن داود الكيلاني، وغيرهم ممن سيرد ذكرهم في تلاميذه.

(٥) طبقات صلحاء اليمن (ص٣٤٦)، والبدر الطالع (٢/٢٥٨).

(٦) غاية النهاية (١/١٣٠)، وشرح الطيبة، للنويري (ص١٧).

(٧) البيت لأبي محمد واجب بن عمر بن واجب، من قصيدة يرثي بها أبا الحسن بن هذيل. التكملة لكتاب الصلة، لابن الأبار (٣/٢٠٣)، وغاية النهاية (١/٥٧٤).

المبحث الرابع: تلاميذه

إن الإمام ابن الجزري بحر حوى في طياته كنوز اللآلئ والجواهر، وغمر بمده وجزره البوادي والحواضر، ولا غرو فهو شيخ زمانه في علوم الكتاب العزيز من غير مدافع ولا منازع، مع مشاركته في مختلف الفنون والعلوم الأخرى - كما سنرى ذلك جليا من خلال سرد مؤلفاته التي أثرى بها المكتبة الإسلامية - رُحلة قلما تجود الأعصار بمن هو مثله في رحلاته الواسعة التي طوف فيها ربوع البلاد الإسلامية المشرقية عربيها وعجميها، قاصيها ودانيها، وقطع مفاوزها وأوديتها تارة طالبا للعلم، وتارة أخرى ناشرا ومبثثا[1] له، وقائما بأعباء الدعوة حيثما حل وارتحل، وموفيا بالعهد والميثاق الذي أخذه الله على أولي العلم «ليبينه للناس ولا يكتمونه»[2].

---

(١) بث، وبثث، وبثبث بمعنى واحد. مختار الصحاح (ص٤٠)، ولسان العرب (١١٤/٢).

(٢) من الآية ١٨٧ من سورة آل عمران. وقد قرأ بياء الغيب ابن كثير وأبو عمرو وشعبة، وقرأ الباقون بتاء الخطاب.

النشر (٢٢/٣)، والعنوان في القراءات السبع، لأبي طاهر الأنصاري (ص٨٢)، وتقريب المعاني (ص٢١٩).

إن إماما هذه صفاته، وعالما هذه خلاله، لحري أن يتهافت عليه الطلبة ويرحلوا إليه من كل فج عميق ليردوا حوضه العذب الزلال، وينهلوا من معين معارفه، ويستفيدوا من علومه، ويحصلوا عوالي أسانيده، خاصة لما كان يتصف به رحمة الله عليه من لين الجانب، ودماثة الأخلاق.

ولقد بذلت ما في وسعي وطاقتي كي أعرف بمن استطعت الوقوف عليه من تلاميذ هذا الإمام - الذين لا يجمعهم مكان -، وسلكت في ذلك مسلك الجرد للمصادر التي هي مظنة ذكرهم، «كالدرر الكامنة»، لابن حجر، و«الضوء اللامع»، للسخاوي، - وهو أهمها -، و«البدر الطالع»، للشوكاني، و«طبقات صلحاء اليمن»، للبريهي، وغيرها من المصادر، فتحصل لي من ذلك عدد لابأس به، وجاء هذا المبحث أقرب إلى صورة المعجم لتلاميذه - كما هو الشأن بالنسبة لمبحث الشيوخ - بحيث جاوز عددهم الثلاثمائة، وهو عدد يفوق بكثير ما ذكره الأستاذ محمد مطيع الحافظ في جزئه الموسوم بـ«شيخ القراء الإمام ابن الجزري»[1]، إذ لم يذكر منهم سوى ثلاثة وعشرين نفسا، إضافة إلى أولاده الذين هم أوائل تلاميذه.

وقد ذكرت هؤلاء التلاميذ مرتبين على حروف المعجم، وأخرت أصحاب الكنى، والنساء، مقتصرا على الإشارة إلى أهم ما أخذوه عنه من العلوم، ومنبها على شئ من مؤلفاتهم إن وجد، ولم ألتزم ذلك في جميعهم.

---

(١) وتابعه في الاقتصار على العدد المذكور، أو نقص منه كثير ممن كتب عن ابن الجزري من الدارسين والمحققين الذين سبقت الإشارة إلى بعضهم.

- إبراهيم بن أحمد بن إسماعيل بن محمد الفقيه، برهان الدين القلقشندي (ت٨٥٢)، سمع عليه الحديث[١].

- إبراهيم بن أحمد بن عبد الكافي، برهان الدين، أبو الخير الحسني، الطباطبي، المقرئ أخذ عنه القراءات (ت٨٦٣)[٢].

- إبراهيم بن أحمد بن عثمان، أبو إسحاق، وأبو الوفاء، يعرف بالرقي (٨١٢-٨٨٤)، عرض عليه، وأجازه في آخرين[٣].

- إبراهيم بن أحمد بن علي بن خلف، أبو السعود، الطنتدائي، الحسيني، (ت٨٦٦)، سمع عليه الحديث[٤].

- إبراهيم بن أحمد بن محمد بن فتوح العقيلي (ت٨٦٧)، أجازه في استدعاء[٥].

- إبراهيم بن أحمد بن محمد بن محمد الخوجندي (٧٧٩-٨٥١)، سمع عليه الحديث، ومن مسموعه عليه «الأربعين النووية»، بقراءة ابنه محمد[٦].

---

(١) الضوء اللامع (١/١٠).

(٢) الضوء اللامع (١/١٥)، والتحفة اللطيفة (١/٦١)، وشذرات الذهب (٧/٣٠٢).

(٣) الضوء اللامع (١/١٦).

(٤) الضوء اللامع (١/١٧).

(٥) ثبت البلوي (ص١٩١-١٩٢).

(٦) الضوء اللامع (١/٢٤)، والتحفة اللطيفة (١/٦٤)، وشذرات الذهب (٧/٢٦٩).

- إبراهيم بن أبي بكر بن عبد الله الشنويهي، القاهري، الحنبلي (ت٨٩٨)، سمع عليه مشيخة الفخر البخاري وغيرها[١].

- إبراهيم بن حجاج بن محرز، أبو إسحاق الأبناسي، ثم القاهري، الشافعي (٧٨٠-٨٣٦) سمع عليه بأخرة[٢].

- إبراهيم بن خضر بن أحمد بن عثمان الصعيدي، يعرف بابن خضر، (٧٩٤-٨٥٢)، سمع عليه الحديث[٣].

- إبراهيم بن عبد الله بن محمد، أبو القاسم، الشرف الصرفيني، الشافعي(٨٠٤-٨٥٧)، أخذ عنه بزبيد (سنة ٨٢٨) «الحصن» وغيره، وكان يجله ويعظمه، مع أنه كان حينها شابا[٤].

- إبراهيم بن علي بن محمد بن داود، أبو إسحاق الشمباري، ثم المكي، الشافعي، يعرف بالزمزمي (٧٧٧- ت؟)، سمع عليه الحديث بمكة[٥].

- إبراهيم بن علي بن محمد، المعروف بابن ظهيرة(٨٢٥-٨٩١)، أجاز له في جملة إخوته[٦].

---

(١) الضوء اللامع (٣٤/١)، وشذرات الذهب (٣٦٠/٧).

(٢) الضوء اللامع (٣٧/١)، وشذرات الذهب (٢١٦/٧).

(٣) النجوم الزاهرة (٥٢٥/١٥)، والضوء اللامع (٤٣/١).

(٤) الضوء اللامع (١٣١/١١).

(٥) الضوء اللامع (٨٦/١).

(٦) الضوء اللامع (٨٨/١)، وشذرات الذهب (٣٥٠/٧).

- إبراهيم بن عمر بن حسن البقاعي، الشافعي، أبو الحسن (٨٠٩-٨٨٥)، قرأ عليه القراءات العشر جمعا، وينقل عنه كثيرا من كتبه[١]، وقد لازمه لما قدم دمشق سنة (٨٢٧)، وأجاز له جميع ما يجوز له وعنه روايتها[٢].

- إبراهيم بن فائد بن موسى الزواوي، النجار، القسنطيني، المالكي (٧٩٦-٨٥٧)، حضر مجلسه سنة ٨٢٨ [٣].

- إبراهيم بن أبي القاسم بن محمد، أبو إسحاق الناشري، روى عنه، ومات بعد الأربعين[٤].

- إبراهيم بن محمد بن محمد بن سليمان بن الشرف البعلي، الشافعي، يعرف بابن المرحل (٧٧٦-٨٦١)، قرأ عليه وأجازه[٥].

---

(١) الضوابط والإشارات، له: الصفحات ٣٢ و٣٦ و٣٧ و٣٨ وغيرها، وإظهار العصر، له (٢٧٧-٢٨٠).

(٢) الضوء اللامع (١/١٠١)، ونظم العقيان في أعيان الأعيان، للسيوطي (ص٢٤)، ومتعة الأذهان من التمتع بالإقران بين تراجم الشيوخ والأقران، لابن طولون، وابن عبد الهادي (١/٢٦٠)، وشذرات الذهب (٧/٣٣٩).

(٣) الضوء اللامع (١/١١٦)، وله ذكر في نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، للمقري (٥/٤٢٨).

(٤) الضوء اللامع (١/١١٨).

(٥) الضوء اللامع (١/١٥٩).

- إبراهيم بن محمد بن مصلح، برهان الدين، العراقي الأصل، المكي المولد والدار، الشافعي، يعرف بالسقا (٨١٣-٨٧٤)، سمع عليه بمكة [١].

- أحمد بن إبراهيم بن نصر الله، ابن ناصر الدين الكناني، العسقلاني(٨٠٠-٨٧٦)، أجاز له[٢].

- أحمد بن أحمد بن عبد الخالق بن عبد المحيي الأسيوطي الأصل، القاهري، الشافعي (٨١٣-. .؟)، سمع عليه الحديث، ودرس عليه الأخير من مسند الشافعي[٣].

- أحمد بن أحمد بن عبد اللطيف بن أبي بكر، المحدث الأصيل، الزين، حفيد السراج الشرجي، الزَّبيدي، اليماني، الحنفي (٨١١-٨٩٣)، سمع عليه «صحيح مسلم»، و«النسائي»، و«ابن ماجه»، و«مسند الشافعي»، و«الحصن الحصين»، وعدته. له عدة مؤلفات منها «طبقات الخواص»[٤].

---

(١) الضوء اللامع (١/١٦٦).

(٢) الضوء اللامع (١/٢٠٥)، والذيل على رفع الإصر[بغية العلماء والرواة]للسخاوي (ص٢٤)، وشذرات الذهب (٧/٣٢١)

(٣) الضوء اللامع (١/٢١٠)، ومتعة الأذهان (١/٣٩).

(٤) الضوء اللامع (١/٢١٤)، وكشف الظنون (٢/١٣٠٣)، ونزهة رياض الإجازة المستطابة بذكر مناقب المشايخ أهل الرواية والإصابة، لعبد الخالق المزجاجي (ص٤٠).

- أحمد بن أسد بن عبد الواحد بن أحمد، الشهاب أبو العباس بن أسد الدين، الأسيوطي، الشافعي، المقري (٨٠٨-٨٧٢)، لازمه وسافر معه سنة ٨٢٧، وكان يقرأ عليه حتى أكمل عليه يوم الصعود بالمسجد الحرام، وأذن له، وسمع عليه ثلاثيات أحمد، وكثيرا من المسند، وكثيرا من «عشارياته» و«مسلسلاته»[١]. شرع في شرح الشاطبية، وفي ذيل على تاريخ العيني، ونظم التاريخ في أرجوزة[٢].

- أحمد بن أبي بكر بن يوسف بن أيوب، الشهاب، أبو العباس بن الزين الكتاني، القلقيلي، الشافعي المقري، يعرف بالشامي، وبالسكندري (٧٥٧-٨٥٧)، تلا بالسبع عليه[٣].

- أحمد بن جمعة بن عبد الله الواسطي، الخراز، سمع عليه الحديث سنة٨٢٨، (ت٨٥٧)[٤].

- أحمد بن حسن السيواسي، قرأ عليه للعشرة[٥].

- أحمد بن الشيخ رجب، قرأ عليه للعشرة ببرصة[٦].

---

(١) وقع في الضوء اللامع «ومللاته»، وفي الحاشية رقم١ «لعله ثلاثياته»، والصواب ما أثبت.

(٢) الضوء اللامع (١/٢٢٧-٢٢٨)، والمنجم في المعجم، للسيوطي (ص٥٠)، وديوان الإسلام، للغزي (١/١٨٢).

(٣) الضوء اللامع (١/٢٦٣).

(٤) الضوء اللامع (١/٢٦٨).

(٥) غاية النهاية (٢/٢٤٩).

(٦) المصدر السابق.

- أحمد بن سعيد بن محمد، الشهاب أبو العباس التلمساني، المغربي، دخل شيراز، وشهد بها وفاة ابن الجزري. وهل أخذ عنه أم أنه أول دخوله إليها - أي شيراز - صادف موته؟، كل ذلك محتمل[١]

- أحمد بن عبد الرحمان بمن محمد الحسيني الإيجي الشيرازي الشافعي ٨٢٤ سمع عليه الحديث بشيراز[٢].

- أحمد بن عبد الله بن احمد بن حسن القسطلاني يعرف بالحرضي ٧٩٦ ٨٢٦ سمع عليه الحديث[٣].

- أحمد بن عبد الله بن عبد القادر الأبرقوهي الأصل الشيرازي الشافعي (٧٩٠-٨٧١)، تلا بالعشرة عليه، له مشيخة فيها الكثير مما ينتقد، وله «خزانة اللآلئ في الأحاديث العوالي»، «ونشر الفضائل في ترجمة رجال الشمائل» وغيرها[٤].

- أحمد بن علي بن إبراهيم الرماني، قرأ عليه للعشرة[٥].

- أحمد بن علي بن أبي بكر بن علي، أبو الفضل الناشري، اليمني(٧٨٩-٨٥٤)، سمع عليه الحديث[٦].

---

(١) الضوء اللامع (١/٣٠٦)، والثغر البسام (ص٢٥٧)، ومعجم أعلام الجزائر، لعادل نويهض (ص٢٣).

(٢) الضوء اللامع (١/٣٣٣).

(٣) الضوء اللامع (١/٣٥٥).

(٤) متعة الأذهان (٢/٩٥٠)، والضوء اللامع (١/٣٦٠)، ومادة طوس في تاج العروس، للزبيدي (٤/١٨٢).

(٥) غاية النهاية (٢/٢٤٩).

(٦) الضوء اللامع (٢/١٦).

- أحمد بن علي بن عمر، الشهاب الكلاعي، الحميري، ثم المكي، الشافعي(٧٨١-. .؟)، تلا عليه بالعشر، وأذن له في الإقراء[١].

- أحمد بن علي بن عمر بن كنان، شهاب الدين العيني الأصل، المدني، الشافعي (ت٨٦٩)، قرأ عليه طيبته من حفظه، وأجاز له[٢].

- أحمد بن علي بن قرطاي الساقي، الحنفي، يعرف بسيدي أحمد بن بكتمر (٧٨٦-٨٤١)، سمع عليه حديث قص الأظافر[٣].

- أحمد بن علي بن محمد بن إبراهيم، الشهاب السنديمي، المكي (ت٨٥٤)، سمع عليه الحديث[٤].

- أحمد بن أبي القاسم بن محمد بن عبد الله، أبو الخير الناشري (٧٩٤- بعد ٨٤٥)، سمع عليه[٥]

- أحمد بن محمد بن إبراهيم، ابن البرهان البيجوري، القاهري، الشافعي(٨٢٠-. .؟)، أسمعه أبوه عليه، ومما سمعه لفظ المسلسل بالأولية[٦].

- أحمد بن محمد بن أحمد بن ظهيرة القرشي المكي الشافعي (ت٨٣٨)، سمع عليه الحديث[٧].

---

(١) الضوء اللامع (٢/٢٨).

(٢) الضوء اللامع (٢/٢٩)، والتحفة اللطيفة (١/١٢٢).

(٣) لحظ الألحاظ (ص٣١٧)، والضوء اللامع (٢/٣١).

(٤) الضوء اللامع (٢/٣١).

(٥) المصدر السابق (٢/٦٣).

(٦) متعة الأذهان (١/١٦٢)، والضوء اللامع (٢/٦٥)، والتحفة اللطيفة (١/١٢٨).

(٧) الضوء اللامع (٢/٧٤).

- أحمد بن محمد بن أحمد، شرف الدين النويري (٨١٣-٨٧٥)، سمع منه «جزء ابن فارس»، وبعض المسند، والمجلس الأخير من «أسنى المطالب»[١].

- أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد الأشعري، العبدلي. قال ابن الجزري: «ولما دخلت اليمن لازمني كثيرا، وسمع كثيرا. . أفضل من رأيت باليمن، واستجازني القراءات العشر فأجزته، وسمع علي كثيرا من القراءات العشر، وتركته حيا في سنة٨٢٨ بزبيد»[٢].

- أحمد بن محمد بن أحمد النويري المكي، الشافعي(٨٠٨-٨٦٦)، سمع منه «الشمائل» وغيرها[٣].

- أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن المحب الطبري (ت٨٨٧)، سمع منه سنة٨٢٧[٤].

- أحمد بن محمد بن أحمد، الشهاب السمنودي، ثم القاهري، الشافعي، يعرف بابن المراحلي (ت٨٨٣)، سمع عليه الترمذي وغيره[٥].

- أحمد بن محمد بن حاجي بن دانيال، الشهاب، أبو العباس الكيلاني، الشافعي، المقري، ويعرف بالحافظ الأعرج، أتقن عليه القراءات، ومات بالطاعون بعد الأربعين[٦].

---

(١) المنجم (ص٥٨).

(٢) غاية النهاية (١/١٠٣).

(٣) الضوء اللامع (٢/٨٤).

(٤) المصدر السابق (٢/٨٩).

(٥) المصدر السابق (٢/٩٣).

(٦) المصدر السابق (٢/١٠٨).

- أحمد بن محمد الربيعي، الحميري، المعروف بالشلفي، أجاز له[١].

- أحمد بن محمد بن عبد الرحمن بن عمر بن رسلان البلقيني (٨٠٨-٨٨١)، أجاز له باستدعاء المحدث رضوان النعيمي سنة ٨١٤، في جملة من الشيوخ، وعدتهم ثلاثة وتسعون نفسا[٢].

- أحمد بن محمد بن عبد الله بن إبراهيم بن أبي نصر محمد بن عربشاه، أبو محمد، الدمشقي الأصل، الرومي، الحنفي، ويعرف بابن العجمي، وبابن عرب شاه(٧٩١-٨٥٤) سمع عليه بسمرقند سنة ٨٠٣، وبرع في عدة فنون خاصة التاريخ، له عدة مصنفات[٣].

- أحمد بن محمد بن عمر الصنهاجي، السكندري القاهري، المالكي، يعرف بابن هاشم (٧٨٠-. .؟)، لقيه بالقاهرة سنة ٨٢٩، وقرأ عليه الفاتحة إلى المفلحون بالسبع، والتمس منه الإجازة نظما فأجابه نظما[٤].

- أحمد بن محمد بن عمر، الشهاب المقدسي، الشافعي، يعرف بابن أبي حديبة (٨١٩-؟)، سمع عليه ببلده - أي بيت المقدس -[٥].

---

(١) طبقات صلحاء اليمن (ص٢١٢).

(٢) المنجم (ص٦٢).

(٣) النجوم الزاهرة (٥٤٩/١٥)، والضوء اللامع (١٢٦/٢)، وشذرات الذهب (٢٨٠/٧)، والبدر الطالع (١٠٩/١).

(٤) الضوء اللامع (١٦٠/٢).

(٥) المصدر السابق (١٦٢/٢).

- أحمد بن محمد بن عيسى بن موسى، الشهاب الدمشقي، الفولاذي (٧٨٦- ٨٦٧)، سمع عليه الحديث[١].

- أحمد بن محمد بن محمد بن علي، الشهاب، أبو العباس النويري، الغزي، ثم القاهري، المالكي (٨٠٥-٨٨١)، حفظ طيبته وأخذ عنه[٢].

- أحمد بن محمد بن محمد بن محمد، أبو الطيب، ابن الجلال أبي السعادات القرشي، المكي، قاضيها، يعرف بابن أبي ظهيرة (٨٢٥-٨٨٥)، أحضر مجلسه بمكة[٣].

- أحمد بن محمد بن محمد بن محمد بن الجزري، أبو بكر ابن المؤلف (٧٨٠-٨٥١)، قرأ على والده القراءات بمضمن عدة كتب، وشاركه في السماع والقراءة على عدة مشايخ[٤]، وشرح طيبته، وشرح المقدمة في التجويد، والمقدمة في علوم الحديث[٥].

- أحمد بن محمود بن أحمد الحجازي، الضرير، قرأ عليه العشر[٦].

---

(١) الضوء اللامع (٢/١٦٤).

(٢) الضوء اللامع (٢/١٨٨)، شذرات الذهب (٧/٣٢٧).

(٣) الضوء اللامع (٢/١٩٠).

(٤) غاية النهاية (١/١٠٨ و٣٩٨)، و(٢/٨٢ و٢٤٤ و٢٤٦).

(٥) غاية النهاية (١/١٢٩-١٣٠)، والضوء اللامع (٢/١٩٣)، والدارس (١/١١١).

(٦) غاية النهاية (٢/٢٤٨).

- أحمد بن موسى بن نصير، أبو العباس المتبولي، المالكي، وهو من أقرانه، وأخذ عنه - ولد في حدود الخمسين - وشاركه في بعض شيوخه[١].

- أحمد بن يوسف بن محمد بن محمد بن تاج الدين السيرجي، أبو العباس، الحلوجي الأصل، المحلي، ثم القاهري، الشافعي(٧٧٨-٨٦٢)، أجاز له وقرظ له منظومته المسماة «المربعة»، في آخرين قرظوا له أيضا منهم الشهاب بن الهائم، وابن خلدون...، أذن له في إقراء الفرائض والحساب، وشهد له بالأهلية[٢].

- أحمد البرمي، الضرير، قرأ عليه جمعا للعشرة، ولم يكمل[٣].

- إسحق بن محمد بن محمد بن محمد بن الجزري، أبو الفضل ابن المؤلف. ذكره والده في الإجازة المثبتة في آخر كتابه «غاية النهاية»[٤].

- أسعد بن محمد بن عبد الرحيم البكري، الدواني، جلال الدين[٥].

---

(١) المجمع المؤسس (٧٨/٣)، وإنباء الغمر (١٢٤/٨)، وثبت البلوي (ص١٣٤)، وشذرات الذهب (١٩٢/٧).

(٢) النجوم الزاهرة (١٩٠/١٦)، والضوء اللامع (٢٤٨/٢)، وكشف الظنون (١٦٥٢/٢).

(٣) غاية النهاية (٢٤٩/٢).

(٤) غاية النهاية (٤٠٩/٢)، والشقائق النعمانية (ص٥٩).

(٥) فهرس الفهارس (٢٠٣/١).

- إسماعيل بن إبراهيم بن بكر، سمع عليه «عدة الحصن»[١].

- إسماعيل بن أبي بكر بن إسماعيل الزبيدي، الجبرتي(٨٠٨-٨٧٥)، سمع عليه مسند الشافعي، ومجالس من السنن الصغرى، و«عدة الحصن الحصين»[٢].

- إسماعيل بن خليل بن يوسف بن مسعود، عماد الدين الخليلي، الشافعي، المقري (ت٨٦٠)، قال السخاوي: «ولست أستبعد أن يكون سمع ولو على ابن الجزري وابن حجي»[٣].

- إسماعيل بن محمد بن أحمد بن مبارز، الشرف، أبو المعروف اليمني، الزبيدي، الشافعي(٨٠٤. . .؟)، سمع عليه الحديث[٤].

- إسماعيل بن محمد بن أحمد الهاشمي، العقيلي، النويري (٨٠٦-٨٣٣)، سمع عليه الحديث[٥].

- إسماعيل بن محمد بن الأمين المليكي، الشافعي، نزيل مكة، يعرف بالأمين، سمع عليه الحديث[٦].

---

(١) طبقات صلحاء اليمن (ص٢٩٠)، وتحفة الذاكرين شرح عدة الحصن الحصين، للشوكاني (ص٤).

(٢) طبقات صلحاء اليمن (ص٣٤٦)، والمنجم (ص٩٤).

(٣) الضوء اللامع (٢/٢٩٨).

(٤) الضوء اللامع (٢/٣٠٥)، وتحفة الذاكرين (ص٤).

(٥) الضوء اللامع (٢/٣٠٦).

(٦) المصدر السابق.

- إسماعيل بن محمد بن محمد بن محمد بن الجزري، أبو البقاء ابن المؤلف، ذكره والده في إجازته المثبتة في آخر الغاية[١].

- بايزيد الكشي، قرأ عليه القراءات، وسمع عليه الحديث بمدينة كش وسمرقند[٢].

- بصطام بن خواجى أحمد بن حسن المعري، قرأ عليه كتابه «التمهيد» كما هو مثبت في آخر النسخة المخطوطة بدار الكتب المصرية، تحت رقم ١٩٥٥٦ ب [٣].

- الحسن بن أحمد بن محمد، البدر، أبو علي الطنتدائي، الشافعي، المقري الضرير (٨٠٢-٨٨٨)، قرأ عليه بعض القراءات[٤].

- حسن بن محمد بن أيوب الحسني نسبا، الحسيني سكنا، القاهري، الشافعي، يعرف بالشريف النسابة (٧٦٧-٨٦٦)، سمع عليه الحديث[٥].

- حسن بن محمد بن أبي بكر الأنصاري، المكي، يعرف بالمرجاني (٨٢٤-. .؟)، حضر عليه سنة ٨٢٨، مصنفه في ختم مسند الإمام أحمد، و«الكافية» لابن الحاجب، و«الأربعين النووية»[٦].

---

(١) غاية النهاية (٢/٤٠٩)، والشقائق النعمانية (ص٥٩).

(٢) غاية النهاية (٢/٢٤٩).

(٣) مقدمة تحقيق «التمهيد»، لغانم قدوري (ص٣٢).

(٤) الضوء اللامع (٣/٩٤).

(٥) المصدر السابق (٣/١٢١)، وشذرات الذهب (٧/٣٠٥) وفيها «حسين».

(٦) الضوء اللامع (٣/١٢٢).

- حسن بن محمد بن سعيد الشظبي، الحارثي، المحرزي (ت٨٣٥)، قرأ عليه الحديث أجاز له، ولما ختم قراءة صحيح مسلم عنده أنشأ قصيدة تتضمن مدح الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والحديث النبوي الشريف، وشيخه ابن الجزري، وسنده بالكتاب[١].

- حسين بن حسن بن حسين، أبو محمد، وأبو عبد الله ابن الشرف الشيرازي، المقري، الشافعي، يعرف بالفتحي (٨١٤-٨٩٥)، قرأ عليه إلى أثناء سورة النحل، وأجازه بالقراءة، وسمع عليه الأربعين العشارية من لفظه، و«مسند الشافعي»، و«الترمذي»، و«الأذكار»، و«الأربعين»، للنووي، وغير ذلك[٢].

- حسين بن عبد الرحمن بن محمد بن علي، أبو علي، وأبو محمد الشافعي، الأشعري (٧٧٩-..؟)، سمع منه سنة٨٢٨ لما قدم عليهم اليمن. له «مفتاح القاري الجامع البخاري» ومصنفات أخرى في الحديث والتوحيد والتاريخ[٣].

- حسين المكل أخذ عنه، وصنف في القراءات والنحو والصرف، مات بعيد الخمسين[٤].

---

(١) طبقات صلحاء اليمن (ص٢٢٣).

(٢) الضوء اللامع (١٣٩/٣)، والنجم (ص١١٤).

(٣) الضوء اللامع (١٤٥/٣)، وكشف الظنون (١٤٩٢/٢).

(٤) الضوء اللامع (١٦١/٣).

- خطاب بن عمر بن مهنا الغزاوي، العجلوني، ثم الدمشقي، الشافعي (٨٠٩-٨٧٨)، حفظ الألفية، والشاطبية، وبعض الطيبة، تلا عليه السبع إفرادا، ثم جمعا إلى أثناء البقرة، كما سمع عليه الحديث[١].

- خليل بن أحمد بن عيسى القيمري الكردي الأصل، الخليلي، الشافعي (٧٨٨-٨٦٧)، سمع عليه[٢].

- خليل بن إسحاق بن قازان، الغرس، الخليلي(٨١٢-٨٨٣)، حضر مجلسه وسمع عليه[٣].

- خليل بن عبد الرحمن بن أحمد بن محمد، غرس الدين، الخليلي، الشافعي(٨٠٨-٨٧٤)، سمع عليه الحديث[٤].

- رضوان بن محمد بن يوسف بن سلامة، مفيد القاهرة، محدث العصر، الزين، أبو النعيم، وأبو الرضا، العقبي، ثم القاهري، الشافعي(٧٦٨-٨٧٤)، قرأ عليه الفاتحة إلى المفلحون بالعشر داخل الكعبة، وأذن له في التدريس[٥].

- سعد بن نظام بن جمال، سعد الدين الكازروني الشيرازي، الشافعي، سمع عليه الحديث[٦].

---

(١) الضوء اللامع (١٨١/٣)، وشذرات الذهب (٣٢٤/٧).

(٢) الضوء اللامع (١٩٣/٣).

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق (١٩٤/٣).

(٥) النجوم الزاهرة (٥٢٨/١٥)، ولحظ الألحاظ (ص٣٤٣)، والضوء اللامع (٢٢٦/٣)، وشذرات الذهب (٢٧٤/٧)، والبدر الطالع (٢٤٩/١).

(٦) الضوء اللامع (٢٥٣/٣).

- سعيد بن أحمد، سابق الدين، المذحجي، سمع عليه أشياء من تصانيفه(ت٨٨٧)[١].

- شاهين المنصوري، شيخ الخدام بالمدينة النبوية، فارس الدين، سمع عليه الشفا، وانتهى في ربيع الآخر سنة ٨٢٣ بالروضة[٢].

- شاه رخ بن تيمور، معين الدين، صاحب هراة وسمرقند وشيراز، وما والاها من بلاد العجم، سمع عليه (ت٨٥١) [٣].

- شمس الدين بن البعباع البقاعي، المقري (ت٨٦٤)، قرأ عليه[٤].

- صدقة بن سلامة بن حسين الضرير، المسحراتي، شيخ القراء بدمشق، ومعلم أولاد الجزري، قرأ عليه للعشر(ت٨٢٥) [٥].

- صفر شاه، ورد في ترجمة ابن الجزري من «الغاية» في جملة من تتلمذ عليه ببورصة[٦].

---

(١) الضوء اللامع (٣/٢٥٤).

(٢) الضوء اللامع (٣/٢٩٦)، والتحفة اللطيفة (١/٤٤٠).

(٣) الضوء اللامع (٣/٢٩٧)، وشذرات الذهب (٧/٢٦٩)، والبدر الطالع (١/٢٧١).

(٤) إظهار العصر (٣/١٠٨).

(٥) غاية النهاية (١/٣٣٦)، وشذرات الذهب (٧/١٧٠).

(٦) غاية النهاية (٢/٢٤٩)، والشقائق النعمانية (ص٢٣)، وكشف الظنون (١/٤٥٠)، وذكر أن وفاته كانت سنة ٩١٩، وهذا يعني أنه ممن عمَّر - وهو بعيد -، أو أنه غير المذكور.

- طاهر بن عرب[١] بن إبراهيم بن أحمد الأصبهاني، أبو الحسن، من أخص تلامذته، وأحد ملازميه سفرا وحضرا، جمع عليه القراءات العشر وغيرها، وسمع عليه كثيرا من مسموعاته في الحديث ومصنفاته فيه، ومما سمعه عليه الأحاديث المسلسلات، و«العشاريات»، كلاهما له، وأكثر صحيح البخاري. وقد قرره أن يجلس مكانه بدار القرءان التي أنشأها بشيراز، وأن يكون خليفته فيها. له منظومة في القراءات تسمى «الطاهرة»، وستأتي الإحالة إليها.

- طاهر بن محمد بن علي بن محمد، مكين الدين، أبو الحسن، النويري، القاهري، المالكي (بعد ٧٩٠-٨٥٦)، جمع عليه للعشر إلى أول النساء، وسمع عليه أشياء[٢].

- الطيب بن أحمد، جمال الدين الناشري (ت٨٧٤)، أجازه[٣].

---

(١) كذا ورد في ترجمته في «غاية النهاية» (١/٣٤٠)، وتصحف فيها في موضع آخر إلى «طاهر بن عزيز» (٢/٢٥٠)، وهذا ما جعل الدكتور محمد مطيع الحافظ في كتابه يفرد له ترجمة مستقلة ظنا منه أنهما اثنان، مع أن المعلومات الواردة عنهما لا تختلف في الموضعين، مما يدل على وقوع التصحيف، وما أكثر التصحيفات والأخطاء الواردة في أسماء الأعلام في «الغاية»، وكذا في أسماء الأجزاء الحديثية.

(٢) الضوء اللامع (٤/٥)، وتوشيح الديباج وحلية الابتهاج، للقرافي (ص١٠٩)، وشجرة النور الزكية (ص٢٤٣).

(٣) طبقات صلحاء اليمن (ص٣١٧-٣١٨).

- العباس بن محمد بن محمد، الكمال، أبو الفضل المكي، الشافعي، يعرف بابن ظهيرة (٨١٥-٨٦٤)، سمع منه «شمائل الترمذي»، و«أحاسن المنن» و«التعريف» - وهما من تأليفه -[١].

- عبد الأول بن محمد بن إبراهيم، سديد الدين، أبو الوقت ابن الجمال المرشدي المكي (٨١٧-٨٧٢)، سمع عليه الحديث[٢].

- عبد الباسط بن خليل، الزين، الدمشقي، القاهري (٧٨٤-٨٥٤)، أنشأ مدرسة، ولما قدم ابن الجزري القاهرة أنزله بها، وحضر مجلسه يوم الختم فأجازه[٣].

- عبد الحميد بن أحمد بن محمد التبريزي، قرأ عليه جمعا للعشرة، ولم يكمل[٤].

- عبد الحي القيوم بن أبي بكر بن عبد الله بن ظهيرة المكي، اليماني، سمع منه[٥].

- عبد الدائم بن علي، زين الدين، أبو محمد الحديدي، القاهري، الأزهري (بعد ٨٠٠-٨٧٠)، تلا بالعشر عليه، وشرح مقدمته الجزرية، وشرع في شرح الطيبة إلى هود، وشرح «الهداية» له[٦].

---

(١) الضوء اللامع (٤/٢٠)، والتحفة اللطيفة (٢/١٤).

(٢) الضوء اللامع (٤/٢١)، وشذرات الذهب (٧/٣١٦).

(٣) النجوم الزاهرة (١٥/٥٥٢)، والضوء اللامع (٤/٢٤)، والتحفة اللطيفة (٢/١٠٨)، والبدر الطالع (١/٣١٥).

(٤) غاية النهاية (٢/٢٤٩).

(٥) الضوء اللامع (٤/٤٠).

(٦) الضوء اللامع (٤/٤٢)، والمنجم (ص١٣٦)، وكشف الظنون (٢/١٧٩٩).

- عبد الرحمن بن أبي بكر بن داود أبو الفرج الصالحي الحنبلي يعرف بابن داود٧٨٢ ٨٥٦ سمع عليه وقرا عليه الجزء الذي خرجه من مروياته في المسلسل بالمصافحة والمشابكة وبعض العشاريات بالباسكية ظاهر دمشق له عدة مصنفات منها تحفة العباد وأدلة الأوراد»، و«فتح الأغلاق في الحث على مكارم الأخلاق»[١].

- عبد الرحمن بن أبي بكر بن عبد الله بن ظهيرة اليماني، ثم المكي (بعد ٧٩٠-٨٤٩)، سمع عليه الحديث[٢].

- عبد الرحمن بن ذي النون محمد بن عبد الله بن صالح، الزين، الغزي، الشافعي (٨٠٥-٨٨١)، لقيه بظاهر غزة فأجازه[٣].

- عبد الرحمن بن عبد العزيز بن علي العقيلي، النويري، المالكي (٨١٢-٨٤٠)، سمع عليه الحديث[٤].

- عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن، الوجيه العكي، الزبيدي، الحنفي(٨٠٤- ...؟)، سمع منه [٥].

- عبد الرحمن بن علي بن إسحاق، أبو الفرج التميمي، يعرف بشقير (٧٩٥- ..؟)، سمع عليه الحديث. له مصنفات منها نظم أسباب

---

(١) المقصد الرشد (٢/٨٤)، والضوء اللامع (٤/٦٢)، وكشف الظنون (١/٣٦٩).

(٢) الضوء اللامع (٤/٦٤).

(٣) الضوء اللامع (٤/٧٨).

(٤) الضوء اللامع (٤/٨٤).

(٥) الضوء اللامع (٤/٨٨).

النزول سماه «مدد الرحمن في أسباب نزول القرءان»، وله «الإصابة فيما رواه السادة الصحابة»[١].

- عبد الرحمن بن عنبر بن علي بن أحمد، الزين العثماني، البوتيجي (٧٧٩-٨٦٤)، أجاز له[٢].

- عبد الرحمن بن محمد بن إبراهيم، وجيه الدين، أبو الجود المرشدي، المكي الحنفي (٨٠٧-٨٨٢)، سمع عليه بمكة[٣].

- عبد الرحمن بن محمد بن أحمد، أبو الفضل بن البدر الأبياري، القاهري، الشافعي، يعرف بابن الأمانة (٨٢٣-٩٠٦)، سمع عليه الختم من مسند الشافعي[٤].

- عبد الرحمن بن محمد بن أحمد العرشاني (ت٨٣٧)، سمع عليه الحديث[٥].

- عبد الرحمن بن أبي السرور محمد بن عبد الرحمن، أبو زيد، الحسني، الفاسي، المكي، المالكي، أبو الخير (ت٨٣٣)، سمع عليه الحديث[٦].

---

(١) الضوء اللامع (٤/٩٥)، والمنجم (ص١٤٠).

(٢) النجوم الزاهرة (١٦/٢١٧)، والضوء اللامع (٤/١١٥).

(٣) الضوء اللامع (٤/١١٩).

(٤) الضوء اللامع (٤/١٢٠)، والمنجم (ص١٤٢).

(٥) طبقات صلحاء اليمن (ص٢٢٠).

(٦) الضوء اللامع (٤/١٣٣).

- عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن يحيى، أبو الفضل السنديسي، القاهري، الشافعي (٧٨٥-٨٥٣)، سمع عليه الحديث[١].

- عبد الرحمن بن يحيى بن عبد الرحمن بن فهد الهاشمي، المكي(٨٢٢-. . .؟)، حضر عليه سنة ٨٢٧ بمكة [٢].

- عبد الرحمن بن يحيى بن موسى، أبو المعالي بن الشرف، العساسي، المناوي، السمنودي، الشافعي، يعرف بالخطيب العساسي (٨١١-٨٩٥)، من محفوظه «الميزان الوفي في معرفة اللحن الخفي»، و«المثلث في اللغة»، كلاهما للدريني عرضهما على الجزري، وأجاز له، وسمع عليه المسلسل وغيره[٣].

- عبد الرحمن بن يعقوب بن محمد الجاناتي، المكي، المالكي (ت٨٦٣)، سمع عليه الحديث[٤].

- عبد الرحيم بن إبراهيم بن محمد بن عبد الرحيم اللخمي، الأسيوطي، المكي، الشافعي، يعرف بابن الأميوطي (٧٧٩-٨٦٧)، سمع عليه الحديث[٥].

---

(١) لحظ الألحاظ (ص٣٤٣)، والضوء اللامع (٤/١٥٠)، وشذرات الذهب (٧/٢٧٩).

(٢) الضوء اللامع (٤/١٥٨).

(٣) الضوء اللامع (٤/١٥٨).

(٤) الضوء اللامع (٤/١٥٩).

(٥) المصدر السابق (٤/١٦٦).

- عبد الرحيم بن محمد بن الفرات (ت ٨٥١)، سمع عليه الحديث، ويروي عنه «الأطراف» للمزي. من تصانيفه «تذكرة الأنام في النهي عن القيام»[١].

- عبد الرزاق بن حمزة، الزين، أبو الصفا الطرابلسي، القاهري، الحنفي (ت٨٦٠)، أخذ عنه القراءات. له كتاب «نهاية الغاية في بعض أسماء رجال القراءات أولي الدراية»، اختصره من كتاب شيخه[٢].

- عبد العزيز بن عبد الرحمن بن إبراهيم الحلبي الحنفي، يعرف بابن العديم، وابن أبي جرادة (٨١١-٨٨٢)، سمع عليه الحديث[٣].

- عبد العزيز بن يوسف بن عبد الغفار التونسي الأصل، السباطي، القاهري، الشافعي، يعرف بالمنهاجي (٧٩٩-٨٨٩)، سمع عليه سنن أبي داود والترمذي[٤].

- عبد العليم بن عبد الله بن علي بن الحسن، المقري المجود، جمال الدين، الخزرجي، اليماني، تلا عليه بالعشر[٥].

---

(١) النجوم الزاهرة (١٥/٥٢٤)، وكشف الظنون (١/٣٨٥) و(٢/١٨٦٥)، وإتحاف الأكابر (ص٢١٨)، وفهرس الفهارس (١/٢٢٣).

(٢) الضوء اللامع (٤/١٩٣). والمصنف المذكور وارد في فهرس «الكشاف عن مخطوطات الأوقاف العراقية»، رقم٩٦٤.

(٣) الضوء اللامع (٤/٢١٨)، وشذرات الذهب (٧/٣٣٥).

(٤) الضوء اللامع (٤/٢٣٧)، والمنجم (ص١٤٥).

(٥) الضوء اللامع (٤/٢٤١).

- عبد الغني بن عبد الواحد بن إبراهيم، تقي الدين، أبو محمد الفوي، المكي، الحنفي، سبط الكمال الدميري، يعرف بابن المرشدي (٨٠٤-٨٣٣)، دخل اليمن صحبة الجزري، وقرأ عليه «معجم الطبراني الصغير» وغيره، وكتب له الوصف بالشيخ العلامة المحدث المفيد... ورواه له بالإجازة عن خمسة عشر نفسا من أصحاب الفخر البخاري، له من المصنفات «أطراف صحيح ابن حبان»[١].

- عبد الغني بن يوسف بن أحمد، الزين الهيثمي، القاهري، المقري (٨٠٣-٨٨٦)، تلا عليه بالعشر إلى آخر البقرة، وسمع عليه بعض المسلسلات وغيرها. له «بهجة المقرئين»[٢].

- عبد القادر بن طلة الرومي، سمع عليه بسمرقند وكش وغيرها، ومما سمع عليه «المسلسلات»، وقرأ عليه القراءات ولم يكمل[٣].

- عبد القادر بن عبد الحي بن أبي بكر، محيي الدين، أبو المفاخر القرشي، الزبيدي، يعرف بابن ظهيرة(٨٢٦-...؟)، سمع عليه باليمن «عدة الحصن الحصين»[٤].

---

(١) الضوء اللامع (٤/٢٥٧)، والجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، للسخاوي (١/٢٩٣).

(٢) متعة الأذهان (١/٢٣٤)، والضوء اللامع (٤/٢٥٨).

(٣) غاية النهاية (٢/٢٤٩)، وجزء في المسلسلات الحديثية، له، خرجها من مسلسلات شيخه.

(٤) الضوء اللامع (٤/٢٦٨).

- عبد القادر بن عبد الله بن محمد، محيي الدين، أبو محمد الناشري، اليماني (٧٩٨-٨٥٥)، روى عنه[١].

- عبد القادر بن أبي القاسم العبادي (٨١٤-٨٨٠)، سمع عليه الحديث[٢].

- عبد القادر بن محمد بن حسن، الزين، النووي، المقدسي، الشافعي، يعرف بالنووي(٨٠٠-٨٧١) عليه الحديث[٣].

- عبد القادر بن محمد بن محمد بن علي، أبو البقاء الطوفي، القاهري، الشافعي (٨١٢-٨٨٠)، سمع عليه الحديث[٤].

- عبد القادر بن يحيى بن عبد الرحمن بن أبي الخير، محيي الدين الهاشمي، المكي، يعرف بابن فهد (٨٢٩-٨٨٨)، أجازه في آخرين منهم ابن حجر[٥].

- عبد اللطيف بن أبي بكر بن سليمان، أبو اللطائف الحلبي، القاهري، الشافعي، يعرف بابن الأشقر (٨١٢-٨٦٣)، سمع عليه الكثير[٦].

---

(١) الضوء اللامع (٤/٢٧٥).

(٢) المنجم (ص١٤٦)، وكشف الظنون (١/١٥٢ و١٥٤ و٤٠٧).

(٣) الضوء اللامع (٤/٢٨٨).

(٤) الضوء اللامع (٤/٢٩٢)، والمنجم (ص١٤٦).

(٥) الضوء اللامع (٤/٢٩٩).

(٦) الضوء اللامع (٤/٣٢٥). وله ذكر في النجوم الزاهرة (١٥/٤٨٧) أنه ولي كتابة سر حلب عوضا عن والده.

- عبد اللطيف بن علي بن محمد، الكمال المنفلوطي، القاهري، عرف بابن أخي المحروق (٨٢١-٨٩٠)، سمع عليه الحديث[١].

- عبد الله بن أحمد الرسولي (ت٨٣٠-)، كان ملكا لليمن، سمع عليه الحديث حين دخل بلده[٢].

- عبد الله بن عبد الرحمن بن محمد، عفيف الدين الكناني، الشافعي، يعرف بابن صالح (٧٨٩-٨٨٤)، سمع عليه الحديث[٣].

- عبد الله بن عمر بن جعمان اليمني، سمع عليه «عدة الحصن»[٤].

- عبد الله بن عمر بن عبد العزيز العقيلي، النويري، المالكي(ت قبل ٨٣٦)، سمع عليه الحديث[٥].

- عبد الله بن عمر بن عبد الله بن محمد، عفيف الدين (٧٩٧-٨٩١)، أخذ عنه[٦].

- عبد الله بن قطب بن الحسن البيهقي، نجيب الدين، قرأ عليه بالعشر، ووصفه - أي ابن الجزري- بقوله: «إمام صالح مقرئ كامل بارع ناقل»[٧].

---

(١) الضوء اللامع (٤/٣٣١).

(٢) إنباء الغمر (٣/٣٢٦-٣٤٢)، والضوء اللامع (٩/٢٥٧).

(٣) الضوء اللامع (٥/٢٣)، والتحفة اللطيفة (٢/٥٢).

(٤) تحفة الذاكرين (ص٤).

(٥) الضوء اللامع (٥/٣٨).

(٦) المصدر السابق.

(٧) غاية النهاية (١/٤٤٢)، و(٢/٢٤٨).

- عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن أحمد، عفيف الدين المكي، الحنفي (٨٢٢-...؟)، سمع عليه المصعد الأحمد سنة ٨٢٨[١].

- عبد الله بن محمد بن أحمد بن ظهيرة القرشي، المكي (ت٨٣٠)، سمع عليه الحديث[٢].

- عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن الكتاني، الحموي، المقدسي، الشافعي، يعرف بابن جماعة (٧٨٠-٨٦٥)، روى عنه[٣].

- عبد الله بن أبي السرور محمد بن عبد الرحمن الحسيني، المكي، المالكي، الفاسي (٨١٨-٨٤٠)، سمع عليه بمكة[٤].

- عبد الله بن محمد بن علي بن أبي بكر، أبو محمد الناشري، اليماني (٨٠٥-٨٤١)، تلا عليه بالعشر، وسمع عليه الحديث[٥].

- عبد المجيد بن علي بن أبي بكر، حافظ الدين، أبو السعادات الناشري، اليماني (٨٠٤-٨٥٧)، سمع عليه الحديث، وقال فيه - القائل ابن الجزري -: «إنه لم ير مثله»[٦].

---

(١) الضوء اللامع (٥/٤٢).

(٢) الضوء اللامع (٥/٤٥).

(٣) الضوء اللامع (٥/٥١)، وشذرات الذهب (٧/٣٠٥).

(٤) الضوء اللامع (٥/٥٢).

(٥) الضوء اللامع (٥/٥٨).

(٦) الضوء اللامع (٥/٧٧)، و(١٠/١١٩).

- عبد المحسن التبريزي، شيخ تبريز، قرأ عليه القراءات ولم يكمل[١].

- عبد الولي بن محمد بن عبد الله الوحضي، الخولاني (ت٨٣٩)، أجاز له[٢].

- عثمان بن عمر بن أبي بكر، العفيف الناشري، المقري، الشافعي (٨٠٥-٨٤٨)، تلا عليه ختمة بالعشر. له مؤلفات منها «البستان الزاهر في طبقات علماء بني ناشر» و«الهداية إلى تحقيق الرواية» - أي رواية قالون -[٣].

- عثمان بن محمد بن خليل بن أحمد، أبو عمرو الدمشقي، الشافعي، المقري، يعرف بابن الصلف(٧٧٢-٨٧٧)، قرأ عليه لما قدم دمشق سنة ٨٢٧، وكان أجل من لازمه، وكان القارئ لغالب ما قرئ عليه من تصانيفه[٤].

- علي باشا، قرأ عليه العشر بمدينة بروصة[٥].

- علي بن إبراهيم بن أحمد الصالحي، قرأ عليه بالعشر[٦].

---

(١) غاية النهاية (٢/٢٤٩).

(٢) طبقات صلحاء اليمن (ص٢٢٩).

(٣) الضوء اللامع (٥/١٣٤)، وطبقات صلحاء اليمن (ص١١٦).

(٤) الضوء اللامع (٥/١٣٧)، والدارس (١/٢٤٦).

(٥) غاية النهاية (٢/٢٤٩).

(٦) غاية النهاية (٢/٢٤٩).

- علي بن إبراهيم الآبي، روى عنه[١].

- علي بن أحمد بن عثمان بن محمد المناوي، القاهري، الشافعي، يعرف بابن المناوي (٨١٣-٨٧٧)، سمع عليه الحديث[٢].

- علي بن أحمد بن علي بن عمر، نور الدين الكلاعي، الحميري، اليماني، المكي، يعرف بابن الشوائطي المقري (٨٢٠..؟)، سمع عليه نصف «عدة الحصن الحصين»، وحضر عليه في الرابعة «أحاسن المنن» [٣] له.

- علي بن أيوب بن إبراهيم بن عمر، نور الدين المكي، الشافعي، المعروف بابن الشيخة (٨١٧-٨٧٨)، سمع عليه الحديث[٤].

- علي بن حسن بن علي اليزدي (ت٧٩٠)، قرأ عليه ختمة جمعا بالعشر، برع في القراءات حتى تقدم أقرانه، وولاه شيخه - أي الجزري - مدرسته، وترجم له في الغاية.

وقال فيه: «ولم يخلف بعده في هذا العلم مثله. . مع الدين والزهد وحسن الخلق والاستقامة، رحمه الله»[٥].

---

(١) لحظ الألحاظ (ص٣٠٣)، والضوء اللامع (٩/٢٦٠).

(٢) الضوء اللامع (٥/١٦٩)، وشذرات الذهب (٧/٣٢٣).

(٣) الضوء اللامع (٥/١٧٤). وقد تصحفت فيه إلى «أحاسن المنزلة»، والصواب ما أثبت.

(٤) الضوء اللامع (٥/١٩٥).

(٥) غاية النهاية (١/٥٣٤)، و(٢/٢٤٩).

- علي بن داود بن علي، نور الدين الكيلاني، المكي (ت٨٤٢)، سمع عليه وتلا بالعشر، ودخل صحبته إلى اليمن سنة ٨٢٨[١].

- علي بن عمر بن محمد، نور الدين الأسدي، العيني، أو الرسعني[٢]، يعرف بابن القنان (٧٧٦-٨٣٩) أجاز له، وقرأ عليه جمعا للعشرة ولم يكمل[٣].

- علي بن محمد بن أبي بكر بن علي، نور الدين، المكي، المعروف بالمرجاني، سمع عليه بعض سنن أبي داود[٤].

- علي بن محمد بن حمزة الحسيني، أبو القاسم (ت ٨١٩)، قرأ عليه جمعا للعشرة ولم يكمل[٥].

- علي بن محمد بن عبد الرحمن بن عمر بن رسلان، أبو الحسن البلقيني الأصل، القاهري، الشافعي (٨٠٤-٨٨٣)، شافهه بالإجازة[٦].

---

(١) الضوء اللامع (٥/٢١٧).

(٢) تصحفت في غاية النهاية (٢/٢٤٩) إلى «الرسعتي» - بالتاء -، والصواب بالنون، نسبة إلى رأس عين، وهي مدينة كبيرة من مدن الجزيرة بين حران ونصيبين. [معجم البلدان (٣/١٤)]

(٣) التحفة اللطيفة (٢/٢٩٠).

(٤) الضوء اللامع (٥/٢٩٥).

(٥) غاية النهاية (٢/٢٤٩)، والمجمع المؤسس (٣/١٩٠)، وشذرات الذهب (٧/١٣٨).

(٦) الضوء اللامع (٥/٣١٠)، وشذرات الذهب (٧/٣٤٩).

- علي بن محمد بن علي بن موسى، نور الدين الزرندي، القرشي، الحنفي(٧٧٥-٨٢٣)، سمع عليه الحديث، وقرأ عليه «مشيخة الفخر»[١].

- علي بن محمد بن علي، نور الدين الجعبري، الدمشقي، سمع عليه الحديث[٢].

- علي بن محمد بن علي بن نفيس، قرأ عليه العشر[٣].

- علي بن محمد بن عمر، الموفق، أبو الحسين الشافعي، اليماني، تلا عليه بالسبع[٤].

- علي بن محمد بن محمد بن عبد الوهاب القرشي، السكندري، المالكي، يعرف بيفتح الله (٧٨٨- ٨٦٢)، أخذ عنه القراءات، وسمع عليه[٥].

- علي بن محمد بن محمد بن محمد بن الجزري، أبو القاسم، ابن المؤلف. قال الدكتور محمد مطيع في كتابه (ص٤٢): «ذكره والده مرتين في غاية النهاية»، والصواب أنه ذكره في أكثر من موضعين، وقفت على أربعة منها.

---

(١) لحظ الألحاظ (ص٢٨١)، والضوء اللامع (٥/٣٢٧)، والتحفة اللطيفة (٢/٢٩٥).

(٢) الضوء اللامع (٥/٣٢٨).

(٣) غاية النهاية (٢/٢٤٩).

(٤) الضوء اللامع (٦/٣).

(٥) الضوء اللامع (٦/١٧)، وثبت البلوي (ص١٣٥ و١٨٦).

وقد شاركه في بعض شيوخه[١]، وسافر معه إلى أرض الروم[٢]. واسمه مثبت في إجازة والده في آخر كتابيه «غاية النهاية» (٢/٤٠٩)، و«الحصن الحصين» (ص١٩٥).

وقد حدث عنه والده وذكره في هذا الكتاب في نوع «رواية الآباء عن الأبناء». توفي قبل سنة ٨٠٦، ودليل ذلك أنه حين ذكره في الموضع المشار إليه قال «رحمه الله»، وقد كان الفراغ من الكتاب سنة ٨٠٦ كما هو منصوص عليه.

- علي بن محمد بن محمد الدنديلي (ت٨٧٩)، سمع عليه، ولم يكن من أهل العلم[٣].

- علي بن محمد النايني، تلا عليه بالقراءات[٤].

- علي بن محمد، النور الشرعبي، التعزي، اليماني، المقري (ت٨٧١)، قرأ عليه بعض الروايات بمصر، ثم أكمل عليه العشر باليمن[٥].

- علي بن المهتار، قرأ عليه للعشرة جمعا ولم يكمل[٦].

---

(١) غاية النهاية (١/١٠٨ و٣٩٨)، و(٢/٨٢ و٢٤٦).

(٢) التحفة اللطيفة (٢/٢٩٠).

(٣) الضوء اللامع (١١/١٠٨).

(٤) الضوء اللامع (٦/٣٠).

(٥) الضوء اللامع (٦/٣١)، وطبقات صلحاء اليمن (ص٢٤٢).

(٦) غاية النهاية (٢/٢٤٩).

- علي بن يوسف بن حسب الله البزاز (ت ٨٤٨)، سمع عليه ختم نشره سنة ٨٢٣ [١].

- عمر بن خلف بن حسن بن علي، أبو عبد الله السراج بن الزين، الإبشيطي، يعرف بالطوخي (٧٩٠-٨٥٦ سمع عليه الحديث[٢].

- عمر بن عبد الحميد الزين المدني سمع عليه الشفاء سنة ٨٢٣ وضبط الأسماء[٣].

- عمر بن عبد العزيز بن علي بن أحمد النويري المكي سمع عليه الحديث[٤].

- عمر بن أبي القاسم بن معيبد اليمني ٨٣٩ أخذ عنه بزبيد له منظومة في مشايخ شيخه - أي الجزري -[٥].

- عمر بن محمد بن علي بن أحمد، السراج، أبو حفص الربعي، الجعبري، الشافعي، المقري (٨٠٥-٨٩٣)، سمع عليه تسعة أحاديث منتقاة من «جزء الأنصاري»، والمسلسل بالمصافحة، وغيره ذلك[٦].

---

(١) الضوء اللامع (٦/٥٢).

(٢) الضوء اللامع (٦/٨٤).

(٣) الضوء اللامع (٦/٩٠)، والتحفة اللطيفة (٢/٣٤٤).

(٤) الضوء اللامع (٦/٩٤).

(٥) الضوء اللامع (٦/١١٣)، وطبقات صلحاء اليمن (ص٢٢٣).

(٦) الضوء اللامع (٦/١٢٠).

- عمر بن محمد بن علي بن محمد، السراج، أبو حفص العبدري، الحجبي، المكي، الشافعي، شيخ الحجبة (٨١٢-٨٨١)، سمع عليه الحديث[١].

- عمر بن محمد بن عمر المسلمي، المشهور باليريمي (ت٨٢٨)، قرأ عليه التفسير والحديث، وأجاز له[٢].

- عمر بن محمد بن محمد، السراج، أبو القاسم بن فهد القرشي، المكي، الشافعي (٨١٢-٨٨٥)، سمع عليه «المسند»، و«سنن أبي داود»، و«الشمائل»، و«عمل اليوم الليلة»، و«جزء الأنصاري»، و«جزء ابن فارس»، و«جزء البيتوتة»، و«جزء محمد بن الفرج الأزرق»، و«أمالي ابن سمعون»، و«الحصن»، ومختصراه، و«أسنى المطالب»[٣].

له مصنفات منها «تذكرة الناسي بأولاد أبي عبد الله الفاسي»، و«غاية الأماني في تراجم أولاد القسطلاني».

- عمر بن موسى بن الحسن، السراج، القرشي، الحمصي، القاهري، يعرف بابن الحمصي (٧٧٧-٨٦١)، جاور سنة ٨٢٣، واجتمع به، وسمع عليه[٤].

---

(١) المصدر السابق (٦/١٢١).

(٢) طبقات صلحاء اليمن (ص٢٣٥).

(٣) الضوء اللامع (٦/١٢٦)، والمنجم (ص١٥٩)، وشذرات الذهب (٧/٣٣٠).

(٤) الضوء اللامع (٦/١٣٩).

- عنان بن علي بن عنان بن مغامس الحسيني(ت٨٣٠)، سمع عليه غالب كتابه «الحصن» سنة ٨٢٣ [١].

- فضل الله بن أحمد الكازروني، كريم الدين، شيخ شيراز (ت٨١٦)، قرأ عليه الفاتحة، وذاكره في القراءات السبع[٢].

- قاسم بن عمر الدمتي، سمع عليه الحديث[٣].

- قاسم بن قطلوبغا، أبو العدل السودوي (٨٠٢-٨٧٩)، سمع عليه، وشرح منظومته الهداية في الحديث [٤].

- قاسم بن محمد بن محمد بن أحمد، الزين، المنشاوي، الإخميمي، الشافعي، المقري، يعرف بابن طاقية، أخذ عنه القراءات، وبرز فيها[٥].

- المعمر قريش العثماني، البصير، قرأ عليه وسمع عليه الحديث، ومما أخذه عنه «كتاب الأدب المفرد» للبخاري، وكتاب «العين» في النحو[٦].

---

(١) المصدر السابق (٦/١٤٧).

(٢) غاية النهاية (٢/١٢).

(٣) طبقات صلحاء اليمن (ص٢١٤).

(٤) الضوء اللامع (٦/١٨٤)، وشذرات الذهب (٧/٣٢٦)، البدر الطالع (٢/٤٥).

(٥) الضوء اللامع (٦/١٩٠).

(٦) قطف الثمر (ص٨٥)، واستنزال السكينة الرحمانية (ص٤٣).

- محمد بن إبراهيم بن أحمد بن محمد، الشمس، أبو الفتح، الخجندي، المدني (٨١٠-٨٧٠)، قرأ عليه الأربعين بتمامها في مجلس واحد في ربيع آخر سنة ٨٢٣، بالحرم النبوي، وأجاز له[١].

- محمد بن إبراهيم الحسيني، أجاز له[٢].

- محمد بن أحمد بن إبراهيم بن أحمد المرشدي، المكي، الشافعي، أبو بكر(٨٠٣-٨٧٦)، تلا عليه بعدة روايات، وسمع عليه الحديث، ومن ذلك «مشيخة الفخر»[٣].

- محمد بن أحمد بن أبي بكر، الجمال، أبو عبادة اليماني، الناشري، لقبه الصامت(٧٧٨-٨٧٣)، سمع عليه الحديث[٤].

- محمد بن أحمد بن حسن بن إسماعيل العينتابي، القاهري، يعرف بالأمشاطي (٨١١-٨٨٥)، سمع عليه الحديث[٥].

- محمد بن أحمد بن شهريار بن محمد الأصبهاني الأصل، التبريزي المولد والمنشأ، أمين الدين، قرأ عليه للعشرة بعض القرءان، وأجازه [٦].

---

(١) الضوء اللامع (٦/٢٤٥)، والتحفة اللطيفة (٢/٤٠٤)، والمنجم (ص١٧٠).

(٢) طبقات صلحاء اليمن (ص٣١١).

(٣) الضوء اللامع (١١١٥)، وثبت البلوي (ص١٩٢).

(٤) الضوء اللامع (٦/٢٩٦)، وشذرات الذهب (٧/٣١٧).

(٥) الضوء اللامع (٦/٣٠١)، والذيل على رفع الإصر (ص٢٠٥).

(٦) غاية النهاية (٢/٦٤ و٢٤٩).

- محمد بن أحمد بن عبد العزيز الدمشقي الأصل، المكي، الملقب ببيسق (٨٠٢-٨٦٥)، سمع عليه «المصعد الأحمد» بمكة[١].

- محمد بن أحمد بن علي بن أحمد، أبو عبد الله المقدسي، الدمشقي، الصالحي، يعرف بالخطيب ابن أبي عمر (٨٠٥-٨٩٨)، سمع عليه من المسند، ومن ذلك الختم[٢].

- محمد بن أحمد بن علي بن محمد، ابن الحافظ ابن حجر(ت٨٦٩)، أجاز له ولوالده نظما، كما أجازه في استدعاء سنة٨٢٣[٣].

- محمد بن أحمد بن علي بن محمود، الشمس، الهلالي، الشيحي، يعرف بابن الخدر (٨١٠-٨٩٣)، تلا عليه الفاتحة[٤].

- محمد بن أحمد بن عمر، أبو الفضل القاهري، القرافي، المالكي (٨٠١-٨٦٧)، سمع عليه الحديث[٥].

- محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم، أبو عبد الله القاهري، الشافعي، يعرف بالجلال المحلي (٧٩١-٨٦٤)، أخذ عليه الحديث[٦].

---

(١) الضوء اللامع (٣٢١/٦).

(٢) الضوء اللامع (٩/٧)، والمنجم (ص١٧٥)، وشذرات الذهب (٣٦٢/٧).

(٣) المجمع المؤسس (٢٢٥/٣)، والنجوم الزاهرة (٣٣٩/١٦)، والذيل على رفع الإصر (ص٢٦٨).

(٤) الضوء اللامع (٢١/٧).

(٥) النجوم الزاهرة (٣٢٥/١٦)، والضوء اللامع (٢٩/٧).

(٦) النجوم الزاهرة (٢٠٩/١٦)، والضوء اللامع (٣٩/٧).

- محمد بن أحمد بن محمد بن خضر، الشمس، أبو الوفا الغزي، يعرف بابن الحمصي (٨١٢-٨٨١)، سمع عليه الحديث[١].

- محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن ظهيرة، أبو الفتح المكي، الشافعي(٨٠٨-٨٢٧) سمع عليه الحديث بمكة[٢].

- محمد بن أحمد بن محمد بن عماد المقدسي، محب الدين بن الهائم (٧٨٠-٧٩٨)، قرأ عليه القراءات العشر، وتوفي شابا، وصفه ابن حجر «بنادرة الدهر في الذكاء» [٣].

- محمد بن أحمد الصنهاجي، المالكي، يعرف بابن هاشم (ت٨٨٦)، أسمعه أبوه منه[٤].

- محمد بن أحمد بن حامد، أبو حامد، ويعرف بابن حامد (٨٠٧-٨٧٤)، سمع عليه الحديث[٥].

- محمد بن إلياس بن عبد الله، أكمل عليه القراءات[٦].

- محمد بن أحمد بن يعقوب الأطفيحي، القاهري، الشافعي(قبل٨٢٠-٨٨٨)، أحضر عليه ختم مسند الشافعي[٧].

---

(١) الضوء اللامع (٦١/٧)، والمنجم (ص١٧٣).

(٢) الضوء اللامع (٧٤/٧).

(٣) غاية النهاية (٢٤٨/٢)، المجمع المؤسس (٢٥٩/٣)، وشذرات الذهب (٣٥٥/٦).

(٤) الضوء اللامع (٨٠/٧).

(٥) الضوء اللامع (٨٤/٧).

(٦) غاية النهاية (٢٤٩/٢).

(٧) الضوء اللامع (١١٧/٧).

- محمد بن أبي بكر بن الحسين، ناصر الدين، أبو الفرج المدني (٨٠٦-٨٨٠)، سمع عليه «مشيخة الفخر»، وبعض أبي داود، و«الحصن»، وأجاز له[١].

- محمد بن أبي بكر بن سليمان الحلبي، القاهري، سمع عليه الحديث[٢].

- محمد بن أبي بكر المرشدي، شهاب الدين، أبو الفتح (٨١١-٨٨٩). سمع عليه غالب الترمذي، وختم مسند الشافعي، و«المسلسلات»، و«المنتقى من مشيخة ابن البخاري»[٣].

- محمد بن أبي بكر بن علي، الصلاح، الحسني، السيوطي، القاهري، الشافعي (٧٨٣-٨٥٦)، سمع عليه الحديث. له مؤلفات منها «نظم النخبة»[٤].

- محمد بن أبي بكر بن علي بن عبد الله، أبو الفتح المشهدي، الأزهري، الشافعي (٨١١-٨٨٩)، سمع عليه الحديث[٥].

---

(١) متعة الأذهان (٢/٥٩٢)، والضوء اللامع (٧/١٦٥)، والتحفة اللطيفة (٢/٤٥٨)، والمنجم (ص١٧٩).

(٢) الضوء اللامع (٧/١٦٨).

(٣) المنجم (ص١٨٠).

(٤) الضوء اللامع (٧/١٧٨)، وكشف الظنون (١/٩٣٥).

(٥) الضوء اللامع (٧/١٧٩).

- محمد بن أبي بكر بن محمد بن صالح، أبو عبد الله الهمداني، الجبلي، بكسر الجيم، وإسكان الباء الموحدة، التعزي، الشافعي، يعرف بابن الخياط (٧٨٧-٨٣٩)، سمع عليه بعض مروياته لما ورد اليمن سنة ٨٢٨، وقرأ عليه أيضا صحيح مسلم وغيره[١].

- محمد بن حسن بن إسماعيل، البدر القاهري، الشافعي(٨٠١-٨٦٥)، سمع عليه الحديث[٢].

- محمد بن حسن بن علي بن عبد العزيز، الجمال، أبو الطاهر البدراني، الدمياطي، الشافعي(٧٨٧-٨٣٧)، له ثبت سمع فيه على الجزري وغيره[٣].

وهو ناسخ كتاب أسنى المطالب كما هو مثبت في آخر النسخة: - هذا ما شاهده ونقله كما هو من أول الكتاب إلى هنا محمد بن الحسن بن علي البدراني، من خط سيدنا وشيخنا، شيخ الإسلام والقراء والمحدثين، الإمام...الجزري الدمشقي -.

- محمد بن حسن بن علي بن عثمان، الشمس النواجي، القاهري، الشافعي(٧٨٥-٨٥٩) قرأ عليه ببعض السبع. له مؤلفات عدة جلها لغوي، منها «روضة المجالسة في بديع المجانسة»[٤].

---

(١) لحظ الألحاظ (ص٣٠٠)، والضوء اللامع (١٩٤/٧)، وطبقات صلحاء اليمن (ص٢٣٠)، وشذرات الذهب (٢٣١/٧).

(٢) الضوء اللامع (٢١٩/٧).

(٣) أسنى المطالب [مناقب الأسد الغالب] (ص٩٠)، والضوء اللامع (٢٢٧/٧).

(٤) الضوء اللامع (٢٢٩/٧)، وشذرات الذهب (٢٩٦/٧)، وكشف الظنون (١٣٢/١)، والبدر الطالع (١٥٦/٢).

- محمد بن حسن بن محمد الحسيني، يعرف بابن شعيرات، سمع عليه الحديث[١].

- محمد بن حيدر المنبجي الحسيني، قرأ عليه للعشرة[٢].

- محمد بن صدقة بن محمد، الشمس، القاهري، الناصري، المالكي، يعرف بابن صدقة (٨٠٣-٨٧٧)، سمع عليه الحديث[٣].

- محمد بن عبد الرحمن بن صالح، أبو الفتح الكناني، المدني، الشافعي (٧٩٩-٨٦٠)، تلا عليه بالعشر، وسمع عليه بالمدينة ٨٢٣ «الشفا»، و«الحصن الحصين»، و«المسلسل بالأولية» له. نظم القراءات العشر من طرق شيخه على روي الشاطبية، مع التصريح بأسماء القراء، ولم يكمله[٤].

- محمد بن عبد الرحمن بن علي، إمام الكاملية، لبس الخرقة منه سنة ٨٢٩، ومات سنة (٩٠١)[٥].

- محمد بن عبد الرحيم بن عبد الكريم، عفيف الدين القرشي، الجرهي، الشيرازي، الشافعي(٧٧٧-٨٣٩)، سمع عليه[٦].

---

(١) الضوء اللامع (٢٥٣/١١).

(٢) تصحف في «الغاية» (٢٥٠/٢) إلى «المسبحي»، وكذلك أورده الدكتور محمد مطيع (ص٤٠)، وورد في موضع آخر من «الغاية» (١٢/٢) على الصواب، وقد حدث عنه ابن الجزري بحديث واحد في أسنى المطالب، ح٥٨ (ص٥٤).

(٣) الضوء اللامع (١٧١/٧).

(٤) الضوء اللامع (٣٤/٨)، والتحفة اللطيفة (٥١٤/٢).

(٥) شذرات الذهب (١١/٨).

(٦) الضوء اللامع (٥٠/٨)، وشذرات الذهب (٢٣٧/٧).

- محمد بن عبد الصمد بن أبي بكر، الجمال السكسكي، اليمني، المكي، الشافعي، يعرف بابن عبد الصمد (٧٨٨-٨٥٤)، سمع عليه[١].

- محمد بن عبد العزيز بن عبد السلام، الشمس، أبو عبد الله، وأبو الفتح الكازروني، المدني الشافعي(٧٩٥-٨٤٩)، سمع عليه المسلسل، و«عدة الحصن الحصين»، و«التقريب»، و«الطيبة»، و«سنن أبي داود»[٢].

- محمد بن عبد القادر بن محمد، أبو الفتح الفاسي الحنبلي(٨١٣-٨٤٢)، سمع عليه الحديث[٣].

- محمد بن عبد القوي بن محمد بن عبد القوي، الجمال، أو القطب، أبو الخير، البجائي، المغربي، المكي، المالكي، يعرف بابن عبد القوي (٧٨١-٨٥٢)، سمع عليه[٤].

- محمد بن عبد الله بن أحمد، الجمال، أبو الخير الحنبلي، المكي(ت٨٤٨)، سمع عليه[٥].

---

(١) الضوء اللامع (٨/٥٧)، وطبقات صلحاء اليمن (ص١٦٣).

(٢) الضوء اللامع (٨/٦٠)، والتحفة اللطيفة (٢/٥٢٣).

(٣) الضوء اللامع (١١/١٢٦).

(٤) لحظ الألحاظ (ص٣٤٣)، والضوء اللامع (٨/٧١)، وشذرات الذهب (٧/٢٧٥).

(٥) الضوء اللامع (٨/٨٠).

- محمد بن عبد الله بن أحمد، أبو المكارم، أخو المتقدم (ت ٨٣٣)، سمع عليه[١].

- محمد بن عبد الله الحرازي، جمال الدين (ت٨٥٣)، سمع عليه الحديث[٢].

- محمد بن عبد الواحد بن محمد، أبو حامد الطبري، المكي(٨٠٧-٨٣٧)، سمع عليه[٣].

- محمد بن عبد الوهاب بن عبد الله، الجمال، أبو الخير، اليماني، المكي، الشافعي، اليافعي (٧٩٧-٨٥٨)، سمع عليه[٤].

- محمد بن عثمان بن أيوب، أبو عبد الله اللؤلؤي، الدمشقي، الشافعي، الكبتي (٧٨٤-٨٦٧)، سمع عليه الحديث. ألف كثيرا في الوعظ، له «الدر المنظم في مولد النبي المعظم»، واختصره في «اللفظ الجميل بمولد النبي الجليل»[٥].

- محمد بن عثمان الكرادي، الحنفي، يعرف بابن الأشقر (ت٨٦٣)، أجاز له بأخرة في استدعاء لابن الحافظ ابن حجر، سنة ٨٢٣[٦].

---

(١) المصدر السابق.

(٢) طبقات صلحاء اليمن (ص٢٢٨).

(٣) الضوء اللامع (١٣٢/٨).

(٤) المصدر السابق (١٣٤/٨).

(٥) الضوء اللامع (١٤١/٨)، وكشف الظنون (٧٣٥/١) و(١٩١٠/٢).

(٦) الذيل على رفع الإصر (ص٢٦٨).

- محمد بن علي بن أحمد، التقي الحسيني، المقدسي، الشافعي، يعرف بابن أبي الوفا (٧٩٣-٨٥٩)، قرأ عليه القرءان تجويدا، وسمع عليه الحديث [١].

- محمد بن علي بن أبي بكر، الجمال، أبو عبد الله الناشري، (٧٨٥-٨٤٢)، سمع عليه[٢].

- محمد بن علي بن جعفر، الشمس، أبو عبد الله القاهري، الشافعي، يعرف بابن قمر (٨٠٣-٨٧٦)، سمع عليه ختم الترمذي[٣].

- محمد بن علي بن عبد الله، أبو الفيض، التعزي، المالكي، الوقاشي، الجوال (٧٨٥-٨٥٧)، سمع عليه الحصن[٤].

- محمد بن علي بن عبيد بن محمد، الشمس، القاهري، العوفي، يعرف بابن الشيخ المخبزي (٨٠٩-٨٥٦)، سمع عليه[٥].

- محمد بن علي بن محمد بن قاسم، الشمس، القاهري، يعرف بابن المرخم(٨٠٨-٨٨٨) سمع عليه[٦].

---

(١) الضوء اللامع (١١/٨٤).

(٢) لحظ الألحاظ (ص٣٢٥)، والضوء اللامع (٨/١٧٣).

(٣) الضوء اللامع (٨/١٧٦)، والمنجم (ص١٩٤)، والبدر الطالع (٢/٢١١).

(٤) الضوء اللامع (٨/١٩٢).

(٥) المصدر السابق (٨/١٩٥).

(٦) المصدر السابق (٨/٢٠٥)، وشذرات الذهب (٧/٣٤٨).

- محمد بن علي بن محمد بن محمد، الكمال، أبو البركات المكي، الشافعي(٨٢٢-٨٨٢) أجاز له [١].

- محمد بن علي بن محمد بن محمد، التقي ابن ظهيرة، أخو السابق، أجاز له توفي صغيرا سنة ٨٣٠ [٢].

- محمد بن علي بن مصباح، الشمس، القاهري، الأبناسي، ـ(ت٨٥٤)، سمع عليه[٣].

- محمد بن علي بن هاشم بن علي المكي، الشافعي، أبو سعد(٨١٥-٨٥٥)، سمع عليه[٤].

- محمد بن عمر بن تيمور، سلطان شيراز، كتب له في استدعاء بكتاب «عقد اللآليء» كما هو مثبت في آخر المخطوط[٥].

- محمد بن فضل الدين بن أحمد، الشمس، الكريمي، الخوارزمي، السمرقندي، الحنفي (٧٧٣-٨٦١)، سمع عليه كثيرًا بسمرقند[٦].

- محمد بن قياس بن هندو الشيرازي، القاهري(ت٨٧٥)، سمع عليه[٧].

---

(١) المصدر السابق (٨/٢٠٨).

(٢) الضوء اللامع (٨/٢٠٩).

(٣) المصدر السابق (٨/٢١٩).

(٤) المصدر السابق (٨/٢٢٣).

(٥) عقد اللآلئ (ق٣١-٣٢)، ووصفه فيه «بمحب السنة».

(٦) المصدر السابق (٨/٢٧٩).

(٧) المصدر السابق (٨/٢٩٣).

- محمد بن كزلبغا، ناصر الدين، أبو عبد الله الحرباني، القاهري، يعرف بابن الجندي (ت ٨٥٤)، قرأ عليه القراءات، وسمع عليه الكثير بالباسطية[١].

- محمد بن محمد بن إبراهيم، أبو المنجا المرشدي، المكي (٨٢٠-٨٥٤)، سمع عليه غالب سنن أبي داود[٢].

- محمد بن محمد بن أحمد بن حسن يعرف بابن الزين ٨٠١ ٨٦٤ سمع عليه بمكة[٣].

- محمد بن محمد بن أحمد بن عبد العزيز أبو بن البدر الأنصاري الأنباري القاهري الصالحي يعرف بابن الأمانة ٨٢٠ سمع عليه[٤].

محمد بن محمد بن أحمد بن محمد، القرشي، الهاشمي، النويري، المكي، الشافعي، (٨١٢-٨٧٥)، عرض عليه، وسمع عليه[٥].

- محمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن يوسف العقبي، القاهري، الشافعي(٨١٧- بضع وتسعمائة)، اعتنى به عم والده الزين رضوان، فأحضره في الرابعة على الجزري، وسمع عليه بعض المسند،

---

(١) المصدر السابق (٨/٢٩٤).

(٢) المصدر السابق (٨/٢٩٧).

(٣) المصدر السابق (٩/٤).

(٤) المصدر السابق (٩/٢٨).

(٥) المصدر السابق (٩/٣٠).

وبعض الصحيحين، والكثير من الترمذي، ومسند الشافعي، سوى من أوله إلى الحج، و«مشيخة البخاري»، والمسلسل بالمحمدين[١].

- محمد بن محمد بن أحمد، الشمس، البقاعي، الدمشقي، أخذ عنه القراءات[٢].

- محمد بن محمد بن أحمد، الشمس، القليوبي، القاهري، الشافعي، يعرف بالحجازي (ت٨٤٩)، سمع الكثير عليه[٣].

- محمد بن محمد بن أبي بكر، الكمال، أبو الفضل المكي، الشافعي، (٧٩٦-٨٧٦)، سمع عليه[٤]

- محمد بن محمد بن الحسن بن علي البدراني الأصل، القاهري، الشافعي، يعرف بابن البدراني(٨١٠-٨٥٦)، سمع عليها[٥].

- محمد بن محمد بن الخضر، بدر الدين، أبو البركات، المعروف بابن المصري (٨٠٨-٨٦٨)، سمع عليه جامع الترمذي بفوت، ومشيخة ابن البخاري بفوت، وبعض المسند، وختم مسند الشافعي[٦].

---

(١) المصدر السابق (٩/٤٦)، والمنجم (ص٢٠٠).

(٢) المصدر السابق (٩/٥٠).

(٣) المصدر السابق (٩/٥١).

(٤) المصدر السابق (٩/٦٧).

(٥) الضوء اللامع (٩/٧٣).

(٦) المنجم (ص٢٠٤).

- محمد بن محمد بن عبد الرحمن بن علي القاهري، الشافعي يعرف بابن إمام الكاملية (٨٠٨-٨٦٤)، سمع عليه مسند الشافعي، والشمائل بفوت، والمسلسل بسورة الصف، وبيوم العيد، ولبس منه الخرقة.

له «بسط الكف في المسلسل بسورة الصف»[١].

- محمد بن محمد بن عبد الرحمن الحسني، الفاسي، المكي، المالكي (٨١٦-٨٣٣)، سمع عليه الحديث[٢].

- محمد بن محمد بن عبد القوي، الجمال، أبو اليسر بن القطب أبي الخير، المالكي، يعرف بابن عبد القوي(٨٢٣-٨٩٨)، وأحضر عليه في سنة مولده «أحاسن المنن» له، ثم سمع عليه في سنة ٨٢٥ «المصعد الأحمد»[٣].

- محمد بن محمد بن عبد الكريم بن ظهيرة، أبو اليمن بن الطويل، القرشي، المكي، سمع عليه بمكة[٤].

- محمد بن محمد بن عثمان المصري، الخافكي، يعرف بالونائي(٨٠١-٨٩٠)، أجاز له[٥].

---

(١) الضوء اللامع (٩/٩٣)، والمنجم (ص٢٠٥)، وطبقات المفسرين (١/٣٣٩)، والكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة، لنجم الدين الغزي (١/٥٢)، والبدر الطالع (٢/٢٤٤).

(٢) الضوء اللامع (٩/١٠٥).

(٣) المصدر السابق (٩/١١٠).

(٤) المصدر السابق (٩/١١١).

(٥) المصدر السابق (٩/١٣٩).

- محمد بن محمد بن علي بن إبراهيم، أبو الفتح الطيبي، القاهري، الشافعي(٨١١-...؟)، سمع عليه[١].

- محمد بن محمد بن علي بن أحمد الهاشمي، العقيلي النويري، الشافعي(٧٩٣- ٨٥٣)، سمع عليه[٢].

- محمد بن محمد بن علي بن أحمد، ابن عم الذي قبله، ولد بمكة، وسمع عليه[٣].

- محمد بن محمد بن أبي الحسن، أبو عبد الله الجعبري، الخليلي (٨٠٢-..؟)، سمع عليه تسعة أحاديث منتقاة من جزء الأنصاري، والمسلسل بالمصافحة وغيره[٤].

- محمد بن محمد بن علي بن حسان الموصلي الأصل، المقدسي، القاهري، الشافعي، يعرف بابن حسان (٨٠٠-...؟). سمع عليه جزءا فيه المسلسلات لنفسه، والبعض من كل «سنن أبي داود»، و«الترمذي»، و«مسند الشافعي»، و«الشاطبية»[٥].

- محمد المحب بن حسان، شقيق الذي قبله (٨١٥-...؟)، سمع عليه ما سمعه أخوه[٦].

---

(١) المصدر السابق (٩/١٤١).

(٢) المصدر السابق (٩/١٤٤).

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق (٩/١٥٢).

(٥) النجوم الزاهرة (١٦/٣)، والضوء اللامع (٩/١٥٢).

(٦) الضوء اللامع (٩/١٥٤).

- محمد بن محمد بن عمر بن إسرائيل، الشمس، أبو عبد الله الغزي، الحنفي، يعرف بابن عمر(٨٠١- ٨٧٠)، سمع عليه الشاطبية، والجزء الذي خرجه لنفسه، والمسلسل، وقرأ عليه أشياء وأجاز له، وروى له «درر البحار»، عن مؤلفه القونوي، وشرحه عن مؤلفه الشهاب أحمد بن خضر الحنفي[١].

- محمد بن محمد بن محمد بن أحمد، المحب الطبري، المكي، الشافعي (٨٠٧-...؟)، تلا عليه ختمه لأبي عمرو، وسمع عليه الكثير من تصانيفه كالنشر، و«العدة»، و«الجنة»، وغيرها كجزء الأنصاري، وبعض «مشيخة الفخر البخاري» [٢].

- محمد بن محمد بن محمد بن أحمد، فتح الدين، أبو الفتح بن الشمس القليوبي، القاهري، يعرف بالحجازي، سمع مع أبيه عليه[٣].

- محمد بن محمد بن محمد بن إسماعيل، أبو عبد الله، المغربي، الأندلسي، القاهري، المالكي، يعرف بالراعي (٧٨٢-٨٥٣)، دخل القاهرة سنة ٨٢٥، وسمع بها عليه[٤].

- محمد بن محمد بن محمد بن حسين، الجلال، أبو السعادات بن ظهيرة (٧٩٥-٨٦١)، تفقه به، وسمع عليه[٥].

---

(١) المصدر السابق (٩/١٦٩).

(٢) المصدر السابق (٩/١٧١)، والمنجم (ص٢٠٨).

(٣) الضوء اللامع (٩/٢٠٠).

(٤) الضوء اللامع (٩/٢٠٣)، ونفح الطيب (٢/١٧٢)، وكشف الظنون (١/١٥٣)، وشذرات الذهب (٧/٢٧٩).

(٥) النجوم الزاهرة (١٦/١٨٦)، والضوء اللامع (٩/٢١٤).

- محمد الجلال، أبو الفتح بن ظهيرة، أخو الذي قبله (٨١٦-٨٥٥)، سمع عليه[١].

- محمد القطب، أبو الخير، المالكي، أخو الذي قبله(٨١٨-٨٣٩)، سمع عليه[٢].

- محمد بن محمد بن حسين، الرضي، أبو حامد بن أبي الخير بن أبي السعود القرشي، المكي، المالكي، يعرف بابن ظهيرة (٨٠٧-٨٧٧)، سمع عليه، وهو ابن عم الذي قبله[٣].

- محمد، ولي الدين، أبو عبد الله بن ظهيرة، شقيق السابق (٨١٣-٨٩٠)، سمع عليه بعض المسند، وبعض السنن، و«التعريف»[٤].

- محمد بن محمد بن محمد بن عبد الله الإيجي، الشيرازي، الشافعي (٨١٤-٨٩٠)، أجاز له[٥].

- محمد بن محمد بن محمد بن عبد المنعم، الشرف بن البدر، البغدادي الأصل، القاهري، الحنبلي (بعد ٨٢٠-٨٥٤)، سمع عليه[٦].

---

(١) الضوء اللامع (٩/٢١٦).

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق (٩/٢١٧).

(٤) الضوء اللامع (٩/٢١٧)، والمنجم (ص٢١٣).

(٥) الضوء اللامع (٩/٢٣٢).

(٦) المصدر السابق (٩/٢٣٥).

- محمد بن محمد بن محمد بن عثمان الحموي، القاهري، الشافعي، يعرف بابن البارزي (٧٩٦-٨٥٦)، أجاز له[١].

- محمد بن محمد بن محمد بن علي، الشمس، النويري، القاهري، المالكي(٨٠١-٨٥٧) تلا عليه بالعشر عليه، لقيه في مكة في رجب ٨٢٨، حين مجاورتهما، وأجاز له. له عدة مصنفات منها «شرح الطيبة»، و«القول الجاد لمن قرأ بالشاد»[٢].

- محمد بن محمد بن محمد بن علي، أبو بكر الخوافي، ثم الهروي، الحنفي، يعرف بزين(٧٥٧-٨٣٨)، أخذ عنه، وأجازه برواياته ومؤلفاته، ومدحه[٣].

- محمد بن محمد بن محمد، أبو زرعة بن فهد (٨٠٨-٨٢٦)، سمع عليه الحديث بمكة[٤].

- محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن الجزري، أبو الخير، ابن المؤلف(٧٨٩-..؟)، قرأ على والده القراءات العشر، وشاركه في السماع على عدة شيوخ. حدث عنه والده في هذا الكتاب، في نوع رواية

---

(١) النجوم الزاهرة (١٣/١٦)، والضوء اللامع (٢٣٦/٩)، وشذرات الذهب (٢٣٥/٧).

(٢) الضوء اللامع (٢٤٦/٩)، وشذرات الذهب (١٥٠/٧)، والبدر الطالع (٢٥٧/٢).

(٣) لحظ الألحاظ (ص٣٠٨)، والضوء اللامع (٢٦٠/٩)، وكشف الظنون (٢٠٠/١) و(١٨٨٢/٢).

(٤) الضوء اللامع (١١١/١١).

الآباء عن الأبناء. وسافر مع والده إلى بلاد الروم، وما وراء النهر، ثم إلى شيراز[١].

- محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن الجزري، أبو الفتح، ابن المؤلف (٧٧٧-٨١٤)، قرأ على والده القراءات العشر جمعا، شاركه أيضا في كثير من شيوخ القراءة والسماع، وولي وظائفه بعد سفره إلى أرض الروم. ومات في الطاعون[٢].

واسم هذا والذي قبله مثبت في إجازة والدهما لأولاده في آخر الغاية (٢/٤٩٠)، والحصن الحصين (ص١٩٥).

- محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن حسين بن علي القرشي، المكي، يقال له ابن ظهيرة، وابن نجم الدين (٨٢٤-٨٩١)، أحضر عليه في المحرم سنة (٨٢٨) بعض أبي داود، وبعض المسند[٣].

- محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الله المكي، الشافعي، يعرف بابن فهد(٧٨٧-٨٧١)، أخذ عنه، وأذن له في الإفتاء والتدريس. له «الجنة بأذكار الكتاب والسنة»[٤].

---

(١) غاية النهاية (٢/٢٥٢)، والضوء اللامع (٩/٢٨٨)، والشقائق النعمانية (ص٢٧ و٢٩).

(٢) غاية النهاية (٢/٢٥١) و١/١٠٨ و١٨٤) و(٢/٨٢ و٢٤٤ و٢٤٦)، والضوء اللامع (٩/٢٨٧)، والدارس (١/١٠٢)، وشذرات الذهب (٧/١٠٧).

(٣) المصدر السابق (٩/٢٧٦).

(٤) الضوء اللامع (٩/٢٨١)، والمنجم (ص٢١٧)، والبدر الطالع (٢/٢٥٩).

- محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن مسلم القاهري، ثم الكركي، المقدسي، الشافعي، يعرف بابن الغرابيلي (٧٩٦-٨٣٥)، سمع عليه[١].

- محمد بن محمد بن محمد بن محمد، الجلال، أبو البركات المناوي، الشافعي، يعرف بالعباسي(٨١٢-٨٩٦)، اجتمع مع أبيه به - أي بالجزري - وهو متوجه للحج، وكان والده تنازع مع أبي القاسم النويري في شيء من القراءات، فسألاه عن ذلك فوجه كلامهما[٢].

- محمد بن محمد بن محمد بن محمد، الشهير بابن افتخار الهروي، قرأ عليه للعشرة بمدينة هراة[٣].

- محمد بن محمد بن محمد، أبو البركات التونسي، المغربي، المالكي، يعرف بابن عزوز (ت٨٧٣)، سمع عليه «مشيخة الفخر»، و«مسند أحمد»[٤].

- محمد بن محمد بن محمد، المحب الهاشمي، المكي، المعروف بابن فهد(٨٠٩-٨٩٠)، سمع منه «المسند»، و«الشمائل»، «أبي داود»، و«عمل اليوم والليلة»، و«جزء الأنصاري «وغيره[٥].

---

(١) لحظ الألحاظ (ص٢٩٨)، والضوء اللامع (٣٠٦/٩)، وطبقات الحفاظ (ص٥٥٠)، وشذرات الذهب (٢١١/٧).

(٢) الضوء اللامع (٢/١٠).

(٣) غاية النهاية (٢٥٠/٢).

(٤) متعة الأذهان (١٦٤/٢)، والضوء اللامع (١٦/١٠).

(٥) الضوء اللامع (٩٢/١٠)، والمنجم (ص١١٠).

- محمد بن محمد المرجاني، أبو الفضل، سمع عليه[١].

- محمد بن محمد العوفي، الإسكندري (٨١٨-٩٠٦)، أخذ عنه القراءات والحديث[٢].

- محمد بن محمد بن ميمون البلوي (ت٧٩٣)، قرأ للعشرة، ووصفه ابن الجزري بـ«صاحبنا» في كثير من المواضع في كتابه الغاية، واعتمد عليه في تراجم المغاربة[٣].

- محمد بن محمود العجمي، الخافي، الحنفي، نزيل سمرقند (٧٧٧-٨٥٢)، سمع عليه الحديث، ومدحه شيخه الجزري بأبيات[٤].

- محمد بن مفتاح بن فطيس القباني(ت٨٤٦)، سمع عليه بعض كتابه «أسنى المطالب»[٥].

- محمد بن موسى بن علي بن عبد الصمد، أبو البركات، وأبو المحاسن، المراكشي الأصل، المكي، الشافعي (٧٨٩-٨٢٣)، استجازه نظما فأجازه كذلك نظما[٦].

---

(١) متعة الأذهان (٢/٣٠٥).

(٢) المصدر السابق (٢/٧٧٠).

(٣) غاية النهاية (٢/٢٥٥) و(١/٨٧ و٩٤ و٩٧ و١٣٨ وغيرها)، وطبقات صلحاء اليمن (ص٢٥٣)، ونفح الطيب (٤/١١٥)، وشذرات الذهب (٦/٢٩٩).

(٤) النجوم الزاهرة (١٥/٣٥٠)، والضوء اللامع (٧/٢٦٧).

(٥) الضوء اللامع (١٠/٥٢).

(٦) ذيل تذكرة الحفاظ، للفاسي (ص٢٧٢)، والمجمع المؤسس (٣/٣٤١)، والضوء اللامع (١٠/٥٦)، والشذرات (٧/١٦١).

- محمد بن موسى بن عمران، الشمس الغزي، المقدسي، الحنفي، المقري (٧٩٤-٨٧٣).

تلا عليه بالعشر سنة ٨٢٧، وسمع عليه الجزء المشتمل على العشاريات والمسلسلات، و«سنن أبي داود»، و«الترمذي»، والمنتقى من «مشيخة الفخر»[١].

- محمد بن أبي يزيد بن محمد، الشمس، أبو عبد الله الكيلاني، المقري (ت٨٥٣)، أخذ عنه القراءات، ودخل معه اليمن، وكان يتضجر منه أحيانا[٢].

- محمد بن يوسف بن أحمد، الشمس، أبو الغيث، الفهري، الشافعي، يعرف بابن الشيخ يوسف الصفي، أجاز له[٣].

- محمد بن يوسف بن الدباغ البغدادي، قرأ عليه بالعشر في مدينة يزد، وأجازه بكتاب الكنز في القراءات العشر، للوجيه الواسطي[٤].

- محمد بن يوسف بن علي بن خلف، القاهري، الشافعي، يلقب بكتكوت (٨٠٨-٨٨٧)، سمع عليه الكثير من مروياته ومؤلفاته ونظمه[٥].

---

(١) الضوء اللامع (١٠/٥٨)، والمنجم (ص٢٢١)، ومخطوطات الحديث النبوي في دار صدام، رقم١٧٢٧٨/١٤-١٥، وسماعه مثبت في آخر النسخة المحفوظة بالدار من «المسلسلات»، لابن الجزري.

(٢) الضوء اللامع (١٠/٩٦).

(٣) المصدر السابق (١٠/٨٩).

(٤) غاية النهاية (٢/٢٥٠). وإجازته له بالكنز مثبتة في آخره. [مقدمة التحقيق، لهناء الحمصي (ص٦)].

(٥) الضوء اللامع (١٠/٩٦).

- محمد الجمال، أبو عبد الله، الشافعي، المعروف بالطيب (٧٨٢-٨٧٤)، سمع عليه حين دخوله اليمن[١].

- محمد الرضا، أبو حامد بن الضياء، الحنفي (٧٩١-٨٥٨)، سمع عليه الحديث[٢].

- محمد الشمس بن النجار الدمشقي، أخذ عنه القراءات[٣].

- محمود بن إلياس بن عبد الله، قرأ عليه بالعشر بمدينة بورصة[٤].

- محمود بن الحسين بن سليمان الشيرازي، قرأ عليه القراءات العشر [٥].

- مظفر بن أبي بكر بن مظفر بن إبراهيم المقري (ت ٨٠٣)، أخذ عنه قليلا، وقال فيه -أي الجزري - «من خيار خلق الله...وهو عديم النظير زهدا وورعا...»[٦].

- معين الدين بن عبد الله، ابن قاضي كازرون، سافر معه إلى الحج، وقرأ عليه ختمة لأبي جعفر بالمدينة، وأخرى لابن كثير بمكة، وغير ذلك[٧].

---

(١) المصدر السابق (٦/٢٩٨).

(٢) المصدر السابق (٧/٨٦).

(٣) المصدر السابق (١٠/١٠٧).

(٤) غاية النهاية (٢/٢٤٨-٢٤٩).

(٥) المصدر السابق.

(٦) المصدر السابق (٢/٣٠١).

(٧) المصدر السابق (٢/٢٥٠).

- مقبل بن عبد الله بن عبد الرحمن البغدادي، المكي (ت٨٢٧)، سمع عليه «أسنى المطالب» سنة ٨٢٣ بمكة[١].

- منصور بن الحسن بن علي، العماد القرشي، الكازروني، الشافعي(ت٨٦٠)، أخذ عنه[٢].

- موسى بن أحمد بن إسحاق الشهبي، قرأ عليه جمعا للعشرة ولم يكمل[٣].

- مومن بن علي بن محمد بن أجمعين الرومي، الفلكاباذي، شيخ الروم وخطيبها (ت٧٩٩).

قرأ عليه القراءات بدمشق قال الجزري: «ولما قدر الله أني دخلت الروم سنة ٧٩٨، نزلت عنده ولم يأل جهدا في إكرامي...» [٤].

- يحيى بن أحمد بن عمر، الشرف، التنوخي، القاهري، الشافعي، يعرف بابن العطار(٧٨٩-٨٥٣)، سمع عليه[٥].

- يحيى بن أحمد بن محمد بن عمر اليماني، الزبيدي (ت٨٥٠)، سمع عليه[٦].

---

(١) الضوء اللامع (١٠/١٦٧).

(٢) الضوء اللامع (١٠/١٧٠)، وشذرات الذهب (٧/٢٩٧).

(٣) غاية النهاية (٢/٢٤٩).

(٤) المصدر السابق (٢/٣٢٤).

(٥) النجوم الزاهرة (١٥/٥٤٤)، والضوء اللامع (١٠/٢١٧)، وشذرات الذهب (٧/٢٧٨).

(٦) الضوء اللامع (١٠/٢٢١)، وطبقات صلحاء اليمن (ص٤٣).

- يحيى بن عبد الرحمن بن محمد، أبو زكريا الكتاني، المدني، الشافعي، يعرف بابن صالح (٧٧٦-٨٣٨)، سمع عليه[١].

- يحيى بن محمد بن إبراهيم، أبو زكريا الأقصرائي، القاهري، الحنفي (٧٩٧-٨٨٠)، سمع عليه[٢].

- يحيى بن محمد بن عبد القوي، أبو زكريا، المكي، المالكي (٨١٣-٨٥٩)، سمع عليه بمكة[٣].

- يحيى بن محمد بن محمد، أبو زكريا المناوي، القاهري، الشافعي(٧٩٨-٨٧١)، سمع عليه[٤].

- يعقوب بن عبد الله، الخطيب بمدينة العلايا، قرأ عليه جمعا العشرة إلى آخرآل عمران[٥].

- يوسف بن أحمد بن يوسف الحبشي، قرأ عليه العشر[٦].

- يوسف بن أبي بكر بن علي، أبو عبد الله القاهري، يعرف بالأمشاطي (ت بعد ٨٤٠)، سمع عليه[٧].

---

(١) الضوء اللامع (٢٣١/١٠).

(٢) المصدر السابق (٢٤٠/١٠)، وشذرات الذهب (٣٢٨/٧).

(٣) الضوء اللامع (٢٥٠/١٠).

(٤) النجوم الزاهرة (٣٥٣/١٦)، والضوء اللامع (٢٥٤/١٠)، والذيل على رفع الإصر (ص٤٣)، والشذرات (٣١٢/٧).

(٥) غاية النهاية (٢٤٩/٢).

(٦) غاية النهاية (٢٤٨/٢).

(٧)الضوء اللامع (٣٠٥/١٠).

- يوسف بن الحسين الحصكفي المقرئ، الحرم الشريف، حضر عليه حتم المسند[١].

- يوسف بن يونس الجياني، التعزي، اليماني، الشافعي، المعروف بالمقري(ت٩٠٤)، أجاز له[٢].

الكنى

- أبو البقاء بن عبد الله بن أحمد القيسي، القسطلاني، المكي (ت٨٣٣)، سمع عليه[٣].

- أبو بكر بن أحمد بن مصبّح - بكسر الموحدة وتشديدها- الحموي (ت ٧٩٨)، قرأ عليه للعشرة بدمشق[٤].

- أبو بكر بن عبد الباسط بن خليل، الزين الدمشقي، القاهري (٨٢٤-٨٨٦)، سمع عليه من لفظه المسلسل بالمصافحة وغيره[٥].

- أبو الخير بن أبي السرور محمد بن عبد الرحمن الحسني، الفاسي، المكي، المالكي (٨١٦-٨٣٣)، سمع عليه بمكة[٦].

---

(١) المصعد الأحمد (ص٤٦).

(٢) الضوء اللامع (١٠/٣٣٨)، وطبقات صلحاء اليمن (ص٢٤٦).

(٣) الضوء اللامع (١١/١٠).

(٤) غاية النهاية (١/١٧٩) و(٢/٢٤٨).

(٥) الضوء اللامع (١١/٤٢).

(٦) الضوء اللامع (١١/١٠٥).

- أبو سعيد بن بشلمش بن منتشا، شيخ مدينة العلايا، قرأ عليه بالعشر ببورصة[١].

- أبو القاسم بن علي، المعروف بابن زبيدة، (ت ٨٥١)، سمع عليه[٢].

- أبو المكارم بن عبد الله بن أحمد القيسي، القسطلاني، المكي، الحنبلي (ت٨٣٣)، سمع عليه[٣].

النساء

- تقية بنت الشيخ تقي الدين بن فهد الهاشمي (٨٣٠-٨٩١)، أجاز لها[٤].

- خديجة بنت محمد بن محمد بن محمد بن الجزري، بنت المؤلف. اسمها مثبت في إجازة والدها لأولاده بكتابه «الحصن الحصين» (ص١٩٥).

- رابعة بنت أحمد بن علي بن حجر، بنت الحافظ، تدخل في إجازة ابن الجزري لوالدها[٥].

- زين خاتون، أخت المتقدمة. يقال فيها ما قيل في أختها.

---

(١) غاية النهاية (٢/٢٤٩).

(٢) طبقات صلحاء اليمن (ص٣١١).

(٣) الضوء اللامع (١١/١٤٣).

(٤) المصعد الأحمد (ص٤٧)، والضوء اللامع (١٢/١٢١)، والمنجم (ص١٠٦).

(٥) المجمع المؤسس (٣/٢٢٥-٢٢٦).

- زينب بنت محمد بن محمد بن محمد بن الجزري، حفيدة المؤلف، بنت ابنه أبي الفتح. أجازها جدها بكتاب «الغاية»، كما هو مثبت في آخره (٢/٤٠٩).

- ست قريش بنت التقي بن فهد (٨١٤-...؟)، سمعت منه المسلسل بالأولية تخريجه، وغير ذلك[١].

- سلمى بنت محمد بن محمد بن محمد بن الجزري، ابنة المؤلف، ولدت قبل سنة (٨١٣) وقرأت على والدها القراءات العشر وأتقنتها، وسمعت عليه الحديث[٢].

- عائشة بنت محمد بن محمد بن محمد بن الجزري، ابنة المؤلف. اسمها مثبت في إجازتي والدها بكتابيه «غاية النهاية» (٢/٤٠٩)، و«الحصن الحصين» (ص١٩٥).

- فاطمة بنت أحمد بن محمد بن محمد بن محمد بن الجزري، حفيدة المؤلف. اسمها مثبت كذلك في آخر كتاب الغاية (٢/٤٠٩).

- فاطمة بنت محمد بن محمد بن محمد بن الجزري، يقال فيها ما قيل في أختها عائشة.

- فاطمة بنت محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن الجزري، حفيدة المؤلف، بنت ابنه أبي الفتح محمد. أجازها جدها بكتاب الغاية (٢/٤٠٩).

- الكمالية بنت أبي الوفا (٨٢٣-٨٩٠)، أجاز لها[٣].

---

(١) المصعد الأحمد (ص٤٧)، والمنجم (ص١٢٣).

(٢) غاية النهاية (١/٣١٠)، والحصن الحصين (ص١٩٥).

(٣) الضوء اللامع (١٢/١٢١).

- الكمالية بنت النجم، أم كمال الهاشمية، أخت التقي بن فهد(٨٠٨-٨٦٦)، سمعت عليه[١].

- مريم بنت محمد بن عبد القوي (ت ٨٦٠)، سمعت عليه في رجب٨٢٣ «أحاسن المنن»[٢].

- منصورة ابنة المحب أحمد بن الجمال بن ظهيرة (٨١٩...؟)، أجاز لها[٣].

- هاجر بنت شرف الدين القدسي (٧٩٠-٨٧٤)، أجاز لها[٤].

- يهب الله أم محمد الحبشية، المكية (ت٨٨١)، سمعت منه «المسند»، والأول من «تاريخ بغداد»[٥].

- أم الحسين الصغرى، فاطمة بنت المحب (٨٢٢- ٨٦٠)، أجاز لها[٦].

- أم ريم، ست الأهل ابنة التقي بن فهد الهاشمية، المكية (٨٣٠-٨٩٠)، أجاز لها[٧].

- أم هانئ ابنة التقي بن فهد الهاشمية (٨١٧-٨٨٥)، سمعت عليه بعض المسند[٨].

---

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق (١٢/١٢٥).

(٣) المصدر السابق (١٢/١٢٧).

(٤) المنجم (ص٢٢٧).

(٥) الضوء اللامع (١٢/١٣٣)، والمنجم (ص٢٤٠).

(٦) الضوء اللامع (١٢/١٣٩).

(٧) المصدر السابق (١٢/١٤٦).

(٨) الضوء اللامع (١٢/١٥٩)، والمنجم (ص١٠٦).

المبحث الخامس: أقرانه والمعاصرون له الذين أفاد منهم أو أفادوا منه

هذا القسم هم من استفاد منهم ابن الجزري شيئا أو أفادوا منه، ولم تتحقق فيهم التلمذة الحقيقية الاصطلاحية من الجهتين والتي تعني الملازمة. ولو لفترة يسيرة، أو قراءة كتاب أو بعضه أو سماعه، وإنما دفعني إلى إفرادهم صنيع ابن الجزري نفسه في عدم وصفهم بشيخنا مثلا عند ترجمته لهم، مع تصريحه في مواطن أخر بالإفادة منهم، كما استندت أيضا في هذا الإفراد إلى صنيع الحافظ ابن حجر في «المجمع المؤسس»، حيث أفرد مثل هؤلاء في طبقة خاصة منفصلة عن شيوخ الرواية وأضرابهم، ولم يميزهم بعلامة كما ميز الطبقات الأخرى، وجعل ترك العلامة لهم علامة، فقال: - والخامسة - من أشرت إليه ممن أخذت عنه في المذاكرة، أو شيئا ما لغرض، أو نوعا من العلم، أو إنشادا، أو فائدة، أو من ليس عندي عنه إلا الإجازة، أو الشيء اليسير بالسماع من أهل الطبقة الخامسة من غير استيعاب لهم...»[1].

وقد اعتمدت في ذلك على كتاب «غاية النهاية»، فهو المصدر الأهم الذي استخرجت منه غالب طلبتي، ووجدت فيه معظم بغيتي:

---

(١) المجمع المؤسس (١/٧٨).

- إبراهيم بن محمد بن محمد بن علي، محب الدين، المصري، الشافعي. أفاد منه في ترجمة والده محمد بن محمد بن علي فقال: أخبرني ولده محب الدين إبراهيم - أي المذكور - قال: «لما ألف والدي كتابه في الوقف والابتداء شكاه طلبة القراءات للملك الناصر محمد بن قلاوون، وقالوا: إنه ألف فيما لم يكن له به علم، فطلب السلطان الكتاب وأرسله للشيخ أبي حيان لينظره فكتب عليه: طالعت هذا الكتاب على وجه الانتقاد لا على نية حسن الظن والاعتقاد، فوجدته أحسن ما صنف في هذا الباب، وأحرى التصانيف فيه إلى الصواب، والله تعالى يجزل لمؤلفه الثواب، ويرزقه الزلفى وحسن المآب...»[١].

- أحمد بن ربيعة بن علوان، أبو العباس المقري، الدمشقي (ت٨٠٣)، أفاد منه في ترجمته سنة مولده وشيوخه، ووصفه بأخي في الله وصاحبي..»[٢].

- أحمد بن سعيد بن كحل اليمني، استفاد منه في ترجمة ابن شداد البردعي[٣].

- أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي، أبو الفضل، الحافظ بابن حجر (ت٨٥٢)، وهو أكثر المذكورين في هذا القسم

---

(١) غاية النهاية (٢/٢٤٥).

(٢) غاية النهاية (١/٥٣)، وشذرات الذهب (٧/٢٤).

(٣) غاية النهاية (١/٥٢٨).

استفادة من ابن الجزري وإفادة له، وقد كنت أود إدراجه في قسم التلاميذ لكون ابن الجزري قد أجازه وأبناءه، وهو أمر غير مردود، ولكني آثرت أن أذكره هنا لما سبق ذكره، ولكون الحافظ نفسه لم يدرجه في شيوخه، وإنما أدرجه في الطبقة الصغرى والأقران. وأول ما تحسن الإشارة إليه أن ابن الجزري قد أجاز الحافظ ابن حجر وأولاده نظما فقال:

إني أجزت لهم رواية كل ما ... أرويه من سنن الحديث ومسند
وكذا الصحاح الخمس ثم معاجم ... والمشيخات وكل جزء مفرد
وجميع نظم لي ونثر والذي ... ألفت كالنشر الزكي ومنجد
فالله يحفظهم ويبسط في حيا ... الحافظ الحبر المحقق أحمد
وأنا المقصر في الورى العبد ... الفقير محمد بن محمد بن محمد

وقد أفاد كل منهما من صاحبه وتبادلا المكاتبات واللقاءات، ونقل كل منهما عن الآخر، وحدث وروى. ويحسن بنا ويجمل أن نشير إلى بعض ذلك.

١- نقل ابن حجر كثيرا عن «مشيخة الجنيد البلياني»، واعتمدها في كثير من تراجم «الدرر الكامنة» خاصة الشيرازيين منهم[١]. وتعقبه ورد عليه في بعض ما ورد فيها، بل وألف جزءا جمع فيه تلك التعقيبات[٢].

---

(١) الدرر الكامنة (١/٧٥ و٢٥٦ و٢٧٣ و٣٠٢)، و(٢/٢٠٢)، و٥/٢٢٩).

(٢) الجواهر والدرر (٢/٦٦٨).

٢- حدث عنه بكتابه «الحصن الحصين» في حياته، قال ابن حجر: «حدثت عنه في حياته بكتابه «الحصن الحصين»، وحصل في البلاد اليمنية بسبب ذلك رواج عظيم، وتنافسوا في تحصيله وروايته، ثم رحل بعد نيف وعشرين سنة وقد مات كثير ممن سمعه، فسمعه الباقون وأولادهم عليه»[١].

وبذلك يكون للحافظ ابن حجر الفضل في نشر هذا الكتاب النفيس الذي قال فيه بعضهم:

إن نابك الأمر المهو ... ل اذكر إله العالمين
وإذا بغى باغ عليك ... فدونك الحصن الحصين[٢]

وكاد يحوز قدم السبق، ويحرز الجزاء والأجر، بسبقه بنشر كتاب «النشر» بأرض مصر، لكن ذلك لم يتم، قال ابن حجر: «وأهدى إلي بعد ذلك كتابه «النشر»، والتمس أن ينشر في البلاد المصرية، أعان الله تعالى على ذلك بمنه...ثم قدم القاهرة، ونشر «النشر» المذكور وعلما كثيرا»[٣].

وقد نص الحافظ على شيء مما أخذه من كتاب «الحصن الحصين» في كتابه «فتح الباري»، في معرض سرده للأقوال الواردة في الساعة التي في يوم الجمعة فقال: «ثم ظفرت بعد كتابة هذا بقول زائد على ما تقدم، وهو غير منقول استنبطه صاحبنا العلامة الحافظ شمس الدين الجزري،

---

(١) المجمع المؤسس (٣/٢٢٨).
(٢) كشف الظنون (١/٦٦٩).
(٣) المجمع المؤسس (٣/٢٢٨).

وأذن لي في روايته عنه في كتابه المسمى «الحصن الحصين»، في الأدعية لما ذكر الاختلاف في ساعة يوم الجمعة، واقتصر على ثمانية أقوال مما تقدم، ثم قال ما نصه: «والذي أعتقده أنها وقت قراءة الإمام الفاتحة في صلاة الجمعة إلى أن يقول آمين، جمعا بين الأحاديث التي صحت...»[١].

كما حدث ابن حجر عن ابن الجزري بكتابه «عدة الحصن الحصين» ورواه عنه، والنسخة المطبوعة منه مروية عنه رحمه الله، وأولها: قال الشيخ الإمام الحافظ شهاب الدين أبو العباس أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، قال صاحبنا الشيخ الإمام المقري الحافظ المعمر شهاب الدين[٢] أبو الخير محمد بن محمد بن محمد الشافعي الدمشقي حفظه الله[٣].

ولم يمنع أخذه عنه من أن يتعقبه في بعض أوهامه- كما مر - التي وقعت له في مصنفاته، خاصة فيما يتعلق منها بعلم الحديث، وكيف لا يتعقبه في فنه الذي مهر فيه كما مهر صاحبه في علم القراءات، وهو فارس ميدان علم الحديث في زمانه دون منازع.

---

(١) فتح الباري (٢/٤٨٨)، والحصن الحصين - بهامش خزينة الأسرار - (ص١٧).

(٢) كذا في المطبوع من «العدة»، والمشهور في وصف ابن الجزري «شمس الدين»، لا «شهاب الدين»، ولعل الناسخ انتقل بصره إلى ابن حجر، فهو المشهور بهذا الوصف.

(٣) عدة الحصن الحصين (ص٩).

ومن ذلك ما أخبر به الحافظ حين قال: «وخرج لنفسه أربعين عشارية، لقطها من أربعي شيخنا العراقي وغيره، فيها أشياء ووهم فيها كثيرًا، وقد بينت وهمه فيها في كراسة»[١]..

وأما ابن الجزري فلم يكن ما استفاده من ابن حجر بأقل مما أفاده هو منه، فقد أخذ عنه بعض كتبه، ورواها عنه، ونشرها بشيراز وضواحيها كما نشر من قبل ذلك الحافظ كتابه «الحصن» وغيره، ونقل عنه في بعض مصنفاته كما نقل هو عنه، ولم يمنعهما معا حجاب المعاصرة من أن يبث كل منهما علم صاحبه، مبرهنَيْن - رحمهما الله - على خلوص النية في نشر العلم لوجه الله تعالى، كما نصا على ذلك في كتبهما، وهذه أمثلة يثبت بها ما ذكر من جهة ابن الجزري كما سبق مع ابن حجر؛

أخذ عنه كتابيه «المقدمة» و«تغليق التعليق»، واستفاد منهما ونشرهما، وفي ذلك يقول ابن حجر: «وفي أثناء العمل كثرت الرغبات في تحصيله ممن اطلع على طريقتي فيه، حتى خطبه جماعة من ملوك الأطراف بسؤال علمائهم لهم في ذلك، فاستنسخت لصاحب الغرب الأدنى نسخة مما كمل منه...واستنسخت لصاحب المشرق نسخة بعد ذلك بعناية العلامة شيخ القراء شمس الدين الجزري، والملك يومئذ شاه رخ، وجهزت له من قبل الملك الأشرف»[٢]. ولم يقنع الجزري باطلاعه على هذه النسخة التي هي ملك لغيره، فنسخ منها نسخة بخطه أثناء إقامته بمكة[٣].

---

(١) المجمع المؤسس (٣/٢٢٧).

(٢) انتقاض الاعتراض في الرد على العيني في شرح البخاري (١/٢٤).

(٣) المجمع المؤسس (٢/٢٢٦)، والضوء اللامع (٩/٢٥٨).

وقال: «وكان أرسل إلى صاحبنا تقي الدين الفاسي من شيراز إلى مكة يسأله عن «تغليق التعليق» الذي خرجته في وصل تعاليق البخاري، فاتفق وصول كتابه وأنا بمكة معي نسخة من الكتاب، فجهزتها إليه، فجاء كتابه يذكر ابتهاجه وفرحه بها، وأنه شهر الكتاب بتلك البلاد. .»[١].

٢- ضمن بعض كتبه فوائد استفادها من تصانيف الحافظ، قال ابن حجر: «وقد كنت أفردت الأوهام التي وقعت لشيخنا - يعني العراقي- في جزء مفرد كتب عني بعضه العلامة شيخ الاقراء شمس الدين الجزري لما قدم القاهرة، سنة سبع وعشرين، وأعجله السفر عن تكملته، وبلغني أنه ضمه إلى شيء مما يتعلق «بالمسند الأحمدي[٢]»[٣].

٣- ذكر أسماء الوضاعين في الحديث، وأورد البيتين المشهورين للحافظ السلفي وهما:

حديث ابن نسطور ويسر ويغنم ... وقول أشج الغرب ثم خراش
ونسخة دينار وأخبار تربه ... أبى هدبة البصري شبه فراش

قال وأنشدني ابن كثير، أنشدني الذهبي، أنشدني الإمام المحدث أبو عبد الله محمد بن جابر الوادياشي لنفسه زيادة عليها:

رثن ثامن والمارديني تاسع ... ربيع بن محمود وذلك فاشي

قال: وزدت أنا عليها:

معمر غرب عاشر ثم بعده ... أتى السنبسي الكاذب المتلاشي

---

(١) المصدرين السابقين.

(٢) كذا وردت، وصوابها «المسند الأحمد».

(٣) تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الربعة (٩/١).

قال: وزاد بعض أصحابنا بعد ذلك، وأحسبه الشيخ المحدث المفيد الحافظ شهاب الدين أحمد بن حجر:

ومنهم معلى الحضرمي ومعمر وضم إليهم بعد العكاشي[١]

وهذا جل ما وقفت عليه من نقول الحافظين الجزري وابن حجر بعضهما عن بعض، ولعل في استقصاء وتتبع مؤلفات هذين الإمامين - وإن كنت قد نقبت في كثير منها- إغناء لهذا المبحث بمزيد فوائد.

- أحمد بن محبوب تاج الدين (ت٨٨٨)، نقل عنه في ترجمة أبي الحسن الكندي (ت٧١٦)، فقال: «ومن نظمه ما أنشدنا شيخنا أبو بكر محمد بن عبد الله المقدسي مشافهة، والشيخ تاج الدين بن محبوب من لفظه غير مرة عنه

من أم بابك لم تبرح جوارحه تروي أحاديث ما أوليت من منن
فالقلب عن جابر والكف عن صلة والعين عن قرة والوجه عن حسن [٢]

- أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد القدسي. أفاد منه في ترجمة جده أبي العباس الفيروزآبادي شيخ الجزري[٣].

- أحمد الفلاح شيخ غزة، أفاد من ابن الجزري. قال عنه: «رأيته بغزة سنة تسع وستين ... وسألني عن قراءة يعقوب ﴿من قبل أن نقضي إليك وحيه﴾[٤]».

---

(١) جزء في المسلسلات الحديثية (ل٨/ب و٩/أ).

(٢) غاية النهاية (١/٥١٧)، وشذرات الذهب (٦/٣٠٠).

(٣) غاية النهاية (١/١١١).

(٤) الآية ١١١، من سورة طه. قرأ يعقوب بنون مفتوحة، وضاد مكسورة، وياء =

واستفاد منه الجزري مشايخه الذين أخذ عنهم، فأوردهم في ترجمته[١].

- إسحاق بن إبراهيم السرائي، خطيب بيلاس، أفاد منه في ترجمة شيخه - أي شيخ المذكور - محمد نيكا القونوي[٢].

- الحسين بن حامد التبريزي، المعروف ببيرو (ت٨٠١).

قال عنه ابن الجزري: «فاجتمعت به فإذا هو إمام كامل محقق.»[٣]. ولاشك أن هذا الحكم لم يصدر عنه في حقه إلا بعد مدارسة واطلاع على ما عنده.

- حسين الخلاطي. أخذ عنه في ترجمة أحمد بن علي بن تميم الغزي، الشريف الحسيني، (ت٧٧٧)، أن المذكور ليس حسينيا، وإنما حمله على ادعاء الشرف مغالاته في حب آل البيت[٤].

- خليل بن عثمان بن عبد الرحمن، أبو الصفا القرافي، المعروف بابن المشبب(ت٨٠١)، أفاد منه ترجمته له[٥].

= مفتوحة بعدها، مع نصب ياء وحيه، وقرأ الباقون بياء مضمومة - على البناء للمجهول -، وضاد مفتوحة، وبعدها ألف، ورفع ياء وحيه.

متن طيبة النشر (ص٨٦)، والنشر (١٨٨/٣)، والبذور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، لعبد الفتاح القاضي (ص٢٠٨).

(١) غاية النهاية (١٥٣/١).

(٢) المصدر السابق (٢٩١/٢).

(٣) المصدر السابق (٢٣٩/١)، والدرر الكامنة (٥٧/٢).

(٤) غاية النهاية (٨٤/١)، والدر الكامنة (١٩٠/٢).

(٥) غاية النهاية (٢٧٦/١)، والمجمع المؤسس (١١٢/٣)، والنجوم الزاهرة (٦/١٣).

- عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عقيل، بهاء الدين العقيلي (ت٧٦٩)، قال عنه: «ولما حججنا سنة ٧٦٨ اجتمعنا بمكة، ثم بالمدينة». ومؤكد أن اجتماعه به لم يكن خلوا من الفائدة، خاصة وقد أثنى عليه كثيرا في ترجمته بأوصاف البراعة، والانفراد بالرئاسة، وإتقان العلوم[١].

- عبد الله الضرير العجمي (ت بضع وسبعين وسبعمائة)، قال عنه: «اجتمعت به مرات وكان مقيما بالزاوية الغزالية شمالي الجامع - أي الأموي -»[٢].

- علي بن عيسى بن محمد الفهري، الأندلسي، البسطي. أخذ عنه في ترجمة أبي عبد الله القيجاطي، فقال: «وحدثنا عنه برسالة كتبها في تجويز ترقيق اسم الله تعالى، بعد ترقيق الراء لورش، في نحو ﴿لذكر الله﴾ و﴿ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ﴾[٣].

- محمد بن الآدمي، الأربلي، المعروف بالاسكاف. أفاد منه في ترجمته[٤].

- محمد بن أحمد بن إبراهيم القباقبي (ت ٨٢٦). أفاد منه في ترجمة أحمد بن فرحون، أبي العباس النفزي، الشاطبي[٥].

---

(١) غاية النهاية (٤٢٨/١)، وبغية الوعاة (٤٧/٢).

(٢) غاية النهاية (٤٦٥/١).

(٣) المصدر السابق (٢٤٤/٢).

(٤) المصدر السابق (٢٩٠/٢).

(٥) المصدر السابق (٩٦/١)، والدارس (٧٦/٢).

- محمد بن أحمد بن خطيب داريا (ت٨١٠). ذكر عنه رؤيا منامية أريها لصاحبهما - أي صاحب المذكور، وصاحب ابن الجزري- محمد بن مسلم، أبي محمد الخراط (ت٧٧١)[١].

- محمد بن أحمد بن عبد الرزاق اللخمي، الإسكندري (ت٧٩٨). أخذ عنه في ترجمة والده أحمد بن عبد الرزاق فقال: «رأيت ابنه محمدا في الثغر، وأخبرني أنه رأى بدرا يقرأ عليه جمعا بالسبع في مكان من القرآن، وهو ينسخ في مكان آخر ولا يغلط»[٢].

- محمد بن أحمد الشرقي، الأندلسي. أفاد منه في موضعين؛

الأول في ترجمة ابنه أبي بكر بن الجزري فقال: «ولما ولد واتفقت ولادته ليلة وقعة بدر أنشدنا العالم الأديب أبو عبد الله محمد بن أحمد الشرقي الأندلسي من نظمه في ذلك»[٣].

والموضع الثاني في ترجمة أبي البركات البلفيقي، حيث أنشد المذكور ابن الجزري من نظم المترجم له - أي البلفيقي-.

جزى الله إخوان الخيانة أنهم ... كفونا مؤونات البقاء على العهد
فلو قد وفوا كنا أسارى حقوقهم ... نراوح ما بين النسيئة والنقد[٤]

---

(١) غاية النهاية (٢/٢٦٣)، والمجمع المؤسس (٣/٢٦١-٢٦٣)، وشذرات الذهب (٧/٨٩)، والبدر الطالع (٢/١٠٦).

(٢) غاية النهاية (١/٦٨)، والمجمع المؤسس (٢/٤٩٢).

(٣) غاية النهاية (١/١٣١).

(٤) المصدر السابق (٢/٢٤٦). والأبيات في: الديباج المذهب (ص٢٩٥)، والدرر الكامنة (٥/٤١٨)، ونفح الطيب (٥/٤٨٢)

- محمد بن الأليري، أبو عبد الله. أنشد عنه البيتين السابقين عن ناظمها البلفيقي[١].

- محمد بن أبي بكر بن عبد الله، ابن ناصر الدين الدمشقي (ت٨٤٢)، نقل عنه الحديث المسلسل بالأخذ باللحية وباليد، ووصفه بـ«الإمام العلامة محدث الشام»[٢].

- محمد بن سليمان الحكري. أفاد منه في ترجمة كشتغدى بن عبد الله المالكي[٣].

- محمد بن شرف شاه (ت سنة بضع وسبعين وسبعمائة). أفاد منه في ترجمة عبد الله السبعة الخوارزمي[٤].

- محمد بن عبد القادر، أبو عبد الله النابلسي الحنبلي(ت٧٩٥). أفاد منه سنة مولده في ترجمته[٥].

- محمد بن علي بن صلاح، شمس الدين، أبو عبد الله المصري، الحنفي (ت ٧٩٧). قال عنه: «جالسي كثيرا ولم يكن بالماهر»[٦].

- محمد بن علي بن محمد السلمي، الحنبلي، ناصر الدين، المعروف بابن عشائر (ت٧٨٩).

---

(١) غاية النهاية (٢/٢٣٦).

(٢) أحاديث مسلسلات (ل٦٠/ب و٦١/أ)، وطبقات الحفاظ (ص٥٥٠).

(٣) غاية النهاية (٢/٣٢)، والتحفة اللطيفة (٢/٤٨٣).

(٤) غاية النهاية (١/٤٦٥) و(٢/١٥٣).

(٥) غاية النهاية (٢/١٧٣)، وشذرات الذهب (٦/٣٤٩).

(٦) غاية النهاية (٢/٢٠٣)، والدرر الكامنة (٥/٣٢٠)، والنجوم الزاهرة (١٢/١٤٨)، وشذرات الذهب (٦/٣٥١).

أخذ عنه في ترجمة شيخه أبي العباس بن المرحل[١].

- منصور بن عثمان بن أحمد الوهابي، اليمني. أفاد منه في ترجمته[٢].

- نصر بن محمد بن نصر الله الجوخي، الدمشقي (ت٧٧٦). أفاد منه في ترجمته ووصفه بـ«صاحبنا»[٣].

- يحيى بن زكريا بن عمر، أبو زكريا الضرير (ت ٧٧٥). قال عنه الجزري: «مقري فاضل، خير، ذكي، أديب، صاحبنا...أنشدني من نظمه ملغزا عدة ألغاز»[٤].

- يونس بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد الغزي (ت ٧٧٨). قال الجزري: «رأيته بالجامع الجاولي بغزة سنة إحدى وسبعين وسبعمائة، وكان له به تصدير، أخبرني أنه قرأ على الشيخ شمس الدين الحنفي الرقي...، ورأيته يستحضر القراءات» [٥].

هؤلاء هم من وقفت عليهم ممن أفاد منهم ابن الجزري أو أفادوا منه، من غير أن تتحقق فيهم صفة التلمذة أو المشيخة العرفية - أعني الملازمة ونحوها مما سبق -، ولاشك أن عددهم يفوق ذلك بكثير،

---

(١) غاية النهاية (٢/٦٩).

(٢) المصدر السابق (٢/٣١٣).

(٣) المصدر السابق (٢/٣٤٠)، ومنجد المقرئين (ص١٩١).

(٤) المصدر السابق (٢/٣٧٠).

(٥) غاية النهاية (٢/٤٠٧).

خاصة أنه رحمه الله كان كثير الترحال والتنقل، مخالطا للناس غير منعزل عنهم. وقد يكون ما ذكرته كافيا في الإشارة إلى كثرة علاقات ابن الجزري وصلاته مع أبناء عصره من أهل العلوم والفنون، على اختلافها واختلافهم.

❊ ❊ ❊ ❊

المبحث السادس

وفيه ثلاثة مطالب.

المطلب الأول: صفاته الخِلقية والخُلقية.

المطلب الثاني: مذهبه الفقهي.

المطلب الثالث: مسلكه التربوي.

المطلب الأول: صفاته الخلقية والخُلقية

أولا: صفتــه الخِلقـــية:

كان رحمه الله ممن أنعم الله عليه بحسن خِلقته وخُلقه، «فقد كان شكلا»[١]، حسنا وفصيحا بليغا[٢]، اجتمعت فيه كثير من المحاسن والمحامد، «ممتعا بسمعه وبصره وعقله»[٣] إلى آخر عمره حيث «ثقل سمعه قليلا، وأما بصره فظل صحيحا وكان يكتب الخط الدقيق»[٤]، وذلك علامة على قوة بصره.

ثانيا: صفاته الخلقية:

أ - اجتهاده.

عرف رحمه الله منذ صباه بحرصه على الإفادة من وقته، ولولا ذلك لما أمكنه بلوغ المرتبة التي بلغها، والتي لا تنال براحة الجسم، ولا بالركون إلى الدعة والخمول.

---

(١) الشكَل الحسن والبهاء والجمال. لسان العرب (١١/٣٦٠).

(٢) إنباء الغمر (٨/٢٤٦).

(٣) شرح الطيبة، للنويري (ص١٧).

(٤) المجمع المؤسس (٣/٢٢٨)، والضوء اللامع (٩/٢٥٩).

وهناك أمور ندلل بها على هذه الصفة:

- حفظه المبكر لكتاب الله، فقد حفظه ولما يجاوز الثالثة عشرة من عمره[١].
- كثرة رحلاته وتنقلاته في طلب العلم ونشره.
- سعة اطلاعه على المصادر والوقوف عليها والاستفادة منها.

ومن تتبع كتبه علم ذلك، خاصة كتاب «النشر» و«غاية النهاية».

فقد ذكر ما لا يحصى كثرة من المصادر، ونقل عنها بغير واسطة، وأصدر حكمه عليها ببيان قيمتها[٢]، أو الإشارة إلى قلة فائدتها أو مجانبة أصحابها الصواب فيما ذهبوا إليه[٣]، وإن تعذر عليه الوقوف على بعضها أبدى تأسفه على فواته، كما صرح بذلك في ترجمة أبي العلاء الهمداني الإمام الحافظ - (ت٥٦٩)، حيث قال: «ومن وقف على مؤلفاته علم جلالة قدره. . ، وألف أيضا فيما حكي لي عنه «طبقات القراء»، وهو كتاب «الانتصار» الذي قدمت ذكره في مؤلفاته، وأنا أتلهف للوقوف عليه، أو على شيء منه من زمن كثير فما حصل منه ولا ورقة، ولا رأيت من ذكر أنه رآه، والظاهر أنه عدم مع ما عدم في الغزوات الجنكيزخانية، والله أعلم»[٤].

---

(١) غاية النهاية (٢/٢٤٨).

(٢) انظر أمثلة لذلك في: غاية النهاية ١/١٠٧ و١١٤ و١٢٩ و١٤٦ و١٥٩ و١٦٥ وغيرها كثير.

(٣) غاية النهاية (١/٥٠٩)، و(٢/٢٢٨)، والنشر (٢/٢٧٤).

(٤) غاية النهاية (١/٢٠٤).

ولم يقتصر هذا الاطلاع على كتب فن بعينه، بل شمل الكثير من أنواع الفنون من قراءات - وهو أغلبها -، وحديث، وفقه، وأصول فقه، وتاريخ وغيرها، وحرص على تحصيل الأصول منها -أي النسخ العتيقة- بخط مؤلفيها أو تلامذتهم، وآثر الاحتفاظ بها ولو بذل له فيها المال الجزيل، يقول عن الشاطبية: «ولقد تنافس الناس فيها، ورغبوا في اقتناء النسخ الصحاح منها، حتى إنه كانت عندي نسخة من «اللامية» و«الرائية» بخط الحجيج صاحب السخاوي مجلدة، فأعطيت بوزنها فضة فلم أقبل...»[١].

٤- حرص على الإفادة من جميع أوقاته، وقد ذكر لنا بعض ذلك في ترجمة شيخه التقي الصائغ فقال: «فأسالته القراءة فامتنع علي، فلما رأى أهليتي أذن لي أن آتي إليه نصف الليل وبعده، فقرأت عليه ختمة جمعا بالقراءات السبع...فكنت آتيه ليلا، فوالله ما أعلمني جئت إليه في وقت من الأوقات في الليل إلا وخرج إلي فجلس على صفة تجاه داره فقرأت عليه...»[٢]. وكذلك يكون الجد في طلب العلم من الطالب، والجد في نشره من الأستاذ والشيخ. «وكان رحمه الله أوقاته مستغرقة بالخير، كقراءة قرءان، أو سماع حديث، وغير ذلك مبارك له فيه، حتى إنه كان مع كثرة اشتغاله، وازدحام الناس عليه يؤلف قدر ما يكتب ديدنا[٣]..»[٤].

---

(١) المصدر السابق (٢/٢٢).

(٢) المصدر السابق (٢/١٦٤).

(٣) الديدن الدأب والعادة. مختار الصحاح (ص٢٠&)، ولسان العرب (٣/٣١٦) و(١٣/١٥٢).

(٤) شرح الطيبة، للنويري (ص١٨).

وكان في أغلب أسفاره يرافقه من يقرأ عليه من تلاميذه برا وبحرا، كما هو الحال بالنسبة لتلميذه ابن أسد الذي سافر معه سنة ٨٢٧، وكان يقرأ عليه أثناء سفره حتى أكمل عليه يوم الصعود بالمسجد الحرام[١]، وتلميذه ابن المرشدي الذي قرأ عليه «معجم الطبراني الصغير» على ظهر البحر في حال المسير من جدة إلى زبيد في تسعة مجالس[٢]، وتلميذه معين الدين بن عبد الله الكازروني الذي قرأ عليه في سفرته إلى الحجاز للحج[٣].

ولم يكن هذا دأبه في فترة قوته وشدته، بل استمر على الاجتهاد والبذل إلى أن بلغ من الكبر عتيا، فهو يقول في آخر الأحاديث الأربعين العوالي: «وذلك - أي الفراغ منها - في ليلة الجمعة، وقت السحر الخامس والعشرين، من صفر سنة اثنتين وثلاثين وثمانمائة» [٤]. شيخ بلغ من العمر إحدى وثمانين سنة، حري أن يخلد إلى الدعة والراحة، بعد حياة حافلة بالعطاء، لكنه يأبى ذلك لنفسه، ويجد لذته في التأليف وقت السحر حيث الهدوء والسكون. فأنعم به من شيخ.

٥- عيبه الكسل والخمول، وترداد ذلك في مؤلفاته، والإشارة إليه في بعض التراجم بقوله: «فتكاسل وفرط»[٥]. ويذم قصور همم أهل زمانه

---

(١) الضوء اللامع (١/٢٢٧-٢٢٨).

(٢) المصدر السابق (٤/٢٧٥).

(٣) غاية النهاية (٢/٢٥٠).

(٤) الأحاديث الأربعون العوالي (ل٥٢/أ).

(٥) غاية النهاية (١/١٨٣) و(٢/١٠٣).

في عدم الاستفادة من علو سند شيخه الصلاح بن أبي عمر فيقول: «ومن العجب أن مثل هذا الشيخ يروي مثل المسند الجليل الذي لم يكن على وجه الأرض حديث أعلى منه، ولم يكن في همة حكام الزمان ولا رؤسائهم أن يجمعوا على إسماعه جماعة من الشباب والصبيان والصغار، لينتفع الناس به كما انتفع من قبلهم بمن مضى حتى وصل إلينا بهذا العلو، ولكن قصرت الهمم، وتغيرت الأحوال، وقرب الزمان...فلا حول ولا قوة إلا بالله...»[١].

وقال في ترجمة عبد الله بن عبد المومن بن الوجيه (ت٧٤٠): «فلو قرئ عليه. . لاتصلت أكثر الكتب المنقطعة، ولكن قصور الهمم أوجب العدم، فلا قوة إلا بالله، وليتهم لو أدركوا ما بقي من اليسير من ذلك قبل أن يطلبوه فلا يجدوه»[٢].

ب: تواضعه، وكرمه، وحياؤه، ونصحه.

كان لين الجانب متواضعا، موطأ الكنف لمن عاشره، خاصة منهم تلاميذه، وكان يعرف للنابغين منهم حقهم، وينزلهم المنزلة اللائقة بهم، ويثني عليهم [٣].

ومن علامات تواضعه أخذه العلم عمن هو دونه سنا، والإشارة إلى الاستفادة منهم في مصنفاته ومعروف أن الكبر مانع من ذلك. وأعظم من

---

(١) المصعد الأحمد (ص٤٢).

(٢) غاية النهاية (١/٤٣٠).

(٣) المصدر السابق (١/١٠)، والضوء اللامع (٧/١٩٤).

ذلك استفادته ممن تتلمذ عليه، ورجوعه إلى الصواب متى ما تبين له، ولو كان المبين تلميذا، ففي ترجمة تلميذه عبد العليم بن عبد الله الخزرجي، اليماني، ذكر السخاوي[١] أنه نبهه على إغفال لفظة ذري في النور، حيث قال في «النشر»[٢]: «إن خلفا لم يخرج عن قراءة حمزة والكسائي إلا في موضعين هما ﴿وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ﴾[٣]، والثاني السكت بين السورتين، فاستدرك عليه المترجم لفظة ذري، ووقف عليه المؤلف فأمر به واستحسنه».

ويذكر تلميذه طاهر بن عرب في منظومته «الطاهرة» التي سماها شيخه بها فيقول: «وسميتها الطاهرة امتثالا لأمر الشيخ لما طلبها لينظر فيها، وما كنت سميتها بعد، فقال الشيخ ما اسمها؟ قلت: ما أشرتم إليه، ورسمتم به. أنا ما سميتها بعد بشيء، فقال: أنت حافظ «الطيبة» فسمها بالطاهرة ليحصل لك «الطيبة» و«الطاهرة»، وكلما قعد للاقراء بدار القرءان التي أنشأها في شيراز طلبها مني ونظر فيها، وتصفحها حتى أتى عليها من أولها إلى آخرها رحمه الله»[٤].

---

(١) الضوء اللامع (٤/٢٤١).

(٢) (١/٢٧٧).

(٣) من الآية ٩٤، من سورة النور. وقد قرأ حمزة والكسائي وأبو بكر (وحِرْم)، بكسر الحاء وإسكان الراء من غير ألف، والباقون بفتح الحاء الراء، وبعدها ألف. متن الشاطبية (ص٧١)، والعنوان (ص١٣٢)، ومتن الطيبة (ص٨٦)، والنشر (٣/١٩٤).

(٤) الطاهرة عند شرحه لقوله:

ولما اهتدى من نور طيبة ... سميتها بالطاهرة متفئلا

وهذا هو عين التواضع أن لا يأنف الشيخ من قبول الحق إذا بُيِّن له، ولا يترفع عن الاستفادة ممن هو دونه علما وأصغر منه سنا.

وأما كرمه فقد ذكر عنه رحمه الله أنه كان متصفا بالجود والسخاء: «كثير الإحسان لأهل الحجاز[١]، وكان ربما أمد بعض من لقيه، أو قرأ عليه ببعض المال إذا عرف حاجته، فقد قال في ترجمة فضل الله بن أحمد الكازروني: «واحتاج بأخرة فكنت أمده[٢]. وقد يبث إليه أحدهم شكواه وحاجته، ويسأله الدعاء لقضاء حاجة أو سداد دين، كما ورد في ترجمة أحمد ابن محمد الربيعي تلميذه، أنه لزمته ديون كثيرة فطلب منه الدعاء بأن يقضي الله ديونه[٣]. وكان رحمه الله شديد الحياء حتى إنه ربما منعه من سؤال حاجته، كما أورد في ترجمة فضل الله الكازروني أنه «كان حسن الكتابة جدا، وأردت أن يكتب لي الطيبة فاستحييت منه»[٤].

ومن تمام أخلاقه نصحه لطلبة العلم والعلماء، وتوقيفهم على مواطن الخطأ في مؤلفاتهم أو إجازاتهم وأسانيدهم[٥]، مع لزوم الأدب في ذلك كله، والإعراض عمن استنكف عن قبول الحق، ولم يرجع إليه.

قال في ترجمة سريجا بن محمد المارديني: «فحسبت انه ممن يرجع إلى الحق، فكتبت إليه وعرفته أن هذا الإسناد مفتعل...فكبر ذلك

---

(١) إنباء الغمر (٨/٢٤٦)، وشذرات الذهب (٧/٢٠٥).

(٢) غاية النهاية (٢/١٢).

(٣) طبقات صلحاء اليمن (ص٢١٢).

(٤) غاية النهاية (٢/١٢).

(٥) المصدر السابق (٢/٢٩٠).

عليه، ولم يفعل وصمم على صحة هذا الإسناد، ولم يرجع، فعلمت حينئذ ما كان بلغني عنه، والله يغفر لنا وله»[١].

ج: جهـــاده.

لم يكن رحمه الله ليرضى لنفسه أن يكون مع الخوالف إذا نادى المنادي للجهاد، أو إذا كان بأرض طرقها العدو، بل كان من العلماء العاملين، ومن أهل القرءان الذين هم حملة لواء الجهاد، أسوة بقراء بئر معونة[٢]، وقراء يوم اليمامة[٣]، وغيرها من المواطن.

وقد حضر مع السلطان بايزيد بن مراد حصار مدينة الغلطة، وقسطنطينية الكبرى في شوال من سنة ٧٩٨، وحضر معه قتال عساكر الكفر الذين اجتمعوا معه مع ملك الانكروس برومية الكبرى قاطع البحر الرومي بنحو شهور[٤]. وكان يرابط بالثغور أحيانا[٥]، أسوة بمن سبقه من العلماء.

---

(١) المصدر السابق (١/٣٠٢).

(٢) موقعة وقعت في السنة الرابعة من الهجرة، وقتل فيها عدد من القراء خيار المسلمين، قتلتهم رعل وذكوان.
راجع تفاصيلها في: تاريخ خليفة بن خياط (ص٧٦)، وتاريخ الطبري (٢/٨٠)، والمنتظم، لابن الجوزي (٣/٩).

(٣) موقعة مشهورة من مواقع حروب الردة، أبلى القراء فيها بلاء حسنا، واستحر القتل فيهم، فاستشهد عدد كبير منهم، فكان ذلك سببا من أسباب جمع القرءان الكريم.
تاريخ الطبري (٢/٢٧٨ وما بعدها)، والبداية والنهاية (٦/٣٢٣ وما بعدها.

(٤) شرح الطيبة، لأحمد بن الجزري - ولد المصنف - (ص٤٣٠).

(٥) غاية النهاية (٢/٣٢٥).

المطلب الثاني: مذهبه الفقهي

إننا لسنا نبغي بالحديث عن ذلك بيان مذهبه الفقهي الذي ينتسب إليه، فذلك أمر ليس في حاجة إلى التدليل عليه، فهو شافعي المذهب، شأنه في ذلك كأغلب علماء دمشق في زمانه، يصرح بانتسابه إلى هذا المذهب في جل مصنفاته[١]، وقد وصفه بذلك من ترجم له[٢]، ولم أقف على من وصفه بغيره، ولكن المقصود من هذا الكلام هو التدليل على مدى تمكنه من علم الفقه، ومشاركته فيه، وقدرته على الترجيح في مسائل الأحكام، والمقارنة بين المذاهب والأقوال.

لقد وصفه بعض من ترجم له بأنه: «ليس له في الفقه يد»[٣]، فهذا الحكم إن كان المراد به أنه لم يشتهر به، كما اشتهر بغيره فهو حكم

---

(١) غاية النهاية (٣/١)، والنشر (٤٤/١)، وأحاديث مسلسلات (ل١/أ)، والأحاديث الأربعون العوالي (ل٢/أ).

(٢) ذيل التقييد (٢٥٦/١)، وشرح الطيبة، للنويري (ص١٣)، والضوء اللامع (٢٥٥/٩)، وطبقات الحفاظ (ص٥٤٩)، وشذرات الذهب (٢٠/٧')، والبدر الطالع (٢٥٧/٢).

(٣) المجمع المؤسس (٢٢٨/٣)، وأما عبارة السيوطي في الطبقات (ص٥٤٩) فهي «ولم يكن له في الفقه معرفة»، وهي أكثر إجحافا.

صحيح، ولكن هذا الاحتمال مستبعد لما تفيده العبارة السابقة، وإن كان المراد به نفي معرفته بعلم الفقه أصلا، فهو حكم في غاية الإجحاف، مجانب للإنصاف، ومما يفنده جملة أمور نذكر منها؛

١- أنه درس الفقه وأخذه عن علماء وفقهاء مبرزين ممن عرفوا بذلك في عصرهم، وكانوا المرجع في الفتوى كالسراج البلقيني، والعماد ابن كثير، والضياء القزويني، والجمال الأسنوي، والشهاب الحسباني، وابن رجب، وغيرهم كثير، فهؤلاء كانوا فقهاء زمانهم في مذاهبهم، تتلمذ عليهم ابن الجزري، أفلا يكون تأثر بهم؟ لاشك أن الجواب بالإثبات، خاصة إذا علمنا أن بعض هؤلاء المذكورين قد وصفه بالنباهة والذكاء[١]. وغاية ما يحتاجه المتفقه عقل راجح، وفهم ثاقب يوصله إلى استنباط الأحكام، ولم يكن ابن الجزري بعيدا عنهما، وذاكرة حافظة قادرة على استيعاب أكبر قدر من المسائل، ودقائق الفروع، وهل كان ابن الجزري إلا صاحب حافظة قوية؟ وقد حفظ في صغره بعض كتب الفقه «كالتنبيه» وغيره[٢].

٢- إجازة بعض كبار الفقهاء له بالإفتاء، ولولا علمهم بأهليته لذلك لما أقدموا على ذلك، ولكان ذلك منهم خيانة للعلم ولأهله وللأمة. وممن أجازه بالفتوى ابن كثير سنة ٧٧٤، والضياء القزويني سنة ٧٧٨، والسراج البلقيني سنة ٨٨٥[٣].

---

(١) غاية النهاية (٢/١٦٤).

(٢) الضوء اللامع (٩/٢٥٦).

(٣) غاية النهاية (٢/٢٤٨)، والضوء اللامع (٩/٢٥٦).

٣- توليه لمنصب القضاء[١]، ومعلوم أن القاضي قبل أن يكون قاضيا لابد أن يكون فقيها.

٤- تأليفه في الفقه، وإن كان ذلك قليلا، فهو دليل على تمكنه منه، خاصة إذا قارنا ذلك بما نجده في كتبه من عيبه كثيرا على من يتصدى لما لا يحسنه، قال: «ولاشك عند كل ذي لب، أنه من تكلم في علم، ولو كان إماما فيه، وكان العلم يتعلق بعلم آخر، وهو غير متقن لما يتعلق به، داخله الوهم والغلط عند حاجته إليه، ولا ينبغي لمن وهبه الله عقلا وذهنا وعلما أن يهجم على كل ما وقع»[٢]. هذا كلامه رحمه الله، ومستبعد أن يعيب أمرا ثم يأتيه.

٥- مناظراته لشيوخه في بعض المسائل، وإقرارهم له بالصواب فيها، أو استحسانهم لما ذهب إليه[٣].

٦- المسائل الفقهية المبثوثة في أثناء مصنفاته معلنة بأنه لم يكن رحمه الله ممن «ليس له في الفقه يد»، فهو يذكر المسألة وخلاف العلماء فيها وأدلتهم، ثم يخلص إلى الرأي الراجح منها، غير متقيد بمذهبه الشافعي في بعضها، ويستدرك على بعض الترجيحات في كثير من المسائل، مبينا وجه الاستدراك ومأخذه في ذلك، وسنشير إلى بعضها للاقتراب من فقه الإمام، وللوقوف على فساد القولة الآنفة الذكر.

---

(١) غاية النهاية (٢/٢٤٩)، والمجمع المؤسس (٣/٢٢٤)، والثغر البسام (ص١٢١).

(٢) منجد المقرئين (ص٥٧).

(٣) غاية النهاية (١/٤٣١-٤٣٢)، ومنجد المقرئين (ص٢٠٦)، والنشر (١/١٠٦).

أ – مسألة القراءة بالشاذ في الصلاة.

هذه المسألة لها صلة بالعلم الذي مهر فيه وهو القراءات، ولكنها لا تخلو من رجوع إلى أهل الفقه وأقوالهم، فلم يكتف رحمه الله بالإشارة العابرة، وإنما نقل أقوال بعض أهل العلم فيها، بعد أن حكم أنه لا يجوز القراءة بها لا في صلاة ولا في غيرها، ثم قال: «قال الإمام أبو عمرو[١] بن عبد البر في كتابه التمهيد[٢]: «وقد قال مالك: إن من قرأ في صلاته بقراءة ابن مسعود أو غيره من الصحابة يخالف المصحف، لم يصل وراءه، وعلماء المسلمين مجمعون على ذلك، إلا قوما شذوا لا يعرج عليهم...قلت: قال أصحابنا الشافعية وغيرهم لو قرأ بالشاذ في الصلاة بطلت صلاته إن كان عالما، وإن كان جاهلا لم تبطل، ولم تحسب له تلك القراءة، واتفق فقهاء بغداد على تأديب الإمام ابن شنبوذ[٣] على قراءته، وإقرائه بالشاذ.

فهو قد استند أولا على قول الإمام مالك الذي نقله عنه ابن عبد البر، وعلى الإجماع الذي حكاه، وفي ذلك دليل على عدم تعصبه للمذهب الذي ينتسب إليه، ثم أعقب بذكر ما ذهب إليه الشافعية في المسالة بتفصيل أكثر، ثم دعم ذلك بالاتفاق الذي حصل من فقهاء بغداد في شأن ابن شنبوذ، ثم سرد ما أفتى به بعض الأئمة من مذاهب مختلفة.

---

(١) كذا تكررت في المنجد (ص٩٦ و٩٧) «أبو عمرو» بإثبات الواو، والمشهور في كنيته «أبو عمر» بحذفها. فلينتبه.

(٢) (٢٩٣/٨).

(٣) ذكر قصته في غاية النهاية (٥٥/٢). وستأتي الإحالة إلى مصادر ترجمته.

ب- مسألة القراءة في الصلاة.

من المعلوم أن السنة في الصلاة الإطالة في الركعة الأولى أكثر من غيرها، وهذا أمر واضح جلي، ولكن الخفي هو أن يتنبه الفقيه إلى أن من الإطالة القراءة بإثبات الألف في ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾[1] فتقرأ في الركعة الأولى، ومن التقصير القراءة بحذفها في الثانية، فهذا مسلك خفي لطيف المأخذ، لا يتنبه له إلا من خبر مسالك الفقه، وتمرس على طرق الاستنباط والاستدلال.

وقد أفادنا بهذه المسألة تلميذ ابن الجزري طاهر بن عرب في شرحه لمنظومته «الطاهرة» فقال في «باب إفراد القراءات وجمعها»: «ملك بالإثبات والحذف...قال شيخنا رحمه الله: «وأنا أحب القراءة بهما في ركعتين أقدم الأولى نظرا إلى تطويلها على الثانية...».

فهل يقدر على هذا الاستنباط الدقيق من ليس له في الفقه يد؟ اللهم لا.

ج- مسألة التكبير في الصلاة.

المقصود بهذه المسألة التكبير عند ختم القرءان وهل يسن أم لا؟ وهي مسألة قل من طرقها من الفقهاء، كما صرح بذلك في كتابه «النشر» حين قال: «وأما غيرهم فلم نجد عنهم في ذلك نصا حتى أصحاب

---

(١) وهي قراءة عاصم، والكسائي، ويعقوب، وخلف في اختياره، وقرأ الباقون بحذفها.

العنوان (ص٦٧)، ومتن الشاطبية (ص٩)، ومتن الطيبة (ص٣٨)، والنشر (١/٣٧٠)، وتقريب المعاني (ص٤٠).

الشافعي مع ثبوته عن إمامهم لم أجد لأحد منهم نصا فيه في شيء من كتبهم المبسوطة ولا المطولة الموضوعة للفقه.... والقصد أنني تتبعت كلام الفقهاء من أصحابنا فلم أر لهم نصا في غير ما ذكرت، وكذلك لم أر للحنفية ولا للمالكية، وأما الحنابلة فقال الفقيه الكبير أبو عبد الله محمد بن مفلح في كتاب «الفروع» له: وهل يكبر لختمة من الضحى، أو ألم نشرح لك آخر كل سورة؟ فيه روايتان، ولم تستحبه الحنابلة...»[1]، ثم ساق الأدلة من السنة، وتكلم على الأحاديث الواردة فيها، رادا على من أنكرها بكلام جزل قوي، أشبه بكلام الفقهاء، -بل هو عين كلامهم- في معرض الاحتجاج والاستدلال. فهل يصح أن يقال بعد هذا كله بأنه لم يكن له بالفقه معرفة؟!.

د- الخلاف في البسملة من الفاتحة وغيرها.

هذه المسألة أفردها العلماء بالتصنيف[2]، وكثرت الأقوال فيها حتى بلغت حد التضارب، وما من كتاب فقه إلا وخُصِّص لها فيه حيز، واختلفت طرائق بحثها من فقيه لآخر، وكل خرج بقول رآه راجحا، مستندا إلى جملة من الأدلة.

أما إمامنا الجزري فقد لخص لنا هذه المسألة، واختصرها في خمسة أقوال ثم قال: «وهذه الأقوال ترجع إلى النفي والإثبات والذي نعتقده أن كليهما صحيح.

---

(١) النشر (٣/٤٠٠-٤٠٢).

(٢) ممن أفردها بالتصنيف الدارقطني، وابن عبد البر، وغيرهما.

وأن كل ذلك حق، فيكون الاختلاف فيها كاختلاف القراءات...»[١].

وقد مال السيوطي[٢] والزرقاني إلى هذا الترجيح الذي خلص إليه ابن الجزري فقال الزرقاني: فبهذا التقرير اجتمعت الأحاديث المختلفة على كثرة كل جانب منها، وانجلى الإشكال، وزال التشكيك، ولا يستغرب الإثبات ممن أثبت، ولا النفي ممن أثبت، وقد أشار إلى بعض ما ذكرته أستاذ القراء المتأخرين شمس الدين بن الجزري...»[٣].

فميل هذين العالمين الفقيهين إلى رأيه، واختيارهما ترجيحه، دليل على ثقتهما بفقهه، واعتراف منهما له بطول باعه فيه، أو على أقل الأحوال ليس ممن ليس «له في الفقه يد»، ولا «ممن ليس له به معرفة»[٤].

فهذه المسائل سقناها للتدليل على فقه هذا الإمام، وغيرها كثير مبثوث في طيات مؤلفاته.

٧- اعتماد بعض المصنفين النقل عنه - خاصة المتأخرين منهم- في بعض مسائل الفقه وجزئياته، بل إن الحافظ ابن حجر وهو الذي وصفه بالعبارة التي نحن بصدد تفنيدها، قد نقل عنه قولا فقهيا أدرجه

---

(١) النشر (٣٦٩/١).

(٢) تنوير الحوالك شرح موطأ الإمام مالك (٧٩/١).

(٣) شرح الزرقاني للموطأ (٢٤٥/١).

(٤) مع أن هذه عبارة السيوطي - كما سبق - أحد الناقلين عنه.

ضمن الأقوال الواردة في المراد بالساعة التي لا يرد الدعاء فيها يوم الجمعة، واستنجازه في نقله عنه وروايته فأجازه[١].

وممن نقل عنه السيوطي والزرقاني - وقد سبقت الإشارة إلى ذلك -، والمناوي[٢]، والحطاب[٣]، والشرواني[٤]، والطحطاوي[٥]، وشمس الحق العظيم آبادي[٦]، والمباركفوري[٧]، وغيرهم على اختلاف مذاهبهم الفقهية.

❊ ❊ ❊ ❊

---

(١) سبقت الإشارة إلى ذلك.

(٢) اليواقيت والدرر شرح نخبة الفكر (١/٢٠٤).

(٣) مواهب الجليل شرح مختصر خليل (١/٤٣٨).

(٤) حواشي الشرواني (٢/٣٣).

(٥) حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح (١/٢١٠).

(٦) عون المعبود شرح سنن أبي داود (٤/٢٧٩) و(١٠/٢٧٥) و(١١/٨٩و١٣٠).

(٧) تحفة الأحوذي شرح سنن الترمذي (١/٥٢٠) و(٣/١٤٧) و(٥/٣٩٣) و(٩/٣١٥ و٣٤٨) وغيرها.

المطلب الثالث: مسلكه التربوي

سبقت الإشارة إلى أن والده كان له ميل إلى أهل الورع والزهد من العلماء، وكان ربما قرأ على بعضهم. ومن المؤكد أنه سعى أن يحضر ابنه على هؤلاء الشيوخ الربانيين ليأخذ عنهم الأدب، وسبل التقوى والورع، قبل أن يأخذ عنهم العلم، فكان لهم عليه أكبر الأثر بحيث سلك طريقهم، وسار على نهجهم.

ومن هؤلاء الشيوخ العظام ذوي القلوب الرقيقة الصلاح بن أبي عمر، يقول فيه الجزري: «الشيخ الصالح العالم الورع الناسك...وكان مسند عصره، وشيخ وقته، أقرب أهل زمانه إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إسنادا، كثير الخشوع، سريع الدمعة، لا يكاد يمسك عبرة إذا قرئ علي الحديث، أو ذكر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»[1]. وقد لازمه نحو عشرين سنة، وهي مدة كافية في أن يتشبع بهديه ودله[2].

---

(١) أسنى المطالب (ص٨١)، والمصعد الأحمد (ص٤٠).

(٢) الدَّل قريب المعنى من الهدي، وهما من السكينة والوقار في الهيئة والمنظ والشمائل وغير ذلك.

مختار الصحاح (ص٢٠٩)، ولسان العرب (١١/٢٤٧).

ومنهم أبو محمد النسائي أحد الأولياء الصالحين، والزهاد الورعين، قال فيه: «الصالح المحدث الولي...، وكان جامعا لأنواع الجمال...، وحسن الطريقة والزهد والعبادة، وكان له إلي ميل كثير، وعناية بالغة...» [١].

ومنهم المحدث الصامت الذي قال فيه: «كان لا يكلم أحدا، فلذلك قيل له الصامت، وكان صالحا قانتا، قانعا باليسير متقشفا، لا يألف لأحد غيري، ربما جاء إلى منزلي...» [٢].

فميل هذين الإمامين الورعين إليه دليل على أنهما كانا يريانه أهلا لهذه العناية، لحسن طويته، وسلامة نيته، ولولا ذلك لما التفتا إليه، فضلا عن العناية به، لما يعرف عن أهل الصلاح من البعد عمن لا تصلح معاشرته، بل إن بعض صالحي شيوخه، وهو أبو العباس الكفريي بشره بأشياء وقع غالبها[٣]، وليس ذلك رجما بالغيب، وإنما هي فراسة المؤمن الناظر بنور الإيمان.

وأغلب شيوخه كانوا من هذا الصنف، ولم يحد رحمه الله عن طريقهم، فقد كان كثير العبادة، حتى إنه كان لا ينام عن قيام الليل في سفر ولا حضر، ولا يترك صوم الاثنين والخميس، وثلاثة أيام من كل شهر»[٤].

---

(١) غاية النهاية (٢/٢٥٣).

(٢) المصدر السابق (٢/١٧٥).

(٣) غاية النهاية (١/٤٩).

(٤) شرح الطيبة، للنويري (ص١٨)، ورفع الخفا شرح ذات الشفا، للآلاني (١/٢٢).

ويمكن القول بأنه كان ميالا إلى التصوف غير الغالي، الخالي من مظاهر الانحراف في الاعتقاد، محبا لأهل هذا الطريق معظما لهم، ومما يدعم هذا الحكم أمور منها؛

- لبسه خرقة التصوف[١]، قال: «فمن ذلك أني لبست الخرقة المتبركة من يد شيخي وأستاذي الشيخ الصالح المسند المعمر أبي حفص عمر بن حسن بن مزيد بن أميلة المراغي، ثم الحلبي، في يوم الثلاثاء ثاني عشر شوال سنة اثنتين وسبعين وسبعمائة. .»[٢].

وقد صار لبس الخرقة منذ عهود سابقة لابن الجزري علامة على اتصال الصلة الإيمانية بالقرون المفضلة الأولى، وحافزا على التخلق بأخلاقهم السنية في السير إلى الله، والهجرة إليه.

- عنايته البالغة بالحديث عن الكرامات في سياق تراجم الأعلام التي يذكرها في كتابه «غاية النهاية». وهذا الأمر وإن كان سبقه إليه غيره، لكن ما يميزه هو أنه قلما يترجم لمن عرف بالولاية والصلاح إلا ويشير إلى شيء من كراماته، والأمثلة على ذلك كثيرة، منها ما ذكره في ترجمة

---

(١) حديث لبس خرقة التصوف ذهب أكثر المحدثين إلى أنه لا أصل له، وأن ليس في شيء من طرقها ما يثبت، ولم يرد في خبر صحيح أو حسن، بل ولا ضعيف أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ألبس الخرقة على الصورة المتعارفة بين الصوفية لبعض أصحابه، ولا أمر أحد أصحابه بفعل ذلك، وكل ما روي في ذلك صريحا فباطل. وقد أبطلها جماعة من الحفاظ، مع لبس بعضهم لها، وإلباسهم إياها غيرهم، ويعلل السخاوي ذلك بقوله: «تبركا بذكر الصالحين، واقتفاء لمن أثبته من الحفاظ المعتمدين».

لسان الميزان (٦/١١٧)، والمقاصد الحسنة (ص٣٣١)، وكشف الخفاء (٢/١٨٠-١٨١)، والمصنوع في الحديث الموضوع، للقاري (ص١٤٤ و٢٦٨).

(٢) أسنى المطالب (ص٨٤)، وأحاديث مسلسلات (ل٥٥/ب و٥٦/أ).

الإمام الشاطبي: «أخبرني بعض شيوخنا الثقات عن شيوخهم أن الشاطبي كان يصلي الصبح بغلس بالفاضلية، ثم يجلس للإقراء فكان الناس يتسابقون السرى إليه ليلا، وكان إذا قعد لا يزيد على قوله من جاء أولا فليقرأ، ثم يأخذ على الأسبق فالأسبق، فاتفق في بعض الأيام أن بعض أصحابه سبق أولا فلما استوى الشيخ قاعدا قال: من جاء ثانيا فليقرأ فشرع الثاني في القراءة وبقي الأول لا يدري حاله، وأخذ يتفكر ما وقع منه بعد مفارقة الشيخ من ذنب أوجب حرمان الشيخ له، ففطن أنه أجنب تلك الليلة، ولشدة حرصه على النوبة نسي ذلك لما انتبه فبادر إلى الشيخ، فاطلع الشيخ على ذلك فأشار للثاني بالقراءة، ثم إن ذلك الرجل بادر إلى حمام جوار المدرسة فاغتسل به، ثم رجع قبل فراغ الثاني، والشيخ قاعد أعمى على حاله، فلما فرغ الثاني قال الشيخ: من جاء أولا فليقرأ، ....». ثم يعلق ابن الجزري على ذلك بقوله: «وهذا من أحسن ما نعلمه وقع لشيوخ هذه الطائفة، بل لا أعلم مثله وقع في الدنيا»[١]

وإلى مثل ذلك أشار في تراجم عدة كما فعل في ترجمة نافع[٢]، وأبي عمرو البصري[٣]، والشافعي[٤]، وأبي الحسن بن القلال الجزايري[٥]، وأبي الحسن السخاوي[٦]،

---

(١) غاية النهاية (٢/٢٢-٢٤).

(٢) المصدر السابق (٢/٣٣٢).

(٣) المصدر السابق (٢/٢٩١-٢٩٢).

(٤) المصدر السابق (٢/٩٦-٩٧).

(٥) المصدر السابق (١/٥٥٢).

(٦) المصدر السابق (١/٥٧٠).

(٧) غاية النهاية (٢/٨١).

وشعلة[٧]، وتقي الدين بن ناشرة[١]، وتقي الدين الصائغ[٢]، وغيرهم.

وقريب من عنايته بالكرامات إشادته بالمنامات والرؤى، واعتبارها من علامات الولاية والكرامة عند الله، وقد ساق الكثير منها في كتابه، بل وأشار إلى رؤى حصلت له كما في مسألة مسح الوجه بعد الدعاء حين قال: ورأيت أنا النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، في شدة نزلت بي وبالمسلمين في سنة اثنتين وتسعين فقلت: يا رسول الله، ادع الله لي وللمسلمين، فرفع يديه ودعا ثم مسح بهما وجهه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ[٣].

- اهتمامه بالرقائق، والفوائد الوعظية، والأشعار الواردة في ذلك، وسوقها في ثنايا كتبه وتراجمه[٤]، بل والتأليف فيها، وله كلام نفيس قيم من مثل قوله في الاستعاذة والحكمة منها: «ثم إن المعنى الذي شرعت له يقضي أن تكون قبل القراءة، لأنها طهارة الفم مما كان يتعاطاه من اللغو والرفث وتطيب له، وتهيؤ لتلاوة كلام الله تعالى، فهي التجاء إلى الله تعالى، واعتصام بجنابه من خلل يطرأ عليه، أو خطأ يحصل منه في القراءة وغيره، وإقرار له بالقدرة، واعتراف للعبد بالضعف والعجز عن هذا العدو الباطن الذي لا يقدر على دفعه إلا الله الذي خلقه، فهو لا

---

(١) المصدر السابق (١/٣٨٠).

(٢) المصدر السابق (٢/٦٧)، والنشر (١/٣٠٢).

(٣) النشر (٣/٤٤٣)، والحصن الحصين (ص٤).

(٤) غاية النهاية (١/٤٢٥) و(٢/٣٦ و٤٦ و٥٥ و٧٥) وغيرها.

يقبل مصانعة، ولا يدارى بإحسان، ولا يقبل رشوة، ولا يؤثر فيه جميل، بخلاف العدو الظاهر من جنس الإنسان...إلى أن قال: وقلت في ذلك، وفيه أحسن الاكتفاء، وأملح الاقتفاء.

شيطاننا المغوي عدو فاعتصم بالله منه والتجي وتعوذي
وعدوك الإنسي دار وداده تملكه وادفع بالتي فإذا الذي[١]

وقد يأخذ عليه بعضهم في هذا الباب أمرا كرره كثيرا في تراجم كتابه، وهو الوقوف عند قبور الصالحين والتبرك بها[٢]، والدعاء عندها، والقول بأنه «قد جرب استجابة الدعاء عندها...»[٣].

والمسألة وإن كانت خلافية إلا أن الراجح فيها ترك ذلك سدا لذريعة الشرك، ولكونها مخالفة لهدي أهل القرون الأولى المفضلة الصحابة والتابعين[٤].

---

(١) النشر (١/٣٥٢-٣٥٣). يشير إلى قوله تعالى ﴿ادفع بالتي هي أحسن فإذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم﴾. الآية ٣٣ من سورة فصلت.

(٢) غاية النهاية (١/٣٦٦ و٣٨٧ و٤٤٦ و٥٠٣) وغيرها.

(٣) عدة الحصن الحصين (ص٣١). قال الشوكاني في تحفة الذاكرين (ص٤٦): «ولكن ذلك بشرط أن لا تنشأ عن ذلك مفسدة، وهي أن يعتقد في ذلك الميت ما لا يجوز اعتقاده كما يقع لكثير من المعتقدين في القبور، فإنهم قد يبلغون الغلو بأهلها إلى ما هو شرك بالله عز وجل. . . . .».

(٤) ذكر المصنف في «الحصن الحصين» (ص١٩) رسالة الحسن البصري إلى أهل مكة يذكرهم فيها بأماكن الإجابة، ولم يذكر فيها قبور الصالحين، مع أن بمكة عددا من قبور الصحابة والتابعين، ولو كان الأمر كما ذُكر لنص عليه، مما يدل على أنه خلاف هدي السلف الصالح رضوان الله عليهم. يراجع في بيان مواضع الإجابة في مكة: فضائل مكة، للحسن البصري (ص٢٤-٢٥).

ويجدر التنبيه على أن هذا المأخذ الأخير لا يطعن في صحة وسلامة منهج ابن الجزري في الاعتقاد والسلوك، فهو محب لمنهج السلف الصالح، لهج به، متبع لا مبتدع، ينفر من الابتداع ويذمه، يقول في كتابه «النشر» بعد أن ذكر ما ورد في الاستعاذة في حال القراءة وغيرها: «ولا ينبغي أن يعدل عما صح منها حسبما ذكرناه مبينا، ولا يعدل عما ورد عن السلف الصالح، فإنما نحن متبعون لا مبتدعون»[١].

ويقول في موضع آخر: «والصحيح عند الأئمة أولى بالاتباع، ونعوذ بالله من شر الابتداع»[٢]. ويقول في موضع آخر: «إلى غير ذلك مما تجده في موضعه ظاهرا مبينا بالتصحيح، مما سلكنا فيه طريق السلف، ولم نعدل فيه إلى تمويه الخلف»[٣].

كما أنه يرد في كثير من الأحيان على المبتدعة، ويفند مذاهبهم[٤].

لقد كان رحمه الله عالما ربانيا زاهدا، أقبلت الدنيا عليه فأعرض عنها، على هدي وسنن من كان قبله، ومن أدركه من المشايخ الورعين، ذوي التقوى والصلاح والدين.

---

(١) (١/٣٤٧).

(٢) (١/٣٦٣).

(٣) (١/٦٥).

(٤) غاية النهاية (١/٢٤٦ و٤٣٢-٤٣٣)، وأسنى المطالب (ص٧٦-٧٧)، ومنجد المقرئين (ص٨٣).

المبحث السابع
ثناء العلماء عليه والرد على من ذمه

أولا: ثناء العلماء عليه.

إن عالما كالإمام ابن الجزري لغني عن كل تزكية، إذ يكفيه شرفا أن الله قد هيأ على يديه إحياء أفضل العلوم وأشرفها، وهي علوم الكتاب العزيز. وألقى له القبول في قلوب رجال الأمة من كل الطوائف والمذاهب والفرق، إذ لا يكاد يذكر القرءان والقراءات إلا ويذكر اسمه، ولا يطرق مبحث من مباحث القراءات إلا والاعتماد فيه عليه، فهذه المنقبة كافية، وهي حسبه، فإذا ألحق بها ما ورد عن العلماء من مدحه والثناء عليه كان ذلك نورا على نور.

وأول الشهادات التي يحسن سوقها هي شهادات شيوخه الذين تتلمذ عليهم، فقد وصفه شيخاه ابن الصائغ والأسنوي بقول أحدهما وإقرار الآخر: «ما رأينا شخصا ذكيا مثل هذا الشاب، يكون عمره طويلا.... فرفعا أيديهما ودعيا له بطول العمر، وهو ينظر. قال: «واستجاب الله تعالى منهما ولله الحمد، فلا أعلم أحدا اليوم هو على وجه الأرض يروي عنهما غيري، فرحمهما الله تعالى..»[1].

---

(١) غاية النهاية (٢/١٦٤-١٦٥).

كما أثنى عليه معاصروه وتلامذته ومن جاء بعدهم، وهذه بعض شهاداتهم فيه:

- قال الحافظ ابن حجر: «صاحبنا العلامة الحافظ»[١] «شيخ القراءات...»[٢]، ووصفه بالحفظ في مواطن عديدة من كتابه «الدرر الكامنة»[٣] وغيرها.

- وقال ابن فهد: «الحافظ المقرئ شيخ الإقراء في زمانه»[٤].

- وقال فيه النويري: «الإمام العالم العامل العلامة.... وكان رحمه الله من أفضل أهل العلم والدين والصلاح...

له في غالب العلوم مؤلفات مثل التصوف وغيره، وله في النظم قصائد كثير ة»[٥].

- وقال تلميذه عبد القادر بن طلة: «سيدنا وشيخنا الإمام شيخ الإسلام، أحد العلماء العاملين في العالمين، قاضي قضاة المسلمين، شمس الملة والدين»[٦].

- ووصفه السخاوي بقوله: «هو العلامة شيخ القراءات، قاضي القضاة.... اعتنى بالحديث، وكتب الطبقات، والقراءات ففاق

---

(١) فتح الباري (٣/٤٨٨).

(٢) المجمع المؤسس (٣/٢٢٢).

(٣) الدرر الكامنة (١/٣٣) و(٦/٥٠).

(٤) لحظ الألحاظ (ص٣٧٦).

(٥) شرح الطيبة (ص١٣ و١٧ و٢٣).

(٦) جزء في المسلسلات الحديثية (ل١/أ).

فيها...وانتفع به أهل الآفاق خصوصا شيراز، والروم في القراءات والحديث، وسارت تصانيفه...، وقدم بأخرة القاهرة، فازدحم الناس أيضا عليه، وأخذ عنه الأعيان...وعظمت الرزية بموته رحمه الله وإيانا[١]».

- وأثنى عليه السيوطي بقوله: «الحافظ المقرئ شيخ الإقراء...كان إماما في القراءات لا نظير له في عصره في الدنيا حافظا للحديث. .»[٢].

ووصفه زكريا الأنصاري بقوله: «الشيخ الإمام، والحبر الهمام، شيخ الإسلام حافظ عصره»[٣].

وقال فيه محمد بن الحسن الآلاني: «الإمام العلامة العامل الحافظ الشافعي...اشتغل بعلوم القراءة والحديث حتى برع فيها أهل عصره، وكان رحمه الله من أوعية العلم والدين والصلاح»[٤].

ووصفه الأزهري بقوله: «شيخ الإسلام العلامة، وقدوة الأنام، الحافظ الفهامة، شمس الملة والدين، أستاذ الحفاظ والمجتهدين»[٥].

وقال أحمد بابا التنبكتي: «لا يدانيه أحد في القراءات ولا يبلغ غباره»[٦].

---

(١) الضوء اللامع (٩/٢٥٥-٢٥٧)، والغاية شرح الهداية (١/٦٦-٦٩).

(٢) طبقات الحفاظ (ص٥٤٩).

(٣) الدقائق المحكمة في شرح المقدمة (ق١).

(٤) رفع الخفا (١/٢٢-٢٣).

(٥) الحواشي الأزهرية في حل ألفاظ المقدمة الجزرية (ل١/ب).

(٦) كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج (٢/٩٨).

وصفه الشيخ محمد يالوشه بقوله «شيخ الإسلام والمسلمين وأستاذ القراء والمحدثين» فهؤلاء الأئمة كلهم أثنوا عليه خيرا، ووصفوه بالحفظ، والمهارة في فنه، ولم يرد عنهم ما يقدح فيه، إلا ما ورد من إشارات في كلام الحافظ ابن حجر، وتلميذه السخاوي، لا من كلامهما، وإنما نقلا عن غيرهما، وهو ما سنرد عليه فيما سيأتي.

ثانيا: الرد على من ذمه.

إن جل من ترجم له لم يصفه إلا بما به يوصف الأئمة الكبار، مصابيح الدجى، وسرج الهدى، ولم يعرجوا على ذكر ما به يشان، أو ما منه ينتقص من قدره، بل كلهم أثنى عليه خيرا، وحسبه ذلك.

وأما من أثنى عليه شرا فهم قلة، وقالتهم فيه ماتت في مهدها، ولم يكتب لقولهم فيه الحياة، وقد غرق في بحر حسناته رحمه الله، ولو لم ينقل الحافظ ابن حجر وتلميذه السخاوي عنهم ذلك لما التفت إليه ملتفت.

وقبل أن نفصل في ذكر الأمور التي أخذت عليه، وعيب بها، لا بد بأن ننبه على أن من وردت عنهم تلك الأقوال هم من معاصريه وأقرانه، والمعروف «أن المعاصرة حجاب» و«أن كلام الأقران يطوى ولا يروى»[1].

---

(١) الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب ردا، للذهبي (ص٢٤)، وسير أعلام النبلاء (٥/٢٧٥) و(١٠/٩٢).

وأول هذه الأمور التشكيك في إجازته من ابن الخباز: قال ابن حجر: «وذكر أن ابن الخباز أجاز له واتهم في ذلك.»[١]. وقال رضي الدين الغزي العامري: «واتهمه في ذلك المصريون، ومنهم الحافظ ابن حجر»[٢].

والأمر في هذه هين، والتهمة غير قائمة، فقد صرح رحمه الله بالإجازة منه فقال: «مع أني ربما حدثت بها - أي بالإجازة العامة - عن الشيخ أبي الفتح محمد بن محمد الميدومي وعن الشيخ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن الخباز الأنصاري، خال جدي أب أبي، قبل أن وقفت على إجازته الخاصة منه لي، وأخبرني والدي تغمده الله برحمته أنه أخذني في زيارته فسمعت عليه كثيرا، وتتبعته فلم أجده إلى اليوم، والله تعالى ييسر إن شاء الله بمنه وكرمه»[٣].

إذن فالإجازة منه محققة، بل والسماع أيضا، وقد أخبر بذلك، وهو ثقة عدل، فيقبل قوله ويصدق، وهل يعقل أن يقبل قوله رحمه الله في كتاب الله، ثم يرد قوله في التحديث بإجازة؟، هذا ما لا يقبل، مع أن الحافظ ابن حجر أحد من نقل هذه التهمة، قد أدرج في كتابه «المجمع المؤسس» بعض الشيوخ مع أنه لم يسمع منهم، وبنى ذلك في بعضهم على ظنه أنه أحضر عليه. يقول في ترجمة الحافظ صلاح الدين ابن

---

(١) إنباء الغمر (٨/٢٤٧).

(٢) بهجة الناظرين إلى تراجم المتأخرين من الشافعية البارعين (ص٩١).

(٣) الأحاديث الأربعون العوالي (ل١١).

كيكلدي العلائي: «ورحلت إليه قصدا، فبلغتني وفاته بالرملة، فتعرجت إلى دمشق، وأظن أنني حضرت عليه، فإن أبي زار بيت المقدس، وأنا معه في سنة خمس وسبعين، وصام به رمضان، وكان هذا الشيخ يحدث بالبخاري، فأظن أبي سمع عليه وأحضرني، لكنني لم أظفر بذلك إلى الآن»[١].

فكما لم يظفر ابن حجر بذلك، ومع ذلك أدرج المذكور في جملة شيوخه، فإن ابن الجزري أيضا لم يظفر بالسماع، وأما الإجازة فمحققة. وعلى فرض التسليم بالتهمة، وأن ابن الخباز لم يجزه إجازة خاصة، فإن تحديثه عنه سائغ، لأن ابن الخباز ممن أجاز لعموم أهل عصره[٢]، وابن الجزري ممن أدرك عصره، فقد ولد سنة ٧٥١، ومات ابن الخباز سنة ٧٥٦، وكان عمر ابن الجزري خمس سنوات، فيدخل في إجازته العامة.

ولهذا كله فقد نفى السخاوي هذه التهمة فقال: «أما إجازة ابن الخباز له فمحتملة، فقد كان خال جده»[٣].

ونفاها أيضا رضى الدين الغزي فقال: «ولا وجه لاتهامه، وحضور ابن الجزري عليه ممكن، بل سماعه كما هو معروف عند أهل الحديث»[٤].

---

(١) المجمع المؤسس (١/٣٥٣-٣٥٤).

(٢) الأحاديث الأربعون العوالي (ل١١).

(٣) الضوء اللامع (٩/٢٥٩).

(٤) بهجة الناظرين (ص٩١).

وأما التهمة الثانية فهي غير مبينة السبب، وقد أوردها ابن خطيب الناصرية[١] في تاريخه حيث قال: «سمعت الحافظ أبا إسحق البرهان سبط العجمي[٢] يقول: لما رحلت إلى دمشق قال لي الحافظ الصدر الياسوفي[٣]: لا تسمع مع ابن الجزري شيئا»[٤].

لكن الحافظ الياسوفي لم يبين سبب نهيه هذا، فيكون ذلك من الجرح غير المفسر الذي لا يقبل، ولعله لأجل ذلك لم يمتثل الحافظ سبط ابن العجمي لما أمره به الياسوفي، ودليل ذلك مشاركته لابن الجزري في السماع على عدة شيوخ، منهم الصلاح بن أبي عمر، والعراقي، والبلقيني، والكمال بن حبيب، والشهاب بن المرحل، وأبو عبد الله ابن جابر، وأبو جعفر ابن مالك الأندلسيان، وغيرهم.

---

(١) هو علي بن محمد بن سعد الحلبي، الشافعي، علاء الدين، يعرف بابن خطيب الناصرية (٧٧٤-٨٤٣).
المجمع المؤسس (١٨٦/٣)، والضوء اللامع (٣٠٣/٥)، وشذرات الذهب (٢٤٧/٧).

(٢) هو إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي، ثم الحلبي، سبط ابن العجمي، المحدث الفاضل الرحال (٧٥٣-٨٤١).
المجمع المؤسس (٩/٣-١٥)، ولحظ الألحاظ (ص٣٠٩)، وشذرات الذهب (٢٣٧/٧).

(٣) هو سليمان بن يوسف بن مفلح المقدسي، الدمشقي، الحافظ الناقد الفقيه، صدر الدين، أبو الربيع (٧٣٩-٧٨٩)
الدرر الكامنة (٣١١/٢)، ولحظ الألحاظ (ص٢٧٣)، وشذرات الذهب (٣٠٧/٦).

(٤) إنباء الغمر (٢٤٧/٨)، والضوء اللامع (٢٥٩/٩).

ثم إن الصدر الياسوفي رحمه الله مع اتصافه بالحفظ، إلا أنه «كان يصرح بتخطئة الكبار»[١]. وقد شارك ابن الجزري في كثير من شيوخه كابن رافع، وابن كثير، والعراقي، وابن أميلة، وست العرب، فلعل الدافع له إلى ما قال في حق ابن الجزري المعاصرة، والمنافسة التي تكون بين الأقران، قال الإمام الذهبي: «كلام الأقران بعضهم في بعض لا يعبأ به، لاسيما إذا لاح لك أنه لعداوة، أو لمذهب، أو لحسد، ما ينجو منه إلا من عصم الله، وما علمت أن عصرا من الأعصار سلم أهله من ذلك سوى الأنبياء والصديقين»[٢].

وبهذا كله تنتفي التهمة الثانية، ولما تثبت بعد.

وأما التهمة الثالثة فهي اتهامه بسرقة النظم، وقد وردت أيضا عند ابن خطيب الناصرية، حيث قال: «إنه كان يتهم في أول الأمر بالمجازفة، وأن البرهان قال له: أخبرني الجلال بن خطيب داريا[٣] أن ابن الجزري مدح أبا البقاء السبكي بقصيدة زعم أنها له، بل وكتب خطه بذلك، ثم بينت للممدوح أنها في ديوان ابن قلاقس[٤]»[٥].

---

(١) طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة (١٥٣/٣).

(٢) ميزان الاعتدال (٢٥١/١).

(٣) هو محمد بن أحمد بن سليمان، أبو المعاطي الدمشقي، المعروف باب خطيب داريا (٧٤٥-٨١١). شذرات الذهب (٨٩/٧)، والبدر الطالع (١٠٦/٢).

(٤) هو الشاعر المجيد البليغ، أبو الفتوح، نصر الله بن عبد الله بن مخلوف اللخمي، الإسكندري (٥٣٢-٥٦٧). كتاب الروضتين في أخبار الدولتين، لأبي شامة (٢٣٥/٢)، ووفيات الأعيان (٣٨٥/٥)، والسير (٥٤٦/٢٠).

(٥) إنباء الغمر (٢٤٧/٨)، والضوء اللامع (٢٥٩/٩).

وهذه التهمة هي أشد التهم سقوطا، إذ من ذا الذي يزعم أن ابن الجزري لا يحسن النظم، حتى يضطر إلى السطو على قصيدة من ديوان شاعر مشهور، ثم يمدح بها أحد مشايخه.

وهل كان غمرا غبيا إلى هذا الحد - وحاشاه، فقد وصفه شيوخه بالنبوغ والذكاء - حتى يتجرأ بذلك على شيخ هو علامة زمانه، ووصف بأنه «أحد من انتهى إليه العلم بالعربية»[١]، ولو اجترأ على واحد ممن لا علم له بالعربية لخشي أن يكشف أمره، لكونه في بلدة كثير علماؤها وأدباؤها، وهي إحدى عواصم العلم حينها، فكيف يجرؤ على من تلك صفته؟.

ولذلك قال السخاوي: «وأما سرقة النظم فلم يكن مدفوعا عن النظم، فكم له من تصنيف نظما»[٢].

وينبغي التنبيه أيضا في رد هذه التهمة إلى ما قيل في ناقلَيْها، وهما ابن خطيب الناصرية، وابن خطيب داريا، فأما الأول فهو مؤلف كتاب تاريخ حلب، الذي قال فيه بعض الفضلاء «ذيل قصير إلى الركبة»، وقال فيه ابن تغري بردي: «وقفت عليه فلم أجده جال حول الحمى»[٣]، وقال في صاحبه بعد أن ذكر ما يعاب به: «وملخص الكلام أنه كان عالما غير مشكور السيرة»[٤].

---

(١) قسم الوفيات من هذا الكتاب، وفيات سنة٧٧٧.

(٢) الضوء اللامع (٩/٢٥٩).

(٣) النجوم الزاهرة (٧/٢٠٩).

(٤) المصدر السابق (١٥/٤٨٠). وقد ذكر الشوكاني في البدر الطالع (١/٤٧٦) خلاف ذلك، ووصفه بأنه كان «نظيف اللسان والقلم»، فلعل هذه من هفواته، ومن ذا الذي لا يخطئ؟».

وأما الثاني وهو ابن خطيب داريا، فقد وصف بأنه: «اشتهر بوفور الذكاء حتى كان يقتدر على تصوير الباطل حقا، والحق باطلا، وكان يتلاعب بالأكابر. . ، وبالجملة فالغالب عليه المجون والهزل»[١]. فهل من الصواب أن نقبل قول من كان الغالب عليه المجون والهزل فيمن كان الغالب عليه الورع والجد؟، اللهم إلا إذا اختلت الموازين واضطربت. وبذلك يثبت تفنيد هذه التهمة كسابقتيها.

وأما التهمة الرابعة فهي ما ذكر من سوء تصرفه في مال وكل إليه أثناء فترة مباشرته لأعمال الأمير قطلوبك بحيث «ادعى عليه المذكور أنه صرف أموالا في غير مستحقها، وعقد له بسبب ذلك عدة مجالس، وسلم لوالي القاهرة ليعمل له الحساب فوقف عليه مال عجز عنه، ففر سنة ٧٩٨ وركب البحر من إسكندرية ولحق ببلاد الروم[٢].

ولرد هذه التهمة يكفي أن نشير إلى حال مدعيها، وهو «الأمير سيف الدين قطلوبك ابن عبد الله استادار الأمير الكبير ايتمش البجاسي، ولي استادارية السلطان في بعض الأحيان مدة يسيرة فلم ينجح أمره، وعزل وعاد إلى حاله أولا، وكان له ثروة ومال غير أنه لم يعظم إلا بمصاهرته لسعد الدين بن غراب[٣]»[٤]. فهو رجل غير ناجح في إدارته

---

(١) البدر الطالع (٢/١٠٦).

(٢)السلوك (٣/٨٥٥)، والضوء اللامع (٩/٢٥٦).

(٣) ليس في سيرة ابن غراب هذا ما يشكر به، فقد كان من أهل الظلم والجور والتعسف. انظر أخباره في: النجوم الزاهرة (١٢/٦٣-٦٤) و(١٣/١٥١).

(٤) النجوم الزاهرة (١٣/٣٥).

للأمور، ولعله بسبب إساءته التصرف كان يرمي بذلك البرآء من أمثال ابن الجزري الذي ولي له بعض الأعمال، ليتخلص من تهمة هي به ألصق، وهي سوء التدبير، والتصرف في الأموال.

وإذا عدنا لنربط بين خيوط هذه التهمة سنجدها تتصل في بعض طرقها، ببعض من لهم ذكر في التهم السابقة، وهو الشيخ ابن خطيب الناصرية إذ تذكر المصادر أنه «أقام بالقاهرة مدة في كنف ابن غراب»[1]، صهر قطلوبك المذكور، مما يقوي احتمال كون هذه التهمة ملفقة لا مستند لها غير النفرة المعهودة بين المتعاصرين، إلا من رحم ربك.

ويعلق الدكتور عبد الحي الفرماوي على هذه التهمة قائلا «إن ابن الجزري الذي اشتهر عنه أنه كان مثريا من أعمال التجارة، كثير الإحسان إلى أهل الحجاز، لا يمكن أن تحوم حوله الشكوك بخصوص هذه الأموال التي أدين بها. وكل ما في الأمر أنه كان رجل علم وعبادة، أكثر منه رجل إدارة وتصريف الشؤون المالية التي يعجز عن حسن إدارتها المتخصصون، ولولا وجود المنافسين لهذا الرجل العظيم، لدفن التاريخ هذه الحادثة. ويشرف ساحته ويبرؤها أيضا إكرام الملك المؤيد له، بعد ذلك حين عودته من بلاد العجم، وترحيبه به.» [2].

---

(١) شذرات الذهب (٧/٨٩).

(٢) مقدمة تحقيق «التمهيد» (ص٢٢).

وأما التهمة الأخيرة فهي أنه «لم يكن محمود السيرة في القضاء»[١]، ولعل المصرح بها، وهو الحافظ ابن حجر بنى ذلك على كونه قد عزل عنه، ثم إنه لم يبين منشأ هذه التهمة، ولا سببها مما يضعفها، ويجعلها غير مقبولة، لكونها من الجرح غير المفسر، والحافظ ابن حجر من أعلم الناس بتلك القواعد، وأكثرهم إعمالا لها.

وأما العزل له عن منصب القضاء فليس بقادح، إذ أن عصره الذي عاش فيه قد عرف اضطرابا كبيرا في هذا الجهاز، بحيث أصبح العزل أمرا عاديا، فيعزل القاضي أكثر من مرة، ثم يعاد إلى القضاء لأبسط الأمور، ولكثرة الساعين إلى هذا المنصب، والمشترين له بالأموال، ومن راجع تراجم علماء هذا العصر علم مدى صحة هذا الأمر[٢]، بل إن الحافظ ابن حجر، وهو ممن لا يمكن أن تحوم الشكوك حوله، ولا يشك في دينه وورعه وصلاحه، قد عزل عن القضاء أكثر من مرة، ثم أعيد[٣]، فهل يقال إنه لم يكن محمود السيرة فيه؟!.

و جملة القول في هذه التهم أنه لم يثبت منها شيء، ولو ثبت بعضها، لكان ذلك سيئة في بحر حسناته، ومن يعرى عن الخطأ، وكفى المرء نبلا أن تعد معايبه..

---

(١) إنباء الغمر (٨/٢٤٧)، والضوء اللامع (٩/٢٥٩).

(٢) الدرر الكامنة (١/١١ و١٠٤ و٢٥١)، و(٢/٢٨٨)، و(٣/١٣٤) وغيرها، والمجمع المؤسس (٢/٤٧٤)، والنجوم الزاهرة (١١/٢٥٢ و٢٩٥)، والثغر البسام في مواضع كثيرة جدا.

(٣) النجوم الزاهرة (١٤/٢٦٩ و٢٧٦)، و(١٥/٨٢ و٩٦).

المبحث الثامن: مؤلفاته وبعض المؤلفات المنسوبة إليه

إن الإمام ابن الجزري واحد من العلماء الذين فتح لهم في التأليف، وقد شرع في ذلك وتصدر له منذ أن كان شابا، وليس ذلك منه تزببا قبل أن يحصرم، ولكنه كان لذلك أهلا، وعلامة أهليته ثناء بعض شيوخه، واستحسانهم لما ألفه في سنه ذلك، وتقريظهم له.

وقد كان كما وصفه تلميذه النويري: «مع كثرة اشتغاله، وازدحام الناس عليه، يؤلف قدر ما يكتب الناسخ ديدنا».

وسأعرض في هذا المبحث إلى ذكر مؤلفاته في مختلف الفنون، مرتبا إياها على حروف المعجم، ومنبها على ما يشك في نسبته إليه، ذاكرا ما عزم على تأليفه، ووعد به، ولا يُدرى أأنجز وعده، أم حالت دونه العوائق؟، ومشيرا كذلك إلى بعض ما أُلِف حول مؤلفاته الحديثية، دون مؤلفات القراءات لأن ذلك يطول، وليس البحث مخصصا للجانب القرائي، وإنما للجانب الحديثي كما سبق ذكره.

١- الإبانة في العمرة من الجعرانة[1].

---

(١) الضوء اللامع (٩/٢٥٧)، وهدية العارفين (٢/١٨٧)، وإيضاح المكنون (١/٨).

٢- إتحاف المهرة في تتمة العشرة[١].

٣- الإجلال والتعظيم في مقام إبراهيم [٢]. ويرد باسم «التعظيم في مقام إبراهيم».

٤- الأحاديث العشرون العوالي[٣]. - مخطوط-[٤].

٥- الأحاديث المختارة - مخطوط-، وهي أحاديث منتقاة من صحيح البخاري، من أبواب متفرقة، افتتحه بذكر سنده إلى الجامع الصحيح. مخطوط بجامعة برينستون، برقم ٤٤-٤٥، ومنه مصورة بمركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، بدبي، وعندي منه نسخة.

٦- أحاديث مسلسلات وعشاريات الإسناد عاليات[٥].

---

(١) الضوء اللامع (٩/٢٥٧)، والبدر الطالع (٢/٢٥٨).

(٢) الضوء اللامع (٩/٢٥٧)، وإيضاح المكنون (١/٢٦).

(٣) شيخ القراء الإمام ابن الجزري (ص٢٣)، والإمام ابن الجزري، فهرس مؤلفاته ومن ترجم له، للدكتور محمد مطيع الحافظ (ص٧)

(٤) ما كان من الكتب مخطوطا، وعلم مكان وجوده، فإني لا أعرج على ذكر أماكن وجود النسخ منه، بل أكتفي بالإحالة على كتيبي الدكتور محمد مطيع الحافظ «شيخ القراء» و«فهرس مؤلفات ابن الجزري»، فقد أشار إلى ذلك بتفصيل، فلا حاجة إلى التكرار، إلا في حالة ما إذا وجدته قد أغفل ذكر ذلك، أو لم يقف عليه، فإني أشير إليه، وذلك قليل نادر.

(٥) شيخ القراء (ص٢٤)، وفهرس مؤلفات ابن الجزري (ص٧). وعندي منه نسخة.

٧- أحاسن المنن[١]. وكل من ذكره في مؤلفاته اقتصر على هذا الجزء من العنوان، وقد ذكره السخاوي في «الضوء اللامع» كاملا في ترجمة محمد بن عبد القوي (٩/١١٠) فسماه «أحاسن المنن في الخَلق الحسن والخُلُق الحسن والاسم الحسن».

٨- الأحاديث الأربعون العوالي[٢]. وكل من عزاه إليه، ممن وقفت عليه، يخلط بينه وبين كتابه الآخر «الأربعين في الحديث»، وسيأتي في حرف الطاء. فهما كتابان، وليسا واحدا.

٩- أربعون حديثا من رواية سفيان بن عيينة. مخطوط بجامعة برينستون- جاريت يهودا، ٦٥-[٩٧٦-٧٢٣].

١٠- الإسعاد في الخلف بين الشاطبية والإرشاد. ذكره ابن الجزري في الغاية (٢/١٢٨)، فقال: «وكتاب الكفاية أكبر من كتاب الإرشاد، وقد قرأت الكتابين، وقرأت بهما، وحصلت لي رواية الإرشاد عاليا جدا، وذكرت خلفه في كتابي الإسعاد».

ولم يذكر هذا الكتاب أحد ممن ترجم لابن الجزري.

١١- أسنى المطالب في مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب. طبع قديما، ثم طبع حديثا باسم «مناقب الأسد الغالب ممزق الكتائب ليث بن غالب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب».

---

(١) الضوء اللامع (٩/٢٥٧)، والتحفة اللطيفة (٢/١٤).

(٢) المجمع المؤسس (٣/٢٢٧)، وكشف الظنون (١/٥٣)، وهدية العارفين (٢/١٨٧)، وشيخ القراء (ص٢٤)، وفهرس مؤلفات ابن الجزري (ص٧)، ومقدمة المنجد، للفرماوي (ص٢٣)، ومقدمة التمهيد، لغانم قدوري (ص٢١).

١٢- أصول القراءات. - مخطوط[١]-.

١٣- إعانة المهرة في الزيادة على العشرة[٢].

١٤- الإعلام بتاريخ الإسلام. ذكره ابن الجزري في التذكرة، في النوع الحادي والعشرين، في التواريخ والوفيات فقال: «ولم يكن مثل تاريخ الإسلام، للحافظ الذهبي...، فأتى بفوائد كثيرة، وتاريخي الإعلام مستوعب لذلك كله، جمعه الله تعالى علي».

وقد ذكره الدكتور محمد مطيع الحافظ في آخر كتابه «شيخ القراء» (ص٣٣)، فقال: «ملاحظة: ذكر ابن الجزري في كتابه «كفاية الألمعي» (ص٣١) أن له كتابا عنوانه «الإعلام بتاريخ الإسلام»، لم نجد له أي ذكر فيما وقفنا عليه من المصادر، ويمكن أن يكون «تاريخ مختصر الإسلام «الذي سبق ذكره»، انتهى.

وهو كما قال، فقد وقف بعض الزملاء الباحثين على نسخة خطية لمختصر تاريخ الإسلام المشار إليه، بخزانة شيخ الإسلام عارف حكمة، وهي إحدى مجموعات مكتبة الملك عبد العزيز، بالمدينة المنورة، برقم ٩٠٠/٤٤ [تاريخ]، وزودني بمقدمة الكتاب وفيها «قال العبد الفقير محمد بن محمد بن محمد بن الجزري، عفا الله عنه ورحمه، ولطف به، الحمد لله الذي جعل الحوادث والوفيات أعظم عبرة للإنسان، وخلق الأرض والسماوات، واختلاف الليل والنهار أوضح آية لذوي الأذهان.

---

(١) كشف الظنون (١/١٤)، وهدية العارفين (٢/١٨٧)، وشيخ القراء (ص٢٤)، وفهرس مؤلفات ابن الجزري (ص٨).

(٢) الضوء اللامع (٩/٢٥٧)، والبدر الطالع (٢/٢٥٨).

وبعد: فإن العلم بالتاريخ علم جليل، لا يستغني عنه إلا من عدم التحصيل، ولا ينكر فضله إلا من ليس له إلى علمي الكتاب والسنة سبيل، وكفاه دليلا ما قصه الله في القرآن والتوراة والإنجيل، وليس يصح في الأذهان شيء، إذا احتاج النهار إلى دليل». ثم ذكر أهمية علم التاريخ، والمصنفات التي صنفت فيه، ثم ذكر كتاب «تاريخ الإسلام» للذهبي، وأثنى عليه، ثم قال: «ولما قدر الله تعالى بهجرتي، وحكم علي بغربتي، وكان التاريخ المذكور مما لا يمكنني مصاحبته، ولا يسعني مفارقته، رأيت أن ألخصه في أوراق تكون تذكرة أرجع إليها، وتبصرة أعتمد عليها، مع زيادات لابد منها، وإشارات لا يستغنى عنها، فهو في الحقيقة إعلام بتاريخ الإسلام، وإلى الله تعالى أرغب في إتمامه والنفع به، إنه قريب مجيب، وهو المستعان وعليه التكلان»[١].

وفي آخره قال مؤلفه «قلت: وهذا آخر ما لخصته من تاريخ حافظ الإسلام أبي عبد الله محمد ابن عثمان الذهبي رحمه الله، وفرغت منه يوم الجمعة، رابع شهر رجب، سنة ثمان وتسعين وسبعمائة، بمدينة أنطاكية حرس الله ثغرها، وذلك من البلاد الرومية المحروسة، نصر الله تعالى ملكها العادل السلطان أبا يزيد خان بن مراد خان....».

فثبت بهذا أن كتاب «الإعلام» هو نفسه كتاب «مختصر تاريخ الإسلام»[٢].

---

(١) (ل٤/ب).

(٢) ممن نسب إليه المختصر حاجي خليفة في كشف الظنون (١/١٩٥)، والبغدادي في الهدية (٢/١٨٨). ولم أر من سماه باسم «الإعلام» سوى ما ورد من إشارة الدكتور محمد مطيع.

١٥- الإعلام بما في كتاب ابن الباذش من الأوهام.

ذكره ابن الجزري في الغاية (١/٨٣)، فقال في ترجمة ابن الباذش: «ألف كتاب الإقناع في السبع من أحسن الكتب، ولكنه ما يخلو من أوهام، نبهت عليها في كتابي الإعلام».

وهذا الكتاب أدرجته ظنا لا تحقيقا، إذ عبارة ابن الجزري مشعرة بأنه كتاب مستقل، مفرد لبيان ما وقع في كتاب ابن الباذش من أوهام، إلا أنه غير مستبعد أن تكون هذه التنبيهات قد وردت مبثوثة في كتاب «الإعلام في أحكام الإدغام»، وهو الكتاب الآتي ذكره بعد هذا، ولم أر من نبه عليه.

١٦- الإعلام في أحكام الإدغام[١].

١٧- ألغاز ابن الجزري، [أو أربعون مسألة من المسائل المشكلة في القراءات]، نظم. وهو مخطوط[٢].

ويوجد بالخزانة العامة بالرباط مجوع برقم ٥٠٣ د، يضم قصيدة تجيب على هذه الألغاز، ولم يرد ذكر اسم ناظمها، وأولها.

ومن بعد حمدي رافع العرش والعلا
وخافض تحت التحت وهو قد اعتلا

أقول لشيخ العرب والعجم كلهم مقالة أعمى بالنبي توسلا
أيا إمام الناس يا شيخ عصرهم أيا ولد الجزري يا مقريء الملا

---

(١) كشف الظنون (١/١٢٨)، وهدية العارفين (٢/١٨٧).

(٢) كشف الظنون (١/١٥٠)، وهدية العارفين (٢/١٨٧)، وشيخ القراء (ص٢٤-٢٥)، وفهرس مؤلفات ابن الجزري (ص٩).

سألت لقاري الأرض كل مسائلا تـشبهت بالحـصري قـولا ومفعـلا
وعــدة هــذي أربعــون عزوتهــا إلى الحرز والاغماض فيها موصلا
لهـا زمـن خمـسون عامـا بفـارس وشرق وغرب لم يجبها ذوو الجلا

وعدة هذه القصيدة تسعة وستون بيتا.

١٨- الاهتداء إلى معرفة الوقف والابتداء - مخطوط -[١].

١٩- الأولويـة فـي الأحاديـث الأوليـة. ذكـره ابـن الجـزري فـي «الأحاديـث الأربعـون العـوالي» (ل١٧/ب)، ولـم يـسمه، وإنمـا قـال: «حيث أفردناه بالتأليف».

وقد ورد مسمى عند النويري (ص٢١) كما ذكرت، وفي بعض النسخ «الأولية»، وفي الضوء اللامع (٩/٢٥٧)، وإيضاح المكنون (١/١٥١) «الألوية».

٢٠- البداية في علوم الرواية[٢]. ذكره ابن الجزري في المصعد الأحمد (ص٤٣)، ونقل عنه ابنه أحمد في شرحه للطيبة (ص٤٣١)، والسخاوي في الضوء (٩/٢٥٧)، والبغدادي في إيضاح المكنون (١/١٦٢)، وهدية العارفين(٢/١٨٧)، ومحمد مطيع الحافظ في شيخ القراء (ص٢٥)، وفي فهرس مؤلفات ابن الجزري (ص٩)، والفهرس الشامل (١/٢٨٩).

---

(١) النشر (١/٣١٦)، وشرح الطيبة، للنويري (١٩)، وشيخ القراء (ص٢٥)، وفهرس مؤلفات ابن الجزري (ص٩).

(٢) سبق الكلام في مقدمة هذا البحث عن هذا الكتاب، بما أغنى عن إعادته هنا.

٢١- البيان في خط عثمان[١].

٢١م- تاريخ ابن الجزري. سبق في «الإعلام بتاريخ الإسلام». وقد ذكر من سرد مؤلفاته من المعاصرين كتابين اثنين؛ الأول «تاريخ الجزري»، والثاني «تاريخ ابن الجزري»، والأرجح أنهما كتاب واحد، وهو الذي سبقت الإشارة إليه، أو أن أحدهما لجزري آخر كما سيأتي بيانه.

٢٢- تاريخ النحاة. ذكره ابن الجزري في غاية النهاية (٢/٣٢٥) في ترجمة أبي توبة النحوي فقال: «وكلامه مع المأمون في قراءة ﴿وحِرْم على قرية﴾ معروف، كتبناه في تاريخ النحاة. وهذا الكتاب أيضا مما لم يذكره من ترجم له.

٢٣- تحبير التسيير في القراءات العشر. وهو مطبوع.

٢٤- تحفة الإخوان في الخلف بين الشاطبية والعنوان[٢].

٢٥- التذكار في رواية أبان العطار[٣].

٢٦- تذكرة العلماء في أصول الحديث. هو كتابنا هذا.

---

(١) هدية العارفين (٢/٢٨٧)، وشيخ القراء (ص٢٥)، ومخطوطات معهد البيروني للدراسات الشرقية بطشقند. إعداد عبد الرحمن الفرفور، ومحمد مطيع الحافظ.

(٢) مقدمة المنجد (ص٢٦)، شيخ القراء (ص٢٥)، وفهرس مؤلفات ابن الجزري (ص١٢). وقد طبع.

(٣) غاية النهاية (٢/٣٢٤)، وشيخ القراء (ص٢٦)، وفهرس مؤلفات ابن الجزري (ص١٢).

٢٧- التعريف بالمولد الشريف[١].

٢٨- تقريب النشر في القراءات العشر. مطبوع بتحقيق إبراهيم عطوة.

٢٩- التقريب في شرح التيسير[٢].

٣٠- التقييد في الخلف بين الشاطبية والتجريد. ذكره ابن الجزري في غاية النهاية(١/٣٧٤).

٣١- التكريم في العمرة من التنعيم[٣].

٣٢- تكملة البداية والنهاية لابن كثير[٤].

٣٣- تكملة ذيل التقييد لمعرفة رواة السنن والأسانيد[٥].

٣٤- التمهيد في علم التجويد. له عدة طبعات أشهرها التي بتحقيق الدكتور المحقق غانم قدوري.

٣٥- التوجيهات على أصول القراءات[٦].

---

(١) الضوء اللامع (٩/٢٥٧)، والتحفة اللطيفة (٢/١٤)، وكشف الظنون (١/٤٢١ و٢/١٩١٠)، وقال النويري في شرح الطيبة (ص٢٢): «وله ثلاثة موالد ما بين نثر ونظم، ألفها بمكة»، ورفع الخفاء شرح ذات الشفاء (١/٢٨).

(٢) هدية العارفين (٢/١٨٧)، وفهرس مؤلفات ابن الجزري (ص١٥).

(٣) الضوء اللامع (٩/٢٥٧)، وهدية العارفين (٢/١٨٧).

(٤) شرح الطيبة للنويري (ص٢٢)، وشرح الحصن الحصين، للفاسي (ق٢).

(٥) كذا ذكروا، ولعل الصواب «والمسانيد» كما هو مشهور من تسمية الأصل. هدية العارفين (٢/١٨٧)، وشيخ القراء (ص٢٦)، ومقدمة المنجد (ص٢٧).

(٦) ذكره ابن الجزري في التمهيد (ص٢٣٤) والبغدادي في هدية العارفين (٢/٨٧).

٣٦- التوضيح شرح المصابيح للبغوي.

غاية النهاية (٢/٢٥١)، وتذكرة العلماء وذكره في أكثر من موضع فيها باسم تصحيح المصابيح، وعبارته تشعر أنهما ليسا كتابين، وإنما هما واحد، فقد قال في ديباجته: «فلم أر كتابا معتمدا لديهم في الحديث النبوي، سوى كتاب المصابيح للإمام أبي محمد البغوي، وهو وإن كان عمدة لأهل السنة والجماعة، فإنه يحتاج إلى تصحيح من عالم بهذه الصناعة، فرغب إلي في تصحيحه، والكشف عن ألفاظه ومعانيه وتوضيحه»، ولكنه لم يورده إلا باسم تصحيح المصابيح فتكون العبارة هي الشطر الأول من العنوان، والشطر الثاني هو التوضيح، ويكون العنوان «التصحيح والتوضيح في شرح المصابيح». وورد في كشف الظنون (٢/١٦٩٩) «تصحيح المصابيح التوضيح في شرح المصابيح»[١].

٣٧- جامع الأسانيد في القراءات[٢].

٣٨- جزء في الأحاديث المتواترة. ذكره ابن الجزري في هذا الكتاب، في النوع الأول من الأصل الثالث «المتواتر».

---

(١) انظر غاية النهاية (٢/٢٥١)، والمجمع المؤسس (٣/٢٢٤)، والضوء اللامع (٩/٢٥٧).

(٢) ذكر النويري في شرح الطيبة (ص٢٣) لابن الجزري معجمين في أسماء شيوخه، وأحسب أن هذا أحدهما، وقد طبع مؤخرا، والثاني سيأتي باسم «ذكر أسانيد كتب جماعة من العلماء وشيء من أحاديثهم»، فهذا عن شيوخه في القراءات، وذاك عن شيوخه في الحديث، والله أعلم.

٣٩- جزء في طرق حديث أنزل القرآن على سبعة أحرف. ذكره في النشر (١/٧٠).

٤٠- جزء في فضل من سمي بمحمد مع ذكر أحاديث مسلسلات لهذا الاسم، (مخطوط)، منه نسخة بجامعة برنستون برقم ٤٤. ومنه مصورة بمركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي. ولدي منه نسخة بدأت الاشتغال عليها ولم أتمه.

٤١- الجمال في أسماء الرجال. نسبه إليه الكتاني في «فهرس الفهارس والأثبات» (ص٢٢٣)، والفلاني في قطف الثمر (ص٢٣٥).

٤٢- جنة الحصن الحصين. وهو أحد مختصري الحصن[1].

٤٣- الجوهرة في النحو- نظم- [2].

٤٤- الحصن الحصين من كلام سيد المرسلين. له عدة طبعات، انظرها في فهرس مؤلفات ابن الجزري (ص١٩). وله شروح عدة؛ أولها شرح المؤلف نفسه وسيأتي، وشرح الملا علي القاري، سماه «الحرز الثمين شرح الحصن الحصين».

---

(١) الضوء اللامع (٩/٢٥٧)، والبدر الطالع (٢/٢٥٨)، وكشف الظنون (١/٦٦٩)، وفهرس الفهارس (ص٢٢٣).

(٢) غاية النهاية (٢/٢٥١)، وشرح الطيبة، للنويري (ص٢٣)، والضوء اللامع (٩/٢٥٨)، وكشف الظنون (١/٦٢١).

وشرح أبي عبد الله محمد بن عبد القادر الفاسي[١] (ت١١١٦)، وسماه «تحفة المخلصين على مختصر ابن الجزري الحصن الحصين»[٢]، وهو شرح نفيس قيم، اشتمل على نكات ولطائف في الحديث واللغة والرقائق وغيرها. وهو مخطوط بالخزانة العامة بالرباط، في مجلدين برقم (٧٣٦د)، وقد اختصره محمد يحيى بن محمد المختار بن الطالب، ومنه نسخة أيضا في الخزانة العامة، برقم(٥٧٤ ك).

٤٥- حواشي طيبة النشر. ذكره في غاية النهاية (١/١٣٠)، في ترجمة ابنه أحمد.

٤٦- الدر النظيم في رواية حفص[٣].

٤٧- الدرة المضية في قراءات الأئمة الثلاثة المرضية[٤]. مطبوع

---

(١) له ترجمة في الدرر البهية، لمولاي إدريس الفضيلي (٢/٢٦٠)، وذكر له من مؤلفاته هذا الكتاب.

(٢) فهرس المخطوطات العربية المحفوظة في الخزانة العامة بالرباط، ق٢ج١/٦٣.

(٣) شيخ القراء (ص٢٨)، وفهرس مؤلفات ابن الجزري (١٩).

(٤) قال الدكتور عبد الحي الفرماوي في مقدمته لمنجد المقرئين (ص٣٠) معلقا على اسم «الدرة المضية»: «يلاحظ أن بعض المصادر تذكر هذا الكتاب باسم «الهداية في تتمة العشرة»، مثل شذرات الذهب، والأعلام، وابن الجزري نفسه في منجد المقرئين، وحسبنا أول الأمر أنهما كتابان لا كتاب واحد، حتى صرح لنا الإمام السخاوي في الضوء اللامع (٩/٢٥٧) عقب ذكره لهذا الكتاب باسم «الهداية في تتمة العشرة»، قائلا إن ابن الجزري سماه الدرة، فعلمنا أنهما اسمان لكتاب واحد، في موضوع واحد. . .»، انتهى. وهذا وهم من الدكتور الفرماوي، تبع فيه الإمام السخاوي، فالصحيح أنهما كتابان لا كتاب واحد، ويفهم ذلك من كلام السخاوي نفسه الذي جعل الكتابين كتابا واحدا، =

عـدة طبعـات أحـسنها التـي بتحقيـق الـشيخ المقـرئ محمـد تمـيم الزعبي.

٤٨- ذات الـشفا فـي سـيرة المـصطفى ومـن بعـده مـن الخلفـا[١].

- مخطوط -.

وقد طبع شرحه المسمى «رفع الخفا شرح ذات الشفا»، لمحمد بن الحسن الآلاني، بتحقيق حمدي عبد المجيد السلفي.

٤٩- ذكـر أسـانيد جماعـة مـن العلمـاء وشـيء مـن أحـاديثهم[٢].

- مخطوط -

٥٠- الذيل على طبقات القراء للذهبي[٣].

= حيث يقول: «نظم الهداية وله ثمان عشرة سنة، وربما حفظها أو بعضها بعض شيوخه». فهذا كلام السخاوي صريح في أنه نظمها في سن مبكرة، بينما الثابت أن نظمه للدرة كان متأخرا، وذلك سنة ٨٢٣ كما هو مصرح به في آخر المتن، وهي السنة التي منع فيها من الحج بسبب اعتراض الأعراب طريقه. وليس من شيوخه الرجال المشهورين أحد حي حينها، إذ آخرهم موتا كما يتضح من خلال معجم شيوخه هو الحافظ العراقي، بينما يصرح في المنجد (ص٢٠٨) أنه عرض بعض أبياتها على شيخه أبي نصر السبكي المتوفى سنة ٧٧١ فاستحسنها.

فثبت بهذا كله أن السخاوي قد وهم في جعل الكتابين واحدا، وتبعه على ذلك الدكتور الفرماوي، ولعل مرد ذلك هو كون الكتابين في موضوع واحد، وهو القراءات الثلاث المكملة للعشر.

(١) إيضاح المكنون (٥٣٩/١)، وهدية العارفين (١٨٨/١)، وشيخ القراء (ص٢٨)، وفهرس مؤلفات ابن الجزري (ص٢٤).

(٢) شيخ القراء (ص٢٨)، وفهرس مؤلفات ابن الجزري (ص٢٤).

(٣) المجمع المؤسس (٢٢٣/٣)، وإنباء الغمر (٢٤٧/٨)، وشذرات الذهب (٢٠٥/٧).

٥١- الذيل على وفيات ابن رافع. ذكره ابن الجزري في هذا الكتاب، في النوع الحادي والعشرين، في الوفيات والتواريخ.

٥٢- رسالة في الوقف على الهمزة لحمزة وهشام[١]. -مخطوط-.

٥٣- الزهر الفائح في ذكر من تنزه عن الذنوب والقبائح. نسبه إليه البغدادي في «إيضاح المكنون» (١/٦١٨)، وبروكلمان في «تاريخ الأدب العربي» (٢/٢٧٨)، ومحمد مطيع الحافظ في «شيخ القراء» (ص)، «وفهرس مؤلفات ابن الجزري» (ص٢٤). وهو مطبوع عدة طبعات، إحداها بتحقيق محمد عبد القادر عطا، بدار الكتب العلمية.

٥٤- طبقات القراء. يأتي «في غاية النهاية».

٥٥- طرفة العالم من كلام أبي القاسم [أو الأربعون حديثا]. وهو غير «الأحاديث الأربعون العوالي» كما سبق التنبيه على ذلك، وإنما هي أربعون حديثا شبيهة بالأربعين النووية، وأوله: «قال الفقير إلى رحمة ربه محمد بن محمد بن محمد بن الجزري لطف الله تعالى به، الحمد لله رب العالمين، والصلاة على سيد خلقه محمد النبي الأمي الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين».

وبعد: فهذه أربعون حديثا من كلام سيد المرسلين، خرجتها من أصح الصحيح، وأفصح الفصيح، وأقصر اللفظ، تيسيرا للحفظ...». وهو مخطوط، توجد منه نسخة بالمكتبة الوطنية بباريس، برقم(٧٦٢). وهو من مرويات محمد بن سليمان الروداني في كتابه «صلة الخلف

---

(١) غانم قدوري في مقدمة التمهيد (ص١٨).

بموصول السلف» (ص٢٩٢). وهو المصدر الوحيد الذي وقفت فيه على ذكره مسمى[١].

٥٦- طيبة النشر في القراءات العشر. مطبوع طبعات عدة، وآخرها فيما أعلم التي بتحقيق محمد تميم الزعبي.

٥٧- الظرائف في رسم المصاحف. أشار إليه النويري في «شرح الطيبة» (ص٢٠)، ولم يسمه، وسماه بذلك الشيخ علي الضباع في مقدمة «النشر»، والدكتور سالم محيسن في مقدمة «النشر»أيضا (١/٣٦)، والفرماوي في مقدمة «المنجد» (ص٣٣)، ومحمد الحافظ في «شيخ القراء» (ص٢٩)، و«فهرس مؤلفات ابن الجزري» (ص٢٨)، وعبد الفتاح القاضي، ومحمد الصادق قمحاوي في مقدمة «تحبير التيسير» (ص٩).

٥٨- عدة الحصن الحصين، وهو ثاني مختصري الحصن. وهو مطبوع عدة طبعات[٢].

٥٩- عرف التعريف بالمولد الشريف[٣].

---

(١) وقد حققته ونشر في مجلة الواضحة لدار الحديث الحسنية.

(٢) فهرس مؤلفات ابن الجزري (ص٢٨)، وشيخ القراء (ص٢٩).

(٣) شرح الطيبة، للنويري (ص٢٢)، ولم يسمه، والضوء اللامع (٩/٢٥)، وكشف الظنون (٢/١١٣٢)، وهدية العارفين (٢/١٨٨)، وفهرس الفهارس (ص٢٢٤). وذكر كاظم الموسوي في دائرة المعارف الإسلامية الكبرى (ص٥٨٢) أنه طبع قديما مع ترجمته الهندية، بلكنهو، سنة ١٣٠٨- ١٨٩١، ترجمة محمد تائب.

٦٠- العقد الثمين في ألغاز القراءة. وهو شرح لمنظومته في الألغاز[١].

٦١- عقد اللآليء في الأحاديث المسلسلة العوالي[٢] - مخطوط-.

وعندي منه نسخة مصورة من مكتبة باريس الوطنية، وأوله «الحمد لله على ما مَنّ مِنَ الكتاب والسنة، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، شهادة تكون لنا من النار جنة، ونشهد أن محمدا عبده ورسوله، أول من تفتح له أبواب الجنة صلى الله عليه، وعلى آله وصحبه صلاة تقي من شر الناس والجنة وسلم».

٦٢- غاية المنى في زيارة منى[٣].

٦٣- غاية المهرة في الزيادة على العشرة - مخطوط - [٤].

٦٤- غاية النهاية في أسماء رجال القراءة أولي الرواية والدراية.

طبع بعناية المستشرق برجستر، وعني بتصحيحه علي الضباع، ثم طبع مصورا عن هذه الطبعة عدة طبعات.

---

(١) كشف الظنون (١/١٥٠)، و(٢/١١٥٠)، وهدية العارفين (٢/١٨٨)، ومقدمة المنجد (ص٣٤)، وشيخ القراء (ص٢٩)، وفهرس مؤلفات الجزري (ص٢٨).

(٢) الضوء اللامع (٩/٢٥٧)، والبدر الطالع (٢/٢٥٨)، وهدية العارفين (٢/١٨٨)، وإيضاح المكنون (٢/١١٠)، وفهرس الفهارس (ص٢٢٤)، وفيه «عقود اللآليء».

(٣) الضوء اللامع (٩/٢٥٧)، وهدية العارفين (٢/١٨٨).

(٤) غاية النهاية (٢/٢٥١)، وكشف الظنون (٢/١١٩٤)، وهدية العارفين (٢/١٨٨)، وشيخ القراء (ص٢٩).

وقد سماه السخاوي «غايات النهايات..»[١].

ويحتاج هذا السفر العظيم إلى من يعيد الاعتناء به، فيخرجه ويحققه تحقيقا يليق بحجمه وقيمته، إذ الطبعة الموجودة مليئة بالتصحيفات والتحريفات في أسماء الأعلام.

٦٥- فتح القريب المجيب في قراءة حمزة بن حبيب -مخطوط-[٢].

٦٦- فضائل القرءان[٣].

٦٧- فضل حراء[٤].

٦٨- الفوائد المجمعة[٥].

وهو كتاب ذكر فيه الخلف بين الشاطبية وتلخيص العبارات[٦]. ذكره في غاية النهاية (١/٢١١).

---

(١) الضوء اللامع (٩/٢٥٧).

(٢) شيخ القراء (ص٣٠)، وفهرس مؤلفات ابن الجزري (ص٣١).

(٣) ذكره بروكلمان في الذيل (٢/٢٧٧)، وقدوري في مقدمة التمهيد (ص٢٦)، وصلاح الموصلي في مقدمة تحقيق «متعة الأذهان» (١/٤٠)، والموسوعة العالمية العربية (٨/٣٤٥).

(٤) الضوء اللامع (٩/٢٥٧).

(٥) وقع مسمى في مقدمة غانم قدوري للتمهيد (ص٢٠) «الفوائد المجمعة في زوائد الأربعة»، وهو خطأ، والصواب ما أثبت اعتمادا على عبارة المؤلف نفسه في كتاب «الغاية». ولعل الخطأ من ناسخ النسخة، أو من وضع عنوانها، وربما اختلط عنوان هذا الكتاب مع كتاب «تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة»، لتقارب العوانين سجعا، لا لفظا.

(٦) تلخيص العبارات بلطيف الإشارات، لأبي علي الحسن بن بليمة (ت٥١٤).

٦٩- القراءات الشاذة. نظم في أربع وستين بيتا. - مخطوط-[١].

وقد شرحها أبو العباس أحمد بن إسماعيل الكوراني(ت٨٩٣) شرحا سماه «كشف الأسرار عن قراءة الأئمة الأخيار»[٢].

٧٠- قصيدة بالتجويد - مخطوط -[٣].

٧١- قصيدة في القراءة. - مخطوط-[٤].

٧٢- قصيدة فيما رسم من الهمز على غير قياس.

أولها:

باب الذي خرج عن قياس رسم من الهمز بلا التباس
فأصل كل همزة أن ترسما بحسب التخفيف فيما علما

وآخرها:

وبعد ألان مثل اليكة بصاد ثم الشعرا وتمت

وهي قصيدة في سبع وثلاثين بيتا، توجد بآخر شرح «الطاهرة»، لناظمها تلميذ ابن الجزري طاهر بن عرب. مخطوط بالخزانة العامة بالرباط، تحت رقم ٩٣٣ ق.

---

(١) كشف الظنون (١٣٢٣/٢)، ومقدمة المنجد (ص٣٥)، وشيخ القراء (ص٣٠)، وفهرس مؤلفات ابن الجزري (ص٣١).

(٢) كشف الظنون (١٤٢٦/٢).

(٣) شرح الطيبة، للنويري (ص٢٠)، وفهرس مؤلفات ابن الجزري (ص٣١)، وشيخ القراء (ص٣٠).

(٤) المرجعين الأخيرين.

٧٣- قصيدة في مدح الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ[١].

ومطلعها:

لطيبة بت طول الليل أسري لعل بها يكون فكاك أسري
إلهي سود الوجه الخطايا وبيضت السنون سواد شعري

٧٤- الكاشف في أسماء رجال الكتب الستة[٢].

٧٥- كتاب في الطب على حروف المعجم[٣].

٧٦- كتاب في مخارج الحروف[٤]. شرح النويري (ص١٩).

٧٧- كفاية الألمعي في آية: يا أرض ابلعي[٥]. طبع بتحقيق عدنان أبو شامة.

٧٨- المختار في فقه الإمام الشافعي[٦].

---

(١) شرح النويري (ص٢٣-٢٤)، ورفع الخفا، للآلاني (٢٣/١).

(٢) شرح النويري (ص٢٢)، ورفع الخفا (٢٣/١)، وفهرس الفهارس (ص٢٢٣).

(٣) شرح النويري (ص٢٣)، ورفع الخفا (٢٣/١).

(٤) جعلت محققة «شرح الطيبة» الأستاذة عزيزة علو هذا الكتاب ومنظومة «المقدمة الجزرية» كتابا واحدا، لكن عبارة النويري لا تفيد ذلك، وإنما تفيد التغاير، وكونهما في موضوع واحد لا يمنع من كونهما متغايرين، فكم لابن الجزري من كتاب منثور ثم ينظمه فيما بعد، وربما كان العكس، كالطيبة والنشر.

(٥) شيخ القراء (ص٣١)، وفهرس مؤلفات ابن الجزري (ص٣٢).

(٦) شرح النويري (ص٢٢)، وطبقات صلحاء اليمن (ص٣٤٦)، ورفع الخفا (٢٣/١).

٧٩- مختار النصيحة بالأدلة الصحيحة. وهو كتاب في الوعظ[١].

٨٠- مختصر تاريخ الإسلام للذهبي. (تقدم في الإعلام).

٨١- مسائل في القراءات[٢].

٨٢- مسألة آلان[٣].

٨٣- المسند الأحمد. ذكره في المصعد الأحمد (٢١، ٢٤، ٢٥)، مقتصرا على هذا الشطر من العنوان، وسماه النويري (ص٢١) «المسند الأحمد على مسند أحمد»، وسماه ابن حجر في تعجيل المنفعة (٩/١) «المسند الأحمدي». وسماه الأكثرون «المسند الأحمد فيما يتعلق بمسند الإمام أحمد»[٤].

٨٤- مشيخة الجنيد بن أحمد البلياني[٥].

٨٥- المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد.

مطبوع بتحقيق أحمد شاكر، مع رسالتين عن المسند. ومطبوع أيضا مستقلا[٦].

---

(١) هدية العارفين (١٨٨/٢)، وإيضاح المكنون (٤٤٧/٣).

(٢) شيخ القراء (ص٣١)، وفهرس مؤلفات ابن الجزري (ص٣٣).

(٣) شيخ القراء (ص٣١)، وفهرس مؤلفات ابن الجزري (ص٣٣).

(٤) الضوء اللامع (٢٥٧/٩)، وإيضاح المكنون (٤٨/٢)، وهدية العارفين (١٨٨/٢)، وفهرس الفهارس (ص٢٢٤).

(٥) الدرر الكامنة (٢٥٦/١)، و(٢٠٢/٢)، وغيرها، والجواهر والدرر (٦٦٨/٢)، والضوء اللامع (٢٥٨/٩).

(٦) شيخ القراء (ص٣٢)، وفهرس مؤلفات ابن الجزري (ص٣٣-٣٤).

٨٦- مفتاح الحصن الحصين، وهو شرح لكتابه الحصن، - مخطوط -[١].

٨٧- المقدمة في علم الحديث. - نظم في ستمائة بيت -، وقد شرحها ابنه أبو بكر[٢].

وقد كنت أحسب أن هذا الكتاب وكتابنا هذا «التذكرة» كتاب واحد حتى وقفت على الصفحة المتعلقة به في فهرس دار الكتب القومية ببرلين (ص٢٢) فتبين لي أنه غيره، لوجود مباحث فيه ليست في كتاب التذكرة، كمبحث معرفة أسباب الحديث، والتاريخ المتعلق بالمتون وغيرها، ولأن ذاك نظم وهذا نثر.

٨٨- المقدمة فيما على قارئ القرءان أن يعلمه. (أو المقدمة الجزرية). طبعت عدة طبعات[٣].

---

(١) كشف الظنون (٦٦٩/١)، وهدية العارفين (١٨٨/٢)، وشيخ القراء (ص٣٢)، وفهرس مؤلفات ابن الجزري (ص٣٤).

(٢). غاية النهاية (١٣٠/١)، وشرح النويري (ص٢٣)، وتحفة المخلصين، للفاسي (ل٢)، وكشف الظنون (١٨٠٣/٢)، وهدية العارفين (١٨٨/٢). ومنه نسخة في دار الكتب القومية ببرلين، برقم ١٠٨٤، كما في فهرسها (ص٢٢).

وقد كنت أحسب الكتاب هذا، وكتابنا هذا «التذكرة» كتابا واحدا حتى وقفت على الصفحة المتعلقة به في فهرس دار الكتب القومية ببرلين (ص٢٢)، فتبين لي أنه غيره، لوجود مباحث فيه ليست في كتاب التذكرة، كمبحث معرفة أسباب الحديث، والتاريخ المتعلق بالمتون وغيرها، ولأن ذاك نظم وهذا نثر.

(٣) شيخ القراء (ص٣٢)، وفهرس مؤلفات ابن الجزري (ص٣٤).

٨٩- المقصد الأحمد في رجال مسند الإمام أحمد. كذا سماه في المصعد الأحمد(ص٣٠)، والشوكاني في البدر الطالع(٢/٢٥٩). والأكثر ذكروه في حرف القاف باسم «القصد الأحمد». ولا شك أن الأولى تسمية المؤلف[١].

٩٠- منجد المقرئين ومرشد الطالبين. له عدة طبعات، أشهرها التي بتحقيق عبد الحي الفرماوي.

٩١- المولد الكبير. انفرد بذكره محمد شنب في دائرة المعارف الإسلامية (١/١٢٠)، واعتمد عليه قدوري في مقدمة التمهيد (ص٢٧). وإنما أدرجته في هذه القائمة، مع أن حقه أن يذكر في غيرها، لأن المترجمين لابن الجزري كالنويري، والآلاني وغيرهما، ذكروا أن له ثلاثة موالد، وقد تقدم ذكر اثنين منها؛ وهما التعريف وعرفه، فلعل هذا هو الثالث.

٩٢- نبذة من أدعية نبوية. انتخبها من الحصن الحصين[٢].

٩٣- النشر في القراءات العشر. طبع عدة طبعات[٣].

٩٤- نهاية البررة في قراءة الأئمة الثلاثة الزائدة على العشرة. - مخطوط-[٤].

---

(١) الضوء اللامع (٩/٢٥٧)، والمدخل، لابن بدران (ص٤٧٣)- وذكر أنه رآه في خزانة الكتب العمومية - وإيضاح المكنون (٢/٢٧٧)، وهدية العارفين (٢/١٨٨).

(٢) شيخ القراء (ص٣٣).

(٣) فهرس مؤلفات ابن الجزري (ص٥٠).

(٤) المرجع السابق.

٩٥- نهاية الدرايات في أسماء رجال القراءات. وهو أصل كتابه «غاية النهاية».

ذكره في غاية النهاية (٣/١ و٣١)، باسم «الطبقات الكبرى» والنويري في شرح الطيبة (ص١٩-٢٠)، ولم يسمه، وإنما قال: «وكتاب في أسماء رجال القراءات»[١].

٩٦- الهداية إلى معالم الرواية. نظم في ثلاثمائة وسبعين بيتا. طبع مفردا، ثم طبع مع شرح السخاوي «الغاية» بتحقيق محمد سيدي محمد الأمين. وما ورد هنا هو الاسم الذي سماها به ناظمها في أول كتابه «تذكرة العلماء».

وأما السخاوي فسماها «الهداية في فنون الحديث»، وسماها غيره «الهداية إلى علوم الدراية»، وسماها آخرون «الهداية إلى علوم الرواية»[٢].

وقد شرحها غير واحد؛ فمن شروحها.

١. شرح قاسم بن قطلوبغا. ذكره السيوطي في المنجم (ص١٦٦)، وابن العماد في الشذرات (٣٢٦/٧).

٢. وصلة البداية لمقدمة الهداية في علوم الرواية، لأبي الجود محمد بن إبراهيم الأنصاري. ذكره ابن العماد في الشذرات (١٥/٨).

---

(١) وانظر: كشف الظنون (٢٨٤/١)، وهدية العارفين (٢٨٨/٢).

(٢) الضوء اللامع (٢٥٧/٩)، وكشف الظنون (٢٠٢٨/٢)، وهدية العارفين (٢٨٨/٢)، وفهرس الفهارس (ص٢٢٤)، ومقدمة المنجد (ص٣٩)، ومقدمة التمهيد (ص٢٣)، وفهرس مؤلفات ابن الجزري (ص٥١).

مخطوط بدار الكتب بالقاهرة، قسم حماية التراث (٣٢٢/١ [٢١٦٤٩ب] ١٣٧ و- ٩٩٠ هـ.

٣. مناهج الهداية إلى معالم الرواية، للقسطلاني. مخطوط بدار الكتب بالقاهرة (فؤاد[٣-١١٢[٢٣٨٢٤ب] ٨٨ و- ١٢٣٨ هـ)، وببشير أغا أيوب٤[٣٩]، وببلدية الإسكندرية(المصطلح)١٣-١٤[٣٤٧٦ج].

٤. العناية شرح الهداية، للتقي الحصني. مخطوط بالظاهرية ٢٥٦ [حديث٣٢] (و-١-٢٠٩)- ٩٦٤هـ.

٥. وشرحها أيضا الشمس البديري، كما في فهرس الفهارس (٣٠٥/١).

٩٧- هداية المهرة في تتمة العشرة- نظم -. ذكره في منجد المقرئين(ص٢٠٨)، والسخاوي في الضوء(٢٥٧/٩).

٩٨- هداية المهرة في ذكر الأئمة العشرة المشتهرة[1].

فهذه المؤلفات مما يجزم ويقطع بنسبتها إلى ابن الجزري، أو يقرب الظن في نسبتها إليه من اليقين، لتوفر الدلائل على ذلك.

وهناك مؤلفات يشك في إضافتها إليه لعدم تواتر الأدلة، أو لانفراد واحد من المتأخرين، أو المعاصرين بنسبتها إليه. ومن هذه المؤلفات؛

- الإصابة في لوازم الكتابة. ذكره محمد شنب في دائرة المعارف الإسلامية(١٢٠/١)، ولم أقف على من نسبه إليه غير قدوري في مقدمة التمهيد(ص٢٥)، ويظهر أنه اعتمد على محمد شنب في ذلك.

---

(١) كشف الظنون (٢٠٤٢/٢)، وهدية العارفين (١٨٨/٢)، وشخ القراء (ص٣٣)، وفهرس مؤلفات الجزري (ص٥١).

- الاعتراض المبدي لوهم التاج الهندي. نسبه إليه البغدادي في هدية العارفين (٢/٢٨٧)، ولعله لابن الجزري الأصولي، الآتي ذكره لاحقا.

- الرسالة البيانية في حق أبوي النبي. ذكره أيضا محمد شنب، فانفرد بذلك.

ومما يضعف من احتمال نسبة هذا الكتاب إلى ابن الجزري أن الشيخ الآلاني مؤلف «رفع الخفا شرح ذات الشفا»، لما أتى على تفصيل القول في مسألة نجاة أبوي النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أطال الحديث فيها، بأن أورد الأدلة والمذاهب، وأشار إلى المؤلفات فيها، ونقل عن ابن ناصر الدين، وابن حجر، والنجم الغيطي، والسيوطي، وغيرهم ممن ألف في هذه المسألة، ولم يعرج على ذكر الناظم، ولا أشار إلى أن له مؤلفا فيها، مع أن عادة الشُّراح ألا يغفلوا مثل ذلك، ولأن النظم غالبا ما يضطر الناظم إلى الاختصار في بعض المسائل، ولا يتبين مذهبه بوضوح، إلا فيما كان منثورا، لكونه غير مقيد فيه بقافية أو غيرها. وهناك احتمال وارد، وهو القول بأن المؤلِف قد يكون تناول هذه المسألة في بعض كتبه التي ألفها في المولد- والتي لم يتيسر لي الوقوف على أي منها - فانتخبها هو نفسه، أو غيره، وأفردها في رسالة.

- سلاح المؤمن (في الحديث). لم ينسبه إليه غير الفهرس الشامل(٢/٨٩٤)، والموسوعة العربية العالمية (٨/٣٤٥). وأحسب أنه هو نفسه «الحصن الحصين»، أو أحد مختصراته.

- منظومة في الفلك. انفرد بنسبتها إليه محمد شنب في دائرة المعارف الإسلامية(١/١٢٠) وغير مستبعد أن يكون قد نظم في هذا الفن، «لأنه لم يكن بمدفوع عن النظم»، ولكن الذي يترجح أن هذا النظم لابن جزري آخر، وهو الآتي ذكره في كتابي «شرح منهاج الأصول»، و«كاشف الخصاصة»، فهو الذي وصف بالتفنن في علم الكلام، والمنطق، والرياضيات.

- وظيفة مسنونة. ذيل بروكلمان (٢/٢٧٧)، وتبعه غانم قدوري في مقدمة التمهيد(ص٢٧). وربما كان هذا الكتاب هو نفسه الذي تقدم باسم «نبذة من أدعية نبوية».

وإذا كانت هذه المؤلفات مما يشك في نسبته إليه، فثمة أخرى يجزم بعدم صحة نسبتها إليه، لكونها لغيره ممن اشتبه معه في النسبة، واتفق معه في الاسم. ومن هذه المؤلفات.

١- إجازات المغاربة. ذكره الشيخ علي حسين علي، محقق كتاب «فتح المغيث» في فهرس الكتب والمؤلفات الواردة في متن الكتاب، وهو خطأ بين، أداه إليه فهمه لعبارة السخاوي حين قال في معرض حديثه عن خلاف العلماء في كيفية أداء ما روي بالإجازة: «كما فعله قوم من المشايخ في إجازاتهم حيث قالوا لمن أجازوا له إن شاء قال ثنا، وإن شاء قال أنا، ووجد ذلك كما حكي عن شيخنا، وجزم به ابن الجزري في إجازات المغاربة»، فظن المحقق أنه كتاب مستقل، وليس كما قال.

٢- الذيل على مرآة الزمان، لسبط ابن الجوزي[1]. ذكره الفرماوي في مقدمة المنجد(ص٣١)، وغانم قدوري في مقدمة التمهيد(ص٢٦)، ومحمد مطيع الحافظ في فهرس مؤلفات الجزري (ص٢٤)، وفي شيخ القراء (ص٢٨)، وتبع هؤلاء بعض الباحثين ممن كانت دراساتهم عن ابن الجزري، أو حققوا كتبه، وكلهم اعتمد على البغدادي في «هدية العارفين» (٢/١٨٨).

والصواب أن هذا الكتاب لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن إبراهيم، المعروف بابن الجزري، المؤرخ (ت٧٣٩). له تاريخ ينقل عنه من بعده كثيرا.

وممن نقل عنه القطب اليونيني في ذيله على مرآة الزمان (١/٣٦٣) وغيرها، والكتبي في فوات الوفيات (١/٣٣٠) وغيرها، وابن كثير في البداية والنهاية (١٣/٣٠٩) - وهؤلاء قبل ابن الجزري المقريء-، وابن قاضي شهبة في طبقات الشافعية (٢/٢٩٤)- وهو معاصر لابن الجزري-، والنعيمي في الدارس(٢/٧)، وغيرهم.

فهؤلاء كلهم نقلوا عن تاريخ الجزري هذا، وربما قالوا فيه «ابن الجزري»، وقد يظن من يقف على تلك النقول أنه لابن الجزري المقرئ، لأنه هو الذي اشتهر بهذه النسبة، وليس الأمر كذلك.

---

(١) وقع في «هدية العارفين» (٢/١٨٨) «الذيل على مرآة الزمان، للنووي»، والصحيح أنه لسبط ابن الجوزي، لا للنووي. وقد تبع البغدادي على ذلك غانم قدوري في مقدمة «التمهيد» (ص٢٦)، وغيره ممن نقل عنه. وقد أرجع الفرماوي في مقدمة «منجد المقرئين» (ص٣١) الخطأ إلى النساخ لا إلى البغدادي.

وقد تنبه الحافظ ابن حجر إلى احتمال الخلط في ذلك، ونقل عنهما معا في كتابه «الدرر الكامنة»، فميز بينهما، فيصف المؤرخ بالجزري[١]، والمقريء بابن الجزري[٢] درءا للاشتباه.

ومما يرجح كون الذيل المذكور لهذا الجزري أن صاحب كشف الظنون لما ذكر المرآة قال: «والذيل على الأصل - أي المرآة - لابن الجزري، وذيل ذيله للحافظ علم الدين البرزالي». ونعلم أن البرزالي توفي سنة (٧٣٩)، فلا يعقل أن يكون الذيل الذي ألفه على كتاب لمؤلِف ولد بعد وفاته بنحو عشرين سنة. وقد كان البرزالي ممن لازم ابن الجزري المذكور وصاحبه، وأفاد منه، بل إنه هو الذي روى تاريخه المشهور، وأدرج ترجمة صاحبه الجزري في آخره[٣]، وذلك ما جعل بروكلمان، ودائرة المعارف الإسلامية، وغيرهم ينسبونه إليه، لما رأوا أن الكتاب يفتتح بقال البرزالي، فظنوا أنه له.

فاتضح من هذا كله أن هذا الكتاب لابن الجزري المؤرخ، لا لصاحبنا المقرئ.

٣- شرح منهاج الأصول، للبيضاوي. نسبه إليه الفرماوي، في مقدمة «المنجد» (ص٣١) وغانم قدوري في «التمهيد» (ص٢٦)،

---

(١) الدرر الكامنة (١/٤٠١ و٥٤٤) و(٢/٣٣٠ و٣٦٧) و(٥/٦٥) وغيرها من المواضع.

(٢) الدرر الكامنة (١/٧٥ و٢٥٦ و٢٧٣ و٣٠٢) و(٢/٢٢٠) و(٥/٢٢٩) وغيرها من المواضع.

(٣) انظر الكلام على هذا التاريخ في: دائرة المعارف الإسلامية الكبرى (ص٥٨٣).

ومحمد مطيع في شيخ القراء (ص٢٨)، وفهرس مؤلفات ابن الجزري (ص٢٥). وعمدتهم جميعا في ذلك البغدادي في «هدية العارفين» (١٨٨/٢).

والصواب أن هذا الكتاب لجزري آخر- غير المقرئ، وغير الجزري الذي سبق ذكره- وهو محمد بن يوسف بن عبد الله بن محمود الجزري، شمس الدين الخطيب (ت٧١١).

ودليل ذلك أن ابن قاضي شهبة لما ترجم للمذكور في طبقاته (٢٣٥/٢)، وكذلك ابن حجر في الدرر (٥٥/٦)، ذكرا من مؤلفاته «شرح المنهاج للبيضاوي»، ثم أشارا إلى اعتذاره في خطبة كتابه بالكبر، بنفس العبارة التي أوردها البغدادي في الهدية، مما يعني أنه اعتمد في ذلك على أحدهما.

ثم إن حاجي خليفة لما ذكره في كشف الظنون (١٨٧٩/٢)، نسبه إلى ابن الجزري، وأرخ وفاته بسنة (٧١١)، وهي سنة وفاة الجزري المذكور. فتبين من هذا كله أن الكتاب ليس للجزري المقرئ، وإنما هو لغيره.

ثم بعدما سطرت هذا الكلام وقفت على الشرح المذكور مطبوعا، باسم «معراج المنهاج شرح منهاج الوصول»، بتحقيق شعبان محمد إسماعيل. وفي مقدمته اعتذار مصنفه بالكبر (٣٤/١)، كما سبق.

٤- كاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة. شرح لألفية ابن مالك، نسبه إليه غانم قدوري في مقدمة تحقيق التمهيد (ص٢٦)، ومحمد مطيع الحافظ في «شيخ القراء» (ص٣٠)، وفي «فهرس مؤلفات ابن الجزري» (٣١-٣٢).

وقد طبع الكتاب بتحقيق الدكتور مصطفى أحمد النماس، بمطبعة السعادة بمصر سنة ١٤٠٣-١٩٨٣، وترجم المحقق لابن الجزري المقري، وذكر مؤلفاته.

وقد أشار الأستاذ ميلود الضعيف في رسالته «أثر الأئمة القراء» (٢٤٢/١) إلى التشكيك في نسبة هذا الكتاب إلى ابن الجزري فقال: «لهذا - أي لاعتبار السنة التي أرخ بها حاجي خليفة لموت صاحب الكتاب وهي (٧١١هـ) - أشك في نسبة الكتاب إلى ابن الجزري».

والصحيح أن هذا الشك ينبغي أن يرتقي إلى درجة اليقين، في نفي نسبة هذا الكتاب إلى ابن الجزري المقري، للاعتبارات الآتية؛

أ- أن صاحب كشف الظنون (١٥٢/١) لم يترك الأمر مبهما حين صرح بوفاة مؤلف الكتاب - (وهي سنة ٧١١هـ)-، وإن كان قد أوقع في الإبهام حين اختصر الاسم والنسب، فنسبه إلى جده، ثم إنه صحفه من محمود إلى محمد[١]، وقد تقدمت الإشارة إلى اسمه ونسبه كاملا عند الحديث عن «شرح منهاج الأصول».

ب- إن أسلوب مصنفه أقرب إلى أسلوب الأصوليين في كثير من مباحثه[٢]، بحيث تغلب عليه مصطلحاتهم وتعبيراتهم، ونلاحظ هذا جليا في أول بيت شرحه، حيث أشار فيه إلى بعض مقررات أصول الفقه، مما يعني غلبة هذا الفن على صاحبه، وذلك ما يرجح كون صاحب الكتاب

---

(١) أفدت الإشارة إلى هذا التصحيف من تعليق أستاذنا الدكتور عبد الهادي حميتو على الرسالة المذكورة أعلاه قبل مناقشتها

(٢) كاشف الخصاصة (ص٤ و٣٢ و٣٥) وغيرها.

هو الجزري المذكور، وقد عرف عنه عنايته بعلم أصول الفقه، وصنف فيه مصنفات منها «أجوبة عن أسئلة المحصول»، وشرح «التحصيل»، و«منهاج البيضاوي». وقد نقل عن بعض كتبه الأصولية الزركشي في البحر المحيط[١] بأسلوب قريب جدا من الأسلوب الذي تناول به بعض المباحث الأصولية المشار إليها في الحاشية.

ج- إشارته في بعض المسائل النحوية إلى الاستشهادات القرآنية، والاكتفاء بما أشار إليه النحويون من عزو بعض القراءات إلى بعض القراء من غير استقصاء ولا استيعاب، مما يعني أن المصنف ليس من أهل التمكن في علم القراءات، وإنما هو ناقل، ولو كان هو ابن الجزري المقرئ لكان الأمر مختلفا تمام الاختلاف، ومن هذه الأمثلة قوله في (ص٣١٤)، وعليه قراءة ابن عامر «إنما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكونَ»[٢] - أي بالنصب -، فابن عامر لم ينفرد بهذا، بل وافقه الكسائي أيضا في هذا الموضع.

ومثال آخر هو قوله في (ص٣٣٥): «ومنه قراءة حمزة والكسائي ﴿وَلَبِثُواْ فِي كَهۡفِهِمۡ ثَلَٰثَ مِاْئَةٖ سِنِينَ﴾[٣]- بحذف تنوين مائة -، وممن قرأ

---

(١) البحر المحيط (٢/١٠٢ و٣٤٦) و(٤/٣١٣).

(٢) سورة يس، الآية ٨١. وانظر أوجه القراءات فيها في: النشر (٢/٤١٥) و(٣/٢٦٨)، والبذور الزاهرة (ص٢٦٧).

(٣) سورة الكهف، الآية ٢٥. وانظر: النشر (٣/١٦٠)، ومتن الطيبة (ص٨٣)، والبذور الزاهرة (ص١٩١).

بها أيضا خلف. وفي موضع آخر قال (ص٣٩٠)، «ومن ذلك قراءة حمزة والكسائي ﴿لم يتسن﴾[١]»، والأولى أن يقول قراءة غير حمزة، والكسائي، وخلف، ويعقوب.

وإنما دفعني إلى القول بأنه لو كان المصنف هو ابن الجزري المقرئ لما أهمل ذكر هؤلاء القراء وقراءاتهم، ولكان أكثر استيعابا في العزو إليهم، ما يوجد في كتبه من التأكيد على أمر القراءات الثلاث الزائدة، وعدم استحسان الفصل بينها وبين السبع، لا في الاستشهاد اللغوي النحوي، أو الفقهي، ولا في الصلاة بها.

والأوضح من ذلك قصوره - أي مصنف كاشف الخصاصة - في العزو أحيانا، بالاكتفاء بقوله «بعض القراء»، من غير تصريح، كما في (ص٣٨٨) إذ يقول «قرأ بعض القراء ﴿إن شجرة﴾[٢] واقفا بالتاء»[٣]، وكذلك ﴿امرأة نوح وامرأة لوط﴾[٤].

ولو كان ابن الجزري المقرئ لما قصر في العزو.

د- من عادة ابن الجزري المقرئ في كتبه أنه إذا تناول مسألة، أو مبحثا له تعلق بفن آخر غير الذي هو بصدد التأليف فيه، فإنه غالبا ما

---

(١) سورة البقرة، من الآية ٢٥٩. وانظر: النشر (٢/٤٣٨)، والبذور الزهرة (ص٥٤).

(٢) من الآية ٤١، من سورة الدخان.

(٣) وقف بالهاء المكي، والبصريان، والكسائي. ووقف الباقون بالتاء. النشر (٢/٢٩٣)، والبذور الزاهرة (ص٢٩٢).

(٤) من الآية ١٠، من سورة التحريم. وانظر: النشر (٢/٢٩٢)، والبذور الزاهرة (ص٣٢٣).

يحيل على مصنفاته، إن كان صنف في تلك المسألة[١]. وهذا ما لا نجده في هذا الكتاب، فقد تكلم المصنف على مسائل لها صلة بعلم القراءات، كالروم والإشمام في (ص١٠٦ و٣٨٦)، وقد تكلم عنها ابن الجزري في «النشر»[٢] من حيث اللغة والقراءة بما لا مزيد عليه، وباستيعاب قل أن يوجد عند غيره، ومع ذلك لم يشر في هذا الكتاب إلى بحثه هناك، ولا أشار في «النشر» إلى بحثه هنا، مما يرجح كون الكتاب لغيره، وذلك خلاف عادته كما سبقت الإشارة.

هـ- نقل مصنف الكتاب عن شيخ له هو التقي النصيبي (ص٢٨٤)، ولم أجد في شيوخ ابن الجزري من هو بهذه النسبة، وقد رجعت إلى كتب التراجم فوقفت على ترجمة المذكور، فهو أحمد بن المبارك بن نوفل، تقي الدين النصيبي، الخرقي، إمام عالم بالقراءات والنحو واللغة، شرح مقصورة ابن دريد، وشرح «الملحة»، قال الذهبي: «نقله الأمير إسحاق ابن صاحب الموصل إلى بلد الجزيرة فانتفع به أهلها». توفي سنة ٦٦٤[٣].

إذن فهو قد درس بالجزيرة - أي جزيرة الموصل - وأخذ عنه أهلها، ولا شك أن من أهلها ابن الجزري صاحب كتاب «كاشف

---

(١) انظر أمثلة ذلك في: غاية النهاية (١/٣١ و٣٩٥)، والأحاديث الأربعون العوالي (ل١٧/ب).

(٢) (١/٤٠٠-٤٠٣)، و(٢/٢٨١-٢٨٦).

(٣) طبقات القراء، للذهبي (٢/٦٨٠)، وطبقات الشافعية الكبرى (٨/٢٩)، وغاية النهاية (١/٩٩).

الخصاصة «فقد ولد بها، وبها نشأ قبل أن ينتقل إلى مصر، فهو الآخذ عن هذا النصيبي، خاصة أن سنة مولده هي (٦٣٧)، ووفاة النصيبي كانت سنة (٦٦٤)، فالأخذ عنه وارد، بل مترجح، وأما ابن الجزري المقرئ، فهو وإن كانت نسبته إلى جزيرة الموصل، إلا أنه لم يقم بها، وإنما ولد بدمشق، وبها نشأ. فثبت بهذا كله أن صاحب كتاب «كاشف الخصاصة» هو الشيخ شمس الدين محمد بن يوسف بن عبد الله بن محمود، الخطيب الجزري، الأصولي، والله أعلم.

ومن تمام الحديث عن المصنفات أن نذكر بعض ما أشار ابن الجزري إلى عزمه على التأليف فيه، ولا ندري أنجز وعده، أم حالت دونه العوائق؟، وإن كان أنجزه فهل لا يزال مطمورا في مكتبات سمرقند، وكش، وشيراز وما والاها من مدن آسيا التي أقام بها، أم أنه ضاع مع ما ضاع من التراث الإسلامي في فترات النكبات، وعصور التخلف والإهمال.

ومن هذه المصنفات «إمالات قتيبة»، قال ابن الجزري في ترجمة قتيبة بن مهران (ت بعد٢٠٠): «وسأفرد لإمالاته كتابا أبين فيه اختلاف الرواة عنه فيها، وأوضح الصحيح من ذلك إن شاء الله تعالى»[١].

قال الدكتور الفرماوي: «بحثت عن هذا الكتاب كثيرا خلال تنقيبي عن مؤلفات ابن الجزري، فلم أجده، فيحتمل أنه لم يؤلفه، ويحتمل أنه فقد قبل أن يعرفه أحد»[٢].

---

(١) غاية النهاية (٢/٢٦).

(٢) هامش (ص١٤٢) من «منجد المقرئين».

ومنها «تقييد المهملات» ذكر ذلك في كتابه هذا «تذكرة العلماء»، في النوع الثالث، في معرفة طبقات الرواة، فقال: «وفي الصحيحين من ذلك مواضع مشكلة...، وكتاب الغساني أوضح كثيرا من ذلك، وترك شيئا كثيرا يحتاج إلى التتبع، ونرجو من الله الإعانة في ذلك بمنه».

ومنها «شرح صحيح البخاري»، قال في «تذكرة العلماء» بعد نوع غريب الحديث، في الخاتمة: «وأرجو من الله تعالى تيسير شيء على صحيح البخاري، ينتفع به».

ومنها كتاب فيما أنكره أهل اللغة من القراءات، ذكره في المنجد فقال: «ولولا خوف الطول...لأوردت ما زعم أن أهل اللغة أنكروه وذكرت أقوالهم فيها، ولكن إن مد الله تعالى في الأجل لأصنفن كتابا مستقلا في ذلك».

قال الفرماوي: «لم نعثر خلال تنقيبنا عن مؤلفات ابن الجزري على هذا الكتاب أو الإشارة إليه»[1].

وفي ختام هذا المبحث نسوق بعض الأشعار التي قالها ابن الجزري، إذ الشعر نوع تأليف. وقد وردت مبثوثة في كتبه، أو كتب من ترجم له.

ومن هذه الأشعار ما أنشده عندما قرئ عليه الحديث المسلسل بالأولية، مضمنا له.

---

(١) هامش (ص٢٤٢-٢٤٣) من «منجد المقرئين».

تجنب الظلم عن كل الخلائق في كل الأمور فيا ويل الذي ظلما
وارحم بقلبك خلق الله وارعهم فإنما يرحم الرحمن من رحما[١]

ومنها ما أنشده عند ختم شمائل الترمذي.

أخلاي إن شط الحبيب وربعه وعز تلاقيه ونأت مطالبه
وفاتكم أن تبصروه بعينكم فما فاتكم بالسمع هذي شمائله[٢]

ومن نظمه في مكة.

أخلاي إن رمتم زيارة مكة ووافيتم من بعد حج بعمرة
فعوجوا على جعرانة واسألن لي وأوفوا بعهدي لا تكونوا كالتي

ومن نظمه في مدينة الحبيب المصطفى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

مدينة خير الخلق تحلو لناظري فلا تعذلوني إن فنيت بها عشقا
وقد قيل في زرق العيون شآمة وعندي أن اليمن في عينها الزرقا[٣]

وكانت له رحمه الله مراسلات مع بعض علماء عصره شعرا، ومن ذلك ما كاتبه به أبو الحسن بن سلامة (ت٨٢٨)، مع هدية من ماء زمزم.

ولقد نظرت فلم أجد يهدى لكم غير الدعاء المستجاب الصالح
أو جرعة من ماء زمزم قد سمت فضلا على مد الفرات السائح
هذا الذي وصلت له يد قدرتي والحق قلت ولست فيه بمازح

---

(١) شرح الطيبة، للنويري (ص٢٤).

(٢) المصدر السابق (ص٢٥)، والمنجم (ص٢٠٦).

(٣) شرح الطيبة، للنويري (ص٢٥).

فأجابه قائلا:

وصل المشرف من إمام مرتضى نور الشريعة ذي الكمال الواضح
وذكرت أنك قد نظرت فلم تجد غير الدعاء المستجاب الصالح
أو جرعة من ماء زمزم حبذا ما قد وجدت ولست فيه بمازح
أما الدعاء فلست أبغي غيره ما كنت قط إلى سواه بطامح[1]

وكان ربما استجيز نظما فيجيب نظما كذلك، ومن ذلك ما كاتبه به محمد بن موسى بن عبد الصمد المراكشي، طالبا منه الإجازة قائلا:

يا شمس أفق الشرق كم شهدت بشارة بعلاها سرت في البشر
يا سابق العلما في كل مشكلة وكل علم أمنت السبق فانتظر
مددت أبحر علم لا يطاق فمذ جزرت رفقا دعاك الناس بالجزري
نداء ذي علة قالت على نبأ البحر عذب هنا أغنى عن المطر
ها قد قصدتك أبغي بالإجازة تش ريفا لديك بفتوى العلم والخبر
حققتم معنيي لفظ الإجازة للطـ لاب لكن بلا رد لمنتظر
وقد أسفت على تلك الفضائل لمـ ـا كان تسليمها التوديع للسفر
طلعت عاما علينا والشموس كذا تسير عاما فسر بالعز والظفر

فكتب إليه مجيبا:

يا عالما ما له في الناس من شبه وناظما جوهرا قد زين بالدرر
ويا إماما له بالخط أي يد فاق الألى سلفوا في غابر العصر
شرفتني بقريض لا نظير له بسيط بحر أتى صفوا بلا كدر

---

(١) الضوء اللامع (٥/١٨٤)، وشذرات الذهب (٧/١٨٥).

نعم أجزتك ما أروي ومالِيَ من نظم ونثر وأن يفتى مع الحذر
وعلمنا بك يغني عن تفقده بشرطه فارو ما تبغي بلا خطر
واعذر ضعيفا بعيد الدار مرتحلا قد قالها وهو مختار على سفر
وأنت أصبحت فردا في الحديث وفي أنواع فضل وأفضال بلا نظر
والله يبقيك في خير وكاتبه محمد وهو المشهور بالجزري
ومولدي عام إذن في دمشق وذا قد قلت عام أضاحجي على الكبر
والحمد لله ربي والصلاة على محمد المصطفى المبعوث من مضر[١]

وأما الألغاز والطرائف في الشعر فقد كان له فيها القدح المعلى، واليد الطولى، وله فيها منظومة سبقت الإشارة إليها في مصنفاته، وله ألغاز أخر في مراسلاته مع علماء عصره، وبعض أقرانه، أورد بعضها في كتبه[٢]، وأورد بعضها الآخر من ترجم له. ومن ذلك ما كاتب به أبا الوليد بن الشحنة (ت ٨١٥) ملغزا في قيل قائلا:

يا إمام الورى بغير عديل وهمام الوغى بغير مثيل
أيما اسم على ثلاث حروف وهو ذو أربع بشكل مهول
قد براه الإله خلقا سويا فهو ذو قوة وبطش جليل[٣]

وكان ربما استعملها في مجلسه ترفيها على الطلبة، وطردا للسآمة والملل عنهم، فقد أنشدهم يوما في بعض مجالسه العلمية بمدينة تعز اليمنية.

---

(١) لحظ الألحاظ، لابن فهد (ص٢٧٩-٢٨١).

(٢) غاية النهاية (٢/٣٧١).

(٣) الذيل على رفع الإصر (ص٤١٥).

أخـي إن رمـت تـدري مـن حـبيبـي وتعـرف مـا اسـمه وتحـيط علمـا
خذ اسما من أسـامي المـوت واقلـب وصـغر ذلـك المقلـوب حتمـا
وصـحف ذلـك التـصغير واجعـل لمـن أحببتـه مـن ضـده اسمـا

فأجابه تلميذه عمر بن محمد بن عمر المسلمي.

أتـت أحجيـة مـن بحـر علـم لتعريـف الحبيـب ومـا يـسمى
باسم المـوت واقلـب ثـم صـغر وصـغر ذلـك التـصغير حتمـا
ففـتح قلـب حتـف ثـم صـغـر وصـحفه قبـيح حـزت علمـا
ومـا ضـد القبـيح سـوى ملـيح وذاك القـصد والحـب المـسمى[1]

وقال ملغزا وموريا بذكر بعض أقرانه وأصحابه:

بـاكر إلـى دار عـدل جلـق يـا طالـب خيـر فـالخير فـي البكـر
فالدسـت قـد طـاب واسـتوى وغلى بـالقرع والقنبـيط والجـزر[2]

أشار بالقنبيط إلى صاحبه شهاب الدين أحمد بن عمر بن فهد الحلبي، الدمشقي، المعروف بذلك (ت٧٩١)، وبالقرع إلى علي بن عثمان بن أحمد الدمشقي (ت٧٧٦)، وكان معه في الديوان، وبالجزر إلى نفسه، وفي ذلك أحسن إلغاز وتورية.

---

(١) طبقات صلحاء اليمن (ص٢٣٥).

(٢) الدرر الكامنة (٤/٩٢)، وشذرات الذهب (٦/٣١٦).

فهذا «شاهد عدل من شعره العالي القدح، الممتنع عن القدح، الذي يجمع إلى السلاسة متانة، وإلى السهولة رصانة، ويشتمل على معان يقرب جناها، ويبعد مداها»[١]، شعر يبين لنا تمكن ابن الجزري من ناصية النظم، وعلو كعبه فيه.

وفاته:

وبعد حياة حافلة بالعطاء، وعمر مديد معمور بالعلم، والذكر، والقرآن، والتأليف، وهناك بشيراز حيث ألقت نفسه عصاها، واستقر بها النوى، قضى بقية عمره، حتى أتاه أمر ربه، ووافاه أجله يوم الجمعة لخمس خلون من ربيع الأول، سنة ثلاث وثلاثين وثمانمائة، فرحل والقلوب معه، وكان يوما مشهودا من أيام شيراز، وكانت جنازته مشهودة، ودفن بدار القرءان التي أنشأها. وبموته اندرس كثير من مهام الإسلام[٢]، ونزل القراء بموته درجة.

ولقد كان رحمه الله تعالى «علما تشير إليه الأكف، ويعمل إلى لقائه الحافر والخف، رفع للقراءات ببلاد الإسلام راية لا تتأخر، ومرج

---

(١) مقتبس من كلام ابن خلكان في ترجمته للشريف الرضي. وفيات الأعيان (٤/٤١٥).

(٢) غاية النهاية (٢/٢٥١)، والمجمع المؤسس (٣/٢٢٩)، وإنباء الغمر (٨/٢٤٧)، وشرح الطيبة، للنويري (ص٢٦)، والضوء اللامع (٩/٢٥٩)، ووجيز الكلام في الذيل على دول الإسلام (٢/٥٠٨)، وطبقات صلحاء اليمن (ص٣٤٧)، وديوان الإسلام (٢/١١٥).

منها لجة تزخر، فانفسح مجال درسه، وأثمرت أنواع غرسه، فركض ما شاء ومرح، وألف وصنف، ونظم وشرح»[١]، ورحل عن الدنيا ولم يرحل، ولا يزال اسمه غضا طريا على ألسنة طلبة العلم عامة، وطلبة القرءان خاصة في مشارق الأرض ومغاربها، ونظمه يحفظ عن ظهر قلب في دور العلم ومعالمه.

فرحمة الله عليه رحمة واسعة، وجزاه عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء.

❊ ❊ ❊ ❊

(١) كلام مقتبس من «نفح الطيب» (٦/٢٤٥).

الفصل الثاني

ابن الجزري محدثا

المبحث الأول
معالم المنهج الحديثي في مؤلفاته

سبق في المبحث الثاني من الفصل الأول الحديث عن النشأة العلمية للإمام ابن الجزري، مع التركيز على الجانب القرآني في هذه النشأة، والجانب التربوي السلوكي فيها، وفي هذا المبحث - بل في هذا الفصل كله - سأبين القيمة الحديثية لهذا الإمام، والتي تبين بعض ملامحها بصفة إجمالية من خلال سرد مؤلفاته الكثيرة، ومنها عدد غير يسير في فنون الحديث.

إن بوادر العناية بعلم الحديث في حياة ابن الجزري، قد بدأت في مرحلة متقدمة من عمره، خلافا لما قد يفهم من عبارة الشمس البديري التي أوردها في فهرسته قائلا: «إن سبب اشتغاله - أي الجزري - بالحديث بعد أن كان مكبا على علم القراءات أن بعض أشياخه قال له ذات يوم: إن علم القراءات كثير التعب، قليل الجدوى، وأنت ذهنك رائق، وفهمك فائق، ومن كان هكذا فعليه بعلم الحديث، فاجتهد فيه حتى حفظ مائة ألف حديث بأسانيدها، وألف في مصطلح الحديث أرجوزة في خمسمائة بيت أغزر علما من ألفية الحافظ العراقي»[1].

---

(١) نقل عنه ذلك الكتاني في فهرس الفهارس (١/٣٠٤).

وهذا النقل عن البديري لا يعني أن إقباله على علم الحديث كان متأخرا، وذلك لأنه معارض بما هو مصرح به في ترجمته، من أن سماعه للحديث، وحضوره مجالس التحديث، حصل ولما يجاوز الثالثة من عمره، إذ أحضره والده للسماع من خال جده ابن الخباز، كما أنه معارض بما صرح به ابن الجزري نفسه في كتابه التذكرة حين قال: «وكان أول سماعي للحديث بنفسي سنة اثنتين وستين وسبعمائة، وطلبي له في سنة ست وستين».

فطلبه الحديث وسماعه له كان مبكرا، ولكن إتقانه له والتأليف فيه كان بعد إتقانه علم القراءات والتأليف فيه، ولذلك كان فنَّه الذي اشتهر به، وعلمه الذي مهر فيه.

وقد أدرك علماء فطاحلة، ومحدثين جهابذة، كانوا عمدة أهل الحديث في زمانهم، وتتلمذ عليهم، وأخذ عنهم، كما صرح به حين قال: «وأدركت في هذا العلم ثلاثة حفاظ أعلام، انتهى إليهم هذا العلم في بلاد الشام، ولم يخلف بعدهم مثلهم في بلاد الإسلام، أولهم الإمام الكبير الحافظ أبو المعالي محمد بن رافع. . لم يكن مثله في معرفة العالي والنازل، وأسماء رجال المتأخرين، وضبط المؤتلف والمختلف، وحفظ ذلك واستحضاره، وثانيهم الإمام العلامة حافظ الإسلام، ومؤرخ الأنام...بن كثير، - ثم ذكر - ابن المحب..».

ويضاف إلى هؤلاء الثلاثة الحافظ العراقي، فقد أخذ عنه، واستفاد منه، كما يضاف إلى هؤلاء جميعا بعض من عاصرهم، وأفاد منهم من أعمدة علم الحديث كالحافظ ابن حجر العسقلاني، وابن ناصر الدين الدمشقي، وغيرهما.

كل أولئك كان لهم كبير الأثر في توجيه اهتمامه إلى علم الحديث، والإسهام فيه، رغبة منه في الجمع بين أكثر من نوع من أنواع العلوم، مع تغليب جانب القراءات كما مر.

ولقد تأثر بالمعالم والسمات السائدة في عصره بين أهل الحديث خاصة، ودرج عليها كما درجوا عليها، وخاصة مشايخه، ومن هذه السمات؛

أ: الرحلة في طلب العلم.

عني علماء الأمة الإسلامية عامة، وعلماء الحديث خاصة بالرحلة في طلب العلم، وهجرة الأوطان والأهل والخلان، رغبة في تحصيل العلم من منابعه، والاستزادة منه، وطلبا لما ليس في بلدانهم، وتحصيلا لعالي الأسانيد، والقرب من رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وقد أكد المحدثون في مصنفاتهم على أهميتها وضرورتها لطالب العلم، وألفوا فيها التواليف، كما فعل الخطيب البغدادي في كتاب مستقل، وفي مبحث مفصل في كتابه «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع»، وغيره.

وبقيت الرحلة سنة متبعة في أهل الحديث، لا يخلو عصر منها، حتى في عصور متأخرة كعصر ابن الجزري، وظلت شعارا لهم في كل ذلك، ويصف لنا الجزري ذلك في مقدمة كتابه هذا بقوله: «حتى لقد كان يرحل أحدهم المراحل ذوات العدد، ويطوف الأقطار بلدا بعد بلد، ويقطع الفيافي والمفاوز في رحلاته، ويجوب الشرق والغرب في طلب حديث واحد يسمعه من رواته. فمنهم من يكون الباعث له على الرحلة

طلب ذلك الحديث لذاته، ومنهم من يقرن برغبته سماعه من ذلك الراوي، إما لعلو إسناده، أو لثقة في نفسه وصدقه في رواياته»، ويقول أيضا: «وكان إذ ذاك محدثو بلادنا يرحلون إلى هذه الأقطار، يأخذون عالي الحديث من الأمصار».

وقد رحل ابن الجزري كما رحل غيره، وحث على الرحلة في مؤلفاته سواء في الحديث أو في غيره، يقول في منظومته الهداية.

وعندما ينهي عوالي البلد لابد من رحلته للسند[١]

ويقول في «التذكرة»: «فإذا فرغ من مهمات بلده رحل في الطلب، فإن الرحلة من عادة الحفاظ المبرزين». ولطالما تحسر وتأسف على فوات الرحلة إلى شيخ من الشيوخ لتحصيل سند عال كان يمكنه تحصيله[٢]، وكم أثنى على العلماء الرحل في تراجمه للأعلام، كما في ترجمة أبي القاسم الهذلي (ت٤٦٥)، فإنه بعدما ذكر طول رحلته، وشمولها لبلاد الإسلام شرقا وغربا قال: «كذا ترى همم السادات في الطلب»[٣].

ولم يكتف رحمه الله بالحرص على الرحلة في نفسه، بل حث عليها غيره، فقد قال الحافظ ابن حجر: «لقيته في سنة سبع وتسعين فحرضني على الرحلة إلى دمشق»[٤].

---

(١) الغاية شرح الهداية (١/١٢٣).

(٢) غاية النهاية (١/٣٦٦ و٥٢٨).

(٣) غاية النهاية (٢/٣٩٧).

(٤) المجمع المؤسس (٣/٢٢٧).

ب: التخريج[١]

من عادة أهل الحديث العناية بالنظر فيما جمعوه بعدما يستقر «بأحدهم داره، وينقضي من السفر والاغتراب أوطاره»[٢]، فيجمعون بذلك شتات مروياتهم ومسموعاتهم، وينتخبون ما يرونه منها أصح وأعلى، ويخرجون لشيوخهم مشيخات ومعاجم، يعينون فيها مروياتهم وأسانيدهم فيها، وما رووه عنهم من المصنفات والأجزاء.

وكل ذلك فعل ابن الجزري، فقد خرج لشيخه الجنيد البلياني مشيخة، وصنف في أسماء شيوخه ومروياتهم معجمين سبقت الإشارة إليهما في مؤلفاته.

ومثل ذلك فعل المحدثون قبل عصره، وفي زمانه كما فعل الحافظ ابن حجر في معجميه «المجمع المؤسس»، و«المعجم المفهرس»، فوافق ابن الجزري المحدثين في ذلك، وسار على نهجهم، وسلك مسلكهم، ولم يؤثر سلوكه منهج القراء على سلوكه مسلك المحدثين، فاستطاع بذلك الجمع بينهما، وتحصيل كل منهما.

ج: العناية بالأجزاء والحرص على الإملاء.

لقد دأب المحدثون في كل عصر ومصر على الاستكثار من سماع الأجزاء الحديثية، لكثرة ما فيها من الفوائد والزوائد، مع مراعاتهم تقديم

---

(١) ليس المقصود بالتخريج عزو الحديث إلى مصادره ومظانه، وإنما المقصود به ما سيتضح من خلال الكلام عليه.

(٢) من كلام الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٢/٣٠٥).

الأعلى فالأعلى منها، لأنها كثيرة لا ينحصر عددها، ومن هذه الأجزاء «جزء الأنصاري»[١]، و«جزء ابن عرفة»[٢]، و«جزء البيتوتة»[٣]، و«جزء البطاقة»[٤]، وغيرها.

وقد حث على سماعها وإسماعها فقال في منظومته.

وبعد ذا الأجزاء وهي وحدها بكثرة لا تستطيع عدها

وبعضها في كل عصر ينفرد به جماعة إليه تستند[٥]

كما عني المحدثون بعقد مجالس الإملاء والتحديث، لإسماع هذه الأجزاء وغيرها من مروياتهم، وحثوا على أهمية عقد مثل هذه المجالس، قال الخطيب: «يستحب عقد المجالس لإملاء الحديث، لأن ذلك أعلى مراتب الراوين، ومن أحسن مذاهب المحدثين، مع ما فيه من جمال[٦] الدين، والاقتداء بسنن السلف الصالحين»[٧]، وقال الحافظ السِّلفي:

---

(١) محمد بن عبد الله بن المثنى الأنصاري (ت٢١٥)، وستأتي ترجمته.

(٢) الحسن بن عرفة بن يزيد المؤدب (ت٢٥٧)، وستأتي ترجمته. وقد طبع الجزء بتحقيق عبد الرحمن الفريوائي، بدار الأقصى بالكويت، سنة ١٤٠٦.

(٣) لأبي العباس محمد بن إسحق السراج (ت٣١٣)، وقد طبع بدار الريان، بالقاهرة، سنة ١٤٠٨.

(٤) لأبي القاسم حمزة بن محمد الكناني (ت٣٥٧). طبع بتحقيق د: عبد الرزاق العباد، بدار السلام بالرياض، سنة١٤١٢.

(٥) الغاية (١/١١٣).

(٦) في بعض نسخ «الجامع» خصال الدين.

(٧) الجامع لأخلاق الراوي (٢/١١١).

واظب على كتب الأمالي جاهدا مـن ألـسن الحفـاظ والفـضلاء
فأجل أنواع العلـوم بأسـرها مـا يكتـب الإنـسان فـي الإمـلاء[١]

وإنما كان الإملاء بهذه المنزلة لما فيه من الفوائد العظيمة، ومنها؛ «اعتناء الراوي بطرق الحديث، وشواهده، ومتابعه، وعاضده، بحيث بها يتقوى، ...ويهذب اللفظ من الخطأ والزلل، ويتضح ما لعله يكون غامضا في بعض الروايات، ويفصح بتعيين ما أبهم، أو أهمل، أو أدرج..»[٢]، وغيرها من الفوائد.

وكان هذا العرف - أي الإملاء - كان قد انقطع مدة، واندرست معالمه حتى حيي على يد الحافظ العراقي[٣]، وتبعه على ذلك معاصروه وتلاميذه، ومنهم ابن الجزري، فقد أملى الكثير في أماكن متفرقة، وحث على ذلك في منظومته فقال:

ومـن تحلـى بـصفات الحفـظ يعقـد للامـلا مجلـسا مـن لفـظ
وليتخـذ مـستمليا يبلـغ فغايـة الحفـاظ هـذا تبلـغ[٤]

وأفادنا في مصنفه «التذكرة» بما كانت عليه مجالس التحديث والإملاء في زمنه، ومثل لذلك بدار الحديث الأشرفية.

ومما سبق وتقدم ندرك بأن ابن الجزري لم يكن دخيلا على الحديث وأهله، بل هو منهم صليبة، من لبانهم رضع، وفي رياضهم درج

---

(١) أدب الإملاء والاستملاء، للسمعاني (ص١١).
(٢) فتح المغيث (٣/٢٤٩).
(٣) المصدر السابق (٣/٢٥٠).
(٤) الهداية - مع الغاية- (٢/٦٣٠).

ورتع، وفي حيهم شب وترعرع. من بحار علومهم اغترف، ومن رحيق فنونهم ارتشف.

د: عنايته بالأسانيد العالية.

لم تعن أمة بالإسناد عناية الأمة الإسلامية به، فقد بذل المحدثون جهودا عظيمة في الحفاظ عليه، والإبقاء على سلسلته الموصلة إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وصحابته، والتابعين، ومن بعدهم، واعتبروا ذلك من الدين، كما قال ابن المبارك: «الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء» [١]، وقال الثوري: «الإسناد سلاح المؤمن»[٢].

لكن هذا العلم - أي علم الأسانيد - ليس بالأمر الهين، ولا يستطيعه كل أحد، بل لا يطيقه إلا الرجال الفطاحل، والعلماء الأماثل، لأن له «طرقا يصعب سلوكها على من لم يصل بعنايته إليها، ويقطع كثيرا من أيامه فيها»[٣]، ولذلك لم يبرز فيه إلا الحفاظ المتقنون الذين كانت لهم العناية التامة به، والإلمام الكامل بأوجهه المختلفة خفيها وظاهرها.

ومن عناية المحدثين بالإسناد طلبهم لعواليه، لأجل القرب من صاحب الحديث وراويه، بحيث كان العلو غاية ما يتمناه الواحد منهم،

---

(١) سيأتي عزوه.

(٢) أدب الإملاء والاستملاء (ص٨)، والسير (٧/٢٧٣)، وجامع التحصيل في أحكام المراسيل، للعلائي (ص٥٩).

(٣) التمهيد، لابن عبد البر (١/٦٠).

حتى وهو على فراش الموت يوشك أن يفارق هذه الدار، فقد قيل لابن معين في مرض موته ما تشتهي؟ قال: «بيت خال وإسناد عال»[١].

وقد أشرب ابن الجزري حب الأسانيد العالية، فهو لهج به في مصنفاته، متحدث بنعمة الله عليه في تحصيله، مبرز لأوجه العلو، معتبر إياه من أعظم نعم الله على العالم، ومن أفضل أبواب السعادة، كما صرح بذلك في كثير من المناسبات في مؤلفاته، ومن ذلك قوله في ترجمة أبي منصور الخياط (ت٤٩٩)، بعد ما أشار إلى أنه كان يمكنه أن يقرأ على مشايخ عدة يعلو بهم سنده، قال: «ولكن علو السند رزق يطعمه الله من يشاء»[٢]، وقال في منظومته الهداية مرغبا فيه:

ثم يبادر السماع العالي مقدم الأولى من العوالي

وتحسن الإشارة إلى بعض ما أورده من الأمثلة في هذا الشأن، للوقوف على عوالي أسانيده.

المثال الأول: قال في التذكرة: «ولا بأس بإيراد ما يقع لنا من أمثلة ما تقدم من العالي والنازل لتعلم حقيقته»، ثم ساق سنده إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فذكر حديث «نهى عن صيام يوم السبت إلا في فريضة، وقال: إن لم يجد أحدكم إلا لحاء شجرة فليفطر عليه»[٣]، ثم قال: «هذا حديث عال جدا، وقع بيننا وبين النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيه عشرة رجال،

---

(١) سيأتي عزوه.

(٢) غاية النهاية (٢/٧٤).

(٣) سيأتي تخريجه، وكذلك ما بعده من الأحاديث الواردة في المتن.

وهذا أعلى سند يوجد اليوم في الدنيا صحيحا. ثم ساق سندا آخر إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من قوله «انصر أخاك ظالما أو مظلوما»، وعقب عليه بقوله «هذا حديث صحيح متفق عليه، لا يوجد اليوم أعلى منه، بيننا وبين النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عشرة رجال ثقات بالاتصال، فعيناي عاشر عين رأت من رأى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ[١].

المثال الثاني: ساق في كتابه «عقد اللألىء» ثلاثة أحاديث بسنده، وهي حديث «من قال علي ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار»، وحديث تأمير زيد بن حارثة[٢]، وحديث مبايعة سلمة بن الأكوع للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على الموت[٣]، ثم قال عقب هذه الأحاديث: «فوقعت لنا هذه الأحاديث بدلا عاليا في الأول، وموافقة عالية في الآخرين للبخاري»[٤].

---

(١) انظر: كتابه هذا، في نوع العالي والنازل، وعقد اللآلىء (ق١٧)، والأحاديث الأربعون العوالي (ل٢٣/ب)، وجزء في المسلسلات الحديثية (ق٧)، والنشر (٢٨٤/١).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب المغازي، باب بعث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أسامة بن زيد إلى الحرقات من جهينة، ح٤٠٢٣ و٤٠٢٤ج٤/١٥٥٦، ومسلم في كتاب الجهاد والسير، باب عدد غزوات النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ح١٨١٥ج٣/١٤٤٨.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الجهاد، باب البيعة في الحرب، ح٢٨٠٠ج٣/١٠٨١، ومسلم في كتاب الإمارة، باب استحباب مبايعة الإمام الجيش. . ، ح١٨٦٠ج٣/١٤٣٦.

(٤) عقد اللآلئ (ق١١).

وقد أشار إلى الكثير مما وقع له من ذلك في كتابيه «عقد اللألي ء»، و«الأحاديث الأربعون العوالي»، وذلك فيما يتعلق بالحديث. وأما سنده بقراءة القرءان فهو كذلك في غاية العلو، إذ وقع بينه وبين النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أربعة عشر رجلا ببعض الروايات، وثلاثة عشر ببعضها الآخر، بل ربما علا حتى يكون بينه وبين النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أحد عشر رجلا كما وقع له في روايته سورة الكوثر[١]، وبذلك حق له أن يصف بعض تلك الأسانيد بقوله «وهذا إسناد لا مزيد على حسنه وعلوه، وثقة رجاله وفضلهم وتقدمهم في علم القراءة»[٢].

وفي هذا كله فهو مظهر سعادته بذلك العلو، مبرز فضل الله عليه به كما قال في آخر «الأحاديث الأربعون العوالي»: «ولا أعلم على وجه الأرض اليوم من شاركني أو ساواني في ذلك، فلله الحمد والمنة، وفضل قرب الرؤية أمر شريف، يعلمه كل عاقل له فهم منيف، وقد روينا في ذلك أحاديث...»[٣].

غير أن عنايته بالعلو وحبه له لم يدفعاه إلى طلبه بأي وجه كان، ولا إلى سلوك سبيل العلو المذموم الذي طريقه الكذابون والوضاعون، كما

---

(١) النشر (١/٢٧٩-٢٨٠)، وأسنى المطالب (٧٩-٨٠)، والأحاديث الأربعون العوالي (ل٤٩و٥١)، وعقد اللآلئ (ق٢٢).

(٢) أسنى المطالب (ص٨٠).

(٣) (ل٤٦ ب) و(ل٤٧ أ).

وقع لبعض علماء عصره[١]، ومن قبلهم، «لأن القرب مع ضعفه بسبب ضعف بعض رواته لا اعتداد به ولا التفات إليه، خصوصا إن اشتد الضعف حيث كان من طريق بعض الكذابين»[٢].

وقد ذم العلماء هذا النوع، ومن ذلك قول الذهبي: «متى ما رأيت المحدث يفرح بعوالي أبي هدبة، وأبي الدنيا...وأضرابهم فاعلم أنه عامي بعد»[٣]، ولذلك فإنه - أي ابن الجزري - قد تجنب مثل هذا النوع، ولم يدفعه الشره إلى الاعتداد به، بل نبه على أن مثل ذلك إنما يذكر على سبيل التحذير والتمسخر، فقال: «فأما ما يذكر من الأحاديث الرتنية المنسوبة إلى بابا رتن الهندي قابله الله بما يستحق، فهو الذي جاء بعد الثلاثين وستمائة وزعم أنه صحابي، فهو مما يذكر على سبيل التمسخر»[٤]، وقال أيضا: «ولم أذكر فيها أحدا من المتهمين بالكذب كنسطور الرومي، والأشج المغربي، وأبي هدبة البصري، ويسر بن عبد الله، ويغنم بن سالم[٥]...ممن صرح بكذبهم»[٦].

فهذه أمثلة دالة على رسوخ قدم ابن الجزري في الحديث وتشبعه بمناهج الرواية والتحديث.

---

(١) ممن وقع منه ذلك السراج ابن الملقن، وقد عيب عليه. فتح المغيث (٣/٢٤١).

(٢) فتح المغيث (٣/٣٩٣).

(٣) عزاه السخاوي في فتح المغيث إلى الذهبي في الميزان، ولم أجده فيه.

(٤) عقد اللآلئ (ق٢٠).

(٥) ستأتي ترجمتهم.

(٦) الأحاديث الأربعون العوالي (ل٣/أ).

المبحث الثاني
كلامه على الرواة جرحًا وتعديلًا

إن علم الجرح والتعديل يعنى بالكلام عن الرواة توثيقا وتضعيفا، قبولا وردا، هو أحد أهم العلوم الإسلامية، فبه صين جزء كبير من الشريعة، بل القسم الأكبر منها، وهو دليل وسطية هذه الأمة وعلامتها، وقد تصدى له الأئمة الثقات، فكشفوا فيه عن أحوال الرواة، غير مدفوعين في ذلك بهوى ولا شهوة نفس، وإنما مرادهم صيانة دين الله تعالى، وسنة نبيه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بنفي تحرف الغالين عنها، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين.

ولذلك كان علماء الجرح والتعديل أعظم الناس منة على هذه الأمة، وهم مثال الوسطية والاعتدال، قال الحافظ ابن كثير يصفهم: «أما كلام هؤلاء المنتصبين لهذا الشأن فينبغي أن يؤخذ مسلما من غير ذكر أسباب، وذلك للعلم بمعرفتهم واطلاعهم في هذا الشأن، واتصفوا بالإنصاف والديانة، والخبرة والنصح، لاسيما إذا أطبقوا على تضعيف الرجل، أو كونه متروكا أو كذابا، أو نحو ذلك، فالمحدث الماهر لا يتخالجه في مثل هذا وقفة في موافقتهم، لصدقهم، وأمانتهم، ونصحهم»[1].

---

(١) اختصار علوم الحديث - مع الباعث - (٢٨٦/١).

وقال الإمام مسلم قبله مبينا جليل فعلهم، ونتائج عملهم: «وإنما ألزموا أنفسهم الكشف عن معايب رواة الحديث وناقلي الأخبار، وأفتوا بذلك حين سئلوا، لما فيه من عظيم الخطر، إذ الأخبار في أمر الدين إنما تأتي بتحليل أو تحريم، أو أمر أو نهي، أو ترغيب أو ترهيب، فإذا كان الراوي لها ليس بمعدن للصدق والأمانة، ثم أقدم على الرواية عنه من قد عرفه، ولم يبين ما فيه لغيره ممن جهل معرفته كان آثما بفعله ذلك، غاشا لعوام المسلمين، إذ لا يؤمن على بعض من سمع تلك الأخبار أن يستعملها، أو يستعمل بعضها، ولعلها أو أكثرها أكاذيب لا أصل لها. .»[1].

وقد ارتبط الجرح والتعديل بعلم الحديث خصوصا، فمتى ما أطلق إلا وانصرف الذهن إليه، غير أنه ليس خاصا به، ولا قاصرا عليه - وإن كان به ألصق -، بل إنه يشمل بقية العلوم، خاصة منها علم القراءات، لارتباطه الوثيق بالأسانيد والطرق، وقد جمع ابن الجزري بين هذين العلمين، وتكلم على رواتهما معا، ناقلا في ذلك كله كلام أهل الشأن فيهما ممن سبقه، ساكتا عنه أحيانا، موافقا له، ورادا له أحيانا أخرى، مرجحا لغيره، سالكا سبيل أهل التوسط، لا التشدد والتعنت، وسأذكر أمثلة من القسمين، ليوقف على طول باع هذا الإمام في هذا العلم.

أ: الكلام على الرواة في أسانيد القراءة.

إن المتتبع لكلامه في أسانيد القراءات سوف يلحظ جليا أنه ليس ناقلا فقط، بل هو ناقد ممحص، متكلم على ثقة رجالها أو ضعفهم،

---

(١) مقدمة صحيح مسلم (١/٢٨).

وقل أن يترجم لأحدهم دون أن يشير إلى ما ورد عن الأئمة فيه، فيؤيد ما كان في نظره صوابا، ويفند ما يراه خلاف ذلك، وقد تقصيت كلامه في ذلك في كتابه «غاية النهاية» فوجدته حافلا بالأمثلة، وسأكتفي بالإشارة إلى بعضها، لحصول الفائدة بها.

١. عبد الله بن الحسين بن حسنون، أبو أحمد السامري (ت٣٨٦)، ذكر فيه قول الحافظ الداني: «مشهور ضابط ثقة مأمون، غير أن أيامه طالت فاختل حفظه، ولحقه الوهم، وقل من ضبط عنه ممن قرأ عليه في أخريات أيامه»، ثم عقب على قول الداني بقوله: «وهذا هو الإنصاف في ترجمته»[١]، ورد قول الذهبي فيه: «أنا لا أشك في ضعف أبي أحمد»[٢] بأدلة ساقها، وحجج أوردها.

٢. عبد الله بن عامر اليحصبي، القاريء (ت١١٨).

لم أورده هنا في جملة الأمثلة لضعفه، أو لطعن أو جرح ورد فيه، «فهو من أفاضل المسلمين، وخيار التابعين، وأجلة الراوين، لا يتهم في دينه، ولا يشك في يقينه، ولا يرتاب في أمانته، ولا يطعن عليه في روايته»[٣]، وإنما أدرجته ضمن هذه الأمثلة للوقوف على تمكن ابن الجزري من نقد الأسانيد، وتحقيق الراجح منها بألفاظ تفي بالغرض، وتحقق المقصود، لا تكاد توجد إلا في كلام الحفاظ المتقنين من أهل الجرح والتعديل، أصحاب الكشف والتنقيب عن علل المتون والأسانيد.

---

(١) غاية النهاية (١/٤١٥).

(٢) معرفة القراء الكبار (١/٣٢٨).

(٣) غاية النهاية (١/٤٢٥).

قال في ترجمته: «وقد ورد في إسناده تسعة أقوال، أصحها أنه قرأ على المغيرة، الثاني أنه قرأ على أبي الدرداء، وهو غير بعيد، الثالث أنه قرأ على فضالة بن عبيد[١]، وهو جيد، الرابع أنه سمع قراءة عثمان، وهو محتمل، الخامس أنه قرأ عليه بعض القرءان ويمكن، السادس أنه قرأ على واثلة بن الأسقع، ولا يمتنع، والسابع أنه قرأ على عثمان جميع القرءان، وهو بعيد ولا يثبت، الثامن أنه قرأ على معاوية ولا يصح، التاسع أنه قرأ على معاذ، وهو واه، وأما من قال إنه لا يدرى على من قرأ فإن ذلك قول ساقط، أقل من أن ينتدب للرد عليه»، ثم رد استبعاد الذهبي قراءته على أبي الدرداء بقوله: «ولا أعلم لاستبعاده وجها، ولاسيما وقد قطع به غير واحد من الأئمة، واعتمده دون غيره الحافظ أبو عمرو الداني، وناهيك به»[٢].

فهذا كلام في غاية الاختصار والإيجاز، تضمن عدة مصطلحات في الحكم على الأسانيد وبيان درجتها.

٣. عيسى بن عبد العزيز، أبو القاسم بن الوجيه الأندلسي (ت٦٢٩).

قال فيه: «جمع فأوعى، ولكنه خلط كثيرا، وأتى بشيوخ لا تعرف، وأسانيد لا توصف، فضعف بسبب ذلك واتهم بالكذب»، ورد عبارة

---

(١) فضالة بن عبيد بن نافد بن قيس الأنصاري، صحابي، أول مشاهده أحد، نزل دمشق، ولي قضاءها، مات سنة٥٨

رجال مسلم (١٣٦/٢)، وتهذيب الكمال (١٨٦/٢٣)، والكاشف (١٢١/٢).

(٢) غاية النهاية (٤٢٤/١).

الحافظ الذهبي فيه، ولم يرضها فقال «وقد بالغ الحافظ الذهبي في قوله «هذا رجل قليل الحياء، مكابر الحس»[١]، ثم ختم ترجمته بحكمه عليه بعبارة هي ألطف من عبارة الذهبي فقال «نسأل الله العافية والسلامة، فما مع هذا كلام، مع أن أسانيده التي كان يخبر بها في أول زمانه مع وجود أقرانه كانت مستقيمة، ولكنه لم يستمر على حاله، وكما يقال من طلبه كله فاته كله»[٢]. . محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى (ت١٤٨). قال فيه: «تكلم فيه من جهة حفظه، ولكنه صدوق وإن ضعفه يحيى بن سعيد»، فذكر خلاصة القول فيه، وحكمه عليه، ثم أعقب ذلك بذكر أقوال الأئمة فيه[٣].

فهذه بعض الأمثلة أوردتها للتدليل على تمرس ابن الجزري في هذا العلم وتمكنه منه، وقدرته على المزج بين أنواع العلوم، واستفادته منها كلها.

ب: الكلام على الرواة في أسانيد الحديث.

تكلم في كتابه «التذكرة» على مراتب الرواة في العدالة والجرح، وذكر المقبول منهم والمردود، وأشار إلى ألفاظ الجرح والتعديل، مبينا أعلاها وأدناها، منفردا في بعضها عمن سبقه أو عاصره.

---

(١) معرفة القراء الكبار (٢/٦١٩).

(٢) غاية النهاية (١/٦١١).

(٣) المصدر السابق (٢/١٦٥)، وانظر غير هذه الأمثلة فيه: (١/٤٦٥) و(٢/٤٥ و١٢١ و١٦٢ و٢٢١) وغيرها.

وقد ورد في كتبه تطبيقات لذلك، وكلام على رواة الحديث جرحا وتعديلا، توثيقا وتضعيفا، وهذه بعض الأمثلة من كلامه عليهم مرتبا إياهم على حروف المعجم، مقارنا قوله فيهم، وحكمه عليه بقول عصريه وصاحبه الحافظ ابن حجر.

- إبراهيم بن عبد الله الهروي (ت٢٤٤).

قال فيه: «ضعفه أبو داود والنسائي، ووثقه إبراهيم الحربي والدارقطني»[١]، ثم حسن حديثه. وقال فيه ابن حجر «صدوق حافظ تكلم فيه بسبب القرءان»[٢].

- إبراهيم بن محمد الأسلمي (ت١٨٤). قال فيه: «أجمع أهل النقل والحديث على ضعفه، ولم يوثقه سوى الشافعي»[٣]، وقال فيه ابن حجر: «متروك»[٤].

- إسماعيل بن موسى(ت٢٤٣).

حسن حديثه[٥]، ولم يذكر فيه سوى قول من لم يبالغ في جرحه، وإنما لين حديثه، أو وثقه كالنسائي، وأبي حاتم، وابن عدي[٦]. قال فيه ابن حجر: «صدوق يخطئ، رمي بالرفض»[٧].

---

(١) الأحاديث الأربعون العوالي (ل٤٦/ب).

(٢) التقريب (ص٩٠).

(٣) النشر (١/٣٥٢).

(٤) التقريب (ص٩٣).

(٥) الأحاديث الأربعون العوالي (ل٤٤/أ).

(٦) الجرح والتعديل (٢/١٩٦)، والكامل (١/٣٢٥)، والكاشف (١/٢٥٠).

(٧) التقريب (ص١١٠).

- أيمن بن مالك الأشعري.

حكى قول شيخه العراقي فيه: «لا أعرفه»، ثم تعقبه بقوله[١]: «أيمن هذا هو أيمن بن مالك

الأشعري، تابعي ثقة، ذكره ابن حبان في الثقات»[٢]، ثم صحح حديثه. وأما ابن حجر فقال فيه: «شيخ مجهول»، ونقل كلام شيخه العراقي أيضا، وتعقبه بمثل ما تعقبه به ابن الجزري[٣].

- جبارة بن مغلس (ت٢٤١).

قال فيه: «تكلم فيه غير واحد، ولم يتهمه أحد»[٤]، وحكم على حديثه بالغرابة، أي أنه حديثه ضعيف. وقال فيه ابن حجر «ضعيف»[٥].

- جعفر بن حميد. ضعفه الذهبي وقال «انفرد عنه الطبراني»[٦]، ورد عليه ابن الجزري بقوله: «رحم الله الذهبي، ما أسرعه إلى التضعيف والجرح، أما جعفر بن حميد فلا يضره تفرد الطبراني عنه، بل يرفع عنه الجهالة، ولا نعلم أحدا تكلم فيه»[٧]. ونقل ابن حجر قول الذهبي ولم يتعقبه بشيء[٨].

---

(١) الأحاديث الأربعون العوالي (ل٤٧/ب).

(٢) الثقات (٤/٤٨).

(٣) لسان الميزان (١/٤٧٦).

(٤) الأحاديث الأربعون العوالي (ل٤٥/أ).

(٥) التقريب (ص١٣٧).

(٦) ميزان الاعتدال (٢/١٣٢).

(٧) الأحاديث الأربعون العوالي (ل٣٤/ب).

(٨) لسان الميزان (٢/١١٤).

- داود بن صُعَير- بضم الصاد، وفتح العين المهملة -[١].

قال فيه: «ضعفه الخطيب وحده»[٢]، ووافقه على تضعيفه، وحكم على حديثه بالغرابة[٣]. ونقل ابن حجر كلام الخطيب فيه وأقره[٤].

- زيد بن يثيع. وثقه وصحح حديثه، وقال: «روى له أصحاب السنن، وذكره ابن حبان في الثقات»[٥]. وقال فيه ابن حجر: «ثقة مخضرم»[٦].

- سحامة بن عبد الله - بفتح السين، وبالحاء المهملتين -. حسن حديثه معتمدا على إيراد ابن حبان له في الثقات. وقال فيه ابن حجر: «مقبول»[٧].

- سلمى بن عبد الله بن سلمى، أبو بكر الهذلي.

قال فيه: «ضُعِّف». ثم جود حديثه. أما الحافظ ابن حجر قال فيه: «متروك الحديث»[٨]، **قلت**: ومن كان كذلك فلا يكون حديثه ضعيفا

---

(١) كذا ضبطه المؤلف، ورجح ابن حجر أنه بفتح الصاد، والغين المعجمة، معتمدا في ذلك على نسخة خطية لتاريخ بغداد بخط الخطيب.

(٢) تاريخ بغداد (٨/٣٦٧).

(٣) الأحاديث الأربعون العوالي (ل٢٦/ب).

(٤) لسان الميزان (٢/٤١٩).

(٥) الثقات (٤/٢٥١)، وأسنى المطالب (ص٣٥).

(٦) التقريب (ص٢٢٥).

(٧) الثقات (٤/٣٥٠)، والأحاديث الأربعون العوالي (ل٣٩/ب). وسمى ابن حبان أباه عبد الرحمن، لا عبد الله كما ذكر المؤلف، والتقريب (ص٢٢٩).

(٨) أسنى المطالب (ص٣٧)، والتقريب (ص٦٢٥).

فضلا عن أن يكون جيدا، فرأي ابن حجر أقرب إلى الصواب، لموافقته لقول الأكثرين الذين بينوا وجه الجرح فيه[١].

- سلمة بن وردان (ت١٥٦).

حسن حديثه اعتمادا على تحسين الترمذي له، ثم ساق أقوال العلماء فيه. وقال فيه ابن حجر: «ضعيف»[٢].

- صالح بن أبي صالح الكوفي.

قال فيه: «ضعيف واه»، وقال فيه ابن حجر «ضعيف». وحكم ابن الجزري عليه موافق لحكم الذهبي، فقد قال فيه: «واه»[٣].

- الصلت بن قويد.

جود حديثه، وقال فيه: «ذكره ابن حبان في ثقات التابعين، وروى عنه غير واحد»، ولم يصرح ابن حجر بحكمه عليه[٤].

- عبد الله بن بكار.

حسن حديثه وقال: «ذكره ابن حبان في الثقات»[٥].

---

(١) الضعفاء والمتروكين، للنسائي (ص١١٢)، والضعفاء الكبير (١٧٧/٢)، والكامل (٣٢١/٣).

(٢) الأحاديث الأربعون العوالي (ل٣٢/أ)، والتقريب (ص٢٤٨).

(٣) الكاشف (٤٩٦/١)، والنشر (٣٥٢/١)، والتقريب (ص٢٧٢).

(٤) الثقات (٣٧٩/٤)، والأحاديث الأربعون العوالي (ل٤٦/ب)، ولسان الميزان (١٩٧/٣)، وتعجيل المنفعة (١٩٣/١).

(٥) الثقات (٦٢/٧)، والأحاديث الأربعون العوالي (ل٤٥/ب).

والصواب كما نص عليه العقيلي وغيره، وعليه الأكثر أنه مجهول[١]، ومذهب ابن حبان في توثيق المجاهيل معروف، فهو يكتفي برواية واحد لارتفاع الجهالة عن الراوي[٢].

- عبد الله بن لهيعة.

حسن حديثه ثم قال: «والكلام فيه معروف بسبب حريق كتبه، وإلا فلا شك في إمامته وفضله وعلمه». وقال فيه ابن حجر: «صدوق خلط بعد احتراق كتبه»[٣].

- عبيد بن عكراش.

ضعفه اعتمادا على قول البخاري وأبي حاتم فيه، قال ابن حجر: «قال البخاري لا يثبت حديثه[٤]

- عثمان بن سعد.

حسن حديثه، وإن كان قد ضعف اعتمادا على سكوت أبي داود على حديثه، وما سكت عنه فهو عنده صالح. وقال فيه ابن حجر: «ضعيف»[٥]. وحكم ابن حجر فيه هو الأقرب للصواب، لأن من كان

---

(١) الضعفاء الكبير (٢/٢٣٧)، والضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي (٢/١١٧)، والميزان (٤/٦٩)، ولسان الميزان (٣/٢٦٣).

(٢) الثقات (١/١٣)، ومقدمة لسان الميزان (١/١٤)، وفتح المغيث (٢/٤٥-٤٦).

(٣) الأحاديث الأربعون العوالي (ل٤٢/ب)، والتقريب (ص٣١٩).

(٤) الضعفاء الصغير (ص٤٥٨)، والمجروحين (٢/٦٢)، والأحاديث الأربعون العوالي (ل٣٨/ب)، والتقريب (ص٣٧٣).

(٥) الضعفاء والمتروكين، للنسائي (ص١٦٧)، والمجروحين (٢/٩٦)، والأحاديث الأربعون العوالي (ل٢٨/أ)، والتقريب (ص٣٨٣).

ضعيفا ضعفا غير شديد فلا يحسن حديثه إلا إذا توبع، ولا متابع هنا، أما سكوت أبي داود فلا يقاوم بتصريح من جرحه - وهم كثر - فسكوته مفهوم، وتصريحهم منطوق، والمنطوق مقدم على المفهوم، كما تقرر في علم أصول الفقه.

- عثمان بن عمير، أبو اليقظان (ت١٥٠).

هوعنده ممن يتابع على حديثه، أي أنه مقبول. وقال فيه ابن حجر: «ضعيف، واختلط، وكان يدلس، ويغلو في التشيع»[١].

- عطوان بن مشكان، أبو أسماء الخياط.

حسن حديثه، وذكر فيه قول ابن أبي حاتم: «شيخ ليس بمنكر الحديث». وأما ابن حجر فلم أجد له فيه كلاما، سوى ما ورد في «الإصابة» في ترجمة جمرة بنت عبد الله حيث ذكر قول ابن عبد البر: «مختلف في حديثها، ولا يصح من جهة الإسناد»، ثم عقب عليه بقوله: «كذا قال، وليس فيه إلا عطوان، وقد قال فيه ابن معين: «لابأس به»، فكأن ابن حجر أيضا يحسن حديثه اعتمادا على قول ابن معين[٢].

- العلاء بن الفضل المنقري (ت٢٢٠).

نقل قول الذهبي فيه: «صدوق إن شاء الله»، وسكت عليه، فكأنه أقره.

---

(١) أسنى المطالب (ص٣٥)، الضعفاء والمتروكين، للنسائي (ص١٦٥)، والكامل (١٦٦/٥)، والكاشف (٤٧٣/٢).

(٢) الجرح والتعديل (٤١/٧)، والاستيعاب (١٨٠١/٤)، والأحاديث الأربعون العوالي (ل٤٢/ب)، والإصابة (٢٥٢/٤).

وقال ابن حجر: «ضعيف»[١].

- علي بن جعفر العلوي (ت٢١٠).

حسن حديثه. وقال فيه ابن حجر: «مقبول»[٢].

- عكرمة بن عمار.

حسن حديثه[٣]، وقال فيه: «احتج به مسلم في الصحيح، ووثقه ابن معين، وأبو داود، والعجلي، والدارقطني، وقال ابن عدي: مستقيم الحديث إذا روى عنه ثقة»[٤].

وقال فيه ابن حجر: «صدوق يغلط، وفي روايته عن يحيى بن أبي كثير اضطراب»[٥].

- عمار بن محمد (ت١٨٢).

جود حديثه، وقال فيه: «أحد أولياء الله، وثقه يحيى بن معين وغيره، واحتج به مسلم»[٦].

---

(١) ميزان الاعتدال (٥/١٢٨)، والأحاديث الأربعون العوالي (ل٣٨/ب)، والتقريب (ص٤٣٥).

(٢) أسنى المطالب (ص٧٤)، والتقريب (ص٣٩٩).

(٣) الأحاديث الأربعون العوالي (ل٤٥/ب).

(٤) تاريخ ابن معين (٤/١٢٣)، وسؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود (ص٢٦٤)، ومعرفة الثقات (٢/١٤٤)، والكامل (٥/٢٧٢)، وسؤالات البرقاني للدارقطني (ص٥٥).

(٥) التقريب (ص٣٩٩).

(٦) من كلام ابن معين في الرجال (ص٧٧)، والأحاديث الأربعون العوالي (ل٤٦/ب).

وقال فيه ابن حجر: «صدوق يخطئ، وكان عابدا»[١]

- عمر بن أبان.

قال فيه الذهبي: «لايدرى من هو»[٢]، ورد قوله هذا الجزري فقال: «ذكره ابن حبان في الثقات»[٣]. وقد سبقت الإشارة إلى توثيق ابن حبان.

- عمر بن شاكر.

حسن حديثه مع نقله تضعيف أبي حاتم له، واعتمد توثيق ابن حبان له. وقال فيه ابن حجر: «ضعيف»[٤].

- عيسى بن عبد الله بن ماهان، أبو جعفر الرازي.

حسن حديثه، وقال فيه: «تكلم فيه، لكنه غير ضعيف بمرة، فقد وثقه بعضهم»[٥].

قال فيه ابن حجر: «صدوق سيء الحفظ خصوصا عن مغيرة» [٦].

- كثير النواء، أبو إسماعيل.

قال فيه: «شيعي وثقوه». وقال فيه ابن حجر: «ضعيف»[٧].

---

(١) التقريب (ص٤٠٨).

(٢) ميزان الاعتدال (٥/٢١٨).

(٣) الثقات (٧/١٧١)، والأحاديث الأربعون العوالي (ل٣٤/ب)، ولسان الميزان (٤/٢٨٢).

(٤) الجرح والتعديل (٦/١١٥)، والثقات (٥/١٥١)، والأحاديث الأربعون العوالي (ل٤٤/أ)، والتقريب (ص).

(٥) تذكرة العلماء، في النوع السادس، الحديث الصالح.

(٦) التقريب (ص٤٤٠).

(٧) أسنى المطالب (ص٦٦)، والتقريب (ص٤٥٩). وانظر: الجرح والتعديل (٧/١٥٩)، والثقات (٧٣٥٣)، والكاشف (٢/١٤٣).

- محمد بن عثمان، أبو مروان العثماني (ت٢٤١).

جود حديثه وحسنه، وقال: «وثقه أبو حاتم». وقال فيه ابن حجر: «صدوق يخطئ»[١].

- نافع بن صيفي. جود حديثه وحسنه، وقال فيه: «لم يتكلم فيه أحد بجرح»[٢].

قلت: وقد أخرج حديثه الطبراني في المعجم الكبير (٣٥٧/١٧)، وابن أبي عاصم في السنة (٦٣٠/٢).

- هشيم بن بشير الواسطي (ت١٨٣).

قال فيه: «حافظ بغداد، ثقة كبير». وقال ابن حجر: «ثقة ثبت، كثير التدليس والإرسال»[٣].

- يحيى بن عبد الحميد الحماني (ت٢٢٨).

قال فيه بعد أن حسن حديثه: «إمام حافظ، لكن اختلف فيه، فوثقه ابن نمير، وابن معين، وأما أحمد بن حنبل فوثقه مرة، ونسبه إلى الكذب مرة».

وقال فيه ابن حجر: «حافظ إلا أنهم اتهموه بسرقة الحديث»[٤].

---

(١) الجرح والتعديل (٢٥/٨)، والأحاديث الأربعون العوالي (ل٤٨/ب)، والتقريب (ص٤٩٦).

(٢) الأحاديث الأربعون العوالي (ل٤٢/ب).

(٣) الأحاديث الأربعون العوالي (ل٤٨/أ)، والتقريب (ص٥٧٤).

(٤) الضعفاء الكبير (٤١٢/٤)، والكامل (٢٣٧/٧)، وميزان الاعتدال (١٩٨/٧)، والأحاديث الأربعون العوالي (ل٤٢/ب)، ولسان الميزان (٤٣٤/٧).

- يحيى بن المتوكل، أبو عقيل المدني (ت١٦٧).

قال فيه: «ضعفوه». وقال فيه ابن حجر: «ضعيف»[١].

- يونس بن عبيد (١٣٩).

قال فيه: «أحد أئمة البصرة، ثقة ثبت، كان من العلماء العاملين، روى له الجماعة». وقال فيه ابن حجر: «ثقة ثبت، فاضل ورع»[٢].

فهذه بعض أحكامه على بعض رواة الحديث مما وقفت عليه في بعض كتبه، وهي موافقة لكلام أهل هذا الشأن، لا تحيد عنها إلا في النزر القليل، ينقل فيها كلام أهل الجرح والتعديل، وينتقي ما يراه راجحا، ويدفع ما يراه مرجوحا، ويرد على بعض كبار أئمة هذا الفن، وهو يقارب في أحكامه أحكام الحافظ ابن حجر كما هو واضح من الأمثلة المذكورة.

ولقد كان من الممكن أن نستقصي منهجه في الجرح والتعديل بشكل أكثر وضوحا وشمولا، لو أمكننا الوقوف على كتابيه «المقصد الأحمد»، و«المسند الأحمد» اللذين لا أثر لهما ولاعين، ولو تسير ذلك لاطلعنا من خلالهما على معالم منهجه فيه، ولكن حسبنا ما ذكر، وما لا يدرك كله لا يترك جله.

ويمكن أن نستخلص من كلامه رحمه الله في هذا الباب بعض الملاحظات؛

---

(١) أسنى المطالب (ص٦٦)، ولسان الميزان (٧/٤٣٦).

(٢) أسنى المطالب (ص٨٦)، والتقريب (ص٦١٣).

أولها: أن الأصل عنده في الرواة العدالة حتى يثبت الجرح، وأن من عرف بحمل العلم فهو عدل حتى يثبت خلاف ذلك[١].

ثانيها: اعتماده على توثيق ابن حبان كثيرا، وذلك منه سلوك لمذهبه في توثيق بعض المجاهيل، وارتفاع الجهالة عنهم برواية واحد.

ثالثها: ميله إلى مذهب الاعتدال والتوسط في الحكم على الرواة، ومن مظاهر هذا الاعتدال كثرة اعتذاره لهم، ودفع التهم عنهم متى ما أمكنه ذلك، ومن أمثلة هذا الاعتذار ما أورده في ترجمة عبد الله بن منصور، المعروف بابن الباقلاني(ت٥٩٣) من أنه كان يقرئ بالشاذ ويرويه شرها منه، فعقب على ذلك بقوله «قلت: الاعتذار عنه في ذلك أن يكون على غير وجه التلاوة» [٢]، ومنها ما أورده في ترجمة أبي القاسم الهذلي من الأوهام التي وقعت له حيث قال: «وقد وقع له أوهام في أسانيده، وهو معذور في ذلك، لأنه ذكر ما لم يذكره غيره، وأكثر القراء لا علم لهم بالأسانيد، فمن ثم حصل الوهم»[٣].

ومن مظاهره أيضا عدم التسرع إلى نفي الممكنات مما حكي عن الرواة، ومن ذلك ما أورده في ترجمة أبي منصور الخياط من قول ابن النجار فيه: «بلغ عدد من أقرأهم القرءان سبعين ألفا»، ورد قوله هذا

---

(١) سيأتي مزيد بيان لهذه المسألة في النص المحقق.

(٢) غاية النهاية (١/٤٦١).

(٣) المصدر السابق (٢/٤٠٠).

الذهبي فقال: «هذا من المستحيل، فلعله أراد أن يكتب سبعين نفسا فكتب سبعين ألفا»[١]، ثم عقب عليه ابن الجزري بقوله «قلت: لا يزال الذهبي يستبعد الممكنات، ويرد على الثقات[٢]، وهذا الرجل - أعني أبا منصور- كان منتصبا للتلقين، منقطعا إليه وعمر طويلا، ولا يخفى كيف كانت بغداد، وما كان بها من العالم، فهذه دمشق أخبرني الشيخ الصالح إبراهيم الصوفي، الملقن بالجامع الأموي أن الذين قرأوا عليه القرءان نيف عن عشرين ألفا»[٣].

ومن مظاهر اعتداله وإنصافه أيضا كلامه على بعض شيوخه، وذكره لأوهامهم، وما انتقد عليهم، كما وقع في ترجمة شيخه عبد الكريم بن عبد العزيز التونسي حيث قال فيه: «وأخبرني بحديث زعم أنه سمعه بالهند خماسي له، من غير رواية رتن، بل عن شخص سماه محمد بن غوث السنبسي ظاهر الوضع، وظهر لنا منه تساهل بالرواية»[٤]. فلم يمنعه أخذه عنه، وقراءته عليه من أن يبين وجه الجرح فيه، وهذا هو عين الإنصاف.

---

(١) معرفة القراء الكبار (١/٤٥٨).

(٢) في هذه العبارة نوع شدة غير معهودة من ابن الجزري رحمه الله، حتى في حق من هو دون الذهبي. فلم يكن الذهبي رحمه الله متسرعا، ولا رادا على الثقات من غير دليل ولا بينة، بل لقد كان مثلا للاعتدال والتوسط، وكلامه على الأعلام في كتبه عامة، وفي «السير» خاصة يوضح ذلك بجلاء. كما أن ثناء ابن الجزري عليه في مصنفاته أكثر من أن يحصر، فرحمة الله على الجميع.

(٣) غاية النهاية (٢/٧٤).

(٤) المصدر السابق (١/٤٠٢).

ومن ذلك أيضا لزومه الأدب في رد بعض الأقوال، والتماس العذر لأصحابها، كما قال في معرض رده على أبي شامة في بعض المسائل «ونحن نشهد الله تعالى أنا لا نقصد انتقاص الإمام أبي شامة، إذ الجواد قد يعثر، ولا يجهل قدره، بل الحق أحق أن يتبع، ولكن نقصد التنبيه على هذه الزلة المذلة، ليحذر منها من لا معرفة له بأقوال الناس، ولا اطلاع له على أقوال الأئمة»[١]، وقال في موضع آخر: «وأنا من فرط اعتقادي فيه أكاد أجزم بأنه ليس من كلامه في شيء، ربما يكون بعض الجهلة المتعصبين ألحقه بكتابه، أو أنه إنما ألف هذا الكتاب أول أمره كما يقع لكثير من المصنفين..»[٢].

رابعها: كثرة تقصيه، وشدة تنقيبه عن رجال الأسانيد، خاصة ما يتعلق منها بالقراءات، فقلما يذكر راويا إلا ويشفع ذلك بالحكم عليه، وبيان حاله، ونادرا ما يغفله، أو يعلل تركه للحكم عليه بكونه مجهولا عنده، وقد تتبعت كتابه «الغاية» فلم أقف إلا على ما يقارب الأربعين علما ممن قال فيه «لا أعرفه»[٣]، من أصل نحو أربعة آلاف ترجمة، وهذا دليل على سعة اطلاعه.

وقد حث على ذلك في كتبه، فقال: «لا بد للمقرئ من التنبيه بحال الرجال والأسانيد، مؤتلفها ومختلفها، وجرحها وتعديلها، ومتقنها ومغفلها، وهذا من أهم ما يحتاج إليه، وقد وقع لكثير من المتقدمين في

---

(١) منجد المقرئين (ص٢٤١).

(٢) المصدر السابق (ص٢٤٥).

(٣) انظر أمثلة لذلك في: غاية النهاية (١/٤٦ و٤٧ و٥١ و٩١) وغيرها كثير.

أسانيد كتبهم أوهام كثيرة، وغلطات عديدة، من إسقاط رجال، وتسمية آخرين بغير أسمائهم، وتصاحيف، وغير ذلك»[١].

خامسها: حرصه على توضيح الصواب في الأسانيد والتراجم، وبيان الأوهام الواقعة فيها من الرواة[٢].

سادسها: شدة اعتنائه بضبط أسماء الرواة وتقييدها[٣]، درءا لما قد يقع من الخطأ بسبب ذلك، وترجيحه لضبط أهل الحديث لها أحيانا[٤].

سابعها: دقة ضبطه لأمكنة السماع والقراءة[٥]، والتنبيه على تاريخ السماع كما هو شأن المحدثين، وتعريفه للأماكن ووصفه لها، وبيان تسمياتها إن كانت تغيرت، تعريفا لها وتوضيحا[٦]. وفي ذلك يقول «وعلى كاتب السماع التحري، وبيان السامع والمستمع والمسموع بلفظ بين واضح»[٧].

---

(١) منجد المقرئين (ص٦٩).

(٢) انظر أمثلة ذلك في: الأحاديث الأربعون العوالي (ل٤٦/ب)، وغاية النهاية (١/٥٠ و٦٢ و٦٦ و٧٥ و٧٦)، وغيرها. وقد وقفت على أكثر من مائة وعشرين موضعا منها في كتابه «الغاية».

(٣) جل مصنفاته طافحة بذلك، خاصة منها ما يتعلق بالحديث والتراجم.

(٤) غاية النهاية (١/٢٨٠).

(٥) الأحاديث الأربعون العوالي (ل١٨/ب) و(ل٢٠/أ) و(٢١/أ) وغيرها، وعقد اللآلئ (ق١) و(ق١٠) و(ق٢٢)، وأحاديث مسلسلات (ق٢ و٤).

(٦) غاية النهاية (١/٤٣٣ و٤٧٣) و(٢/٣٤٩ و٣٥٧) وغيرها.

(٧) تذكرة العلماء، في النوع الثالث في كتابة الحديث وضبطه، في الفصل التاسع.

ثامنها: عنايته بضبط الاصطلاح، وتأكيده على أمره، وإلزام المصنفين التزامه، والتحذير من الاصطلاح غير المتعارف عليه، كما قال في الهداية: «وليحذر اصطلاح ما لا يفهم»[١].

وقد التزم ذلك في كتبه، وله في بعضها اصطلاحات خاصة — ولا مشاحة في الاصطلاح -ومن ذلك ما ذكره في أول كتابه «الأربعون حديثا» [أو طرفة العالم] حيث قال: «فما أخرجه البخاري قلت قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وما أخرجه مسلم قلت قال النبي عليه السلام، وما اتفقا على إخراجه قلت قال صلم»[٢].

ومع التزامه مراعاة الاصطلاح المشهور إلا أنه وقع منه مخالفة له دون التنبيه عليه - وذلك نادر، وربما كان سهوا أو ذهولا -، ومثاله قوله في تخريج حديث «انصر أخاك ظالما أو مظلوما»، حديث صحيح متفق عليه[٣]، والواقف على هذا الحكم سيظن أن هذا الحديث مخرج في الصحيحين بناء على ما استقر عليه الاصطلاح من إطلاق هذه العبارة على ما أخرجاه[٤]، ولكن هذا الحديث مما انفرد به البخاري، ففي إطلاقها نوع إيهام.

---

(١) الهداية -مع الغاية - (١/١٣٠).

(٢) (ل١/أ).

(٣) تذكرة العلماء، في النوع الخامس والثلاثون والسادس والثلاثون، العالي والنازل.

(٤) علوم الحديث (ص٢٨).

وقد تجنب ذلك حين أخرج الحديث في «الأربعين العوالي»[١] فقال عقبه: «حديث صحيح»، وفي «عقد اللآلئ»[٢] قال: «متفق على صحته»، وبين هذين العبارتين والعبارة السابقة بون كبير كما لا يخفى من حيث الاصطلاح.

❊ ❊ ❊ ❊

(١) (ل٢٣/ب).

(٢) (ق٢٣).

المبحث الثالث
حكمه على الأحاديث تصحيحا وتضعيفا

إن غاية ما يقصده المحدث من عنايته بعلوم الحديث عامة، وبعلم الجرح والتعديل خاصة، هو التوصل إلى الحكم على الحديث صحة وضعفا، قبولا وردا، وفي ذلك يقول الشوكاني: «فإن بيان التحسين، أو التصحيح، أو التضعيف بما يقتضيه النظر من الترجيح، بعد الموازنة بين التعديل والتجريح، هو المقصد الأعلى من علم الرواية، والغاية التي ليس وراءها غاية، والمطلب الذي ينبغي أن ترفع له أول راية، قبل ما يتعلق بالحديث من تفسير أو دراية، ومعلوم أن كل من له فضل أو رغبة إلى العمل بما ورد عنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من قول أو عمل، إذا لم يقف على حقيقة حال المنقول، ولا درى أهو صحيح، أو حسن، أو معلول؟ فتر نشاطه، وانقبض انبساطه»[1].

ولا يتأتى ذلك لكل واحد، بل لا يدركه إلا من أجهد نفسه، وأسهر ليله في التنقيب عن أسرار هذا العلم، والوقوف على خباياه، وأدمن النظر في أقوال الأئمة السابقين، وجمع متفرقها، وقارن بينها مقارنة الناقد البصير، القادر على استخلاص الراجح منها،

---

(١) تحفة الذاكرين (ص٢-٣).

مع اطراح الأحكام المسبقة المبنية على شهوة نفس، أو هوى، أو تعصب مذهبي.

ولقد كان لإمامنا ابن الجزري مشاركة في ذلك، ومساهمة لا تقل شأنا عن مساهمة الأئمة الكبار ذوي الإحاطة بالأخبار والآثار، وقل مصنف من مصنفاته إلا وله فيه أحكام على أحاديث يسوقها، وآثار يذكرها، فقد ضعف ووثق كما سبق، وحسن وصحح وضعف. وسأعرض فيما سيأتي إلى الأمثلة مع تعقبات يسيرة على بعض الأحكام لأهل هذا الشأن[١].

أ: التصحيح والتحسين.

١. حديث أنس رضي الله عنه: «لما قدم رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ المدينة أخذت أم سليم بيدي فقالت: يا رسول الله، هذا أنس غلام لبيب كاتب يخدمك، قال: فقبلني النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ». قال عنه: «حديث صحيح ولم يخرجاه في الصحيح، قال الحافظ أبو نصر الوائلي: ما وقفت على علة توجب تركه»[٢].

وهو كما قال، وأصل هذا الحديث في الصحيحين، فقد أخرجه البخاري في كتاب الدعوات، باب دعوة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لخادمه

---

(١) سأعرض عن سرد الأمثلة الواردة في كتابه هذا، اكتفاء بما سيأتي من تعليق عليها في الهوامش.

(٢) الأحاديث الأربعون العوالي (ل٢٤/أ)، وعقد اللآلئ (ق٩).

بطول العمر وبكثرة ماله، ح٥٩٨٤ج٥/٢٣٣٦، ومسلم في كتاب الفضائل، باب فضل أنس، ح٢٤٨١، ج٤/١٩٢٩، وأخرجه غيرهما، وليس في شيء منها ذكر التقبيل.

وقد ساق المزي الحديث المذكور بسنده في تهذيب الكمال (٣٦٧/١٣)، وصححه ابن حجر في الإصابة (١٨٤/١).

٢. تصحيحه للمسلسل بسورة الصف، وقوله عقبه: «كل رجال إسناده ثقات»[١]، وساق له متابعات وشواهد، ثم قال: «وبهذه المتابعات حسن الحديث، وارتقى عن درجة الحسن»[٢]. قلت: - يعني إلى الصحة-.

وقد أخرجه الترمذي في كتاب التفسير، باب ومن سورة الفتح، ح٣٣٠٩، ج٥/٤١٢، وأبو يعلى (٤٨٤/١٣)، والدارمي(٢٦٣/٢)، وابن حبان في صحيحه (٤٥٤/١٠)، والحاكم (٧٨/٢، ٢٤٨)، وقال: حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، والبيهقي في السنن (١٦٠/٩)، وفي الشعب (٦/٤)، والضياء في المختارة (٤٣٧/٩-٤٣٨).

قال ابن حجر: «وهذا إسناد صحيح، قل أن وقع في المسلسلات مثله، مع مزيد علوه»[٣].

---

(١) عقد اللآلئ (ق٢١)، وجزء في المسلسلات الحديثية (ل٧/ب).

(٢) النشر (٢٨٢/١).

(٣) فتح الباري (٥٠٩/٨). وانظر أيضا: النكت الأثرية على الأحاديث الجزرية، لابن ناصر الدين (ص٦٠-٦٤).

٣. حديث قدامة بن عبد الله رضي الله عنه قال: «رأيت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يرمي الجمرة لا ضرب، ولا جلد، ولا طرد، ولا إليك إليك»، قال عنه: «حديث صحيح، أخرجه الترمذي عن أحمد بن منيع عن مروان بن معاوية، وأخرجه النسائي عن إسحق ابن إبراهيم، ورواه ابن ماجه عن أبي بكر بن شيبة[1] كلاهما عن وكيع عن أيمن بن نابل»[2]. انتهى كلامه.

قلت: وقد تابع وكيعا، ومروان بن معاوية عليه؛

- أبو عاصم النبيل، كما في سنن الدارمي(٢/٨٧)، والتاريخ الكبير(٧/١٧٨)، ومعجم ابن قانع(٢/٣٥٨)، وتاريخ بغداد(١/٤١٤).

- وعبيد الله بن موسى، كما في السنن الكبرى، للبيهقي (٥/١٠١)، والشعب(٦/٢٨٢).

- وجعفر بن عون، كما في المنتخب من مسند عبد بن حميد (ص١٤٠)، وسنن البيهقي(٥/١٠١).

- وسفيان الثوري، كما في الكامل(١/٤٣٤)، والحلية (٧/١١٨).

- وعبد الرحمن بن مهدي، كما في الحلية (٩/١٧).

---

(١) كذا في الأربعين (ل٤٠/أ)، وصوابه «بن أبي شيبة» كما في المصادر، وهو في مصنفه (٣/٢٣٣).

(٢) أخرجه -كما ذكر المؤلف- الترمذي، كتاب الحج، باب ما جاء في كراهية طرد الناس، ح٩٠٣ج٣/٢٤٧، والنسائي في الحج، باب الركوب إلى الجمار (٥/٢٧٠)، وابن ماجه، في الحج، باب رمي الجمار، ح٣٠٣٥ ج٢/١٠٠٩.

- وأبو نعيم، كما في سنن الدارمي (٨٧/٢)، والبيهقي (١٣٠/٥).

وأخرجه أحمد في المسند (٤١٣/٣)، وابن أبي شيبة في المصنف (٢٣٣/٣)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني(١٦٨/٣)، كلهم عن وكيع به.

وقد روي هذا الحديث عن حنظلة بن عبد الله رضي الله عنه، ولا يصح، كما في الكامل (٢٧٥/٥)، والضعفاء الكبير (٢٢٨/١) و(٤١٤/٣)، وتاريخ بغداد (٣١٨/٧)، وتهذيب الكمال (١٧٠/٦)، وميزان الاعتدال(٢٤١/٢)، وتهذيب التهذيب (٢٤٥/٢).

٤. حديث أنس رضي الله عنه: «ارتقى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ المنبر فقال: آمين، ثم ارتقى ثانية فقال: آمين، ثم استوى عليه فقال: آمين، فقال الصحابة على ما أمنت يا رسول الله؟ فقال: أتاني جبريل فقال: يا محمد، رغم أنف من ذكرت عنده فلم يصل عليك...» الحديث. قال: «هذا حديث حسن، وسلمة بن وردان حسن له الترمذي حديثا[1]...، وقال معاوية بن صالح عن ابن معين ليس حديثه بذاك، وقال أبو حاتم: ليس بقوي، وعامة ما يرويه عن أنس منكر»[2].

---

(١) الأحاديث الأربعون العوالي (ل٣٢ أ وب)، وذكر الحديث الذي حسنه الترمذي (ح١٩٩٣ج٤/٣٥٨) وهو قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: من ترك الكذب وهو باطل».

(٢) تاريخ ابن معين (١٦١/٣ و٢١٩)، والجرح والتعديل (١٧٤/٤).

والحديث حسن كما قال، وله شواهد كثيرة يتقوى بها، ومنها؛

- عن أبي هريرة رضي الله عنه كما في المسند (٢/٢٥٤، ٣٤٦)، وسنن الترمذي، ح ٣٥٤٥ ج٥/٥٥٠، وصحيح ابن حبان (٣/١٨٨)، وابن خزيمة (٣/١٩٢)، والأدب المفرد (٢/١٠١)، ومسند أبي يعلى (١٠/٣٢٨)، والمعجم الأوسط (٨/١١٣)، و(٩/١٧)، والمستدرك (١/٧٣٤)، وسنن البيهقي (٤/٣٠٤).

- وعن كعب بن عجرة، أخرجه الطبراني في الكبير(١٩/١٤٤)، والحاكم(٤/١٧٠)، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، وتاريخ واسط، لبحشل (ص٢٥٤).

- وعن ابن عباس عند الطبراني في الكبير(١١/٨٢)، و(١٢/٨٣).

- وعن عبد الله بن الحارث بن جزء عند البزار(٥/٤٠٤)، و(٩/٢٤٧).

- وعن مالك بن الحويرث عند ابن حبان(٢/١٤٠)، والطبراني في الكبير(١٩/٢٩١).

- وعن عمار بن ياسر عند البزار (٤/٢٤١)، وعن عبد الله بن مسعود عنده أيضا(٥/٤٠٤).

- وعن جابر بن عبد الله كما في الأدب المفرد(٢/١٠٠)، والمعجم الكبير (٢/٢٤٣، ٢٤٦)، والشعب(٣/٣٠٩).

وقال ابن حجر في هذا الحديث «وله شواهد»[1] - أي أنه يرتقي بها إلى درجة الحسن -.

---

(١) كما في فيض القدير، للمناوي (٤/٣٤).

وفي صحيح مسلم[١] ما يتعلق منه ببر الوالدين بنحوه فقط، كما ذكر ذلك الهيثمي في موارد الظمئان إلى زوائد ابن حبان (ص٤٩٧).

وثمة أحاديث أخرى كثيرة غير هذه حسنها، أو صححها[٢]، متبعا في ذلك القواعد الحديثية المتعارف عليها بين أهل الفن، سائرا على سننهم، غير مدفوع عن الإدلاء بدلوه معهم، ولكن كما هو الشأن لكل عالم، فقد وقعت منه أوهام، وصدرت منه أحكام يمكن انتقادها عليه في هذا الباب، خالف فيها الراجح الصواب، ومنها هذه الأمثلة؛

المثال الأول: حديث جمرة بنت عبد الله قالت: «ذهب بي أبي إلى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بعدما قد رددت على أبي الإبل، فقال: يا رسول الله، ادع الله لابنتي هذه، قالت: فأجلسني في حجره، ووضع يده على رأسي، ودعا لي».

قال: «هذا حديث حسن، ثم ذكر كلام العلماء في الحماني وعطوان الواردين في سند الحديث[٣].

وليس هذا الحديث حسنا كما قال، بل هو ضعيف، فقد أخرجه الطبراني في الكبير (٢٤/٢٠٩)، وابن قانع في معجم الصحابة (٢/٧٧)، وفي سنده يحيى بن عبد الحميد الحماني وهو ضعيف، قال

---

(١) كتاب البر والصلة، باب رغم أنف من أدرك أبويه أو أحدهما...، ح٢٥٥١ ج٤/١٩٧٨.

(٢) انظر أمثلتها في: الأحاديث الأربعون العوالي (ل٣٩ ول٤٢/ب) و(ل٤٣/أ) و(ل٤٧/أ) و(ل٤٨/ب)، وجزء في المسلسلات الحديثية (ل٨/أ)، وأسنى المطالب (ص٢٢ و٤٦ و٦٠) وغيرها.

(٣) الأحاديث الأربعون العوالي (ل٤٢/ب). وقد تقدمت رجمة الحماني، وعطوان.

عنه أحمد: كان يكذب جهارا، وقال النسائي: ضعيف، وقال عنه البخاري: كان أحمد وعلي يتكلمان فيه، وقال مرة: سكتوا عنه، وقال السعدي: ساقط[١]

وهو وإن وثقه بعضهم، فالجمهور على تضعيفه كما قال ابن حجر[٢]، بل قال فيه: «اتهموه بسرقة الحديث»[٣].

وفيه أيضا عطوان بن مشكان لم يذكره غير أبي حاتم، وقال فيه: «شيخ ليس بمنكر الحديث»[٤]، وهذه العبارة منه لا تعني التعديل المطلق، بل تعني أنه يكتب حديثه للاعتبار والمتابعة، ويكون حديثه حسنا إذا توبع [٥]، ولا متابع له هنا في هذا الحديث.

وممن ضعف هذا الحديث ابن عبد البر فقال: «لا يصح من جهة الإسناد»[٦]، وتعقبه ابن حجر فقال: «كذا قال، وليس فيه إلا عطوان، وقد قال فيه ابن معين لابأس به»[٧]، وكأن ابن حجر ذهل عن علته الحقيقية، وهي ضعف الحماني، والله أعلم.

---

(١) التاريخ الكبير (٢٩١/٨)، والتاريخ الصغير (ص٤٩٩)، والضعفاء والمتروكين، للنسائي (ص٢٤٠)، والجرح والتعديل (١٦٨/٩)، والضعفاء الكبير (٤١٢/٤)، والكامل (٢٣٧/٧).

(٢) لسان الميزان (٤٣٤/٧).

(٣) التقريب (ص٥٩٣).

(٤) الجرح والتعديل (٤١/٧).

(٥) يؤخذ ذلك من إطلاقه هذه العبارة على من تلك صفته. انظر: الجرح والتعديل (١٢٥/٣) و(٣٤/٥) و(٣٣٥/٨).

(٦) الاستيعاب (١٨٠١/٤).

(٧) الإصابة (٢٥٢/٤).

المثال الثاني: حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه «رآني النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حزينا فقال: يا ابن أبي طالب أراك حزينا؟ قلت: هو كذلك، قال: فمر بعض أهلك يؤذن في أذنك، فإنه دواء الهم، قال ففعلت فزال عني»، قال فيه: «هذا حديث حسن التسلسل، لم أر في رجاله من تكلم فيه بقدح، والله أعلم...، صح وجرب لمن نزل به كرب، أو شدة مما علمه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عليا رضي الله عنه، ولقنه إياه، وهو مجرب»[١]

كذا قال، وقد رد قوله ابن ناصر الدين في النكت الأثرية (ص٨٧) فقال: «قول المخرج في الكلام على الحديث المذكور «لم أر في رجاله من تكلم فيه بقدح» كأنه لم يقف على ترجمة أبي عبد الرحمن السلمي الصوفي راوي هذا الحديث.

قال الذهبي: «تكلموا فيه، وليس بعمدة»[٢] - أي في الحديث -، وزاد محقق الكتاب المذكور علة أخرى فقال: «وأعله المصنف هنا بأبي عبد الرحمن السلمي فقط، مع أن شيخه، وهو عبد الله بن موسى بن الحسن السلامي متكلم فيه أيضا، فقد ذكره الذهبي في «الميزان»[٣] وقال: «صاحب عجائب وأوابد، غمزه الخطيب»[٤].

---

(١) أسنى المطالب (ص٥٠)، وأحاديث مسلسلات (ل٨/أ).

(٢) ميزان الاعتدال (٦/١١٩).

(٣) (٤/٢٠٦)، والمغني في الضعفاء (ص٣٥٩).

(٤) تاريخ بغداد (١٠/١٤٨).

قلت: وبذلك يتبين أن الحكم على الحديث بالحسن ليس بحسن[١].

المثال الثالث: حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه: ما أرى رجلا أدرك عقله الإسلام، أو ولد في الإسلام يبيت ليلة حتى يقرأ هذه الآية - أي الكرسي - إن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أخبرني قال: «أعطيت آية الكرسي من كنز تحت العرش، ولم يؤتها نبي كان قبلي»[٢]. قال عقبه: «حديث صحيح الإسناد»[٣].

وقال في موضع آخر: «صالح الإسناد»[٤].

وليس الأمر كما قال، بل هو مسلسل بالعلل، ذكر بعضها ابن ناصر الدين في النكت(ص٩١)، وأظهرها ضعف بعض رواته، وهم؛

أ- عثمان بن أبي العاتكة الهلالي، ضعفه يحيى بن معين، والنسائي، وابن عدي، وأبو أحمد الحاكم، وقال فيه ابن أبي حاتم: «لا بأس به، بليته من كثرة روايته عن علي بن يزيد»، وقال أبو داود

---

(١) انظر: المناهل السلسلة (ص٦٨).

(٢) أخرجه الديلمي في مسنده، كما في فيض القدير (١/٥٦٤)، والمناهل السلسلة (ص٨١)، وأخرجه القاسم بن سلام في فضائل القرءان (٢/٣٦)، وابن الضريس في فضائل القرءان (ص٩٢)، والفريابي في فضائل القرءان (ص١٥٩-١٦٠).

(٣) أحاديث مسلسلات (ل٩/أ).

(٤) أسنى المطالب (ص٥٨).

«صالح»[١]، واختار ابن حجر التفصيل في حديثه، فما كان فيه عن علي بن يزيد فهو ضعيف[٢]، وهذا منها.

ب - علي بن يزيد الألهاني، قال فيه البخاري: «منكر الحديث»، وقال فيه النسائي: «متروك الحديث»، وقال ابن أبي حاتم: «حديثه منكر»، وقال أبو زرعة: «ليس بقوي»، وقال الدارقطني: «متروك»[٣].

- القاسم بن عبد الرحمن الدمشقي، قال فيه أحمد: «منكر الحديث، حدث عنه علي بن يزيد أعاجيب»، وقال ابن حبان: «كان يروي عن أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ المعضلات، ويأتي عن الثقات بالأشياء المقلوبات»[٤].

---

(١) الضعفاء والمتروكين، للنسائي، ترجمة ٤١٦ (ص١٦٥)، وتاريخ ابن معين (٤/٤٢٠ - ٤٤٠)، والجرح والتعديل (٦/١٦٣)، والكامل (٥/١٦٤)، وميزان الاعتدال (٥/٥٣).

(٢) التقريب (ص).

(٣) الضعفاء الصغير، ترجمة٢٥٥ (ص٤٦٤)، والضعفاء والمتروكين، للنسائي، ترجمة ٤٣٢ (ص١٧٠)، والضعفاء والمتروكين، للدارقطني، ترجمة٤٠٧ (ص٣٤٨)، والجرح والتعديل (٦/٢٠٨)، والكامل (٥/١٧٩)، والمجروحين (٢/١١٠).

(٤) بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم، لابن عبد الهادي (ص٣٤٦)، والجرح والتعديل (٧/١١٣)، والمجروحين (٢/٢١٢)، وميزان = = الاعتدال (٥/٤٥٣)، والكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث، للبرهان الحلبي (ص٢١٠).

وقد روى ابن أبي شيبة في المصنف(٦/٤٠) بسنده عن علي قال: «ما أرى أحدا يعقل دخل في الإسلام ينام حتى يقرأ آية الكرسي»، وفيه عبيد بن عمرو الخارفي، ذكره ابن أبي حاتم (٥/٤١٠)، ولم يحك فيه جرحا ولا تعديلا، وقال فيه ابن سعد في الطبقات(٦/٢٢٣): «وكان معروفا قليل الحديث». وفيه أيضا تدليس الأعمش. وقد تابعه شعبة، لكن خالفه متنا وإسنادا.

المثال الرابع: حديث علي بن أبي طالب أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أخذ بيد الحسن والحسين.

فقال: «من أحبني وأحب هذين وأباهما وأمهما كان معي في درجتي يوم القيامة»، قال: «حديث حسن الإسناد» [1].

قلت: أخرج هذا الحديث الترمذي في المناقب، ح ٣٧٣٣ (٥/٦٤١)، وأحمد في المسند (١/٧٧)، وفي فضائل الصحابة (٢/٦٩٣)، وأبو بشر الدولابي في الذرية الطاهرة (ص١٢٠)، وأبو الشيخ في طبقات المحدثين (٤/٨٠)، والخطيب في تاريخ بغداد (١٣/٢٨٧).

وفي سنده علي بن جعفر بن محمد الصادق، قال فيه الذهبي: «ما رأيت أحدا لينه، نعم ولا من وثقه، ولكن حديثه منكر جدا»[2]، وقد بين وجه النكارة وأنها نكارة المتن لا السند، فقال: «وما كان النبي

---

(١) أسنى المطالب (ص٧٤).

(٢) ميزان الاعتدال (٥/١٤٤).

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من حبه، وبث فضيلة الحسنين ليجعل كل من أحبهما في درجته في الجنة، فلعله قال فهو معي في الجنة، وقد تواتر قوله عليه السلام «المرء مع من أحب»[١].

وابن الجزري في تحسينه لهذا الحديث تابع للترمذي، وللضياء المقدسي[٢]، ثم هو سائر على مذهبه في توثيق من عرف بحمل العلم.

وقد ساق المزي هذا الحديث بسنده في تهذيب الكمال(٦/٢٢٨)، و(٢٠/٣٥٤)، و(٢٩/٣٦٠) ولم يتكلم عليه بتصحيح ولا تضعيف، كما هي عادته في الأحاديث التي يوردها في كتابه المذكور.

المثال الخامس: حديث علي رضي الله عنه قال قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الإيمان معرفة بالقلب، وإقرار باللسان، وعمل بالأركان»، قال فيه: «حديث حسن اللفظ والمعنى، رجال إسناده ثقات غير عبد السلام بن صالح الهروي...، ولكن تابعه على رواية هذا الحديث محمد بن أسلم الطوسي...إلى أن قال: «وفي الجملة حيث صح السند إلى أحد هذه الذرية الطاهرة فالحديث إما صحيح، أو حسن، أو صالح محتج به»[٣].

وقد أخرج هذا الحديث ابن ماجة في مقدمة سننه، باب في الإيمان، ح٦٥ج (١/٢٥)، والبيهقي في الشعب (١/٤٨)، وفي الاعتقاد

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٢/١٣٥).

(٢) فقد حسنه في الأحاديث المختارة (٢/٤٥).

(٣) أسنى المطالب (ص٧٥).

(ص١٨٠)، والطبراني في الأوسط (٦/٢٢٦)، و(٨/٢٦٢)، والخطيب في تاريخ بغداد (١/٢٥٥)، و(٩/٣٨٥)، والرافعي في التدوين (١/١٦٨، ٤٦٢)، كلهم من طريق أبي الصلت عبد السلام بن صالح الهروي عن علي بن موسى الرضي، وهما ممن تكلم فيهما، فأما أبو الصلت فقال فيه أبو حاتم: «لم يكن عندي بصدوق»، وقال ابن عدي: «متهم»، وقال العقيلي: «كان رافضيًا خبيثا»، وقال ابن حبان: «لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد» [١].

وأما علي بن موسى فقال فيه ابن حبان: «يروي عن أبيه العجائب، كأنه كان يهم ويخطئ»[٢].

لكن قال الذهبي: «الشأن في ثبوت السند إليه، وإلا فالرجل قد كذب عليه وعلى جده»[٣]، ثم ذكر من روى عنه من المتهمين، ولذلك لا يصح رد الحديث به، ولا تعصيب الجناية به، وإنما يرد لضعف أبي الصلت.

وممن ضعف هذا الحديث، أو حكم بوضعه الدارقطني، وكذا كل من أورده في ترجمة أبي الصلت[٤]، وابن الجوزي في الموضوعات (١/١٨٥-١٨٧)، وابن القيم في في حاشيته على السنن (١٢/٢٩٤)،

---

(١) الجرح والتعديل (٦/٤٨)، والكامل (٥/٣٣١)، والضعفاء الكبير (٣/٧٠)، والمجروحين (٢/١٥١)، والميزان (٤/٣٤٨).

(٢) المجروحين (٢/١٠٦).

(٣) ميزان الاعتدال (٥/١٩١)، والمغني في الضعفاء (٢/٤٥٦).

(٤) وهم المذكورون في الحاشية رقم ٥ من الصفحة السابقة.

والمناوي في «فيض القدير» (١٨٥/٣)، والقاري في «المصنوع» (ص٧٠)، والشوكاني في»، والألباني في «ضعيف الجامع» (ص٣٣٩)[١].

فهذه بعض الأحكام التي انتقدت عليه من قبل بعض أهل الفن.

ومما يمكن إضافته هنا مما هو منتقد اعتماده أحيانا على التجربة في الحكم على الحديث بالصحة، ومثال ذلك ما قاله في كتابه «عدة الحصن الحصين» (ص٧٣) عقب حديث صلاة الضر والحاجة من قول رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «تصلي اثنتي عشرة ركعة من ليل أو نهار، وتتشهد بين كل ركعتين، فإذا جلست في آخر صلاتك فأثن على الله...» الحديث[٢]، قال المنذري: «والاعتماد في مثل هذا على التجربة لا على الإسناد»[٣]،

---

(١) يراجع أيضا: نصب الراية (٣٤٥/١)، والمقاصد الحسنة (ص١٤٠) وتعليق الشيخ الغماري - رحمه الله - عليه فقد صحح الحديث، وكشف الخفاء (٢٠/١).

(٢) عزاه المصنف إلى البيهقي في «الدعوات الكبير»، والواحدي في «الدعاء». قال ابن حجر في «الدراية في تخريج أحاديث الهداية» (٢٣٩/٢): «وزعم السروجي أن هذا الحديث في الحلية فلينظر، قلت: وهو في الطبراني». وقال الزيلعي في «نصب الراية» (٢٧٢/٤): «وما وجدته فيه» - أي في الحلية -.
قلت: أما الموجود في الحلية (١٥٩/٨) فهو موقوف على وهيب بن الورد، وأما ما أخرجه الطبراني [في الكبير (١٢/٢٥) فليس فيه ذكر الصلاة، ولا هو عن صلاة الحاجة، وإنما هو فيما يقوله من أتى مضجعه، فلينتبه.

(٣) الترغيب والترهيب (٢٧٥/١). ملاحظة: ليس في النسخة التي اعتمدها الشوكاني في شرح العدة كلام المنذري.

ولم يعقب عليه كالمقر له، ومما يدل على إقراره له قوله في أول كتابه «الحصن الحصين» (ص١٤): «وكان أجدر أن يسطر على كل حديث منه في بابه صحيح مجرب».

وقد تعقبه الشوكاني في حكمه هذا فقال: «أقول السنة لا تثبت بمجرد التجربة، ولا يخرج بها الفاعل للشيء معتقدا أنه سنة عن كونه مبتدعا، وقبول الدعاء لا يدل على أن سبب القبول ثابت عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ...، ومع هذا ففي هذا الذي يقال إنه حديث مخالفة للسنة المطهرة، فقد ثبت في السنة ثبوتا صحيحا لا شك فيه، ولا شبهة النهي عن قراءة القرءان في الركوع والسجود، فهذا من أعظم الدلائل على كون هذا المروي موضوعا، ...، والعجب من اعتماد مثل الحاكم، والبيهقي، والواحدي، ومن بعدهم على التجريب في أمر يعلمون جميعا أنه مشتمل على خلاف السنة المطهرة»[1].

وقال الفاسي في شرحه «تحفة المخلصين» (ل١٨/ ب) معقبا على قول ابن الجزري السابق: «وانظر على ما يحمل هذا، فإن الصحيح في اصطلاحهم غير مطرد هنا، وصحة التجربة يقتضي أن يكون فيه ما يحتاج في صدقه إلى التجربة، وقد علم أن ما صح عن الصادق المصدوق صلوات الله وسلامه عليه أعلى يقينا، وأصح من تجربة المجربين، على أن تجربة ما لم يقو سنده، وإن كانت من قرائن ثبوته، وصحة نسبته، تحتاج إلى إخبار مجرب في كلها كما وقعت التجربة في البعض...،

---

(١) تحفة الذاكرين (ص١٤٠). قلت: حاشا لهؤلاء الأئمة أن يتعمدوا خلاف السنة، فليلتمس العذر في ذلك.

والتجربة في مثل ذلك بينة، وإنما ينبغي النظر في معنى التجربة بالنسبة للآداب والأذكار التي لم تذكر لها خاصية، ولا أريد منها تحصيل عرض عاجل».

ومما سبق يتبين أن الاعتماد على التجربة في تصحيح الأحاديث ليس أمرا مسلما، ولا معتمدا عليه، وإنما يستأنس بها، وقد ورد عن علماء أجلة تجريبهم لأدعية وأوراد واعتمادهم عليها[1]، ومع ذلك لا يصحح الحديث بها، ولا يحسن، لأن في ذلك خروجا عن القواعد التي قعدها العلماء للحكم على الأحاديث.

ب: التضعيف.

على غرار ما سبق ذكره من الأمثلة في قسم التصحيح، نورد الآن بعض الأمثلة على تضعيفه لبعض الأحاديث، مع بيان وجه ضعفها من كلامه رحمه الله، أو من كلام غيره، تدعيما لما ذهب إليه، والتنبيه أيضا على ما يجب التنبيه عليه، مما وقع له من مخالفة الراجح.

المثال الأول: حديث فاطمة رضي الله عنها «خرج رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقال: إن الله عز وجل باهى بكم فغفر لكم عامة، وغفر لعلي خاصة، وإني رسول الله إليكم غير هائب لقومي، ولا محاب لقرابتي، هذا جبريل عليه السلام يخبرني أن السعيد كل السعيد، حق السعيد من أحب عليا في حياتي وبعد وفاتي»، قال عنه: «حديث غريب»[2].

---

(١) انظر أمثلة ذلك في: بستان العارفين، للنووي (ص١٦٠)، وتفسير القرطبي (٤/١٣٦)، وفيض القدير (١/٣٠٧و٤٤٧)، وكشف الخفاء (١/٢١٥).

(٢) أسنى المطالب (ص٢٨-٢٩).

وهوكما قال، فقد أخرجه أحمد في فضائل الصحابة (٢/٦٥٨)، والطبراني في الكبير (٢٢/٥١٥).

قال ابن الجوزي في العلل المتناهية (١/٢٤٠): «هذا حديث لا يصح عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وعباد الكليبي[١] ليس بشيء، وقال النسائي وابن حبان: «متروك»[٢]، وقال الذهبي في ترجمة عباد هذا «عن جعفر بن محمد عن آبائه بخبر موضوع في فضائل علي»[٣].

قلت: لعله يشير إلى هذا الحديث-، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٩/١٣٢): «فيه من لم أعرفهم».

المثال الثاني: المسلسل بالقضاة إلى علي بن أبي طالب قال قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «شموا النرجس فما منكم من أحد إلا وله شعبة بين الصدر والفؤاد من الجنون والجذام والبرص، لا يذهبها إلا شم النرجس»، قال: «والحديث منكر، ولا نعلم أن مالكا ولي قضاء، نعم هو قاض في اجتهاده، والله أعلم»[٤].

وقد أخرج هذا الحديث الديلمي في الفردوس (٢/٣٥٤)، وقال ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٤/٣٦): «هذا حديث منكر جدا»، ونقل الأيوبي في «المناهل السلسلة» عن ابن الطيب قوله «وبالجملة فإن

---

(١) ليس في السند الذي ساقه المصنف هذا الكليبي، فلعله سقط منه.

(٢) الضعفاء الصغير، ترجمة٢٢٨ (ص٤٦٠)، والضعفاء والمتروكين، للنسائي، ترجمة٤١١ (ص١٦٤)، والجرح والتعديل (٦/٨١)، والمجروحين (٢/١٦٤).

(٣) ميزان الاعتدال (٤/٤٠)، والمغني في الضعفاء (ص٣٢٨).

(٤) أسنى المطالب (ص٤٩)، وأحاديث مسلسلات (ل٧/ب).

لم يكن موضوعا فما هو منه ببعيد، وآثار الوهاء والضعف لائحة عليه»[١].

المثال الثالث: حديث عبد الله بن مسعود قال: كنت عند النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فسئل عن علي رضي الله عنه فقال: «قسمت الحكمة عشرة أجزاء، فأعطي علي تسعة أجزاء، والناس جزءا واحدا». قال: «كذا رواه الحافظ أبو نعيم في الحلية [١/٦٤-٦٥]، وهو منكر مركب على سفيان، والله أعلم»[٢]. انتهى كلامه.

قال ابن الجوزي في «العلل» (١/٢٤١): «هذا حديث لا يصح، وفيه مجاهيل»، وقال الذهبي في «ميزان الاعتدال» (١/٢٦٦): «هذا كذب»[٣].

قلت: ومتنه أيضا منكر، فأين حظ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من الحكمة؟، وما نصيبه من الجزء المتبقي؟.

المثال الرابع: حديث علي رضي الله عنه مرفوعا «من أضاف مؤمنا فكأنما أضاف آدم، ومن أضاف اثنين فكأنما أضاف آدم وحواء، ومن أضاف ثلاثة فكأنما أضاف جبريل وميكائيل وإسرافيل...» الحديث.

قال فيه: «حديث غريب جدا»[٤].

---

(١) راجع أيضا: المنار المنيف (ص١٣٠)، ونقد المنقول (ص١٢٠)، وكشف الخفاء (٢/١٦).

(٢) أسنى المطالب (ص٣٢).

(٣) وانظر: لسان الميزان (١/١٣٥)، والكشف الحثيث (ص٥١).

(٤) أسنى المطالب (ص٣٩-٤٠)، وأحاديث مسلسلات (ل٥/ب).

قلت: بل هو موضوع كما جزم به غير واحد من أهل العلم، وعلته فيما ذكروه عبد الله بن ميمون القداح، قال فيه البخاري: «ذاهب الحديث»، وقال فيه ابن أبي حاتم: «هو منكر الحديث»، وقال فيه أبو زرعة: «واهي الحديث»، وقال ابن حبان: «يروي عن جعفر بن محمد وأهل العراق والحجاز المقلوبات، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد»، وقال ابن عدي: «عامة ما يرويه لا يتابع عليه»[١].

وذكر ابن ناصر الدين في «النكت الأثرية» (ص٨٥) علة أخرى، وهي ضعف أبي الحسن علي بن الحسن بن جعفر بن كرنيب الواعظ، قال فيه الدارقطني: «كان يدخل على المشايخ شيئا فوق الوصف، وشهد على نفسه بإدخاله أحاديث على دعلج»، وقال الخطيب: «كان يتعاطى الحفظ والمعرفة، وكان ضعيفا»، وقال الذهبي: «متهم بالوضع والكذب»[٢].

قال السخاوي: «هو مما تفرد به القداح أحد المتهمين بالكذب والوضع، ولوائح الوضع عليه ظاهرة، ولا أستبيح ذكره إلا مع بيانه، قبح الله واضعه»[٣].

---

(١) التاريخ الكبير (٥/٢٠٦)، والجرح والتعديل (٥/١٧٢)، والمجروحين (٢/٢١)، والكامل (٤/١٨٧)، والضعفاء الكبير (٢/٣٠٢)، وميزان الاعتدال (٤/٢١٠).

(٢) تاريخ بغداد (١١/٣٨٥)، والضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي (٢/١٩١)، وميزان الاعتدال (٥/١٤٧)، والمغني في الضعفاء (٢/٤٤٥)، ولسان الميزان (٤/٢١٤)، والكشف الحثيث (ص١٨٥ و١٨٧).

(٣) الجواهر المكللة (ل٨٨/أ)، والمناهل السلسلة (ص٤٧).

وبالجملة فالحديث غير ثابت لما فيه من العلل قال اللكنوي في «ظفر الأماني» (ص١٦٤): «هذا الحديث بركاكة ألفاظه، وعدم اتساق مطالبه، يشهد قلبي بوضعه، والله أعلم».

المثال الخامس: حديث «من رفع يديه في التكبير فلا صلاة له»، قال في ترجمة محمد بن عكاشة الكرماني: «ومن موضوعاته وكذبه، ثم ساق له هذا الحديث، وقال: «فسود الله تعالى وجهه على ما وضعه وافتراه»[1].

فهذه أحكام لا تصدر إلا عن عالم بهذا الفن، خبير بمسالكه، مشرف على نجاده ووهاده، آت فيه بنفيس الفرائد، وبديع الفوائد، غير قصير فيه باعه، ولا مزجى فيه متاعه.

❊ ❊ ❊ ❊

---

(١) جزء في المسلسلات الحديثية (ل١٠/أ).

وانظر: الجرح والتعديل (٨/٥٢)، والمدخل (ص٢٠٣)، والضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي (٣/٨٦)، والتحقيق في أحاديث الخلاف، له (١/٣٣٦)، والمنار المنيف (ص١٣٩)، ونقد المنقول (ص١٣٠)، ونصب الراية (١/٤٠٤)، وميزان الاعتدال (٦/٢٦١)، ولسان الميزان (٥/٦٧)، والدراية (١/١٥٢)، والكشف الحثيث (ص٢١٩).

المبحث الرابع
اختياراته وترجيحاته في كتابه: تذكرة العلماء

أ: بين التذكرة والهداية.

لقد صرح ابن الجزري في أول كتابه «التذكرة» أنه جعله بداية لمنظومته الهداية فقال: «وكانت منظومتي الهداية إلى معالم الرواية في الاختصار غير مستغنية عن بسط القول على وجه الاختيار، فوضعت هذا المختصر بداية لتلك الهداية، بالغا في المقصود من أنواع علوم الحديث النهاية».

إذن فهدايته نظم نثره في كتابه هذا الذي بين أيدينا، ويمكن أن نبدي بعض الفروق بينهما- وإن كانت يسيرة -، تتضح من خلال المقارنة بينهما، وأولها أن ثمة مباحث أفاض فيها المؤلف في كتابه «التذكرة»، في حين نجده أشار إليها باقتضاب شديد في منظومته «الهداية»، ولعل النظم اضطره إلى ذلك، إذ هو يضيق عن التفصيل والإطناب.

ومن أمثلة ذلك مسألة تلقي الأمة لأحاديث الصحيحين بالقبول، وإفادتهما العلم اليقيني أو الظني، ووجوب العمل بما فيهما، وكذا التواتر

والشهرة والاستفاضة، والأحاديث الموضوعة، وأسباب الوضع، مع سرد أمثلة لذلك كله، وواضح أن هذا مما لا يمكن استيعابه نظما.

ثم إن ترتيب المباحث في الهداية يختلف في بعض المواضع عن ترتيبها في «التذكرة»، وحسبنا أن نورد مثالا واحدا على هذا الاختلاف، وهو أنه أورد الكلام عن مبحثي آداب طالب الحديث، وآداب المحدث في «التذكرة» متتاليين، غير مفصولين بمبحث آخر، في حين أنه في «الهداية» أورد الأول في مقدمتها[1]، وأخر الثاني إلى أن ختمها به[2].

ومع أن كتاب «التذكرة» قد تميز بنوع تفصيل غير موجود في «الهداية»، إلا أنه قد توسع فيها في مباحث، وذكر فيها ما لم يذكره فيه، ومن ذلك إفاضته في مبحث غريب الحديث، فغاية ما ذكره في التذكرة هو الإشارة إلى أهميته، وإلى المصنفات فيه، والسبيل الأصوب في الوقوف على معناه، وأما «الهداية» فقد ذكر فيها أمثلة كثيرة جدا في اثنين وثلاثين بيتا، فكان ذلك منه انفرادا عن ابن الصلاح ومن تبعه، ولذلك قال

السخاوي: «على أنه – أي ابن الجزري – قد انفرد بتنقيح الكلام في هذا الباب، فإن ابن الصلاح ومن تبعه لم يتعرضوا لما أورده من الألفاظ، وغاية ما ذكروه في هذه الترجمة الحث على تعلمه، وذكر من

---

(١) من البيت العاشر. الهداية – مع الغاية – (é٩/١).

(٢) من البيت التاسع والأربعين. الهداية – مع الغاية – (٦١٩/٢).

صنف فيه، ونحو ذلك، وأن أصحه ما جاء مفسرا في رواية أخرى إن كان»[١]. وهذا هو نفسه صنيع ابن الجزري في كتابه «التذكرة»، وكان أولى بهذا البسط والتفصيل من «الهداية».

وعلى كل حال فهما متقاربان في مباحثهما، متشابهان من حيث اختيارات المؤلف فيهما وترجيحاته، ويتطابقان تمام التطابق من هذه الحيثية، ولو أمكننا الوقوف على نظمه الآخر الموسوم بالمقدمة، والذي هو أكثر أبياتا من الهداية لكانت المقارنة أتم وأعم[٢].

ونظرا لوجود التطابق المشار إليه آنفا، فإن السخاوي في شرحه للهداية لم يجد شيئا يدعم به شرحه ذاك أفضل من أن يعتمد على كلام الناظم نفسه في كتابه هذا، لكنه لم يصرح باسمه، فتارة يقول: «في بعض تصانيفه»، وأخرى يقول: «في بعض تعاليقه» وغير ذلك[٣].

ب: اختياراته وترجيحاته.

إن كتاب «التذكرة» عبارة عن اختصار لكتاب ابن الصلاح، مع إضافات بعض النكت عليه مما استفاده من شيوخه، ومما تبين له أثناء تدريسه له، ومدارسته مع طلبته، ومما اطلعه عليه من الكتب التي ألفت حوله اختصارا، أو شرحا، أو نظما، وبذلك جاء كتابه هذا خلاصة

---

(١) الغاية (٢/٥٠٩).

(٢) عدد أبيات الهداية ثلاثة وسبعون وثلاثمائة بيت، وعدد أبيات المقدمة خمسمائة بيت. شرح الطيبة، للنويري (ص٢٣)، وتحفة المخلصين، للفاسي (ل٢).

(٣) الغاية (١/١٧٨ و٢٠٢ و٣٠٨)، وغيرها من المواضع.

لجهود من سبقه، وعمدة لمن أتى بعده ممن دار في فلك كتاب ابن الصلاح. ومع أن كتابه هذا من جملة هذه الكتب، إلا أنه لم يكن فيه مجرد ناقل، أو مختصر جامد على ألفاظ ابن الصلاح واختياراته، بل كانت له فيه اختيارات، وترجيحات، وتعقيبات عليه.

وقبل أن نلج إلى الحديث عن هذه الأمور تفصيلا لا بد من أن نشير إلى خاصية إجمالية امتاز بها هذا الكتاب عن ابن الصلاح، ألا وهي حسن ترتيبه وتبويبه، وتناسق مباحثه وفصوله وترابطها، وذلك ما جعل السخاوي يثني عليه ويمدحه بها، حين شرح قول الناظم.

رتبتها أحسن ما يرتب وزدتها فوائدا تستعذب

فقال: «وإنما كان ترتيب هذه المنظومة أحسن من أجل أنه ابتدأها بآداب الطالب، ثم بما يحتاج إليه أولا فأولا على النمط الطبيعي في التعليم، والجمهور تابعون في كتابهم ابن الصلاح»[1].

وما يقال عن «الهداية» يقال في «التذكرة» مثلا بمثل، سواء بسواء، لأنها الأصل كما سبق بيانه.

وليس هذا الكلام تنقيصا من القيمة العلمية لكتاب ابن الصلاح، فهو الأصل الذي تتفرع عنه بقية الفروع، وقيمته لا تنكر، وفضله لا يجحد، وله في ذلك عذره رحمه الله، وهو أنه جمعه «لما ولي تدريس الحديث بالمدرسة الأشرفية، فهذب فنونه، وأملاه شيئا بعد شيء، فلهذا لم يحصل ترتيبه على الوضع المناسب»[2]، فلا غرو أن يتجنب من جاء

---

(١) الغاية (١/٨٧).

(٢) نزهة النظر (ص٢١).

بعده ذلك، ويتحرى الترتيب المناسب، وذلك ما سعى إليه ابن الجزري في كتابه.

ولنشر الآن إلى ما تميز به هذا المختصر من اختيارات وترجيحات، وما يرد على ذلك كله من انتقادات. وسأذكرها مرتبة بحسب تسلسل المباحث في الكتاب ليسهل الوقوف عليها لمن أراد ذلك.

١. مسألة الاقتصار على الصلاة دون التسليم عند ذكر النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

درج كثير من المصنفين في كتبهم على الاقتصار على التسليم دون الصلاة على النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أو العكس، وقد نص على كراهة ذلك بعض العلماء، ومنهم النووي رحمه الله[١]، مستدلين بورود الأمر بهما في الآية، وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا﴾[٢]، قال المناوي: «لكن نوزع في ذلك نقلا ودليلا، أما الأول - أي نقلا - فقال الشيخ الجزري: «لا أعلم أحدا قال بالكراهة أصلا»، ويجاب بأن النووي من أركان الحديث، وأعاظم الفقهاء، وقد جزم بهذا النقل فلا يبعد أن يكون اطلع على ما لم يطلع عليه الجزري»[٣]، وبمثل هذا علل ابن حجر قول النووي حين قال:

---

(١) الأذكار (ص١٠٧).

(٢) سورة الأحزاب، الآية ٥٦.

(٣) اليواقيت والدرر شرح نخبة الفكر (١/٢٠٤).

«فلعل النووي اطلع على دليل خاص لذلك، وإذا قالت حذام فصدقوها»[١].

وأما اختيار ابن الجزري في هذه المسألة فقد بينه بقوله «قلت: يعنون فيما ورد من كتب الحديث حسبما هو في الرواية، سلفا عن خلف، مثل قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أو أمر رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فإن ذلك خلاف الرواية، وأما رجل ذكر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقال اللهم صل عليه مثلا، فلا أحسب أنهم أرادوا أن ذلك يكره له، والله أعلم».

وقد استحسن السخاوي هذا الاختيار[٢]، ونقل عن شيخه ابن حجر قريبا منه فقال: «وأما شيخنا فقال إن كان فاعل أحدهما يقتصر على الصلاة دائما فيكره من جهة الإخلال بالأمر الوارد بالإكثار منهما، والترغيب فيهما، وإن كان يصلي تارة، ويسلم أخرى من غير إخلال بواحدة منهما فلم أقف على دليل يقتضي كراهته، ولكنه خلاف الأولى، إذ الجمع بينهما مستحب لا نزاع فيه» [٣].

وهذا الترجيح الذي مال إليه ابن حجر يتفق مع ترجيح ابن الجزري، وهو قول جيد، وتفصيل مستحسن، لكونه يجمع بين الأدلة، وأقوال الأئمة، ويوفق بينها، ويخرجها على مرادهم ومقصودهم مما ذهبوا إليه.

---

(١) نقله عنه السخاوي في فتح المغيث (٧٢/٣).

(٢) الغاية (٧٤/١).

(٣) فتح المغيث (٧٢/٣).

٢. كيفية تصحيح ما وقع في الكتاب مما ليس منه.

ذكر العلماء في هذا الباب كراهة الحك والكشط والمحو، لما فيها من احتمال التغيير، وإفساد الورقة، وتسويد القرطاس. وكلهم تبع في ذلك الخطيب[١]، ووافقوه عليه على إطلاقه، وأما ابن الجزري فقد اختار التفصيل في المسألة، ولم يطلق الكراهة، فقال في منظومته «الهداية» مشيرا إلى هذا التفصيل:

والحك والمحو والضرب وفيه تفصيل لنا أحب[٢]

ووضحه في «التذكرة» فقال: «ولنا فيه تفصيل، فإن كان مما تحقق كونه غلطا- كما سبق إليه القلم- فالكشط أولى، لئلا يوهم بالضرب أن له أصلا».

والذي يبدو لي رجحانه هو ما ذهب إليه الجمهور، لا ما اختاره المؤلف، للاعتبارات التي ذكروها[٣]، وأما قوله «مما تحقق كونه غلطا»، فإن ذلك غير منضبط، وهو أمر نسبي، إذ كم من لفظ يتحقق الواقف عليه وجه الغلط فيه، ثم يتبين لغيره وجه الصواب فيه، ثم من ذا الذي يحيط علما بجميع أوجه الروايات حتى يمكنه الجزم بكون هذا اللفظ مما له أصل، أو لا؟ فذلك أمر بعيد المنال.

---

(١) الجامع (١/٢٠٢-٢٠٨).

(٢) الهداية - مع الغاية - (١/١٣٨).

(٣) تراجع في المصادر المحال عليها في هامش النص المحقق.

٣. مسائل متعلقة بالتعديل.

يرى ابن الصلاح ومن تبعه أن العدالة لا تثبت إلا بتنصيص المعدلين عليها، أو بالاستفاضة[١]، وذهب ابن عبد البر[٢] إلى أن كل حامل علم معروف بالعناية به محمول على العدالة حتى يتبين جرحه لقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله...»[٣]، وقد مال ابن الجزري إلى هذا الرأي، ورجحه على غير ه فقال: «قلت: وهو الصواب وإن رده بعضهم ولم يرضه». يشير إلى ابن الصلاح في قوله «وفيما قال اتساع غير مرضي».

وما ذهب إليه ابن عبد البر قريب من مذهب ابن حبان في المجاهيل، في أن الجهالة ترتفع برواية الواحد، وفي ذلك يقول: «العدل من لم يعرف فيه الجرح، إذ التجريح ضد التعديل، فمن لم يجرح فهو عدل حتى يتبين جرحه، إذ لم يكلف الناس ما غاب عنهم»[٤]، فتعديل المشتهر بالعلم وحمله، المستور حاله أولى، ولعدم تبين جرحه، ويؤيد ذلك ما كتب به أمير المؤمنين عمر بن الخطاب إلى أبي موسى الأشعري رضي الله عنهما: «المسلمون عدول بعضهم على بعض، إلا مجلودا في حد، أو مجربا عليه شهادة زور..»[٥].

---

(١) علوم الحديث (ص١١٥).

(٢) التمهيد (١/٢٨ و٥٩).

(٣) سيأتي تخريجه في النص المحقق.

(٤) الثقات (١/١٣).

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٤/٣٢٥)، والدارقطني في السنن =

وممن مال إلى هذا الرأي ورجحه الحافظ المزي، قال: «هو في زماننا مرضي، بل ربما يتعين»، وابن المواق[١]، وابن سيد الناس، والذهبي[٢].

وقد يكون مؤدى القولين واحدا إذا حرر محل النزاع في المسألة، إذ يبعد أن يشتهر راو بحمل العلم ونقله، ثم لا يطلع على حاله من روى عنه، أو أخذ عنه، لتوفر الدواعي الموجبة لذلك، خاصة مع ملابسته وخلطته لمن أخذ عنهم، ولمن أخذوا عنه.

ومن المسائل التي لها صلة بالتعديل، واختار فيها ابن الجزري غير ما اختاره ابن الصلاح، مسألة رواية العدل عن غيره، هل يعد ذلك تعديل له أم لا؟، قال ابن الصلاح: «والصحيح الأول - أي عدم اعتبار ذلك تعديلا -، لأنه يجوز أن يروي عن غير عدل، فلم يتضمن روايته عنه تعديله»[٣].

= (٤/٢٠٢)، والبيهقي في السنن (١٠/١٥٥). انظر الكلام عليه في: نصب الراية (٤/٨١)، والدراية (٢/١٧١).

(١) هو أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن خلف الأنصاري، المراكشي (و٥٨٣ - ٦٤٢)، كان فقيها حافظا، محدثا ضابطا متقنا، ناقدا محققا، وهو من تلاميذ ابن القطان الفاسي.

الذيل والتكملة، لابن عبد الملك (١/٢٧٢-٢٧٤)، والإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام، للعباس بن إبراهيم (٤/٢٣١).

(٢) فتح المغيث (٢/١٨)، والغاية (١/٨٢).

(٣) علوم الحديث (ص١٢٠).

وأما ابن الجزري فذهب إلى التفصيل فقال: «والمختار عندنا التفصيل، فإن كانت عادته أن لا يروي إلا عن عدل كالشيخين فتعديل».

وقال في الهداية:

وثقة عن رجل يسمي ... ليس بتعديل بهذا الحكم

وقيل تعديل ولي التفصيل ... فمن معود به تعديل[1]

وهذا الترجيح، أو التفصيل خلاف ما ذهب إليه الجمهور، ومنهم بعض شيوخ ابن الجزري كابن كثير فإنه قال: «والصحيح أنه لا يكون توثيقا له، حتى ولو كان ممن ينص على عدالة شيوخه»[2]، وهو ترجيح مرجوح، والأقرب إلى الصواب مذهب الجمهور[3]، لأن العادة وإن كانت محكمة- كما يقال - فإنها قد تتخلف أحيانا، وليس من أهل الحفظ والتحديث أحد إلا وحصل منه الرواية عن بعض الضعفاء، أو عمن تكلم فيهم بما في ذلك الشيخان، فلا تعد روايتهم عنهم تعديلا

---

(١) الهداية -مع الغاية -١/١٩٩).

(٢) اختصار علوم الحديث - مع الباعث - (١/٢٩٠).

(٣) الكفاية في علم الرواية، للخطيب (ص٣٧٣)، والمنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، لابن جماعة (ص٦٤)، واختصار علوم الحديث -مع الباعث الحثيث - (١/٢٩٠)، وفتح المغيث (٢/٣٨). ومن كتب الأصول: المستصفى، للغزالي (١/١٦٣)، وكشف الأسرار، للبزدوي (٢/٣٨٦)، وشرح الكوكب المنير، لابن النجار (٢/٤٣٤).

لقيام الاحتمال، فيبطل حينئذ الاستدلال.

٤. مسألة قبول إقرار الواضع.

قال ابن الصلاح: «وإنما يعرف كون الحديث موضوعا بإقرار واضعه، أو ما يتنزل منزلة إقراره»، ومراده بذلك أن الراوي إذا أقر بوضعه للحديث، فإن إقراره هذا يقبل، ويرد بذلك الحديث، ويحكم بوضعه، وتبع ابن الصلاح على ذلك النووي، وابن جماعة، وابن كثير، والعراقي، وابن حجر، والسخاوي، والسيوطي وغيرهم[١].

وأما ابن الجزري فقد مال إلى أنه لا يقبل إقراره، لأنه قد يكذب فيه، إما لقصد التنفير عن هذا المروي، أو لغير ذلك مما يورث الريبة والشك، فقال: «ويعرف الموضوع لا بإقرار واضعه، كما ذكر لما مر من أسرار النبوة، فإنه قد يكذب في إقراره بوضعه.

وقال في الهداية:

ويعرف الموضوع لا بأن يقر ... واضعه بل من نبي[٢] لله سر

---

(١) المصادر على التوالي: التقريب - مع التدريب - (١/١٤٨)، والمنهل الروي (ص٥٤)، واختصار علوم الحديث (١/٢٣٧)، وشرح ألفية الحديث، للعراقي (ص١٣٠)، ونزهة النظر (ص٦٥)، وفتح المغيث (١/٣١٧)، وألفية السيوطي (ص٣٧).

(٢) وردت في الغاية (١/٣٣٦) «من بنى لله سر»، والصواب كما أثبت «من نبي الله سر».

ومستنده فيما ذهب إليه استشكال ابن دقيق العيد لما ذهب إليه الجمهور من قبول إقرار الواضع، فإنه قال: «فقد ذكر فيه إقرار الراوي بالوضع، وهذا كاف في رده، لكنه ليس بقاطع في كونه موضوعا، لجواز أن يكذب في هذا الإقرار بعينه»[١].

والمفهوم من عبارة ابن دقيق العيد أنه مع مذهب الجمهور في الأخذ بهذا الإقرار، وإنما أورد ما أورده على سبيل الاستشكال، لا الاستدلال، وأما ابن الجزري فقد فهم من ذلك أنه لا يؤخذ بهذا الإقرار أصلا.

وقد أشار ابن حجر إلى خطأ هذا الفهم، فقال: «وفهم منه - أي من كلام ابن دقيق العيد -بعضهم[٢] أنه لا يعمل بذلك الإقرار أصلا، وليس ذلك مراده، وإنما نفى القطع بذلك، ولا يلزم من نفي القطع نفي الحكم، لأن الحكم يقع بالظن الغالب، وهنا كذلك، ولولا ذلك لما ساغ قتل المقر بالقتل، ولا رجم المعترف بالزنا، لاحتمال أن يكونا كاذبين فيما اعترفا به»[٣].

وما ذكره ابن حجر من مفهوم كلام ابن دقيق العيد صحيح، لكن ما ذكره من القياس غير مسلم، فهو قياس مع الفارق، إذ المعترف بالقتل أو الزنا جالب العقوبة إلى نفسه، متلف لها، فيبعد أن يكذب في إقراره، لما

---

(١) الاقتراح في بيان الاصطلاح (ص٢٥).

(٢) أبهم ابن حجر هذا البعض، لكن السخاوي في فتح المغيث (٣١٧/١) نص على أنه ابن الجزري.

(٣) نزهة النظر (ص٦٥).

عُلم من حرص الإنسان على نفسه، وحبه للحياة، وأما المقر بوضع حديث فليس كذلك، إذ قد يكون قصده التنفير من حكم ما، أو إبطاله ليدفع عن نفسه ما لا يرغبه ولا يشتهيه، أو يحصل لها ما تهواه وترغبه، وبين الأمرين بون واسع.

ومع سقوط الاستدلال بهذا القياس يبقى قول الجمهور هو الأرجح، لما ذكروه من حصول ذلك، ووقوعه من بعض الرواة.

فهذه بعض الاختيارات والترجيحات - وليست كلها - مما ذهب إليه ابن الجزري في كتابه هذا، خالف فيها من ألف قبله في علم المصطلح، بل خالف في بعضها شيوخه الذين أخذ عنهم الحديث كابن كثير والعراقي، مما يدل على تمكنه في هذا العلم، وأنه ليس فيه تابعا. ولكن بعضا من هذه الاختيارات لم ينفرد بها، وإنما استند إلى بعضهم فيها، ونقل عنهم نقولا، انفرد في بعضها بحيث لا تجدها عند غيره، بل ولا في كتب هؤلاء الشيوخ - وسأنبه على بعضها- ومن هذه الاختيارات؛

١. مسألة التحمل قبل الإسلام.

يصح التحمل عند أهل الحديث قبل الإسلام، وإن أسلم أدى بلا خلاف، وقد ذكر هذه المسألة وزاد على ابن الصلاح بذكر دليلها، وهو سماع جبير بن مطعم قراءة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثم مثل لوقوع مثل ذلك في عصر شيوخه فقال: «واتفق مثل هذا في عصر شيوخنا، فأخبرني بعض أئمتنا أن بعض أولاد إليهود سمع بعض الحديث، فكتب

اسمه بعض الطلبة في الطباق، فأنكر عليه، وسئل عن ذلك مجتهد العصر أبو العباس أحمد بن تيمية فأجازه، ولم يخالف أحد من أهل عصره، ثم بعد زمن بلغ ذلك الصبي وأسلم، ورووا عنه الحديث».

وعن الجزري أخذ السخاوي هذا النقل فذكره في «كتابيه فتح المغيث» و«الغاية شرح الهداية».

وفي هذه المسألة يقول في هدايته:

وعندهم يصحح التحمل لو كافرا وبعد ذا يؤهل
ففي الصحيح عن جبير مطعم سماع طور وهو غير مسلم[1]

ومما يقرب من هذه المسألة مسألة سماع الأعجمي، فقد ألحقها بمسألة سماع الصبي، خلافا لابن الصلاح الذي لم يشر إليها، ثم ذكر الراجح فيها، وهو إثبات سماعه، وأن «المعتبر في التمييز والفهم القوة لا الفعل»، ثم عزز ذلك بما وقع له وقت الطلب فقال: «ولما رحلت في طلب الحديث إلى بعلبلك صحبني شاب لا يعرف بالعربي كلمة، فسمع معي كثيرا من الحديث، وتوقفت في إثبات سماعه لعدم فهمه، فلما رجعت سألت شيوخنا حفاظ العصر ابن رافع، وابن كثير، وابن المحب فكل أمرني بإثبات سماعه».

ونقل أيضا عن شيخه ابن كثير سماع من يغفل في مجلس السماع بنوم أو حديث، أو لعب فقال: «قال شيخنا ابن كثير وهذا هو الواقع في زماننا اليوم أنه يحضر مجلس السماع من يفهم ومن لا يفهم، والبعيد من

---

(١) الغاية (١/١٢٠)، وفتح المغيث (١/١٥١).

القارئ، والناعس، والمتحدث، والصبيان الذين لا ينضبط أمرهم، بل يلعبون غالبا، ولا يشتغلون بمجرد السماع، وكل هؤلاء قد كان يكتب لهم السماع بحضرة شيخنا الحافظ المزي، وبلغني عن القاضي تقي الدين سليمان المقدسي أنه زجر في مجلسه الصبيان من اللعب فقال: «لا تزجروهم فإنا إنما سمعنا مثلهم»[1]، ثم أعقب ذلك بقوله قلت: «وبهذا أخبرني شيخنا ابن المحب أنه كان حاضرا مجلس القاضي المذكور بذلك...، وقد كان شيخنا الحافظ أبو بكر بن المحب يتساهل في ذلك، ويقول كذا كنا صغارا نسمع، وربما ارتفعت أصواتنا بعض الأحيان والقارئ يقرأ، ولم ينكر أحد من الحفاظ الكبار كالمزي، والبرزالي، والذهبي، ولا العلماء الحاضرون» [2].

ولا شك أن هذا التساهل مؤثر في صحة السماع، وإنما تساهل أهل الأزمان المتأخرة وتوسعوا فيه لما صار الملحوظ هو الإبقاء على سلسلة الإسناد، والتبرك باتصال السماع بالنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وصحبه، وإلا فالعمدة على رواية وسماع أهل القرون الأولى ورواته.

٢. ظهور السماع بعد التحديث بالإجازة.

وهو ما لو حدث المحدث عن شيخ بالإجازة ما قرئ عليه، ثم ظهر فيما بعد تحقق السماع، فهل ينبه على ذلك فيقول «أخبرنا فلان إجازة إن لم يكن سماعا ثم ظهر سماعه، أم أنه لا يحتاج إلى ذلك؟».

---

(١) اختصار علوم الحديث - مع الباعث - (١/٣٤٢).

(٢) ونقل عنه السخاوي هذا الكلام في فتح المغيث (١/٢٠٠).

وقد رجح أنه لا يحتاج إلى ذلك مستندا إلى وقوع مثله لأبي زرعة المقدسي في سنن ابن ماجه، واتفاق رأي المحققين في زمنه على أن إطلاق السماع كاف، ثم حكى تصحيح ابن تيمية والمزي وغيرهما له، ثم قال: «ولما وقع من الإخبار كذلك لشيخنا صلاح الدين بن أبي عمر في بعض مجلدات المسند، من حيث أنا لم نقف على الأصل، ثم ظهر السماع، قال لنا شيخنا خاتمة الحفاظ أبو بكر بن المحب يكفي ذلك، ولا يحتاج إلى الحكاية، ثم حكى لنا تصحيح شيوخه لذلك، والله أعلم»[١].

وقد انفرد[٢] ابن الجزري عن ابن الصلاح بذكر هذه المسألة من الفروع المتعلقة بالإجازة، فإنه لم يشر إليها.

ولقد أشار أيضا في مسألة تعليق الرواية بالإجازة على مشيئة الراوي إلى ما كان يصنعه شيخه ابن المحب بقوله: «وكان يقول أذنت لكم أن تكتبوا بالإجازة عني لمن يريدها، فقلت له: أو يصح ذلك؟ فقال: يصح.

---

(١) في الطريق الثالث من طرق التحمل، الإجازة المجردة، «إجازة معين في غير معين»، وفي المصعد الأحمد (ص٤٢).

(٢) كان من حق هذه المسألة أن تدرج ضمن المبحث اللاحق وهو «انفرادات ابن الجزري عن ابن الصلاح»، ولكني آثرت أن أدرجها هنا لصلتها بالنقل عن شيوخه، واعتماد ترجيحاتهم. فقد تنازعها مبحثان فجعلت الأحقية للسابق منهما.

٣. مسألة التصحيح والتضعيف في الأزمان المتأخرة.

اشتهر عن ابن الصلاح اختياره في هذه المسألة، وهو أنه لا سبيل إلى الحكم على الأحاديث في الأعصار المتأخرة، وأنه «قد تعذر فيها الاستقلال بإدراك الصحيح بمجرد اعتبار الأسانيد...فآل الأمر إذن في معرفة الصحيح والحسن إلى الاعتماد على ما نص عليه أئمة الحديث في تصانيفهم المعتمدة المشهورة..»[١]، ووافقه ابن حجر في هذا الحكم فيما إذا لم يعتضد الإسناد المتصف بذلك بما يقويه[٢].

وقد اختار ابن الجزري في هذه المسألة ما ذهب إليه الجمهور من جواز ذلك لمن تمكن وقويت معرفته فقال في هدايته:

وهل لنا تصحيح ما لا صححوا نعم بشرطه وهذا الأرجح[٣]

ودعم اختياره هذا بقول شيخه ابن كثير «يوجد في المسانيد والمعاجم وغير ذلك ما يتمكن الماهر في هذا الشأن من الحكم بصحة كثير منه بعد النظر في حال رجاله، وسلامته من التعليل المفسد»[٤].

فهذه بعض الترجيحات التي استند فيها على ما ذهب إليه بعض شيوخه، والملاحظ على هذه النقولات أن أغلبها عن شيخيه ابن كثير

---

(١) علوم الحديث (ص١٢).

(٢) الغاية (١/٢٤٢).

(٣) المصدر السابق (١/٢٤١).

(٤) اختصار علوم الحديث - مع الباعث - (١/١١٢).

وابن المحب، فأما اختيارات ابن كثير فمنصوص على أكثرها في كتابه «اختصار علوم الحديث»، باستثناء نقل واحد ليس فيه، وهو قوله بعد تعقيبه على الحاكم في إلزامه الشيخين بما لم يلزمهما «وكان يقول لنا ما معناه: الحافظ الكبير الذي يخرج حديثا لا علة فيه لم يخرجاه».

وأما اختيارات ابن المحب فقد انفرد بحفظها لنا كتاب «التذكرة» هذا، ولا أعلم كتابا غيره له هذا الفضل والمزية، سوى «فتح المغيث» للسخاوي فإنه ذكر بعضها، ولكن عمدته فيما نقله كتاب «التذكرة».

وكذلك حفظ لنا هذا الكتاب نقولا عن شيوخ آخرين كابن رافع، والتقي الصائغ وغيرهما، مما لا نجده في غير هذا الكتاب، وتلك منقبة تجعل له بين كتب المصطلح مكانه، وتميزه على غيره.

❊ ❊ ❊ ❊

المبحث الخامس
انفراداته عن ابن الصلاح

لقد سبقت الإشارة إلى بعض ميزات هذا المصنف وخصائصه التي تجعله من بين أهم المؤلفات في علم مصطلح الحديث، ولو لم يكن له من الفوائد سوى أنه جمع خلاصة آراء ابن الجزري في هذا العلم لكفى، فكيف إذا أضيف إلى ذلك كون مؤلفه قد انفرد فيه باصطلاحات لم يسبق إلى مثلها، وبترجيحات لم يشارك فيها، وبتنبيهات لم يعرج من قبله عليها.

والقصد من هذا المبحث أن يُنبَّه على تلك الانفرادات، سواء كانت انفرادا عن ابن الصلاح، أو عن غيره من المصنفين، وسأذكرها مراعيا ترتيبها في الكتاب كما مر في المبحث السابق، دون الحاجة إلى إثقال الحاشية بالإحالة إلى مواضعها من هذا الكتاب، إلا إذا كان النقل عنه من غيره فحينها أحيل في الهامش على مصدر النقل عنه.

١. مسألة السماع من وراء حجاب.

لم ينفرد ابن الجزري عن ابن الصلاح بإيراد هذه المسألة، وإنما انفرد عنه ببيان مراد شعبة من قوله: «إذا حدثك المحدث فلم تر

وجهه فلا ترو عنه، فلعله شيطان قد تصور في صورته، يقول حدثنا وأخبرنا»[١].

وقد أورد المصنفون هذه العبارة، وردوها واعترضوا عليها، لكن ابن الجزري ذكر لها محملا فقال: «كأنه يريد أن لا يكون معروفا، وإذا عرف وقامت عنده قرائن أنه فلان المعروف فلا يختلف فيه، والله أعلم».

وهو في هذا سائر على قواعد منهجه التي سبق بيانها، من التماس العذر للعلماء، وحمل أقوالهم على ما يليق بأقدارهم.

وقد حكى السخاوي هذا التخريج عنه، ولم يسمه، وإنما قال: «لكن قال بعض المتأخرين»[٢] ثم ذكر كلامه.

٢. فروع متعلقة بالإجازة.

يعتبر هذا المبحث من أكثر المباحث التي انفرد فيها ابن الجزري عن ابن الصلاح، وزاد الكثير على ما ذكره، بل وعلى غيره ممن دار في فلكه.

ومن تلك الانفرادات إشارته إلى صورة الاستدعاء، ومن اشتهر بالإكثار منه من العلماء المتأخرين، وتفسير بعض الألفاظ المستعملة في هذا الشأن، ومنها قولهم في إجازاتهم «بشرطه المعتبر»، وأن المقصود بذلك الأهلية، ثم استشهد لذلك بما كتبه له شيخه شمس الدين بن الصائغ في إجازته «أجزت له الرواية عني، وهو بما أعلمه من إتقانه وضبطه غني عن تقييدي ذلك بشرطه».

---

(١) علوم الحديث (ص١٥١).

(٢) فتح المغيث (٢/٢١٠).

وقد استفاد السخاوي من توضيح ابن الجزري هذا فأبطل به قول من قال إن المراد بشرطه كونها من معين لعين، أو كونها غير مجهولة، وحكم عليه بأنه «ليس بشيء»، ثم قال: «وما أحسن من كتب لمن علم منه التأهل: أجزت له الرواية عني، وهو لما أعلمه..»، ثم ساق عبارة ابن الصائغ التي أوردها ابن الجزري[١].

ومن الألفاظ التي وضحها أيضا، ووقف عندها قولهم في الإجازة «رواية ما يجوز لي وعني روايته»، وفائدة العطف بعني بعد قولهم لي»، فذكر أن بعض أصحاب الحديث ذهب إلى أنه لا فائدة من قولهم عني، وأنه لم يجسر على القطع بذلك «سيما وقد كتبه جماعة من الكبار»، ثم بين أن مقصودهم بقولهم (لي) مروياتهم، وبقولهم (وعني) مصنفاتهم.

وقد نقل السخاوي ذلك عنه، ثم أعقبه بقوله: «وحينئذ فكتابتها ممن ليس له تصنيف، أو نظم، أو نثر، أو بحث حفظ عنه، وما أشبهه عبث أو جهل»[٢].

وذلك منه إقرار لما ذهب إليه في توضيح هذه العبارة، وحسبك بالسخاوي رتبة في هذا الفن.

ومما زاده أيضا على ابن الصلاح نسبته التخيير في كيفية أداء الرواية بالإجازة إلى المغاربة، فقال: «اعلم أن المنع من إطلاق حدثنا وأخبرنا لا يجوز بإباحة المجيز ذلك، كما اعتاده بعض المشايخ

---

(١) فتح المغيث (٢/٢٨٢).

(٢) المصدر السابق (٢/٢٨٣-٢٨٤).

من المغاربة[١] في قوله لمن يجيزه إن شاء قال حدثنا، وإن شاء قال أخبرنا».

وهو وإن كان لم ينفرد بذكر هذا الفرع عن ابن الصلاح، لكنه انفرد بنسبة ذلك إلى المغاربة، بخلاف ابن الصلاح فإنه أبهم فاعله، فقال: «كما اعتاده قوم من المشايخ»[٢].

وإبهام ابن الصلاح أولى وأقرب من تصريح ابن الجزري، لأن في نسبة هذا الفعل إلى المغاربة وحدهم نظر، إلا إذا أريد به اشتهاره فيهم فذلك صحيح، فقد ثبت عن المشارقة أيضا، ودليل ثبوته ما أورده العليمي في ترجمة محمود بن الحسين بن بندار (ت٤٤٨) حيث قال: «قرئ بخطه في إجازة» إن شاءوا فليروا عني بلفظ التحديث، وإن أرادوا بلفظ الإخبار»، قال ابن رجب: وهذا وإن اشتهر عن المحدثين المتأخرين إنكاره كما أنكره الخطيب على أبي نعيم، لكن هو قول طوائف من علماء الحديث، وقد روي عن الإمام أحمد قوله لابنه صالح: «إذا أجزت لك شيئا فلا تبال قلت أخبرنا أو حدثنا، ثم قال: وذكر السلفي في مقدمته «لإملاء الاستذكار»[٣] أن مذهب أبي عمر بن عبد البر[٤]، وعامة الحفاظ الأندلسيين الجواز فيما يجاز قول حدثنا

---

(١) تصحفت في «الأحاديث الأربعون العوالي (١٣/ب) عبارة «المغاربة» إلى «المقارنة».

(٢) علوم الحديث (ص١٦٥).

(٣) مقدمة إملاء الاستذكار (ص٣٩).

(٤) جامع بيان العلم وفضله (٢/١٧٦-١٧٩).

وأنبأنا، أو ما شاء المجاز مما يقرب منه، قال: بخلاف ما نحن وأهل المشرق عليه من إظهار السماع والإجازة، وتمييز أحدهما عن الآخر بلفظ لا إشكال فيه»[١].

كما أضاف إلى مباحث الإجازة أيضا في المصطلح الإجازة في القراءات، وهل يعمل بها أم لا؟، وذلك ما لم ينبه عليه أحد من أهل المصطلح[٢]، فقال: «أما ما يتعلق بإقراء القراءات والقرآن بالإجازة فإني وقفت على سؤال في ذلك للإمام الحافظ الكبير إمام الحديث والقراءات أبي العلاء الهمداني فأجاب أن ذلك كبيرة من الكبائر لا تحل ولا تجوز، قلت: كأنه يريد ممن لم يكن أهلا لذلك، فيقيسه على رواية الحديث، لأن في إقراء القرءان والقراءات أشياء لا تحكمها إلا المشافهة، وإلا فإذا كان الشيخ أهلا قد أحكم القرءان وصححه، ورواه مشافهة فما المانع من روايته وإقرائه بالإجازة على سبيل المتابعة، فإني رأيت الحافظ أبا العلاء نفسه في مصنفاته في القراءات يذكر إسناده بالتلاوة، ثم يذكره بالإجازة، تارة لعلو الإسناد، وتارة للمتابعة والشاهد»[٣].

كما أن ثمة إضافة أخرى وانفرادا آخر في هذا الباب، وهو التحديث بالإجازة العامة، أما ابن الصلاح فقد أشار إلى الخاصة فقط، ولم يعرج على ذكر العامة، وأوضح ابن الجزري حكمها فقال: «وبقي الكلام في الإجازة العامة، هل يروى مركبة، لا أعلم من ذكر فيها شيئا،

---

(١) المهج الأحمد (٢/٣٠٨-٣٠٩).

(٢) لعلهم رأوا أنها مما يتصل بعلم القراءات، لا بعلم المصطلح فأغفلوها.

(٣) الأحاديث الأربعون العوالي (ل١٥/ب)، وفتح المغيث (٢/٢٢٩).

فكان شيخنا الحافظ الكبير الزاهد أبو بكر محمد بن عبد الله المحب يمنع ذلك، وسمعته يقول: عدم على عدم، وسمعت شيخنا الحافظ العلامة ابن كثير يقول: أنا أروي صحيح مسلم بالإجازة العامة من الحافظ شرف الدين الدمياطي بإجازته العامة من المؤيد الطوسي. انتهى.

وفي النفس من ذلك شيء، وما رأيت أحدا عمل بذلك، ولا سمعته من غير ابن كثير، والله تعالى أعلم»[١].

٣. ألفاظ الجرح والتعديل.

سرد ابن الصلاح جملة من ألفاظ الجرح والتعديل اعتمادا على ما ذكره ابن أبي حاتم[٢]، وتبعه ابن الجزري في إيراد تلك الألفاظ، ولم يزد عليه سوى ألفاظ يسيرة معدودة، تبع في بعضها ابن جماعة[٣]، إلا أنه انفرد عنهما بإيراد لفظة «مقارب الحديث» في ألفاظ التجريح، فقال في أول مراتبه: «أدناها لين الحديث، فهذا يكتب حديثه، وينظر اعتبارا، قلت: ومثله مقارب الحديث».

---

(١) الأحاديث الأربعون العوالي (ل١٤/ب و١٥/أ)، وفتح المغيث (٢/٢٧٧).

ملاحظة: هتان المسألتان الأخيرتان مما انفرد به ابن الجزري عن ابن الصلاح في غير كتابه «التذكرة»، ومع ذلك آثرت ذكرهما لأن كتب المصنف كل لا يتجزأ، وخاصة أن السخاوي أشار إليهما في كتابه، ونقل كلام المؤلف فيهما.

(٢) الجرح والتعديل (١/٣٧).

(٣) المنهل الروي (ص٦٥).

وقال في الهداية:

..... والجرح أنواع فليـن ينظـر
فليس بالقوي فالمقارب ضعيف فالمتروك واه ذاهب[١]

وقد نبه السخاوي على انفراده هذا عن ابن الصلاح وغيره فقال: «وإيراد الناظم لها في ألفاظ التجريح شيء قد انفرد به عن ابن الصلاح ومن تبعه، إذ عندهم في المرتبة الأخيرة من ألفاظ التعديل، وصنيع البخاري، وتبعه الترمذي يؤيده»[٢].

وهذا الذي ذهب إليه ابن الجزري خلاف ما ذهب إليه الجمهور، ومنهم الحافظ ابن رشيد السبتي في تفسير هذه العبارة، فقد نقل عنه السخاوي قوله: «ومعناها يقارب الناس في حديثه ويقاربونه، أي ليس حديثه بشاذ ولا منكر، ومما يدلك على أن مرادهم بهذا اللفظ هذا المعنى ما قاله الترمذي في آخر باب من فضائل الجهاد من جامعه[٣]، وقد جرى له ذكر إسماعيل بن رافع[٤] فقال: ضعفه بعض أصحاب الحديث، وسمعت محمدا - يعني البخاري - يقول: هو ثقة مقارب الحديث، وقال

---

(١) الهداية -مع الغاية - (١/٢٠٢-٢٠٣).

(٢) الغاية (١/٢٠٢-٢٠٣).

(٣) كتاب الجهاد، باب ما جاء في فضل المرابط، ح١٦٦٦ج٤/١٨٩.

(٤) إسماعيل بن رافع بن عويمر الأنصاري، ويقال: المزني مولاهم، أبو رافع، القاص المدني، نزيل البصرة، ضعيف الحفظ، من السابعة، مات في حدود الخمسين - أي ومائة -.
تهذيب الكمال (٣/٨٥)، والكاشف (١/٢٤٥)، والتقريب (ص١٠٧).

في باب ما جاء من أذن فهو يقيم[١]، والإفريقي يعني عبد الرحمن ضعيف عند أهل الحديث[٢]، ...، رأيت البخاري يقوي أمره، ويقول هو مقارب الحديث، فانظر إلى قول الترمذي إن قوله مقارب الحديث تقوية لأمره، وتفهمه فإنه من المهم الخافي الذي أوضحناه»[٣].

٤. الحديث المتواتر.

أفرده بالذكر، وتبع في ذلك الأصوليين، وأما غالب أهل الحديث- بما فيهم ابن الصلاح - فإنهم لم يفردوه بالذكر، «ولعل ذلك لكونه لا تشتمل عليه صناعتهم، ولا يكاد يوجد في رواياتهم»[٤]، «ولأنه ليس من مباحث الإسناد، لأن مباحثه تتعلق بصفات الرجال، وصيغ أدائهم ليعلم هل هو صحيح فيعمل به، أو ضعيف فيترك»[٥]، «أو لاكتفائهم بالصحيح المجمع عليه عندهم المتلقى بالقبول»[٦].

وقد أدرجه ابن الصلاح ضمن نوع المشهور، وهو إدراج غير سليم، لوجود الفرق بينهما اصطلاحا، إلا إن كان يريد بالشهرة المعنى اللغوي فذلك سائغ.

---

(١) كتاب الأذان، باب ما جاء أن من أذن فهو يقيم، ح١٩٩ج١/٣٨٤.

(٢) عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي، ضعيف في حفظه، وكان رجلا صالحا، من السابعة، مات سنة ١٥٦.

تهذيب الكمال (١٧/١٠٢)، والكاشف (١/٦٢٧)، والتقريب (ص٣٤٠).

(٣) فتح المغيث (٢/١١٥).

(٤) علوم الحديث (ص٢٢٥).

(٥) الغاية (١/٢٣٢).

(٦) تذكرة العلماء، في النوع الأول «المتواتر»، من الأصل الثالث.

كما أنه لم يذكر له أمثلة لكونه يرى «أن من سئل عن إبراز مثال له فيما يروى من الحديث أعياه تطلبه»[١]، وقد فسر ابن الجزري عبارته هته بأنها «إشارة لقلته، لا لعدمه»، ونازعه هو وابن حجر فيما ذهب إليه، وساقا أمثلة كثيرة تصلح للمتواتر.

ويظهر أن الخلاف بين الفريقين لفظي، فمن نفى وجود المتواتر فإن قصده المتواتر اللفظي، وأما المعنوي فيوجد منه الكثير، ولذلك فإن ابن الصلاح نفسه الذي نفى وجوده قال عن حديث «من كذب علي...»، نراه مثالا لذلك، مع جزمه بصعوبة إثباته.

وأما من أثبت وجوده فقصده التواتر المعنوي، بدليل الأمثلة التي ساقوها، والله أعلم [٢].

٥. الحديث الصالح.

قال السخاوي: «ولم أر من أفرده بنوع خاص»، وهو كما قال فإن كل من صنف في المصطلح لم يجعله نوعا مستقلا، وإنما أدرجوه في تفريعاتهم عن الحديث الحسن، وتفسيرهم لمراد أبي داود بقوله: «وما لم أذكر فيه شيئا فهو صالح، وبعضها أصح من بعض» [٣].

وبين ابن الجزري سبب إفراده له بالذكر فقال: «على أن أكثر أئمة الحديث لا يذكرون بعد الصحيح إلا الحسن، فهو عندهم والصالح

---

(١) علوم الحديث (ص٢٣٦).

(٢) شرح النخبة، للقاري (ص٣٠).

(٣) رسالة أبي داود إلى أهل مكة (ص٢٧).

واحد، ولكني لما وجدت كلام أبي داود تصريحا في هذا اللقب، ولم يذكره الحافظ أبو عمرو على حدة ذكرته».

وفي تفسير مراد أبي داود بعبارته السابقة اختلف العلماء، فرجح ابن الصلاح أن الصالح رديف الحسن فقال: «فعلى هذا ما وجدناه في كتابه مذكورا مطلقا، وليس في واحد من الصحيحين، ولا نص على صحته أحد ممن يميز بين الصحيح والحسن، عرفناه بأنه من الحسن عند أبي داود»[1]، واعترض عليه الحافظان ابن رشيد، وابن سيد الناس بأن ذلك ليس بلازم، وبأن أبا داود لم يرسم شيئا بالحسن، ورد الحافظ العراقي اعتراضهما ولم يرضه[2].

وأما الجزري فقد اعترض على قول ابن الصلاح بأنه مخالف لاصطلاح أبي داود نفسه، واختار بأنه- أي الحديث الصالح - دون الحسن وفوق الضعيف، فقال: «ولا شك أن من الحديث ما لم يكن ضعيفا بمرة، ولا حسنا بمقتضى تعريفهم المتقدم»، ثم خلص بعد هذا الاعتراض إلى إيراد تعريف له بعد الاستقراء فقال: «هو الحديث الذي يصلح للاستدلال». ولكن هذا التعريف غير سليم، لكونه ليس بجامع ولا مانع، لأن كلا من الصحيح والحسن - بل وحتى الضعيف أحيانا - صالح للاستدلال، ولهذا فقد تنبه ابن الجزري إلى ما قد يعترض به عليه في هذا التعريف فاستدرك بقوله: «ولو قيل: إنه الحديث الذي في سنده المتصل مستور، وهو خال عن علة قادحة لم يكن بعيدا».

---

(١) علوم الحديث (ص٣٩-٤٠).

(٢) التقييد والإيضاح (ص٣٩-٤٠).

ولما كان هذا التعريف الأخير قريبا من تعريفه للحسن، فإنه احترز من دخوله تحته بقوله: «ومن جملة الحسن غير أنه لا يحتاج أن يكون له شاهد». ومع هذا الاحتراز فإن الاعتراض عليه وارد، فلقائل أن يقول إن الحسن لذاته أيضا لا يحتاج أن يكون له شاهد، فيتطابق التعريفان تعريف الحسن لذاته، وتعريف الصالح.

وخلاصة القول أن ابن الجزري حين أفرد هذا النوع، وانفرد به عن غيره قصد بذلك- فيما يظهر- أن يوضحه بمزيد بيان، ويفصله عن الحسن، لكنه لم يحقق ما قصد إليه، فرجع في آخر كلامه عنه إلى قريب من قسمي الحسن- أي لذاته ولغيره -، وذلك حين رجح «أن ما سكت عليه أبو داود، ولم يبلغ درجة الصحة، فإن أقره عليه المنذري فهو حسن، وإن أعرض عنه بما لا يقتضي أن لا يكون حسنا فهو صالح عنده».

فالمتأمل لهذا الترجيح[1] يدرك ذلك جليا.

٦. الحديث المضعف.

قال في الهداية:

ثم مضعف وذاك ما ورد ... فيه لبعض ضعف متن أو سند

لم يجمعوا فيه على التضعيف ... ودون هذا رتبة الضعيف[2]

---

(١) انظر من وافقه على هذا الترجيح هامش النص المحقق.

(٢) الهداية -مع الغاية - (١/٢٥٧).

فالحديث المضعف عنده هو أعلى مراتب الضعيف، وهو الذي لم يجمع على ضعفه، بل فيه إما في المتن أو السند، تضعيف لبعض أهل الحديث، وتقوية لآخرين، وهو أعلى مرتبة من الضعيف المجمع عليه[١]. ولكن كلامه هذا محمول على «ما إذا كان التضعيف هو الراجح، ولم يترجح شيء»[٢]، إذ ما من حديث ضعيف، بل وموضوع، إلا وقد ضعفه قوم، وصححه آخرون، فإن لم يحمل على ذلك لم يتميز الضعيف من المضعف.

٧. الحديث المقلوب والمركب والمنقلب.

لم يعرف ابن الصلاح الحديث المقلوب، وإنما مثل له، فاستغنى عن التعريف بالمثال[٣]، وأما ابن الجزري فقد عرفه بقوله: «وهو أن يكون حديث مشهور عن راو فيجعل عن راو آخر، ليرغب فيه لغرابته، أو لغير ذلك» [٤].

وقد ساق ابن الصلاح قصة البخاري المشهورة في قلب أهل بغداد له الأحاديث مثالا للمقلوب، وتبعه في ذلك المصنفون[٥]، لكن ابن

---

(١) المصدر السابق، وفتح المغيث (١/١١٧)، وقواعد في علوم الحديث - مع الهامش -، للتهانوي (ص١٠٨)، ومناهج المحدثين في تقوية الأحاديث الضعيفة، لمرتضى الزين أحمد (ص٧٦).

(٢) الغاية (١/٢٥٧).

(٣) علوم الحديث (ص١١٢).

(٤) وهو نفس التعريف الذي أورده ابن جماعة في المنهل الروي (ص٥٣).

(٥) المنهل الروي (ص٥٣)، واختصار علوم الحديث - مع الباعث - (١/٢٦٦) وشرح الألفية، للعراقي (ص١٣٢)، والشذا الفياح من علوم ابن الصلاح، للأبناسي (ص١٥٢)، وتدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، للسيوطي (١/١٥٩).

الجزري رأى أن الأليق إيرادها مثالا للمركب الذي انفرد بإفراده، وعرفه بأنه «هو الذي ركب متنه لإسناد آخر لم يكن له»، وقال في الهداية:

والخبر المقلوب أن يكون عن ... سالم يأتي نافع ليرغبن
وقيل فاعل هذا يسرق ... ثم مركب على ذا أطلقوا
قلت وعندي أنه الذي وضع ... إسناد ذا لغيره كما وقع
للحافظ البخاري في بغداد ... والمز أيضا بابن عبد الهادي[1]

وما أشار إليه من قصة امتحان ابن عبد الهادي قد تفرد بحكايته عن شيخه ابن كثير، وليس هو مما ذكره في اختصار علوم الحديث.

وقد استلطف محقق[2] «الباعث الحثيث» هذه الحكاية، وأوردها في الهامش ناقلا إياها عن السخاوي في «فتح المغيث»[3].

وأما السخاوي فاستحسن إيراد هذه القصة في نوع المركب فقال: «كما أن الأليق فيما اختبر به البخاري تسميته بالمركب»[4]، وذلك منه اعتماد على اختيار ابن الجزري، وموافقة له في إفراده لهذا النوع بالذكر. كما أنه أيضا أفرد المنقلب بالذكر وعرفه بأنه «الذي يكون على وجه فينقلب بعض لفظه على الراوي فيتغير معناه، وربما انعكس».

---

(١) الهداية - مع الغاية -١/٣٤٠).

(٢) هو الشيخ علي حسن عبد الحميد. الباعث الحثيث (١/٢٧٣).

(٣) فتح المغيث (١/٣٢٢).

(٤) التوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر (ص٥٩).

وهذا الاختيار السابق يعني أنه يفرق بين القلب في السند، والقلب في المتن، فما كان في السند سمي عنده مقلوبا، وما كان في المتن سمي منقلبا، وما جمع بينهما سمي مركبا، وهو تفصيل حسن، واصطلاح جيد، ولا مشاحة في الاصطلاح.

كما أنه بهذا التفريق قريب من اختيار الحافظ ابن حجر- أو أن الحافظ هو الذي يقرب منه، لكونه أقدم وإن كانا متعاصرين -، إلا أن ابن حجر «جعل ما كان في المتن هو المقلوب، وما كان في الأسماء - أي في السند - هو المبدل»[1]، فاتفقا في التفريق، واختلفا في التسمية.

وفي ختام هذا المبحث أنبه على أن هذه المسائل المذكورة ليست هي كل ما انفرد به الجزري عن ابن الصلاح أو غيره، بل هناك مسائل أخر غيرها، ومن أبرزها وأهمها ختمه لكتابه بتواريخ وفيات العلماء، مما يجعله كتابا للمصطلح، ومصدرا للوفيات في نفس الوقت، وهو شيء نادر بالنسبة للمؤلفات في هذا الفن [2].

ومما يلتحق بالانفرادات ما ساقه من اعتراضات على ابن الصلاح، سواء كانت له، أو لبعض شيوخه، وذلك ما سأبينه في المبحث التالي.

---

(١) نزهة النظر (ص٧٣-٧٥)، والغاية (١/٣٣٩).

(٢) وشبيه بصنيعه هذا ما فعله الشيخ علي بن أحمد بن محمد الحريشي في شرحه لمنظومة الألقاب، لأبي العباس التلمساني. ومنه نسخة بالخزانة العامة بالرباط، برقم ١٣٧٣ ك.

المبحث السادس
اعتراضاته على ابن الصلاح وتعقيباته عليه

إن مكانة العالم في أي علم إنما تتضح من خلال ما يقدمه فيه، ومن خلال قدرته على مزاحمة أكابر أهل الفن، وبيان أغلاطهم وأوهامهم، والتعقيب عليهم، وترجيح غير ما رجحوا، وهذا ما نلمسه عند استقراء تعقيبات ابن الجزري في كتابه هذا، ورده بعض أقوال ابن الصلاح وغيره.

وسأذكر في هذا المبحث بعضا من ذلك على غرار ما سبق في المباحث التي مضت.

١. الإجازة للعموم.

من أهم طرق الحديث التي أفاض المحدثون في الكلام عنها، وصنفوا فيها المصنفات طريق الإجازة، فهي ثالثة طرق التحمل بعد السماع والقراءة، وقد تناولها أصحاب الحديث، والمؤلفون في المصطلح بالشرح والتحليل، وأكثروا فيها التفريع والتمثيل، مستندين في أقوالهم على البرهان والدليل.

ومن أنواع الإجازة التي ذكروها الإجازة للعموم، كقول المحدث أجزت المسلمين، أو لمن أدرك زماني، أو لمن في عصري وما أشبه ذلك، وقد أنكرها ابن الصلاح فقال: «ولم نر ولم نسمع عن أحد ممن يقتدى به أنه استعمل هذه الإجازة فروى بها، ولا عن الشرذمة المستأخرة الذين سوغوها، والإجازة في أصلها ضعف، وتزداد بهذا التوسع والاسترسال ضعفا كثيرا لا ينبغي احتماله، والله أعلم» [١].

ووافقه ابن حجر على ذلك فقال: «وكل ذلك كما قال ابن الصلاح توسع غير مرضي، لأن الإجازة الخاصة المعينة مختلف في صحتها اختلافا قويا عند القدماء، وإن كان العمل استقر على اعتبارها عند المتأخرين، فهي دون السماع بالاتفاق، فكيف إذا حصل فيها الاسترسال المذكور، فإنها تزداد ضعفا، لكنها في الجملة خير من إيراد الحديث معضلا، والله أعلم»[٢].

وقال في معرض ذكره لشيوخه في الرواية في كتابه «المجمع المؤسس»: «ولم أدخل في القسم الأول[٣] ممن أجاز عاما، ودخلنا فيها، ولو كان فيها نوع خصوص، وقد ظفرت بإجازات صدرت عن جماعة من أصحاب الفخر لأهل مصر الموجودين حين صدور الإجازة، وكنت إذ ذاك موجودا، ففي عمومها نوع خصوص،

---

(١) علوم الحديث (ص١٥٤).

(٢) نزهة النظر (ص١٠٥).

(٣) أي الشيوخ الذين حمل عنهم بطريق الرواية، وجعلهم الطبقة الأولى.

ومع ذلك فاقتنعت عن ذلك بما عندي بالسماع والإجازة الخاصة، وقد عهدت متقني شيوخي لا يعبأون بذلك»[١]. فعنده أنها ضعيفة حتى ولو كان فيها نوع خصوص، وقد تبعه تلميذه السخاوي فقال: «وبالجملة فلم تطب نفسي للأخذ بها فضلا عن الرواية، ...، وأما الرواية فعندي بحمد الله من المسموع والإجازة الخاصة ما يغني عن التوسع بذلك»[٢]، وهو نفس كلام شيخه حدو القدة بالقدة، شبرا بشبر، وفترا بفتر[٣].

وأما ابن الجزري فجوزها وعمل بها، واعترض على كلام ابن الصلاح السابق ذكره بقوله: «وفيه نظر، فقد أجازه خلق، واستعملها جماعة من الأئمة المقتدى بهم، والحفاظ الأثبات»، ثم ساق أسماء بعضهم، ثم ذكر أن شيخه ابن كثير حدثهم بها عن الدمياطي عن المؤيد الطوسي عامة عن عامة، وتعجب من تضارب قول شيخه العراقي فيها فقال: «والعجب أنه قال في شرح ألفيته[٤] «وفي النفس من ذلك شيء، وأنا أتوقف عن الرواية بها»، وقد روى في كتابه الأربعين- أي بها-، ثم قال: «وإني منذ اشتغلت بعلم الحديث، وكتبت استدعاءات الإجازة لي ولمن معي سنة ست وستين وسبعمائة وهلم جرا، لا أعلمني كتبت استدعاء من شيوخ الحديث والعلماء والحفاظ إلا وكتبت فيه استدعاء الإجازة لمن في العصر، وكلهم أجاب إلى ذلك، ولا أعلم أحدا ممن

---

(١) المجمع المؤسس (١/٧٨).

(٢) فتح المغيث (٢/٢٤٣).

(٣) الفِتر وزن الفطر ما بين طرفي الإبهام والسبابة إذا فتحتهما. مختار الصحاح (ص٤٨٩)، ولسان العرب (٥/٤٤).

(٤) (ص٢٠٣)، والتقييد والإيضاح (ص١٥٥).

أدركته رد ذلك أو أنكره، مع أني ربما حدثت بها عن أبي الفتح الميدومي، وعن الشيخ أبي عبد الله بن الخباز خال جدي أب أبي قبل أن وقفت على إجازته الخاصة منه لي»[١].

هذا ما اختاره ورجحه، وعمل به في كثير من مصنفاته، لكن المتأمل لهذا النوع من الإجازات يدرك أنه غير مستوف لشروط الرواية، إلا أن يكون القصد منها الإبقاء على اتصال سلسلة الإسناد، وأما العمل بها ففيه قصور، كما أن هذا الترجيح معارض لما ساقه ابن الجزري نفسه في فروع الإجازة حين قال: «إنما يستحسن الإجازة إذا كان المجيز عالما بما يجيز، والمجاز من أهل العلم، لأنه توسع يحتاج إليه أهل العلم».

فالقول بالإجازة العامة مصادم لهذا الشرط، لأن قولهم فيها «لأهل العصر»، ونحو ذلك يدخل فيه العالم والجاهل، والعدل والفاسق، ولهذا كله قال الشيخ أحمد شاكر: «وأما الإجازات العامة، كأن يقول أجزت لأهل عصري، أو نحو ذلك فإني لا أشك في عدم جوازها»[٢].

ومما يشبه الإجازة العامة ويقرب منها، قولهم في الإجازات والاستدعاءات «ولفلان وأولاده الموجودين يومئذ، أو إخوته»، ولم يشر ابن الصلاح إليها، وذكرها ابن الجزري، وأخبر أنه سمع بها، ولم ينكر ذلك أحد من مشايخه، «وأجري مجرى من هو مسمى»، ثم قال: «وفي نفسي أنه دونه، والله أعلم».

---

(١) الأحاديث الأربعون العوالي (ل١١).

(٢) الباعث الحثيث (١/٣٥٥).

ولا شك أن حكمه بكونه دونه صحيح، إذ ليس من عين وسمي كمن لم يسم ولم يوصف، وبمثل ذلك جزم ابن حجر، كما حكاه عنه السخاوي، وقال: «وسبقه ابن الجزري»[١].

٢. مسألة تقييد الملتبس.

من عادة الحفاظ المتقنين العناية بضبط ما يكتبونه، وتقييده شكلا ونقطا، يؤمن معهما الالتباس، إلا أن لهم مذاهب في تعيين ما ينبغي ضبطه، قال ابن الصلاح: «ثم لا ينبغي أن يتعنى بتقييد الواضح الذي لا يكاد يلتبس، وقد أحسن من قال إنما يشكَل ما يشكِل»[٢]، وعقب ابن الجزري بقوله: «وهذا بحسب الأشخاص والأزمان والبلدان، فإن الوضوح والإشكال أمر نسبي، فلذلك اعتمدنا في تصحيح المصابيح تقييد كثير من الواضح عند أهل هذه الصنعة، واعتذرنا من ذلك بأنا أردنا عموم النفع بالنسبة للديار التي ألفناه فيها»، وقد أشار السخاوي أيضا إلى مثل ذلك بقوله: «لأنه حينئذ لا يميز المشكل من غيره، ولا صواب وجه الإعراب للكلمة من خطئه، وأيضا فقد يكون واضحا عند قوم، مشكلا عند آخرين كالعجم ومن شاكلهم، والقصد عموم الانتفاع، وربما يظن هو لبراعته المشكل واضحا»[٣].

٣. مسألة إبدال لفظ الرسول بالنبي، والعكس.

هذه المسألة مبنية على جواز الرواية بالمعنى، وقد اختلف العلماء فيها، وأدلتهم مذكورة في مظانها من كتب المصطلح والحديث، فذهب

---

(١) فتح المغيث (٢/٢٤٥).

(٢) علوم الحديث (ص١٧١).

(٣) فتح المغيث (٣/٤٢).

ابن الصلاح إلى أنه لا يجوز إبدال أحد اللفظين بالآخر، وقال: «الظاهر أنه لا يجوز تغيير عن النبي إلى عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وكذا بالعكس، وإن جازت الرواية بالمعنى، والمعنى في هذا مختلف»[١]، فتعقبه ابن الجزري بقوله: «وفيه نظر، بل الصواب جوازه، لأن معناهما هنا واحد».

وهو كما قال، «لأن المقصود إسناد الحديث إلى سيدنا رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهو حاصل بكل واحد من الصفتين، وليس الباب باب تعبد باللفظ، كما هو الحال بالنسبة لحديث البراء الذي ساقه المانعون من الإبدال، بل باب رواية وإخبار، وهما حاصلان بأي لفظ كان»[٢].

ومما نازع فيه أيضا قولهم في هذا الباب «كل رسول نبي ولا ينعكس»، فإنه قال عنه إنه «كلام يطلقه من لا تحقيق عنده، فإن جبريل عليه الصلاة والسلام وغيره من الملائكة المكرمين بالرسالة رسول لا نبي».

وحكى نزاعه هذا السخاوي[٣]، ونبه إلى أنه ينبغي التقييد بالرسول البشري، وحينها فلا يبقى الاعتراض قائما.

٤. مسألة عمل العامل بفتياه على وفق حديث هل هو تصحيح له؟.

يرى ابن الصلاح أن الراجح في هذه المسألة أن ذلك لا يعد حكما على الحديث بالصحة، كما أن مخالفته للحديث ليست قدحا في صحته،

---

(١) علوم الحديث (ص٢٠٠).

(٢) التقييد والإيضاح (ص٢٠٠).

(٣) فتح المغيث (٣/٢٠٦).

وتعقبه ابن كثير بقوله: «وفي هذا نظر إذا لم يكن في الباب غير ذلك الحديث، أو تعرض للاحتجاج به في فتياه أو حكمه، أو استشهد به عند العمل بمقتضاه»[١]، وبمثل هذا الاعتراض تعقب ابن الجزري كلام ابن الصلاح فقال: «وفيه تفصيل أيضا، وهو إن علم أن عمله بخبره من غير مستند آخر، ولا كان من باب الاحتياط، وهو ممن يشترط العدالة فقد قطع أهل الأصول بأنه تعديل له».

ويلاحظ على هذا التعقيب أن ابن الجزري عدل عن الاستشهاد بمذهب المحدثين إلى ما ذهب إليه الأصوليون، كما عدل عن مسألة التصحيح إلى مسألة التعديل، وكان الأولى أن يقول وقطع أهل الأصول بأنه تصحيح له- أي للحديث-، إذ الكلام عن التصحيح لا عن التعديل، ومعلوم ما بين الأمرين من الفرق، إذ لا يلزم من تعديل راو تصحيح كل حديث يرويه مطلقا، فقد تقوم القرائن على وهمه أو خطئه، أو مخالفته لمن هو أوثق منه، ونحو ذلك فيحكم على حديثه بالضعف أحيانا.

ومما يعترض به على اعتراض ابن كثير، وتلميذه الجزري ما اعترض به العراقي بأنه «لا يلزم من كون ذلك الباب ليس فيه غير هذا الحديث أن يكون ثم دليل آخر من قياس أو إجماع، ولا يلزم المفتي أو الحاكم أن يذكر جميع أدلته، بل ولا بعضها، ولعل له دليلا آخر فاستأنس بالحديث الوارد في الباب، وربما كان يرى العمل بالضعيف إذا لم يرد

---

(١) اختصار علوم الحديث - مع الباعث- (٢٩١/١).

في الباب غيره، وتقديمه على القياس كما تقدم حكاية ذلك عن أبي داود، وكما حكي عن الإمام أحمد»[١].

وبهذه الاحتمالات التي ذكرها العراقي يتبين أن التفصيل الذي اختاره ابن الجزري ليس براجح، وأن الراجح ما ذهب إليه ابن الصلاح، ووافقه عليه العراقي، وأقره السخاوي [٢].

٥. تقسيم الحديث.

شهر ابن الصلاح تقسيم الحديث إلى صحيح، وحسن، وضعيف[٣]، وذلك بالنظر لما استقر عليه اتفاقهم بعد الاختلاف، خصت هذه الثلاثة بالتقسيم لشمولها لما عداها من المباحث، إذ ما من مبحث من مباحث علوم الحديث إلا ويرجع إلى أحد هذه الأقسام، بحيث أنها تشمل كل ما يتوقف عليه القبول أو الرد. ولخروج ما يخرج عنها من الأنواع أشار ابن الصلاح بقوله: «والملحوظ فيما نورده من الأنواع عموم أنواع علوم الحديث، لا خصوص أنواع التقسيم الذي فرغنا الآن من تقسيمه» [٤].

وفي هذا الكلام إشارة إلى أن هذا التقسيم تقسيم اصطلاحي، المقصود منه تقريب أنواع علوم الحديث، لا حصرها، ولذلك فلا

---

(١) التقييد والإيضاح (ص١٢١).

(٢) فتح المغيث (٢/٣٩).

(٣) وسبقه إلى هذا التقسيم الخطابي في مقدمة معالم السنن (١/١١).

(٤) علوم الحديث (ص٤٨).

اعتراض على ابن الصلاح فيما ذهب إليه، إذ المعروف أنه لا مشاحة في الاصطلاح، لكن ابن كثير تعقبه في ذلك فقال: «هذا التقسيم إن كان بالنسبة إلى ما في نفس الأمر فليس إلا صحيح أو ضعيف، وإن كان بالنسبة إلى اصطلاح المحدثين فالحديث ينقسم عندهم إلى أكثر من ذلك، كما قد ذكره آنفا هو وغيره أيضا»[١].

واعترض عليهما معا ابن الجزري فقال: «والذي أقوله أن الحديث ينقسم إلى محتج به وغير محتج به، وكل واحد منهما يكون مجمعا عليه، ومختلفا فيه».

وكأن مراده بقوله «مجمعا عليه» الحديث الصحيح المتفق على صحته، ووجوب العمل به، وكذا الحديث الموضوع المتفق على وضعه ورده، وبقوله «مختلفا فيه» الحديث الحسن المختلف في إلحاقه بالصحيح فيعمل به، أو إلحاقه بالضعيف فيترك[٢]، وكذا الحديث الضعيف المختلف في العمل به في الفضائل والمواعظ، لا في الأحكام والعقائد.

وكل من تعقب ابن كثير وابن الجزري غير ملزم لابن الصلاح، لأنه لا مشاحة في الاصطلاح كما سبق، ولأنه احترز عن هذه

---

(١) اختصار علوم الحديث - مع الباعث- (١/٩٩).

(٢) الخلاف في العمل بالحسن ضعيف جدا، بل شاذ، والجمهور على الاحتجاج به.

انظر: علوم الحديث (ص٤٥)، والتقريب (١/٨١)، والاقتراح (ص٧)، والمنهل الروي (ص٣٦)، وفتح المغيث (١/٧٩-٨٠).

الاعتراضات بما أورده في آخر كلامه عن الضعيف من قوله الذي سبق سوقه آنفا «والملحوظ فيما نورده....».

٦. الحديث الحسن.

من المعلوم أن للعلماء في تعريفه أقوالا كثيرة جدا، تصل إلى حد التضارب أحيانا، فلا تكاد تجد تعريفا شافيا سالما من الاعتراض، مما جعل الإمام الذهبي يقول عنه: «ثم لا تطمع بأن للحسن قاعدة تندرج كل الأحاديث الحسان فيها، فأنا على إياس من ذلك»[١].

فإذا كان الإمام الذهبي - وهو من هو في هذا الفن- على إياس من وجود تعريف جامع مانع للحسن، فكيف بغيره؟. ومع ذا فقد حاول كل من صنف في المصطلح الاقتراب من وضع حد له.

وليس المقصود هنا تفصيل الكلام عن هذه التعريفات، فليس هذا محله، والكلام عنه يطول، وإنما المقصود ذكر ما به تعقب ابن الجزري ابن الصلاح كما هو واضح من عنوان المبحث.

إن من جملة التعريفات التي أوردها ابن الصلاح وانتقدها تعريف الحافظين ابن الجوزي وابن دحية الذين عرفاه بأنه «ما فيه ضعف قريب محتمل، ويصلح للعمل به»، فقد قال عقبه: «كل هذا مستبهم لا يشفي الغليل»[٢]؛

---

(١) الموقظة (ص٢٠).

(٢) علوم الحديث (ص٣٢). ولم يصرح ابن الصلاح باسمهما، وإنما قال: «وقال بعض المتأخرين»، والتعريف المذكور أعلاه تعريف ابن الجوزي في =

وانتقده أيضا ابن جماعة[١] بأنه متوقف على معرفة الضعف القريب المحتمل، وهو أمر مجهول، وفيه أيضا الدور، لكونه عرفه بصلاحيته للعمل به، وذلك يتوقف على معرفة كونه حسنا[٢].

ودفع ابن الجزري هذين الاعتراضين بتفسيره المراد بالضعف القريب المحتمل فقال: «يريد بالقرب أن لا ينحط إلى درجة الضعف الكلي، فهو درجة بين الضعيف والصحيح، وقوله يصلح للعمل به خارج عن الحد، أي إذا كان كذلك صلح للعمل به، فلا دور».

ومع دفعه الاعتراضات الواردة عليه فإنه لم يرضه، بل خلص إلى استنتاج تعريف له بناء على تعاريف من سبقه فقال: «وأقرب التعريفات عندي أن يقال: هو الحديث المتصل في سنده مشهور قاصر عن درجة الإتقان، أو مستور له شاهد، مع الخلو من علة، وعلى هذا ينزل كلام الجميع ومرادهم، والله تعالى أعلم».

٧. في الإخوة والأخوات.

ذكر ابن الصلاح أن من أمثلة الخمسة أولاد عيينة، ثم ساق أسماءهم، فتعقبه ابن الجزري بقوله: «كذا اقتصر الحافظ أبو عمرو على

= الموضوعات (١/٣٥). وأما ابن دحية فعرفه بقوله: «الحسن وهو ما دون الصحيح، مما فيه ضعف قريب محتمل، عن راو لاينتهي إلى درجة العدالة، ولا ينحط إلى درجة الفسق». انظر: العلم المشهور في فضائل الشهور، لابن دحية (ق١٨٢)، وأداء ما وجب من بيان وضع الوضاعين في فضل رجب (ص١٨٩).

(١) المنهل الروي (ص٣٦).

(٢) الاقتراح (ص٨).

كونهم خمسة لكونهم الذين رووا، والذي ذكره غير واحد أن أولاد عيينة عشرة».

وهذا الذي استدرك به ابن الجزري على ابن الصلاح قد سبقه إليه شيخه العراقي[١]. ويمكن أن يعترض على عبارته «الذين رووا» بما اعترض به شيخه المذكور حين أشار إلى ثبوت التحديث والرواية عن غير هؤلاء الخمسة المذكورين من أولاد عيينة.

٨. المؤتلف والمختلف.

عرف ابن الصلاح هذا النوع، وأشار إلى أهميته والمصنفات فيه، ثم أشار إلى قسمي الضبط فيه، وهما على العموم والخصوص، ثم قال: «وهذه أشياء اجتهدت في ضبطها متتبعا من ذكرهم الدارقطني، وعبد الغني، وابن ماكولا»[٢]، ثم سرد أمثلة كثيرة، ومن جملة ما ذكره من القسم الثاني قوله: «ليس في الصحيحين والموطأ جارية بالجيم، إلا جارية بن قدامة، ويزيد بن جارية، ومن عداهما فهو حارثة بالحاء والثاء، والله أعلم»[٣].

واستدرك عليه ابن الجزري تبعا لشيخه العراقي اثنين آخرين هما أسيد بن جارية، جد عمرو بن أبي سفيان، والأسود بن العلاء بن جارية، ثم نبه على إغفال ابن الصلاح لهما بقوله: «ولم يذكر هذين عياض ولا ابن الصلاح».

---

(١) التقييد والإيضاح (ص٢٩٥).

(٢) علوم الحديث (ص٣٣٧).

(٣) المصدر السابق (ص٣٤٤).

٩. المتفق والمفترق.

ذكر ابن الصلاح في أول مثال له اسم الخليل بن أحمد الفراهيدي، ثم نقل عن المبرد قوله إن أباه أول من سمي بأحمد بعد النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأقره ولم يتعقبه بشيء، لكن ابن الجزري تعقبه بقوله: «كذا رأيتهم نصوا، وفيه نظر، فإن في الصحابة أحمد، وهو أبو عمرو أحمد بن حفص بن المغيرة المخزومي. ولا شك أن هذا قبل أبي الخليل بزمان كثير، والله أعلم».

وهذا التعقب مما لم يشر إليه شيخا ابن الجزري، ابن كثير، والعراقي[١]، وإنما انفرد به عنهما- بعد أن كان أقره في كتابه «غاية النهاية» [٢]-.

وقد ذكره أيضا السخاوي[٣]، وذكر آخرين ممن سموا بأحمد، وهم أقدم من أبي الخليل بن أحمد.

ومن جملة الأمثلة التي ذكرها ابن الصلاح أيضا الخليل بن أحمد الأصبهاني وقال: «روى عن روح وغيره»، وتعقبه ابن الجزري بقوله: «كذا ذكره ابن الصلاح وغيره، وقال العراقي: صوابه الخليل بن محمد كما ذكره أبو نعيم في تاريخ أصبهان»[٤].

فهذه جملة تعقيبات بثها ابن الجزري في كتابه هذا، وهي قل من كثر، بعضها مما انفرد به، وبعضها مما تبع فيه شيوخه.

---

(١) في «اختصار علوم الحديث» (٢/٦٢٦).

(٢) في ترجمة الخليل بن أحمد، فإنه حكى ذلك ولم يعقب عليه. غاية النهاية (١/٢٧٥).

(٣) فتح المغيث (٤/٢٧٠-٢٧١).

(٤) انظر الإحالات في محلها من الهوامش في النص المحقق.

المبحث السابع
الاعتراضات الواردة على بعض مباحث «التذكرة»

إن الإمام ابن الجزري قد قدم لنا في كتابه خلاصة آرائه الحديثية في جل المسائل المتعلقة بمصطلح الحديث، وكان في كثير من ترجيحاته موافقا للصواب، خاصة في المسائل التي انفرد بها عن المصنفين في هذا الفن، ودليل ذلك أن السخاوي قد نقل عنه في مواضع كثيرة من كتابه النفيس «فتح المغيث»[١]، وكتابه «الغاية شرح الهداية»[٢]، وأقره في أغلب تلك الترجيحات، ولم يتعقبه إلا في القليل النادر.

ومع هذا فإن ثمة اعتراضات عليه في بعض المسائل، لا بد من التنبيه عليها، لتمام الفائدة، وعموم النفع، ومنها؛

١. في الحديث المشهور.

أورد فيه تبعا لابن الصلاح مقولة الإمام أحمد: «أربعة أحاديث تدور في الأسواق عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ليس لها أصل، من بشرني بخروج آذار بشرته بالجنة»[٣].

---

(١) منها على سبيل المثال، لا الحصر: ٢/٢٢٩ و٢٤١ و٢٧٦ و٢٧٧ و٢٨٢ و٢٨٣ و٣/٢٠٦ و٤/٦٢.

(٢) ومنها: ١/١٠٩ و١٣٩ و١٤١ و١٦٩ و١٩٥ و٢٠٢، وغيرها كثير.

(٣) علوم الحديث (ص٢٢٣).

ولعل ابن الجزري لم يقف على تعقيب شيخه العراقي على ابن الصلاح في إيراد هذه المقولة، أو أنه وقف عليها ولم يرضها، فقد قال عنها: «لا يصح هذا الكلام عن الإمام أحمد، فإنه أخرج حديثا منها في المسند، وهو حديث «للسائل حق»، ...، وكذلك حديث «من آذى ذميا»، هو معروف أيضا بنحوه رواه أبو داود» وسكت عليه، فهو عنده صالح، وهو كذلك إسناده جيد». وممن رد هذه القولة أيضا الزركشي، والأبناسي[١].

لكن ابن رجب رد هذا الإنكار فقال: «ورد ذلك عن أحمد بمجرد روايته له في مسنده فيه نظر، فكم حديث قال فيه أحمد لا يصح، وقد أخرجه في مسنده»[٢].

ولكن يرد على قول ابن رجب أن هنالك فرقا كبيرا بين قول المحدث عن الحديث لا يصح، وبين قوله عنه ليس له أصل. وأما إخراج أحمد لما قال فيه: لا يصح، فربما كان اكتفاء منه بالحوالة على السند، أو رجوعا منه عن التضعيف، أو غير ذلك من الاحتمالات.

ولو أن ابن الجزري مثل بما لايصح أصلا مما يشتهر بين الناس، وهو الموضوع، لكان أحسن، كما قال السخاوي[٣].

---

(١) التقييد والإيضاح (ص٢٢٣)، والتذكرة في الأحاديث المشتهرة (ص٣٢)، والشذا الفياح (ص٣٠٣).

(٢) نقله عنه الزبيدي في «إتحاف السادة المتقين» (١٠/٣٠٢).

(٣) الغاية (١/٢٣٥).

٢. تقديم المستدرك على صحيح ابن حبان.

تكلم ابن الجزري عن مرتبة الكتابين ودرجتهما، وبين ما وقع فيه الحاكم من التساهل في التصحيح، وما أخطأ فيه من إلزام الشيخين بما لا يلزمهما، وختم كلامه عنهما بقوله: «وتقديم الحافظ أبي عمرو المستدرك عليه في نظر كثير».

وإذا رجعنا إلى كلام ابن الصلاح لم نجد فيه أي تصريح بهذا التقديم الذي قاله ابن الجزري، ولذلك فقد تعقب العراقي مثل هذا الفهم الخاطئ لعبارة ابن الصلاح فقال: «وقد فهم بعض المتأخرين من كلامه ترجيح كتاب الحاكم على كتاب ابن حبان، وما فهمه هذا المعترض من كلام المصنف ليس بصحيح، وإنما أراد أنه يقاربه في التساهل، فالحاكم أشد تساهلا منه، وهو كذلك»[1].

ولا شك أن العراقي لا يقصد بقوله بعض المتأخرين ابن الجزري، فهو تلميذه، ولعله حينها لم يصنف مصنفه هذا، ولكن اعتراضه ينطبق عليه وعلى غيره.

٣. مراد الترمذي بقوله «حسن صحيح».

أشار ابن الجزري كغيره في مبحث الحديث الحسن إلى استشكالهم الجمع بين الصحة والحسن الواردين في كلام الترمذي وغيره، ورد قول ابن الصلاح في بيان ذلك حين قال: «أي روي بإسنادين أحدهما يقتضي الصحة، والآخر الحسن، أو المراد الحسن اللغوي، وهو ما تميل إليه

---

(١) التقييد والإيضاح (ص١٨).

النفس وتستحسنه»[١]، ثم بين - أي الجزري - اختياره في ذلك فقال: «والظاهر أن مراده أنه يشوبه الحكم بالصحة مع الحكم بالحسن، أي أنه أعلى رتبة من الحسن ودون الصحيح المطلق»، وذكر أنه قول شيخه ابن كثير[٢].

وقد عقب العراقي على قول ابن كثير بأنه «تحكم لا دليل عليه، وهو بعيد من فهم كلام الترمذي»[٣]، ورد تعقبه هذا الشيخ أحمد شاكر فقال: «لماذا لا يقبل قوله ويستساغ؟، والمسألة في أصلها اجتهادية»[٤].

نعم، فكل عالم فسرها بما أداه إليه اجتهاده فيها، وتتبعه واستقراؤه للمواضع التي يقول فيها الترمذي ذلك، ثم إن ابن كثير، ومن بعده تلميذه ابن الجزري لم يجزما، وإنما ذكرا ما ذكراه احتمالا، فلا اعتراض عليهما.

وبالجملة فإن ما قيل عن تعريف الحسن من الاضطراب يمكن قوله عن هذه المسألة، ولكن أقرب التفسيرات وأعدلها ما حققه الحافظ ابن حجر في شرح النخبة حيث قال: «ومحصل الجواب أن تردد أئمة الحديث في حال ناقله اقتضى للمجتهد أن لا يصفه بأحد الوصفين، فيقال فيه حسن باعتبار وصفه عند قوم، صحيح باعتبار وصفه عند قوم.

---

(١) علوم الحديث (ص٤٤).

(٢) اختصار علوم الحديث - مع الباعث - (١/١٤٠).

(٣) التقييد والإيضاح (ص٤٧).

(٤) الباعث الحثيث (١/١٤٠).

وغاية ما فيه أنه حذف منه حرف التردد، لأن حقه أن يقول حسن أو صحيح، وعلى هذا فما قيل عنه حسن صحيح دون ما قيل فيه صحيح، لأن الجزم أولى من التردد، وهذا حيث التفرد، وإلا- أي إذا لم يحصل التردد - فإن إطلاق الوصفين معا على الحديث يكون باعتبار الإسنادين أحدهما صحيح، والآخر حسن، وعلى هذا فما قيل فيه حسن صحيح فوق ما قيل فيه صحيح فقط إذا كان فردا، لأن كثرة الطرق تقوى. ثم ذكر الحافظ ما قد يرد على ذلك من إشكالات، وأجاب عنها بما لا يوجد عند غيره، ثم ختم ذلك بقوله: «وبهذا التقرير يندفع كثير من الإيرادات التي طال البحث فيها، ولم يسفر وجه توجيهها، فلله الحمد على ما ألهم وعلم»[1].

والمتأمل لهذا التوجيه من ابن حجر يجد أنه قد جمع بين أحد توجيهي الحافظ ابن الصلاح، وقول الحافظ ابن كثير الذي أقره عليه تلميذه ابن الجزري، وحكاه عنه هنا، ونظمه بقوله:

وقيل ما قرب ضعفا والذي ... قال صحيح حسن كالترمذي
يعني يشاب صحة وحسنا ... فهو إذن دون الصحيح معنى[2]

٤. الفرق بين الشاذ والمنكر.

ساق ابن الصلاح تعريف الشافعي، والحاكم، والخليلي للشاذ، وأورد ما قد يشكل على تعاريفهم، ولم يخلص إلى اختيار تعريف منها

---

(١) نزهة النظر (ص٤٧-٤٨).

(٢) الهداية - مع الغاية -١/٢٤٥).

جامع، وإنما خلص إلى ذكر قسميه مع تعريفهما، مما يمكن عده تعريفا للشاذ، ثم إنه لما أتى إلى تعريف المنكر أحال إلى تعريف الشاذ فقال: «وعند هذا نقول المنكر ينقسم قسمين على ما ذكرناه في الشاذ فإنه بمعناه»[1]، وتبعه ابن الجزري في ذلك، فأشار إلى ما ذكره من تعريفات الشاذ وأقسامه، إلا أنه لم يذكر الأمثلة التي أوردها ابن الصلاح تحت هذا النوع، وإنما أخرها إلى أن أوردها تحت نوع الحديث الفرد، ولا اختلاف في صنيعه هذا عن ابن الصلاح، وإنما غاية ما فعله أن أخر ما قدمه، فإنه - أي ابن الصلاح- ذكر الأمثلة تحت نوع الشاذ، ولما تحدث عن الفرد أحال إلى أمثلته، وأما ابن الجزري فقد عكس الأمر.

وأما تعريفه للمنكر فقال فيه: «هو ما تفرد من ليس ثقة ولا ضابطا»، وهو نفسه أحد قسمي الشاذ. وهو وإن كان عقب على قول ابن الصلاح بقوله: «قلت: وعلى هذا المنكر والشاذ واحد، وفيه نظر»، فإنه لم يخلص إلى تمييز بينهما، ولهذا قال السخاوي معقبا عليه: «إذا عرف هذا فليس في كلام الناظم[2] تبعا لابن الصلاح ومختصراته ما يفصل الشاذ من المنكر، بل أشرك بينهما في القسمين، وقد فصل بينهما شيخنا

---

(١) علوم الحديث (ص٨٧).

(٢) في قوله:

والشاذ أن يخالف الثقة ما ... يروي الثقات فيرى أن وهما
أو انفراد نقل من لا يحمل ... إفراد مثله فليس يقبل
والمنكر الفرد لبعض والأصح ... تفصيله فهو بذي الإتقان

حيث قرر أن المعتمد في تعريف الشاذ اصطلاحا أنه ما رواه المقبول مخالفا لمن هو أولى منه، وفي تعريف المنكر ما رواه غير المقبول مخالفا للثقات، فالصدوق إذا تفرد بشيء من غير تابع ولا شاهد، ولم يكن فيه من الضبط ما يشترط في الصحيح والحسن كان أحد قسمي الشاذ، فإن خولف مع ذلك كان أشد في شذوذه، وربما سماه بعضهم منكرا...وأما إذا تفرد المستور، أو الموصوف بسوء الحفظ، أو الضعف في بعض شيوخه دون بعض بشيء لا متابع له فيه ولا شاهد، فهذا أحد قسمي المنكر، وهذا الذي يوجد في إطلاق كثير من أهل الحديث، وإن خولف مع ذلك فهو القسم الثاني، وهو المعتمد على رأي الأكثرين، فبان بهذا فصل المنكر من الشاذ، وأن كلا منهما قسمان يجمعهما مطلق التفرد مع قيد المخالفة»[1].

وهذا الكلام من ابن حجر شاف كاف في التفريق بينهما، ولذلك نقلته بطوله.

٥. مثال الحديث المضطرب.

ذَكَر أن الاضطراب قد يكون في السند، وقد يكون في المتن، ثم مثل للأول بالحديث الذي رواه أبو داود، وابن ماجه، وغيرهما، من رواية إسماعيل بن أمية عن أبي عمرو بن محمد بن حريث عن جده حريث عن أبي هريرة عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في المصلي «إذا لم

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر (٢/٦٥٤-٦٧٠)، ونزهة النظر (ص٥٢)، وفتح المغيث (١/٢٣٥)، والغاية (١/٣٢٧).

يجد عصا ينصبها بين يديه فليخط خطا»[١]، وبين وجه الاضطراب فيه، ثم قال: «وفيه من الاضطراب أكثر من هذا».

ولكن الحافظ ابن حجر انتقد صنيع من أورد هذا الحديث مثالا للمضطرب وقال: «إن هذه الطرق كلها قابلة لترجيح بعضها على بعض، والراجحة منها يمكن التوفيق بينها، وحينئذ فينتفي الاضطراب عن السند أصلا ورأسا».

وقد احتج بهذا لحديث جماعة، منهم ابن المديني، وأحمد[٢]، وابن حبان[٣] وغيرهم، واختار النووي العمل به مع تضعيفه له[٤]، وذلك يعني نفيهم للاضطراب عنه غالبا، ووجه نفي الاضطراب عنه أن الاختلاف «إنما وقع من الرواة في اسم ابن حريث أو كنيته، وهل روايته عن أبيه أو جده، أو عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه بلا واسطة.

وإذا تحقق الأمر فيه لم يكن فيه حقيقة الاضطراب، لأن الاضطراب هو الاختلاف الذي يؤثر قدحا، واختلاف الرواة في اسم رجل لا يؤثر ذلك، لأنه إن كان الرجل ثقة فلا ضير، وإن كان غير ثقة فضعف الحديث إنما هو من قبل ضعفه، لا من قبل اختلاف الثقات في اسمه»[٥].

---

(١) سيأتي تخريجه.

(٢) المسند (٢/٢٤٩ و٢٥٤ و٢٦٦).

(٣) صحيح ابن حبان (٦/١٢٥ و١٣٨).

(٤) المجموع شرح المهذب (٣/٢٤٦).

(٥) النكت (٢/٧٧٠ وما بعدها)، والغاية (١/٣٢٩)، وفتح المغيث (١/٢٧٧).

وهذا الذي قاله الحافظ ابن حجر لا ينفي صفة الاضطراب عن الحديث[١]، لأن انتفاءه عنه يكون بترجيح أحد الوجوه على غيره، أو الجمع، ولا شيء من الأمرين في هذا الكلام، وإنما غايته بيان حقيقة الاختلاف القادح، والاختلاف غير القادح على وجه العموم، وأما بخصوص هذا الحديث فلم يذكر الحافظ ترجيح رواية على أخرى، ولم يجمع بينها، فبقي الاضطراب قائما. ورغم كون الاختلاف في اسم الثقة، أو كنيته ونحو ذلك غير مؤثر، إلا أنه لا يرفع عن الحديث صفة الاضطراب، لأنه قد يحكم للحديث بالصحة مع تسميته مضطربا، «وفي الصحيحين أحاديث كثيرة بهذه المثابة»[٢].

وبعد أن رد ابن حجر حكم من حكم على هذا الحديث بالاضطراب ذكر مثالا قال إنه لا خدش فيه، مما اختلف فيه الثقات مع تساويهم، وتعذر الجمع بين ما رووه، وهو حديث «شيبتني هود وأخواتها»[٣]، ثم بين وجه الاختلاف والاضطراب فيه[٤].

---

(١) انظر الكلام على الاضطراب في هذا الحديث في: علل الدارقطني (٥٠/٨)، وضعيف سنن الترمذي، للألباني، الحديث ١٠٧، وتمام المنة في التعليق على فقه السنة، له (ص٣٠١).

(٢) تدريب الراوي (١٤٤/١).

(٣) أخرجه الترمذي، كتاب التفسير، باب: ومن سورة الواقعة، ح٣٢٩٧ج٤٠٢/٥، وسعيد بن منصور في السنن (٣٧٠/٥-٣٧١)، والبزار في مسنده (١٦٩/١)، وأبو يعلى (١٠٢/١) و(١٨٤/٢)، والطبراني في الكبير (١٤٨/٦) و(٢٨٦/١٧)، والحاكم (٣٧٤/٢)، وابن أبي عاصم في الزهد (٩/١).

(٤) أطال الدارقطني في العلل (١٩٣/١-٢١٠)، في بيان وجه الاختلاف فيه. وانظر: علل الترمذي (ص٣٥٧)، وعلل ابن أبي حاتم (١١٠/٢ و١٣٣).

وهذا المثال أيضا انتقده بعضهم، لكون الحديث صححه أو حسنه جمع من الأئمة، منهم الترمذي، والحاكم، وابن دقيق العيد، والهيثمي، والعجلوني، والألباني[١]. وإن كان الصواب فيه أنه مع صحته مضطرب.

وبعد أن مثل ابن الجزري للمضطرب سندا مثل للمضطرب متنا بحديث فاطمة بنت قيس رضي الله عنها مرفوعا «إن في المال لحقا سوى الزكاة»[٢].

وقد اعترض على هذا المثال بأن الاضطراب يزول عنه بإمكان الجمع، وذلك بالقول «باحتمال سماعها للفظين، وبحمل المثبت على التطوع، والنافي على الواجب»[٣].

وبهذا الجمع ينتفي الاضطراب عنه، وإن كان الجمهور على الحكم عليه به.

وهذا التضارب من العلماء في الحكم على بعض الأحاديث بالاضطراب جعل السخاوي يقول: «قل أن يوجد مثال سالم له»[٤].

ومن الأمور المنتقدة عليه غير ما سبق، والتي تبع فيها ابن الصلاح ما ذكره في نوع «المؤتلف والمختلف» من قوله: «سالم كله بالألف، إلا سلم بن زرير، وسلم بن قتيبة...الأربعة بغير ألف».

---

(١) الاقتراح (ص١٠٥)، ومجمع الزوائد (٣٧/٧)، وكشف الخفاء (٢١/٢)، والسلسلة الصحيحة (٦٧٦/٢).

(٢) سيأتي تخريجه.

(٣) فتح المغيث (٢٨٩/١).

(٤) فتح المغيث (٢٨٩/١). ومثله قول شيخه في النزهة (ص٧٣): «لكن قل أن يحكم المحدث على الحديث بالاضطراب بالنسبة إلى الاختلاف في المتن دون الإسناد».

وممن انتقد إيراد ذلك في هذا النوع العراقي حيث قال: «إن أصحاب المؤتلف والمختلف كالدارقطني، وابن ماكولا، وغيرهما، لم يذكروا هذه الترجمة في كتبهم، لأنها لا تأتلف خطا، لزيادة الألف في سالم، وإنما ذكرها صاحب المشارق فتبعه المصنف»[1]، وتبعهما ابن الجزري.

لكن الذي يظهر لي أن إيرادهم لها في هذا النوع سائغ، وذلك إذا راعينا رسم الألف فيه، فقد تكتب بالإثبات، وحينها فلا إشكال، ويكون اعتراض العراقي متجها، وقد تكتب بالحذف فيحصل اللبس، فحسن إيرادها في جملة أمثلة المؤتلف والمختلف، والله أعلم.

فهذه تعقيبات وانتقادات جمعتها من جملة ما انتقد على ابن الصلاح، وما تعقب به عليه، وهي كما يلاحظ قليلة بالنسبة إلى المواطن التي انتقدت على الأصل، وذلك يوضح الجهد الكبير الذي بذله ابن الجزري في استدراك ما يحتاج إلى استدراك، وتجنب ما ينبغي تجنبه، وبهذا يمكن اعتبار هذا الكتاب إصلاحا لمؤلف ابن الصلاح، أو تنكيتا عليه، وكفى المرء نبلا أن تعد أوهامه.

وتحسن الإشارة في ختام هذا المبحث إلى انتقاد صوري شكلي بدا لي، لا صلة له بالمضمون، وإنما يتناول شكل الكتاب وترتيبه، وهو ما وقع فيه المؤلف من التكرار في بعض المباحث، وقليل ماهو، ومنها على سبيل المثال والحصر مبحث المدبج، ومبحث العالي والنازل، ومسألة أصح الأسانيد، وكان الأولى إدراج ذلك كله في موضع واحد تلافيا للتكرار، أو الفصل بين أجزاء المبحث الواحد، ولعل ذلك منه على سبيل السهو والنسيان الذي هو طبيعة الإنسان.

---

(١) ستأتي الإحالات في هامش النص المحقق.

المبحث الثامن
أثـره فيـمن جـاء بعـده

إذا أراد الباحث الوقوف على مكانة عالم ما في أي فن كان، فما عليه إلا أن يقف على مؤلفاته، ثم يضيف إلى ذلك الاطلاع على أثر تلك المؤلفات فيمن جاء بعده، هل لقيت القبول والانتشار أم الخمول والانحصار؟، فإن كان الأول فذلك دليل على سعة علم المؤلف، وطول باعه في الفن الذي تصدى له، وإن كان الثاني فدليل على خموله وعلى تصديه لما لا يحسنه.

ولا شك أن الأمر الأول كان هو نصيب شيخنا ابن الجزري، فلقد كانت مصنفاته على أيدي القبول مرفوعة، وثمارها دانية إلى الطالب غير مقطوعة ولا ممنوعة، عم عبيرها الأفاق فضاعت[1] به شذا وقرنفلا.

وبرهان ذلك انتشارها في زمنه، ورواجها في عصره، قبل أن يغيب شخصه، فهذا كتابه «الحصن الحصين» قد سبقه إلى اليمن، فتنافس أهله في روايته وتحصيله، وحصل به رواج عظيم، وسبق كتابه النشر إلى مصر، فانتفع الناس به، بل الأعظم من ذلك زعم بعض الزاعمين نسبة بعضها إليه، مستغلا غيبته إلى بلاد الروم، فقد ذكر

---

(١) ضاع المسك، من باب قال تحرك فانتشرت رائحته. مختار الصحاح (ص٣٨٥).

البقاعي في «إظهار العصر[1] «أن» ابن أبي قبيصة أحد الأدعياء ... وكان معه بعض الكتب الغريبة، أظنه للإمام العلامة ابن الجزري نزيل بلاد الروم ثم العجم»، فهو يقصد بذلك رواج سوقه، لما يعلم من قيمة مؤلفات هذا الإمام.

ولقد كنت أود أن أضرب صفحا عن هذا المبحث اكتفاء بما سبق من الإحالات إلى نقول العلماء في المباحث السابقة، ثم أضربت عن ذلك ظنا مني أن ما سبق ليس كافيا، بل لا بد من دعمه بنقولات أخرى، تثبت صدق ما قيل، وتبينه بأوضح دليل، فصرتهن ثم جعلت تحت كل رقم منهن جزءا.

١. النقل عنه في القراءات.

متى ما ذكرت القراءات إلا وذكر اسم علمها المشهور ابن الجزري، وقل أن تجد كتابا ألف بعده فيها إلا وهو يرد عين مؤلفاته ويصدر عنها، ويعب من ماءها العذب الزلال، وينقل عنها ما به يشفي الظمأ، قل هذا النقل أو كثر، صرح به أم لم يصرح.

وليس الغرض من هذا المبحث الإفاضة في الحديث عن هذا المجال، فقد سبقت الإشارة إلى جملة بحوث ودراسات فيه، وسبق التنبيه على أن الهدف والغاية من هذا البحث كشف الجانب الحديثي في تراث هذا الإمام، لا الجانب القرائي.

---

(١) (٢/٢٤٨).

ومع هذا فلا مانع من الإشارة - ولو على عجل - إلى قيمة بعض مؤلفاته عند المغاربة[١]، وإلى تاريخ دخولها إليهم، وإلى موقفهم منها. ويكفي في بيان ذلك الحديث عن دخول كتاب «النشر»، وما رافقه من ابتهاج العلماء به، وعظيم اغتباطهم.

فهذا الكتاب لم يدخل المغرب إلا في فترة متأخرة عن تأليفه، وكان ذلك في أواسط المائة الأولى بعد الألف من الهجرة النبوية، كما أشار إلى ذلك العلامة ابن القاضي في معرض حديثه عن التكبير لابن كثير قائلا: «وبعدما سطرت هذا بسنين كثيرة قدم بعض الأئمة من المشرق، وأتى بالنشر لابن الجزري، ولم يدخل قبل هذا لمغربنا قط، فطالعته فوجدته ذكر هذه المسألة»[٢].

ولقد عبر أبو المكارم محمد الراضي بن عبد الرحمن السوسي عن مبلغ الفرحة والسرور بدخول هذا السفر العظيم فقال»: ولما من الله علينا بدخول كتاب النشر بمدينة فاس، ولم يدخلها قط فيما سبق من الزمان، وجدته تكلم عليها[٣]، وأفصح وبين المراد»[٤].

---

(١) أما ما يتعلق بالمشارقة فهو أكثر من أن يحصر في سطور، بل لا تكفيه مجلدات كبار.

(٢) إيضاح ما ينبهم على الورى في قراءة عالم أم القرى (ص٣٧٢).

(٣) أي على مسألة من افتتح الركعة التي يختم بها القرءان بأم الكتاب، ثم يريد أن يبتدئ القرءان من أوله، أيفتتح بالفاتحة أم لا؟.

(٤) نقلا عن «قراءة الإمام نافع عند المغاربة»، للدكتور عبد الهادي حميتو. . .

ثم بعد ذلك ظهر وانتشر، وأصبح مرجع المغاربة، وعمدتهم في الكلام على هذا الفن، واتصل إسنادهم به، وروايتهم له، ولسائر كتبه منظومها ومنثورها.

٢. النقل عنه في السيرة.

لقد علم من خلال سرد مؤلفاته أن من العلوم التي ألف فيها علم السيرة، فله فيها أكثر من مؤلف نظما ونثرا، وإن كان أغلبها نظما، كالموالد الثلاث، وذات الشفا.

ولم تلق هذه المؤلفات العناية اللائقة بها، بل إن بعضها لم يوقف له على أثر. وقد نقل عنه بعض العلماء المتأخرين نقولا تتعلق بهذا الفن، ومنها على سبيل المثال تحديد قدر عمامة النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ووصف شراك نعله. فالأول نقله عنه الملا علي القاري في «المرقاة» فقال: «قال الجزري في تصحيح المصابيح قد تتبعت الكتب، وتطلبت من السير والتواريخ لأقف على قدر عمامة النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فما وقفت على شيء حتى أخبرني من أثق به أنه وقف على شيء من كلام النووي ذكر فيه أنه كان له صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عمامة قصيرة، وعمامة طويلة، وأن القصيرة كانت سبعة أذرع، والطويلة أثني عشر ذراعا»[1].

---

(١) نقلا عن عون المعبود (١/٨٩)، وتحفة الأحوذي (٥/٣٣٨).

وأما الثاني فنقله عنه صاحب عون المعبود[١] في شرح حديث «أن نعل النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان لها قبالان[٢]»[٣]، فقال: «قال الجزري كان لنعل رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سيران يضع أحدهما بين إبهام رجله مما يليها، ويضع آخر بين الوسطى والتي تليها ومجمع السيرين إلى السير الذي على وجه قدمه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ». وهذا توضيح عزيز نادر في وصفها، قل من ذكره من أصحاب السير.

٣- النقل عنه في فقه الحديث.

ألف في هذا الفن كتابه النفيس تصحيح المصابيح وقال فيه»: نرجو أنه جمع من ذلك - أي فقه الحديث - ما لم يجمعه سواه من فوائد وونكت وتحقيقات وإشارات»، ولم يجاوز الحق فيما قاله، فالموجود من هذا السفر العظيم هو الجزء الثاني فقط، وهو في ستمائة ورقة، مما يدل على أنه كنز حوى دررا نفيسة من اللطائف والإشارات، والمتتبع

---

(١) (١١/١٣٠).

(٢) القِبال هو الزمام، وهو السير الذي يعقد فيه الشسع الذي يكون بين أصبعي الرجل.

غريب الحديث، للخطابي (١/١٥٣)، والفائق في غريب الحديث، للزمخشري (٣/١٥٣)، والنهاية في غريب الحديث، لابن الأثير (٤/٨)، ولسان العرب (١١/٥٤٠).

(٣) أخرجه البخاري، كتاب اللباس، باب قبالان في نعل ومن رأى قبالا واحدا واسعا، ح٥٥١٩ج٥/٢٢٠٠، وغيره.

لنقول العلماء المتأخرين عنه يدرك ذلك. ومن هذه النقول[١] توضيحه ﴿هَمَزَٰتِ ٱلشَّيَٰطِينِ﴾ الواردة في الحديث[٢] فقال: «أي خطراتها التي تخطر بقلب الإنسان»[٣].

وفي نفس الحديث شرح قوله «فعلقها في صك»، قال»: الصك الكتاب، وفيه دليل على جواز تعليق التعوذ على الصغار».

وفي باب ما جاء في أحب الثياب إلى رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في حديث: «كان أحب الثياب إلى رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الحبرة»[٤]، قال: «وفيه دليل على استحباب لبس الحبرة، وعلى جواز لبس المخطط»[٥].

وفي شرح قوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «أعوذ بكلمات الله التامة»، قال»: إنما وصف كلامه بالتمام لأنه لا يجوز أن يكون في كلامه نقص أو عيب، كما يكون في كلام الناس»[٦].

---

(١) إضافة إلى ما سبق في مباحث سابقة.

(٢) الحديث أخرجه أبو داود، كتاب الطب، باب كيف الرقى، ح٣٨٩٣ج٤/١٢، والترمذي، كتاب التفسير، ح٣٥٢٨ج٥/٥٤١، والنسائي في الكبرى، ح١٠٦٠١ج٦/١٩٠-١٩١، وأحمد (٢/١٨١) و(٤/٥٧) و(٦/٦).
قال الهيثمي في المجمع (١٠/١٢٣): «رجاله رجال الصحيح».

(٣) عون المعبود (١/٢٧٥).

(٤) أخرجه البخاري، في اللباس، باب البرود والحبرة والشملة، ح٥٤٧٦ج٥/٢١٨٩، ومسلم، في اللباس، باب فضل لباس ثياب الحبرة، ح٢٠٧٩ج٣/١٦٤٨.

(٥) تحفة الأحوذي (٥/٣٩٧).

(٦) المصدر السابق (٦/١٨٤).

فهذه نماذج من كلامه في الأحاديث وفقهها، ولا شك أن غيرها كثير[١]، وأن كتابه المشار إليه آنفا غني بها، والنفس متحسرة على عدم الوقوف عليه قبل تمام هذه الدراسة، رغم سلوكها سبلا شتى في سبيل تحصيله، ولكن كما يقال، ما كل ما يتمنى المرء يدركه.

٤- النقل عنه في ضبط لغة الحديث.

من تمام عناية العلماء بالحديث الشريف اهتمامهم بضبط ما ورد فيه من الألفاظ، وبيان وجه الصواب فيها من جهة النقل وتوجيهها بما يتناسب وقواعد اللغة العربية. ولقد عني ابن الجزري أيضا بذلك في كتبه، ونقل عنه ذلك العلماء من بعده، وهذه أمثلة تفي بالغرض، وتحقق المأمول.

قال صاحب عون المعبود[٢] في شرح حديث «اللهم إني أسألك بأن لك الحمد، لا إله إلا أنت المنان بديع السماوات والأرض»[٣]، يجوز

---

(١) عون المعبود (١٢٧/٣) و(٤٩/١١)، وتحفة الأحوذي (٥٢٠/١) و(١٤٧/٣) و(٣٩٣/٥) و(٢٧٧/٧) و(٩٥/٨).

(٢) (٢٥٤/٤).

(٣) أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة، باب الدعاء، ح١٤٩٥ج٧٩/٢، والترمذي في كتاب الدعوات، باب خلق الله مائة رحمة، ح٣٥٤٤ج٥٥٠/٥، والنسائي (٥٢/٣)، وابن ماجه، في كتاب الدعاء، باب اسم الله الأعظم، ح٣٨٥٨ج١٢٦٨/٢، وأحمد (٢٣٠/١) و(١٣٢/٢)، وابن حبان في صحيحه (١٧٥/٣)، والحاكم (٦٨٣/١) وقال: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه». وقد حسنه الضياء في المختارة (٣٥١/٤).

فيه الرفع على أنه صفة المنان، أو خبر مبتدأ محذوف أي هو أو أنت - وهو أظهر -، والنصب على النداء، ويقويه رواية الواحدي في كتاب «الدعاء» له يا بديع السماوات، كذا في شرح الجزري على المصابيح».

- وقال في دعاء الاستخارة في قوله «أو قال عاجل أمري وآجله»[١]، وقال الجزري في مفتاح الحصن: «أو في الموضعين للتخيير، أي أنت مخير، إن شئت قلت عاجل أمري وآجله، أو قلت معاشي وعاقبة أمري»[٢].

- وقال في شرح خطبة الحاجة في النكاح[٣] في قوله «إن الحمد لله...» قال الجزري في تصحيح المصابيح: «يجوز تخفيف إن وتشديدها، ومع التشديد يجوز رفع الحمد ونصبه، ورويناه بذلك»[٤].

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الصلاة، باب ما جاء في التطوع مثنى مثنى، ح١١٠٩ ج١/٣٩١، وفي الدعاء، باب الدعاء عند الاستخارة، ح٦٠١٩ج ٥/٢٣٤٥، وغيره.

(٢) عون المعبود (٤/٢٧٩).

(٣) أخرجه ابو داود، كتاب النكاح، باب في خطبة الحاجة، ح٢١١٨ج٣/٢٣٨، والترمذي، في النكاح، باب ما جاء في خطبة الحاجة، ح١١٠٥ج٣/٤١٣، والنسائي، كتاب الجمعة، باب كيفية الخطبة (٣/١٠٤)، وابن ماجه، كتاب النكاح، باب خطبة النكاح، ح١٨٩٢ج١/٦٠٩، وأحمد (٣٩٢ و٤٣٢)، والدارمي في السنن (٢/١٩١)، الطيالسي في المسند (ص٤٥)، وأبو يعلى (٩/١٥٠)، والطبراني في الأوسط (٨/٣٢) وفي الكبير (١٠/٢١١)، والحاكم (٢/١٩٩)، والبيهقي (٣/٢١٤) و(٧/١٤٦).
وانظر: تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج، للوادياشي (٢/٣٦٢)، ومجمع الزوائد (٤/٢٨٨)، والتلخيص الحبير (٣/١٥٢)، .

(٤) عون المعبود (٦/١٠٨).

ويلاحظ على هذا التوجيه أنه لا يكتفي بالتخريجات اللغوية، والأوجه النحوية، وإنما يدعمها بالمنقول رواية.

- ونقل عنه شرح (هادم اللذات)[١] فقال: قال الشيخ الجزري: «هادم، يروى بالدال المهملة أي دافعها أو مخربها، وبالمعجمة أي قاطعها، واختاره بعض من مشايخنا، وهو الذي لم يصحح الخطابي غيره، وجعل الأول من غلط الرواة» [٢].

- كما نقل عنه في ضبط قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لعدي بن حاتم: «ما يُفِرك؟»[٣] فقال: هو بضم الياء وكسر الفاء، يقال أفررته أفره أي فعلت به ما يفر منه ويهرب، أي ما يحملك على الفرار، وكثير من المحدثين يقولون بفتح الفاء، والصحيح الأول، قاله الجزري»[٤].

---

(١) الحديث أخرجه الترمذي، كتاب الزهد، باب ما جاء في ذكر الموت، ح٢٣٠٧ ج٤/٥٥٣، والنسائي، كتاب الجنائز، باب كثرة ذكر الموت (٤/٤)، وابن ماجه، كتاب الزهد، باب ذكر الموت والاستعداد له، ح٤٢٥٨ج٢/١٤٢٢، وأحمد (٢/٢٩٢)، وابن حبان (٧/٢٥٩-٢٦١)، والحاكم (٤/٣٥٧) وقال: «صحيح على شرط مسلم». وحسنه الضياء في المختارة (٥/٧٦-٧٧)، والمنذري في الترغيب والترهيب (٤/١١٧-١١٨)، والهيثمي في المجمع (١٠/٣٠٨).

(٢) تحفة الأحوذي (٦/٤٨٩).

(٣) أخرجه الترمذي، كتاب التفسير، باب، ومن سورة الفاتحة، ح٢٩٥٣ ج٥/٢٠٢، وأحمد (٤/٣٧٨)، والطبراني في الكبير (١٧/٩٩) بلفظ «ما أفرك». قال الهيثمي في المجمع (٦/٢٠٨): «ورجاله رجال الصحيح، سوى عباد بن حبيش، وهو ثقة».

(٤) تحفة الأحوذي (٨/٢٣١).

فهذه بعض النقول عنه في هذا الباب، ولا غرو فهو من المتمكنين في اللغة والحديث معا، وأحد مالكي ناصية اللغة العربية، والناظمين لقواعدها، المحيطين بنحوها وغريبها.

٥- النقل عنه في التراجم وضبط الأعلام.

من أهم العلوم التي لها صلة بمختلف الفنون علم التراجم، ومن أهم جزئياته التي حث العلماء عليها - وخاصة المحدثون- العناية بضبط أسماء الأعلام، ضبطا يرفع اللبس عنها، ويدرأ الاشتباه، وذلك لكثرة ما يقع فيها من التصحيف والتحريف، كما قال ابن المديني: «أشد التصحيف ما يقع في الأسماء»[١]، ووجهه بعضهم بأنه شيء لا يدخله القياس، ولا قبله شيء يدل عليه ولا بعده [٢].

ولهذا كانت عناية العلماء به بالغة، ومنهم ابن الجزري فقد ألف في تراجم القراءات، والحديث، واللغة، كما سبق ذلك في معجم مؤلفاته، ولتمكنه اعتمد عليه كثير من العلماء، حتى من معاصريه، ومنهم ابن حجر الذي نقل عنه تراجم كاملة من مشيخته للجنيد[٣]. وعنها أيضا نقل السخاوي[٤] تلميذ ابن حجر. وعمدة من جاء بعده رحمه الله في تراجم رجال القراءات كتابه «طبقات القراء» [غاية النهاية] فقد جمع فيه فأوعى، وزاد على كتاب الذهبي تراجم شتى، ولذلك وصفه القنوجي

---

(١) تصحيفات المحدثين، للعسكري (١/١٢).

(٢) الجامع، للخطيب (١/١٩٩)، وأدب الإملاء (ص١٧٢).

(٣) سبقت الإشارة إلى ذلك.

(٤) التحفة اللطيفة (١/١٢١) و(٢/٢١٣).

بقوله - بعد وصفه طبقات القراء بالإفادة - «ولا أجمع ولاأنفع من طبقات الشيخ الجزري رحمه الله» [١].

وإذا كان كتابه «الغاية» لأهل الفن غاية، وقد اعتمد اعتمادا كبيرا من لدن من جاء بعده، فإن كتبه في تراجم الحديث لم تلق الرواج المناسب رغم أهميتها، ولعل طغيان الجانب القرائي عليه، وتفرده فيه، ساهم في التقليل من عنايتهم بالجوانب الأخرى، وثمة سبب آخر قد يكون ساهم في ذلك أيضا، وهو معاصرته لجهبذ من جهابذة الحديث والرواية، بز أقرانه في هذا العلم، وبلغت مصنفاته فيه أطراف الآفاق، ألا وهو الحافظ ابن حجر الذي لم يدع لمنافس شبرا ولا فترا.

ومن جملة من نقل عنه في هذا الباب المباركفوري والحسيني، فأما الأول فنقل ضبطه لاسم بحيرا الراهب فقال: «بحيرا بضم الباء وفتح الحاء ممدودا على المشهور، لكن ضبطه الشيخ الجزري بفتح الباء، وكسر الحاء، وياء ساكنة، وفتح الراء، وألف مقصورة»[٢].

وأما الثاني فنقل عنه ضبطه لاسم «ماسي» فقال: «ابن ماشي، وصوابه ابن ماسي بالسين المهملة المكسورة بعدها مثناة تحتية، كما ضبطه الشمس بن الجزري في عشارياته»[٣]. ونقل عنه أيضا ضبط «هبل»

---

(١) أبجد العلوم (٢/٣٦٣).

(٢) تحفة الأحوذي (١٠/٦٤)، وفع الخفا (١/١٢٥).

(٣) الأحاديث الأربعون العوالي (ل١٩/ب)، والتنبيه والإيقاظ لما في ذيول طبقات الحفاظ، للحسيني (ص٥٧).

بفتح الهاء، والباء الموحدة، وقال: «كما ذكره الشمس الجزري في عشارياته»[١].

وقلة النقول عنه في هذا الباب لا تقلل من قيمته في هذا العلم، خاصة وأنه قد ألف فيه، وكتابه «الأحاديث الأربعون العوالي» وغيره طافح بأمثلة ضبط الأسماء، وما من حديث أورده إلا ويعرج على ضبط أسماء رواة إسناده، ولعل الله ييسر ظهور بعض مصنفاته في هذا الفن، خاصة مع احتمال وجود بعضها[٢]، ليوقف على مدى عنايته به، وتمكنه منه.

٦- النقل عنه في مصطلح الحديث.

لقد صنف ابن الجزري فيه أكثر من كتاب كما هو واضح من مؤلفاته، وكتابه هذا أحدها، وأقدم من رأيته اعتمد النقل عنه وأكثر الإمام السخاوي في كتابيه القيمين «فتح المغيث»، و«الغاية شرح الهداية»، وسبق التنبيه على كثير من تلك النقولات بما أغنى عن إعادتها هنا، وكذا القسطلاني[٣] في تعريفه للحديث المضعف، ولكن لم يصرح به.

---

(١) الأحاديث الأربعون العوالي (ل٢٦/أ)، والتنبيه والإيقاظ لما في ذيول طبقات الحفاظ (ص١٠٨).

(٢) كالمقصد الأحمد، فقد ذكر ابن بدران في المدخل (ص٤٩٣) أنه رآه في خزانة الكتب العمومية، فلعله الآن من كنوز الظاهرية المخفية.

(٣) في إرشاد الساري، كما في «قواعد في علوم الحديث»، للتهانوي (ص١٠٨).

ويأتي الملا علي القاري مصليا[١] بعد السخاوي في كثرة النقول، إذ نجده نقل عنه في أكثر من خمسة عشر موضعا من شرحه للنخبة[٢]، أولها ما نقله عنه في المقدمة من قوله: «الراوي ناقل الحديث بالإسناد، والمحدث من تحمل الحديث رواية واعتنى به دراية، والحافظ من روى ما يصل إليه، ووعى ما يحتاج إليه»[٣]، وقد يصل نقله عنه أحيانا إلى حد إيراد المبحث كاملا من نص ابن الجزري في «التذكرة»، كما فعل في حديثه عن قسمي التدليس[٤].

وممن نقل عنه أيضا صديق حسن القنوجي[٥]، والعلامة اللكنوي[٦]، نقلا عنه التعريف السابق للراوي، والمحدث، والحافظ، وكذلك نقل عنه الشيخ جمال الدين القاسمي قوله في سنن ابن ماجة: «هو سادس الكتب الستة عند أئمة الحديث، وأما جعل صاحب «جامع الأصول» الموطأ من الكتب الستة دون سنن ابن ماجة، فهو اصطلاح له»[٧].

---

(١) المصلي معناه تالي السابق، يقال: صلى الفرس إذا جاء مصليا، وهو الذي يتلو السابق، لأن رأسه عند صلاه، أي مغرز ذنبه. مختار الصحاح (ص٣٦٨)، ولسان العرب (١٤/٤٦٦).

(٢) على سبيل المثال: ٢٢ و١٢٨ و١٣٨ و١٤٤ و١٤٦ و٢٠٤ و٢١٠ وغيرها.

(٣) (ص٣).

(٤) (ص١١٧).

(٥) أبجد العلوم (٢/٢٢٧).

(٦) ظفر الأماني (ص١١).

(٧) الفضل المبين على جوهر العقد الثمين - في علوم الحديث - (ص١١٢)، ولم ينقل عنه عن كتابه مباشرة، وإنما بواسطة حاجي خليفة في كشف الظنون (٢/١٤٧٣).

ويمكن في سياق الحديث عن النقولات عموما أن نشير إلى أن جل من أكثر النقل عنه - في غير مجال علم القراءات - هم من علماء العجم، وما ذلك إلا لطول إقامته ببلادهم، وانتشار مؤلفاته فيهم، وقد كانوا شديدي الإطراء له والثناء عليه، حتى إن الملا علي القاري من فرط تقديره له أورده في مثالين من أمثلة المصطلح في شرحه للنخبة، أولها في شرحه لقول ابن حجر: «كذا الرواة إن اتفقت أسمائهم وأسماء آبائهم» فقال: «كمحمد بن محمد بن محمد الغزالي، ومحمد بن محمد بن محمد الجزري»[1]، ثم أعاد ذكره فيمن اتفق اسمه، واسم أبيه وجده»[2]. ومن أحب شيئا وأعجب به لهج بذكره.

٧- النقل عنه في تخريج الأحاديث والحكم عليها.

لقد تبين مما سبق أن ابن الجزري من علماء الحديث المتمرسين به، المحيطين بأسانيده ومتونه، الواقفين على علله، القادرين على الحكم عليه صحة وضعفا، وعلى رواته تعديلا وتجريحا، ولذلك فلا عجب إذا وجدنا بعض المتأخرين يعتمدون عليه في أحكامه، وينقلونها عن مصنفاته، مستندين عليها، مؤيدين لها أو متعقبين له فيها، وأسوق الآن أمثلة من ذلك على غرار ما سبق، وما سيأتي:

- نقل عنه السخاوي في «مسلسلاته» متعقبا له، ومن ذلك تعقبه له في حكمه على الحديث المسلسل بالاستعاذة، حيث قال فيه: «وقال ابن

---

(١) (ص٢٢٢).

(٢) (ص٢٤٥).

الجزري[١] إنه جيد الإسناد من هذا الوجه، وهذا عجيب فالمطوعي[٢] لينه أبو نعيم، وضعفه ابن مردويه. والخزاعي[٣] كان متهما مخلطا غير مأمون على ما يرويه، مع إتيانه فيه بسندين مختلفين»[٤].

قلت: قد ذكر ابن الجزري لهذا الحديث شواهد ومتابعات يحسن بها من غير طريق المطوعي والخزاعي. وضعف المطوعي إنما هو من جهة الحديث، وأما القراءة فقد كان رأسا فيها ثقة كما قال أبو نعيم[٥]، ولذلك فروايته مقبولة فيما له صلة بالقراءة، وهذا الحديث منها. وهو مروي من غير طريقهما- كما سبق - ولذلك قال ابن الطيب فيما نقله عنه الأيوبي: «لكن صرحوا بأن طرق الحديث، وإن كانت ضعيفة يقوي بعضها بعضا»، وقال الأيوبي: «لذلك جوده ابن الجزري، وهو شيخ القراء، أعرف برجال القراءات، والله أعلم»[٦].

---

(١) النشر (١/٣٣٩).

(٢) هو الحسن بن سعيد بن جعفر، أبو العباس المطوعي المقرئ.

ميزان الاعتدال (٢/٢٤٠)، وغاية النهاية (١/٢١٣)، ولسان الميزان (٢/٢١٠).

(٣) هو محمد بن جعفر بن بديل، أبو الفضل الخزاعي، اتهمه الدارقطني بالوضع، ولم يكن ثقة عند غيره.

تاريخ جرجان، للسهمي (ص٤٥٨)، وتاريخ بغداد (٢/١٥٧)، والميزان (٦/٩٢)، واللسان (٥/١٠٧)، والكشف الحثيث (ص٢٢٢).

(٤) الجواهر المكللة (ل٦٣/أ).

(٥) ذكر أخبار أصبهان (١/٢٧١).

(٦) المناهل السلسلة (ص٧٨).

ومما نقله السخاوي أيضا عن مسلسلات ابن الجزري قوله في حديث علي رضي الله عنه مرفوعا «مر بعض أهلك فليؤذن...» الحديث، بأنه حسن الإسناد وأنه لم ير في رجاله من تكلم فيه بقدح، ثم تعقبه بما تعقبه به ابن ناصر الدين في «النكت الأثرية»[١].

- ونقل عنه أيضا الملا علي القاري في كتبه في أكثر من موضع، ومن ذلك قوله في باب ما يقول إذا سلم من الصلاة، «قال الشيخ ابن الجزري في «تصحيح المصابيح»: «وأما ما يزاد بعد قوله ومنك السلام، وإليك يرجع السلام، فحينا ربنا بالسلام، وأدخلنا دارك السلام، فلا أصل له، بل مختلق من بعض القصاص»[٢]. ونقل الكلام نفسه العجلوني في «كشف الخفاء»[٣]. وعقب عليه بقوله: «أقول مراده أنه لا أصل له، أي في كونه حديثا، وإلا فهو كلام صحيح المعنى والمبنى».

واعتمد عليه في «الأسرار المرفوعة»، وعلى تصحيحه، فقال بعد حديث «إذا طنت أذن أحدكم...»[٤]: «وذكره ابن الجزري في الحصن

---

(١) سبق الكلام عليه.

(٢) المصنوع (ص٢٦٧). ونقله عنه أيضا الطحطاوي في حاشيته على مراقي الفلاح (١/٢١٠)، والمباركفوري في «تحفة الأحوذي» (٢/١٦٦).

(٣) (٢/٥٦٣)، وتصحف فيه «ابن الجزري» إلى «ابن الجوزي»، وما أكثر ما حصل مثل ذلك في كثير من الكتب.

(٤) أخرجه البزار في مسنده مختصرا (٩/٣٢٨)، والطبراني في الكبير (١/٣٢١)، والصغير (٢/٢٤٥)، والعقيلي في الضعفاء الكبير (٤/١٠٤ و٢٦١)، وابن عدي في الكامل (٦/١١٣ و٤٥٠)، وابن حبان في المجروحين (٢/٢٥٠)، والحكيم الترمذي في نوادر الأصول (٤/١٤٥). انظر الكلام عليه في: نقد المنقول (ص٥٨)، وميزان الاعتدال (٦/٢٤٦ و٤٨٦)، والمقاصد الحسنة (ص٤١)، وكشف الخفاء (١/١١٠)، وضعيف الجامع (ص٨٤).

والتزم ألا يكون فيه إلا صحيح»[١].

- ونقل عنه المباركفوري في «تحفة الأحوذي» كلامه عن بعض الاحاديث، ومن ذلك كلامه على حديث سفر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مع عمه أبي طالب إلى الشام، ولقاء الراهب بحيرا، وطلبه من عمه رده، وفي آخره «وبعث معه أبو بكر بلالا، وزوده الراهب من الكعك والزيت»[٢]، ثم نقل قول ابن الجزري فيه «إسناده صحيح، ورجاله رجال الصحيح أو أحدهما، وذكر أبي بكر وبلال غير محفوظ وعده أئمتنا وهما»[٣].

وبمثل هذا حَكَم الحافظ ابن حجر عليه - خلافا للذهبي الذي ضعفه[٤] - فقد ذهب إلى أن رجاله ثقات، وليس فيه ما ينكر سوى هذه اللفظة، ويمكن أن يحمل على أنها مدرجة مقتطعة من حديث آخر وبأنها وهم من أحد رواته[٥].

---

(١) ومثل ذلك قال في موضع آخر (ص٤٧٦).

(٢) أخرجه الترمذي، كتاب المناقب، باب ما جاء في بدء نبوة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ح٣٦٢٠ ج٥/٥٩٠، والحاكم في المستدرك (٢/٦٧٢) وقال: «حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»، وابن أبي شيبة في المصنف (٧/٣٢٧)، وابن حبان في الثقات (١/٤٤)، وأبو نعيم في دلائل النبوة (ص٤٥)، والخطيب في التاريخ (١٠/٢٥٢).

(٣) تحفة الأحوذي (١٠/٦٦).

(٤) ميزان الاعتدال (٤/٣٠٧).

(٥) انظر: الإصابة (١/١٧٩)، والمقاصد الحسنة (ص٦٤)، وكشف الخفاء (١/١٥٨).

- ونقل عنه أيضا الحكم على حديث «من أراد بحبوحة الجنة فليزم الجماعة»[١]، قوله: «إسناده صحيح، ورجاله رجال الصحيح، إلا إبراهيم بن الحسن الخثعمي فإنه لم يخرج له الشيخان وهو ثقة ثبت»[٢]، ثم نقل عنه نقولا أخرى غير هذه[٣].

وممن نقل عنه غير من سبق أبو سالم العياشي، والأيوبي، وغيرهم[٤].

وأخيرا يمكن القول بأن الناقلين عن ابن الجزري كثر، والمعتمدين على ترجيحاته، وأحكامه كذلك، وليسوا جميعا من مذهب أو مشرب واحد، بل من مذاهب مختلفة، وهم بنقلهم عنه يقرون له بالفضل، ويشهدون له بالتبحر في العلم، والتمكن منه، وهو بذلك «كالمشعل

---

(١) أخرجه الترمذي، كتاب الفتن، باب ما جاء في لزوم الجماعة، ح٢١٦٥ج٤/٤٦٥، وأحمد (١/٢٦)، والشافعي في المسند (ص٢٤٤)، وأبو يعلى (١/١٣١-١٣٣)، والبزار (١/٢٦٩)، والحاكم وصححه (١/١٩٧-١٩٩)، وابن حبان في مواضع من صحيحه (١٠/٤٣٦) و(١٢/٣٩٩) و(١٥/١٢٢) و(١٦/٢٣٩)، والطبراني في الكبير (١٧/٤٧)، والأوسط (٢/١٨٤) و(٣/٢٠٤)، والصغير (١/١٥٨)، وابن منده في الإيمان (٢/٩٨٣)، وابن أبي عاصم في السنة (١/٤٢)، واللالكائي في اعتقاد أهل السنة (١/١٠٦)، والبيهقي في السنن (٥/٣٨٧-٣٨٨).

(٢) تهذيب الكمال (٢/٧٢)، والكاشف (١/٢١١).

(٣) تحفة الأحوذي (٧/٢٧٧) و(٨/٩٥).

(٤) اقتفاء الأثر (ص١٧٤)، والمناهل (ص١٠٦ و١٣٥).

المتألق، والمصباح المتعلق، يبذل من ضياء، ويجلو بنور علمه صور الأشياء، وذلك فضل الله يوتيه من يشاء»[١].

٧- اتصال أسانيد الحديث به.

أما أسانيد القراءة فما أظن أن قارئا في المشرق ممن جاء بعده - وإن وجد فهو قليل - يصل سنده بها إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من غير طريقه، وأما أسانيد الحديث فهي في كثير منها متصلة به، خاصة المسلسلات منها، وإن كان الحافظ ابن حجر- كما سبق- لم يترك مجالا لأحد، حتى قال الشمس البديري في ثبته: «إن الطرق المتقدمة وإن كثرت تتصل كلها بالحافظ ابن حجر، ولذا قيل: «لولا هو وشيخه[٢] لما كان لأهل مصر إسناد»[٣].

وإذا أردنا أن نقف على مدى اتصال سند الرواية به فسبيل ذلك الاطلاع على الفهارس، والمعاجم، والمشيخات، والأثبات. فأما ما يتعلق منها بالمشارقة فكثير، ومن أمثلته؛

- جلال الدين السيوطي يتصل إسناده به في أحاديث كثيرة، منها المسلسل بالمصافحة، وبقراءة سورة الكوثر، والمسلسل بانفراد كل راو بصفة في زمانه، والمسلسل بالتشبيك[٤].

---

(١) كلام مقتبس -بتصرف يسير- من نثر لسان الدين بن الخطيب. نفح الطيب (٦/٤٤١).

(٢) أي الحافظ العراقي.

(٣) نقلا عن مقدمة محقق المجمع المؤسس (١/٥) الدكتور يوسف عبد الرحمن مرعشلي.

(٤) المناهل السلسلة (ص٢٣، ٨٦، ٢٠٦)، وظفر الأماني (ص١٨١).

- محمد بن أحمد بن سعيد، المعروف بابن عقيلة (ت١١٥٠)، يروي عنه أيضا في مسلسلاته. ومما اتصل سنده به المسلسل بقول كل راو أشهد بالله وأشهد لله، والمسلسل بالمحمدين والمسلسل بالصوفية[١].

- عبدالخالق بن علي المزجاجي، يتصل سنده به برواية صحيح مسلم [٢].

- صالح بن محمد الفلاني، يتصل سنده به برواية مروياته الحديثية ومصنفاته [٣].

- ومن المتأخرين محمد بن عبد الحي اللكنوي (ت١٣٠٤)، يروي بسنده إليه المسلسل بالمصافحة والمسلسل بقوله أشهد بالله، وبقوله إني أحبك، وبسورة الصف، وبقبض اللحية [٤].

- وعبد الباقي الأيوبي، يروي بسنده إليه المسلسلات السابقة الذكر[٥].

هذا بعض ما يتعلق باتصال سند المشارقة به، ولا شك أنه قل من كثر، لأن كل من ذُكر سابقا من تلاميذه قد رووا عنه، ودَون كثير منهم ذلك في مؤلفاتهم، ولعل ما لم يتيسر لي الوقوف عليه أكثر بكثير من هذه الأمثلة، وخاصة فيما يتعلق بأسانيد علماء العجم كالهنود وغيرهم،

---

(١) الفوائد الجليلة في مسلسلات ابن عقيلة (ص٦١، ٦٣، ٦٩).

(٢) نزهة رياض الإجازة (ص٤٠).

(٣) قطف الثمر (ص٢٣٥).

(٤) ظفر الأماني (ص١٦٣، ١٦٦، ١٦٧، ١٨١).

(٥) المناهل السلسلة (ص٢٣، ٥٤، ٨٦، ١٠٥، ١٢٢، ١٣٥، ١٨١، ٢١٠).

ويمكن أن يشكل هذا الجزء من هذا المبحث نواة دراسة كاملة مستفيضة في ذلك.

وأما ما يتعلق باتصال أسانيد المغاربة به في الحديث فقليل نادر، إذا ما قورن بالمشارقة، بل إن أكثرها يتصل بالحافظ ابن حجر. ولقد تصفحت كثيرا من الفهارس المغربية المطبوعة والمخطوطة، فلم أعثر لاسمه على أثر في أسانيدها، وربما زاغ البصر عن بعضها وطغى، ولكني أستبعد ذلك وإن كنت لا أحيله، ومنها «برنامج المجاري»، وفهرس ابن غازي المسمى «التعلل برسوم الإسناد بعد انتقال أهل المنزل والناد»، و«فهرس بناني»، و«فهرس بن سودة»، و«فهرسة المنجرة»، و«فهرسة محمد الصادق العلمي»، و«فهرسة إدريس العراقي»، و«فهرسة عمر بن محمد الجراري»، و«فهرسة المنجور»، و«فهرسة أحمد بن العربي»، و«فهرسة يحيى بن عبدالله الجراري السوسي»، و«فهرسة أبي عبدالله بن ريسون»، و«فهرسة أبي المعالي الهلالي» وغيرها[١].

والذي وقفت فيه على شيء من ذلك من فهارس المغاربة «ثبت البلوي»، إذ يتصل سنده به إجازة[٢]، وكذا فهرس أبي سالم العياشي المسمى «اقتفاء الأثر بعد ذهاب أهل الأثر»، فهو يروي المسلسل بالمصافحة من طريقه فيقول: «وصافحني أيضا شيخنا سيدي أبو بكر بن يوسف السجستاني عن الشيخ إبراهيم اللقاني بإسناده، وصافحني الشيخ

---

(١) وقفت على المخطوط منها - وهو الغالب - بالخزانة العامة بالرباط، وسأشير إلى أرقامها في فهرس المصادر المخطوطة.

(٢) ثبت البلوي (ص١٣٤، ١٣٥، ١٩٠، ١٩١).

إبراهيم الميموني عن الشيخ سالم عن الشمس العلقمي عن السيوطي عن كمال الدين إمام الكاملية عن ابن الجزري...». وقال أيضا: «وصافحني أيضا شيخنا شهاب الدين الخفاجي عن الشيخ إبراهيم العلقمي عن أخيه شمس الدين، والسيد يوسف الأرميوني كلاهما عن السيوطي عن كمال الدين عن ابن الجزري بسنده إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»[١].

كما يروي عنه المسلسل بالمشابكة فيقول: «وشابكني أيضا الشيخان المتقدمان الماموني والخفاجي بالسند المتقدم إلى ابن الجزري قال أخبرنا أبو حفص المزي - إلى أن قال شبك بيدي أبو هريرة، وقال أبو هريرة شبك بيدي أبو القاسم صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وقال: «خلق الله التربة يوم السبت..»[٢].

ومما يرويه عنه أيضا المسلسل بقوله أشهد بالله وأشهد لله، والمسلسل بقول الراوي: ويده على كتفي، والمسلسل بقوله أني أحبك، والمسلسل بقراءة سورة الصف[٣].

وممن يروي بالسند إليه أيضا العلامة سيدي محمد بن محمد بن سليمان الروداني في كتابه «صلة الخلف بموصول السلف»، فقد اتصل سنده به بعدة مصنفات، منها أنه يروي صحيح البخاري بالسند إليه، وكذا سنن أبي داود، والنسائي، وابن ماجه، ومسند الشافعي، ومجلس

---

(١) اقتفاء الأثر (ص١٦٨-١٦٩).

(٢) اقتفاء الأثر (ص١٦٨-١٦٩).

(٣) المصدر السابق (ص١٧٤-١٧٦).

في العلم لأبي محمد نصر بن إبراهيم المقدسي، وكتاب المجتبى، لأبي القاسم الطرسوسي.

كما يروي بالسند إليه كتابه «طرفة العالم من كلام أبي القاسم»، وكتاب شيخه السرمري «وفاء الدين من حق الوالدين»، وغير ذلك[١].

وممن يتصل سنده به أيضا من العلماء المغاربة العلامة عبد الحفيظ الفاسي الفهري، يروي بالسند إليه في كتابه «استنزال السكينة الرحمانية بالتحديث بالأربعين البلدانية»، ويروي من طريقه عدة أحاديث؛ منها حديث «إياكم والظن..»[٢]، وحديث «أشد الناس عذابا يوم القيامة عالم لا ينفعه الله بعلمه»[٣]، وحديث «يدنو المؤمن من ربه حتى يضع عليه كنفه فيقرره بذنوبه»[٤].

---

(١) صلة الخلف بموصول السلف (ص٤١، ٤٥، ٥٩، ٦٤، ٦٦، ٢٩٢، ٢٩٦، ٤٠٦، ٤٤٥).

(٢) (ص٢٤)، وسيأتي تخريجه.

(٣) (ص٢٨). والحديث أخرجه الشهاب في مسنده (٢/١٧١)، والطبراني في الصغير (ص١/٣٠٥)، والبيهقي في الشعب (٢/٢٨٥)، وابن عدي في الكامل (٣/٤٠، ١٥٨)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (١/١٦٢)، والخطيب في الكفاية (ص٧). وهو حديث ضعيف.
انظر تفصيل الكلام عليه في: ميزان الاعتدال (٥/٧٣)، ومجمع الزوائد (١/١٨٥)، ولسان الميزان (٤/١٥٧)، وفيض القدير (١/٥١٨)، والسلسلة الضعيفة (٤/١٣٨).

(٤) (ص٤٣). والحديث أخرجه البخاري، في كتاب التفسير، باب: ويقول الأشهاد هؤلاء الذين كذبوا على ربهم. . ، ح٤٤٠٨ ج٤/١٧٢٥، ومسلم، كتاب التوبة، باب قبول توبة القاتل، ح٢٧٦٨ ج٤/٢١٢٠.

ولعل فيما أشرت إليه - وإن كان قليلا غير مستقص - تنبيها على ضرورة التنقيب في فهارس المغاربة - وما أكثرها - للوقوف على مدى حصول الاتصال بين أسانيدهم، وأسانيد إخوانهم المشارقة عن طريق هذا الإمام، كما حصل ذلك بالحافظ ابن حجر.

ولعل بعض الباحثين ينتدب لذلك، ويكشف عنه النقاب، والله كفيل بالتوفيق إلى الصواب.

❊ ❊ ❊ ❊

خاتمة الدراسة

إن من تمام الفائدة أن تختم هذه الدراسة بخاتمة تكون أجمع أصولا، وأجدى محصولا، تقرب الأقصى بلفظ موجز، وتظهر ما فيها من عمل منجز، وتدني القارئ من مباحث الفصول، من غير إطناب ولا طول.

١- إن ابن الجزري عاش في فترة كثرت تقلباتها السياسية، وتدهورت - في الغالب - حالتها الاجتماعية، لكنها ازدهرت من الناحية العلمية، فكانت من أزهى فترات نضج العلوم على مر العصور الإسلامية.

٢ - أنه نشأ في أسرة محبة للعلم عموما، ولعلوم القرءان خصوصا، فكان لذلك أثر وانعكاس على شخصيته العلمية.

٣- أنه استكثر من الشيوخ، بحيث بلغوا الثلاثمائة، وتنوعت معارفهم، فأتت معارفه متنوعة أيضا.

٤- أكثر من الرحلة، وحرص عليها، وحث عليها غيره، فرحل طالبا جامعا للعلم، ورحل شيخا باثا له.

٥- أنه لم يقتصر على ما أخذه من شيوخه، بل كان يستفيد من أقرانه ومعاصريه وغيرهم، بل إنه لم يستنكف من الإفادة من تلاميذه،

ومن هم دونه، إيمانا منه بأن العلم ليس بسن يحد، وأن مسائله لا يحصرها العد، وأن ليس يحول بين المرء وبينها غير اللحد.

٦- لقد بوأه علمه وتقواه وورعه المكانة العالية، والدرجة السامية، فولي مناصب شتى، ووظائف عدة، لم تشغله عن التأليف والتصنيف، ولم ينشغل بهما عنها.

٧- جاب بلاد الإسلام طولا وعرضا، ووطئت قدماه أرجاءها أرضا فأرضا - عدا الغرب الإسلامي - وما ترك منها بقعة إلا ونشر فيها علما، وحيثما حل إلا وبذل ما عنده، فكثر بذلك طلابه، حتى بلغوا الثلاثمائة أو يزيدون.

٨- لقد جمع رحمه الله صفات أهل القرءان والحديث، فألزم نفسه أخلاقهم، واقتفى آثارهم، فكان متواضعا حييا، كريما ناصحا لنفسه ولغيره، عاكفا على إصلاح أمره، مجتهدا في عبادة ربه، شاغلا وقته بذكره، وتلاوة كتابه، ونشر علومه.

٩- علو كعبه في علم القراءات، وشهرة اسمه فيه، لم يمنعه من أن يأخذ من كل علم بنصيبه منه، ومن ذلك علم الفقه، وكانت له فيه مشاركة، ولم يكن ممن «ليس له في الفقه يد»، ولا ممن «ليس له به معرفة».

١٠- المادحون له جم غفير، والمثنون عليه شرا نزر يسير، لم يفسر جرحهم، وما فسر منه فمردود بالدليل والبرهان، إلا ما ندر مما لا يسلم منه إنسان.

١١- قاربت مؤلفاته وتصانيفه المائة أو جاوزتها، وكثير منها نظم. ونسبت إليه مؤلفات ليست له، بل لغيره ممن تشابه معه في النسبة.

١٢. تصحف اسمه إلى «ابن الجوزي» في عدد من الكتب ليس باليسير، خاصة فيما كان النقل فيه متعلقا بالحديث، لعدم شهرته به.

١٣- لم يعرف عنه إلا أنه فارس ميدان علم القراءات، وقل من يعرف شيئا عن الجوانب الأخرى، وهذه الدراسة جلت بوضوح معالم المنهج الحديثي عنده، وكشفت النقاب عن مصنفاته في علم الحديث، وأوضحت أن ابن الجزري محدث غرق اسمه في بحر القراءات.

١٤- لم يكفه من الحديث الانتساب، ولم يتسور على أهله الدار، بل أتاها من الباب، فسلك سبيلهم في الكلام على الرواة جرحا وتعديلا، وعلى الأحاديث تصحيحا وتضعيفا، وطرق ما طرقوه، وحصل ما حصلوه.

١٥- لم يكن كتابه «تذكرة العلماء» مجرد اختصار لعلوم الحديث لابن الصلاح، بل اختصره وزاد عليه أشياء، فجاء أشبه بنكت، ضمنها فرائد النقول عن شيوخه.

١٦- مع التزامه اختصار ابن الصلاح، فإنه لم يترك فرصة يمكنه فيها التعقيب عليه إلا واهتبلها، وبين اختياره وترجيحه فيها.

١٧- انفرد عن ابن الصلاح بمسائل شتى، بل انفرد بذكر تفريعات لم يذكرها أحد غيره ممن ألف في مصطلح الحديث، وتلك منقبة له، ومزية اختص بها دون سواه.

١٨- لم يسلم تأليفه هذا من اعتراضات وتعقبات، وذلك شأن كل عمل بشري، ويأبى الله الكمال إلا لنفسه سبحانه.

١٩- كان له كبير الأثر فيمن جاء بعده من العلماء، بحيث لم يقتصر نقلهم عنه في علم القراءات فحسب، بل شمل مختلف العلوم من لغة، وفقه، وسيرة، وحديث، ولم يكن ذلك خاصا بعلماء المشرق، بل شاركهم في ذلك علماء المغرب.

ولعل هذه الدراسة تكون فاتحة لبحوث أخرى، تتناول هذا الجانب وتجليه، وتعطيه من الاهتمام ما يكفيه، والله الموفق لمن انتدب لذلك، وإلى السبيل الأقوم يهديه.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

❊ ❊ ❊ ❊

تذكرة العلماء
في
أصول الحديث

للإمام الحافظ شمس الدين محمد بن محمد بن
الجزري الدمشقي ٧٥١هـ ٨٣٣ هـ

دراسة وتحقيق
المصطفى سليمي

النص المحقق

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

قال شيخنا وسيدنا إمام الأئمة، ناصر السنة، خاتمة المجتهدين، وارث علوم الأنبياء والمرسلين، شمس الحق والشريعة والتقوى والدين، أبو الخير محمد بن محمد بن محمد بن الجزري العربي الشافعي خلد الله ظلال إفادته وإرشاده، وأدام بين المسلمين بركة اجتهاده.

الحمد لله على بداية نهايتها علم الحديث، وهداية غايتها المصير إلى زمرة أهل الرواية والتحديث، نحمده على أن هدانا لهذا، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، ونشكره على أن وفقنا للسنة المحمدية، ولا نشكر إلا إياه، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، شهادة فطرنا عليها في الأجنة، ونشهد أن محمدا عبده ورسوله الذي أوتي القرءان ومثله معه من السنة، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه، صلاة نستفتح بها أبواب الجنة، ونستمنح ببركتها الوقاية من شر الناس والجنة، وسلم وشرف وأكرم إلى يوم الدين.

وبعد: فإن العلم كثير، وأفضله أنفعه، والعمر قصير، وأطوله أطوعه، فإن الله تبارك وتعالى لم يخلقنا إلا للعبادة، ولم يكلفنا إلا بما فيه الصلاح والسعادة، وأنه لا سبيل إلى ذلك إلا باتباع السنة المحمدية،

فبها يعلم حقيقة العبودية، ومنها يتحصل سعادة[١] الأبدية، والراحة السرمدية، ولا ينال ذلك إلا بمعرفتها، ولا يوصل إليه إلا من جهتها، ولا جهة لها إلا العلم بحديث المصطفى عليه أفضل الصلاة والتسليم[٢]، والإحاطة بأقواله وأفعاله مما تقوم به الأحكام، ولا يعلم ذلك إلا بحفظه وروايته، والنظر في ألفاظه ومعانيه ودرايته، فهو سيد علوم الإسلام، وبه يتحقق معرفة الحلال والحرام، فلا جرم أقام الله تعالى له سادات هذه الأمة، وجهابذة النقاد من العلماء والأئمة، تصدوا لضبطه وحفظه، واعتنوا بنقله وتحقيق معناه ولفظه، وبحثوا عن أسانيده ومتونه، ونقبوا عن[٣] أنواعه وفنونه، وجمعوا في متونه التصانيف، وأحسنوا في فنونه التواليف، فهم عدول الأمة في الدين، والقائمون[بهذا][٤] الفرض في العالمين، والمشار إليهم بقول سيد المرسلين «يحمل هذا الدين من كل خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين»[٥].

---

(١) في (أ) مضافة غير محلاة بأل، وحينها يحتاج إلى التقدير «أي سعادة الدار الأبدية»، وأما مع تحليتها بها فلا يحتاج إليه.

(٢) في (أ) وأسلم، وفوقها علامة التصحيح غير أنها لم تصحح في الحاشية.

(٣) في (ب) من أنواعه.

(٢) ساقط من (أ).

(٣) رواه البيهقي في السنن (١٠/٢٠٩)، والطبراني في مسند الشاميين (١/٣٤٤)، وابن عدي في الكامل (٣/٣١)، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٢/١٧)، وابن حبان في الثقات (٤/١٠)، والعقيلي في الضعفاء الكبير (٤/٢٥٦)، وابن عبد البر في التمهيد (١/٥٨). =

فمازال هذا العلم من لدن العهد النبوي، والإسلام غض طري، والدين محكم البنيان قوي، أشرف العلوم وأعلاها، وأنفسها في النفوس وأغلاها، لدى الصحابة والتابعين، وكذلك عند تابعيهم رضوان الله عليهم أجمعين.

فكان لا يشرف بينهم أحد بعد حفظ كلام الله القديم، إلا بقدر ما يحفظ من الحديث، ولا يعظم في النفوس إلا بحسب الرواية والتحديث، فتوفرت الرغبات فيه لذلك، وانقطعت الهمم على تعلمه، وسلكت فيه كل المسالك، حتى لقد كان أحدهم يرحل المراحل ذوات العدد، ويطوف الأقطار بلدا بعد بلد، ويقطع الفيافي والمفاوز في رحلاته، ويجوب الشرق والغرب في طلب حديث واحد يسمعه من رواته، فمنهم من يكون الباعث له على الرحلة طلب ذلك الحديث لذاته، ومنهم من يقرن برغبته سماعه من ذلك الراوي، إما لعلو إسناده، أو لثقة في نفسه وصدقه في رواياته، فانبعثت العزائم إلى تحصيله، وتوفرت الهمم لجمع كثيره وقليله.

= وقد ضعفه غير واحد من أهل العلم، منهم ابن القطان في بيان الوهم والإيهام (٣/٣٦-٤٠)، وابن كثير في اختصار علوم الحديث (١/٢٨٣)، والعراقي في شرح الألفية (ص١٤٤).

ومال إلى صحته أحمد، وحسنه العلائي في جامع التحصيل (ص٣٨)، والسخاوي في الغاية شرح الهداية (١/٨٠).

وانظر مجمع الزوائد، للهيثمي (١/١٤٠)، ولسان الميزان، لابن حجر (١/٧٧).

وكان اعتمادهم أولا على الحفظ في القلوب والخواطر، غير ملتفتين إلى ما يسطر في الصحف، أو يكتب في الدفاتر، محافظة على العلم المذكور، كحفظهم القرءان الكريم في الصدور.

فلما انتشر الإسلام واتسعت الأمصار، وكثر الفتوح، وتفرقت الصحابة في الأقطار، وانقرضوا وتفرق أتباعهم، وقل الضبط واختلف إجماعهم، احتاج العلماء إلى تدوين الحديث وتقييده، وإحرازه بالكتابة وتجريده، وكان مصلحة عظيمة، وفكرة في الصواب مستقيمة، فإن الخاطر يغفل، والذهن يغيب، والفكر يذهل ويهمل، والقلم يحفظ ولا يستريب، فآل الأمر إلى جماعة من الأئمة كعبد الملك بن جريج[1] ومالك بن أنس وغيرهما، ممن هو في عصرهما فدونوا الحديث، فقيل أول كتاب صنف في الإسلام كتاب ابن جريج، وقيل موطأ مالك، وقيل أول من صنف وبوب الربيع بن صبيح[2] بالبصرة.

---

(١) عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي مولاهم، أحد الأعلام، ثقة فقيه فاضل، وكان يدلس ويرسل، مات سنة ١٥٠.
تاريخ بغداد (١٠/٤٠٠)، وميزان الاعتدال (٢/٦٥٩)، وتذكرة الحفاظ (١/١٦٩)، والتقريب (ص٦٢٤).

(٢) الربيع بن صبيح السعدي، أبو بكر، ويقال: أبو حفص البصري، صدوق سيء الحفظ، وكان عابدا مجاهدا، مات سنة ١٦٠. تهذيب الكمال، للمزي (٩/٨٩)، والكاشف (١/ ٣٩٢)، والتقريب (ص٣٢٠).

ثم إن جمع الحديث انتشر، وتدوينه في الكتب اشتهر، لكن دخل فيه من ليس من أهليه، وقل ضبط بعض ناقليه، واتسع بذلك الخرق، وكاد الباطل يلتبس بالحق، فانتدب لذلك حفاظ الإسلام في الآفاق، وبينوا أحوال الرواة وعلل الحديث بالتقييد والإطلاق، ولم يحاش أحد منهم في الحق أباه، وأجمعوا على قبول الجرح المبين، فلم يرده أحد ولا أباه، حتى كان زمن الإمامين الكبيرين أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، وأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري رحمهما الله، فدونا كتابيهما، وفعلا من نصح المسلمين ما الله تعالى عليه مجازيهما، وأثبتا في الكتابين ما قطعا بصحته، وثبت عندهما نقله، ولم يرتابا في حجيته، وسميا كتابيهما الصحيح من الحديث، وأطلقا هذا الاسم عليه، وكانا أول من سمى كتابه بذلك وأشار إليه.

ولقد صدقا فيما زعما، ونصحا فيما علما، ولهذا رزقهما الله تعالى القبول التام في جميع بلاد الإسلام شرقا وغربا، برا وبحرا، بعدا وقربا، وما ذاك إلا لصدق النية، وحسن الطوية، وصحة ما أودعا الكتابين من الأحاديث النبوية، فرحمهما الله وشكر سعيهما.

وتزايد انتشار السنن بالتصنيف، وكثر في أنواعها الجمع والتأليف، وكان ذلك العصر خلاصة العصور، والمنتهى إليه في تحصيل هذا العلم المذكور. ولقد اجتمع في مجلس يزيد بن هارون[1] ببغداد نيف عن ثلاثة

---

(١) يزيد بن هارون بن زادان الواسطي السلمي، أبو خالد، أحد الأئمة، كان حافظا متقنا صحيح الحدي، وكان إماما ربانيا يطيل صلاة الليل والنهار، مات سنة ٢٠٦ بعد أن كف بصره. =

آلاف محبرة يكتبون الحديث، وكان يحضر مجلس أبي مسلم الكجي[١][٢] بالبصرة للإملاء أربعون ألف محبرة، خارجا عمن يحضر لغير الاستملاء[٢].

ثم بعد نقص ذلك الطلب، وقلت العزائم وقصرت، وضعف الحرص وبردت الهمم وفترت، وكذلك كل نوع من أنواع العلوم، وكذا شأن سائر الصنائع والدول أمرها على ذلك معلوم، فإنها تبتدئ قليلا قليلا، ولا يزال تنمي وتزيد وتعظم حتى تصل إلى غاية هي منتهاه، وتبلغ إلى أمد هو نهايته وأقصاه، ثم يعود إلى النقصان، ويرجع إلى حكاية كان ما كان.

فكان غاية هذا العلم انتهت إلى عصر الشيخين وإلى أواخر الثلاثمائة، ثم نزل وتقاصر إلى بعيد الستمائة، فضعف شأنه وقل طالبوه وأعوانه، وفي هذا الوقت قال الصاغاني أول مشارقه[٣] ما قال، وبكى

= رجال مسلم، لابن منجويه (٢/٣٦٥)، والكاشف (٢/٣٩١)، والتقريب (ص١٠٨٤).

(١) أبو مسلم الكجي الحافظ المسند، إبراهيم بن عبد الله بن مسلم البصري صاحب السنن، مات سنة ٢٩٢.
تاريخ بغداد (٦/١٢٠)، وتذكرة الحفاظ (٢/٦٢٠)، والسير، للذهبي (١٣/٤٢٣)، وطبقات الحفاظ، للسيوطي (ص٢٧٦).

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب (٢/١١٣).

(٤) انظر: مبارق الأزهار شرح مشارق الأنوار، لابن الملك ٢٨-٣٢. وقارن ذلك بما ورد في أول موضوعاته (ص٤).

واستبكى لذهاب هذا العلم، ولم يكن آل إلى ما آل، فإنه كان إذ ذاك بما وراء النهر وسائر بلاد خراسان[١] من أئمة الحديث جماعات، ومن المشايخ المسندين خلق انفردوا بعوالي الروايات، سوى من بشيراز[٢] ونواحيها، وأصبهان[٣] وما يليها، وبلاد الري[٤] وهمذان[٥]، وديار بكر[٦] إلى أذربيجان[٧]، فقل أن يخلو بلد من محدث أو راوي، أو مسند مسندا أو واعي، وكان إذ ذاك محدثو بلادنا يرحلون إلى هذه الأقطار، ويأخذون عالي الحديث من هذه الأمصار، وكان آخر من رحل منها إلى خراسان من المحدثين الحافظ أبو القاسم علي ابن الحافظ الكبير أبي القاسم علي بن عساكر الدمشقي، مات برحلته سنة ست عشرة وستمائة.

---

(١) ما سيذكره المؤلف هنا من الأماكن يقع فيما كان يعرف ببلاد فارس- إيران حاليا، وبعض بلاد أفغانستان-وليس هناك كبير فائدة من سوق تعاريف المعاجم القديمة، ولذا سأكتفي بالإحالة عليها فقط.

معجم ما استعجم، للبكري (٢/٤٨٩)، ومعجم البلدان (٢/٣٥٠).

(٢) معجم ما استعجم (١/١٦٣)، ومعجم البلدان (١/٢٠٦).

(٣) معجم ما استعجم (٢/٦٩٠)، ومعجم البلدان (٣/١١٦).

(٤) معجم ما استعجم (١/٣٦٣)، ومعجم البلدان (٥/٤١٠).

(٥) ومنها جزيرة ابن عمر التي ينتسب إليها ابن الجزري. معجم البلدان (٢/٤٩٤).

(٦) معجم ما استعجم (١/١٢٩)، ومعجم البلدان (١/١٢٨).

(٧) ستأتي الإحالة إلى مصادر ترجمته في النوع الحادي والعشرين، وكذا كل من لم أشر إلى مصادر ترجمته من الأعلام عند أول ورود له في النص المحقق، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك في منهجية البحث.

كل هذا ومدينة السلام بغداد محط رجال أهل الإسناد، بها من حفاظ الحديث من عليه المعول والاعتماد، ورواة مسندين ألحقوا الأحفاد بالأجداد، حتى قدر الله ما قدر بالبوار، على أيدي التتاري بهذه الديار، وإذا أراد الله بقوم سوءا فلا مرد له، ما لهم من دونه من وال.

وبقي بالشام صبابة[١]، وبديار مصر ذبابة[٢]، من حيث سلما من العاهات، وصينا عن حوادث الآفات، فكان في أواخر القرن السابع وصدرا من الثامن أوفر البلاد حظا من هذا العلم، وأكثرها نصيبا من هذا القسم، قام فيها من الحفاظ من هو في هذا العلم آية، ومن المحدثين من بلغ في التحصيل كل غاية، ومن المسندين من جمع بين كثرة السماع وعلو الرواية، أدركنا من أصحابهم بقية، وفزنا من لحاقهم ببعض الأمنية.

وكان[٣] أول سماعي للحديث بنفسي سنة اثنتين وستين وسبعمائة، وطلبي له في سنة ست وستين، فسمعت من عشرة من أصحاب الفخر لار بن البخاري، وجماعة من أصحاب ابن المجاور، ومن

---

(١) الصبابة -بالضم- بقية الماء في الإناء، ثم أطلقت على كل بقية.
المجمل في اللغة، لابن فارس (٥٣١/٢)، والمحيط في اللغة، لابن سيده (٩٥/٨)، ومختار الصحاح (ص٣٥٤).

(٢) هي بمعنى الصبابة. انظر: المجمل (٣٥٦/٢)، والمحيط (٦٤/١٠)، والقاموس المحيط (٦٨/١).

(٣) مطموسة في (ب).

أصحاب الكمال عبد الرحمن[١]، والصوري، والحويري[٢]، والتقي الواسطي، وعمر بن القواس، وأبي الفضل بن عساكر، والعز الفاروثي، والعز بن الفراء، والتاج عبد الخالق[٣]، وزينب بنت مكي، وزينب بنت كندي، والأبرقوهي[٤]، وابن الموازيني، وست الأهل بنت علوان، والحسن الخلال[٥]، وسنقر القضائي[٦]، والرشيد بن أبي القاسم

---

(١) كمال الدين عبد الرحمن بن عبد المحسن بن ضرغام، المنشاوي الحنبلي، الكتاني، مات سنة ٧٢٠.
المعين (ص٢٣٢)، والإعلام (ص٣٠٤)، والدرر الكامنة (٣٣٤/٢).

(٢) هو المسند أبو إسحق بن إبراهيم بن مسعود الحبشي، الدمشقي النجار، ارتحل وسمع، وكان فيه خير وصلاح، أخذ عنه المزي والبرزالي، مات سنة ٦٨٢. له ذكر في المجمع المؤسس (٣٥٩/١).

(٣) عبد الخالق بن عبد السلام بن سعيد بن علوان البعلبكي، فقيه عالم جيد المشاركة في الفنون، ذو حظ من عبادة وتواضع، مات سنة٦٩٦ الإعلام (ص٢٩١)، والإشارة (ص٣٨٣)، وشذرات الذهب (٤٣٥/٥).

(٤) هو أبو المعالي إسحق بن إبراهيم الأبرقوهي، سمع من ابن صصري وابن النن وغيرهما، وعنه المزي والبرزالي، مات سنة٧٠١. الإعلام (ص٢٩٤)، والدرر الكامنة (١٠٢/١)، والنجوم الزاهرة (١٩٨/٨)، وشذرات الذهب (٤/٦).

(٥) بدر الدين الحسن بن علي بن الخلال الدمشقي، سمع من ابن اللتي وابن المقير وعدة، كان دينا وقورا حسن السمت، محبا للرواية، مات سنة٧٠٢.
تذكرة الحفاظ (١٤٨٣/٤)، والإعلام (ص٢٩٤)، ومرآة الجنان، لليافعي (٢٣٨/٤)، والدرر الكامنة (٢١/٢).

(٦) سنقر بن عبد الله الزيني، علاء الدين أبو سعيد الأرمني القضائي، سمع من ابن شداد وخلق، وحدث بالكثير، وانفرد بأشياء، وكان فيه سكون وحياء ومروءة، مات سنة ٧٠٦. توضيح المشتبه، لابن ناصر الدين (١٩١/٥)، والدرر الكامنة (١٧٥/٢).

البغـدادي[١]، وهلـم جـرا، كأصـحاب العـز بـن مـشرف[٢]، وبيبـرس العـديمي[٣]، وشـهدة بنت العديم[٤]، والحافظ عبـد المـومن الـدمياطي، وشهاب بن علي [القرافي][٥]، وأبي الحسن بن الصواف، وابن نـصر[٦]،

---

(١) محمد بن أبي القاسم عبد الله بن عمر البغدادي، أبـو عبـد الله المقـرئ الناسـخ، الحنبلي، سمع من ابن كرم والسهروردي وعدة، وتفرد بعدة أجزاء، ورحل إليه، وعنه ابن الفوطي وابن سامة وغيرهما، مات سنة٧٠٧.

(٢) هو شهاب الدين محمد بن أبي العز بن مشرف، الـصالحي، الدمـشقي، البـزار، سمع على ابن الزبيدي وابن المقير، تفرد بروايـة عـدة أجـزاء، مـات سـنة٧٠٧. المعـين (ص٢٢٧)، والإعـلام (ص٢٩٦)، وذيـل التقييـد (١/٢٠٥)، والـدرر الكامنة (٤/٤٩)

(٣) بيبرس بن عبد الله العديمي، أبو سـعيد التركـي، سـمع وعمـر، وانفـرد بأشـياء، وكان أميا لا يفصح، مات سنة ٧١٣.

المعين (ص٢٣٠)، والإعلام (ص٣٠٠)، والدرر الكامنة (١/٥٠١)، والنجـوم الزاهرة (٩/٢٢٥).

(٤) شهدة بنت عمر بن أحمد بن العديم، أم الفضل العقيلية، الحلبيـة، سـمعت مـن الكاشغري وغيره، وكانت زاهدة (ت٧٠٩). الدرر الكامنة (٢/١٩٥).

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

هو شهاب بن علي بن عبد الله المحسني، أبو علـي، سـمع مـن ابـن رواج وابـن المقيـر، وحـدث بـالكثير، وتفـرد بـأجزاء، وعنـه ابـن سـامة والـذهبي، مـات سنة٧٠٨. الإعلام (ص٢٩٧)، والدرر الكامنة (٢/١٩٥).

(٦) هو إسماعيل بن نصر الله بن أحمد بن عساكر، حضر على ابن اللتي، وسمع من الرشيد العطار وغيره، وعنه البرزالي وابن رافـع وعـدة، مـات سـنة٧١١. المعـين (ص٢٢٨)، وذيل التقييد (١/٤٧٥)، والدرر الكامنة (١/٣٢٢).

وابن مخلوف[١]، وابن عبد السلام الإسكندري، والدشتي[٢]، والحافظ أبي الحسين اليونيني، والرضي الطبري [٣]المكي، وابن الطبال البغدادي[٤]، والخطيب شرف الدين الفزاري، والفخر التوزري[٥]، وخلق من أصحاب وزيرة[٦]، والقاضي سليمان، وعيسى المطعم[٧]، وأبي بكر ابن عبد الدائم[٨]، ومحمد بن الشيرازي، والقاسم بن عساكر، وابن الشحنة الحجار، ومن دونهم مثل أصحاب أصحاب ابن الجميزى،

---

(١) محيي الدين أبو القاسم عبد الرحمن بن مخلوف بن جماعة الربعي، الإسكندري، المالكي، سمع على ابن رواج وجعفر الهمداني وغيرهما، وكان من خيار الشيوخ، مات سنة٧٢٢.
المعين (ص٢٣٣)، والإعلام (ص٣٠٤)، وذيل التقييد (١٠١/٢)، والدرر الكامنة (٣٤٧/٢).

(٢) أبو بكر أحمد بن محمد بن أبي القاسم الدشتي، الكردي، الحنبلي، سمع من ابن خليل وابن الصلاح وآخرين، وحدث بالكثير وتفرد، مات سنة٧١٣.
المعين (ص٢٢٩)، والإعلام (ص٣٠٠)، وذيل التقييد (١٠١/٢)، والدرر الكامنة (٢٩٢/١).

(٣) في (أ) الراضي الطبر المكي.

(٤) إسماعيل بن علي بن الطبال، العماد شيخ المستنصرية، سمع على ابن كرم، أجاد وأفاد، مات سنة ٧٠٨.
المعين (ص٢٢٨)، وتذكرة الحفاظ (١٤٨٤/٤)، والدرر الكامنة (٣٦/١).

(٥) في (ب) التوزي.

(٦) في (ب) ويرة.

(٧) في (ب) المعظم، وهو تصحيف.

(٨) في (ب) عبد الدائم بن محمد.

وجعفر الهمداني[١]، وسبط السلفي، وأبي الحسن السخاوي، والحافظ أبي عمرو بن الصلاح، والتاج القرطبي، والصدر البكري، ومن دونهم كأصحاب أصحاب المرسى، وخطيب مردا[٢]، والحافظ يوسف بن خليل، وكأصحاب بن مزيز[٣]، والعفيف إسحق الآمدي[٤]، وابن عنتر، وأسماء بنت صصرى[٥]، وزينب بنت الكمال[٦]، وابن الدواليبي

---

(١) جعفر بن علي بن هبة الله الهمداني الاسكندراني، أبو الفضل المقري، فقيه محدث مسند، سمع من السلفي وطائفة، (ت٦٣٠) الإعلام (ص٢٦٣)، والسير (٣٦/٢٣)، وغاية النهاية (١٩٣/١).

(٢) أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن أحمد المقدسي النابلسي، سمع من البوصيري، وعنه الدمياطي وغيره، مات سنة ٦٥٦.
السير (٣٢٥/٢٣)، والإشارة (ص٣٥٤)، وذيل التقييد (٥٧/١)، والمقصد الارشد (٣٧٨/٢).

(٣) تاج الدين أحمد بن إدريس بن مزيز الحموي، الرئيس المعمر، سمع من ابن علان وابن عبد الهادي وعدة، (ت ٧٣٣).
الإعلام (ص٣١٠)، ووفيات ابن رافع (٣٦٨/١)، والدرر الكامنة (١٠٢/١).

(٤) إسحق بن يحيى الآمدي، روى كثيرا عن ابن خليل والضياء صقر وعدة، طلب الحديث، وحصل أصولا بمروياته، مات سنة ٧٢٥. المعين (ص٢٣٥)، والإعلام (ص٣٠٦)، والدرر الكامنة (٣٥٨/١)، والشذرات (٦٦/٦)

(٥) أم محمد أسماء بنت محمد بن سالم بن صصرى، سمعت من ابن علان، حجت مرارا، وكانت ذات دين وعبادة، (ت٧٣٣). الإعلام (ص٣١٠)، والدرر الكامنة (٣٦٠/١)، والشذرات (١٠٥/٦)

(٦) أم عبد الله زينب بنت أحمد بن عبد الرحيم المقدسية، سمعت من ابن عبد الدائم وابن عبد الهادي، كانت خيرة دينة، روت الكثير، (ت٧٤٠) =

البغدادي[١]، وأبي الحسن بن العطار. ودونهم كأصحاب أصحاب ابن عبد الدائم، وعبد اللطيف الحراني، وابن كليب[٢]، وابن علاق[٣]، وجماعة [كثيرين][٤]. . وأدركت في هذا العلم ثلاثة حفاظ أعلام، انتهى إليهم هذا العلم في بلاد الشام، ولم يخلف[٥] بعدهم مثلهم في بلاد الإسلام، أولهم الإمام الكبير الحافظ أبو المعالي محمد بن رافع بن أبي محمد السلامي، لم يكن مثله في معرفة العالي والنازل[٦]، وأسماء رجال المتأخرين، وضبط المؤتلف والمختلف، وحفظ ذلك واستحضاره.

= الإعلام (ص٣١٣)، ووفيات ابن رافع (١/٣١٦)، والدرر الكامنة (٢/١١٧)، والشذرات (٦/١٢٦)

(١) أبو عبد الله محمد بن عبد المحسن البغدادي، عنه البرزالي والذهبي وغيرهما، انتهى إليه علو الإسناد ببغداد، مات سنة ٧٢٨.
الإعلام (ص٣٠٧)، والدرر الكامنة (٤/٢٧)، والشذرات (٦/٨٨)، والتاج المكلل، للقنوجي (ص٢٦٩)

(٢) أبو الفرج عبد المنعم بن عبد الوهاب بن كليب الحراني الآجري، مسند العصر، سمع من ابن بيان، وعنه ابن الدبيثي وابن النجار، مات سنة ٥٩٦. التقييد (ص٣٧٧)، والعبر (٤/٢٩٣)، والسير (٢١/٢٥٨).

(٣) أبو عيسى عبد الله بن عبد الواحد بن علاق الانصاري الرزاز، سمع من البوصيري وابن ياسين، وكان آخر من حدث عنهما، مات سنة ٦٧٢.
الإعلام (ص٢٨٠)، والعبر (٥/٢٩٩)، والنجوم الزاهرة (٧/٢٤٤)، والشذرات (٥/٣٣٨)

(٤) ساقطة من (أ)

(٥) في (ب) لم تخلق.

(٦) في (أ) والنوازل.

وثانيهم الإمام العلامة حافظ الإسلام، ومؤرخ الأنام، أبو الفداء إسماعيل بن[١] عمر بن كثير، لم يكن مثله في أسماء الرجال المتقدمين، ومعرفة الصحابة والتابعين، والسيرة النبوية والتواريخ الإسلامية[٢]، وعزو المتون وحفظها، والكلام عليها جرحا وتعديلا[٣]، وتصحيحا وتضعيفا، ولغتها ومعانيها، آية من ءايات الله تعالى في ذلك، وأما علم التفسير فلم يكن أحد يشاركه فيه ولا يدانيه.

وثالثهم الشيخ الإمام الزاهد الحفاظ، أبو بكر محمد بن عبد الله بن أحمد [بن][٤] المحب، كان قد جمع معرفة رجال المتقدمين والمتأخرين، والرواة ومروياتهم وطبقاتهم، والأسانيد والمتون، وأما معرفة الأجزاء والمتصل منها والمنقطع فإنه كان في ذلك عجبا من العجاب[٥].

وبعد من ذكرت أغلق على هذا العلم الباب، وانقطع دونهم الطلب وتقطعت الأسباب.

---

(١) رسمت بالألف في النسختين معا، والصواب أن تكتب من دونها، لأن ألف ابن إذا وقعت بين علمين فإنها لا تكتب.

انظر: خير الكلام في التقصي عن أخطاء العوام، لعلي بن بالي (ص١٥-١٦)

(٢) في (أ) وسيرة النبوية، وتواريخ الإسلامية.

(٣) في (أ) والجرح والتعديل.

(٤) ليست في (أ).

(٥) في (ب) من العجائب.

وفارقت تلك الديار سنة ثمان وتسعين، وكان ما كان مما لست أذكره، والله تعالى خالق كل شيء ومقدره، ودخلت بلاد الروم لأمر في الأزل محتوم، فلم أر لهذا العلم بها نصيبا، ولا داعيا إليه ولا مجيبا، فنقلت إليها من الحديث بعض الكتب والأصول، وكثيرا من الأجزاء وغيرها من مشهور المنقول، وأخذ عني بعض علمائها يسيرا من هذا العلم، وحصل لجماعة من فضلائها حظ وافر من هذا القسم، وقرأوا علي منظومتي الهداية إلى مم الرواية مرات، وبحث لدي غيرها من كتب هذا الفن كرات. هذا مع كون الهمم فيها قصيرة، والآلات الموصلة إليه عندي كثيرة.

كل هذا وأنا أتشوف إلى الرحلة إلى بلاد العجم ليلا ونهارا، وأتشوق إلى مشاهدة إقليم ما وراء النهر ورؤية بخارى، وأن أروي كتب السنة الستة بمدن مؤلفيها، وأكون سببا لإعادة هذا العلم الشريف وإشهاره[1] فيها، فكان[2] ما قدر من نهب كتبي وأثباتي، وشتات شمل مؤلفاتي، وما حضر من مروياتي، ما كل سبيل يريده الإنسان يسلكه، ولا كل ما يتمنى المرء يدركه.

ثم حملت إلى هذه الديار، حسب إرادة الفاعل المختار، لا كتاب أرويه ولا غليل أرويه، وكنت أحسب أني أجد في طريقي كتبا أتعوض

---

(١) في (أ) وإشارة فيها.

(٢) في (ب) وكان.

بها، أو أتوصل إلى تدارك شيء ما شبيها[١]، فلم أر حديثا ولا خبرا، ولا وجدت عينا ولا أثرا، حتى إني اجتزت بمدينة نيسابور، وهي التي كانت كرسي هذا العلم المنصوب وعلمه المشهور، فتطلبت حديثا واحدا من صحيح الإمام مسلم يقرأ بالتماسهم عند الضريح، ويحمله أهل بلده عني ليتصل بهم سند الصحيح، فلم نجد إلى ذلك سبيلا، ولا علمنا عليه إمارة ولا دليلا.

فلما قطعت نهر جيحون[٢] ووصلت إلى سمرقند[٣] ونزلت بكش[٤]، وصدق بعد ذلك المظنون، فوجدت مدينة يبهت الطرف لحسنها، وتقر العيون من لطفها وأمنها، كأنها جنة المأوى، وساكنها لطفا وحسنا، بها حور وولدان، وأهلها خير قوم في العلوم لهم يد تطول وإفضال وإحسان، فقلت لنفسي دونك ما كان في الخاطر، فألقت[٥] عصاها واستقر بها النوى، كما قر عينا بالإياب المسافر، وزاد تحسري

---

(١) في (ب) أو توصل... ما بسببها.

(٢) جيحون -بالفتح- نهر عظيم بخراسان، يتوسط مدينة جيهان، وبها سمي. معجم البلدان (١٩٦/٢)

(٣) سمرقند بفتح أوله وثانيه، وقيل بفتح أوله وإسكان ثانيه، من مدن إقليم خراسان، وهي من معاقل العلم.
معجم ما استعجم (٧٥٤/٣)، ومعجم البلدان (٢٤٦/٣)

(٤) كش بكسر الكاف، ويقال كس بالمهملة، مدينة قريبة من سمرقند.
معجم البلدان (٤٦٠/٤)، والانساب المتفقة، لابن القيسراني (ص١٩٥).

(٥) في (ب) فألقيت.

لما عدمت الكتب في أنواع الفنون، وحق أن أقول إنا لله وإنا إليه راجعون.

فظلت أسابق إلى الحديث وأناضل، وأسأل عن أهله[١] وكتبه، وكل فتى عما عناه يسائل، فلم أر كتابا معتمدا لديهم في الحديث النبوي، سوى كتاب المصابيح للإمام أبي محمد البغوي، وهو وإن كان عمدة لأهل السنة والجماعة، فإنه يحتاج إلى تصحيح من عالم بهذه الصناعة، فرغب إلي في تصحيحه، والكشف عن ألفاظه ومعانيه وتوضيحه. فاستخرت الله تعالى في ذلك، سالكا في تنقيحه أحسن المسالك، فجاء بحمد الله تعالى جامعا للمراد، حاويا للمطلوب[٢] على وجه الاقتصاد، عمدة لأهل الحديث، مقنعا لمن يروم الرواية والتحديث، وسهل الله تعالى ويسره على الوجه المذكور، بأسرع وقت في مدة ستة شهور، فأكب الفضلاء على كتابته، وبادر العلماء إلى دراسته وقراءته، وكنت في أثناء الدروس، وبعض أحوال استرواح النفوس، يستطردني الكلام إلى بعض مصطلحات القوم، ويستفزني المقام إلى نفيس علمهم اليوم بعد اليوم، فرغبوا في معرفة ذلك بحقه إلي، وطلبوا بحث مختصر جامع لعلومه علي، وكانت منظومتي الهداية إلى معالم الرواية في الاختصار، غير مستغنية عن بسط القول على وجه الاختيار، فوضعت هذا المختصر بداية لتلك الهداية، بالغا في المقصود من أنواع علوم الحديث النهاية.

---

(١) في (أ) أهل.

(٢) في (أ) المطلوب.

ورتبته على مقدمة وأربعة[١] **فصول.**

فالمقدمة في أصول لا بد من تقدم معرفتها.

والأصل الأول: في كيفية تحمل الحديث وما يتعلق به، ويشتمل على ستة أنواع.

والأصل الثاني: ويشتمل على أحد عشر نوعا.

والأصل الثالث: في متنه وأحكامه وأقسامه، وهو خمسة وأربعون نوعا.

والأصل الرابع: في أسماء الرجال[وما][٢] هو من لوازم ذلك، وهو أحد وعشرون نوعا، لتتمة ثلاثة وثمانين نوعا لعلوم الحديث.

❊ ❊ ❊ ❊

---

(١) في (ب) رابعة.

(٢) ساقطة من (أ)

[المقدمة][1]

علم الحديث، معرفة تحمله وسنده ومتنه، وأسماء رجاله وما يتعلق بذلك.

[والراوي] ناقله بالإسناد، [والمحدث] من تحمله رواية واعتنى به دراية، [والحافظ] من روى منه ما يصل إليه، ووعى ما يحتاج إليه.

[والحديث] في الأصل ضد القديم، وقد استعمل في قليل الخبر وكثيره، لأنا نحدث شيئا فشيئا، وجمعه أحاديث على غير قياس. قال الفراء: «واحد الأحاديث أحدوثة[2]، ثم جعل جمعا للحديث»[3]. والحديث يشمل مقول النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقول الراوي عنه، وقيل الأول فقط، وليس بصحيح، لأن السنة إما قول أو فعل أو تقرير، والسلف مجمعون على إطلاق الحديث على ذلك كله.

---

(١) من هنا فإلى قوله «الطريق الثامن» - أي من طرق التحمل- مما هو بين معقوفين ولم أعلق عليه في الحاشية فهو بياض في النسخة (ب)، وقد اكتفيت بالتنبيه عليه ههنا تلافيا للتكرار، واجتزاء بهته الإشارة.

(٢) في (أ) أحدثوه.

(٣) معجم مقاييس اللغة (٢/٣٦)، والمحيط (٣/٣٣)، والقاموس المحيط (١/١٦٤).

[والخبر] قسم من أقسام الكلام كالأمر والنهي، [وهو][١] قول مخصوص للصيغة[٢] الدالة، والمعنى القائم بالنفس. واختلفوا في تحديده، فمنعه قوم، وقالوا هو ضروري.

وحده آخرون، فقال بعضهم: هو ما يدخله الصدق والكذب، ورد بخبر الله تعالى، فإن الكذب لا يدخله، وبالخبر عن المحال فإن الصدق لا يدخله، ولأن الصدق هو موافقة الخبر فلا يصح تعريف الخبر بالصدق للتوقف عليه، لأنه دور[٣].

وقيل هو ما يدخله التصديق أو التكذيب، وفيه الدور المتقدم، وقيل هو كلام يفيد بنفسه نسبة شيء إلى شيء في الخارج. وهذا أقرب[٤]، لأن قولنا يفيد بنفسه يدخل نحو قائم في قولك زيد قائم[٥]،

---

(١) ساقطة من (أ).

(٢) في (ب) بالصيغة.

(٣) والدور باطل. ويعرف الدور بأنه توقف الشيء على ما يتوقف عليه.
التعريفات، للجرجاني (ص١٤٠)، والتوقيف على مهمات التعاريف، للمناوي (٣٤٣/١).

(٤) هذا القول الذي اختاره المصنف هو عينه تعريف أبي الحسين المعتزلي في كتابه المعتمد (٥٤٤/٢).
وانظر مزيد كلام في تعريف الخبر في: الإحكام (٢٤٨/١)، وبيان المختصر (٦١٩/١)، وشرح الكوكب المنير (٢٨٩/٢).

(٥) في (ب) قام.

ونحو الغلام الذي في الدار في قولك الغلام الذي في الدار فعل كذا، وقولنا في الخارج يخرج الإنشاءات[١].

فرعان

[**أولهما**] الخبر إما صدق أو كذب، ولا ثالث لهما على الصحيح، لأن الخبر إن طابق المخبر فهو صدق، وإن لم يطابق فهو كذب سواء اعتقده المخبر أم لا، وقيل إن اعتقده المخبر فصدق، وإن لم يعتقده فكذب، طابق فيهما أم لم يطابق.

[**ثانيهما**]الخبر قد يعلم صدقه كخبر الله تعالى، وخبر رسوله، وقد يعلم كذبه قطعا كالخبر المخالف للخبرين المذكورين، وقد يظن صدقه كخبر العدل، وقد يظن كذبه كخبر الفاسق، وقد يشك فيه كخبر المجهول.

[والأثر] الرسم، وقد يطلق على الحديث المنقول، تقول أثرت الحديث آثره أثرا بالإسكان، إذا نقلته عن غيرك، والاسم الأثر بالتحريك[٢]، وقالوا حديث مأثور، أي ينقله خلف عن سلف. وآثار النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سننه. وقد يطلق على ما بقي مما خالطه. واصطلح أئمتنا[٣] [الفقهاء]على إطلاق الأثر على ما كان موقوفا على الصحابة فمن

---

(١) في (أ) الانشائيات.

(٢) مادة أثر في: المجمل (٨٦/١)، والمحيط (١٦٦/١٠)، واللسان (٥/٤).

(٣) اشتهر ذلك عن فقهاء خراسان، وساعدهم على ذلك إطلاق الشافعي، فإنه = =

بعدهم، والخبر على[١] ما هو عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كما سيأتي في النوع الموقوف، ومن ثم سمى كثير من العلماء ما جمع من هذا وهذا بالسنن والآثار، مثل كتاب الطحاوي[٢] والبيهقي وغيرهما.

[والسند] هو الإخبار عن طريق متن الحديث، وهو مأخوذ إما من قولهم فلان سند أي معتمد، فسمي الإخبار عن طريق المتن سندا، لاعتماد الأئمة في صحة الحديث وضعفه عليه، أو من السند وهو ما ارتفع وعلا عن سفح الجبل، لأن المسند يرفعه إلى قائله[٣].

[والإسناد] هو رفع الحديث إلى قائله، لكن المحدثون يستعملون السند والإسناد بمعنى واحد.

[المتن] هو ما ينتهي إليه غاية السند من الكلام، فقيل هو مأخوذ من المماتنة، وهي المباعدة في الغاية، لأن المتن غاية السند، وقيل من متنت الكبش إذا شققت جلد بيضته واستخرجتها، فكأن المسند استخرج

غالبا ما يطلق الأثر على كلام الصحابة، والحديث على قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وهو تفريق حسن، لأن التفريق في المراتب يقتضي التفاوت فيما يترتب عليها.

علوم الحديث (ص٥١)، والنكت، للزركشي (١/٤١٧).

(١) في النسختين معا، وعلى الخبر، بزيادة على ولعله سهو من الناسخ، فإن المعنى لا يستقيم بها ومعها.

(٢) في (أ) التحاوي، وهو تصحيف.

(٣) المحيط (٨/٢٨٥)، واللسان (٣/٢٢٠)، وتدريب الراوي (١/٤١).

المتن بسنده، وقيل من المتن وهو ما صلب من الأرض وارتفع، لأن المسند يقويه بالسند ويرفعه إلى قائله، ويحتمل أن يكون من متن الشيء -بالضم- متانة، أي قوي، ومنه متنت القوس بالعصب إذا شددتها به، لأن المسند يقوي الحديث بالسند[1].

والظاهر أنه منقول من متني الظهر، وهما مكتنفا الصلب عن يمين وشمال من عصب ولحم، لأنه الأصل والمعتمد عليه والذي يقوم به[2] الحيوان، فمتن كل شيء ما يقوم ذلك الشيء، فمتن الحديث ألفاظه التي تقوم بها المعاني، والله أعلم.

❊ ❊ ❊ ❊

---

(١) مختار الصحاح (ص٦١٤)، واللسان (٣٩٨/١٣)، والمنهل الروي (ص٢٩)، والتدريب (٤٢/١).

(٢) في (أ) فالذي تقوم.

الأصل الأول:

في كيفية ضبط الحديث وما يتعلق بذلك

ويشتمل على ستة أنواع:

أولها: أهلية التحمل.

ثانيها: طرق التحمل.

ثالثها: كتابة الحديث.

رابعها: أدب طالب الحديث.

خامسها: أدب راوي الحديث.

سادسها: رواية الحديث.

النوع الأول: في أهلية التحمل

يصح التحمل قبل الإسلام بلا خلاف[١]، وقبل البلوغ على الصواب، وخالف قوم في هذا، وهو خطأ للإجماع على قبول رواية الحسن والحسين وابن عباس وابن الزبير وغيرهم، ولم يزل الناس يسمعون الصبيان[٢].

ومما رويناه من الحديث المحتمل قبل الإسلام حديث جبير بن مطعم رضي الله عنه[٣] في الصحيحين [٤] «سمعت رسول الله

---

(١) علوم الحديث (ص١٣٧)، والغاية شرح الهداية (١/١٢٠)، وتدريب الراوي (٢/٤).

ومن كتب الأصول: البحر المحيط، ٤/٢٧٣، وشرح الكوكب المنير (٢/٣٨٣).

(٢) قال الأصبهاني في بيان المختصر (١/٦٨٩): «أجمع السلف على إحضار صبيانهم مجالس الحديث، وإسماعهم الأحاديث، وقبول رواية ما سمعوه أثناء الصبى.». ويلحق من تحمل حال الفسق، ثم روى بعد العدالة، بل أولى. النكت، للزركشي (٣/٤٦).

(٣) جبير بن مطعم بن عدي بن نوفل القرشي، من أكابر قريش، وأعلمهم بالأنساب، أسلم قبل الفتح، مات سنة٥٧، أو٥٨.

الاستيعاب (١/٢٣٢)، والإصابة (١/٢٢٧).

(٤) البخاري في مواضع عدة؛ أتمها في كتاب التفسير، ح٤٥٧٣، ج٤/١٨٣٩، =

صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **يقرأ في المغرب بالطور»، وفي رواية: فلما بلغ هذه الآية** ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ أَمْ خَلَقُوا۟ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ۚ بَل لَّا يُوقِنُونَ أَمْ عِندَهُمْ خَزَآئِنُ رَبِّكَ أَمْ هُمُ ٱلْمُصَيْطِرُونَ﴾[1] **كاد قلبي [أن][2] يطير.**

وكان جاء في أسارى بدر-الحديث-ثم إنه أسلم بعد ذلك قبل الفتح.

واتفق مثل هذا في عصر شيوخنا، فأخبرني بعض أئمتنا أن بعض أولاد إليهود سمع بعض الحديث فكتب اسمه بعض الطلبة في الطباق فأنكر عليه، وسئل عن ذلك مجتهد العصر أبو العباس أحمد بن تيمية فأجازه، ولم يخالفه أحد من أهل عصره، ثم بعد زمن بلغ ذلك الصبي وأسلم، ورووا عنه الحديث[3].

[واختلف] أئمتنا في الزمن الذي يصح فيه سماع الصبي، فقال الحافظ القاضي عياض[4]: «حدد أهل الصنعة في ذلك خمس سنين،

= وفي الصلاة والمغازي، ومسلم في الصلاة، باب القراءة في المغرب، ح٤٦٣، ج١/٣٣٨.

(١) سورة الطور، الآيات ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥.

(٢) ساقط من (أ).

(٣) هو يوسف بن عبد السيد المعروف بابن الديان، سمع مع أبيه من الصوري أشياء، حدث بها بعد إسلامه.
فتح المغيث (٢/١٣٢).

(٤) الإلماع (ص٦٢).

وهو سن محمود بن الربيع[١] الذي ترجم البخاري فيه «باب متى يصح سماع الصغير»[٢] وقيل كان ابن خمس أو أربع سنين[٣].

والذي استقر عليه عمل أصحابنا المتأخرين أن يكتبوا لابن خمس سمع، ولمن دونه حضر أو أحضر، ولا يتحاشون من كتابة الحضور لمن حضر من الصغار [ولو كان ابن يوم، أو ابن سنة، أو أكثر حتى يبلغ سن السماع.

وقال بعضهم][٤] يعتبر كل صغير بحاله، فمتى كان فهما للخطاب ورد الجواب صححنا سماعه، وإن كان له دون خمس، ونقل نحو ذلك عن أحمد بن حنبل، وموسى بن [هارون][٥] الحمال[٦]، وإن لم

---

(١) محمود بن الربيع بن سراقة، أبو نعيم، وقيل: أبو محمد الأنصاري، الخزرجي، المدني، صحابي صغير، جل روايته عن الصحابة. مات سنة ٩٩، وقيل غير ذلك.

الاستيعاب (١٣٧٨/٣)، والإصابة (٣٦٦/٣)، والتقريب (ص٩٢٥).

(٢) البخاري، كتاب العلم، باب متى يصح سماع الصغير، ح٧٧ج١/٤١. وأخرجه أيضا في الوضوء، والأذان. ومسلم في الصلاة، باب التخلف عن الجماعة لعذر، ح٣٣ج١/٤٥٦.

(٣) نفى ابن حجر في الفتح (٢٠٨/١) رواية الأربع، ورجح الأولى لكونها أصح إسنادا.

(٤) ساقط من (ب).

(٥) ساقطة من (أ)

(٦) في (ب) الجمال. وهو تصحيف.

هو موسى بن هارون بن عبد الله، أبو عمران، الحمال البغدادي البزار، =

يكن كذلك لم يصح سماعه، وإن كان ابن خمس سنين، وهذا هو الأصح.

وقد ذكر بعض المؤرخين أن صبيا ابن أربع سنين حمل إلى المأمون، وقد قرأ القرءان ونظر في الرأي غير أنه إذا جاع يبكي[1].

وأما حديث محمود فيدل على سنه لمن هو مثله، لا على نفيه عمن دونه مع جودة التمييز، أو ثبوته لمن هو في سنه ولم يميز تمييزه، والله أعلم. ثم المعتبر في التمييز والفهم القوة لا الفعل.

ولما رحلت في طلب الحديث إلى بعلبك صحبني شاب لا يعرف بالعربي كلمة، فسمع معي كثيرا من الحديث، وتوقفت في إثبات سماعه لعدم فهمه، فلما رجعت سألت شيوخنا حفاظ العصر ابن رافع وابن كثير وابن المحب، وكل[2] أمرني بإثبات سماعه[3].

= الحافظ الحجة، محدث العراق، سمع أباه وعي بن الجعد، وأحمد بن حنبل، وعنه أبو سهل القطان وغيره، مات سنة ٢٩٤.

تاريخ بغداد (١٣/٥٠)، وتذكرة الحفاظ (٢/٦٦٩)، والسير (١٢/١١٦)، وطبقات الحفاظ (ص٢٩٦).

(١) أوردها الخطيب في الكفاية (ص٦٤)، وفي سندها أحمد بن كامل القاضي، متكلم فيه. قال العراقي في شرح الألفية (ص٨١): «والذي يغلب على الظن عدم صحة هذه الحكاية».

وانظر الكلام على ابن كامل المذكور في: سؤالات حمزة السهمي للدارقطني (ص١٦٤)، والضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (١/٨٣)، وميزان الاعتدال (١/١٢٩)، ولسان الميزان (١/٢٤٩).

(٢) في (ب) فكل.

(٣) قال السخاوي في الغاية (١/٢١٠): «سئل شيخنا- يعني ابن حجر- عن =

قال علماؤنا: ينبغي في هذا الزمان [أن][١] يبكر[٢] بإسماع[٣] الصغير في أول زمان[٤] يصح فيه سماعه، لأن الملحوظ بقاء سلسلة الإسناد.

قلت: وكذلك يبادر بإحضاره، ويسرع بالاستجازة[٥] له، ولا يتكاسل في ذلك فإنه يفوت ولا ينفع الندم، والظفر بذلك رزق وسعادة يؤتيها الله من يشاء.

❊ ❊ ❊ ❊

= رجل لا يعرف بالعربية كلمة فأمر بإثبات سماعه، وكذا حكاه الناظم -يعني ابن الجزري- عن ابن رافع، وابن كثير، وابن المحب.

(١) ساقطة من (ب).

(٢) في (أ) ينبغي في هذه الزمن أن ينكر.

(٣) في (ب) في إسماع.

(٤) في (ب) من أول ما يصح.

(٥) في (ب) الاستخارة.

النوع الثاني: في طرق التحمل

وهي ثمانية على اختلاف في بعضها يأتي بيانه.

الطريق الأول: السماع من لفظ الشيخ. **سواء كان إملاء، أو تحديثا من غير إملاء، وسواء كان من حفظه، أو من كتابه، وهذا أعلاها عند المحققين، ويقول فيه السامع إذا روى حدثنا وأخبرنا وأنبأنا، وسمعت فلانا وقال لنا**[1].

قال الحافظ أبو بكر الخطيب[2]: «أرفع العبارات سمعت ثم حدثنا ثم أخبرنا، وهو كثير في استعمال الحفاظ في ذلك قبل أن يشيع تخصيصه [بما قرئ على الشيخ، ثم أنبأنا وهو قليل في الاستعمال لا

---

(١) نقل القاضي عياض في الإلماع (ص٦٩) الإجماع على ذلك. وخالف في ذلك أبو الحسن ابن القطان الفاسي فذهب إلى أن حدثنا ليست صريحة في السماع، واستدل على ذلك بما جاء في صحيح مسلم (في كتاب الفتن، باب ذكر الدجال، ح٢٩٣٨ج٤/٢٢٥٦) في الرجل الذي يقتله الدجال، فيقول: أنت الدجال الذي حدثنا به رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. ثم قال: «ومعلوم أن هذا الرجل متأخر الميقات». بيان الوهم والإيهام (...)، والنكت، للزركشي (٣/٤٧٣)، وشرح ألفية الحديث، للعراقي (ص١٨٣)ن علم علل الحديث، لابن الصديق (٢/٧١).

(٢) الكفاية (ص٢٨٤-٢٩٤).

سيما بعد غلبته في الإجازة][1]، وقيل حدثنا وأخبرنا أرفع من سمعت لدلالتها على أن الشيخ رواه الحديث بخلاف سمعت»، وقد يرد هذا بأن سمعت صريح في سماعه بخلاف أخبرنا لاستعماله في الإجازة عند بعضهم كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

وأما قال لنا فمن قبيل حدثنا، لكنه بما سمع في المذاكرة والمناظرة أشبه وأليق من حدثنا، وسيأتي في التعليق.

وأوضع العبارات قال فلان من غير أن يقول لي أو لنا، ومع هذا فهو محمول على السماع إذا تحقق لقاؤه، لاسيما فيمن عرف أنه لا يقول ذلك إلا فيما سمعه[2]، وخصص الخطيب حمل ذلك على السماع ممن عرف منه ذلك[3].

❊ ❊ ❊ ❊

---

(١) ساقط من (أ).

(٢) مثل العراقي لذلك بحجاج بن محمد الأعور، فإنه روى كتب ابن جريج بلفظ قال ابن جريج، وحملها الناس عنه، واحتجوا بها. شرح الألفية (ص١٨٤).

(٣) الكفاية (٢٨٩-٢٩٠).

الطريق الثاني: القراءة على الشيخ

ويسميها أكثر قدماء المحدثين عرضا، لأن القارئ يعرضه على الشيخ، وسواء قرأ هو، أو قرأ غيره وهو يسمع، وسواء قرأ من كتاب أو حفظ، وسواء كان الشيخ يحفظه أو لا، إذا كان يمسك أصله هو أو ثقة غيره، [وهي][1] رواية صحيحة بالاتفاق، خلافا لمن لا يعتد به[2].

---

(١) في (أ) وهو رواية.

(٢) ممن روي عنه عدم الاعتداد بها أبو عاصم النبيل، وعبد الرحمن بن سلام الجمحي، ووكيع القائل: «ما أخذت حديثا عرضا قط». واستدل الجمهور على الاعتداد بها بما ذكر البخاري عن عن أبي سعيد الحداد (ت٢٢١) أنه قال: «عندي خبر عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في القراءة على العالم، فقيل له، فقال: قصة ضمام بن ثعلبة «آالله أمرك بهذا؟ قال: نعم».

وقد عقد البخاري لذلك بابا في صحيحه، في كتاب العلم، باب القراءة والعرض على المحدث (١/٣٤). وقال ابن حجر في الفتح (١/١٨٠): «وقد انقرض الخلاف في كون القراءة على الشيخ لا تجزيء، وإنما كان يقوله بعض المتشددين من أهل العراق».

انظر: المحدث الفاصل، للرامهرمزي (ص٤٢١)، وجامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر (٢/١٧٥)، والكفاية (ص٢٧٣)، والإلماع (ص٧٠)، والاقتراح، لابن دقيق العيد (ص٢٤)، وتدريب الراوي (٢/١٦)، والغاية (١/١٤٧).

واختلفوا في تساوي هذين الطريقين والترجيح بينهما، فنقل التساوي عن مالك، وأشياخه، وأصحابه، ومعظم علماء الحجاز والكوفة، والبخاري وغيرهم، ونقل ترجيح الأول عن جمهور علماء المشرق، وهو الصحيح، ونقل ترجيح الثاني عن أبي حنيفة، وابن أبي ذئب[١] وغيرهما، ونقل عن مالك أيضا[٢].

[فروع]

أولها: **إذا روى السامع بهذه الطريق فله عبارات، أحوطها أن يقول قرأت على فلان، أو قرئ على فلان وأنا أسمع فأقر به، ويلي ذلك عبارات السماع من لفظ الشيخ مقيدة بالقراءة عليه، كحدثنا وأخبرنا أو أنبأنا قراءة عليه.**

[وفي][٣] جواز إطلاقها ثلاثة مذاهب؛ أحدها منعه، وهذا قول ابن المبارك، ويحيي بن يحيي، وأحمد، والنسائي وغيرهم.

---

(١) محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب، القرشي، أبو الحارث المدني، ثقة فقيه فاضل، مات سنة١٥٨.
الكاشف (١٩٤/٢)، وتذكرة الحفاظ (١٩١/١)، والتقريب (ص٨٧١).

(٢) حجة من رجح السماع أن السامع أربط جأشا، وأوعى قلبا، وشغل القلب، وتوزع الفكر إلى القارئ أسرع، وحجة من رجح القراءة أن الشيخ لو سها لم يتهيأ للطالب الرد عليه، إما لأنه ليس من أهل المعرفة بذلك، أو لهيبة الشيخ وغير ذلك.
الكفاية (ص٢٧٧)، ونكت الزركشي (٤٨٠/٣)، وفتح المغيث (١٧١/٢).

(٣) ساقطة من (ب).

والثاني جوازه، وهو مذهب معظم الحجازيين، والكوفيين، والقطان، والبخاري، ونقل[١] عن الزهري، ومالك، وابن عيينة وغيرهم. والثالث: جواز أخبرنا دون حدثنا، وهو مذهب الشافعي وأصحابه، ومسلم، وجمهور المشارقة، وروي عن ابن جريج، والأوزاعي، وابن وهب، وعن النسائي أيضا، وهو الشائع الغالب اليوم عند المحدثين[٢].

[ثانيها] **يستحب أن يقول فيما سمعه وحده من لفظ الشيخ حدثني، وفيما سمعه مع غيره حدثنا، وفيما قرأ عليه بنفسه أخبرني، وفيما قرئ عليه وهو يسمع أخبرنا.**

روي نحوه عن ابن وهب، واختاره الحاكم[٣]، وحكاه عن أكثر مشايخه وأئمة عصره.

فإن شك فالمختار أنه يقول حدثني وأخبرني، ونقل عن[٤] يحيي بن سعيد القطان ما يقتضي قوله حدثنا وأخبرنا، [وهذا كله يستحب، فإن قال لما سمع وحده حدثنا وأخبرنا، ولما سمع في جماعة حدثني وأخبرني][٥] جاز.

---

(١) في (ب) وروي.

(٢) وفي ادعاء الفرق بينهما تكلف شديد كما قال ابن حجر. النزهة (ص١٠١)، والموقظة (٤٨)، وفتح المغيث (٢/١٧٦).

(٣) معرفة علوم الحديث (ص٢٦٠).

(٤) في (أ) أن.

(٥) ساقط من (أ).

[**ثالثها**] لا يجوز في الكتب المؤلفة إبدال حدثنا بأخبرنا ولا عكسه، ولا سمعت بأحدهما ولا عكسه، لأنه غير [ما][1] سمعه، فأما ما[2] سمعه من لفظ الشيخ، فإن كان الشيخ لا يرى التسوية بينهما لم يجز، وإن كان يرى فهو على الخلاف في الرواية بالمعنى وسيأتي.

وعلى هذا يحمل ما ذكره الخطيب[3] من إجراء[4] الخلاف، لا على الكتب المصنفة كما يذكره[5].

[**رابعها**] إذا قرئ على الشيخ أخبرك فلان، وهو مصغ فاهم غير منكر ولا مكره صح السماع وجازت الرواية [به][6]، وإن لم ينطق به الشيخ على الصحيح، وشرط بعض الشافعية كسليم الرازي، وأبي إسحق الشيرازي، وابن الصباغ وبعض الظاهرية نطقه، وشرط بعض الظاهرية [إقراره] به عند تمام السماع، قال ابن الصباغ: وله أن يعمل به وأن يرويه قائلا قرئ عليه وهو يسمع، وليس له أن يقول حدثني[7].

---

(١) ساقطة من (ب).

(٢) في (أ) من.

(٣) الكفاية (٢٩٢-٢٩٤).

(٤) في النسختين «إجزاء» والصواب ما أثبت.

(٥) في (أ) كما تذكره.

(٦) ساقطة من (ب). وكذا ما بعدها مما هو بين معقوفين.

(٧) الكفاية (ص٢٨٠)، والإلماع (ص٧٨)، وتوضيح الأفكار، للصنعاني (٣٠٦/٢)، وبيان المختصر (٧٢٧/١)، والبحر المحيط (٣٨٩/٤)، وشرح الكوكب المنير (٤٩٦/٢).

وإذا كان أصل الشيخ حالة السماع في يد موثوق به، مراع لما يقرأ، أهل لذلك كان كإمساك الشيخ، سواء كان الشيخ يحفظ ما يقرأ أولا، هذا هو الصحيح، وقيل إن لم يحفظه الشيخ لم يصح السماع، وهو مردود فإن العمل على خلافه. فإن كان الأصل بيد القارئ، وهو موثوق

بدينه ومعرفته فأولى بالصحة، وإن لم يكن الأصل بيد موثوق، ولم يحفظه الشيخ لم يصح السماع[1].

[خامسها] **إذا كان السامع والمسمع ينسخ حال القراءة ففي صحة سماعه خلاف، فصححه ابن المبارك، وموسى الحمال، ومحمد بن الفضل عارم[2]، وعمرو بن مرزوق[3]، وأبو حاتم الرازي، ومنع صحته**

---

(١) قال العراقي في شرح الألفية (ص١٨٥): «وهكذا إن كان ثقة من السامعين يحفظ ما يقرأ على الشيخ، والحافظ لذلك مستمع لما يقرا غير غافل عنه، فذاك كاف أيضا...، وقد رأيت غير واحد من أهل الحديث وغيرهم اكتفى بذلك.
ولم يرض الشيخ أحمد شاكر ذلك، فقال في الباعث الحثيث: «وهو عندي غير متجه، لأنه إذا كان الشيخ غير حافظ لروايته، ولا يقابل هو أو غيره على أصله الصحيح، وكان المرجع إلى الثقة حفظ أحد السامعين، كانت الرواية في الحقيقة عن هذا السامع الحافظ، وليست عن الشيخ المسموع منه. وهذا واضح لا يحتاج إلى برهان. المنهل الروي (ص٨٣)، الغاية (١/١٤٧)، وفتح المغيث (٢/١٨١-١٨٢)، وتدريب الراوي (٢/١٢).

(٢) أبو النعمان البصري السدوسي، أحد الأئمة، روى عن ابن المبارك والحمادين، وعنه أحمد والبخاري، ثقة ثبت، تغير في آخر عمره، مات سنة ٢٢٤. تذكرة الحفاظ (١/٤١٠)، والسير (١٠/٢٦٥)، والتقريب (ص٨٨٩)، وطبقات الحفاظ (ص١٧٤).

(٣) عمرو بن مرزوق الباهلي، أبو عثمان البصري، ثقة فاضل له أوهام، مات سنة ٢٢٤.

=

إبراهيم الحربي، والأستاذ أبو إسحق الإسفراييني، وقال بعض الشافعية[١]: «يقول حضرت ولا يقول حدثنا ولا أخبرنا».

والأصح التفصيل، فإن منع النسخ فهمه للمقروء لم يصح، وإن فهمه صح. حضر الحافظ الدارقطني في حداثته مجلس إسماعيل الصفار[٢] وهو[يملي والدارقطني][٣] ينسخ جزءا معه فقيل له لا يصح سماعك وأنت تنسخ، فقال فهمي للإملاء بخلاف فهمك، فقيل له: وكم أملى الشيخ حديثا إلى الآن؟ فذكر عدد ما أملاه الشيخ من الأحاديث ومتونها وأسانيدها فتعجب منه[٤].

وهذا التفصيل جار فيما إذا كان الشيخ أو السامع يتحدث[٥] إذا كان

= التعديل والتجريح، للباجي (٩٧٤/٣)، والكاشف (٨٨/٢)، والتقريب (ص٧٤٥).

(١) هو أبو بكر الصبغي (ت٣٤٢). علوم الحديث (ص١٤٧)، واختصار علوم الحديث (٣٣٩/١)، والغاية (١٦٧/١).

(٢) هو الإمام النحوي الأديب، مسند العراق، أبو علي إسماعيل بن محمد بن إسماعيل الصفار، انتهى إليه علو الإسناد (ت ٣٤١). تاريخ بغداد (٣٠٢/٦)، والإعلام (ص١٤٤)، والإشارة (ص١٦٨)، والسير (٤٤٠/١٥).

(٣) ساقط من (ب).

(٤) قال السخاوي في الغاية (١٦٨/١): «قد كان شيخنا يكتب في حال الإسماع، ويطالع ويرد على القاريء رد واع، وعندي من أخباره في ذلك جملة. ونقل مثله ابن كثير في اختصار علوم الحديث (٣٤١/١) عن شيخه الحافظ المزي.

(٥) كذا في النسختين، وينبغي إضافة «أو» قبلها، لاقتضاء السياق لها، كما في علوم الحديث (ص١٤٨)، وغيره.

القارئ يفرط في الإسراع أو يهينم[١]، أو كان بعيدا من القارئ بحيث لا يفهم كلامه. والظاهر أنه يعفى عن القدر اليسير كالكلمة والكلمتين[وأنه][٢] إذا كان يفهم ما يقرأ مع النسخ أو النعاس أو التحدث فالسماع صحيح، ويجبر بعد ذلك بالإجازة[٣].

قال شيخنا ابن كثير: وهذا هو الواقع في زماننا اليوم أنه يحضر مجالس السماع من يفهم ومن لا يفهم، والبعيد من القارئ والناعس[٤] والمتحدث والصبيان الذين لا ينضبط أمرهم، بل يلعبون غالبا ولا يشتغلون بمجرد السماع، وكل هؤلاء قد كان [يكتب][٥] لهم السماع بحضرة شيخنا الحافظ المزي[٦]، وبلغني عن القاضي تقي الدين سليمان المقدسي أنه زجر في مجلسه الصبيان عن اللعب فقال: لا تزجروهم فإنا إنما سمعنا مثلهم. **قلت**: وبهذا أخبرني شيخنا ابن المحب أنه كان حاضرا مجلس القاضي المذكور بذلك.

وسئل أحمد عن الحرف يدغمه الشيخ فلا يفهم وهو معروف، هل يروى ذلك عنه؟ فقال: «أرجو أن لا يضيق هذا»[٧]، وسئل عن الكلمة

---

(١) الهينمة الصوت الخفي.
غريب الحديث، لابن سلام (١/٢٦٠)، والنهاية في غريب الحديث، لابن الأثير (٥/٢٨٩)، واللسان (١٢/٦٢٣).

(٢) ساقطة من (ب).

(٣) الكفاية (ص٦٦-٦٨)، وعلوم الحديث (ص١٤٨)، والمنهل الروي (ص٨٣)، ونكت الزركشي (٤٩٤-٤٩٦).

(٤) في (ب) الناعث.

(٥) ساقطة من (أ).

(٦) في (أ) المرك.

(٧) الكفاية (ص٦٩).

تستفهم من المستملي، قال: إن كانت مجمعا عليها فلا باس». وعن خلف بن سالم[١] أنه منع ذلك، والأصح الجواز[٢]. **قلت**: وقد كان شيخنا الحافظ أبو بكر بن المحب يتساهل في ذلك، ويقول كذا كنا صغارا نسمع وربما ارتفعت أصواتنا بعض الأحيان والقارئ يقرأ، ولم ينكر أحد من الحفاظ الكبار كالمزي والبرزالي والذهبي، ولا العلماء الحاضرون ذلك.

[سادسها] **يستحب للشيخ أن يجيز السامعين رواية جميع الكتاب الذي سمعوه، وإن كتب لأحدهم خطه كتب سمعه مني وأجزت له روايته عني، كما كان بعض الشيوخ يفعل. وقال ابن عتاب[٣] الأندلسي: «لا غنى في السماع عن الإجازة»**.

---

(١) خلف بن سالم المخرمي -بتشديد الراء-، أبو محمد المهلبي، مولاهم السندي، ثقة حافظ، صنف المسند، عابوا عليه التشيع، ودخوله في شيء من أمر القاضي، مات سنة ٢٣١.

تاريخ بغداد (٣٢٨/٨)، والسير (١٤٨/١١)، وتذكرة الحفاظ (٤٨١/٢)، والتقريب (ص٢٩٩).

(٢) الإلماع (ص١٣٦)، وعلوم الحديث (ص١٤٩)، وتدريب الراوي (٢٦/٢)، وتوضيح الأفكار (٣٠٨/٢).

(٣) في (أ) ابن عباس. وهو تصحيف.

فهو محمد بن عتاب بن محسن، أبو عبد الله، الجذامي الأندلسي، إمام علامة محدث، مفتي قرطبة، وكان ورعا عاملا (ت ٤٦٢).

ترتيب المدارك (٨١٠/٤)، والصلة، لابن بشكوال (٥٤٤/٢)، والسير (٣٢٨/١٨)، وشجرة النور الزكية (ص١١٩).

قلت: وكان شيخنا أبو المعالي بن رافع يتلفظ بالإجازة بعد السماع قائلا: «أجزت لكم روايته عني سماعا، وإجازة لما خالف أصل السماع إن خالف». ولو عظم مجلس المملي[فبلغ عنه المستملي، فقد جوز قوم رواية ذلك عن المملي][1]، وقال المحققون لا يجوز، **قلت**: يعنون لا يجوز الرواية سماعا[من] لفظ المملي، ولا يمتنع أن يجوز عنه بقراءة المستملي إذا اشتركوا في السماع والإسماع، والله أعلم.

[**سابعها**] يصح السماع ممن هو من وراء حجاب، إذا عرف صوته إن حدث بلفظه، أو حضوره إن قرىء غليه، ويكفي في ذلك خبر ثقة، هذا قول الجمهور[2]، وشرط شعبة رؤيته، قال: «إذا حدث المحدث فلم تر وجهه فلا ترو[3] عنه، فلعله شيطان»[4] قلت: كأنه يريد ألا يكون معروفا، وإذا عرف وقامت عنده قرائن أنه فلان المعروف فلا يختلف فيه. والله أعلم.

---

(١) ساقط من (ب).

(٢) واحتجوا لذلك بحديث «حتى ينادي ابن أم مكتوم». وسيأتي تخريجه. حيث أمر الشارع بالاعتماد على صوته، مع غيبة شخصه عمن يسمعه، ولأن السلف رووا عن أمهات المؤمنين، ولم يروهن. علوم الحديث (ص١٥١)، والمنهل الروي (ص٨٤)، ونكت الزركشي (٤٩٩/٣)، وشرح الألفية، للعراقي (ص١٩٩).

(٣) في (أ) فلا يرو.

(٤) قال ابن كثير في الاختصار (٣٤٥/١): «وهذا غريب وعجيب جدا». وقال الزركشي في النكت (٤٩٩/٣): «قيل: إن فيه نظرا، لأن الشيطان إذا جاز أن يتصور بصورة الإنسان، فسواء وراء حجاب أو مشافهة.

[**ثامنها**] إذا قال الشيخ بعد السماع لا ترو عني، أو رجعت عن إخبارك به، أو نحو ذلك، ولم يسنده إلى خطأ أو شك أو نحوه، بل منعه مع الجزم بأنه روايته لم يمنع ذلك روايته[١].

ولو خص بالسماع قوما فسمع غيرهم بغير علمه جاز له أن يرويه عنه، قاله الأستاذ أبو إسحق الإسفراييني، وعن النسائي ما يؤذن بالتحرز منه، وهو روايته عن الحارث ابن مسكين[٢] لحكايته المشهورة معه.

قلت: يشبه أن يكون تحرز النسائي من أجل أنه امتنع من تحديثه، فلأجل ذلك يقول الحارث بن مسكين قال حدثنا فلان، ولا يقول[٣] أخبرنا ولا حدثنا[ولا نحوه][٤]، والله أعلم.

ولو قال الشيخ أخبركم ولا أخبر فلانا لم يضره، وجاز له روايته.

---

(١) هذا والحال ما ذكر، أما إن كان المنع مستندا إلى أنه أخطأ فيما حدث به، أو شك في سماعه ونحو ذلك، فلا يرويه عنه.

(٢) الحارث بن مسكين بن محمد بن يوسف الأموي، أبو عمرو المصري، الفقيه القاضي، روى عن أشهب وابن وهب، وعنه
أبو داود والنسائي، كان فقيها على مذهب مالك، ثقة في الحديث ثبتا، وكان بينه وبين النسائي خشونة، فكان يمنعه من حضور مجلسه، فكان يتستر في موضع حيث لا يراه أحد، وكان إذا حدث عنه يقول: قراءة عليه، وأنا أسمع، مات سنة ٢٥٠. تاريخ بغداد (٨/٢١٦)، وترتيب المدارك (٢/٥٦٩)، وتذكرة الحفاظ (٢/٥١٤)، وشجرة النور الزكية (ص٦٧).

(٣) في (أ) ولا تقول.

(٤) ساقطة من (أ).

الطريق الثالث: الإجازة المجردة، وهي أنواع

الأول: **أعلاها إجازة معين لمعين، نحو أجزتك [به][1] رواية كتاب البخاري مثلا، أو أجزت فلانا جميع ما اشتملت عليه فهرستي ونحو ذلك، فهذا أعلى أنواع الإجازة المجردة[2] عن المناولة.**

والصحيح عند الجمهور من علماء المحدثين والفقهاء جواز الرواية ووجوب العمل بها، وادعى أبو الوليد الباجي الاتفاق عليه[3]، وغلط فيه، فقد منعها جماعة من أهل الحديث[4] والفقه والأصول[5]، وهو

---

(١) ساقطة من (ب).

(٢) في (ب) المجرد.

(٣) إحكام الفصول، للباجي (ص٣٦٠-٣٦١).

(٤) منهم شعبة القائل: «لو صحت الإجازة لبطلت الرحلة»، وابن المبارك، وأبو زرعة الرازي القائل: «لو صحت لذهب العلم».

(٥) التمهيد، لأبي الخطاب الكلوذاني (١٧١/٣)، وبيان المختصر (٧٢٧/١)، وشرح الكوكب المنير (٥٠٠/٢).

وحكى الغزالي في المنخول (ص٢٧٠) عن ابن فورك قولا غريبا-كما قال الزركشي في البحر المحيط (٣٩٦/٤)-وهو أنه يعول عليها في أحكام الآخرة دون ما سواها.

وقد استدل المانعون إضافة إلى ما ذكر بأن الرواية بمجرد الإجازة ظن فلا =

إحدى الروايتين عن الشافعي[١]، وقطع به من أصحابه القاضيان حسين، والماوردي، ومن المحدثين إبراهيم الحربي، وأبو الشيخ الأصبهاني.

واحتج الجمهور[٢] بأنها إخبار بمروياته جملة فصح كما إذا[٣] أخبر به تفصيلا، وإخباره لا يفتقر إلى النطق صحيحا كالقراءة عليه، وقال بعض أهل الظاهر هو كالمرسل، يجوز الرواية بها ولا يجب العمل، وهو مردود عليه.

قلت: وقع في الصحيحين رواية سالم أبي النضر المدني[٤] عن عبد الله بن أبي أوفى[٥]، وهو بالإجازة.

= يجوز الحكم به، كالشهادة فإنه لا يجوز الحكم بها إذا كانت ظنا، والجامع بينهما كون كل منهما يوجب حكما شرعيا.

قال أبو طاهر الدباس: «من قال لغيره أجزت لك أن تروي عني فكأنه قال: أجزت لك أن تكذب علي».

إحكام الأحكام، لابن حزم (٢٥٦/١)، والإحكام، للآمدي (٣٢٨/٢).

(١) حكاه عن الربيع كما ذكره الخطيب في الكفاية (ص٣١٧).

(٢) علوم الحديث (ص١٥٢)، وفتح المغيث (٢١٧/٢)، وتدريب الراوي (٢٩/٢)، وتوضيح الأفكار (٣٠٩/٢).

(٣) في (أ) إذا كما.

(٤) سالم بن أبي أمية، مولى عمر بن عبيد الله التيمي، المدني، ثقة ثبت، وكان يرسل، مات سنة١٢٩.

تهذيب الكمال (١٢٤/١٠)، والكاشف (٤٢١/١)، والتقريب (ص٣٥٩).

(٥) واسم أبيه أبي أوفى علقمة بن خالد الأسلمي، صحابي شهد الحديبية، وعمر بعد النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، مات سنة٨٧. طبقات ابن سعد (٢١/٦)، ومعجم الصحابة، لابن قانع (٨٤/٢)، والإصابة (٢٧١/٢).

[**الثاني**] إجازة معين في غير معين، كقوله أجزتك مسموعاتي أو مروياتي، والجمهور على جواز الرواية بها ووجوب العمل، ومن منع الأول فههنا أولى، والخلاف أقوى[١]، وجهالة المخبر بأعيانهم[٢] لا تمنع الصحة إذ[٣] كان معينا بنسبه لفظا أو كتابة، حتى لو قال أجزت المسمين[٤] في الإجازة لم يقدح ذلك في الصحة، كما إذا حضر السماع منه من لا يعرفه.

[فرعان]

الأول: **جرت عادة المتأخرين من أصحابنا أن يستجيزوا الشيخ بعد فراغ [المجلس الجزء][٥] أو الكتاب، نحو أجزت لمن قرأ هذا الجزء أو سمعه أو حضره جميع ما يجوز لك روايته، ويكتب ذلك في طبقة السماع، وأول من فعل ذلك الحافظ ابن الأنماطي[٦]، كان في حدود الستمائة، وتبعه الناس، وهو حسن.**

---

(١) وعلى هذا النوع يجب على المجاز له الفحص عن أصول المجيز من جهة العدول الأثبات عنده، فما صح عنده من ذلك حدث به. الكفاية (ص٣٣٤)، والغاية (١/١٤٩)، وأصول السرخسي (١/٣٧٨)، ونزهة الخاطر العاطر، لابن بدران (١/٣٠٨).

(٢) في (أ) بعينه.

(٣) في (ب) إذا كان.

(٤) في (ب) المستمين.

(٥) ساقط من (أ).

(٦) الحافظ البارع، مفيد الشام، تقي الدين، أبو الطاهر إسماعيل بن عبد الله بن عبد المحسن المصري الشافعي، سمع من البوصيري وابن سكينة وخلق، وعنه الصدر البكري والمنذري، مات سنة ٦١٩. السير (٢٢/١٧٣)، والإشارة (ص٣٢٥)، وتذكرة الحفاظ (٤/١٤٠٣)، وطبقات الحفاظ (ص٤٩٧)، والشذرات (٥/٨٤).

الثاني: إذا تحقق سماعه ممن أجازه فقرئ[١] عليه شيء من مرويات شيخه، وقيل في الإخبار أخبرك شيخك فلان[٢] إجازة إن لم يكن سماعا، فإن ظهر السماع بعد ذلك فقد قال بعض الحفاظ لا بد أن يحكي ذلك، ثم ينبه عليه، ويقال أخبرنا فلان إجازة إن لم يكن سماعا ثم ظهر سماعه، وقال آخرون لا احتياج إلى ذلك، بل يكفي إطلاق الإخبار بالسماع.

وقد اتفق [ذلك][٣] في سماع سنن ابن ماجه لأبي زرعة طاهر بن محمد المقدسي فأخبر كذلك ثم ظهر السماع، واتفق رأي المحققين منهم أن إطلاق السماع كاف، وهذا [الذي][٤] صححه الحافظ الكبير شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، وشيخ الحفاظ أبو الحجاج المزي ومن كان في عصره، ولما وقع منا الإخبار كذلك لشيخنا صلاح الدين محمد بن أبي عمر في بعض مجلدات المسند من حيث أنا لم نقف على الأصل ثم ظهر السماع، قال لنا شيخنا الحفاظ أبو بكر بن المحب يكفي ذلك، ولا يحتاج[٥] إلى الحكاية، ثم حكى لنا تصحيح شيوخه لذلك، والله أعلم.

---

(١) في (أ) فقرأ عليه، والصواب فقرئ عليه على البناء للمجهول كما في نسخة (ب).

(٢) في (أ) فلانا، وهو خطأ.

(٣) ساقطة من (ب).

(٤) ساقطة من (أ).

(٥) في (ب) فلا حتاج

الثالث: إجازة العموم كقوله أجزت المسلمين، أو[١] لمن أدرك زماني، أو لمن في عصري وما أشبه ذلك، فمن منع ما تقدم فهذا أولى، ومن جوزه اختلفوا في هذه، فجوزها الخطيب مطلقا[٢]، فإن قيدت بوصف خاص فأولى بالجواز. وجوز القاضي أبو الطيب الإجازة لجميع المسلمين الموجودين عندها، وأجاز ابن عتاب لمن دخل قرطبة من طلبة العلم[٣]، وقال الحافظ أبو عمرو بن الصلاح: «لم نسمع عن أحد ممن يقتدى به أنه استعمل هذه الإجازة فروى بها، وفي أصل الإجازة ضعف فيزداد بها[٤] ضعفا لا ينبغي احتماله»[٥] انتهى.

وفيه نظر فقد أجازها خلق، واستعملها جماعة[٦] من الأئمة المقتدى بهم والحفاظ الأثبات كالسلفي والنووي وأبي جعفر بن الزبير

---

(١) في (ب) ولمن.

(٢) الكفاية (٣٢٥-٣٢٦)

(٣) الإلماع (ص١٩٨).

(٤) في (ب) فتزداد لهذا.

(٥) علوم الحديث (ص١٥٤). وقال ابن حجر في نزهة النظر (ص١٠٥): «وكل ذلك كما قال ابن الصلاح توسع غير مرضي، لأن الإجازة الخاصة المعينة مختلف في صحتها اختلافا قويا عند القدماء، وإن كان العمل قد استقر على اعتبارها عند المتأخرين، فهي دون السماع بالاتفاق، فكيف إذا حصل فيها الاسترسال المذكور، فإنها تزداد ضعفا، لكنها في الجملة خير من إيراد الحديث معضلا، والله أعلم».

(٦) في (ب) جماعات.

وابن دقيق العيد وأبي محمد الدمياطي والمزي والذهبي[١]، وحدثنا بها شيخنا الحافظ أبو الفداء بن كثير عن الدمياطي عن المؤيد الطوسي عامة عن عامة، ولما قدم الشيخ صدر الدين أبو المجامع إبراهيم بن محمد بن المؤيد الحموي[٢] [الشام][٣] بعيد السبعمائة اجتمع إليه الحفاظ والمحدثون وسمعوا منه بالإجازة العامة عن أبي جعفر الصيدلاني[٤].

[الرابع] **إجازة مجهول أو في مجهول، كقوله أجزت محمدا بن محمد الدمشقي، وثم جماعة مسمون بذلك، ولم يعين المراد منهم، أو يقول أجزت فلانا كتاب السنن، وهو يروي عدة كتب تعرف بالسنن ولم يعين فهذه إجازة باطلة لا فائدة منها.**

---

(١) شرح الألفية، للعراقي (ص٢٠٢)، والغاية (١/١٥٠)، وفتح المغيث (٢/٢٣٨).

ومن كتب الأصول: بيان المختصر (١/٧٣١) وجمع الجوامع (٢/١٧٤)، وشرح الكوكب المنير (٢/٥١٣).

(٢) شيخ خراسان في وقته، أكثر عن جماعة بالعراق والشام والحجاز، له رحلة واسعة، وكان دينا وقورا، إلا أنه كان حاطب ليل، مات سنة (٧٢٢). ذيل التقييد (١/٤٣٥)، والدرر الكامنة (١/٦٧-٦٨).

(٣) ساقطة من (ب).

(٤) الشيخ المعمر، مسند وقته، أبو جعفر محمد بن أحمد بن نصر الأصبهاني، الصيدلاني، انتهى إليه علو الإسناد، مات سنة٦٠٣. السير (٢١/٤٣٠)، والإشارة (ص٢٤٢)، وتذكرة الحفاظ (٤/١٣٨٦)، وذيل التقييد (١/٨٣).

[الخامس] **الإجازة معلقة، مثل أجزت لمن شاء فلان، أو إذا يشاء زيد إجازة أحد أجزته، ففيها جهالة وتعليق، والأظهر أنها لا تصح، وبه أفتى القاضي أبو الطيب الطبري، لأنه كقوله أجزت بعض الناس. وقال أبو يعلى بن الفراء الحنبلي، وابن عمروس المالكي[1] تصح، لأن الجهالة ترتفع بالمشيئة بخلاف بعض الناس.**

ولو قال أجزت لمن شاء الإجازة فهو كقوله لمن شاء فلان، وهذا أولى بالبطلان لتعليقها على مشيئة من لا يحصر.

أما لو قال أجزت الرواية لمن شاء الرواية عني فهو أولى بالجواز، لأن ذلك هو مقتضى الإجازة، فهو تصريح[2] بما يقتضيه إطلاقها لا تعليق. ولو قال أجزت فلانا كذا إن شاء روايته عني فأولى بالصحة، لانتفاء الجهالة والتعليق.

قلت: وكان شيخنا الحافظ أبو بكر بن المحب يقول: «أذنت لكم أن تكتبوا بالإجازة عني لمن يريدها، فقلت له: أو يصح ذلك؟ فقال يصح».

---

(١) هو محمد بن عبد الله بن أحمد بن محمد بن عمروس البزار، أبو الفضل البغدادي المالكي، انتهت إليه الفتيا ببغداد على مذهب مالك، وكان حافظا للقرءان، متصدرا لتدريسه، فقيها أصوليا، أخذ عنه الخطيب والباجي، مات سنة ٤٥٢.

تاريخ بغداد (٢/٣٣٩)، والسير (١٨/٧٣)، والديباج المذهب (ص٢٧٣)، وشجرة النور الزكية (ص١٠٥).

(٢) في (ب) صريح.

[**السادس**]: إجازة المعدوم، كقوله أجزت لمن يولد لفلان، وفيها خلاف، فأجازها[١] الخطيب[٢] وحكاه عن ابن الفراء الحنبلي، وابن عمروس، لأنها إذن، وأبطلها القاضي أبو الطيب، وابن الصباغ، وهو الصحيح، لأنها في حكم الإخبار، ولا يصح إخبار معدوم، وقولهم إنها إذن ولو سلمناه فلا يصح أيضا كما لا يصح الوكالة للمعدوم، أما لو عطفه على الموجود فقال: أجزت لفلان ولمن يولد له، أو أجزت لك ولعقبك ونسلك، فقد جوزه ابن أبي داود، وهو أولى بالجواز من المعدوم المجرد عند من أجازه[٣]، وأجاز أبو حنيفة ومالك في الوقف القسمين[٤]، وأجاز الشافعي الثاني دون الأول[٥].

والإجازة للطفل الذي لا يميز صحيحة، قطع به القاضي أبو الطيب والخطيب، [قال][٦]: وعليه عهدنا شيوخنا يجيزون الأطفال الغيب ولا يسألون عن أسنانهم، ولأنها إباحة للرواية، والإباحة تصح للعاقل ولغير العاقل[٧].

---

(١) في (ب) فأجازه.

(٢) الكفاية (ص٣٢٥).

(٣) قال ابن حجر في النزهة (ص١٠٤): «والأقرب عدم الصحة».

(٤) المبسوط، للسرخسي (١٢/٤٠)، والبيان والتحصيل، لابن رشد (١٢/٢١٢).

(٥) قال الزركشي في النكت (٣/٥٢٣): «فالشافعي نفسه أجازه، ونص عليه في وصيته المكتتبة في الأم، فأوصى فيها أوصياء على أولاده الموجودين، ومن يحدثه الله تعالى له من الأولاد.

(٦) ساقطة من (أ).

(٧) ويلحق بالخلاف فيها المجنون، والكافر، والفاسق، والمبتدع. المقدمة =

[السابع] **إجازة ما لم يتحمله المجيز ليرويه[١] المجاز إذا تحمله المجيز، قال القاضي عياض[٢]: «لم نر من تكلم عليه من المشايخ، وصنعه بعض المتأخرين، ومنعه بعضهم وهو الصحيح»، فعلى هذا يتعين العلم بما تحمله قبل الإجازة إذا أراد الرواية عنه بها ليرويه دون غيره. قلت: وكذا قوله أجزتك ما ألفته ونظمته لا يدخل إلا ما كان له قبل ذلك، وليس قوله أجزت لك ما صح أو يصح عندك من مروياتي[٣] من ذلك، فيجوز له الرواية بما تحمله قبل الإجازة[٤]، وقد فعل ذلك الدارقطني.**

[الثامن] **إجازة المجاز كقوله: أجزت لك مجازاتي، والصحيح جوازه، قطع به الدارقطني وأبو نعيم الأصبهاني، وأبو الفتح المقدسي، وكان يروي بالإجازة عن الإجازة، وربما والى بين ثلاث إجازات[٥].**

= (ص١٥٨)، وشرح الألفية (ص٢٠٨-٢٠٩)، والتدريب (٢/٣٨)، والمسودة، لآل تيمية (ص٢٩١)، ونهاية السول (٢/٣٢٢).

(١) في (ب) ليؤديه.

(٢) الإلماع (ص١٠٦).

(٣) في (ب) مرياتي.

(٤) لأن شروط الرواية أكثرها يعتبر عند الأداء لا التحمل، حتى لو تحمل الصبي والفاسق، وأدياها بعد البلوغ والعدالة صح، فكذلك لو تحمل الرواية التي لم يتحملها المجيز عند الإذن، ثم تبين تحمله، وقد أذن له أن يروي عنه ما يتحمله بعد. نكت الزركشي (٣/٥٢٤).

(٥) شرح الألفية، للعراقي (ص٢١٢).

ومن روى بها تأمل كيفية إجازة شيخ شيخه، كي لا يروي ما لم يندرج تحتها، حتى لو كانت صورتها أجزت له ما صح عنده من مسموعاتي، فليس له أن يروي سماع شيخ شيخه حتى يتبين له أنه صح عند شيخه أنه من سماع شيخه المجيز.

[فروع]

الأول: **قال ابن فارس: الإجازة مأخوذة من جواز الماء الذي تسقاه الماشية [يقال استجزته فأجازني، إذا أسقاك ماء لماشيتك وأرضك[1]، فكذا طالب العلم يستجيز العالم علمه فيجيز له، فعلى هذا يجوز أن يعدى الفعل بغير حرف جر ولا ذكر رواية، فيقول أجزت فلانا مسموعاتي، وقيل الإجازة إذن، فعلى هذا يقول أجزت له روايته مسموعاتي، وإذا قال أجزت له مسموعاتي فهو على حذف المضاف.**

الثاني: **إنما يستحسن الإجازة إذا كان المجيز عالما بما يجيز، والمجاز من أهل العلم، لأنه توسع يحتاج إليه أهل العلم، وشرطه بعضهم، وحكي عن مالك[2].**

---

(١) معجم مقاييس اللغة، لابن فارس (٤٩٤/١)، والصحاح، للجوهري (٨٧٠/٣)، والمجمل (٢٠٢/١)، والمحيط (١٤٩/٧).

(٢) حكاه عنه أبو العباس الوليد بن بكر المالكي. الكفاية (ص٣٢٨)، وعلوم الحديث (ص١٦٠)، والمنهل الروي (ص٨٨).

وقال ابن عبد البر: «الصحيح أنه لا يجوز إلا لماهر في الصناعة، وفي معين لا يشكل إسناده»[١].

الثالث: ينبغي للمجيز بالكتابة أن يتلفظ بها، فإن اقتصر على الكتابة مع قصد الإجازة صحت، كما أن سكوته عند القراءة عليه إخبار وإن لم يتلفظ، لكنها دون الملفوظ بها، فلذلكينبغي كتابة تلفظه بها[٢].

---

(١) جامع بيان العلم (٢/١٨٠). قال الشيخ أحمد شاكر في الباعث (١/٣٥٦): «وهذا قول قد يكون أقرب إلى الصواب من كل الأقوال». وقال الزركشي في النكت (٣/٥٣٠): «وفي هذا الشرط نوع تضييق مناف لما جوز له الإجازة، وهو التوسعة، وبقاء سلسلة الإسناد، على أن هذا الشرط لامعنى له، فإن المجاز له لايروي إلا عن أصل، سواء كان المجيز إسناده مشكلا أم لا». انتهى.
قلت: وهو خلاف ما درج عليه المتأخرون من أهل الحديث، فإنهم يروون عن العوام والأميين، حفاظا على سلسلة الإسناد كما قال الزركشي، وهو أمر يتضح لمن تتبع كتب تراجم القرنين السابع والثامن -كالدرر الكامنة-، فقد ذكر فيها عدد كبير من أمثال هؤلاء.

(٢) قال ابن الصلاح في علوم الحديث (ص١٦٠): «وغير مستبعد تصحيح ذلك بمجرد هذه الكتابة في باب الرواية التي جعلت فيه القراءة على الشيخ مع أنه لم يلفظ بما قرئ عليه إخبارا منه بما قرئ عليه».
وعلق أحمد شاكر على هذا الكلام في الباعث الحثيث (١/٣٥٦) فقال: «وهذا هو الحق، وبهذا الدليل نرجح أن الكتابة فيها كالتلفظ سواء». وصححها أيضا اللكنوي في ظفر الأماني (ص٣٠٨) وعلل ذلك بقوله: «لكون القلم أحد اللسانين، ولذا تحرم الغيبة بالكتابة».
قلت: ولأن الكتاب كالخطاب، كما هو نص القاعدة الفقهية. انظر تقريرها =

الرابع: **جرت عادة الشيوخ في إجازاتهم أن يكتبوا أجزت لفلان مثلا رواية كذا بشرطه المعتبر عند أهله، أو عند أهل النقل أو أهل الرواية أو نحو ذلك، وبعضهم يكتب بشرطه المعتبر، وبعضهم يكتب بشرطه ولا يزيد على ذلك. وذاكرت جماعة من أصحابنا في المراد بهذا الشرط، فقال بعضهم أي كونها من معين لمعين، أو كونها غير مجهولة، وقال بعضهم بشرط صحة ما هو من رواياتي وروايات شيوخي عنده، أو بشرط تصحيح الأصول عند الرواية.**

والذي يظهر لي أن المراد بشرطه الأهلية إذ هو المعتبر عند المحققين كما تقدم، وكذلك كتب لي شيخنا العلامة الكبير شمس الدين محمد بن الصائغ الحنفي رحمه الله في إجازته فقال: «أجزت له الرواية عني، وهو بما أعلمه من إتقانه وضبطه غني عن تقييدي ذلك بشرطه»، ومن نظمي قديما في إجازة.

وأن يقرىء القرءان عند تأهل ... بسبع قراءات وإن شاء بالعشر

الخامس: **جرت العادة عند أهل الشأن أنهم يكتبون استدعاءات للإجازة صورتها بعد البسملة: «المسئول من السادة العلماء مشايخ الحديث، والأخبار، ونقلة العلوم والآثار، أن ينعموا بالإجازة لفلان بن فلان الفلاني، وفلان وفلان، ويذكرون أنفسهم وأولادهم وأولاد العلماء والطلبة، ويبالغون في كثرة من يكتبونه في هذه الاستدعاءات بحسب اجتهادهم في النفع.**

= في: أصول السرخسي (١/٣٧٦)، والتقرير والتحبير، لابن أمير الحاج (٢/٣٧٣)، وقواعد الفقه، لعميم الإحسان (ص١/٩٩).

ويرحم الله تعالى الحافظ أبا محمد القاسم بن محمد البرزالي فإنه من حفاظ الحديث وعلمائه، اعتنى بذلك وبالغ فيه، فكتب غير واحد من الاستدعاءات ألفيا، أي مشتملا على ألف اسم، وتبعه أصحابه كابن سعد[١]، والواني[٢]، والذهبي، وانتفعنا وغيرنا بذلك كثيرا، فرحمهم الله تعالى. فيكتب كل شيخ من الشيوخ عليه أجزت لهم ما سألوه بشرطه، وكتبه فلان، وربما كتبوا مولدهم وبعض مروياتهم.

وكان مجتهد العصر ابن تيمية يكتب «أجزت لهم ما سئل إليهم بشرطه»، وتبعه في ذلك شيخنا ابن كثير، يعني أنه ليس كل من المسمى في الاستدعاء سائلا بل مسئول له.

السادس: **وقع لنا وقت الطلب استدعاءات فيها أسماء معينة، وفي بعضها ولفلان وأولاده الموجودين يومئذ، وفي بعضها ولفلان وإخوته**

---

(١) هو محمد بن يحيى بن محمد بن سعد المقدسي، ثم الصالحي، الحنبلي، سمع على ابن عبد الدائم والمطعم، وعدة، رحل وخرج للشيوخ فأكثر جدا، مات سنة ٧٥٩.

المعجم المختص (ص٢٦٦)، وذيل التذكرة، للحسيني (ص٦٠)، والدرر الكامنة (٤/٢٨٣).

(٢) هو محمد بن إبراهيم بن محمد الحنفي الدمشقي، أبو عبد الله، طلب الحديث، سمع من ابن عساكر وغيره، وتعب وحصل، قال الذهبي: «كان من أنبه الطلبة وأجودهم». (ت ٧٣٥).

المعجم المختص (ص٢١٣)، والدرر الكامنة (٣/٢٩٣)، وطبقات الحفاظ (ص٥٣٠)، وذيل تذكرة الحفاظ، للسيوطي (ص٣٥٨).

الموجودين في تاريخ الاستدعاء، فأدركنا جماعة من هؤلاء الذين كانوا موجودين فسمعنا منهم بهذه الإجازة ولم ينكر ذلك أحد من أئمتنا، وأجري مجرى من سمي، وفي نفسي أنه دونه، والله أعلم[١].

السابع: **يقع في إجازات الشيوخ والاستدعاءات والأثبات[٢] وغيرها، وأجزت له مثلا رواية ما يجوز][٣] لي وعني روايته، فذكر[٤] بعض علماء الحديث أنه لا فائدة في قوله وعني، وما جسرت أن أقطع بعدم فائدة ذلك، سيما وقد كتبه جماعة من الكبار، وتأملت فظهر لي أنهم يريدون بقولهم[لي][٥] مروياتهم، وبقولهم عني مصنفاتهم ونحوها، والله أعلم.**

❊ ❊ ❊ ❊

---

(١) نقل كلامه هذا السخاوي في فتح المغيث (٢/٢٤٥).

(٢) جمع ثبت- بالتحريك- هو الفهرس الذي يجمع فيه المحدث مروياته وأشياخه. فهرس الفهارس (١/٣٨).

(٣) من قوله-حكاية عن ابن فارس- يقال استجزته... إلى هنا ساقط من (ب).

(٤) في (ب) فذكر لي.

(٥) ساقطة من (أ).

الطريق الرابع: المناولة

وهي نوعان: أحدهما المقرونة بالإجازة، وهي أعلى الإجازات[١] كما تقدم[٢]، ثم لها صور، منها أن يدفع إليه أصل سماعه أو فرعا مقابلا به، ويقول هذا سماعي أو روايتي عن فلان فاروه عني، أو أجزت[٣] لك روايته، ثم يبقيه في يده تمليكا، أو إلى أن ينسخه[٤].

---

(١) في (ب) الإجازة.

(٢) وعكس ابن الأثير في مقدمة جامع الأصول (٥٨/١) فقال: «الظاهر أنها أخفض من الإجازة، لأن أقل درجاتها أنها إجازة مخصوصة في كتاب بعينه، بخلاف الإجازة». ورد قوله هذا السخاوي في فتح المغيث (٢٨٧/٢) فقال: «وقوله ليس بجيد، فإنها وإن كانت غالبا في كتاب بعينه فهي مقترنة بما فيه وزيد ضبط، بل والتخصيص أبلغ في الضبط».
قلت: ولأن الخاص مقدم على العام كما تقرر في أصول الفقه، وهذا منه.
الكفاية (ص٣٢٦)، نكت الزركشي -مع الحاشية- (٥٣٣/٣)، وتدريب الراوي (٤٥/٢).

(٣) في (ب) روايتي من فلان...، وأجزت لك.

(٤) مما استدل به للمناولة دون القراءة ما قاله البخاري من أن بعض أهل الحجاز احتجوا عليها بحديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حيث كتب لأمير السرية كتابا وقال: «لا تقرأه حتى تبلغ مكان كذا وكذا، فلما بلغ ذلك المكان قرأه على الناس، وأخبرهم بأمر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.
والحديث أخرجه البخاري تعليقا، وصححه ابن حجر بمجموع طرقه.
فهرست ابن خير (ص١٣)، وفتح الباري (١٨٦/١).
وبين العيني في عمدة القاري (٤٠٣/١) وجه الاستدلال فقال: «إنه جاز =

ومنها أن يناوله الطالب سماعه فيتأمله وهو عارف متيقظ، ثم يناوله الطالب ويقول: هو حديثي أو سماعي أو روايتي فاروه عني، وسمى غير واحد من أهل الحديث هذا عرضا، وقد قدمنا أن القراءة على الشيخ تسمى عرضا[أيضا][1] فليسم هذا عرض المناولة، وذاك عرض القراءة.

وهذه المناولة كالسماع في القوة عند الزهري، وربيعة[2]، ويحيى بن سعيد الأنصاري، ومجاهد والشعبي وعلقمة وإبراهيم ومالك، وابن وهب[3]، وابن القاسم[4] وغيرهم.

= له الإخبار عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بما فيه، وإن كان النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يقرأه، ولا هو قرأه عليه، فلولا أنه حجة لم يجب قبوله.

قلت: وفيما قاله العيني نظر، إذ لا يسقيم قياس خبر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أو كتابه على خبر وكتاب غيره، لما ثبت من عصمته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بخلاف غيره، والله أعلم.

(١) ساقطة من (ب).

(٢) ربيعة بن أبي عبد الرحمن فروخ القرشي التميمي مولاهم، المدني، شيخ مالك، تابعي جليل من حفظة الحديث، ثقة ثبت، كان مفتيا في المدينة، مات سنة ١٣٦.

رجال مسلم (١/٢٠٥)، والكاشف (١/٣٩٣)، والتقريب (ص٣٢٢)

(٣) عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي، مولاهم، أبو محمد المصري، الفقيه، ثقة حافظ عابد، أحد الأعلام، روى عن مالك، والسفيانين وغيرهم، وعنه أصبغ، والربيع، وخلق. مات سنة١٩٧.

التعديل والتجريح (٢/٨٥٠)، والكاشف (١/٦٠٦)، وغاية النهاية (١/٤٠٣)، والتقريب (ص٥٥٦).

(٤) عبد الرحمن بن القاسم بن خالد العتقي، أبو عبد الله المصري، الفقيه، راوية =

وقال الثوري، والأوزاعي، وابن المبارك، وأبو حنيفة، والبويطي[١]، والمزني، وأحمد، وإسحق، ويحيى بن يحيى أنها منحطة عن السماع، وهو الصحيح. قال الحاكم: «وعليه عهدنا أئمتنا وإليه نذهب».

ومنها أن يناوله الشيخ سماعه ويجيزه، ثم يمسكه الشيخ، وهو دون ما سبق[٢]، فإذا وجد ذلك الأصل أو مقابلا به موثوقا بموافقته جاز له روايته، ولا يظهر في هذه كثير مزية على الإجازة المجردة في معين، وصرح [به][٣] جماعة من أهل العلم من الفقه والأصول[٤]، وأما شيوخ الحديث قديما وحديثا فيرون لها مزية معتبرة[٥].

= المسائل عن مالك، ورى عن ابن عيينة والليث وغيرهما، وعنه أصبغ وسحنون وخلق، مات سنة ١٩١.

الكاشف (١/٦٤٠)، والسير (٩/١٢٠)، والتقريب (ص٥٩٥).

(١) يوسف بن يحيى القرشي، أبو يعقوب البويطي، صاحب الشافعي، ثقة فقيه، مات سنة ٢٣١. تاريخ بغداد (١٤/٢٩٩)، والسير (١٢/٥٨)، والإشارة (ص١١٢)، والتقريب (ص١٠٩٦).

(٢) لعدم احتواء الطالب عليه، وغيبته عنه. شرح الألفية، للعراقي (ص٢١٨).

(٣) ليست في (ب)، وفيها: وصرح جماعة... والأصول بذلك.

(٤) المستصفى (١/١٦٦)، وكشف الأسرار، للبزدوي (٣/٤٥-٤٦)، وروضة الناظر (١/٣٠٩).

(٥) قال القاضي عياض في الإلماع (ص٧٩): «وعلى التحقيق فليس هذا بشيء زائد على معنى الإجازة للشيء المعين من التصانيف المشهورة، والأحاديث المعروفة المعينة...، ولا مزية له عند مشايخنا من أهل النظر والتحقيق». وانظر: معرفة علوم الحديث (ص٢٥٧)، ونزهة النظر (ص١٠٣)، والتوضيح الأبهر (ص٧٨).

ومنها أن يأتيه الطالب بنسخة ويقول هذه روايتك، فناولنيه وأجزلي روايته، فيجيبه إلى ذلك من غير نظر لروايته[١] فهذا باطل، فإن وثق بخبر الطالب، ومعرفته اعتمده، وصحت الإجازة كما يعتمد قراءته، ولو قال له حدث عني بما فيه إن كان روايتي مع براءتي من الغلط كان جائزا حسنا.

والنوع الثاني: المجردة عن الإجازة، وهو أن يناوله كتابا، ويقول هذا سماعي مقتصرا عليه، فالصحيح أنه لا يجوز له الرواية بها[٢]، وبه قال الفقهاء، وأهل الأصول، وعابوا من جوزه من المحدثين[٣].

فرع: جوز مالك والزهري إطلاق حدثنا وأخبرنا في المناولة، وهو مقتضى قول[من][٤] يجعل[عرض][٥] المناولة المقرونة بالإجازة سماعا، وعن الأصبهاني أبي نعيم [٦]، والمرزباني[٧]، وغيرهما جوازه في[الإجازة][٨] المجردة.

---

(١) في (ب) من غير نظر، ولم يتحقق له روايته.

(٢) علل الطوفي ذلك بقوله: «لجواز معرفته بخلل، وقد يتساهل الإنسان بالكلام، وعند الجزم يتوقف». المختصر (ص٦٦).

(٣) وممن صححها ابن جريج والرازي وابن الصباغ وابن خلاد، وغيرهم. الكفاية (ص٣٣٤)، والبحر المحيط (٤/٣٩٥)، وشرح الكوكب المنير (٢/٥٠٧).

(٤) ساقطة من (ب).

(٥) ساقطة من (أ).

(٦) في (ب) أبي نعيم الأصبهاني.

(٧) في (ب) المرونابي.

(٨) ساقطة من (أ).

والصحيح الذي عليه الجمهور من أهل التحري المنع من ذلك، وتخصيصه بما يشعر بها، نحو حدثنا إجازة أو مناولة أو إذنا أو أجازني أو ناولني، أو شبه ذلك.

وعن الأوزاعي[١] تخصيص خبرنا بالإجازة والقراءة بأخبرنا، واصطلح الجماعة من المتأخرين على إطلاق أنبأنا في الإجازة، واختاره قوم[٢]، ومال إليه البيهقي[٣]. قال الحاكم: «الذي أختاره وعهدت عليه أكثر مشايخي وأئمة عصري أن يقولوا فيما عرض على المحدث فأجازه له شفاها أنبأني، وفيما كتب إليه كتب إلي».

قلت: وهذا هو الذي عليه عمل أصحابنا اليوم. وقال أحمد بن حمدان[٤]: «كل قول البخاري قال لي فهو عرض ومناولة».

وعبر[٥] بعضهم عن الإجازة بأخبرنا فلان أن فلانا أخبره، واختاره

---

(١) الكفاية (ص٣٣٠)، والإلماع (ص١٢٧).

(٢) ممن حكي ذلك الوليد بن بكر، صاحب كتاب «الوجازة في الإجازة». علوم الحديث (ص١٦٤).

(٣) المنهل الروي (ص٨٩)، وشرح ألفية الحديث، للعراقي (ص٢٢٢).

(٤) أبو جعفر أحمد بن حمدان بن علي بن سنان الحيري النيسابوري، سمع من الذهلي والدارمي وغيرهما، وصنف الصحيح على شرط مسلم، حافظ زاهد عابد قدوة، مات سنة ٣١١.

السير (٢٩٩/١٤)، وتذكرة الحفاظ (٧٦١/٢)، وطبقات الحفاظ (ص٣٢٢).

(٥) في النسختين معا «غير»، والصواب ما أثبت.

الخطابي أو حكاه، وهو ضعيف[١] واستعمل المتأخرون في الإجازة التي فوق الشيخ عن، فيقول قرأت على فلان عن فلان.

تنبيه: اعلم أن المنع من إطلاق حدثنا وأخبرنا لا يجوز بإباحة المجيز ذلك، كما اعتاده بعض المشايخ من المغاربة في قوله لمن يجيزه، إن شاء قال حدثنا، وإن شاء قال أخبرنا[٢].

❊ ❊ ❊ ❊

(١) علوم الحديث (ص١٦٤).

(٢) الفهرست، لابن خير (ص١٦). قال السيوطي في التدريب (٢/٣٢): «لأن إباحة الشيخ لايغير بها الممنوع في المصطلح».

الطريق الخامس: الكتابة

وهو أن يكتب مسموعه لغائب أو حاضر بخطه أو بإذنه، وهي أيضا ضربان؛ مقرونة بالإجازة، ومجردة عنها، فالمقرونة بالإجازة في الصحة والقوة مثل المناولة المقرونة بها[١]، وأما المجردة فمنع الرواية بها القاضي الماوردي[٢]، وأجازه كثير من المتقدمين والمتأخرين، منهم أيوب السختياني[٣]، ومنصور[٤]، والليث، وغير واحد من الشافعية،

---

(١) علوم الحديث (ص١٦٦)، والمنهل الروي (ص٩٠)، واختصار علوم الحديث (٣٦١/١).

(٢) أدب القاضي، للماوردي (٣٨٩/١).

(٣) أيوب بن أبي تميمة كيسان السختياني، أبو بكر البصري، رأى أنسا، ورى عن سعيد بن جبير، والأعرج، وعطاء، وعنه مالك، والثوري، وعدة. قال ابن سعد: «كان ثقة ثبتا في الحديث، جامعا حجة عدلا، مات سنة ١٣١.
الثقات، لابن حبان (٥٣/٦)، ورجال مسلم (٦٢/١)، وتهذيب الكمال (٤٥٧/٣)، والتقريب (ص١٥٨).

(٤) منصور بن المعتمر بن عبد الله السلمي، أبو عتاب الكوفي، أحد الأعلام، روى عن الحسن، والشعبي، والزهري، وعنه أبو حنيفة، والأعمش، والزهري، قال ابن مهدي: «لم يكن بالكوفة أحفظ منه»، مات سنة ١٣٢.
حلية الأولياء (٤٠/٥)، والسير (٤٠٢/٥)، وتهذيب التهذيب (٣١٢/١٠)، وطبقات الحفاظ (ص٦٦).

وأهل الأصول[١]، وهو المشهور بين أهل الحديث، وكثير في مصنفاتهم كتب إلي «فلان، قال حدثنا فلان، والمراد هذا[٢]، وهو عندهم معمول به معدود في الموصول، وقال السمعاني: «هي أقوى من الإجازة». ويكفي في معرفته خط الكاتب، وشرط بعضهم البينة، وهو ضعيف.

فرع الصحيح أنه يقول في الرواية بها، كتب إلي فلان، أو أخبرنا[٣] فلان كتابة ونحوه، ولا يجوز إطلاق حدثنا وأخبرنا، وقال الليث، ومنصور، وغير واحد من علماء الحديث يجوز.

---

(١) كشف الأسرار (٤١/٣)، والمستصفى (١٦٦/١)، وتيسير التحرير (٩٢/٣)، ومراقي السعود، للجكني (ص٢٩٢).

(٢) في صحيح البخاري، في كتاب الأيمان والنذور، ح٢٩٦ج٢٤٥٦/٦ «كتب إلي محمد بن بشار»، وفي صحيح مسلم أحاديث رويت كتابة فوق العشرة- كما ذكر الزركشي في النكت (٥٤٧/٣)-، منها حديث عامر بن سعد بن أبي وقاص قال: كتب إلي جابر بن سمرة مع غلامي نافع أن أخبرني بشيء سمعته من رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فكتب إلي: سمعت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «لايزال الدين قائما. .». صحيح مسلم، كتاب الإمارة، ح١٨٢٢ج١٤٥٣/٣.

وذهب ابن القطان الفاسي إلى اعتبار الرواية بها منقطعة، قال ذلك عقب الحديث المذكور.

بيان الوهم والإيهام (٥٣٨/٢-٥٤١).

وانظر: شرح الألفية، للعراقي (ص٢٢٣)، وفتح المغيث (١٢٥/٢)، وعلم علل الحديث (٥٧/٢-٥٨).

(٣) في (ب) أخبرني.

الطريق السادس: الإعلام

وهو أن يعلم الشيخ الطالب أن هذا الكتاب روايته أو سماعه، مقتصرا على ذلك، فجوز الرواية به كثير من أهل الحديث، والفقه، والأصول، منهم ابن جريج، وابن الصباغ، وكذلك الظاهرية[١]، وزاد بعضهم فقال: لو قال الشيخ هذه روايتي لا تروها عني جاز له روايتها عنه كما تقدم في السماع[٢].

والصحيح أنه لا يجوز الرواية بمجرد الإعلام، وبه قطع بعض الشافعية، واختاره المحققون، لأنه قد يكون سماعه ولا يأذن في روايته للخلل[٣] يعرفه، لكن يجب العمل إذا صح سنده[٤] عنده[٥].

---

(١) المحدث الفاصل (ص٤٥٢)، والكفاية (ص٣٤٨)، وعلوم الحديث (ص١٦٦).
ومن كتب الأصول: المستصفى (١/١٦٥)، ومراقي السعود (٢/٧٠).

(٢) قال القاضي عياض في الإلماع (ص١٠٧): «وهذا صحيح لا يقتضي النظر سواه، لأن منعه أن لا يحدث بما حدثه، لا لعلة، ولا لريبة لا يؤثر، لأنه قد حدثه فهو شيء لا يرجع فيه». وقال أحمد شاكر في الباعث (١/٣٦٤): «والذي اختاره القاضي عياض هو الراجح الموافق للنظر الصحيح، بل إن الرواية على هذه الصفة أقوى وأرجح عندي من الرواية بالإجازة المجردة عن المناولة، لأن في هذه شبه مناولة، وفيها تعين للمروي بالإشارة إليه».

(٣) في (ب) بخلل.

(٤) في (ب) سندها.

(٥) لأنه لا يتوقف وجوب العمل العمل على جواز الرواية. علوم الحديث (ص١٦٦)، والمنهل الروي (ص٩١)، وتدريب الراوي (٢/٥٩)، وشرح الكوكب المنير (٢/٥٢٧).

الطريق السابع: الوصية

وهي أن يوصي الراوي عند موته أو سفره لشخص بكتاب يرويه، فجوز[١] بعض السلف[٢] للموصى له رواية ذلك عن الموصي كالإعلام، والصحيح الصواب أنه لا يجوز، وقول من جوزه إما زلة عالم، أو مؤول بأنه قصد روايته على سبيل الوجادة كما سيأتي[٣].

الطريق الثامن: الوجادة.

وهي مصدر وجد يجد، [وهو][٤] مولد غير مسموع[٥]، وهو أن يقف على كتاب بخط شخص فيه أحاديث يرويها ذلك الشخص، ولم

---

(١) في (أ) يجوز.

(٢) منهم أيوب السختياني، وأبو قلابة. وتردد في اعتبارها ابن سيرين.
المحدث الفاصل (ص٤٥٩)، والكفاية (ص٣٥٢)، والغاية (١/١٦١).

(٣) وهو قول ابن الصلاح، كما في علوم الحديث، له (ص١٦٧).
وانظر: تدريب الراوي (٢/٦٠)، وشرح الكوكب المنير (٢/٥٢٥).

(٤) ساقطة من (أ).

(٥) لأن المولدين فرعوا قولهم وجادة فيما أخذ من العلم من صحيفة من غير سماع، ولا إجازة، ولا مناولة، من تفريق العرب بين مصادر وجد، للتمييز بين المعاني المختلفة حتى يظهر التغاير. علوم الحديث (ص١٦٧)، والغاية (١/١٦٣).
وانظر: مختار الصحاح (ص٧٠٩)، ولسان العرب (٣/٤٤٥-٤٤٦).

يسمعها منه الواجد، ولا له منه إجازة أو نحوها، فله أن يقول وجدت بخط فلان، أو قرأت وما أشبهه، وعلى هذا العمل قديما وحديثا، وهو من باب المنقطع[١]، ويشوبه شيء من الاتصال بقوله وجدت بخط فلان، وربما دلس بعضهم فذكر الذي وجد بخطه، وقال فيه عن فلان، أو قال فلان، وهو قبيح إن أوهم سماعه، وقد جازف بعضهم[٢] فأطلق في الوجادة حدثنا وأخبرنا، وأنكر ذلك على[٣] فاعله[٤].

قلت: لعله كان ممن له [منه] إجازة، وتوسع في إطلاق ذلك [على][٥] الإجازة كما ذهب إليه بعضهم، وإلا فهو أقبح تدليس قادح في الرواية.

فروع

الأول: **إذا وجد حدثنا[٦] في تأليف شخص، وليس بخطه فله أن يقول قال فلان، أو ذكر فلان قال أخبرنا فلان، وهذا منقطع لأنه لم يأخذ**

---

(١) في (ب) المرسل. وفي علوم الحديث الجمع بين الوصفين «وهو من باب المنقطع والمرسل».

وقال الزركشي في النكت (٥٥٣/٣): «وقد يقال: بل عده من التعليق أولى».

(٢) المراد به أبو عبد الله المرزباني، ونسب أيضا إلى أبي نعيم الأصبهاني. ونفى الحافظ الذهبي نسبته إليه. علوم الحديث (ص١٦٨)، وميزان الاعتدال (١١١/١، ٦٧٢/٣)، وتذكرة الحفاظ (١٠٩٦/٣)، وفتح المغيث (٣٠٧/٢).

(٣) في (أ) وأنكر على ذلك.

(٤) الكفاية (ص٣٥٢)، والإلماع (ص١١٧)، والباعث الحثيث (٣٧٢/١).

(٥) ساقطة من (ب).

(٦) في (ب) حديثا، ولعلها الأقرب.

شوبا من الاتصال، فإن لم يثق بكونه خطه فليقل بلغني، أو وجدت عن فلان، أو قرأت في كتابه أظنه خط فلان، أو أخبرني فلان أنه خط فلان. وإذا نقل من كتاب فلا يقل قال فلان إلا إذا وثق بصحة النسخة، ومقابلتها بأصلها، فإن لم يكن كذلك قال بلغني عنه، وأما إطلاق اللفظ الجازم كما يعتقده أكثر الناس في هذا الزمان فتسامح، وقد قيل: إن كان المطالع عالما متقنا لا يخفى عليه الساقط والمغير رجي له جواز الجزم، وإلى هذا استروح كثير من المصنفين.

قلت: وأما ما يوجد على حواشي بعض الكتب، فإن كان بخط معروف فلا بأس بنقله، وعزوه إلى من هو له، وإلا فلا يجوز اعتماده إلا لعالم متقن، والله أعلم.

الثاني: العمل بالوجادة، **قيل لا يجوز، نقل [ذلك][1] عن [معظم] المحدثين، والفقهاء المالكية وغيرهم[2]، وقيل يجوز، نقل ذلك عن الشافعي، ونظار أصحابه، وقطع بعض الشافعية بوجوب العمل بها عند حصول الثقة[3]، وهو الصحيح[4].**

---

(١) ساقطتان من (أ).

(٢) الإلماع (ص١٢٠)، والتدريب (٢/٦٣). وقال ابن تيمية في المسودة (ص٢٧٩-٢٨٠) في تعليل عدم جواز العمل قياسا على المرسل، ونحوه مما لم يتصل،: «هو قياس مع الفارق، لأنه قد يكون الساقط من المرسل ضعيفا لا يحتج به، وذلك بخلاف خط العالم الموثوق به، والخطوط تتمايز في الغالب، وإن احتملت التشابه فذلك مما يقل وقوعه».

(٣) جمع الجوامع (٢/١٧٥)، نهاية السول، للأسنوي (٢/٣٢٣).

(٤) وممن صححه النووي في التقريب (٢/٦٣)، وقال صاحب الكوكب المنير (٢/٥٢٧): «وهو قول أصحابنا».

قال الحافظ أبو عمرو: «ولا يتجه في هذه الأزمان غيرها»[1].

---

(١) على أن ابن كثير لم يعدها من باب الرواية، فقال: «الوجادة ليست من باب الرواية، وإنما هي حكاية عما وجده في الكتاب». اختصار علوم الحديث (١/٣٧٠).

واستدل لها بحديث ورد عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال فيه: «أي الخلق أعجب إليكم إيمانا؟ قالوا: الملائكة. قال: وكيف لا يؤمنون وهم عند ربهم؟ وذكروا الأنبياء، فقال: وكيف لا يؤمنون والوحي ينزل عليهم؟ قالوا ونحن، قال وكيف لا تؤمنون وأنا بين أظهركم؟ قالوا: فمن يا رسول الله؟ قال: قوم يأتون من بعدكم، يجدون صحفا يؤمنون بما فيها». وقال في تفسيره (١/٤١): «وهذا الحديث فيه دلالة على العمل بالوجادة التي اختلف فيها أهل الحديث، لأنه مدحهم على ذلك، وذكر أنهم أعظم أجرا من هذه الحيثية، لا مطلقا». وقال البلقيني في محاسن الاصطلاح (١/٤١): «وهو استنباط حسن»، واعترض عليه السخاوي في فتح المغيث (٣/٢٨) فقال: «وفي الإطلاق نظر، فالوجود بمجرده لا يسوغ العمل»، وقال في الغاية (١/١٦٥): «وينبغي تقييد هذا بما إذا كان ممن يسوغ له العمل بالحديث والاحتجاج به على ما تقرر في محله».

والحديث المستدل به أخرجه الحاكم (٤/٩٦) وقال: «حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»، والبزار في مسنده (١/٤١٣)، وأبو يعلى (١/١٤٧)، والعقيلي في الضعفاء الكبير (٤/٢٣٨).

وانظر الكلام عليه في: مجمع الزوائد (١٠/٦٥)، وفتح القدير، للشوكاني (١/٣٥)، والباعث الحثيث (١/٣٧٤)، وسلسلة الأحاديث الضعيفة، ح، ٦٤٨، ٦٤٧، ٦٤٩، (٢/١٠٤). وقد ضعف الشيخ جميع طرقه التي وقف عليها، وسبقه الشوكاني إلى ذلك.

الثالث: فائدة ذكر الوجادة زيادة القوة في الخبر، فإذا وجد حديث في مسند الإمام أحمد مثلا وهو بخطه، فقوله وجدت بخط الإمام أحمد كذا أقوى من قوله قال أحمد، لأن القول ربما يقبل الزيادة والنقص والتفسير، ولا سيما عند من يجيز النقل بالمعنى، وذلك بخلاف الخط.

❊ ❊ ❊ ❊

النوع الثالث: في كتابة الحديث وضبطه

ويشتمل على عشرة فصول.

الأول: **اختلف السلف في كتابة الحديث، فكرهها طائفة منهم كعمر بن الخطاب[١]، وعبد الله بن مسعود، وأبو سعيد الخدري رضي الله عنهم، وأباحها طائفة أخرى منهم كعلي بن أبي طالب، وابنه الحسن، وعبد الله بن عمر، ثم أجمع العصر الثاني على جوازه[٢]، فقيل أول من صنف فيه ابن جريج، وقيل مالك، وقيل الربيع بن صبيح كما قدمنا أول الخطبة، ثم انتشر تدوينه وجمعه، وأجمع عليه الأئمة المقتدى بهم، وظهرت فوائد ذلك ونفعه.**

قال موسى بن هارون: «أهل البصرة يكتبون الحديث لعشر سنين، وأهل الكوفة لعشرين، وأهل الشام لثلاثين». وقال أبو عبد الله

---

(١) روي عن عمر وعلي رضي الله عنهما الوجهان؛ لكراهة والإباحة. سنن الدارمي (١/١٢٧)، والمحدث الفاصل (٣٧٩)، وجامع بيان العلم (١/٦٣-٧٢).

(٢) أعلام الحديث، لخطابي (١/٢١٦)، والإلماع (ص١٤٦)، والمدخل (ص٤١٣)، وعلوم الحديث (ص١٦٩-١٧١)، وفتح الباري (١/٢٤٦).
قال الزركشي في النكت (١/٥٦١): «وفي المسألة قول ثالث...، حكاه الرامهرمزي والخطيب، وهو جواز الكتابة للحفظ، فإذا حفظ محاه».

الزبيري[١]: «يستحب كتب الحديث بعد عشرين سنة لأنه مجتمع العقل» انتهى[٢].

والصواب أن يشتغل بكتب الحديث وتقييده من حين تأهله لذلك، ولا ينحصر في سن مخصوص، لاختلاف ذلك باختلاف الأشخاص.

فعلى كاتب الحديث صرف الهمة إلى ضبطه وتحقيقه شكلا ونقطا، بحيث يؤمن اللبس معه، ثم قيل إنما يشكل المشكل، ولا يشتغل بتقييد الواضح، حتى كان بعض أهل العلم يكرهون الإعجام والإعراب إلا في الملتبس، وقال قوم يشكل الجميع، لأجل المبتدي وغير المتبحر[٣].

قلت: وهذا بحسب الأشخاص والأزمان والبلدان، فإن الوضوح والإشكال أمر نسبي، فلذلك اعتمدنا في تصحيح المصابيح تقييد كثير من الواضح عند أهل هذه الصناعة واعتذرنا عن ذلك بأنا أردنا عموم النفع بالنسبة للديار التي ألفناه فيها.

---

(١) الزبير بن أحمد بن سليمان القرشي الأسدي، شيخ الشافعية، حدث عن أبي داود وطائفة، وعنه أبو بكر النقاش، وكان من الثقات الأثبات، وله مصنفات كثيرة مليحة، مات سنة ٣١٧. تاريخ بغداد (٤٧١/٨)، وتهذيب الأسماء واللغات، للنووي (٥٣٤/٢)، والسير (٥٧/١٥).

(٢) المحدث الفاصل (ص١٨٧)، والكفاية (ص٥٥)، والإلماع (ص٦٥)، وفتح المغيث (١٣٧/٢).

(٣) قال عياض في الإلماع (ص١٥٠): «وهذا هو الصواب، لاسيما للمبتدئ وغير المتبحر في العلم، فإنه لا يميز ما يشكل مما لا يشكل، ولا صواب وجه الإعراب للكلمة من خطئه». وانظر الاقتراح (ص٤١).

الفصل الثاني[١]. ينبغي أن يكون اعتناؤه بضبط الملتبس من الأسماء أكثر لأنه نقلي محض[٢]، قال الحافظ أبو عمرو: «ويستحب ضبط المشكل في نفس الكتاب، وكتبه مضبوطا واضحا في الحاشية لأنه أبلغ»، ويحقق الخط دون مشقه[٣] وتعليقه[٤]، ولا يدققه من غير عذر كضيق الورق، وتخفيف حمله في السفر، فإن الخط علامة فأحسنه أبينه[٥]. قال بعض العلماء: اكتب ما ينفعك وقت حاجتك إليه، يعني وقت الكبر وضعف البصر. والكتابة بالحبر أولى من المداد لأنه أثبت. قالوا ولا يكون القلم صلبا جدا فلا يجري بسرعة، ولا رخوا جدا فيخفى سريعا.

وقال بعضهم [٦]: إذا أردت جودة خطك فأطل حلقتك وأسمنها، وحرف قطتك[٧] وأيمنها.

---

(١) في (أ) الطريق الثاني.

(٢) المؤتلف والمختلف، للأزدي (ص٢٠)، والجامع، للخطيب (١/١٩٩).

(٣) المشق سرعة الضرب، والطعن، والأكل، والكتابة، وبابه نصر، ومشق الكاتب خفف يده. المجمل (٣/٢٣١)، والمحيط (٥/٢٤٦)، واللسان (١٠/٣٤٤-٣٤٥).

(٤) التعليق خلط الحروف التي ينبغي تفريقها. والتدقيق الكتابة بالخط الدقيق. لسان العرب (١٠/١٠٠).

(٥) ورد ذلك عن علي وعن عمر، حكاه عنهما الخطيب في الجامع (١/١٩٠).

(٦) ورد عن علي رضي الله عنه، وعزي إلى عبد الحميد الكاتب. الجامع، للخطيب (١/١٨٦- ١٩١).

(٧) القطة: يقال قط الشيء قطعه عرضا، وبابه رد، ومنه قط القلم، وزالمقطة ما يقط عليه القلم. المجمل (٣/٧٢٨)، والمحيط (٥/١٩٤)، ومختار الصحاح (ص٥٤٢)، والقاموس المحيط (٢/٣٨٠).

وليكن ما يقط عليه صلبا، ويحمد[١] القصب الفارسي، والخشب الأبنوس[٢] الناعم.

ويضبط الحروف المهملة، فقيل ينقط[٣] المهملة تحتها بما فوق نظائرها المعجمة، إلا الحاء لئلا يلتبس بالجيم، وقيل يجعل كقلامة الظفر فوقها مضجعة على قفاها، وقيل يجعل تحتها صغير مثلها، وفي بعض الكتب القديمة فوقها خط صغير، وفي بعضها تحتها همزة.

ولا يصطلح من نفسه برمز لا يعرفه الناس إلا أن يبين مراده، ويعتني بضبط مختلف الروايات وغيرها، فيجعل كتابه على رواية[٤]، ثم ما كان في غيرها من زيادة ألحقها في الحاشية، أو نقص أعلم عليه، أو خلاف نبه عليه، وسمى روايته مبينا.

ولا بأس بكتابة التراجم بالحمرة، ورمز الأسماء والمذاهب بها.

---

(١) في (أ) يحمل.

(٢) الأبنوس نوع من الشجر يقال له الساسم، ويقال له الشيزى.
الفائق، للزمخشري (٢/١٠٧)، والنهاية في غريب الحديث (٢/٣٢٧)، واللسان (٥/٣٦٣).

(٣) في (أ) نقطة.

(٤) قال السخاوي في الغاية (١/١٢٨): «وهذا هو اللائق في زماننا، بل الذي أراه الآن الاقتصار في الضبط على رواية واحدة، لا كما يفعله من ينسخ البخاري من نسخة اليونيني، لما يحصل بسبب ذلك من الخلط الفاحش الذي سببه عدم التمييز. قلت: نظرا للاختلاف الحاصل بين النسخ، ومن يراجع شروح الكتب الستة -خاصة فتح الباري- يقف على ذلك.

وإذا رمز شيئا بين اصطلاحه في أول الكتاب ليعرفه[١] من يقف عليه، واكتفى كثيرون بالتمييز بحمرة مبينا ذلك [٢].

الفصل الثالث. **يجعل بين كل حديثين دارة، فعل ذلك جماعة من المتقدمين[٣]، واستحب الخطيب[٤] أن يكون غفلا، فإذا قابل نقط وسطها. ولا يكتب المضاف في آخر السطر، والمضاف إليه في أول الآخر، مثل عبد الله وعبد الرحمن، فيكره كتابة عبد آخر سطر، واسم الله، والرحمن، مع ابن فلان أول الآخر وكذلك رسول الله، ونحو ذلك مما يقع فيه لبس[٥].**

وإذا كتب اسم الله تعالى أتبعه التعظيم كعز وجل ونحوه، ويحافظ على كتابة الصلاة والتسليم على رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كلما كتبه، ولا

---

(١) في (أ) لمعرفة.

(٢) علوم الحديث (ص١٧٣- ١٧٤)، الاقتراح (ص٤٢)، المنهل الروي (ص٩٢- ٩٣)، الباعث الحثيث (١/٣٨٤).

وينظر لمزيد اطلاع على هذه العلامات كتاب التحقيق النصوص ونشرها، لعبد السلام هارون.

(٣) منهم أبو الزناد، وأحمد، وإبراهيم الحربي، وابن جرير الطبري، وغيرهم. المحدث الفاصل (ص٦٠٦)، والجامع (١/٢٠١).

(٤) الجامع (١/٢٠٢).

(٥) قلت: لعل وجه اللبس يحصل من كون أواخر الأسطر وأوائلها غالبا ما تتعرض للطمس، فيحصل اللبس على من يقف على ذلك، بخلاف ما لو حصل الطمس في وسط السطر، فإنه يسهل الاهتداء إليه.

يسأم من تكراره، وإن لم يكن في الأصل، ومن أغفل ذلك فقد حرم حظا عظيما، ويصلي بلسانه على النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كلما كتبه أيضا، وكذلك الترضي والترحم على الصحابة والعلماء.

ويكره الاقتصار على الصلاة دون التسليم[1]. **قلت: يعنون فيما ورد من كتب الحديث حسبما هو الرواية سلفا عن خلف مثل قال النبي** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، **وأمر رسول الله** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **فإن ذلك خلاف الرواية، وأما رجل ذكر النبي** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **فقال اللهم صل عليه مثلا فلا أحسب أنهم أرادوا أن ذلك يكره له، والله أعلم.**

روينا عن حمزة الكناني الحافظ[2] قال: «كنت أكتب الحديث فأكتفي بالصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم، فرأيت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في المنام فقال: ما لك لا تتم الصلاة علي؟ قال: فما كتبت بعد ذلك الصلاة إلا مع التسليم».

ويكره الرمز بالصلاة والترضي بالكتابة كما يفعله غير أهل الحديث، بل يكتب ذلك بكماله، وقد ورد عنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «من صلى

---

(١) ويكثر ذلك في كتب الأصوليين، بخلاف أهل الحديث فإنه يغلب عليهم الجمع بينهما.

(٢) حمزة بن محمد بن علي الكناني، أبو القاسم المصري، الحافظ الزاهد، مملي مجلس البطاقة، سمع من النسائي وأبي يعلى الموصلي، وعنه الدارقطني، قال الحاكم: «متفق على تقدمه في معرفة الحديث»، مات سنة ٣٥٧.
تذكرة الحفاظ (٣/٩٣١)، وطبقات الحفاظ (ص٣٧٨).

علي في كتاب لم يزل الملائكة يصلون عليه ما دام اسمي في ذلك الكتاب»[١].

الفصل الرابع. عليه مقابلة كتابه بأصل شيخه وإن كان إجازة [٢]، وأفضل المقابلة أن يمسك هو وشيخه كتابهما حال السماع، وينظر معه من لا نسخة معه، لاسيما إن كان يريد النقل من نسخته، وقال يحيى بن معين: «[لا][٣] يجوز أن يروي من غير أصل الشيخ، إلا أن ينظر فيه بنفسه حالة السماع»[٤].

---

(١) أخرجه الطبراني في الأوسط، ح١٨٣٥ج٢/٢٣٤، وابن عدي في الكامل (٣/٢٤٩)، وابن الجوزي في الموضوعات (١/٢٢٨)، والرافعي في التدوين (٤/١٠٧).

وعزاه ابن القيم في جلاء الأفهام (ص٢٠٠، ٥٧٥) إلى أبي الشيخ في الثواب، وحكم بوضعه. قال ابن كثير في تفسيره (٣/٥١٧): «وليس هذا الحديث بصحيح من وجوه كثيرة، وقد روي من حديث أبي هريرة ولا يصح، قال الحافظ أبو عبد الله الذهبي شيخنا: أحسبه موضوعا». قال السيوطي في - التدريب (٢/٧٤): «وهذا الحديث وإن كان ضعيفا فهو مما يحسن إيراده في هذا المعنى، ولا يلتفت إلى ذكر ابن الجوزي له في الموضوعات، فإن له طرقا تخرجه عن الوضع، وتقضي أن له أصلا في الجملة.

وانظر: ميزان الاعتدال (١/٣٢٠)، ولسان الميزان (٢/٢٦)، وكشف الخفاء (٢/٣٣٨)، وإتحاف السادة المتقين (٥/٥٠).

(٢) قال المؤلف في الهداية (١/١٣٣).

وبعد أن تكتب فالتقبل وإلا فارم في المزابل

(٣) ساقطة من (ب).

(٤) الكفاية (ص٢٣٩).

والصحيح أنه يكفي مقابلة ثقة أي وقت كان، ويكفي مقابلته بفرع قوبل بأصل الشيخ، أو بأصل أصل الشيخ المقابل به أصل الشيخ، فإن لم يقابل به وكان الناقل صحيح [النقل][1] قليل السقط، ونقل من الأصل فقد جوز الرواية منه الأستاذ أبو إسحق، والإسماعيلي، والبرقاني، والخطيب، ويبين حال الرواية أنه لم يقابل[2]. وكتاب شيخه مع من فوقه ككتابه في جميع ذلك. ولا يروي كتابا سمعه من أي نسخة اتفقت[3]، وتقدم[4] ما كان يعتمده شيخنا الحافظ ابن رافع وقت الإخبار، وسيأتي فيه كلام.

الفصل الخامس. **إذا خرج الساقط وهو اللحق[5] بفتح اللام والحاء، فليخط عن موضع سقوطه خطا صاعدا قليلا معطوفا بين السطرين عطفة يسيرة إلى جهة اللحق[6]، وقيل يمد العطفة إلى أول اللحق[7]، ثم يكتب اللحق قبالة العطفة في الحاشية من جهة اليمين إن**

---

(١) ساقطة من (أ).

(٢) وقد روى البرقاني أحاديث كثيرة وقال فيها: «أخبرنا فلان ولم أعارض بالأصل». الكفاية (٢٣٩).

(٣) للاختلاف بين النسخ كما سبق بيانه.

(٤) في (ب) ويقدم.

(٥) اللحق، مشتق من الإلحاق، ويطلق على كل شيء لحق شيئا، أو ألحق به، والشيء الزائد.

(٦) فيكون بشكل زاوية قائمة هكذا ⌐ ، إلى اليمين، أو هكذا ¬ إلى اليسار. الباعث الحثيث (٢/٣٩١).

(٧) قال ابن الصلاح (ص١٧٨): «وهذا أيضا غير مرضي، فإنه وإن كان فيه زيادة بيان، فهو تسخيم للكتاب، وتسويد له».

اتسعت، إلا أن[١] يسقط في آخر السطر، وليكتبه صاعدا إلى أعلى الورقة، لا نازلا إلى أسفل [أسفلها][٢] لاحتمال تخريج آخر بعده، وليكن رؤوس حروف اللحق إلى جهة اليمين، فإن زاد اللحق على سطر ابتدأ سطوره من جهة طرف الورقة إن كان في يمين الورقة[٣]، بحيث تنتهي سطوره إلى آخر الكتاب، وإن كان في الشمال ابتدأ السطر من جهة أسطر الكتاب، ثم يكتب في انتهاء اللحق صح، وقيل يكتب معها رجع، وقيل الكلمة المتصلة به داخل الكتاب، وليس بمرضي لأنه تطويل موهم[٤].

أما الحواشي غير الأصل من شرح أو بيان غلط، أو اختلاف رواية أو نسخة فلا يكتب في آخره صح. قال القاضي عياض: «لا يخرج له خط»[٥]، [وقيل يخرج له خط][٦]، وقيل يخرج من وسط الكلمة للفرق بينهما، ولا يوصل الكتابة بحاشية الورقة بل يدع ما يحتمل الحك مرات.

فرع. لابأس بكتابة الحواشي والفوائد المهمة على حواشي كتاب يملكه، ويكتب عليه حاشية أو فائدة، وبعضهم يجعل علامة الحاشية حاء

---

(١) في (ب) أولى الآن.

(٢) ليست في (ب).

(٣) في (ب).

(٤) شرح الألفية، للعراقي (ص٢٤٤)، وفتح المغيث (٢/١٧٣).

(٥) الإلماع (ص١٦٤).

(٦) ساقط من (ب).

ممدودة[١] (حـه) هكذا، ولا يكتب الحواشي بين الأسطر، ولا في كتاب لا يملكه إلا بإذن مالكه.

الفصل السادس. **التصحيح والتمريض والتضبيب من شأن المتقنين، فالتصحيح كتابة صح على كلام صح رواية ومعنى، لكنه عرضة للشك والخلاف.**

والتضبيب- وقد يسمى التمريض-أن يمد خطا أوله كرأس الصاد- ولا يلصق بالممدود على ثابت نقلا فاسد لفظا، أو معنى، أو ضعيف، أو ناقص، ومن الناقص موضع الإرسال أو الانقطاع، وربما اقتصر بعضهم على الصاد في علامة التصحيح، فأشبهت الضبة[٢]، ويوجد في بعض الأصول القديمة في إسناد فيه جماعة عطف بعضهم على بعض علامة تشبه الضبة بين أسمائهم، وليست ضبة بل كأنها علامة الاتصال

الفصل السابع. **إذا وقع في الكتاب خطأ وحققه كتب عليه (كذا) صغيرة، وكتب في الحاشية صوابه كذا[٣] إن تحققه. وإن وقع في الكتاب**

---

(١) في (أ) حاشية ودة، سقطت حروف الأولى.

(٢) أصل التضبيب تغطية الشيء، ودخول بعضه في بعض، وضبة القدح ما يجبر إذا انكسر، وضبة الباب قفله، ومن ذلك استعير المفهوم الاصطلاحي للضبة. المجمل (٢/٥٦٠)، والمحيط (٧/٤٤٠)، والقاموس المحيط (١/٩٤-٩٥)، وفتح المغيث (٣/٩٤).

(٣) في (ب) صوابه كذا.

ما ليس منه نفي بالضرب، أو الحك، أو الكشط[١]، ويسمى البشر[٢]، أو المحو، وأولاه الضرب، فقيل يخط فوقه خطا بينا مختلطا به، ويتركه ممكن القراءة، ويسمى الشق، وقيل لا يخلطه بالكتابة بل يكون فوقه معطوفا على أوله وآخره، وقيل يحوق[٣] على أوله نصف دائرة، وعلى آخره نصف دائرة، وقيل إن كثر المضروب عليه فقد يكفي التحويق على أوله وآخره، وقد يحوق على أول كل سطر وآخره، وقيل يكتب (لا) في أوله و(إلى) في آخره. وإن كان الضرب على مكرر فقيل على الثاني، وقيل يبقي أحسنهما وأبينهما صورة[٤]، وفصل القاضي عياض فقال: «إن كان في أول سطر ضرب على الثاني، أو في آخره فعلى الأول صيانة لأوائل الأسطر، أو في آخر سطر وأول آخر ضرب على آخر السطر صيانة لأوله»[٥].

---

(١) الكشط، أو القشط، يقال: كشطت جلد البعير، والغطاء عن الشيء كشفته عنه، وفي قراءة ابن مسعود «إذا السماء قشطت»-أي قلعت-قال الزجاج: «معناهما واحد». ومعناه هنا إزالة الحرف بسكين ونحوه.

المجمل (٧٨٦/٣)، والمحيط (١٦٠/٦)، وتفسير القرطبي (١٥٣/١٩).

(٢) في (ب) الستر، وهو خطأ، والبشر معناه الإزالة والتقشير، يقال: بشرت الأديم أبشره إذا أخذت بشرته. المجمل (١٢٦/١)، والمحيط (٣٣٠/٧)، والقاموس (٣٧٢/١)، وتاج العروس (٤٤/٣).

(٣) في (ب) يجوق، وكذا التحويق وردت فيها التجويق.

(٤) لأن الكتاب علامة لما تقرأ، وأولى الحرفين بالابقاء أدلهما عليه، وأجودهما صورة. المحدث الفاصل (ص٦٠٧)، والجامع (٢٠٦/١).

(٥) الإلماع (ص١٧١-١٧٢).

وإن تكرر المضاف، أو المضاف إليه، أو الموصوف، أو الصفة روعي اتصالهما.

وأما الحك، والكشط، والمحو فكرهها أهل العلم، لأن الحك والكشط يحتمل التغيير، وربما أفسد الورقة[1] وما ينفذ إليه، والمحو مسود للقرطاس.

قلت: ولنا فيه تفصيل، إن كان مما تحقق كونه غلطا كما يسبق إليه القلم[2]، الكشط أولى لئلا يوهم بالضرب أن له أصلا، وأنشدنا بعض شيوخنا.

حذقك في الكشط دليل على ... أنك في الخط كثير الغلط

والله أعلم.

فإذا أصلح شيئا فقد قال الخطيب: «يبشره بنحاتة الساج ويبقي التتريب»[3]

---

(١) في (ب) الفرقة.

(٢) في (ب) كما سبق إليه القلم.

(٣) لفظ الخطيب: «ويكون ما ينشر به نحاتة الساج، ويتقي استعمال التراب».
وأخرج الترمذي (٥/٦٦) في كتاب الاستئذان، باب ما جاء في الكتاب، عن جابر رضي الله عنه أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «إذا كتب أحدكم كتابا فليتربه، فإنه أنجح للحاجة». قال الترمذي: «هذا حديث منكر، لا نعرفه عن أبي الزبير إلا من هذا الوجه، وحمزة عندي هو النصيبي ضعيف الحديث». -بل =

الفصل الثامن. **غلب على كتبة الحديث الاقتصار على الرمز في حدثنا وأخبرنا، وشاع بحيث لا يخفى على أحد منهم، فيكتبون من حدثنا ثنا، أونا، أو دثنا، ومن أخبرنا أنا، أو أخنا، أو رنا، وأما كتابة ح في حدثنا، وأخ في أخبرنا فمما أحدثه بعض العجم، وليس من اصطلاح أهل الحديث**[1].

وإذا كان للحديث إسنادان أو أكثر، كتبوا عند الانتقال من إسناد إلى إسناد ح إشارة إلى التحويل من إسناد إلى إسناد، فيتلفظ بها المحدث عند الوصول إليها فيقول حا ويمر في القراءة، وعليه عمل أصحابنا.

وقيل من الحيلولة[2] لأنها تحول بين الإسنادين وليست من الحديث [فلا يتلفظ بشيء مكانها.

= قال عنه الحافظ في التقريب: «متروك متهم بالوضع-. وقد أخرجه بنحوه ابن ماجه في كتاب الأدب، باب تتريب الكتاب، ح٣٧٧٤ج٢/١٢٤٠، وابن عدي في الكامل (٢/١٠).

انظر الكلام عليه في: معرفة التذكرة، لابن القيسراني (ص٨٥)، ومصباح الزجاجة (٤/١٢٥)، والمقاصد الحسنة (ص٤٣)، وكشف الخفاء (١/١٠٠)، وسلسلة الأحاديث الضعيفة (٤/٢٢٣)، وضعيف الجامع، ح٦٧٢، ٦٧٤ (ص٩٧).

(١) ممن عزا ذلك إلى فعل العجم السخاوي في الغاية (١/١٣٩)، ولعله أخذه عن المؤلف، فإنه ينقل عنه كثيرا من كتابه هذا، كما سبقت الإشارة إلى ذلك في الدراسة.

(٢) قال الزركشي في النكت (٣/٥٩٥): «وجدت بخط بعض الفضلاء عن شيخه الحافظ شرف الدين الدمياطي أنه قال: «. . ويريدون حاجز، قال: وقد قرأ علي بعض الحفاظ المغاربة، فصار كلما وصل إلى (ح) قال حاجز».

وقيل هي إشارة إلى قولنا الحديث][1] فلذلك يقوله المغاربة مكانها في القراءة[2]، وكتب بعض المتقدمين من الحفاظ مكانها صح[3]، وهذا إشعار [منه] بأنها رمزها، وبعضهم يجعلها خا معجمة، ويتلفظ بها كذلك يريد أنه إسناد آخر، والظاهر أن ذلك اجتهاد من أئمتنا في شأنها من حيث أنهم لم يتبين لهم فيها شيء من المتقدمين، والله أعلم.

الفصل التاسع. **قال الخطيب**[4]: «**ينبغي أن يكتب بعد البسملة اسم شيخه المسمع للكتاب، وكنيته ونسبه، ثم يسوق ما سمعه منه، ويكتب فوق البسملة**[5]**، أو في الحاشية أول الورقة تاريخ السماع ومن سمع معه، وكلا فعله الشيوخ**». **قلت: كره بعض شيوخنا الأول تأدبا، وقال: «لا ينبغي أن يكون فوق البسملة شيء»، وهو الأولى، والله أعلم.**

ولا بأس بكتابة طبقة[6] السماع في آخر الكتاب، أو بحيث لا يخفى منه، وليكن الطبقة بخط ثقة [معروف الخط، وعند ذلك فلا بأس

---

(١) ما بين المعقوفتين في هذه الصفحة ساقط من (ب).

(٢) فتح المغيث (١١١/٣).

(٣) حكاه ابن الصلاح (ص١٨٢) عن أبي عثمان الصابوني، وأبي مسلم الليثي، والخليلي.

(٤) الجامع (١٩٧/١).

(٥) في (ب) التسمية.

(٦) الطبقة الجماعة المشتركون في شيء خاص، كسماع كتاب مخصوص ونحوه. الغاية (١٤٣/١).

بأن لا يصحح عليه الشيخ، ولا بأس بأن يكتب سماعه بخط نفسه إذا كان ثقة] فقد فعله الثقات.

قلت: كتبت مرة طبقة السماع[١] وقدمتها إلى شيخنا المسمع الحافظ أبي بكر بن المحب ليصحح عليها فكره ذلك مني، وقال: «لا تعد إلى ذلك، إنما يحتاج إلى التصحيح من يشك فيه».

وعلى كاتب السماع التحري، وبيان السامع، والمستمع، والمسموع بلفظ بين واضح، وعليه تجنب التساهل فيما يثبته.

والحذر من إسقاط بعض السامعين لغرض فاسد، وإذا لم يحضر مجلسا فله أن يعتمد في حضورهم خبر الشيخ أو خبر ثقة حضره. ومن ثبت سماع غيره في كتابه قبح منه كتمانه، [أو منعه من] نسخه، أو نقل سماعه، فإن كان سماعه مثبتا برضى صاحب الكتاب، لزمه إعارته ولا يبطئ عليه، وإلا فلا يلزمه، كذلك قاله أئمة المذاهب في زمانهم، وهم القاضي حفص بن غياث الحنفي[٢]، والقاضي إسماعيل بن جعفر المالكي، وأبو عبد الله الزبيري[٣] الشافعي وغيرهم.

---

(١) في (ب) سماع.

(٢) حفص بن غياث بن طلق بن معاوية النخعي، أبو عمر الكوفي، الحافظ، قاضي الكوفة وبغداد، روى عن جعفر الصادق، وخالد الحذاء، وعنه ابن راهويه، وأبو بكر بن أبي شيبة. وثقه ابن معين والعجلي والنسائي. قال ابن حجر: «ثقة فقيه، تغير حفظه قليلا في الآخر، مات (سنة ١٩٥).
تاريخ بغداد (٨/١٩٨)، والسير (٩/٢٢)، والتقريب (ص٢٦٠)، وطبقات الحفاظ (ص١٣٠).

(٣) في (أ) الزبير تقدمت ترجمته.

وخالف في ذلك قوم، والأول هو الصحيح، لأن ذلك كشهادة تعينت له عنده فعليه أداؤها، كما يلزم متحمل الشهادة أداؤها، وبذل[١] نفسه بالمشي إلى مجلس الحكم[٢].

الفصل العاشر. **إذا نسخ الكتاب فلا ينقل سماعه إلا بعد المقابلة المرضية[ولذا لا ينبغي لأحد أن ينقل سماعه إلى نسخة، أو يثبته فيها عند السماع إلا بعد المقابلة المرضية][٣] بالمسموع، إلا أن يبين عند النقل[٤] كون النسخة غير مقابلة، أو ينبه على كيفية الحال، وإذا قابل كتابه علم على مواضع وقوفه، وإذا كان في السماع كتب بلغ[في][٥] المجلس[٦] الأول، أو الثاني إلى آخرها.**

---

(١) في (ب) وإن بذل.

(٢) قد يفرق بينهما بأن الشهادة يلزم تحملها، وإن لم يرض السامع، ولا استرعي في أمرها، بل إذا سمع شخص شخصا يقر لآخر بدين وجب عليه الأداء، بخلاف السماع، فإن الاتفاق على أنه إن لم يكتب بخط صاحب الكتاب لا تجب إعارته. حاشية شرح الألفية، للعراقي (ص٢٥٥).
وذكر البلقيني توجيها آخر غير الذي وجه به الوجوب هنا، وهو أن مثل ذلك من المصالح العامة المحتاج إليها، مع وجود علاقة بينهما تقتضي إلزامه بإسعافه في مقصده. (فتح المغيث ٢/١٢٠). وقال السيوطي في التدريب (٢/٥٣): «وقد ذم الله تعالى في كتابه مانع العارية بقوله ﴿ويمنعون الماعون﴾، وإعارة الكتب أهم من الماعون».

(٣) ساقط من (ب).

(٤) في (ب) النقل له من النسخة.

(٥) ساقطة من (ب).

(٦) في (ب) المجلس.

قلت: **وإذا وقع في نسخته[1] خلل فلا يتعداه حتى يصلحه، أو ينبه عليه إن كان كثيرا، أو ضاق المجلس فيصلحه بعد الفراغ، والله أعلم.**

❊ ❊ ❊ ❊

(١) في (ب) ونسخه.

النوع الرابع: في أدب الطالب

والكلام فيه في ستة فصول.

الأول: تصحيح النية في طلبه لله تعالى [خالصا والحذر من قصد التوصل به إلى غرض الدنيوية[١]، ويبتهل إلى الله][٢] في التوفيق والتيسير، ويأخذ نفسه بالآداب السنية، والأخلاق المرضية، وأهمها صدق اللهجة، وحسن القصد، فقد روينا عن سفيان الثوري: «ما أعلم عملا أفضل من طلب الحديث لمن[٣] أراد الله [تعالى] به»، وعن حماد بن سلمة: «من طلب الحديث لغير الله[تعالى] مكر به»[٤]، وسأل أبو عمرو[٥] إسماعيل بن نجيد أبا جعفر [أحمد][٦] بن حمدان-وكانا من

---

(١) كذا في (ب)، ولعل الأصوب الأغراض الدنوية.

(٢) ساقط من (أ).

(٣) في (ب) بمن.

(٤) جامع بيان العلم وفضله (١/١٩١)، والجامع، للخطيب (١/٢١).

(٥) في (أ) أبو عمر.

هو أبو عمرو إسماعيل بن نجيد بن أحمد السلمي النيسابوري، شيخ الصوفية، مسند خراسان، سمع أبا مسلم الكجي، وعبد الله بن أحمد وعدة، وعنه أبو عبد الرحمن السلمي، وأبو عبد الله الحاكم، مات سنة ٣٦٥. الإكمال (١/١٨٨)، والسير (١٦/١٤٦)، والإعلام (ص١٥٥)، والإشارة (ص١٨١).

(٦) ساقطة من (ب).

عباد الله الصالحين- بأي نية أكتب الحديث؟ فقال: «ألستم تروون أن عند ذكر الصالحين تنزل الرحمة؟ قال نعم، قال فرسول الله صلى الله عله وسلم رأس الصالحين»[١].

وقد تقدم ذكر السن الذي يبتدئ فيه بكتابة الحديث، وليغتنم مدة إمكانه، ويفرغ جهده في تحصيله.

الفصل الثاني. **أن يبدأ بسماع [ما عند][٢] أرجح شيوخ بلده إسنادا، وعلما، ودينا، وشهرة، وليقدم[٣] الأعلى فالأعلى من الحديث، وليبدأ أولا بسماع الكتب الستة التي هي أصول الإسلام وهي صحيح البخاري، وصحيح مسلم، وسنن أبي داود، وجامع الترمذي وسنن النسائي، وسنن ابن ماجه، ثم موطأ مالك، ومسند أحمد، ومسند**

---

(١) قال في المقاصد الحسنة (ص٢٩٢): «قال شيخنا: لا أستحضره مرفوعا، وسبقه إلى ذلك شيخه العراقي فقال في تخريج الإحياء: ليس له أصل في المرفوع، وإنما هو قول سفيان بن عيينة، كذا نسبه إليه ابن الجوزي في مقدمة صفة الصفوة».

صفة الصفوة (١/٢٠)، المغني عن حمل الأسفار (١/٥٤٥)، والشذرة في الأحاديث المشتهرة، لابن طولون (١/٤٠٢)، وتمييز الطيب من الخبيث، لابن الديبع (ص١٧٩)، والفوائد المجموعة، للشوكاني (ص٥٠٨)، والأسرار المرفوعة (ص٢٤٩).

(٢) ساقطة من (ب).

(٣) في (ب) ولتقدم.

الشافعي، ومسند الدارمي، ومسند عبد بن حميد الكشي، وسنن الدارقطني، وسنن البيهقي وأشباه[١] ذلك.

فإذا فرغ من مهمات بلده رحل[٢] في الطلب، فإن الرحلة من عادة الحفاظ المبرزين، قيل للإمام أحمد: «أيرحل الرجل في طلب العلو؟ فقال بلى والله شديدا، لقد كان علقمة[٣] والأسود[٤] يبلغهما الحديث عن عمر فلا يقنعهما حتى يخرجا إلى عمر فيسمعانه منه».

وقال إبراهيم بن أدهم[٥]: «إن الله تعالى يرفع البلاء عن هذه الأمة برحلة أصحاب الحديث»[٦] ولا يحمله الشره في الطلب على التساهل في السماع والتحمل، فيخل بشيء من شروطه، وليستعمل ما يمكنه استعماله

---

(١) في (ب) فأشباه.

(٢) في النسختين معا «رجل»، بالجيم، وهو تصحيف. وكذا كلمة «أيرجل».

(٣) علقمة بن قيس بن عبد الله النخعي، أبو شبل الكوفي، لازم ابن مسعود وأخذ عنه، ثقة ثبت، فقيه عالم، مات سنة٦٢
تاريخ بغداد (٢٩٦/١٢)، والتقريب (ص٦٨٩)، وطبقات الحفاظ (ص٢٠).

(٤) الأسود بن يزيد بن قيس النخعي، أبو عمرو، وقيل: أبو عبد الرحمن الكوفي، مخضرم، ثقة مكثر فقيه، مات سنة ٧٥.
رجال مسلم (٨٠/١)، ورجال صحيح البخاري (٨٤/١)، وتهذيب الكمال (٢٣٣/٣)، والتقريب (ص١٤٦).

(٥) إبراهيم بن أدهم بن منصور العجلي، وقيل: التميمي، أبو إسحق البلخي الزاهد، صدوق، مات سنة ١٦٢.
تهذيب الكمال (٢٧/٢)، والكاشف (٢٠٧/١)، والتقريب (ص١٠٤).

(٦) شرف أصحاب الحديث، للخطيب (ص٥٩)، والرحلة في طلب الحديث (٩٠).

مما[١] يسمعه من الحديث في أنواع العبادات والآداب، فذلك[٢] زكاة الحديث كما قال بشر الحافي[٣]، وذلك سبب حفظه، قال وكيع: «إذا أردت حفظ الحديث فاعمل به»، وكان بشر الحافي يقول: «يا أهل الحديث أدوا زكاة هذا الحديث، اعملوا من كل مائتي حديث بخمسة أحاديث»، وقال عمرو بن قيس الملائي[٤]: «إذا بلغك شيء من الخير فاعمل به ولو مرة تكن من أهله»[٥].

[الثالث][٦]: **أن يعظم شيخه وكل من يسمع منه، فإن ذلك من إجلال العلم، ويتحرى رضاه، ولا يطيل علي بحيث يضجره فربما كان ذلك سبب[٧] حرمانه، وعن الزهري قال: «إذا طال المجلس كان للشيطان فيه نصيب»**[٨].

---

(١) في (ب) ما يسمعه.

(٢) في (ب) فلذلك.

(٣) بشر بن الحارث بن عبد الرحمن المروزي، نزيل بغداد، أبو نصر الحافي، الزاهد الجليل المشهور، ثقة قدوة، مات سنة٢٢٧. تهذيب الكمال (٤/٩٩)، والسير (١٠/٤٦٩)، والإشارة (ص١١٠)، والتقريب (ص١٦٨).

(٤) أبو عبد الله الكوفي، ثقة متقن عابد، مات سنة ١٤٦.
رجال مسلم (٢/٧٧)، وتهذيب الكمال (٢٢/٢٠٠)، والتقريب (ص٧٤٣).

(٥) الحلية (٥/١٠٢)، والجامع (١/٧٨-٧٩)، وتاريخ بغداد (١٢/١٦٥).

(٦) ساقطة من (أ).

(٧) في (ب) بسبب.

(٨) الجامع (٢/١٨٩).

وليستشر شيخه في أموره، وكيفية ما يعتمده من أشغاله، وما يشتغل فيه، وليبالغ في تعظيم شيخه واحترامه واعتقاد كماله، فإن ذلك أعظم سبب لانتفاعه[به][١].

وليحذر[٢] من معارضته وما يدعو إلى الرفعة عليه ورد قوله، فما انتفع من فعل ذلك، وليصبر على جفائه، وما يقع من غضبه، ولذلك كان بعض السلف إذا ذهب إلى شيخه يدعو: «اللهم أخف عيب شيخي عني ولا تذهب بركة علمه مني».

الرابع: **إذا ظفر بسماع، أو فائدة أرشد غيره من الطلبة إليه، فإن ذلك لؤم من جهلة الطلبة[يخاف على فاعله عدم النفع، فإن بركة الحديث إفادته، وبنشره ينمي، ويعم منفعته][٣]، قال مالك: «بركة العلم إفادة بعضهم بعضا»**[٤].

وقال إسحق بن راهويه لبعض من سمع منه في جماعة: «انسخ من كتابهم ما قد قرأت، قال[٥] إنهم لا يمكنونني، قال: إذا والله لا يفلحون، قد رأينا أقواما منعوا السماع[٦] فوالله ما أفلحوا ولا

---

(١) ليست في (ب).

(٢) في (أ) وليحذر به.

(٣) ساقط من (ب).

(٤) ونحوه عن ابن المبارك، وابن معين، والثوري. الجامع (٢/٢١١-٢١٦).

(٥) في (ب) فقال.

(٦) في (ب) هذا السماع.

أنجحوا»[١]، [قال الحافظ أبو عمرو: وقد رأينا نحن أقواما منعوا السماع فما أفلحوا ولا أنجحوا، ويمنعون الأجزاء والكتب عن الطلبة][٢].

قلت: ولقد شاهدنا جماعة كانوا يستأثرون بالسماع، ويخفون الشيوخ، ويمنعون الأجزاء والكتب عن الطلبة فحرمهم الله تعالى قصدهم وذهبوا ولم ينفعوا[ولا انتفعوا بشيء][٣].

ولا يمنعه الحياء والكبر من السعي في التحصيل، وأخذ العلم ممن هو دونه في سن أو نسب أو منزلة، قال مجاهد رحمة الله عليه: «لا يتعلم مستحي ولا مستكبر»[٤].

---

(١) روي عن جماعة من السلف أنهم فعلوا ذلك، منهم شعبة والثوري والليث وابن جريج وابن عيينة، وابن لهيعة، وعبد الرزاق، وغيرهم. قال العراقي في شرح الألفية (ص٢٩٩): «الله أعلم بمقاصدهم في ذلك»، وقال الأبناسي في الشذا الفياح (ص٢٨٥): «إن صح ذلك عنهم فإنه محمول على كتمه عمن لم يروه أهلا لذلك، أو على أنه لم يقبل الصواب إذا أرشد إليه، أو لنكتة اطلعوا عليها في الطالب، وهذا هو الظن بهذه السادة الأعلام». وروي عن بعض الشيوخ أنه سئل عن شيء من العلم فلم يجب، فقال السائل: أما سمعت حديث «من علم علما فكتمه ألجم يوم القيامة بلجام من نار»، فقال: اترك اللجام واذهب فإن جاء من يفقه وكتمته فليلجمني به.

انظر: منهج ذوي النظر، للترمسي (ص٢٣٤)، والباعث الحثيث (١/٤٤٠).

(٢) ساقط من (أ).

(٣) ساقط من (ب).

(٤) أخرجه البخاري تعليقا، كتاب العلم، باب الحياء في العلم (١/٦٠)، قال =

وليصبر على جفاء شيخه، وليعتن بالمهم، ولا يضيع[١] زمانه في الإكثار من الشيوخ لمجرد الكثرة، وليكتب وليسمع ما يقع له[٢] من كتاب، أو جزء بكماله، ولا ينتخب منه لغير ضرورة، فإن احتاج إليه تولاه بنفسه، فإن قصر عنه استعان بحافظ، وليثبت كل ما يسمعه لنفسه[٣].

الخامس: **لا يقتصر على مجرد سماعه[٤] وكتبه دون معرفته وفهمه، بل يتعرف صحته، وضعفه، ومعانيه، وفقهه، وإعرابه ولغته، وأسماء رجاله، ويحقق كل ذلك، ويعتني بإتقان مشكله حفظا وكتابة، ويقدم في ذلك كله الصحيحين، ثم بقية الكتب كما قدمنا، ثم من كتب العلل كتاب الترمذي، والدارقطني، ومن التواريخ تاريخ البخاري، وابن أبي خيثمة.**

قلت: وتاريخ ابن يونس[٥]، وتاريخ الخطيب، والذيول

= ابن حجر في الفتح (١/٢٢٦): وقول مجاهد هذا وصله أبو نعيم في الحلية [٢/٢٢٠]، من طريق علي بن المديني عن ابن عيينة عن منصور عنه، وهو إسناد صحيح على شرط المصنف».

(١) في (ب) ولا يعين.

(٢) في (ب) ما يقوله.

(٣) الجامع (٢/٢١٧- ٢١٨)، وعلوم الحديث (ص٢١٢)، والمنهل الروي (ص١٠٩)، والتدريب (٢/٨٧).

(٤) في (ب) سماع.

(٥) لابن يونس تاريخان؛ أحدهما وهو الأكبر يختص بالمصريين، والأخر وهو =

عليه، وتاريخ ابن عساكر، وتاريخ الحاكم، وتاريخ أبي نعيم غاية للطالب.

ومن مشكل الأسماء كتاب ابن ماكولا[١]، **قلت**: والذيل عليه لابن نقطة، وكتاب الزمخشري حسن في بابه، [وما][٢] جمعه ابن الفوطي[٣] فلا مزيد عليه، وكتاب الذهبي فإنه غاية في الاختصار والفوائد.

ويعتني بكتب غريب الحديث وشروحه، مثل كتاب أبي عبيد والهروي، ومن أحسنها كتاب الفائق، وكتاب ابن الجوزي، والحافظ أبي موسى، وأجمعها كتاب النهاية لابن الأثير، وكلما مر به مشكل بحث عليه وأتقنه ثم حفظه وكتبه، ويتحفظ الحديث قليلا قليلا.

السادس: ليشتغل بالتخريج والتصنيف إذا تأهل لذلك، معتنيا بشرحه، وبيان مشكله وإتقانه، فقل ما يمهر في علم الحديث من يفعله،

= صغير، ويشتمل على ذكر الغرباء الذين قدموا مصر من العلماء والمحدثين. انظر: كشف القناع المرنى عن مهمات الأسماء والكنى، للبدر العيني (ص٤٦٩).

(١) في (أ) لباب ابن ماكولاء

(٢) ساقطة من (أ).

(٣) في (ب) ابن الفويطي.

له ذيل تاريخ كالذيل على الجامع المختصر لشيخه ابن الساعي، سماه الذهبي «حوادث المائة السابعة»، وسماه ابن رجب «الحوادث الجامعة والتجارب النافعة الواقعة في المائة السابعة». انظر: تذكرة الحفاظ (١٤٩٣/٤)، وذيل طبقات الحنابلة (٣٧٤/٢)، ومقدمة محقق «مجمع الآداب في معجم الألقاب»، لابن الفوطي (٥٥/١)، وكشف القناع المرنى (ص٥٤٣).

قال الحافظ محمد بن علي الصوري: «رأيت أبا محمد عبد الغني بن سعيد الحافظ في المنام فقال لي: «يا أبا عبد الله، خرج وصنف قبل أن يحال بينك وبينه، هذا أنا تراني قد حيل بيني وبين ذلك»[١].

ولعلماء الحديث في تصنيفه طريقان؛

أجودهما[٢] على الأبواب كما فعل البخاري ومسلم، فيذكر في كل باب ما عنده فيه، إما مطلقا كالبيهقي، أو على شرطه كالبخاري.

الثانية: على المسانيد فيجمع في ترجمة كل صحابي ما عنده من[٣] حديثه، صحيحه وضعيفه، وعلى هذه الطريقة فقد يرتب[٤] على الحروف كالطبراني في معجمه الكبير، وقد يرتب على القبائل فيقدم بني هاشم ثم الأقرب فالأقرب، وقد يرتب بالسابقة فيقدم العشرة، ثم أهل بدر، ثم الحديبية، ثم من هاجر بينهما[٥] وبين الفتح، ثم أصاغر الصحابة، ثم النساء، يبدأ بأمهات المؤمنين.

ومن أحسنه تصنيفا ما جمع في كل حديث، أو باب طرقه واختلاف رواته معللا كما فعل ابن أبي شيبة. وقد يرتب على الشيوخ فيجمع

---

(١) الجامع (٢/٣٣٩).

(٢) في (ب) أجودها.

(٣) في (ب) في حديثه.

(٤) في (ب) ترتب، ومثلها كل ما ورد في هذه الصفحة من هذا الفعل.

(٥) في (ب) بينها.

حديث كل [شيخ] على انفراده [أو غرائب][١] حديثه كما فعل الطبراني في معجمه الأوسط، أو على التراجم كنافع عن ابن عمر[٢]، وهشام عن أبيه.

وليحذر من إخراج تصنيفه قبل تهذيبه وتحريره وتكرار نظره فيه، ويتحرى العبارات الواضحة والاصطلاحات المستعملة. وليحذر من تصنيف ما لم يتأهل له، قال علي بن المديني: «إذا رأيت المحدث[٣] أول ما يكتب الحديث يجمع[٤] حديث الغسل[٥]، وحديث من كذب[٦]، فاكتب على قفاه لا يفلح»[٧].

---

(١) ساقطتان من (ب).

(٢) في (ب) أبي عمر.

(٣) في (أ) الحديث، وفي علوم الحديث (ص٢٥)، الحدث؛ أي الطالب الناشئ المبتدئ في طلب الحديث.

(٤) في (أ) بجميع.

(٥) في (ب) العمل. وهو حديث الغسل يوم الجمعة، أخرجه البخاري في كتاب الجمعة، باب الغسل يوم الجمعة، ح٨٣٧ج١/٢٩٩، ومسلم، في كتاب الجمعة، باب وجوب غسل الجمعة، (٢/٥٧٩٠٥٨٠).
قال ابن حجر: «ولهذا الحديث طرق كثيرة، وعد أبو القاسم بن منده من رواه عن نافع عن ابن عمر فبلغوا ثلاثمائة، . . ، وقد جمعت طرقه عن نافع فبلغوا مائة وعشرين نفسا». فتح الباري (٢/٤١٦)، والتلخيص الحبير (٢/٦٦).

(٦) أخرجه البخاري، في كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ح١٠٦ ج١/٥٩، ومسلم في مقدمة صحيحه (١/١٠)، وأبو داود في كتاب العلم، باب التشديد في الكذب على رسول الله (٣/٣١٩)، وأحمد (١/٧٠)، وغيرهم.

(٧) أي لعدم المناسبة بينهما، ولسهولة الحديثين فقط. (حاشية شرح الألفية، للعراقي ص٢٠٨).

النوع الخامس: في آداب راوي الحديث

وهو مشتمل على خمسة فصول.

أولها[١]: **يجب أن يعلم أن [علم الحديث][٢] علم شريف يناسب مكارم الأخلاق، ومحاسن الشيم، وهو من علوم الأخرة فمن حرمه[حرم][٣] خيرا كثيرا، ومن رزقه بشرطه فقد نال أجرا كبيرا[٤]، وفاز فوزا عظيما، فعلى معانيه تصحيح النية وإخلاصها، وتطهير النفس من الأغراض الدنوية، والحظوظ النفسانية من طلب مال أو جاه أو رياسة، أو غير ذلك مما لا يراد به وجه الله تعالى، قال سفيان الثوري: «كان الرجل إذا أراد أن يطلب الحديث[٥]، أي يرويه ويحدث به، تعبد قبل ذلك عشرين سنة»[٦].**

---

(١) في (ب) الأول.

(٢) ساقطة من (ب).

(٣) ساقطة من (أ).

(٤) في (ب) كثيرا.

(٥) في (ب) كان إذا أراد أحد أن يرويه.

(٦) الكفاية (ص٥٤)، ونحوه ورد عن أبي الأحوص.

الثاني: السن المستحب فيه التصدي لإسماع الحديث، فروينا عن أبي محمد بن خلاد أن يستوفي الخمسين[١]، لأنها انتهاء الكهولة، وفيها مجتمع الأشد[قال][٢]: «وليس بمنكر أن يحدث عند استيفاء الأربعين لأنها حد الاستواء ومنتهى الكمال»، وأنكر القاضي عياض[٣] على ابن خلاد، وذلك لأن جماعة من السلف ومن بعدهم نشروا علما لا يحصى ولم يبلغوا ذلك، كعمر ابن عبد العزيز لم يبلغ الأربعين، وسعيد بن جبير لم يبلغ الخمسين، وجلس مالك للناس وله نيف وعشرون سنة، وقيل سبع عشرة، وأخذ عن الشافعي العلم وهو في سن الحداثة.

قال أبو عمرو الحافظ: «ما ذكر[٤] ابن خلاد محمول على من تصدى للتحديث بنفسه من غير براعة في العلم، لأن السن المذكور في مظنة الحاجة إليه، وما ذكره عياض عمن[٥] ذكرهم فالظاهر أنه لبراعة منهم في العلم تقدمت فظهر لهم[٦] معها الحاجة إليهم فحدثوا، أو لأنهم سئلوا ذلك بصريح السؤال[٧] أو بقرينة الحال»[٨]. والحق أنه متى ما

---

(١) المحدث الفاصل (ص٣٥٢).
(٢) ساقطة من (ب).
(٣) الإلماع (ص٢٠٠).
(٤) في (ب) ما ذكره.
(٥) في (أ) عن.
(٦) في (ب) فظهر معهم.
(٧) في (أ) تصريح.
(٨) علوم الحديث (ص٢٠٤).

احتيج إلى ما عنده استحب له التصدي لنشره في أي سن كان كمالك والشافعي وغيرهما[١].

ومتى خشي عليه الهرم والخرف والتخليط أمسك عن التحديث، ويختلف ذلك باختلاف الناس. وكذلك إذا عمي وخاف أن يدخل عليه ما ليس من حديثه فليمسك عن الرواية، ومال[٢] ابن خلاد إلى أنه يمسك في الثمانين لأنه حد الهرم، إلا إذا كان عقله ثابتا بحيث يعرف[حديثه][٣] ويقوم به. ووجه ما قاله أن من بلغ الثمانين ضعف[حاله][٤] [غالبا][٥] وخيف عليه الاختلال، وأن لا يفطن له إلا بعد أن يخلط[٦] كما اتفق لقوم من الثقات كعبد الرزاق، وسعيد بن [أبي][٧] عروبة، حتى كان عبد الرزاق في آخر عمره[ضعف][٨] وكان يلقن، وضعف أحمد حديثه بأخرة[٩]، وإلا فقد حدث قوم بعد مجاوزة الثمانين لما ساعدهم التوفيق

---

(١) علوم الحديث (ص٢٠٤)، واختصار علوم الحديث (٢/٢٢٣-٢٢٤)، والشذا الفياح (ص٢٧٣-٢٧٤)، والغاية-٢/٦٢١).

(٢) في (ب) وقال.

(٣) ساقطة من (ب).

(٤) ساقطة من (أ).

(٥) ساقطة من (ب).

(٦) في (أ) يخطه.

(٧) ساقطة من (أ).

(٨) ساقطة من (أ).

(٩) الكفاية (ص٢٥٩)، وميزان الاعتدال (٢/٢٠٩)، والكواكب النيرات (ص٥٩).

وصحبتهم السلامة كأنس بن مالك، وسهل بن سعد[١]، وعبد الله بن أبي أوفى من الصحابة، وكمالك، والليث، وابن عيينة، وابن الجعد[٢]، وحدث قوم بعد المائة كالحسن بن عرفة[٣]، وأبي القاسم البغوي، وأبي إسحق الهجيمي[٤]، وأبي الطيب الطبري رضي الله عنهم.

ثالثها: **ينبغي أن لا يحدث في بلد[فيه][٥] من هو أولى منه، وإذا طلب منه ما يعلمه عند أولى منه أرشد إليه لأن الدين النصيحة، ولا**

---

(١) سهل بن سعد بن مالك الأنصاري، الخزرجي، الساعدي، أبو العباس، له ولأبيه صحبة، مات سنة ٨٨، وقد جاوز المائة.

معجم الصحابة (٢٦٩/١)، وتهذيب الكمال (١٨٨/١٢)، والإصابة (٨٧/٢)، والتقريب (ص٤١٩).

(٢) الإمام الحافظ الحجة، مسند بغداد، أبو الحسن علي بن الجعد، سمع من شعبة وخلق، وعنه البخاري وأبو داود (ت٢٣٠).

(٣) الحسن بن عرفة بن يزيد العبدي، أبو علي البغدادي، صدوق، مات سنة ١٥٧.

تهذيب الكمال (٢٠١/٦)، والسير (٥٤٧/١٢)، والإعلام (ص١١٥)، والتقريب (ص٢٣٩).

(٤) في (أ) البحيمي، وفي (ب) المحبي، وصوابه الهجيمي كما أثبت، وكما في المصادر: شرح الألفية، للعراقي (ص٢٨٦)، والشذا الفياح (ص٢٧٤)، والغاية (٦٢٤/٢).

وهو أبو إسحق إبراهيم بن علي بن عبد الله الهجيمي، نسبة إلى محلة بالبصرة، إمام محدث، صدوق، معمر، مات سنة ٣٥١.

تذكرة الحفاظ (٨٨٢/٣)، والسير (٥٢٥/١٥)، وشذرات الذهب (٨/٣).

(٥) ساقط من (ب).

يمتنع من تحديث أحد لعدم صحة نيته، فإنه يرجى له[١] تصحيحها، وليحرص على نشره، وليبتغ جزيل أجره، وليحذر من كراهة أخذ[٢] أصحابه الحديث من غيره، فإن هذه مصيبة يبتلى بها بعض الشيوخ، وهي دليل واضح على عدم إرادته بالتحديث وجه الله تعالى.

رابعها: إذا أراد حضور مجلس التحديث تطهر، وتطيب[٣]، وسرح لحيته[٤]، ثم يجلس متمكنا بوقار، فإن رفع أحد صوته زبره، روينا ذلك كله عن الإمام مالك بن أنس، وكان يكره أن يحدث في [الطريق][٥] وهو قائم، أو مستعجل[٦]، ويقبل على الحاضرين كلهم إن أمكن، ولا يسرد الحديث سردا لا يدرك بعضهم فهمه، ويفتتح مجلسه ويختتمه بتحميد الله تعالى، والصلاة على رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ودعاء يليق بالحال، وقال بعضهم بعد قراءة قارئ[٧]حسن الصوت شيئا من القرءان. قلت: أدركنا مجلس التحديث بدار الحديث الأشرفية على ذلك[٨].

---

(١) في (أ) لها.

(٢) في (ب) كراهيته أحد.

(٣) في (أ) يظهر ويطيب.

(٤) في (ب) شرح تحيته، وهو تصحيف كسابقه.

(٥) ساقطة من (ب)

(٦) الجامع (٢/٥٢).

(٧) في (ب) وقاريء.

(٨) في (أ) بذلك.

خامسها: **ينبغي للمحدث العارف ولا سيما الحافظ عقد مجلس لإملاء الحديث، فإنه أعلى مراتب الرواية، وغاية درجة الدراية، لأن الشيخ يتدبر ما يمليه[١]، والكاتب يحقق ما يكتبه، والقراءة من الشيخ أو عليه ربما وهم فيها[٢] أحدهما، فيتخذ مملیا محصلا متيقظا يبلغ عنه إذا كثر الجمع كما كان جماعة من الحفاظ يفعلون، ويستملي مرتفعا على مكان وإلا قائما.**

وعلى المستملي تبليغ لفظه على وجهه، وفائدة المستملي تفهيم السامع على بعد[٣]، ومن لم يسمع إلا [من] المبلغ لم يجز[له][٤] روايته عن الشيخ المملي إلا إذا بين الحال كما قدمنا.

ويستنصت[٥] المستملي الناس بعد قراءة رجل حسن الصوت كما تقدم، ويحمد الله تعالى ويصلي على رسوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثم يقبل على الشيخ ويقول من ذكرت، أو ما ذكرت، أو من أخبرك [رحمك الله][٦] أو رضي عنك، وكلما مر ذكر النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صلى علي، وكلما ذكر الصحابي ترضى عنه.

---

(١) في (ب) يمكنه.

(٢) في (أ) فيه.

(٣) في (ب) بعده.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من (ب)

(٥) في (ب) ويستنصب، كما يقدم.

(٦) ساقطة من (أ).

ويثني المحدث على شيخه حال الرواية بما هو أهله، ويدعو له، ولا بأس بذكره بما يعرف به من لقب أو نسبة، ولو إلى أم[١]، أو صنعة، أو وصف في بدنه، وحسن أن يجمع في إملائه[٢] جمعا من شيوخه مقدما أفضلهم، ويملي عن[٣] كل شيخ حديثا، ويختار ما علا سنده، وقصر متنه، ويتحرى المستفاد منه، وينبه على ما فيه من علو وفائدة، وضبط مشكل، ويتجنب ما لا يحتمله عقول الحاضرين، أو يخاف عليهم الوهم في فهمه[٤]، ثم يختم إملاءه بشيء من الحكايات والنوادر والإنشادات مما هو في الزهد والآداب ومكارم الأخلاق فإنه أولى.

وإذا قصر المحدث عن التخريج وانشغل عنه استعان ببعض الحفاظ في التخريج له قال الخطيب: «كان جماعة من شيوخنا يفعلونه». وإذا فرغ من الإملاء قابل ما أملاه[٥].

---

(١) في (ب) لقبه أو نسبه، والوالي أم، وهو تصحيف واضح جلي.

(٢) في (ب) وحسن الجمع في المائة.

(٣) في (ب) على.

(٤) يؤيده قول علي رضي الله عنه: «حدثوا الناس بما يعقلون، أتحبون أن يكذب الله ورسوله». أخرجه البخاري في كتاب العلم، ح١٢٧ج١/٥٩.

(٥) الجامع (٢/٨٨)، علوم الحديث (٢٠٨)، والمنهل الروي (ص١٠٨)، وشرح الألفية، للعراقي (ص٢٩٠)، وفتح المغيث (٣/٢٧٢).

الأصل الثاني

في سند الحديث وما يتعلق به

ويشتمل على أحد عشر نوعا:

الأول: فيمن تقبل روايته وترد.

الثاني: في التدليس.

الثالث: في العنعنة[1].

الرابع: في المزيد في الأسانيد.

الخامس: في العالي والنازل.

السادس: السابق واللاحق.

السابع: في رواية الأقران وفيه المدبج.

الثامن: في الآباء عن الأبناء.

التاسع: الأبناء عن الآباء.

العاشر: الأكابر عن الأصاغر.

الحادي عشر: من لم يرو عنه إلا راو واحد.

---

(١) في (ب) الصنعة

النوع الأول:
في صفة من تقبل روايته ومن ترد، والجرح والتعديل، وما يناسب ذلك

وهذا النوع من أجل أنواع علوم الحديث وأهمها، وبه يميز بين الحديث الصحيح وغيره، وفيه تصانيف كثيرة، منها في الضعفاء ككتاب البخاري، والنسائي، وابن حبان، والدارقطني، وابن عدي، وابن الجوزي، وأجمعها كتاب الميزان للذهبي، وأقربها فائدة المغني له.

ومنها ما أفرد في الثقات ككتاب العجلي، وابن حبان، ومنها ما اشترك كتاريخ البخاري، وابن أبي خيثمة، وابن أبي حاتم، والتكميل لشيخنا ابن كثير.

وقد جوز العلماء الجرح والتعديل صيانة للشريعة وحفظا للسنة، ويجب على المتكلم التثبت فقد أخطأ غير واحد بجرحهم بما لايجرح [به][1]، وهذا النوع ثلاثة عشر فصلا.

الأول: **أجمع من يعتد به من أئمة الحديث والفقه والأصول**[2] **على**

---

(١) ساقطة من (ب).

(٢) معرفة علوم الحديث (٥٣)، والكفاية (ص٧٨)، وعلوم الحديث (ص١١٤)، والمنهل الروي (ص٦٣)، والتدريب (١/١٦٣)، وشرح الألفية، للعراقي =

أنه يشترط فيمن يحتج بحديثه العدالة والضبط، فالعدالة أن يكون مسلما بالغا[١] عاقلا سليما من أسباب الفسق وخوارم المروءة. [وأما][٢] الضبط أن يكون متيقظا حافظا إن حدث من حفظه، ضابطا لكتابه إن حدث منه، عارفا بما يحيل المعنى إن روى به، ولا يشترط الذكورة، ولا الحرية، ولا البصر، ولا العدد، ولا العلم بفقه، أو عربية، أو معنى الحديث.

الثاني: **تعرف العدالة بتنصيص المعدلين عليها أو بالاستفاضة، فمن اشتهرت عدالته بين[٣] أهل النقل أو غيرهم من العلماء، وشاع الثناء عليه بها كفى فيها، كمالك، والسفيانين، والأوزاعي، والليث، وابن المبارك، وابن معين، والشافعي، وأحمد وأشباههم رضي الله عنهم، فلا تسأل عن عدالة هؤلاء وأمثالهم. وقال ابن عبد البر[٤]: «كل حامل علم معروف بالعناية به محمول على العدالة أبدا حتى يتبين جرحه لقوله** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **«يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله» قلت: وهو الصواب وإن رده بعضهم ولم يرضه.**

= (١٣٨)، والغاية (١/١٩٢)، وتوضيح الأفكار (٢/١١٦)، وظفر الأماني (ص٢٨٦).

ومن كتب الأصول: المستصفى (١/١٥٧)، كشف الأسرار (٢/٣٩٢)، واللمع (ص٧٥)، وشرح الكوكب المنير (٢/٣٨٢).

(١) هذا الشرط مخالف لما سبق من صحة تحمل الصبي وسماعه.

(٢) ساقطة من (أ).

(٣) في (ب) من في.

(٤) التمهيد (١/٢٨-٥٩).

فرعان:

الأول: **يعرف ضبط الراوي بموافقة رواياته روايات الثقات المتقنين غالبا، ولو في المعنى، ولا تضر مخالفة نادرة.**

الثاني: يقبل تعديل العبد والمرأة إذا كانا عارفين به كما يقبل خبرهما، قاله الخطيب[١].

الثالث: يقبل التعديل من غير ذكر سببه، لأن أسبابه كثيرة، لاسيما ما يتعلق بالنفي كقوله لم يفعل كذا، لم يرتكب كذا، فيشق تعدادها.

لا يقبل الجرح إلا مفسرا لاختلاف الناس في موجبه، هذا هو الصحيح المختار فيهما، وبه قال الشافعي. وقد احتج البخاري بعكرمة مولى ابن عباس، وإسماعيل بن أبي أويس[٢]، وعاصم بن علي[٣]، وعمرو بن مرزوق، واحتج مسلم بسويد بن سعيد[٤]، وأبي

---

(١) الكفاية (ص٩٧).

(٢) إسماعيل بن عبد الله بن أويس بن مالك الأصبحي، أبو عبد الله بن أبي أويس المدني، صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه، مات سنة ٢٢٦. تهذيب الكمال (١٢٤/٣)، والكاشف (٢٤٧/١)، والتقريب (ص١٤١).

(٣) عاصم بن علي بن عاصم بن صهيب الواسطي، أبو الحسن التيمي مولاهم، صدوق ربما وهم، مات سنة٢٢١.
تهذيب الكمال (٥٠٨/٣)، والكاشف (١، /٥٢٠)، والتقريب (ص٤٧٢).

(٤) سويد بن سعيد بن سهل الهروي الأصل، ثم الحدثاني -بفتح المهملة =

الزبير[١] عن جابر، وجماعة مع سبق الطعن فيهم، وكذلك أبو داود، فدل على اختيارهم ما قلناه، وعقد الخطيب بابا في بعض أخبار من استفسر في جرحه فلم يذكر جارحا[٢]، منها عن شعبة أنه قيل له: «لم تركت حديث فلان؟ فقال: «رأيته يركض على برذون[٣] فتركت حديثه».

س: إنما يعتمد الناس على مصنفات الأئمة في الجرح والتعديل، وقلما يذكر فيها السبب، فاشتراط ذكره يعطل ذلك.

ج: أن ذلك منهم يفيد التوقف فيمن جرحوه، فإذا بحث عن حاله وزالت الريبة قبل حديثه- كالذي احتج بهم في الصحيحين-أو رد، ومذاهب النقاد للرجال غامضة مختلفة.

= والمثلثة -، ويقال له الأنباري، أبو محمد، صدوق في نفسه، إلا أنه عمي فصار يتلقن ما ليس من حديثه، فأفحش فيه ابن معين القول، مات سنة ٢٤٠.
رجال مسلم (٢٩٠/١)، وتهذيب الكمال (٢٤٧/١٢)، والكاشف (٤٧٢/١)، والتقريب (٤٢٣).

(١) محمد بن مسلم بن تدرس -بفتح المثناة، وسكون الدال المهملة، وضم الراء - الأسدي مولاهم، أبو الزبير المكي، صدوق إلا أنه يدلس، مات سنة١٢٦.
رجال مسلم (٢٠٧/٢)، والتعديل والتجريح (٦٤٠/٢)، وتهذيب الكمال (٤٠٢/٢٦)، والتقريب (ص٨٩٥).

(٢) الكفاية (ص١١٠).

(٣) ويقال له الكودن، والأنثى برذونة، وهي من الخيل ما كان من غير نتاج العرب.
مختار الصحاح (ص٤٧)، واللسان (٥١/١٣).

الرابع: يثبت الجرح والتعديل بقول واحد على الصحيح، لأن العدد لم يشترط في قبول[١] الخبر فلم يشترط في جرح راويه[٢] وتعديله بخلاف الشهادة، وقيل لابد من اثنين كالشهادة[٣].

فإن اجتمع في شخص جرح وتعديل فالجرح مقدم لزيادة العلم به[إذ المعدل يخبر عما ظهر من حاله، والجارح][٤] يخبر عن باطن خفي عن المعدل، وقيل إن كان عدد المعدلين أكثر فالراجح التعديل، ولو تعارضا في ثبوت جارح معين ونفيه فالترجيح لا غير.

الخامس: لا بد من تعيين المعدل، فلو قال حدثني الثقة لم يكف على الصحيح، وبه قطع الخطيب والصيرفي[٥]، وقيل يكفي فإن كان ما كفى في حق من يوافق مذهبه على المختار عند المحققين، ولو روى عنه وسماه لم يكن تعديلا عند الأكثر، وهو الصحيح عندهم، وقيل تعديل،

---

(١) في (ب) في سؤال.

(٢) في النسختين معا «رواية»، والتصحيح من علوم الحديث (ص١١٩) وغيره.

(٣) الكفاية (ص٩٦)، واختصار علوم الحديث (١/٢٩٠)، والتدريب (١/١٦٨)، وتوضيح الأفكار (٢/١٢٠).

ومن كتب الأصول: المستصفى (١/١٦٢)، والإحكام، للآمدي (١/٣١٦)، وبيان المختصر (١/٧٠٣)، واللمع (ص٧٨)، ومختصر الطوفي (ص٦١).

(٤) ساقط من (ب)

(٥) الكفاية (ص٣٧٣-٣٧٤)، والبحر المحيط (٤/٢٩١).

قلت: والمختار عندنا التفصيل، فإن كانت عادته أن[١] لا يروي إلا عن عدل كالشيخين فتعديل، واختاره[٢] أيضا جماعة.

قال الحافظ أبو عمرو: «وليس عمل العامل أو فتياه على وفق حديث حكما بصحته، ولا مخالفته له جرحا فيه أوفي راويه»[٣].

قلت: وفيه تفصيل أيضا، وهو[أنه][٤] إن علم أن عمله بخبره من غير مستند آخر، ولا كان من باب الاحتياط، وهو ممن يشترط العدالة فقد قطع أهل الأصول[٥] بأنه تعديل له، وكذا إذا حكم بشهادته حاكم يشترط العدالة في الشهادة فهو تعديل له أيضا.

السادس: **الألفاظ المستعملة في الجرح والتعديل، قد رتبها الحافظ عبد الرحمن بن أبي حاتم فأحسن**[٦]. **فلألفاظ التعديل مراتب؛**

أولاها؛ أعلاها ثقة، أو متقن، أو ثبت، أو حجة، [وفي][٧] العدل حافظ أو ضابط، فهذا حجة.

---

(١) في (ب) أنه.

(٢) في (أ) وأخباره.

(٣) علوم الحديث (ص١٢١). قال ابن كثير في الاختصار (٢٩١/١): «وفي هذا نظر إذا لم يكن في الباب غير ذلك الحديث، أو تعرض للاحتجاج به في فتياه أو حكمه، أو استشهد به عند العمل بمقتضاه». ورد هذا النظر العراقي في التنقييد (ص١٢١)، والأبناسي في الشذا الفياح (ص١٦٢).

(٤) ساقطة من (أ).

(٥) الإحكام، للآمدي (٣١٨/١)، والروضة (٢٩٩/١)، ونشر البنود (٤٨/٢).

(٦) في كتابه الجرح والتعديل (٣٧/١).

(٧) ساقطة من (ب).

ثانيها؛ صدوق[١]، أو محله الصدق، أو لابأس به، فهذا يكتب حديثه وينظر فيه، لأن هذه العبارات لا تشعر بالضبط فينظر ليعتبر ضبطه، وسيأتي [في][٢] الاعتبار،

وعن ابن مهدي قال حدثنا أبو خلدة[٣] فقيل: كان ثقة؟ قال: كان صدوقا، وكان مأمونا، وكان خيرا، الثقة شعبة وسفيان[٤]. وقال ابن معين: إذا قلت لابأس به فثقة، وهذا خبر عن نفسه[٥]، ونقل ابن أبي حاتم عنهم أرجح.

---

(١) في (ب) صدق.

(٢) ساقطة من (ب).

(٣) أبو خلدة، خالد بن دينار التميمي السعدي، مشهور بكنيته، البصري، الخياط، صدوق، من الخامسة.

رجال صحيح البخاري (٢٢٤/١)، وتهذيب الكمال (٥٦/٨)، والكاشف (٣٦٣/١)، والتقريب (ص٢٧٥).

(٤) الكفاية (ص٢٢).

(٥) لا خصوصية لابن معين بهذا الاستعمال، بل هو شائع في كلام المتقدمين من أمثاله كابن المديني، وأحمد، ودحيم، وأبي حاتم الرازي. ومن ذلك قول ابن المديني في أبي حنيفة: «ثقة لا بأس به»، وقول أبي حاتم في إبراهيم بن أبي حرة: «لا بأس به».

قال الحافظ في تعجيل المنفعة (ص١٤): «وثقه أبو حاتم فقال: لابأس به.

وانظر: حاشية الشيخ أبي غدة على «قواعد في علوم الحديث»، للتهانوي (ص٢٥٠).

ثالثها؛ شيخ، فهذا يكتب حديثه وينظر كما تقدم، **قلت**: وقيل[١] قولهم روى عنه الناس، أو لا أعلم به بأسا مثله أو قريبا منه.

رابعها؛ صالح الحديث فهذا يكتب حديثه للاعتبار. **قلت**: وقيل مثله قولهم وسط، وقيل مثل مقارب[٢] الحديث.

ولألفاظ الجرح مراتب أيضا؛

الأول أدناها لين الحديث فهذا يكتب حديثه وينظر اعتبارا، قال الدارقطني: «إذا قلت لين الحديث لم يكن ساقطا، ولكن[٣] مجروحا بشيء لا يسقط عن العدالة».

قلت: ومثله مقارب الحديث.

ثانيه ليس بقوي هو كالأول لكنه دونه.

---

(١) القائل ابن جماعة في المنهل الروي (ص٦٥).

(٢) جوز بعضهم فيه كسر الراء وفتحها، يقال: فلان مقارِب -بالكسر- أي أنه يقارب غيره في الحفظ، أو مقارَب- بالفتح- أي أن غيره يقاربه، فهو وسط لا ينتهي إلى درجة السقوط والجلالة.

وممن جزم بالكسر وخطأ الفتح الجوهري في الصحاح. قال السخاوي: «لا فرق في ذلك بين ضبطها بكسر الراء أو فتحها، كما ذهب إليه غير واحد، بل المعنى يقارب الناس في حديثه ويقاربونه، أي فليس حديثه بشاذ ولامنكر».

انظر: الصحاح (١/١٩٩)، الغاية (١/٢٠٣)، ونكت الزركشي (٣/٤٣٥-٤٣٦)، والشذا الفياح (ص١٧٨)

(٣) في (ب) ولا مجروحا.

قلت: ومثله [ليس بذاك]، وليس بذاك القوي.

ثالثه ضعيف الحديث هو دون الثاني.

قلت: ومثله [فيه ضعف، في حديثه ضعف]، مضطرب الحديث أو لا يحتج به.

رابعه متروك الحديث، ثم ذاهب الحديث، وواه، ومنكر الحديث، وساقط، ثم كذاب، ووضاع، ودجال، فلا يكتب عنهم.

السابع: **لا تقبل رواية المجهول، والمجهول عندهم ثلاثة أقسام؛**

أولها مجهول العدالة ظاهرا وباطنا، فلا يقبل عند الجماهير، وعن أبي حنيفة قبوله[1].

ثانيها مجهول العدالة باطنا لا ظاهرا وهو المستور، والمختار قبوله، وقطع به سليم الرازي، وعليه العمل في أكثر كتب الحديث المشهورة، فيمن تقادم عهدهم، وتعذرت معرفتهم.

---

(١) ووافقه أكثر أتباعه، وصرح الخبازي منهم بأن الثابت عنه عدم قبوله. وممن وافقهم من الشافعية ابن فورك والمحب الطبري، ومن الحنابلة الطوفي. انظر مناقشة أدلة الفريقين، ونسبة الأقوال إلى قائليها في: علوم الحديث (ص١٢١، وما بعدها)، وشرح الألفية، للعراقي (١٥٨)، واختصار علوم الحديث (٢٩٧/١)، وشرح النخبة، للقاري (١٥٣)، وتوضيح الأفكار (١٩٢/٢).
ومن كتب الأصول: الإحكام، للآمدي (٣١٠/١)، والمغني في أصول الفقه، للخبازي (ص٢٠٢)، وكشف الأسرار (٤٠٠/٢)، وبيان المختصر (٧٠٠/١)، والبحر المحيط (٢٨١/٤)، وشرح الكوكب المنير (٤١٢/٢).

ثالثها مجهول العين، وهو كل من لم يعرفه العلماء، ولم يعرف حديثه إلا من جهة راو واحد، قاله الخطيب[١].

وقال ابن عبد البر: كل من لم يرو عنه إلا راو واحد فهو مجهول عندهم إلا أن يكون مشهورا بغير حمل العلم كمالك بن دينار[٢] في الزهد، وعمرو بن معديكرب[٣] في النجدة. قال الخطيب: «وأقل ما يرفع الجهالة أن يروي عنه اثنان من المشهورين بالعلم».

قال الحافظ أبو عمرو معترضا عليهما[٤]: «قد خرج البخاري عن مرداس بن مالك الأسلمي[٥]، ولم يرو عنه غير قيس بن أبي حازم[٦].

---

(١) الكفاية (ص٨٨).

(٢) مالك بن دينار البصري، الزاهد، أبو يحيى، صدوق عابد، مات سنة ١٣٠.
تهذيب الكمال (١٣٥/٢٧)، والكاشف (٢٣٥/٢)، والتقريب (ص٩١٥).

(٣) عمرو بن معد يكرب الزبيدي، أبو ثور، قدم سنة تسع مع وفد زبيد فأسلم، وشهد الفتوحات، وقتل يوم القادسية.
طبقات ابن سعد (٥٢٥/٥)، والإصابة (١٨/٣).

(٤) علوم الحديث (ص١٢٥).

(٥) مرداس بن مالك الأسلمي، صحابي، بايع تحت الشجرة، وكان قليل الحديث.
طبقات ابن سعد (٥٥/٦)، والإصابة (٣٨١/٣).

(٦) قيس بن أبي حازم البجلي، أبو عبد الله الكوفي، ثقة مخضرم، ويقال: له رؤية، وهو الذي قيف فيه إنه اجتمع له أن يروي عن العشرة. مات بعد التسعين، أو قبلها، وقد جاوز المائة وتغير.
رجال مسلم (١٤٤/٢)، وتهذيب الكمال (١٠/٢٤)، والكاشف (١٣٨/٢)، والتقريب (ص٨٠٣).

[وخرج][1] مسلم عن ربيعة بن كعب[2]، ولم يرو عنه غير أبي سلمة فدل على خروجه من الجهالة برواية واحد»[3]. **قلت**: وأجيب عن هذا الاعتراض أن مرداسا وربيعة صحابيان، والصحابة كلهم عدول فلا يضر الجهل بأعيانهم، وبأن الخطيب شرط في الجهالة عدم معرفة العلماء، وهذان مشهوران عند أهل العلم، فلم يخالف البخاري ومسلم نقل الخطيب.

فرع: يقبل من عرف عينه وعدالته، وإن جهل اسمه ونسبه.

الثامن: **لا يقبل رواية من عرف بالتساهل في سماع [الحديث أو إسماعه][4]، كمن ينام في حالة السماع، أو يشتغل عنه بما يشغل عنه، أو يحدث لا من أصل مصحح، أو من عرف بقبول التلقين في الحديث، أو بكثرة السهو في رواياته إذا لم يحدث من أصل مصحح، أو من كثرت الشواذ والمناكير في حديثه. قال ابن المبارك، وأحمد، والحميدي وغيرهم رحمهم الله تعالى: من غلط في حديثه فبين له فلم يرجع، وأصر**

---

(١) ساقطة من (ب).

(٢) ربيعة بن كعب بن مالك، أبو الفراس الأسلمي، من أصحاب الصفة، مات بالحرة سنة٦٣.

طبقات ابن سعد (٤/٣١٣)، والإصابة (١/٥١)، والتقريب (ص٣٢٣).

(٣) الباعث الحثيث (١/٢٩٨).

(٤) ساقطة من (ب)، وفيها «بالتساهل في سماعه».

على غلطه، سقطت رواياته[١]. قلت: **وحمل ما قالوه إذا ظهر ذلك منه على وجه العناد، فإن لم يكن عنادا ففيه نظر**[٢]، **والله أعلم**.

ولابأس بأدنى نعاس لا يختل معه فهم الكلام، وكان بعض أصحابنا إذا كتب طبقة السماع كتب وفلان[وهو ينعس، وفلان][٣] وهو يكتب.

التاسع: **لا تقبل رواية المبتدع ببدعة مكفرة بالاتفاق**[٤].

والمبتدع بغيرها[٥] فيه ثلاثة أقوال؛

قيل: لا يقبل مطلقا لفسقه وإن تأول كالكفر، وقيل إن لم يستحل الكذب لنصرة مذهبه وأهله قبل، وإن استحله كالخطابية[٦] من الرافضة لم

---

(١) الكفاية (ص١٤٣-١٤٦)، والجامع (٢/٩٥-٩٨).

(٢) وممن قال بهذا التفريق ابن حبان في المجروحين (١/٧٨)، وقال العراقي في التقييد (ص١٣٢): «قيد ذلك بعض المتأخرين بأن يكون الذي بين له غلطه عالما عند المبين له، أما إذا لم يكن بهذه المثابة فلا حرج إذا».

(٣) ساقط من (ب).

(٤) شرح النووي على مسلم (١/٦٠)، والمنهل الروي (ص٦٧)، وتوضيح الأفكار (٢/٢٥٠).

وقد رد ادعاء الاتفاق، قال ابن حجر في شرح النخبة (ص٨١): «والتحقيق أنه لا يرد كل مكفر ببدعته، لأن كل طائفة تدعي أن مخالفيها مبتدعة، وقد تبالغ فتكفر مخالفيها، فلو أخذ ذلك على الإطلاق لاستلزم تكفير جميع الطوائف».

وانظر أيضا من كتب الأصول: أصول السرخسي (١/٣٧٣)، واللمع (ص٧٦)، وجمع الجوامع (٢/١٤٧).

(٥) في (ب) ببدعة غيرها.

(٦) نسبة إلى أبي الخطاب محمد بن أبي زينب الأسدي، الأجدع، قال ابن قتيبة: =

يقبل، ويعزى هذا القول إلى الشافعي[١]، وقيل إن كان داعية لمذهبه لم يقبل وإلا قبل، وهو الذي عليه الأكثر، وهو المختار، ونقل ابن حبان اتفاقهم عليه[٢]. والأول بعيد لما في الصحيحين وغيرهما من الرواية عن المبتدعة غير الغلاة[٣]، والله أعلم.

العاشر: **تقبل رواية التائب من أسباب الفسق ومن الكذب في [حديث][٤] الناس وغيره، إلا الكذب في حديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ متعمدا فلا يقبل أبدا وإن حسنت توبته، نص عليه الإمام أحمد، والحميدي[٥] شيخ البخاري، قال الصيرفي في شرح رسالة الشافعي: «من**

= وأدري من هو؟ وهو الذي عزا نفسه إلى أبي جعفر الصادق، وادعى ألوهيته، وألوهية آبائه، فتبرأ منه فادعاها لنفسه، قتله عيسى بن موسى صاحب المنصور لما وقف على خبث دعوته.

المعارف (ص٦٢٣)، والملل والنحل، للشهرستاني (١/١٨٣)، ومقالات الإسلاميين (١/٧٨).

(١) آداب الشافعي ومناقبه، للبيهقي (ص١٨٧-١٨٩)، وشرح مسلم (١/٦٠).

(٢) الثقات (٦/١٤٠)، والمجروحين (١/٨١)، وصحيح ابن حبان (١/١٦٠)، وحكى الحاكم أيضا الاتفاق في المعرفة (ص١٦).

(٣) أورد القاسمي في كتابه النفيس «الجرح والتعديل» مائة وأربعين وواحدا ممن اتهموا بالبدعة، وقد أخرج لهم الشيخان وغيرهم من أصحاب كتب السنة المعتمدة. (ص١٠٩-١٤١).

(٤) ساقط من (ب).

(٥) هو الحافظ عبد الله بن الزبير القرشي، الأسدي، المكي، أبو بكر، ثقة فقيه، مات سنة ٢١٩.

تهذيب الكمال (٢٤/٥١٢)، والسير (١٠/٦١٦)، والتقريب (ص٥٠٦).

أسقطنا خبره من أهل النقل لكذب وجدناه عليه لم نعد لقبوله بتوبة تظهر، ومن ضعفناه لم نجعله قويا بعد ذلك». وقال السمعاني: «من كذب في خبر واحد وجب إسقاط ما تقدم من حديثه.

الحادي عشر: **إذا كذب أصل فرعا في رواية خبر عنه، أو جزم بنفيه سقط ذلك الخبر، ولا يقدح ذلك في عدالتهما وباقي رواياتهما، وإن قال لا أدري ونحوه مما يدل[1] على شك، أو نسيان لم يسقط.**

ويجب العمل به عند جماهير أئمة الحديث والفقه والأصول[2]، لأن الراوي عنه عدل جازم، ونسيان شيخه جائز فلا يسقط الحديث بالاحتمال، وقال بعض الحنفية[3] يسقط، فردوا حديث القضاء بشاهد ويمين[4] لما نسيه سهيل بن أبي صالح[5]، وكان يقول حدثني ربيعة عني

---

(١) في (ب) فما تدل.

(٢) الكفاية (ص١٣٨-١٣٩)، وعلوم الحديث (ص١٢٨)، وشرح الألفية، للعراقي (ص١٦٥)، وتدريب الراوي (١/١٨١)، ومنهج ذوي النظر (ص١٣٢-١٣٣).
ومن كتب الأصول: أصول السرخسي (٢/٣)، والإحكام، للآمدي (١/٣٣٤)، وكشف الأسرار (٣/٦٠)، وبيان المختصر (١/٧٣٦)، والبحر المحيط (٤/٣٢١).

(٣) منهم أبو يوسف، والكرخي، والدبوسي، والبزدوي. انظر: تيسير التحرير (٣/١٠٧)، وفواتح الرحموت (٢/١٧٠).

(٤) أخرجه أبو داود في كتاب الأقضية، باب القضاء باليمين والشاهد، ح٣٦١٠ج٣/٣٠٧.

(٥) سهيل بن أبي صالح ذكوان السمان، أبو يزيد المدني، صدوق، تغير حفظه =

عن أبي هريرة[١]، وردوا حديث سليمان بن موسى[٢] عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها في النكاح بغير إذن الولي[٣]، لما نسيه الزهري حين سأله ابن جريج عنه.

وقول الجماهير أصح، لأن كثيرا من الأكابر نسوا أحاديث رووها فحدثوا بها عن فروعهم كما قدمنا عن سهيل[٤].

= بأخرة، روى له البخاري مقرونا وتعليقا، مات في خلافة المنصور. تهذيب الكمال (١٢/٢٢٣)، والتقريب (ص٤٢١)، والكواكب النيرات (ص٥٣).

(١) المحدث الفاصل (ص٥١٦).

(٢) سليمان بن موسى الأموي، مولاهم، الدمشقي، الأشدق، صدوق فقيه، في حديثه بعض لين، وخولط قبل موته بقليل.
الكاشف (١/٤٦٤)، ولسان الميزان (٧/٢٣٨)، والتقريب (ص٤١٤).

(٣) الحديث «أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها، فنكاحها باطل». أخرجه أبو داود في النكاح، باب الولي، ح٢٠٨٣ج٢/٢٣٦والترمذي في النكاح، باب ما جاء لا نكاح إلا بولي، ح١١٠٢، ج٣/٤٠٧، وابن ماجه في النكاح، باب لا نكاح إلا بولي، ح١٨٧٩، ج١/٦٠٥، وأحمد (٦/٤٧).
وقد اعترض بعضهم على إيراد هذا الحديث مثالا، لكون الترمذي أشار إلى أنه لم يصح إنكار الزهري، ولأن إسماعيل بن علية انفرد بهذا الحرف عن ابن جريج، وسماعه منه ليس بذاك. شرح الألفية، للعراقي (ص١٦٦)، والشذا الفياح (ص١٧٠).

(٤) في (ب) سهل.

وصنف الخطيب فيها كتابا، والإنسان معرض للنسيان، ولذلك كره الشافعي وغيره[١] الحديث عن الأحياء، ونهى محمد بن الحكم[٢] عنه لما نقل عنه شيئا كان قد نسيه فذكره به[٣].

الثاني عشر: **اختلفوا في قبول من أخذ على التحديث أجرا، فرده أحمد وإسحق وأبو حاتم الرازي[٤]، لأنه يخرم المروءة، ويطرق تهمة، ورخص فيه أبو نعيم الفضل بن دكين[٥] وغيره، وهو شبيه بأخذ الأجرة على تعليم القرءان ونحوه.**

---

(١) في (أ) وغيره عن، وهي مقحمة.

(٢) محمد بن عبد الله بن عبد الحكم المصري، الفقيه، قال ابن خزيمة: «ما رأيت في فقهاء الإسلام أعرف بأقاويل الصحابة والتابعين منه، وكان أعلم من رأيت بمذهب مالك، أما الإسناد فلم يكن يحفظه»، مات سنة٢٦٨.
التقييد (ص٧٤)، وتذكرة الحفاظ (٢/٥٤٦)، والسير (١٢/٤٩٧)، وغاية النهاية (٢/١٧٩).

(٣) الكفاية (ص١٣٩). قال الزركشي في النكت (٣/٤١٦): «وفي إطلاق الكراهة في هذا نظر، وينبغي أن يكون موضعها ما إذا كان له طريق آخر غير طريق الحي، فإن لم يكن له سواها وحدثت واقعة فلا معنى للكراهة، لما في الإمساك من كتم العلم، وقد يموت الراوي قبل المروي عنه فيضيع».

(٤) الكفاية (ص١٥٣).

(٥) أبو نعيم الفضل بن دكين، وهو لقب، واسمه عمرو بن حماد الملائي الكوفي، أحد الأعلام، ثقة ثبت، مات سنة ٢١٨.
تاريخ بغداد (٢/٣٤٦)، وتذكرة الحفاظ (٢/٣٤٦)، والسير (١٠/١٤٢)، والتقريب (ص٧٨٢).

والأعدل أنه إن تعطل لذلك تكسبه[١] قبل وإلا فلا، فإن الشيخ أبا إسحق الشيرازي أفتى أبا الحسين النقور[٢] بذلك لما كان أصحاب الحديث يمنعونه التكسب لعياله[٣]، وأخبرني شيخنا ابن كثير أن الحجار كانوا يستأجرونه اليوم إلى العصر للسماع، وربما كانوا يتواصون على تأخير أذان العصر ذلك[اليوم][٤]، وكأن ذلك كان متعارفا بينهم، والله أعلم.

الثالث عشر: **أعرض الناس في هذه الأعصار عن مجموع الشروط المذكورة، واكتفوا من عدالة الراوي بكونه مستورا، ومن ضبطه بوجود سماعه مثبتا بخط موثوق به، وروايته من أصل موافق لأصل شيخه، واحتج البيهقي[٥] لذلك بأن**

---

(١) في (أ) أن يعطل لذلك بكسبه، وهو تصحيف لا يستقيم معه المعنى.

(٢) في (ب) بن النقور.

هو الشيخ الجليل الصدوق، مسند العراق، أبو الحسين أحمد بن محمد بن النقور البغدادي، البزاز، سمع من جماعة، وحدث عنه الخطيب وغيره، تفرد بأجزاء عالية، مات سنة ٤٧٠.

السير (١٨/٣٧٢)، والإعلام (ص١٩٤)، والإشارة (ص٢٣٨)، وشذرات الذهب (٣/٣٣٥).

(٣) البداية والنهاية (١٢/١١٨).

(٤) ساقطة من (ب).

(٥) قال السخاوي في فتح المغيث (٢/١٠٨): «وقد سبق البيهقي إلى قوله شيخه الحاكم، ونحوه عن السلفي، وهو الذي استقر عليه العمل، بل حصل التوسع =

الحديث[1] الصحيح وغيره قد جمع من كتب أئمته، فلا يذهب شيء منه على جميعهم وإن جاز ذلك في بعض، والقصد بالسماع بقاء سلسلة الإسناد المخصوص بهذه الأمة صانها الله لشرف نبيها صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فمن جاء بحديث لا يوجد عند جميعهم لم يقبل منه، ومن جاء بحديث معروف عندهم فراويه لا ينفرد به، فالحجة قائمة برواية غيره، والله أعلم.

❊ ❊ ❊ ❊

= فيه أيضا إلى ما وراء هذا». وانظر: مقدمة جامع الأصول (١/٥٣-٥٤)، وعلوم الحديث (ص١٣٢)، ومقدمة ميزان الاعتدال (١/٤)، والمنهل الروي (ص٦٩)، والغاية شرح الهداية (١/٢١٨)، وتدريب الراوي (١/١٨٥).

(١) في (ب) واحتج البيهقي كذلك بالحديث.

النوع الثاني: التدليس

وهو قسمان؛ تدليس[١] الإسناد وتدليس الشيوخ.

فأما تدليس الإسناد فهو[أن][٢] يروي عمن لقيه أو عاصره ما لم يسمعه منه[موهما أنه سمعه منه][٣]، ولا يقول أخبرنا وما في معناه، بل يقول قال فلان، أو عن فلان[أو أن فلانا] قال، وشبه ذلك، ثم قد يكون بينهما واحد وقد يكون أكثر.

قال الخطيب: وربما[لم][٤] يسقط المدلس شيخه، لكن يسقط من بعده رجلا ضعيفا، أو صغير السن يحسن الحديث بذلك، وكان الأعمش، وقتادة، والثوري، وابن إسحق، وغيرهم يفعلون هذا النوع[٥].

ومن ذلك ما حكى ابن خشرم[٦] يوما عند سفيان بن عيينة فقال عن

---

(١) التدليس كتمان العيب في بيع أو غيره، يقال: دالسه بمعنى خادعه، وه مأخوذ من الدلس، وه الظلمة، ومناسبة المفهوم اللغوي للمعنى الاصطلاحي ظاهر. المجمل (٣٣٣/١)، والمحيط (٢٣٣/٨)، ولسان العرب (٨٦/٦)، والقاموس المحيط (٢١٦/٢).

(٢) ساقطة من (أ).

(٣) ساقط من (ب)، والتي بعدها.

(٤) ساقطة من (أ).

(٥) الكفاية (ص٣٦٤). ويسمى تدليس التسوية، ومنهم من يسميه تسوية، دون لفظ التدليس، وسماه بعض القدماء تجويدا.

(٦) علي بن خشرم-بمعجمتين، وزن جعفر-المروزي، ثقة، من صغار العاشرة، مات سنة٢٥٧. =

الزهري، فقيل له حدثكم الزهري؟ فسكت ثم قال: قال الزهري، فقيل له: سمعته من الزهري؟ فقال: [لا، لم أسمعه من الزهري، ولا ممن[١] سمعه من الزهري] [٢] حدثني عبد الرزاق عن معمر عن الزهري[٣].

وهذا القسم من التدليس مكروه جدا، وفاعله مذموم عند أكثر العلماء، ومن عرف به فهو مجروح عند جماعة، لا تقبل روايته بين السماع أو لم يبينه.

والصحيح التفصيل، فما بين فيه الاتصال بسمعت وحدثنا ونحو ذلك مقبول، ففي الصحيحين[٤] وغيرهما منه كثير.

قال النووي[٥]: «وذلك لأن هذا التدليس [ليس][٦] كذبا، بل لم يبين فيه الاتصال، فلفظه محتمل وحكمه حكم المرسل وأنواعه، وأجرى الشافعي هذا الحكم فيمن دلس مرة»[٧].

= تهذيب الكمال (٢٠/٤٢١)، والكاشف (٢/٣٩)، والتقريب (ص٦٩٥).

(١) في الأصل مما، والصواب ما أثبت.

(٢) ساقط من (ب).

(٣) معرفة علوم الحديث، للحاكم (ص١٠٥).

(٤) كقتادة، والسفيانين، وعبد الرزاق، والوليد بن مسلم، وغيرهم. وقد ذكر الحافظ جملة منهم في كتابه «طبقات المدلسين»، وكذا في نكته على ابن الصلاح (١/٦٣٦-٦٥٠).

(٥) في (أ) الثوري. وقول النووي هذا ليس في التقريب، بل في شرحه على مسلم (١/٣).

(٦) ساقطة من (أ).

(٧) فقال في الرسالة (ص٣٧٩): «ومن عرفناه دلس مرة فقد أبان لنا عورته في روايته».

وأما تدليس الشيوخ، وهو أن يسمي شيخا سمع منه بغير اسمه المعروف، أو ينسبه أو يصفه بما لم يشتهر به كي لا يعرف، وهذا أخف من الأول[١]، ويختلف الحال في كراهيته بحسب اختلاف القصد الحامل عليه، وهو إما لكونه ضعيفا[٢]، أو صغيرا[٣]، أو متأخر الوفاة[٤]، أو لكونه مكثرا عنه[٥]، أو شاركه في السماع منه جماعة دونه، وتسمح به جماعة من المؤلفين كالخطيب، وقد أكثر منه[٦].

---

(١) لإمكان الوقوف عليه.

(٢) فيدلسه حتى لا يظهر روايته عن الضعفاء، فهو شر هذا القسم. شرح الألفية، للعراقي (ص٨٣)، والتدريب (١/١٢٢).

(٣) فيستنكف عن الرواية عنه، حتى لا يوصف بالرواية عن الأصاغر. ومثال ذلك رواية الحارث بن أبي أسامة عن الحافظ ابن أبى الدنيا، والحارث أكبر منه، فيقول في روايته تارة عبد الله بن عبيد نسبة إلى جده، وتارة عبد الله بن سفيان نسبة إلى والد جده، وتارة أبو بكر بن سفيان بذكر الكنية، والنسبة إلى والد الجد، ومرة أبو بكر الأموي. الكفاية (ص٣٦٩)، وظفر الأماني (ص٢٤٠).

(٤) أي بأن يكون الشيخ أكبر، وتأخرت وفاته، وشاركه في الأخذ عنه من هو دونه فضلا أو سنا، فيستنكف من ظهور مساواته مع من هو دونه في الأخذ عن شيخ واحد، فيخفيه لذلك. (المصدرين السابقين).

(٥) أي سمع من شيخه كثيرا فامتنع من تكراره على صورة واحدة، إيهاما لكثرة الشيوخ، أو تفننا في العبارة.
منهج ذوي النظر (ص٧٤).

(٦) مثاله ما ذكره ابن الصلاح في علوم الحديث (ص٣١٣): «والحافظ الخطيب يروي في كتبه عن أبي القاسم الأزهري، وعن عبيد الله بن أبي الفتح الفارسي، وعن عبيد الله بن أحمد بن عثمان الصيرفي، والجميع شخص واحد من مشايخه.

قال في التدريب (٢، /١٥٥): «وتبع الخطيب في ذلك المحدثون، خصوصا =

ومنه قول ابن مجاهد المقري حدثنا عبد الله بن أبي عبد الله، يريد أبا بكر عبد الله بن أبي داود السجستاني، وقوله حدثنا محمد بن سند يعني أبا بكر محمد بن الحسن النقاش، نسبه إلى جد له. **قلت:** هو محمد بن الحسن بن زياد بن هارون بن جعفر بن سند[1].

❊ ❊ ❊ ❊

= المتأخرين، وآخرهم شيخ الإسلام أبو الفضل بن حجر، نعم لم أر العراقي في أماليه يصنع شيئا من ذلك». قلت: وسبق الخطيب إلى ذلك الحافظ الإسماعيلي في صحيحه، فقد حدث عن الغطريفي ودلس اسمه، فتارة يقول حدثنا محمد بن أبي حامد النيسابوري، ومرة محمد بن أحمد العبقسي- -ومرة محمد بن أحمد الوردي، ومرة محمد بن أحمد البغوي، ومرة محمد بن أحمد بن الحسن، ولم ينسبه، وليس تدليسه له لضعفه، وإنما لكونه ليس في مرتبة شيوخه بل هو من أقرانه.

التقييد والإيضاح (ص٤١١).

(١) أبو بكر النقاش، الموصلي الأصل، البغدادي، إمام في القراءات والتفسير وغيرهما، له في التفسير «شفاء الصدور»، و«الإشارة إلى غريب القرءان»، و«الموضح في القرءان ومعانيه»، وغيرها. ومع جلالته فهو متروك الحديث، مات سنة ٣٥١.

تاريخ بغداد (٢/٣٠١)، وطبقات القراء (١/٣٦٨)، وغاية النهاية (٢/١١٩)، ولسان الميزان (٥/١٣٢).

النوع الثالث: في العنعنة وما يجري مجراها

وفيه فصلان.

الأول: العنعنة وهي قول الراوي في السند فلان عن فلان، ويقال للحديث المذكور ذلك في سنده معنعن، جعله بعضهم مرسلا، والصحيح عند محققي المحدثين، والفقهاء، والأصوليين[1] أنه متصل إذا أمكن لقاؤهما مع براءتهما من التدليس، وهو موجود في الصحيحين[2] وعند من اشترط الصحيح أيضا ولايقول بالمرسل، وذكر الحافظ الداني إجماع أهل النقل عليه، وكاد ابن عبد البر[3] يدعي إجماع أهل الحديث عليه،

---

(١) علوم الحديث (ص٦٧)، والمنهل الروي (ص٤٨)، والنكت، لابن حجر (٥٨٣/١)، ونكت الزركشي (٢/٢٢-٢٣)، وتوضيح الأفكار (٣٣٠/١). ومن كتب الأصول: الرسالة (ص٣٧٣)، واللمع (ص٧٥)، وكشف الأسرار (٧١/٢)، وشرح الكوكب المنير (٤٥١/٢).

وادعى الحاكم في المعرفة (ص٣٤) الإجماع على أن المعنعن متصل بالشرط المذكور أعلاه. ونحوه قول الخطيب في الكفاية (ص٢٩١): «أهل العلم مجمعون على أن قول المحدث حدثنا فلان عن فلان صحيح معمول به».

(٢) وهذا ينطبق على طريقة مسلم أكثر، دون البخاري كما هو معلوم. قواعد في علوم الحديث -الحاشية- (ص٣٨).

(٣) اعترض العراقي في شرح الألفية (ص٧٤) على قول ابن الصلاح «وكاد =

واشترط أبو بكر الصيرفي وغيره ثبوت اللقاء، وقيل عيه أئمة الحديث كالبخاري، وابن المديني وغيرهما، وشرط أبو المظفر السمعاني طول الصحبة، وشرط الداني[١] أن يكون معروفا بالرواية عنه، وقال أبو الحسن القابسي[٢]: «إذا أدركه إدراكا بينا».

وقد أنكر مسلم في خطبة صحيحه[٣] اشتراط ثبوت اللقاء في العنعنة، وقال إنه قول مخترع، وأن المتفق عليه إمكان لقائهما لكونهما

= ابن عبد البر»، فقال: «لا حاجة لقوله كاد، فقد ادعاه». وبمثل ذلك اعترض الزركشي في النكت (٢/٢٢).

وبالرجوع إلى عبارة حافظ المغرب في التمهيد (١/١٢) نجده يقول: «اعلم أني تأملت أقاويل أئمة الحديث، ونظرت في كتب من اشترط الصحيح في النقل منهم، ومن لم يشترط فوجدتهم أجمعوا على قبول الإسناد المعنعن». فكلامه في القبول والاحتجاج، لا في الحكم بالاتصال، وشتان ما بين الأمرين، ولذلك قال الحافظ في النكت (١/٥٨٣): «إنما عبر هنا بقوله كاد، لأن ابن عبد البر إنما جزم بإجماعهم على قبوله، ولايلزم منه إجماعهم على انه من قبيل المتصل».

(١) ذكر ذلك في جزء له في علوم الحديث كما نبه عليه ابن رشيد في السنن الأبين (ص٦٦-٦٧).

(٢) أبو الحسن علي بن محمد بن خلف المعافري، الفقيه النظار الأصولي، إمام في علم الحديث وفنونه وأسانيده، رحل وسمع، وهو أول من أدخل صحيح البخاري إفريقية، له مؤلفات في الفقه والحديث، مات سنة ٤٠٣.

السير (١٧/١٥٨)، وتذكرة الحفاظ (٣/١٠٧٩)، والديباج المذهب (ص١٩٩)، وشجرة النور الزكية (ص٩٧).

(٣) الصحيح (١/١٣٠). وانظر مزيد بيان لهذه المسألة في: هدي الساري (ص١٤)، وعلم علل الحديث (٢/٥٥-٥٦).

في عصر واحد، وإن لم يأت في خبر قط أنهما اجتمعا، ورد بعضهم هذا على مسلم.

فرع: قال الحافظ أبو عمرو[١]: «وكثر[٢] في عصرنا وما قاربه بين[٣] المنتسبين إلى الحديث استعمال عن في الإجازة، فإذا قال أحدهم قرأت على فلان عن فلان ونحو ذلك، فظن به أنه رواه عنه بالإجازة».

الثاني: إذا قال الراوي حدثنا فلان أن فلانا قال[كذا][٤]، أو ذكر، أو حدث ونحو ذلك، فالذي عليه أكثر الأئمة أن ذلك مثل عن، وذلك كما في الموطأ عن مالك عن الزهري أن ابن المسيب، ومالك عن نافع أن ابن عمر، وقد يقال للحديث بذلك مؤنن أو مؤنان، وقد حكى ابن عبد البر[٥] عن الجمهور أن عن وأن سواء، فإنه لا اعتبار بالحروف والألفاظ، وإنما هو باللقاء، والمجالسة، والسماع، والمشاهدة، يعني مع السلامة من التدليس، فإذا صح سماع بعض من بعض حمل على الاتصال بأي لفظ كان حتى يتبين الانقطاع. وعن الإمام أحمد أنهما ليسا سواء[٦]. **قلت**: والمحكي عن أحمد، [ويعقوب][٧] بن شيبة أن مطلقه

---

(١) علوم الحديث (ص٦٨).

(٢) في (أ) وكثير.

(٣) في (ب) من.

(٤) ما بين المعقوفات في هذه الصفحة ساقط من (ب).

(٥) التمهيد (١/٢٦).

(٦) الكفاية (ص٤٠٨).

(٧) في النسختين «بن أبي شيبة»، والصواب ما أثبت، كما في مصادر ترجمته، =

محمول على الانقطاع، ولا يلحق بعن، وكذا حكى ابن عبد البر عن أبي بكر البرديجي[١] أن حرف أن محمول على الانقطاع حتى[٢] يتبين بسماع في ذلك الخبر بعينه من جهة أخرى، ثم قال: «[عندي] لا معنى لهذا لإجماعهم على أن الإسناد المتصل بالصحابي سواء فيه قال قال رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأن رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وعن رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال، أو سمعت رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول». **قلت:** وقد رأيت الحافظ أبا عبد الله الذهبي، وهو من الأئمة المتقنين أجرى أن مجرى عن في الإجازة، فقال فيما رأيته بخطه أنبأنا الفخر بن البخاري وغيره أن بركات بن إبراهيم الخشوعي[٣] قال أنا.

= وستأتي الإحالة عليها. انظر: شرح الألفية، للعراقي (ص٧٥)، ونكت الزركشي (٣٤/٢)، والشذا الفياح (ص٩٧)، ونكت ابن حجر (٥٩١/٢).

(١) في (ب) الرويجي. هو أبو بكر أحمد بن هارون البرديجي، نزيل بغداد، ثقة جليل، طوف وصنف، مات سنة ٣٠١.
ونسبته إلى برديج، على وزن فعليل -بفتح أوله- بليدة بينها وبين بردعة نحو أربعة عشر فرسخا، ولهذا يقال له أيضا البردعي، ومن نحا بها نحو أوزان العرب كسر أولها، لأنه ليس في كلامهم فعليل بفتح أوله.
معجم البلدان (٣٧٨/١)، وتذكرة الحفاظ (٧٤٦/٢)، وطبقات الحفاظ (ص٣١٧).

(٢) في (أ) حين.

(٣) أبو طاهر بركات بن إبراهيم بن طاهر الدمشقي الأنماطي، الشيخ الأجل المسند، أخذ عنه الفخر البخاري، مات سنة٥٩٨. التقييد (ص٢٢٠)، والسير (٣٥٥/٢٢)، والإعلام (ص٢٤٦)، وذيل التقييد (٤٨٩/١).

فرع: إذا قيل فلان عن رجل عن فلان، أو عن رجل أن فلانا ونحو ذلك، سماه بعض الأئمة في الأصول مرسلا[١]، وقال الحاكم[٢]: «لا يسمى مرسلا بل منقطعا، وسيأتي في المنقطع».

❊ ❊ ❊ ❊

(١) كشف الأسرار (٢/٣)، والبحر المحيط (٤٠٣/٤)، وتيسير التحرير (١٠٢/٣)، وشرح الكوكب المنير (٥٧٩/٢).

(٢) المعرفة في علوم الحديث (ص٢٨).

النوع الرابع: في المزيد في الأسانيد

وهو أن يزيد الراوي في إسناد حديث صحيح رجلا أو أكثر وهما منه وغلطا، مثاله ما روي عن ابن المبارك حدثنا سفيان عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر[١] حدثني بسر بن عبيد الله[٢] سمعت أبا إدريس[٣] يقول: سمعت واثلة بن الأسقع[٤] يقول سمعت أبا مرثد

---

(١) أبو عتبة الشامي الداراني، ثقة، من السابعة، مات سنة ١٥٤.

السير (١٧٦/٧)، والكاشف (٦٤٨/١)، والتقريب (ص٦٠٤).

(٢) بسر بن عبيد الله الحضرمي الشامي، ثقة حافظ، من الرابعة.

تهذيب الكمال (٧٥/٤)، والسير (٥٦٢/٤)، والكاشف (٢٦٦/١)، والتقريب (ص١٦٦).

(٣) عائذ الله-بتحتانية ومعجمة-ابن عبد الله، أبو إدريس الخولاني، ولد في حياة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يوم حنين، وسمع من كبار الصحابة، قيل: كان عالم الشام بعد أبي الدرداء، مات سنة ٨٠.

السير (٢٧٢/٤)، والكاشف (٥٨/٢)، والتقريب (ص٤٧٩).

(٤) واثلة بن الأسقع بن كعب الليثي، صحابي مشهور، أسلم قبل غزوة تبوك، وشهدها مع رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وشهد الفتوح، قيل: إنه خدم النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثلاث سنين، وكان من أهل الصفة، مات سنة ٨٥ بدمشق.

طبقات ابن سعد (٤٠٧/٧)، والإصابة (٥٨٩/٣)، والتقريب (١٠٣٣).

الغنوي[١] يقول سمعت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول «لا تجلسوا على القبور»[٢]. فذكر سفيان، وأبي إدريس زيادة ووهم، أما أبو إدريس فنسب الوهم فيه إلى ابن المبارك، لأن جماعة من الثقات[٣] رووه عن ابن جابر عن بسر عن واثلة، وصرح بعضهم بسماع بسر له من واثلة.

قال أبو حاتم الرازي[٤]: «كثيرا ما يحدث بسر عن أبي إدريس فوهم ابن المبارك وظن أن هذا مما رواه عنه عن واثلة، وأما سفيان فوهم فيه من دون ابن المبارك، لأن جماعة ثقات[٥] رووه عن ابن المبارك عن ابن جابر، وصرح بعضهم بلفظ الإخبار بينهما.

---

(١) أبو مرثد الغنوي، كناز-بتشديد النون، وآخره زاي-ابن الحصين بن يربوع، صحابي بدري مشهور بكنيته، مات سنة اثنتي عشرة للهجرة.
طبقات ابن سعد (٣/٤٧)، وتهذيب الكمال (٢٤/٢٢٣)، والإصابة (٤/١٧٧)، والتقريب (٨١٣).

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الجنائز، باب النهي عن الجلوس على القبر والصلاة إليه، ح٩٧٢ج٢/٦٦٨، وأبو داود في الجنائز، باب كراهية القعود على القبر، ح٣٢٢٩ج٣/٢١٧، والترمذي في الجنائز، باب ما جاء في كراهية المشي على القبور والجلوس عليها، ح١٠٥٠ج٣/٣٦٧، والنسائي في الجنائز، باب التشديد في الجلوس على القبور، ٤/٩٥.

(٣) منهم علي بن حجر، والوليد بن مسلم، وعيسى بن يونس، وإبراهيم بن موسى. الشذا الفياح (ص٣٤٠)، والتدريب (٢/١١٩).

(٤) في «علل الحديث» (١/٨٠).

(٥) منهم ابن مهدي، والحسن بن الربيع، وهناد بن السري وغيرهم. (المصادر السابقة).

وللحافظ أبي بكر الخطيب في هذا النوع مصنفه المسمى بكتاب «تمييز المزيد في متصل الأسانيد»، لكن قال الحافظ أبو عمرو[١]: «وفي كثير مما ذكره نظر، لأن الإسناد الخالي عن الراوي إن كان بلفظة عن في ذلك فينبغي أن يحكم بإرساله، ويجعل معللا بالإسناد الذي ذكر فيه الزائد لما يذكر في نوع المعلل، ويأتي في النوع الخفي الإرسال، وإن كان فيه تصريح بالسماع أو بالإخبار كما في المثال الذي أوردناه[٢] فجائز أن يكون سمع ذلك من رجل عنه ثم سمعه منه نفسه، فيكون بسر في هذا الحديث قد سمعه من أبي إدريس عن واثلة، ثم لقي واثلة فسمعه منه كما جاء مثله مصرحا به في غير هذا، إلا أن توجد قرينة تدل على كونه وهما كما ذكره أبو حاتم في المثال المذكور».

❊ ❊ ❊ ❊

---

(١) علوم الحديث (ص٢٤٨).

(٢) في (ب) أفردناه.

النوع الخامس: في الإسناد العالي

الإسناد خصيصة الله تعالى بهذه الأمة، وسنة من السنن المؤكدة، وطلب العلو فيه سنة بالغة، قال أحمد: «طلب الإسناد[العالي][١] سنة عمن سلف»[٢]، وقال ابن المبارك: «الإسناد من الدين، لولا الإسناد لقال من شاء ما شاء»[٣]، وقال[٤] ابن معين لما قيل له في مرضه الذي مات[٥] فيه، ما تشتهي؟ قال: بيت خال وإسناد عال»[٦]، **قلت**: وقد رحل جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنه من المدينة إلى مصر في طلب حديث واحد[٧].

والعلو المطلوب عند أهل الحديث خمسة [٨]؛

---

(١) ساقطة من (ب).

(٢) الجامع، للخطيب (١/٥٩).

(٣) مقدمة صحيح مسلم (١/٨٧)، معرفة علوم الحديث (ص٦).

(٤) في (ب) وعن.

(٥) في (ب) مات.

(٦) علوم الحديث (ص٢١٦).

(٧) الرحلة في طلب الحديث (ص١٠٩)، ومعرفة علوم الحديث (ص٩).

(٨) في (ب) ثلاثة.

أولها: أجلها وهو القرب من رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بإسناد نظيف[١]، أي بعدد أقل في إسناد صحيح، لأن قرب الإسناد قرب إلى الله تعالى وإلى رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

الثاني: قرب من إمام من أئمة الحديث وإن كثر العدد منه إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

قلت: وهذا أجل من إسناد ضعيف أقرب إلى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كما في حديث الأشج[٢]، وأبي هدبة[٣]، ودينار[٤]. وابن نسطور[٥]، وخراش[٦]، ونحوهم.

---

(١) في (ب) لطيف.

(٢) الأشج، أبو الدنيا، عثمان بن الخطاب، أبو عمرو البلوي، المغربي، قال الذهبي: «طير طرأ على أهل بغداد، وحدث بقلة حياء بعد الثلاثمائة عن علي رضي الله عنه فافتضح بذلك، وكذبه النقادون». ميزان الاعتدال (٣/٣٣)، والمغني في الضعفاء (٢/٧٢٣)، ولسان الميزان (٤/١٣٦).

(٣) أبو هدبة، إبراهيم بن هدبة الفارسي، ثم البصري، حدث ببغداد وغيرها بالأباطيل، قال النسائي وغيره: متروك.
المجروحين، لابن حبان (١/١١٤)، والمغني (١/٢٩)، والميزان (١/١٩٩)، ولسان الميزان (١/١٢٠).

(٤) أبو مكيس الحبشي، تالف متهم، قال ابن حبان: يروي عن أنس أشياء موضوعة، حدث بوقاحة عن انس في حدود٢٤٠.
المجروحين (١/٢٩٥)، والميزان (٣/٤٨)، ولسان الميزان (٢/٤٣٤-٤٣٥).

(٥) جعفر بن نسطور الرومي، قال الذهبي: «هو أسقط من أن يشتغل بكذبه»، وقال: «الإسناد إليه ظلمات، والمتون باطلة، وهو دجال، أو لا وجود له».
الميزان (٢/١٥٠) و(٧/١٨)، والمغني (١/١٣٥)، والكشف الحثيث (ص١١٥).

(٦) خراش بن عبد الله، ساقط عدم، قال ابن حبان: «لا يحل كتب حديثه إلا =

الثالث: العلو بالنسبة إلى مصنف لكتاب من الكتب المشهورة كالصحيحين والسنن وغيرهما، وهو الذي كثر اعتناء المتأخرين به من الموافقات، والأبدال، والمساواة والمصافحة، وممن وجد[1] هذا القسم في كلامه الحافظ الخطيب، وبعض شيوخه، وابن ماكولا ومن بعدهم، وبالغ في الاعتناء به الحافظ أبو القاسم بن عساكر، وكثر ذلك في [شيوخنا][2] شيوخهم.

فالموافقة أن يقع لك حديث عن شيخ ذلك المصنف من طريق هي أقل عددا من طريقك من جهته، مثل أن يجتمع سندك وسند مسلم في قتيبة[3] عن مالك.

والبدل أن يقع ذلك في شيخ شيخه بأن يجتمع سندك وسند مسلم في مالك مثلا، وهو أيضا موافقة بالنسبة إلى شيخ شيخه.

= للاعتبار»، قال ابن عدي: «زعم أنه مولى أنس». المجروحين (١/٢٨٨)، والميزان (٢/٤٣٨)، والمغني (١/٢٠٩)، ولسان الميزان (٢/٣٩٥).
وقد نظم هؤلاء جميعا، أو بعضهم الحافظ السلفي، والمصنف، وابن حجر.
انظر: الدر الملتقط في تبيين الغلط، للصاغاني (ص٥٣-٥٦)، وجزء في المسلسلات الحديثية (ق٨٥)، ولسان الميزان (٢/٤٦)، والكشف الحثيث (ص١١٥)، ونفح الطيب (٣/٦٦).

(١) في (ب) ومن جد.

(٢) ساقطة من (ب).

(٣) قتيبة بن سعيد، أبو رجاء البلخي، اسمه يحيى، وقيل علي، وقتيبة لقب له، ثقة ثبت، مات سنة ٢٤٠، عن تسعين سنة، وهو آخر من سمع من ابن لهيعة. تاريخ بغداد (١٢/٤٦٤)، وتذكرة الحفاظ (٢/٤٤٦)، والتقريب (ص٧٩٩).

والمساواة أن يكون بينك وبين الصحابي بعدد ما بين مسلم وبينه مثلا، وهو معدوم في زماننا بالنسبة إلى أصحاب الكتب الستة ومن قرب من زمانهم، نعم يقع لنا ذلك فيمن بعدهم كالبيهقي، والبغوي في شرح السنة ونحو ذلك.

والمصافحة أن يقع ذلك لشيخك فيكون[1] كمن صافح مسلما به وأخذه عنه، وهو قليل أيضا،

لكنه أكثر مما قبله، ووقع لنا أيضا، فإن وقعت المساواة لشيخ شيخك كان مصافحة لشيخك ثم كذلك لشيخ شيخ شيخك، وهو كثير لشيوخنا وشيوخهم، وقد تداخل المصافحة والموافقة إذ الموافقة راجعة إلى مساواة ومصافحة مخصوصة، ولكنها تكون لمن فوقك من رجال إسنادك حيث أمكن التقاء الإسنادين فيها في شيخ مسلم وأشباهه، ويوجد في كثير من العوالي فيمن تقدم المصافحات مع الموافقات والأبدال، ولا شك أن مثل هذا العلو لا يكون إلا لنزول رواية ذلك الإمام، فولا نزوله لما علا لك[2].

الرابع: العلو بتقدم وفاة الراوي، مثال ذلك روايتنا البخاري، أو مسند الدارمي مثلا عن أصحاب أبي الفضل أحمد بن هبة الله بن عساكر، وأصحاب التاج عبد الخالق البعلي أعلى من روايتنا الكتابين عن أصحاب الحجار، وإن تساوى السندان عددا، لأن أحمد بن عساكر توفي سنة تسع وتسعين وستمائة، وعبد الخالق توفي سنة ست وتسعين وستمائة، ووفاة الحجار سنة ثلاثين وسبعمائة.

---

(١) في (ب) فتكون.

(٢) في (أ) ذلك.

وهذا الكلام في العلو المبتنى على تقدم الوفاة المستفاد من نسبة شيخ إلى شيخ، وقياس راو [براو][1]، وأما العلو المستفاد من مجرد تقدم وفاة شيخك من غير نظر إلى قياسه براو آخر فقد حده الحافظ ابن جوصا الدمشقي[2] بخمسين سنة وقال: «إسناد خمسين سنة من موت الشيخ إسناد علو«، وحده الحافظ أبو عبد الله بن منده بثلاثين سنة وقال: «إذا مر على الإسناد ثلاثون سنة فهو عال»[3].

الخامس: العلو بتقدم السماع، إما من شيخين، أو من شيخ واحد، فالأول أعلى[4] وإن تساوى العدد أو اتحد الشيخ، فمن سمع من ستين سنة مثلا أعلى ممن سمع من أربعين سنة. وهذا مما يمتاز عن القسم الذي قبله لأن كثيرا من هذا القسم يدخل في الذي قبله.

وأما الإسناد النازل فيكون أيضا على خمسة أقسام بالنسبة إلى كونه إلى ضد الأقسام العالية، وهو مفضول مرغوب عنه على الصحيح عند أئمة هذا الشأن إذا لم يكن فيه فائدة راجحة على العلو. قال علي بن

---

(١) ساقطة من (ب).

(٢) الإمام الحافظ النبيل، محدث الشام، أبو الحسن أحمد بن عمير بن يوسف الدمشقي، مولى بني هاشم، جمع وصنف، وتكلم في العلل والرجال، وكان رحمه الله من أركان الحديث، وأحفظ أهل الكوفة في زمانه، مات سنة ٣٢٠.
الإكمال (٣/٢٠٠)، والسير (١٥/١٥)، وتذكرة الحفاظ (٣/٧٩٥)، والنجوم الزاهرة (٣/٢٣٤).

(٣) علوم الحديث (ص٢٢١).

(٤) في (أ) علي.

المديني وغيره: «النزول شؤم»[١]، وقال غيره[٢] النزول أفضل من العلو، لأن التعب فيه أكثر[بالنظر إلى كل راو وجرحه وتعديله، فيكون الأجر فيه أكثر][٣]، وليس هذا بشيء يرجح[٤]. قلت: وتلك الأقسام في العلو بالنسبة إلى غير المتقن الضابط علوها صوري، لكنها عن ذوي الإتقان والضبط علو معنوي، فلو تعارضا قدم علو الإتقان والضبط كما روينا عن الحافظ الكبير ابن أبي الحسن علي بن المفضل[٥] المقدسي مما أنشده لنفسه.

إن الرواية بالنزول عن الثقات الأعدلينا

خير من العالي عن الجهال والمستضعفينا

---

(١) الجامع (١/٥٩). وهذا الكلام محمول على ما إذا لم يكن معه ما يجبره كزيادة الثقة في رجاله على العالي، أو كونهم أحفظ، أو أفقه، أو كونه متصلا بالسماع، وفي العالي حضور، أو إجازة، أو مناولة، أو تساهل بعض رواته في الحمل ونو ذلك، كان العدول حينئذ إلى النزول ليس بمذموم ولا مفضول. شرح الألفية (ص٣١٦)، والشذا الفياح (ص٣٠١)، ونزهة النظر (ص٩٣)

(٢) حكاه الرامهرمزي في المحدث الفاصل (ص٢١٦)، والخطيب في الجامع (١/٥٠) عن بعض أهل النظر.

(٣) ساقط من (ب).

(٤) هذا ضعيف، لأن كثرة المشقة ليست مقصودة لذاتها، ولا مطلوبة لنفسها، ومراعاة المعنى المقصود من الرواية وهو الصحة أولى. علوم الحديث (ص٢٢٢)، والاقتراح (ص٤٦)، والأحاديث الأربعون العوالي (ل٣/ب، ول٧/ب).

(٥) في (ب) الفضل.

النوع السادس: السابق واللاحق

وهو عبارة عمن اشترك في الرواية عنه راويان، متقدم ومتأخر تباين [وقت][1] وفاتهما تباينا شديدا فحصل بينهما أمد بعيد، إن المتأخر غير معدود من معاصري الأول ومن طبقته. ومن فوائد هذا النوع تقرير حلاوة الإسناد في القلوب، وقد أفرده الحافظ أبو بكر البغدادي في كتاب حسن. مثاله محمد بن إسحق السراج روى عنه البخاري في تاريخه، أحمد بن محمد[2] الخفاف، وبين وفاتي البخاري والخفاف مائة وتسع وثلاثون سنة، فإن البخاري مات سنة ٢٥٦ والخفاف مات سنة ٣٩٣ وقيل بعد ذلك، وكذلك الإمام مالك حدث عن الزهري، وزكريا بن دويد[3] الكندي، وبين وفاتيهما أكثر من مائة وسبع وثلاثين سنة، مات

---

(١) ساقطة من (ب).

(٢) في (أ) محمد بن أحمد -مقلوبا-. هو أبو الحسين أحمد بن محمد بن أحمد النيسابوري، الزاهد، الخفاف -بفتح المعجمة، وتشديد الفاء-صانع الخف، أو بائعه، حدث عنه الحاكم وغيره، وبقي واحد عصره في علو الإسناد، مات سنة٣٩٣، أو٩٥.

(٣) في (ب) رويد. وكذا في تدريب الراوي (٢/١٥٠)، وفي المنهل الروي (ص٧٣)، دريد، وصوابه ما أثبت.

وهو كذاب ادعى السماع من مالك، والثوري، والكبار، وزعم أنه ابن مائة وثلاثين سنة، وذلك بعد الستين ومائتين. =

الزهري سنة[١٢٤][١]، ومات ابن دويد بعد الستين ومائتين[٢]. **قلت:** وأبو الحسن علي بن أحمد بن عبد الواحد بن البخاري شيخ شيوخنا ومسند زمانه، روى عنه[٣] الحافظ الكبير عبد العظيم المنذري في معجم شيوخه، وتوفي سنت ٦٥٦، وروى عنه شيخنا[٤] المسند أبو عمر محمد بن أحمد بن عبد الله بن عمر المقدسي، وتوفي سنة ٧٨٠ وبين وفاتيهما مائة وأربع وعشرون سنة.

❊ ❊ ❊ ❊

= المجروحين (٣١٤/١)، والميزان (١٠٦/٣)، والمغني (٢٣٩/١)، واللسان (٤٧٩/٢)، وتوضيح المشتبه (٥٦/٤).

(١) ساقطة من (ب).

(٢) واعترض بالتمثيل بزكريا هذا، والأصوب أن يمثل بآخر من مات من أصحاب مالك، وهو أحمد بن إسماعيل السهمي، كما قاله المزي، توفي سنة٢٥٩، فيكون بينه وبين وفاة الزهري مائة وثلاثون سنة. والسهمي وإن كان ضعيفا إلا أنه ثبت سماعه من مالك، بخلاف زكريا هذا فلم يصح سماعه. انظر: شرح الألفية، للعراقي (ص٣٨٥)، والشذا الفياح (ص٣٩٩).

ولعله لأجل هذا الاعتراض أعرض الحافظ في النخبة (ص٩٣)، عن التمثيل به، وكذا تلميذه السخاوي في الغاية (٣٥٦/١).

(٣) في (أ) عن.

(٤) في النسختين «شيوخنا» وهو خطأ بين.

النوع السابع: رواية الأقران بعضهم من بعض

وفيه المدبج.

والأقران عندهم هم المتقاربون في السن والإسناد، وربما اكتفى الحاكم[١] أبو عبد الله فيه بالتقارب في الإسناد، وإن لم يوجد التقارب في السن، وهذا النوع قسمان؛

الأول: المدبج[٢] وهو أن يروي كل واحد من القرينين عن صاحبه، كرواية عائشة عن أبي هريرة وروى هو عنها، وكرواية عروة عن سعيد بن المسيب وهو يروي عنه، ومالك عن الأوزاعي، والأوزاعي عنه، وأحمد بن حنبل عن ابن المديني، وابن المديني عنه، وذكر فيه رواية

---

(١) المعرفة (ص٢١٥-٢٢٠).

(٢) المدبج لغة المزين، والدبج النقش والتزيين، وديباجة الوجه، وديباجه حسن بشرته. فرواية القرينين كأنه مأخوذ من ديباجتي الوجه، وهما صفحتا الخدين، لأنهما بمنزلة واحدة. ويحتمل أنه سمي بذلك لنزول الإسناد، . . ، وحينئذ فلا يكون المدبج مدحا له، بل ذما، ويكون ذلك من قوله رجل مدبج، أي قبيح الوجه والهيئة.

الصحاح (٣١٢/١)، والمحيط (٥٢/٧)، والمحكم (٢٤٤/٧)، وشرح ألفية العراقي (٣٩٤)، والشذا الفياح (ص٣٨١).

أحمد عن عبد الرزاق، ورواية عبد الرزاق عن أحمد، قال الحافظ أبو عمرو: «وليس بمرضي»[١].

قلت: يعني لتقدم عبد الرزاق على أحمد سنا وإسنادا، فهو بالأكابر عن الأصاغر أحرى.

ومن هذا القسم رواية الحافظ الكبير أبي الحجاج يوسف بن الزكي المزي، عن الحافظ أبي محمد [القاسم بن محمد][٢] البرزالي، ورواية البرزالي عنه. وهما من [شيوخ] شيوخنا.

الثاني[٣]: غير المدبج، أن يروي أحدهما عن صاحبه، ولا يروي الآخر عنه فيما يعلم[٤].

مثاله رواية سليمان التيمي[٥] عن مسعر[٦] وهما قرينان، ولا نعلم

---

(١) علوم الحديث (ص٢٩٢).

(٢) ساقط من (ب).

(٣) ليست في (ب)، ومكانها «قلت».

(٤) في (ب) فيما يعلم.

(٥) سليمان بن طرخان التيمي، البصري، نزل في التيم فنسب إليهم، ثقة عابد، مات سنة ١٤٣.
تهذيب الكمال (٥/١٢)، والكاشف (٤٦١/١)، والتقريب (ص٤٠٩).

(٦) في (ب) مشعر. هو مسعر بن كدام بن ظهيرة الهلالي، الكوفي، أبو سلمة، ثقة ثبت فاضل، مات سنة ١٥٣.
تذكرة الحفاظ (١٨٨/١)، والتقريب (٩٣٦)، وطبقات الحفاظ (ص٨٨).

لمسعر رواية عن التيمي[١]. **قلت**: وقد يكونون[٢] ثلاثة، مثاله في الصحابة «ما أتاك من هذا المال من غير مسألة[٣] فخذه»[٤] الحديث، رواه النعمان بن راشد[٥] عن الزهري عن السائب بن يزيد[٦] عن عبد الله بن السعدي[٧] عن عمر يرفعه، فالسائب وابن السعدي وعمر ثلاثة من الصحابة.

---

(١) كذا قال الحاكم في المعرفة (ص٢٢٠)، واعترض عليه بثبوت سماع المسعر من التيمي، كما اثبته الحافظ الدارقطني في كتابه «المدبج». التقييد والإيضاح (ص٢٩٢-٢٩٣)، والشذا الفياح (ص٣٨٢).

(٢) في (ب) وقد يكون.

(٣) في (ب) صلة.

(٤) أخرجه مسلم في كتاب الزكاة، باب إباحة الأخذ لمن أعطي من غير مسألة ولا إشراف، ح١٠٤٥ج٢/٧٢٣، والنسائي (٥/١٠٤)، وابن خزيمة (٤/٦٧)، وابن حبان (٨/١٩٥)، والدارمي (١/٤٧٥)، والحاكم (٣/٣٢٤)، غيرهم.

(٥) النعمان بن راشد الجزري، أبو إسحق الرقي، مولى بني أمية، صدوق سيء الحفظ، من السادسة.

تهذيب الكمال (٢٩/٤٥)، والكاشف (٢/٣٢٣)، والتقريب (١٠٠٤).

(٦) السائب بن يزيد بن ثمامة الكندي، يعرف بابن أخت النمر، صحابي صغير، مات سنة٩١ بالمدينة.

معجم الصحابة (١/٣٠٠)، والإصابة (٢/١١)، والتقريب (ص٣٦٤).

(٧) عبد الله بن السعدي، القرشي العامري، اسم أبيه عمرو بن وقدان، صحابي مات في خلافة عمر، وقيل: معاوية.

طبقات ابن سعد (٥/٤٥٤)، والإصابة (٢/٣١٠)، والتقريب (ص٥١١).

ومثاله في التابعين حديث «إنما الأعمال بالنيات»[١]. رواه يحيي بن سعيد الأنصاري[٢] عن محمد بن إبراهيم التيمي[٣] عن علقمة بن وقاص الليثي[٤]، والثلاثة تابعيون عن عمر.

وقد يكونون أربعة، مثاله في الصحابة حديث «ما نجاة هذا الأمر؟»[٥].

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب بدء الوحي، الحديث الأول (١/٣)، ومسلم في الإمارة، باب قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إنما الأعمال بالنية، وأنه يدخل فيه الغزو وغيره من العمال، ح١٩٠٧ج٣/١٥١٥.

(٢) يحيى بن سعيد بن قيس، أبو سعيد، المدني، القاضي، ثقة ثبت، من الخامسة، مات سنة ١٤٣.
تاريخ بغداد (١٤/١٠١)، وتذكرة لحفاظ (١/١٣٧)، والتقريب (ص١٠٥٦).

(٣) محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي، أبو عبد الله المدني، من أوساط التابعين، من الرابعة، ثقة له أفراد، مات سنة١٢٠
تذكرة الحفاظ (١/١٢٤)، والتهذيب (٩/٥)، والتقريب (ص٨١٩).

(٤) ثقة ثبت، من الثانية، أخطأ من زعم أن له صحبة، قيل ولد في زمن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، مات في خلافة عبد الملك
طبقات ابن سعد (٥/٦٠)، وتذكرة الحفاظ (١/٥٣)، والتقريب (ص٦٨٩)، وطبقات الحفاظ (ص٢٤).

(٥) أخرجه أحمد (١/٦)، وأبو يعلى (١/٢٠)، والبزار (١/٥٧)، و(١/٢١٠)، والطبراني في مسند الشاميين (١/١٥٦)، والبيهقي في الشعب (١/١٠٧).
وانظر الكلام عليه في علل ابن أبي حاتم (٢/١٥٢)، وعلل الدارقطني (١/١٧١)، ومجمع الزوائد (١/١٤-١٥).

رواه ابن المسيب عن ابن عمر عن عثمان عن أبي بكر رضي الله عنهم أنه سأل رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ما نجاة هذا الأمر؟ الحديث.

ومثاله في التابعين ما رواه مسلم[١] فقال: وحدثنا محمد بن رمح[٢] ثنا الليث عن يحيي بن سعيد عن[سعد][٣] بن إبراهيم[٤] عن نافع بن جبير[٥] عن عروة بن المغيرة بن شعبة[٦] عن أبيه[٧] عن رسول الله

---

(١) في كتاب الطهارة، باب المسح على الخفين، ح٢٧٤ج١/١٠٦، والبخاري في كتاب الوضوء، باب الرجل يوضئ صاحبه، ح١٨٠ج١/٧٨.

(٢) محمد بن رمح بن المهاجر التجيبي، مولاهم المصري، ثقة ثبت، من العاشرة، مات سنة ٢٤٢.

رجال مسلم (٢/١٧٧)، وتهذيب الكمال (٢٥/٢٠٣)، والتقريب (ص٨٤٤).

(٣) ساقطة من (ب).

(٤) سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، ولي قضاء المدينة، وكان ثقة عابدا فاضلا، مات سنة١٢٥.

معرفة الثقات (١/٣٨٩)، وتهذيب الكمال (١٠/٢٤٠)، والتقريب (ص٣٦٧).

(٥) نافع بن جبير بن مطعم النوفلي، أبو محمد، وأبو عبد الله المدني، ثقة فاضل، من الثالثة، مات سنة٩٩.

التاريخ الكبير (٨/٨٢)، وتهذيب الكمال (٣/٤٠٠)، والتقريب (ص٩٤).

(٦) عروة بن المغيرة الثقفي، أبو يعفور-بفتح التحتانية، وسكون المهملة، وضم الفاء- ثقة، من الثالثة، مات قبل المائة.

تهذيب الكمال (٢٠/٣٧)، والكاشف (٢/١٩)، والتقريب (ص٦٧٥).

(٧) المغيرة بن شعبة بن أبي عامر الثقفي، أبو عبد الله، أو أبو عيسى الكوفي، =

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «أنه خرج لحاجته فاتبعه المغيرة بإداوة»، الحديث، فيحيي ونافع وسعد وعروة تابعيون[1].

❊ ❊ ❊ ❊

= أسلم عام الخندق، شهد الحديبية والفتوحات، وكان موصوفا بالدهاء والحلم، ولاه عمر البصرة، ثم الكوفة، مات سنة ٥٠، أو ٥١، والأول أصح.
طبقات ابن سعد (٤/٢٨٤)، والإصابة (٣/٤٣٢)، والتقريب (ص٩٦٥).

(١) قال ابن حجر في الفتح (١/٣٤٣): «هو من النوادر».

النوع الثامن: رواية الآباء عن الأبناء

وقد ألف الحافظ أبو بكر الخطيب فيه كتابا رويناه.

وفيه عن العباس[١] عن ابنه الفضل[٢] رضي الله عنه أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جمع بين الصلاتين بمزدلفة[٣].

وفيه عن وائل بن داود[٤] عن ابنه بكر بن وائل[٥] وهما ثقتان أحاديث؛

---

(١) العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه، عم النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أجود قريش، كان رئيس قومه زمن الجاهلية، مات بالمدينة سنة ٣٢.
الاستيعاب (٩٤/٣)، والإصابة (٢٦٣/٢).

(٢) أكبر ولد العباس، استشهد في خلافة عمر.
التاريخ الكبير (١١٤/٧)، ومشاهير علماء الأمصار، لابن حبان (ص٩)، وتهذيب الكمال (٢٣١/٢٣)، والتقريب (ص٧٨٣).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الحج، باب الجمع بين الصلاتين بمزدلفة، ح١٥٩٠ج٢/٦٠٢، ومسلم في الحج، باب الإفاضة من عرفات، ح١٢٨٠ج٢/٩٣٦.

(٤) وائل بن داود التيمي، الكوفي، ثقة، من السادسة.
التهذيب (٤٢٠/٣٠)، والكاشف (٣٤٧/٢)، والتقريب (ص١٠٣٥).

(٥) بكر بن وائل بن داود التيمي، صدوق، من الثامنة، مات قديما فروى أبوه عنه.
تهذيب الكمال (٢٣٠/٤)، وتهذيب التهذيب (٤٢٨/١)، والتقريب (ص١٧٦).

منها[١]؛ عن ابن عيينة عن وائل بن داود عن ابنه بكر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «أخروا الأحمال[٢]، فإن اليد معلقة، والرجل موثقة»[٣].

قال الخطيب: «لا يروى عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيما نعلمه إلا من جهة بكر وأبيه».

وفيه عن معتمر[٤] بن سليمان التيمي[٥] قال حدثني أبي قال حدثتني

---

(١) في (ب) فيها.

(٢) في (أ) الأعمال.

(٣) أخرجه أبو داود في المراسيل (ص٢٢٩)، والبيهقي في السنن (١٢١/٦)، موقوفا على عمر، ومرفوعا (١٢٢/٦)، والطبراني في الأوسط (٣٨٧/٤)، وأبو يعلى (٢٣٤/١٠)، والخطيب في تاريخ بغداد (٤٥/١٣). وصححه الألباني في صحيح الجامع (١٠٥/١). - قال المناوي: «رمز المؤلف -أي السيوطي- لحسنه، ولعله بالنظر إلى تعدد طرقه، وإلا ففيه قيس بن الربيع الأزدي ضعفه الأكثرون، ورواه الترمذي في العلل[ص٣٧٩] مرسلا بلفظ «إذا حملتم فأخروا فإن الرجل موثقة، واليد مغلقة»، وقال سألت عنه محمدا فلم يعرفه، وقال: فيه قيس بن الربيع لا أكتب حديثه، ولا أروي عنه.
ومعنى الحديث الأمر بتوسيط الحمل على الدابة، فإن يدها مغلقة بثقل الحمل، ورجلها موثقة كذلك، فارحموه بتوسيط الحمل على ظهره، حتى لا يؤذيه الحمل. انظر: مجمع الزوائد (٢١٦/٣)، وفيض القدير (٢١٣/١).

(٤) في (أ) معمر.

(٥) أبو محمد البصري، ثقة، روى عن أبيه، وخالد الحذاء، وغيرهما، وعنه أحمد وإسحق، مات سنة ١٨٧.
تذكرة الحفاظ (٢٦٦/١)، والتقريب (ص٩٥٨)، وطبقات الحفاظ (ص١٢٠).

أنت عني عن أيوب عن الحسن قال: «ويح[١] كلمة رحمة»[٢]. قال أبو عمرو الحافظ: «وهذا ظريف[٣] يجمع أنواعا»[٤]. **قلت**: في رواية الأكابر عن الأصاغر، والأب عن الابن، والتابعي عن تابعه، وأنه حدث هذا واحد عن نفسه، ورواية ثلاثة بعضهم عن بعض[٥].

وفيه عن أبي عمر حفص بن عمر الدوري المقري[٦] عن ابنه أبي جعفر محمد بن حفص[٧] ستة عشر حديثا، وهو أكثر ما روى الأب عن ابنه.

---

(١) في (ب) ريح.

(٢) الثقات (١٩٧/٩)، وتاريخ ابن معين (٢٥٣/٤)، والتمهيد (١٤١/٢)، وتذكرة المؤتسي فيمن حدث ونسي (ص٣١).

(٣) في (ب) طريق.

(٤) علوم الحديث (ص٣٠١).

(٥) المنهل الروي (ص٧٥)، واختصار علوم الحديث (٥٤٦/٢)، وشرح الألفية، للعراقي (ص٣٧٨)، وتدريب الراوي (١٤٥/٢)، وفتح المغيث (١٧٣/٣)، ومنهج ذوي النظر (ص٢٩١).

(٦) أبو عمر حفص بن عمر بن عبد العزيز الدوري، المقري، الضرير، صاحب الكسائي، لابأس به، وأما في القراءة فكان إمامها في زمانه، ثقة، ثبتا، ضابطا، كبيرا، وهو أول من جمع القراءات، مات سنة٢٤٦ على الصواب.
تهذيب الكمال (٣٤/٧)، والكاشف (٣٤٢/١)، والسير (٥٤١/١)، وغاية النهاية (٢٥٥/١)، والتقريب (ص٢٥٢).

(٧) أبو جعفر، ويقال: أبو بكر الأزدي، روى عن ابن معين، وابن أبي شيبة، وغيرهما.
تاريخ بغداد (٢٨٤/٢)، وغاية النهاية (٢٣٤/٢).

قلت: ومن طريف[١] ما وقع لي من ذلك حدثني به ابني أبو الخير جبره الله عن أخيه أبي القاسم علي[٢] رحمه الله عني عن أبي الثناء محمود بن خلف أنا الحافظ عبد المؤمن الدمياطي أنا الحافظ يوسف بن خليل.

وأما الحديث الذي روينا عن أبي بكر الصديق عن عائشة عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «في الحبة السوداء شفاء من كل داء»[٣]، فهو غلط ممن رواه، وصوابه عن أبي بكر ابن [أبي][٤] عتيق عن عائشة، وهو عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق[٥]، وهؤلاء هم الذين قال فيهم موسى بن عقبة[٦]: «لا يعرف

---

(١) في (ب) ومن طريق ما وقع من ذلك.

(٢) وقع في حاشية كتاب الغاية شرح الهداية (٣٥٣/١) ترجمة أبي الفتح، والصحيح أن أبا الفتح غير أبي القاسم، فهما اثنان من أولاد ابن الجزري، وقد سبقت الإشارة إليهما في مبحث تلاميذه.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الطب، باب الحبة السوداء، ح٥٣٦٣ج٥/٢١٥٣، ومسلم في الطب، باب التداوي بالحبة السوداء، ح٠٠٠ ٠، ج٤/١٧٣٥.

(٤) ساقطة من (ب).

(٥) يعرف بابن أبي عتيق، صدوق، فيه مزاح، من الثالثة.
طبقات ابن سعد (١٩٥/٥)، والتقريب (ص٥٤٢).

(٦) موسى بن عقبة بن أبي عياش القرشي، مولاهم، المدني، ثقة، فقيه، إمام في المغازي، مات سنة ١٤١.
تذكرة الحفاظ (١٤٨/١)، وتهذيب التهذيب (٣٦٠/١٠)، والتقريب (ص٩٨٣)، وطبقات الحفاظ (ص٧٠).

أربعة أدركوا النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هم وأبناؤهم إلا هؤلاء الأربعة» فذكر أبا بكر الصديق، وأباه، وابنه عبد الرحمن[١]، وابنه محمدا أبا عتيق.

قلت: ومنهم عبد الله بن الزبير أمه أسماء[٢] بنت أبي بكر بن أبي قحافة رضي الله عنهم أربعة أيضا، ولا يعرف ذلك في غيرهم.

❊ ❊ ❊ ❊

---

(١) عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق، شقيق عائشة، تأخر إسلامه إلى قبيل الفتح، وشهد الفتوح، مات سنة٥٣.
الاستيعاب (٢/٣٩١)، والإصابة (٢/٣٩٩)، والتقريب (ص٥٧٢).

(٢) تعرف بذات النطاقين، زوج الزبير بن العوام، من كبار الصحابة، عاشت مائة سنة، ماتت سنة٧٣، أو ٧٤.
الاستيعاب (٤/٢٢٨)، والإصابة (٤/٢٢٤)، والتقريب (ص١٣٤٣.

النوع التاسع: رواية الأبناء عن الآباء

أما ما يسمى فيه الأب فكثير، ولأبي نصر الوائلي[١] في هذا النوع كتاب، وأهمه ما لم يسم فيه الأب والجد، وهو قسمان؛

الأول: رواية الابن عن أبيه فقط دون الجد [٢]، وهو كثير، مثاله رواية أبي العشراء الدارمي[٣] عن أبيه[٤] عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **قال:**

---

(١) في (أ) الوائل، وفي (ب) الواسطي، وصوابه ما أثبت.
هو أبو نصر عبيد الله بن سعيد بن حاتم السجزي، الوائلي، محدث حافظ، صنف وخرج، له كتاب «الإبانة الكبرى» في مسألة القرءان، وهو كتاب طويل يدل على إمامته، وبصره بالرجال والطرق، مات بمكة سنة٤٤٤.
تذكرة الحفاظ (١١١٨/٣)، والسير (٦٥٤/١٧)، وطبقات الحفاظ (ص٤٢٨)، وشذرات الذهب (٢٧١/٣).

(٢) في (ب) جده.

(٣) أبو العشراء-بضم أوله، وفتح المعجمة، والراء والمد- الدارمي، قيل: اسمه أسامة، وقيل: عطارد، وقيل: يسار، وقيل غير ذلك، وه أعرابي مجهول، من الرابعة.
التاريخ الكبير (٢١/٢)، والجرح والتعديل (٢٨٣/٢)، وتهذيب الكمال (٨٥/٣٤)، والتقريب (ص١١٧٨).

(٤) اسم أبيه مالك بن قهطم-كما سيذكر المؤلف- لا يعرف له ولا لابنه رواية غير حديث الذكاة. الاستيعاب (٣٥٦/٢)، والإصابة (٣٣٣/٣).

«أما تكون الذكاة إلا في الحلق؟[١]» الحديث، وقد اختلفوا في اسمه فالأشهر أن أبا العشراء هو أسامة بن مالك بن قهطم بكسر القاف، وقيل قحطم، وقيل غير ذلك.

الثاني: رواية الابن عن الأب عن الجد، نحو عمرو بن شعيب[٢] عن أبيه عن جده، وله بهذا الإسناد نسخة كثيرة أكثرها فقهيات، وشعيب هو ابن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص،

وقد احتج به جمهور أهل الحديث [حملا لجده][٣]على عبد الله الصحابي دون ابنه[٤] [محمد][٥] التابعي[٦].

---

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الضحايا، باب ما جاء في ذبيحة المتردية، ح٢٨٢٥ج٣م١٠٢، والترمذي في الأضحية، باب ما جاء في الذكاة في الحلق، ح١٤٨١ج٤/٦٢، والنسائي في الضحايا، باب ذكر المتردية في البئر التي لا يوصل إلى حلقها (٧/٢٢٨)، وابن ماجه في الذبائح، باب ذكاة الناد من البهائم، ح٣١٨٤ج٢/١٠٦٣، وأحمد (٤/٣٣٤)، والبيهقي (٩/٢٤٠). وانظر الكلام عليه في: علل الترمذي (١/٢٤٢)، والمجموع، للنووي (٩/١٢٤-١٢٥)، وخلاصة البدر المنير (٢/٣٧١)، والتلخيص الحبير (٤/١٣٤).

(٢) عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص السهمي، صدوق، جل روايته عن أبيه شعيب، وثقه ابن القطان، وقال الذهبي: «حديثه حسن وفوق الحسن»، مات سنة١١٨. المجروحين (٢/٧٢)، والجرح والتعديل (٦/٢٣٨)، والميزان (٣/٢٦٣)، ولسان الميزان (٧/٣٢٥)، والتقريب (ص٧٣٨).

(٣) ساقطة من (ب).

(٤) في (ب) أبيه.

(٥) ساقطة من (ب).

(٦) محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص السهمي، الطائفي، مقبول، من الثالثة. تهذيب الكمال (٢٥/٥١٤)، والكاشف (٢/١٨٨)، والتقريب (ص٨٦٤).

وبهز بن حكيم[١] عن أبيه[٢] عن جده، روى بهذا الإسناد نسخة كثيرة حسنة، وجده هو معاوية بن [حيدة][٣] القشيري[٤].

وطلحة بن مصرف[٥] عن أبيه[٦] عن جده[٧]، [وجده][٨] عمرو بن كعب اليامي، ويقال كعب بن عمرو.

ومن أطرف ذلك رواية أبي الفرج عبد الوهاب التميمي الحنبلي الواعظ المفتي البغدادي عن أبيه[٩] في تسعة منهم على نسق. **قلت:**

---

(١) بهز بن حكيم بن معاوية بن حيدة القشيري، أبو عبد الملك، صدوق، من السادسة، مات قبل سنة ١٦٠.
التاريخ الكبير (١٤٢/٢)، وتهذيب الكمال (٢٥٩/٤)، والتقريب (ص١٧٨).

(٢) أبوه حكيم، صدوق، من الثالثة. التاريخ الكبير (١٤٢/٢)، والمغني في الضعفاء (١١٥/١)، والتقريب (ص٢٦٠).

(٣) ساقطة من (ب).

(٤) صحابي، نزل البصرة، ومات بخراسان.
الكاشف (١٥٦/٣)، الإصابة (٤١٢/٣)، والتقريب (ص٩٥٤).

(٥) ثقة، قارئ، فاضل، من الخامسة، مات سنة ١١٢.
تهذيب الكمال (٤٣٣/١٣)، والكاشف (٥١٤/١)، والتقريب (ص٧٦٥).

(٦) مصرف بن عمرو بن كعب اليامي، روى عنه ابنه طلحة، مجهول، من الرابعة.
تهذيب الكمال (١٧/٢٨)، والتقريب (ص٩٤٥)

(٧) كعب بن عمرو بن حجير اليامي، صحابي، يقال إنه جد طلحة، وقيل: هو عمرو بن كعب.
تهذيب الكمال (١٨٤/٢٤)، والكاشف (١٤٨/٢)، والتقريب (ص٨١١).

(٨) ساقطة من (ب).

(٩) في (ب) عن ابنه.

أخبرنا به أبو عبد الله محمد بن عبد الله الصفوي قراءة عليه أنا محمد بن يوسف[١] أنا أبو عمرو الحافظ أخبرني أبو الحسن مؤيد[٢] بن محمد بن علي النيسابوري بقراءتي عليه بها أنا أبو منصور عبد الرحمن بن محمد الشيباني[٣] في كتابه، ح وأخبرني به يا عمر بن الحسن فيما شافهني به عن يوسف بن المجاور أنا أبو اليمن الكندي أنا أبو منصور أنا الحافظ أبو بكر الخطيب ثنا عبد الوهاب بن عبد العزيز[٤] بن الحارث بن أسد بن الليث بن سليمان بن الأسود بن سفيان بن يزيد بن أكينة بن عبد الله التميمي[٥] من لفظه قال: سمعت أبي يقول سمعت أبي يقول

---

(١) محمد بن يوسف بن المهتار المصري الأصل، الدمشقي، سمع من ابن الصلاح، وابن علان، وعدة. مات سنة٧١٥.
المعين في طبقات المحدثين (ص٢١٩)، وذيل التقييد (١/٢٨٣)، والدرر الكامنة (٤/٣١٣)، والشذرات (٦/٣٨).

(٢) في النسختين «مريد»، والتصويب من علوم الحديث (٣٠٤)، وغيره من مصادر ترجمته، وسيأتي ذكرها.

(٣) أبو منصور عبد الرحمن بن محمد الشيباني، القزاز، سمع ابن المسلمة، وابن وشاح، وعنه السمعاني. مات سنة٥٣٥.
التقييد (ص٣٠٤)، والسير (٢٠/٦٩)، والإعلام (ص٢١٩)، والإشارة (ص٢٧٢)، والشذرات (٤/١٠٦).

(٤) عبد العزيز، متكلم فيه على إمامته، واشتهر بوضع الحديث، وصنف في الأصول والفروع والفرائض.
طبقات الحنابلة (٢/١٣٩)، والمنهج الأحمد (٢/٦٦)، وميزان الاعتدال (٤/٣٦٠).

(٥) في (أ) التيمي.

سمعت أبي يقول سمعت أبي يقول سمعت أبي يقول سمعت أبي يقول سمعت أبي[١] يقول [سمعت أبي يقول سمعت أبي يقول][٢] سمعت علي بن أبي طالب وقد سئل عن الحنان المنان فقال: «الحنان الذي يقبل على من أعرض عنه، والمنان الذي يبدأ بالنوال قبل السؤال»[٣]. وآخرهم أكينة بالنون مصغرا، وهو السامع عليا رضي الله عنه.

❊ ❊ ❊ ❊

(١) وبقية الآباء المذكورين في السند مجهولون، لا ذكر لهم في شيء من الكتب أصلا، وقد تخبط فيهم عبد العزيز بالتغيير.
انظر: شرح الألفية، للعراقي (ص٣٨٤)، والشذا الفياح (ص٣٩٧)، ولسان الميزان (٤/٢٧)، وفتح المغيث (٤/١٩٢)، وتدريب الراوي (٢/١٤٩)، ومنهج ذوي النظر (ص٢٩٢).

(٢) ساقط من (ب).

(٣) أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد (١١/٣٢) بالسند المذكور.

النوع العاشر: رواية الأكابر عن الأصاغر

ومن فوائده ألا يتوهم كون المروي عنه أكبر، أو[١] أفضل من الراوي نظرا إلى[أن][٢] الأغلب كذلك فتجهل منزلتهما، وقد صح عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: «أمرنا رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن ننزل الناس منازلهم».

قلت: رواه الحاكم وصححه، وذكره مسلم في خطبة صحيحه[٣]، وذلك يدل على صحته عنده[٤].

---

(١) في (ب) الواو بدل أو.

(٢) ساقطة من (ب).

(٣) مقدمة صحيح مسلم (١/٥٥)، وأخرجه أيضا أبو داود في الأدب، باب إنزال الناس منازلهم، ح٤٨٤٢ج٤/٢٦٣، والحاكم في معرفة علوم الحديث (ص٤٩) وجزم بصحته، والبيهقي في الشعب (٧/٤٦٢).
وقد تبع المؤلف ابن الصلاح في جزمه بصحة هذا الحديث في علوم الحديث (ص٢٨٥)، وابن الصلاح تابع للحاكم في ذلك، مع أن فيه انقطاعا، واختلف على راويه في رفعه. والأغلب على تضعيفه لهذين العلتين.
انظر: التقييد والإيضاح (ص٢٨٦)، والشذا الفياح (ص٣٧٧)، والمقاصد (ص٩٢)، والسلسلة الضعيفة، ح١٨٩٤ج٤/٣٦٨

(٤) قلت: ليس ذلك بلازم، خاصة أنه أورده بصيغة التمريض، فقال: «وقد ذكر عن عائشة»، مما يشعر بضعفه عنده، والله أعلم.

وهذا النوع ثلاثة أقسام؛

أحدها: أن يكون الراوي أكبر سنا[١]، وأقدم طبقة كالزهري، ويحيي بن سعيد الأنصاري عن مالك، وكأبي القاسم عبد الله بن محمد الأزهري[٢] من المتأخرين أحد شيوخ الخطيب، روى عن الخطيب في بعض تصانيفه والخطيب شاب [إذ][٣] ذاك.

[ومن أجل ما مثلوا في ذلك حديث الجساسة[٤] الذي روى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن تميم الداري[٥]، أخرجه مسلم في صحيحه، **قلت:**

---

(١) في (ب) أكثر.

(٢) في النسختين «عبد الله» وصوابه كما في المصادر «عبيد الله».
هو عبيد الله بن أحمد بن عثمان الأزهري، الصيرفي، البغدادي، يعرف بابن السوادي، حدث عن أبي بكر القطيعي وعدة، وكان من بحور الرواية، مع صدق واستقامة ودوام تلاوة، مات سنة ٤٣٥.
تاريخ بغداد (١٠/٣٨٥)، والسير (١٧/٥٧٨)

(٣) ساقطة من (أ).

(٤) أخرجه مسلم في كتاب الفتن، باب قصة الجساسة، ح٢٩٤٢ج٤/٢٢٦١، وأبو داود في كتاب الملاحم ح٤٣٢٥ج٤/١١٦، والترمذي في كتاب الفتن، باب، ٢٢٥٣ج٤/٤٥٢، وابن ماجه في كتاب الفتن، ح باب فتنة الدجال، ح٤٠٧٤ج٢/١٣٥٤، وأحمد (٦/٣٧٣، ٣٧٤، ٤١٢).

(٥) تميم بن أوس بن خارجة الداري، أبو رقية، كان نصرانيا فأسلم سنة تسع للهجرة، انتقل إلى بيت المقدس بعد مقتل عثمان، أول من قص على الناس، وأول من أسرج المسجد، مات بفلسطين سنة ٤٠.
الاستيعاب (١/١٨٦)، والإصابة (١/١٨٣)، والتقريب (ص١٨٢).

وروينا في تاريخ الخطيب[١] قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أخبرني عمر بن الخطاب قال: «ما سابقت أبا بكر في خير إلا سبقني»][٢].

والثاني: أن يكون الراوي أكبر قدرا من المروي عنه بأن يكون حافظا عالما، والمروي عنه شيخا راويا فحسب، كمالك في روايته عن عمرو[٣] بن دينار، وأحمد بن حنبل، وإسحق بن راهويه في روايتهما عن عبيد الله بن موسى[٤]، في نحو ذلك.

الثالث: أن يكون أكبر من الجهتين جميعا، كرواية العبادلة عن كعب[٥]، وكرواية كثير من العلماء عن تلامذتهم، منهم الحافظ عبد الغني بن سعيد عن محمد بن علي الصوري، وأبو بكر البرقاني عن الخطيب، والخطيب عن ابن ماكولا، ومثل ذلك كثير.

---

(١) تاريخ بغداد (٥/٧٦).

(٢) ساقط من (ب).

(٣) في (أ) عمر.

(٤) عبيد بن موسى بن أبي المختار باذام العبسي، الكوفي، أبو محمد، ثقة كان يتشيع، مات سنة ٢١٣.
طبقات ابن سعد (٦/٢٧٩)، وتذكرة الحفاظ (١/٣٥٣)، والتقريب (ص٦٤٥).

(٥) أي كعب الأحبار، كعب بن ماتع الحميري، أبو إسحق، ثقة، من الثانية، كان من أهل اليمن فسكن الشام، مات في آخر خلافة عثمان، وقد زاد على المائة.
تهذيب الكمال (٢٤/١٨٩)، والكاشف (٢/١٤٨)، والتقريب (ص٨١٢).

ومن ذلك رواية الصحابي عن التابعي، والتابعي عن تابعه كالزهري عن مالك، وكعمرو بن شعيب فإنه تابع[١]، روى عن أكثر من عشرين من التابعين، وقال الطبسي[٢] أكثر من سبعين تابعيا.

قلت: وللحافظ أبي بكر الخطيب كتاب سمى فيه من روى من الصحابة عن التابعين، وهو كتاب جليل، روى فيه من حديث محمد بن إسحق[٣] عن محمد بن يحيي بن حبان[٤] عن عبد الله بن [عبد الله][٥] بن عمر[٦] عن أبيه عن أسماء بنت زيد بن الخطاب[٧] عن عبد الله بن

---

(١) علوم الحديث (ص٢٨٨)، وشرح الألفية، للعراقي (ص٣٧٣-٣٧٤)، والشذا الفياح (٣٧٨-٣٧٩).

(٢) أبو الفضل محمد بن أحمد بن أبي جعفر الطبسي، نسبة إلى طبس بلدة بين نيسابور وأصبهان، شيخ ثقة، زاهد ورع، كتب الكثير، وحصل التصانيف المفيدة، مات سنة٤٨٢. سير أعلام النبلاء (٥٨٨/١٨)، والإعلام (ص١٩٨)، والإشارة (ص٢٤٤)، وشذرات الذهب (٣٦٧/٣).

(٣) محمد بن إسحق بن يسار المطلبي، مولاهم، المدني، نزيل العراق، إمام المغازي، صدوق يدلس، رمي بالتشيع والقدر، (مات سنة ١٥٠).
تاريخ بغداد (٢١٤/١)، وتذكرة الحفاظ (١٧٢/١)، والسير (٣٣/٧)، والتقريب (ص٨٢٥).

(٤) محمد بن يحيى بن حبان بن منقذ الأنصاري، المدني، ثقة فقيه، مات سنة ١٢١. تهذيب الكمال (٦٠٥/٢٦)، والكاشف (٢٢٩/٢)، والتقريب (ص٩٠٦).

(٥) ساقطة من (ب).

(٦) ثقة، من الثالثة، مات سنة ١٠٥. التعديل والتجريح (٨٣٧/٢)، ومن وافق اسمه اسم أبيه، للأزدي (ص٢١)، والتقريب (ص٥١٩).

(٧) يقال: لها صحبة، وماتت قبل ابن عمر. تهذيب الكمال (١٢٥/٣٥)، والكاشف (٥٠٢/٢)، والتقريب (ص١٣٤٣).

حنظلة[١] أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة»[٢]، أسماء تابعية وإن كان لها رؤية[٣].

النوع الحادي عشر: معرفة من لم يرو عنه إلا راو واحد من الصحابة والتابعين ومن بعدهم.

ولمسلم فيه كتاب جليل، مثاله وهب بن خنبش[٤]، وأخطأ من سماه هرم بن خنبش، صحابي لم يرو عنه غير الشعبي، وكذلك عامر بن شهر[٥]، وعروة بن مضرس[٦]، ومحمد بن صفوان[٧]، ومحمد بن

---

(١) عبد الله بن حنظلة بن أبي عامر الراهب، الأنصاري، له رؤية، وأبوه غسيل الملائكة، قتل يوم أحد، استشهد عبد الله يوم الحرة سنة ٦٣، وكان أمير الأنصار بها يومئذ. الاستيعاب (٢/٢٧٧)، والإصابة (٢/٢٩١)، والتقريب (ص٥٠١).

(٢) أخرجه -من غير هذه الطريق- البخاري في كتاب الجمعة، باب السواك يوم الجمعة، ح٨٤٧ج١/٣٠٣، ومسلم في كتاب الطهارة، باب السواك، ح٢٥٢ج١/٢٢٠.

(٣) في (ب) رواية.

(٤) وهب بن خنبش-بمعجمة، ونون موحدة، ومعجمة- وزن جعفر، الطائي، صحابي نزل الكوفة، .
تهذيب الكمال (٣١/١٢٨)، والإصابة (٣/٦٠٤)، والتقريب (ص١٠٤٣).

(٥) عامر بن شهر الهمداني، أبو الكنود-بفتح الكاف، ثم نون- صحابي نزل الكوفة، وهو أول من اعترض على الأسود الكذاب. طبقات ابن سعد (٦/٢٨)، الإصابة (٢/٢٤٢)، والتقريب (ص٤٧٦).

(٦) صحابي، له حديث واحد في الحج. الاستيعاب (٢/١١٦)، وتهذيب الكمال (١٩/٣٦)، والتقريب (ص٦٧٥).

(٧) أبو مرحب الأنصاري، صحابي له حديث في الأرنب، وقيل فيه: صفوان بن محمد، والأول أصوب. طبقات ابن سعد (٦/٦١)، والاستيعاب (٣/٣٢٤)، والتقريب (ص٨٥٥).

صيفي[١]، صحابيون لم يرو عنهم غير الشعبي. ومنهم دكين بن سعيد[٢]المزني، والصنابح بن الأعسر[٣]، ومرداس بن مالك الأسلمي[٤]، وأبو حازم[٥] لم يرو عنه[٦] غير [ابنه][٧] قيس بن أبي حازم وهم صحابة، وفي الصحابة من لم يرو عنه غير ابنه، منهم المسيب بن حزن[٨] والد

---

(١) محمد بن صيفي بن سهل بن الحارث الأنصاري، الخطمي، صحابي نزل الكوفة.

طبقات ابن سعد (٦/٦٢)، والاستيعاب (٣/٣٢٣)، والتقريب (ص٨٥٦).

(٢) دكين- مصغر-ابن سعد، أو سعيد، بزيادة ياء، وقيل: بالتصغير، المزني، وقيل: الخثعمي، صحابي نزل الكوفة.

الاستيعاب (١/٤٦٥)، والإصابة (١/٤٦٥)، والتقريب (ص٤٦٥).

(٣) الأحمسي، صحابي نزل الكوفة، ومن قال فيه الصنابحي فقد وهم.

الاستيعاب (٢/١٩٣)، والإصابة (٢/١٨٧)، والتقريب (ص٤٥٦).

(٤) صحابي بايع تحت الشجرة، وهو قليل الحديث. طبقات ابن سعد (٦/٥٥)، والإصابة (٣/٤١٨)، والتقريب (ص٩٢٩).

(٥) أبو حازم البجلي الأحمسي، والد قيس، صحابي له حديث، قيل: اسمه حصين، وقيل: عوف، وقيل: عبد عوف.

الاستيعاب (٤/٤٥)، والإصابة (٤/٤٠)، والتقريب (ص١١٣٠).

(٦) في النسختين «عنهم» وهو خطأ.

(٧) ساقطة من (ب).

(٨) المسيب بن حزن-بفتح المهملة، وسكون الزاي- ابن أبي وهب المخزومي، أبو سعيد، له ولأبيه صحبة، عاش إلى خلافة عثمان.

الاستيعاب (٣/٤٢١)، والإصابة (٣/٤٠٠)، والتقريب (ص٩٤٤).

سعيد، ومعاوية بن حكيم أبو حكيم والد بهز، وقرة بن إياس[١] والد معاوية، وأبو ليلى الأنصاري[٢] والد عبد الرحمن.

ومثاله في التابعين تفرد حماد بن سلمة عن أبي العشراء، وتفرد الزهري عن نيف وعشرين تابعيا، منهم محمد بن أبي سفيان الثقفي[٣][٤]، وعمرو بن أبان [بن عثمان بن عفان][٥]، [وسنان[٦] بن أبي سنان الدؤلي][٧]، وتفرد عمرو بن دينار عن جماعة من التابعين،

---

(١) قرة بن إياس بن هلال المزني، أبو معاوية، صحابي نزل البصرة، جد إياس القاضي المشهور، مات سنة٦٤.
الاستيعاب (٣/٢٤٢)، والإصابة (٣/٢٢٣)، والتقريب (ص٨٠٠).

(٢) أبو ليلى الأنصاري، اسمه بلال، أو بليل، ويقال: داود، ويقال: يسار، شهد أحدا وما بعدها، وعاش إلى خلافة علي رضي الله عنه.
الاستيعاب (٤/١٦٨)، والإصابة (٤/١٦٩)، والتقريب (ص٩٤٤).

(٣) محمد بن أبي سفيان بن العلاء بن جارية الثقفي، أبو بكر الدمشقي، مقبول، من السادسة.
الكاشف (٢/١٧٥)، والتقريب (ص٨٤٩).

(٤) ساقط من (أ)، وكذا ما بعده.

(٥) ساقط من (ب).

(٦) في (ب) سفيان بن أبي الدؤلي، والتصويب من علوم الحديث (ص٣١١) وغيرها.
هو سنان بن أبي سنان الديلي، ويقال: الدؤلي، المدني، ثقة، من الثالثة، مات سنة ١٠٥.
تهذيب الكمال (١٢/١٥١)، والكاشف (١/٤٦٨)، والتقريب (ص٤١٧).

(٧) ساقط من (أ).

منهم عبد الرحمن بن معبد[١]، وعبد الرحمن بن فروخ[٢]، وكذلك يحيي بن سعيد الأنصاري عن عبد الله بن أنيس الأنصاري[٣].

وكذا تفرد أبو إسحق السبيعي[٤]، وهشام بن عروة[٥]، وتفرد مالك عن نحو عشرة من شيوخ المدينة.

---

(١) عبد الرحمن بن معبد بن عمير الليثي، عن عمر وعلي رضي الله عنهما، وعنه عمرو بن دينار المكي منقطع.
التاريخ الكبير (٥/٣٥٠)، والجرح والتعديل (٥/٢٨٥)، والثقات (٥/١٠٧)، ولسان الميزان (٣/٤٣٩).

(٢) عبد الرحمن بن فروخ-بفتح الفاء، وتشديد الراء، ثم خاء معجمة- العدوي، مولاهم، مقبول، من الثالثة.
الثقات (٧/٨٧)، وتهذيب الكمال (١٧/٣٤٣)، والتقريب (ص٥٩٥).

(٣) عبد الله بن أنيس ثلاثة ؛صحابيان وتابعي، وقد اختلف في أيهم المقصود، فإن كان التابعي فلم ينفرد عنه يحيى، بل تابعه على الرواية عنه زهرة بن معبد. التقييد والإيضاح (ص٣١٥-٣١٦)، والشذا الفياح (ص٤٠٤)، والإصابة (٢/٢٧٠).

(٤) تصحفت في (ب) إلى الشيعي.
هو أبو إسحق عمرو بن عبد الله بن عبيد، ويقال: علي، ويقال: ابن أبي شعيرة، الهمداني، ثقة مكثر عابد، اختلط بآخره، مات سنة١٢٩، وقيل قبلها. تهذيب الكمال (٢٢/١٠٢)، ر والتقريب (ص٧٣٩)، وطبقات الحفاظ (٥٠).

(٥) هشام بن عروة بن الزبير بن العوام الأسدي، ثقة فقيه، ربما دلس، روى عن أبيه وعمه عبد الله وخلق، مات سنة١٤٥.
تذكرة الحفاظ (١/١٤٤)، والتقريب (ص١٠٢٢)، وطبقات الحفاظ (ص٦٩).

وأما قول الحاكم في المدخل إلى كتاب الإكليل[١] إن أحدا من هذا لقبيل لم يخرج عنه البخاري ومسلم، فقال الحافظ أبو عمرو[٢]: «أنكر عليه، ونقض بإخراج البخاري في صحيحه حديث قيس بن أبي حازم عن مرداس الأسلمي «يذهب الصالحون الأول فالأول»[٣]، ولا راوي له غير قيس، وبإخراجه حديث الحسن عن عمرو بن تغلب[٤] «إني لأعطي الرجل والذي أدع أحب إلي»[٥]، ولم يرو عن عمرو غير الحسن.

وبإخراج[٦] مسلم حديث رافع بن عمرو الغفاري[٧]، ولم يرو عنه

---

(١) الإكليل (ص١٠)، وتبعه البيهقي على ذلك كما ذكر العراقي في شرح ألفيته (ص٣٨٧). وانظر: سنن البيهقي (٤/١٠٥).

(٢) علوم الحديث (ص٣٠٩).

(٣) أخرجه البخاري في المغازي، باب غزوة الحديبية، ح٣٩٢٥ج٤/١٥٢٧، وابن حبان (١٥/٢٦٥)، وأحمد (٤/١٩٣).

(٤) عمرو بن تغلب- بفتح المثناة، وسكون المعجمة، وكسر اللام، ثم موحدة- النمري، صحابي، تأخر إلى بعد الأربعين.
الاستيعاب (٢/٥١١)، والإصابة (٢/٥١٩)، والتقريب (ص٧٣٠).

(٥) أخرجه البخاري في كتاب الجمعة، باب من قال في الخطبة بعد الثناء أما بعد، ح٨٨١ج١/٣١٢، وفي فرض الخمس، باب ما كان النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يعطي المؤلفة قلوبهم، ح٢٩٧٦ج٣/١١٤٥، ومسلم في الإيمان، باب تألف من يخاف على إيمانه لضعفه-عن سعد بن أبي وقاص-ح١٥٠ج١/١٣٢

(٦) في (أ) فإخراج.

(٧) رافع بن عمرو الغفاري، أبو جبير، صحابي، عداده في أهل البصرة.
الاستيعاب (١/٤٨٧)، والإصابة (١/٤٨٦)، والتقريب (ص٣١٦).

غير عبد الله بن الصامت[١]، وحديث أبي رفاعة العدوي[٢]، ولم يرو عنه غير حميد بن هلال[٣].

وحديث الأغر المزني[٤] «إنه ليغان على قلبي»[٥]، ولم يرو عنه غير أبي بردة[٦].

---

(١) عبد الله بن الصامت الغفاري، البصري، ثقة، من الثالثة، مات دون المائة بعد السبعين.
الكاشف (١/٥٦٣)، والتقريب (ص٥١٥).

(٢) أبو رفاعة العدوي، قيل: اسمه تميم بن أسد، وقيل: عبد الله بن الحارث، صحابي نزل البصرة، استشهد سنة٤٤.
الاستيعاب (٤/٦٨)، والإصابة (٤/٧٠)، والتقريب (ص١١٤٦).

(٣) حميد بن هلال العدوي، أبو نصر البصري، ثقة عالم، توقف فيه ابن سيرين لدخوله في أمر السلطان، من الثالثة.
تهذيب الكمال (٧/٤٠٣)، والكاشف (١/٣٥٤)، والتقريب (ص٢٧٦).

(٤) الأغر بن يسار المزني- ووقع في الاستيعاب المدني-، ويقال: الجهني، ومنهم من فرق بينهما، صحابي من المهاجرين.
الاستيعاب (١/٧٧)، والإصابة (١/٧٠)، والتقريب (ص١٥١).

(٥) مسلم في كتاب الذكر والتوبة والدعاء، باب استحباب الاستغفار والإكثار منه، ح٢٧٠٢ج٤/٢٠٧٥، وأبو داود في كتاب الصلاة، باب في الاستغفار، ح١٥١٥ج٢/٨٤، والنسائي في الكبرى، ح١٠٢٧٦ج٦/١١٦، وأحمد (٤/٢١١، ٢٦٠)، وابن حبان (٣/٢١١).

(٦) أبو بردة بن أبي موسى الأشعري، قيل: اسمه عامر، وقيل: الحارث، ثقة، ولي قضاء الكوفة، وحدث عن أبيه كثيرا، مات٢٠٣.
السير (٥/٥)، وتهذيب التهذيب (١٢/٢١)، والتقريب (١١١٢).

وبإخراجهما حديث ابن حزن في وفاة أبي طالب[١]، ولم يرو عنه غير ابنه سعيد، في كثير من ذلك»[٢].

قلت: والظاهر أن الحاكم لم يرد ذلك في الصحابة المعروفين الثابتة عدالتهم، فلا يرد عليه شيء من ذلك، لأن الشيخين إنما اشترطا تعدد الراوي لرفع الجهالة وثبوت العدالة، وذلك ثابت فيمن ثبتت صحبته فلا حاجة إلى تعدد الراوي كما تقدم في النوع الأول من الأصل الثاني.

❊ ❊ ❊ ❊

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب مناقب الأنصار، باب قصة أبي طالب، ح٣٦٧١ج٣/١٤٠٩، ومسلم في كتاب الإيمان، باب الدليل على صحة إسلام من حضره الموت ما لم يشرع في النزع، ح٢٤ج١/٥٤.

(٢) ينبغي أن يعلم أن أغلب من ذكر هنا بأنه انفرد عمن انفرد عنه قد انتقد، واعترض عليه. فليراجع في ذلك: التقييد والإيضاح (ص٣١)، وشرح الألفية، للعراقي (ص٣٨٧)، والشذا الفياح (ص٤٠٣)، وفتح المغيث (٤/١٩٩-٢٠١).

الأصل الثالث

في متن الحديث وأقسامه

قال الحافظ أبو عمرو[١]: «الحديث عند أهله ينقسم إلى صحيح وحسن وضعيف»، انتهى. وتابعه على هذا مختصرو كلامه[٢]، وتعقبه شيخنا الحافظ أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير رحمه الله بقوله فيما قرأته عليه: «إن كان بالنسبة إلى ما في نفس الأمر فليس[إلا][٣] صحيح وضعيف، وإن كان بالنسبة إلى اصطلاح[٤] المحدثين فالحديث عندهم ينقسم إلى أكثر من مما ذكره هو وغيره»[٥]، انتهى.

وقسمه غيره إلى صحيح وضعيف، قالوا والضعيف نوعان؛ أحدهما حسن يحتج به، والآخر واه لا يحتج به، انتهى.

وفي جعل الحسن من أنواع الضعيف نظر. والذي أقوله أن الحديث ينقسم إلى محتج به [وغير محتج به][٦]، وكل [واحد][٧] منهما يكون مجمعا عليه ومختلفا فيه، وبهذا الاعتبار بلغت أنواع الحديث عندنا خمسة وأربعين نوعا، وهي المتواتر، والآحاد[٨]، والمشهور، والصحيح،

---

(١) علوم الحديث (ص٦).

(٢) كالنووي في التقريب (١/٢٦)-مع التدريب-، وابن جماعة في المنهل (ص٣٣)، وابن الملقن في التذكرة (ص٣٠)-مع التوضيح الأبهر-.

(٣) ساقطة من (أ).

(٤) في (ب) إصلاح.

(٥) اختصار علوم الحديث (١/٩٨).

(٦) ساقط من (ب).

(٧) ساقط من (أ).

(٨) في (أ) الأحادي.

والحسن، والصالح، والضعيف، والمضعف، والغريب، والعزيز، والمسند، والمتصل، والمرفوع، والموقوف، والمقطوع، والمرسل، والمدلس، والمعنعن، والمؤنن، والمنقطع، والمعلق، والمعضل، [والشاذ][1]، والمنكر، والفرد[2]، والمعلل، والمدرج، والمضطرب، والمقلوب، والمركب، والمنقلب، والمصحف، والموضوع، والمسلسل، والعالي والنازل، والناسخ والنسوخ، [والمختلف][3]، والمدبج، وزيادات الثقات، والاعتبار والشواهد، والمتابعات، وغريب الحديث.

❊ ❊ ❊ ❊

(١) ساقطة من (ب).

(٢) في (ب) وقع ترتيب الفرد بعد المسلسل هنا، لكن عند تفصيل الكلام على الأنواع أدرج مرتبا كما هو هنا.

(٣) ساقطة من (ب).

النوع الأول: [في][1] المتواتر

وهو ما أخبر به جماعة يفيد خبرهم العلم، لاستحالة تواطئهم على الكذب من غير تعيين عدد، وللعمل به شرطان: استنادهم إلى الحس، واستواء الطرفين والواسطة إلى أصله، وشرط بعضهم[2] شروطا ضعيفة، مثل إسلام المخبرين، وعدالتهم، وخروج[عددهم][3]عن الإحصاء، واختلاف أوطانهم.

وعين بعضهم عددا محصورا، لكن منع القاضي أبو الطيب الأربعة وتوقف في الخمسة، وقيل اثنا عشر، وقيل أربعون، وقيل سبعون، وقيل أكثر، والقول بكونه مجرد عدد يفيد العلم هو الصحيح، فعلى هذا خبر الأربعة مثلا، أو باقي العشرة، أو نحو ذلك من أعيان الصحابة متواتر، لأن النفس تطمئن إلى خبرهم ويحصل لها العلم الضروري به، ولهذا قال بعض أئمتنا: العدد على قسمين: كامل وهو أقل عدد يورث العلم، وزايد يحصل العلم ببعضه ويقع الزايد فضلة[4].

---

(١) ساقطة من (ب).

(٢) وأغلبهم من أهل الأصول. انظر: كشف الأسرار (٢/٣٦١)، والبحر المحيط (٤/٢٣٥)، وشرح الكوكب المنير (٢/٣٣٩).

(٣) ساقطة من (ب).

(٤) انظر: الإحكام، لابن حزم (١/٩٤)، والإحكام، للآمدي (١/٢٦٨)، وبيان المختصر (١/٦٥٠)، والتمهيد (٣/٢٨)، وإرشاد الفحول، للشوكاني (ص٢٧)، وظفر الأماني (ص١٣).

وبالشرطين المذكورين يخرج أخبار النصارى عن صلب عيسى، واليهود عن موسى عليهما[الصلاة][١] والسلام أنه كذب كل ناسخ لشريعته، وقول الشيعة[٢] بالنص على إمامة علي رضي الله عنه، لأن الإخبار [بالصلب][٣] كان مستنده الظن أولا، ثم نقل متواترًا، وكذلك الباقي وضع آحادا ثم نقل متواترًا.

وقد يكون التواتر نسبيا، **فيتواتر الخبر عند قوم دون قوم كما يصح[٤] الخبر [عن] بعض دون آخرين، وقول الحافظ أبي عمرو: «ومن سئل عن إبراز مثال لذلك- يعني المتواتر-أعياه طلبه»[٥]، إشارة لقلته لا لعدمه، ولذلك لا يستعمله أهل الحديث إلا قليلا، ويمثلونه بحديث «من كذب علي متعمدا»[٦] فإنه رواه عن النبي** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **أكثر من سبعين صحابيا منهم العشرة المبشرة، وتبعه بعض شيوخنا[٧] فأوصله إلى نحو المائة[٨].**

---

(١) ليست في (ب).

(٢) في (ب) الشيقة.

(٣) ساقطة من (أ).

(٤) في (أ) يصلح. وعن ساقطة منها، وأحسبها «عند» لمناسبتها للسياق.

(٥) علوم الحديث (ص٢٢٦).

(٦) سبق تخريجه.

(٧) يقصد بذلك شيخه الحافظ ابن المحب كما صرح به في الأربعين العليا (ل١٩/أ).

(٨) شرح صحيح مسلم، للنووي (٦٨/١)، وشرح الألفية، للعراقي (ص٣٢٣)، وفتح الباري (٢٤١/١). وقد جمع الحافظ الطبراني طرقه في جزء مفرد، طبع بتحقيق علي حسن عبد الحميد.

ونص الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام على تواتر حديث «أنزل القرءان على سبعة أحرف»[١]، وقد تتبعه فبلغ نحو عشرين صحابيا، ونص آخرون على تواتر حديث رفع اليدين في الصلاة[٢]، تتبعه الحافظ أبو عبد الله الذهبي فبلغ نيفا على أربعين صحابيا، وقد كنت نشطت لتتبع الأحاديث المتواترة فجمعت [جملة][٣]، منها حديث الشفاعة[٤]،

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب فضائل القرءان، باب نزول القرءان على سبعة أحرف، ح٤٧٠٥ج٤/١٩٠٩، ومسلم في صلاة المسافرين، باب بيان أن القرءان على سبعة أحرف، ح٨١٨ج١/٥٦٢.

قال المؤلف في كتابه الماتع النشر (١/٧٠): «وقد تتبعت طرق هذا الحديث في جزء مفرد جمعته في ذلك»، ثم ذكر جملة من روي عنهم من الصحابة. وصنف فيه أيضا الإمام أبو شامة مصنفا حافلا.

(٢) أخرجه البخاري في الأذان، باب رفع اليدين إذا كبر، ح٧٠٣-٧٠٤ج١/٢٥٧، ومسلم في الصلاة، باب استحباب رفع اليدين (١/٢٩٢). وقد ورد هذا الحديث من رواية نحو خمسين صحابيا كما ذكر العراقي في شرح الألفية (ص٣٢٣)، والسيوطي في التدريب (٢/١٠٥). وانظر: جزء رفع اليدين في الصلاة، للبخاري.

(٣) ساقطة من (ب).

(٤) أخرجه البخاري في كتاب التفسير، باب عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا، ح٤٤٤١، ٤٤٤٢ج٤/١٧٤٨، ومسلم في كتاب الإيمان، باب الشفاعة (١/١٧٠-١٧٢).

وقد توسع القاضي عياض في سوق طرقه في كتابه «الشفا» (١/٢١٦-٢٢٤). وانظر أيضا: فتح الباري (٢/٢٥٨).

[والحساب][(١)]، والنظر إلى الله سبحانه وتعالى في الآخرة[(٢)]، [وغسل الرجلين في الوضوء][(٣)]، والمسح على الخفين[(٤)]، وعذاب القبر[(٥)].

والذي يظهر [لي والله][(٦)] أعلم أن عدم اعتناء أهل الحديث بتتبع هذا النوع، لاكتفائهم بالصحيح المجمع عليه عندهم المتلقى[(٧)] بالقبول كما سيأتي في النوع المشهور، والله أعلم.

---

(١) ساقطة من (ب).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿وجوه يومئذ ناضرة﴾، ح٦٩٩٧-٧٠١٠ج٦/٢٧٠٣، ومسلم في كتاب الإيمان، باب إثبات رؤية المؤمنين في الأخرة لربهم (١/٤٣٩).

(٣) ساقط من (ب). والحديث أخرجه البخاري في كتاب الوضوء، باب غسل الرجلين، ح١٦١ج١/٧٢، ومسلم في الطهارة، باب وجوب غسل الرجلين (١/٢١٣).

(٤) البخاري في كتاب الوضوء، باب المسح على الخفين، ح١٩ج١/٨٤، ومسلم في الطهارة، باب المسح على الخفين ومقدم الرأس (١/٢٢٧). وممن نص على تواتره ابن عبد البر في التمهيد (١١/١٢٧)، وابن تيمية في الفتاوى (٢١/١٢٨)، والعراقي في شرح الألفية (٣٢٢).

(٥) أخرجه البخاري في الجنائز، باب ما جاء في عذاب القبر-عدة أحاديث- (١/٤٦١-٤٦٤)، ومسلم في كتاب الجنة وصفة نعيمها، باب عرض مقعد الميت... (٤/٢١٩٩).

(٦) ساقط من (ب).

(٧) في (ب) الملتقى.

النوع الثاني: خبر الآحاد

وهو كل ما لم ينته إلى حد التواتر، وقيل هو ما يفيد الظن[١]، والمراد به الحديث الصحيح، ولذلك يطلق كل على الآخر كما سيأتي في النوع الرابع.

ثم هو قسمان: مشهور وهو النوع الآتي وغيره، وأكثر الكتب المدونة من هذا القسم، والعمل به واجب[عند][٢]عامة أئمة المسلمين.

ورد بعض الحنفية[٣] خبر الواحد فيما تعم به البلوى كحديث الوضوء من [مس][٤] .....

---

(١) إفادته الظن عند الأكثر، لاحتمال السهو والغلط ونوهما على ما دون حد رواة المستفيض، لقرب احتمال السهو والخطأ على عددهم القليل.

المستصفى (١/١٤٥)، والإحكام، للآمدي (١/٢٧٤-٢٨٠)، وكشف الأسرار (٢/٣٧٠)

والتعريف الأول هو للآمدي واختاره، ورد الثاني لأنه غير مطرد ولا منعكس.

(٢) ساقطة من (ب).

(٣) كالكرخي، وعليه عامة الأحناف، وابن خويزمنداد من المالكية، وابن سريج من الشافعية.

أصول السرخسي (٢/٣ وما بعدها)، واللمع (ص٧٣)، والإحكام، للآمدي (١/٣٩-٣٤١)، والبحر المحيط (٤/٣٤٧).

(٤) ساقطة من (ب).

الذكر[١]، وإفراد الإقامة[٢]. وكذا رد بعضهم خبر الواحد في الحدود[٣]، ورجح بعض المالكية القياس على خبر الواحد المعارض للقياس[٤].

---

(١) أخرجه مالك (٤٢/١)، وأحمد (٢٢٣/٢)، وأبو داود في كتاب الطهارة، باب الوضوء من مس الذكر، ح١٨١ج٤٥/١، والترمذي في كتاب الطهارة، باب الوضوء من مس الذكر، ح٨٢ج١٢٦/١، والنسائي في كتاب الطهارة، باب الوضوء من مس الذكر، (١٠٠/١)، وابن ماجه في كتاب الطهارة، باب الوضوء من مس الذكر، ح٤٧٩-٤٨٢ج١٦١/١-١٦٣.

وقد روي من عدة طرق عن عائشة، وجابر، وأبي هريرة، وأم حبيبة، وعبد الله بن عمرو، وزيد بن خالد، وسعد بن أبي وقاص، وأم سلمة، وابن عباس، وابن عمر، وأنس، وأبي وغيرهم. وأشهرها الحديث المروي من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن بسرة بنت صفوان عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وقد حسنه وصححه جمع من الأئمة، منهم الإمام أحمد في العلل (٥٧٩/٢)، والترمذي في العلل (ص٤٨)، والدارقطني في العلل (٣٢٨/٤و١٢٣/٦)، وابن معين، والبيهقي في السنن الكبرى (١٢٩/١)، وابن عبد البر في التمهيد (١٨٧/١٧)، والحازمي في الاعتبار (ص٨٢-٩٣)، والنووي في المجموع (٣٥/٢)، وابن حجر في التلخيص الحبير (١٢٢/١-١٢٥)، والشوكاني في نيل الأوطار (٢٤٧/١-٢٤٩).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الأذان، باب الإقامة واحدة، ح٥٨٢ج٢٢٠/١، ومسلم في كتاب الصلاة، باب الأمر بشفع الأذان وإيتار الإقامة (٢٨٦/١).

(٣) ممن ذهب إلى ذلك أكثر الحنفية، وحكي عن الجبائي، وأبي عبد الله البصري، لأن خبر الواحد يدخله احتمال الكذب فكان شبهة يدرء بها الحد. كشف الأسرار (٢٨/٣)، وتيسير التحرير (٨٨/٣)، والإحكام، للآمدي (٣٤٤/١).

(٤) تنقيح الفصول، للقرافي (ص٣٨٧).

والصحيح الذي عليه أئمة الحديث أن خبر الواحد العدل المتصل في جميع ذلك مقبول، وراجح على القياس المعارض له، وبه قال أئمة الحديث وجمهور الفقهاء والأصوليين[١]، [وهو مذهب الشافعي، وأحمد، والأوزاعي، والثوري، وإسحق، والمحققين من الحنفية والمالكية وغيرهم][٢].

❊ ❊ ❊ ❊

(١) انظر: الكفاية (ص١٨ وما بعدها)، والإحكام، لابن حزم (١/٩٤)، ونزهة الخاطر العاطر (١/٢٦٨)، واللمع (ص٧٢-٧٣)، والبحر المحيط (٤/٢٥٥ وما بعدها).

(٢) ساقط من (ب).

النوع الثالث: الحديث المشهور

وقد اختلف في تعريفه أهل الحديث، والفقهاء، والأصوليون[١]، فبعضهم يجعل منه التواتر كما ذكر الخطيب[٢]، لكن أشعر كلامه أنه اتبع فيه غير أهل الحديث والجمهور من الفقهاء والأصوليين][٣]، وبعض أهل الحديث يطلقونه على المستفيض، وهو ما زاد رواته على ثلاثة عمن يروونه عنه، وهذا ظاهر كلام أبي عبد الله[بن][٤] منده.

وقال آخرون هو ما شاع وذاع وتلقي بالقبول، سواء كان أصله واحدا أو أكثر، وسواء كان في الصدر الأول أو بعده[٥]، وما كان في صحيحي البخاري ومسلم فمن هذا القبيل.

وقد بحث الحافظ أبو عمرو[٦] عن ذلك، وقال في قولهم متفق عليه حيث يعنون اتفاق الشيخين، لا اتفاق الأئمة عليه، ثم قال: «لكن اتفاق الأمة عليه لازم من ذلك وحاصل، لاتفاق الأمة على تلقي ما اتفقا

---

(١) في (أ) الأصوليين، وهو خطأ لغوي.

(٢) الكفاية (ص١٦).

(٣) ساقط من (ب).

(٤) ساقطة من (أ).

(٥) البحر المحيط (٤/٢٤٩)، وفتح المغيث (٤/١١-١٣)، وتدريب الراوي (٢/١٠١)، وشرح النخبة، للقاري (ص٣٠).

(٦) علوم الحديث (ص٢٨).

عليه بالقبول»، وهذا القسم جميعه مقطوع بصحته، والعلم اليقيني النظري واقع به، خلافا لمن نفى ذلك محتجا بأنه لا يفيد في أصله إلا الظن، وإنما تلقته الأمة بالقبول لأنه يجب عليهم العمل بالظن، والظن قد يخطئ[١]، قال: «وقد كنت أميل إلى هذا وأحسبه قويا، ثم بان لي أن المذهب الذي اخترناه أولا هو الصحيح، لأن ظن من هو معصوم من الخطأ صحيح، [والأمة في إجماعها معصومة من الخطأ][٢]، ولهذا كان الإجماع المبني على الاجتهاد حجة مقطوع بها، وأكثر إجماعات العلماء كذلك، قال: وهذه نكتة نفيسة نافعة، ومن فوائدها القول بأن ما انفرد به البخاري أو مسلم مندرج في[٣] قبيل ما يقطع بصحته، لتلقي الأمة كل واحد من كتابيهما بالقبول على الوجه الذي فصلناه من حالهما فيما سبق، سوى أحاديث يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد[٤] من الحفاظ كالدار قطني وغيره[٥]، وهي معروفة عند أهل الشأن»، انتهى.

---

(١) انظر المذاهب في هذه المسألة، ومناقشة أدلتها في: الكفاية (١٦-٢٠)، ونكت الزركشي (١/٢٧٦-٢٨٣)، والتقييد والإيضاح (ص٢٨وما بعدها)، والشذا الفياح (ص٥١)، وفتح المغيث (٤/٨-١١)، وتوضيح الأفكار (١/١٢١).
ومن كتب الأصول و الفقه: الإحكام، لابن حزم (١/١١٣-١٢٧)، واللمع (ص٧٢-٧٣)، والإحكام، للآمدي (١/٢٧٤-٢٨٠)، ومجموع الفتاوى (١/٢٥٧، ١٣/٣٥٠، ١٨/٤١، ٤٨)، والتمهيد (٣/٨٣-٨٥)، وبيان المختصر (١/٦٥٦).

(٢) ساقط من (ب).

(٣) في (ب) ما تفرد... مندرج من.

(٤) في (ب) النقل.

(٥) ذكر العراقي في التقييد (ص٢٩) أنه جمع المواضع التي انتقدت على الصحيحين والأجوبة عليها في تصنيف. وقال الحافظ ابن حجر في النكت =

وقد خالفه الشيخ محيي الدين النووي[١]، وذكر أن المحققين والأكثرية خالفوه فقالوا يفيد الظن[٢].وقال لنا شيخنا الحافظ الكبير ابن كثير: «وأنا مع الشيخ ابن الصلاح فيما عولعليه وأرشد إليه، ثم وقفت بعد هذا على كلام لشيخنا العلامة ابن تيمية[٣] مضمونه[أنهنقل][٤] القطع بالحديث الذي تلقته الأمة بالقبول عن جماعات من الأئمة، منهم القاضي عبد الوهاب المالكي، والشيخ أبو حامد الإسفراييني، والقاضي أبو الطيب الطبري، والشيخ أبو إسحق الشيرازي من الشافعية، وابن حامد،

= (١/٣٨٠): «كأن مسودة هذا التصنيف ضاعت، وقد طال بحثي عنها وسؤالي من الشيخ أن يخرجها لي، فلم أظفر بها، ثم حكى ولده أنه ضاع منها كراسان أولان، فكان ذلك سبب إهمالها وعدم انتشارها.

وقد ساق الحافظ الأحاديث التي انتقدت عليهما في هدي الساري، وأجاب عنها (ص٣٦٤-٤٠١)، وأجاب النووي في شرحه لمسلم على ما انتقد على مسلم. وللحافظ الرشيد العطار مصنف في ذلك.

(١) التقريب (١/٦٥) -مع التدريب-، وشرح مسلم (١/١٩-٢٠). ووافق النوويَ الكمال ابن الهمام، وابن عبد الشكور.

انظر: تيسير التحرير (٣/١٦٦)، وفواتح الرحموت (٢/٢٠٩).

(٢) وللشيخ حافظ ثناء الله الزاهدي رسالة قيمة في هذه المسألة سماها «أحاديث الصحيحين بين الظن واليقين».

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (١٣/٣٥١-٣٥٢)، (١٨/١٦-٢٢-٤٨)، ٢٠/٢٥٧-٢٥٨) والمسودة (ص٢٤٠).

(٤) ساقطة من (ب).

وأبو يعلى بن الفراء، وأبو الخطاب[١]، وابن الزاغوني[٢] وأمثالهم من الحنابلة، وشمس الأئمة السرخسي[٣] من الحنفية، قال: وهو قول أكثر أهل الكلام من الأشعرية وغيرهم كأبي إسحق الإسفراييني، وابن فورك، قال: وهو مذهب أهل الحديث قاطبة، ومذهب السلف عامة، قال شيخنا: «وهو معنى ما ذكره ابن الصلاح استنباطا فوافق فيه هؤلاء الأئمة»[٤]، **قلت**: وقد أخبرنا شيخنا المذكور أن القاضي أبا الحسن الماوردي من

---

(١) أبو الخطاب البغدادي الحنبلي، محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلوذاني، أحد أعيان المذهب الحنبلي، كان فقيها أصوليا أديبا، له كتاب «التمهيد في أصول الفقه»، و«الهداية» في الفقه، و«عقيدة أهل الأثر» وغيرها، مات سنة ٥١٠.
السير (١٩/٣٤٨)، وذيل طبقات الحنابلة (١/١١٦)، والمقصد الأرشد (٣/٢٠)، والمنهج الأحمد (٢/١٩٨).

(٢) في (أ) الزاعرتي. هو علي بن عبد الله بن نصر بن الزاغوني الحنبلي، أبو الحسن البغدادي، أحد أعيان المذهب، كان فقيها أصوليا، محدثا لغويا، من مصنفاته «الإقناع»، و«الخلاف الكبير»، و«غرر البيان في أصول الفقه»، مات سنة٥٢٧.
السير (١٩/٦٠٥)، وذيل طبقات الحنابلة (١/١٨٠)، والمقصد الأرشد (٢/٢٣٢)، والمنهج الأحمد (٢/٢٨٩).

(٣) شمس الأئمة محمد بن أحمد بن سهل السرخسي، من أئمة الأحناف، وأحد مشاهير الأصوليين عندهم، كان محدثا ثبتا، مناظرا أصوليا متكلما، بل مجتهدا، من أشهر مصنفاته «المبسوط» أملى أجزاء منه وهو في السجن، مات سنة٤٨٣.
السير (١٢/٤٤٨)، والجواهر المضية (٢/٢٨)، وتاج التراجم (ص٥٢).

(٤) اختصار علوم الحديث (١/١٢٨)، وقد أطال ابن حجر في النكت (١/٣٧٤-٣٧٩) في بيان كلامه هذا، والتعقيب عليه بما تجده هناك.

أصحابنا قال: «إن المستفيض أقوى من المتواتر»[١]، قال شيخنا: «وهذا اصطلاح منه»، انتهى. **قلت**: وكأن الماوردي رأى أن المتواتر أمر نسبي كما ذكرنا، فتواتر خبر عند قوم لا يكون حجة قطعية عند من لم يتواتر عندهم، بخلاف المستفيض فإنه يكون باعتبار تلقي الأمة له بالقبول مجمعا عليه، والله أعلم.

وقال البزدوي[٢]: «المشهور ما كان من الآحاد في الأصل لم ينتشر فقام بنقله قوم لا يتصور تواطؤهم على الكذب، وهم القرن الثاني والثالث بعد الصحابة ومن بعدهم، فأولئك قوم ثقات أئمة لا يتهمون، فصار شهادتهم وتصديقهم بمنزلة المتواتر[٣] حجة من حجج الله تعالى»،

حتى قال الجصاص[٤]: «إنه أحد قسمي المتواتر، فيمتاز عن المتواتر بأنه يوجب علم طمأنينة، والمتواتر علم يقين». وقال في

---

(١) انظر: أدب القاضي للماوردي (٣٧١/١)، وعزاه الزركشي في البحرالمحيط (٢٤٩/٤)، إلى الحاوي، له، ونسبه أيضا للروياني ثم استغربه.

(٢) في (ب) البزدري، وهو خطأ.

هو علي بن محمد بن الحسين البزدوي الحنفي، أبو الحسن، شيخ الحنفية، وعالم ما وراء النهر، وصاحب الطريقة في المذهب، مات سنة ٤٨٢. سير أعلام النبلاء (٦٠٢/١٨).

(٣) في (ب) التواتر.

(٤) أبو بكر أحمد بن علي الرازي، يعرف بالجصاص، إليه انتهت معرفة المذهب ببغداد، كان مشهورا بالزهد والورع والدين، له «أحكام القرءان»، و«شرح مختصر الكرخي»، و«شرح مختصر الطحاوي». مات سنة ٣٧٠.

الجواهر المضية (٨٤/١)، وتاج التراجم (ص٦)، وشذرات الذهب (٧١/٣).

الميزان[١] في أصول الحنفية: «وأما حكم المشهور فقد اختلف مشايخنا فيه، ولا رواية فيه عن أصحابنا، قال بعضهم إنه يوجب[علم][٢] طمأنينة لا علم يقين، قال: وهو اختيار الشيخ القاضي الإمام أبي زيد رحمة الله عليه، وقال عامة مشايخنا إنه يوجب علما قطعيا»[٣]، انتهى.

وقد جمع بعض أئمتهم بين القولين أن اختيار القاضي على تقدير عدم تلقي العلماء بالقبول، وقول عامة المشايخ على تقدير تلقيهم.

وكثير من أهل الحديث يقسمون المشهور إلى صحيح كحديث «إنما الأعمال بالنيات»[٤]، وإلى غير ذلك كحديث «طلب العلم فريضة على كل مسلم»[٥]، و«علماء أمتي كأنبياء بني

---

(١) ميزان الأصول في نتائج العقول، لأبي بكر محمد بن أحمد السمرقندي.
الجواهر المضية (٢/٣٠)، وكشف الظنون (٢/١٩١٦).

(٢) ساقطة من (ب).

(٣) كشف الأسرار من أصول البزدوي (٢/٣٦٨)، وتيسير التحرير (٣/٣٨).

(٤) سبق تخريجه.

(٥) في (ب) ومسلمة.
والحديث أخرجه ابن ماجه في مقدمة سننه، باب فضل العلماء، ح٢٢٤ج١/٨٢، والبزار (١/١٧٢)، والطبراني في الأوسط (٤/٢٤٥)، والشهاب (١/١٣٥)، والبيهقي في الشعب (٢/٢٥٣)، وابن عدي في الكامل (٦/٣٤٨)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (١/٧-١٠)، والخطيب في تاريخ بغداد (١/٤٠٧، ٤/٤٢٧، ٥/٢٠٤). وهو حديث صحيح أو حسن.
انظر الكلام عليه في: شرح الألفية، للعراقي (ص٣١٨)، ومجمع الزوائد (١/١١٩)، والمقاصد الحسنة (ص٢٧٦)، وفيض القدير (٤/٢٦٨)، وكشف =

إسرائيل»[١]، و«ولدت في زمن الملك العادل كسرى»[٢]، فهذه ونحوها أحاديث مشهورة على ألسنة الناس ولا أصل لها عند أهل الحديث. قال الإمام أحمد[٣]: أربعة أحاديث تدور عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الأسواق ليس لها أصل «من بشرني بخروج آذار بشرته بالجنة»[٤]، و«من آذى ذميا فأنا خصمه»[٥] و«يوم

= الخفاء (٢/٥٦). وللسيوطي جزء في طرق هذا الحديث، طبع بتحقيق علي حسن عبد الحميد، ولأبي الفيض أحمد بن الصديق الغماري جزء في طرقه سماه «المسهم في طرق حديث طلب العلم فريضة على كل مسلم»، وحكم فيه بصحته.

تنبيه: قال السخاوي في المقاصد (ص٢٧٧): «قد ألحق بعض المصنفين بآخر هذا الحديث «ومسلمة»، وليس لها ذكر في شيء من طرقه، وإن كان معناها صحيحا.

(١) لا أصل له، ولا يعرف في كتاب معتبر. المقاصد الحسنة (ص٢٨٦)، وكشف الخفاء (٢/٨٣)، والمصنوع، للقاري (ص١٢٣).

(٢) «باطل لا أصل له». الموضوعات، للصغاني (ص٩)، والمقاصد الحسنة (ص٤٥٤)، والغماز على اللماز، للسمهودي (ص١٤٩)، والشذرة في الأحاديث المشتهرة، لابن طولون (٢/٢٣٧)، وكشف الخفاء (٢/٤٥٤)، والأسرار المرفوعة (ص٣٦٢).

(٣) سبق الكلام على نسبة هذا القول إلى الإمام أحمد في قسم الدراسة.

(٤) «باطل لا أصل له». الموضوعات، لابن الجوزي (٢/٧٤)، والدر الملتقط، للصغاني (ص٤٤)، والمنار المنيف (ص١٢٣)، وكشف الخفاء (٢/٣١٠)، والفوائد المجموعة (ص٤٣٨).

(٥) أخرجه بهذا اللفظ الخطيب في تاريخ بغداد (٨/٣٧٠)، وقال: «منكر بهذا الإسناد»، وابن الجوزي في الموضوعات (٢/٦٣٢). وقال ابن تيمية في الفتاوى (٢٨/٦٥٣): «هذا كذب على رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لم يروه =

نحركم يوم صومكم»[١]، و«للسائل حق ولو جاء على فرس»[٢].

= أحد من أهل العلم». قلت: لكن قد روي هذا الحديث بألفاظ أخرى قريبة، أمثلها ما رواه أبو داود في كتاب الخراج والفيء، باب تعشير أهل الذمة إذا اختلفوا بالتجارات، ح٣٠٥٢ج١٦٨/٣. وهو حديث جيد الإسناد كما قال العراقي في التقييد (٢٢٤)، والأبناسي في الشذا الفياح (ص٣٠٤). وقال السخاوي في المقاصد (٢٩٢): «سنده لابأس به».

(١) «حديث لا يصح، وليس له أصل». نقد المنقول (ص١١٤)، والتقييد والإيضاح (ص٢٢٥)، والشذا الفياح (ص٣٠٤)، والمقاصد الحسنة (ص٤٨٠)، وكشف الخفاء (ص٢/٥٤٠)، والفوائد المجموعة (ص١١٤)، والأسرار المرفوعة (ص٣٨٠).

(٢) أخرجه أحمد (١٧٣/٣)، وأبو داود في كتاب الزكاة، باب حق السائل، ح١٦٦٥ج١٢٩/٢، ومالك في الموطأ، في كتاب الصدقة (٩٩٦/٢) بلفظ «أعطوا السائل وإن جاء...»، وابن خزيمة (١٠٩/٤)، والبيهقي في السنن (٢٣/٧)، وأبو يعلى (١٥٤/١٢)، والبزار (١٨٦/٤)، والطبراني في الكبير (١٣٠/٣).

وقد جود العراقي إسناده في التقييد (ص٢٢٤)، وتبعه الأبناسي في الشذا الفياح (ص٣٠٣)، والسخاوي في فتح المغيث (١٢/٤)، والمقاصد (ص٣٣٧)، خلافا لمن ضعفه كالحافظ ابن عبد البر، فقد قال: «وليس في هذا اللفظ مسند يحتج به فيما علمت» [التمهيد٥/٢٩٤]. وفصل الشيخ الألباني في بيان ضعف طرقه في السلسلة الضعيفة، ح١٣٧٨ج٥٥٨/٣.

وانظر أيضا: المنار المنيف (ص١٢٤)، ومجمع الزوائد (١٠١/٣)، وفيض القدير (٢٩٠/٥)، وكشف الخفاء (١٩٣/٢)، والفوائد المجموعة (ص٦٥)، وضعيف الجامع (ص٦٨٤).

قال شيخنا[١]: «وقد يشتهر بين الناس أحاديث هي موضوعة بالكلية، وهذا كثير جدا ومن نظر في كتاب الموضوعات لأبي الفرج[٢] بن الجوزي عرف ذلك».

وبعضه قسمه إلى مشهور بين أهل الحديث خاصة كحديث [محمد][٣] بن عبد الله الأنصاري[٤] عن سليمان التيمي عن أبي مجلز[٥] عن أنس أنرسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «قنت شهرا بعد الركوع يدعو على رعل وذكوان»[٦]، فهذا مشهور بين أهل الحديث مخرج في الصحيح،

---

(١) أي ابن كثير في اختصار علوم الحديث (٢/٤٥٦).

(٢) في (ب) موضوعات أبي الفرج.

(٣) ساقطة من (ب).

(٤) محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة الأنصاري، أبو عبد الرحمن المدني، ثقة، من السادسة، مات سنة١٣٩.
تهذيب الكمال (٢٥/٥٠١)، والتقريب (ص٨٦٣).

(٥) في (ب) أبي مخلد، وهو تصحيف. فهو أبو مجلز-بكسر الميم، وسكون الجيم، وفتح اللام، بعدها زاي-، لاحق بن حميد بن سعيد السدوسي، ثقة، من كبار الثالثة، مات سنة١٠٦، وقيل: ١٠٧، وقيل: قبل ذلك.
التاريخ الكبير (٥/٢٥٨)، ومعرفة الثقات (٢/٢٣٠)، وتهذيب الكمال (٣١/١٧٦)، والتقريب (ص١٠٤٦).

(٦) أخرجه البخاري في كتاب الوتر، باب القنوت قبل الركوع، ح٩٥٨ج١/٣٤٠، ومسلم في كتاب الصلاة، باب استحباب القنوت في جميع الصلاة إذا نزلت بالمسلمين نازلة، ح٦٧٥ج١/٤٦٨.

وله رواة عن أنس[غير أبي مجلز، ورواة][1] عن أبي مجلز غير التيمي، ورواة عن التيمي غير الأنصاري، ولا يعلم ذلك إلا أهل الحديث، وأما غيرهم فقد يستغربونه من حيث أن التيمي يروي عن أنس، وهو هنا يروي عن واحد عن أنس.

وإلى مشهور عندهم وعند غيرهم، كحديث «إنما الأعمال بالنيات»، وإلى مشهور عند غيرهم كما تقدم من حديث «للسائل حق» وغيره، ولا عبرة إلا بما هو مشهور عند علماء الحديث.

❊ ❊ ❊ ❊

(١) ساقط من (ب).

النوع الرابع: الحديث الصحيح

وهو المتصل[١] الإسناد بنقل العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه، سالما عن شذوذ وعلة، فاحترز بذلك عن المرسل، والمنقطع، والمعضل، والشاذ، والمعلل كما سيأتي، وكل ما جمع هذه الصفات فمجمع[٢] عليه عند أهل الحديث، وكل ما اختلف فيه فإما لانتفاء[٣] بعضها يقينا أو شكا، أو لعدم اشتر اطه عند مخرجه، ولذلك خرج البخاري عن عكرمة، وعمرو ابن مرزوق وغيرهما دون مسلم، وخرج مسلم عن حماد بن سلمة، وأبي الزبير دون البخاري، وجملة من خرج له البخاري دون مسلم أربعمائة وأربعة وثلاثون، ومن خرج له مسلم دون البخاري ستمائة وخمسة وعشرون، وهذا معنى قول الحاكم وغيره صحيح على شرطهما، أو على شرط البخاري، أو على شرط مسلم، وذلك لاختلافهم في وجود الشروط المعتبرة فيه، فإذا قالوا حديث صحيح يعنون ما هو بهذه الأوصاف، لا أنه مقطوع به في نفس الأمر، لأن من الصحيح ما ينفرد به عدل واحد، وكذلك إذا قالوا في[٤] حديث غير

---

(١) في (ب) متصل.

(٢) في (ب) فتجمع.

(٣) في (ب) لانتفاء له.

(٤) في (ب) قالوا من.

صحيح فلا يريدون القطع بأنه كذب باطنا، إذ قد يكون صدقا في نفس الأمر، فالمراد أنه لم يصح إسناده على الشرط المذكور. ثم منه ما يكون مشهورا كما تقدم، وغريبا وعزيزا كما سيأتي.

قال الشافعي: «إذا روى الثقة عن الثقة حتى ينتهي إلى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فهو ثابت». وقال الخطابي[١]: «الصحيح ما اتصل سنده وعدلت نقلته»، وقال بعض: «الصحيح ما يجب العمل به، وغيره ما لا تكليف علينا في العمل به»[٢].

وتتفاوت درجات الصحيح بحسب قوة شروطه المذكورة، ولذلك كان المختار عدم القطع في سند بأنه أصح الأسانيد مطلقا، وقال آخرون: بلى، واختلفوا فقال أحمد وإسحق: أصحها الزهري عن سالم عن أبيه، وقال ابن المديني والفلاس[٣]: أصحها محمد بن سيرين عن عبيدة[٤] عن

---

(١) في «معالم السنن» (١/٦).

(٢) قال الزركشي في النكت (١/١٠١): «هذا تعريف للشيء بحكمه، وأيضا يدخل فيه الحسن، بل وبعض أقسام الضعيف».

(٣) عمرو بن علي بن بحر بن كَنيز، أبو حفص الفلاس، الباهلي، البصري، الحافظ، إمام ثقة ثبت حجة، روى عنه الأئمة الستة، مات سنة٢٤٩.
تذكرة الحفاظ (٢/٤٨٧)، والسير (١١/٤٧٠)، والتقريب (ص٧٤١)، وطبقات الحفاظ (ص٢١٤).

(٤) عَبيدة بن عمرو السلماني-بسكون اللام، وقيل بفتحها-أبو عمرو الكوفي، تابعي كبير مخضرم، ثقة ثبت، مات سنة٧٢.
تاريخ بغداد (١١/١١٩)، وتذكرة الحفاظ (١/٥٠) وغاية النهاية (١/٤٩٨)،

علي رضي الله عنه. وقال أبو بكر بن أبي شيبة[١]: الزهري عن علي بن الحسين[٢] عن الحسين عن أبيه رضي الله عنهم، وقال بعضهم[٣]: أبو الزناد[٤] عن الأعرج[٥] عن أبي هريرة، وقيل يحيي بن أبي كثير[٦] عن أبي سلمة عن أبي هريرة.

وقال آخرون[٧]: [أجودها][١] الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود، وقال البخاري: مالك عن نافع عن ابن عمر، قال أبو منصور

والتقريب (٦٥٤).

(١) رواه عنه الحاكم في المعرفة (ص٥٣).

(٢) علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، زين العابدين، أبو الحسين الهاشمي، المدني، ثقة ثبت عابد، فقيه فاضل مشهور، مات قبل المائة سنة٩٣، وقيل غير ذلك.
طبقات ابن سعد (٥/٢١١)، وتذكرة الحفاظ (١/٧٤)، وغاية النهاية (١/٥٣٤)، والتقريب (ص٦٩٣).

(٣) منهم البخاري، كما ذكر ذلك الحاكم في المعرفة (ص٥٣).

(٤) أبو عبد الرحمن عبد الله بن ذكوان القرشي المدني، وأبو الزناد لقب، وكان يغضب منه، ثقة فقيه عالم، مات سنة١٣٢.
تذكرة الحفاظ (١/١٣٤)، وتهذيب التهذيب (٥/٢٠٣)، والتقريب (ص٥٠٤).

(٥) عبد الرحمن بن هرمز الأعرج، أبو داود المدني، كثير الحديث، ثقة ثبت عالم، من الثالثة، مات سنة١١٧.
طبقات ابن سعد (٥/٢٨٣)، وتهذيب الكمال (١٧/٤٦٧)، وغاية النهاية (١/٣٨١)، والتقريب (ص٦٠٣).

(٦) يحيى بن أبي كثير، واسمه صالح بن المتوكل الطائي، أبو نصر اليمامي، ثقة ثبت، لكنه يدلس ويرسل، مات سنة ١٢٩.
طبقات ابن سعد (٥/٥٥)، وتذكرة الحفاظ (١/١٢٧)، والتقريب (ص١٠٠٥)، وطبقات الحفاظ (ص٥٨).

(٧) عزاه الحاكم في المعرفة (ص٥٤) إلى ابن معين.

التميمي[٢]: فعلى هذا الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر، لإجماعهم على أن الشافعي أجل أصحاب مالك.

قلت: وعلى هذا فأحمد عن الشافعي بهذا الإسناد، لأن أحمد أجل من روى عن الشافعي.

وقد روينا بهذا الإسناد حديثا واحدا، وهو ما أخبرنا به أبو عبد الله محمد بن أحمد المقدسي بقراءتي عليه أخبرك علي بن أحمد[٣] أنا حنبل بن عبد الله[٤] أنا ابن الحصين[٥] أنا أبو علي

---

(١) ساقطة من (ب).

(٢) في (أ) التيمي، وصوابه التميمي.

فهو عبد القاهر بنطاهر بن محمد التميمي، أبو منصور البغدادي، الشافعي، وشيخهم في عصره، كان إماما في الفقه والأصول والنحو والكلام، من تصانيفه «الفرق بين الفرق»، و«التحصيل في أصول الفقه»، «وفضائح المعتزلة» مات سنة ٤٢٩. وفيات الأعيان (٣/٢٠٣)، وطبقات الشافعية، للسبكي (٥/١٣٦)، وطبقات المفسرين (١/١٠٨).

(٣) المعروف بابن البخاري، وستأتي ترجمته.

(٤) حنبل بن عبد الله بن فرج، أبو علي، وأبو عبد الله الواسطي، بقية المسندين، وراوي المسند كله عن ابن الحصين، حدث عنه ابن الدبيثي وابن النجار وخلق كثير، مات سنة٦٠٤. التقييد، لابن نقطة (ص٢٥٩)، والسير (٢١/٤٣١)، والإشارة (ص٣١٥)، والمقصد الأرشد (١/٣٦٦).

(٥) الشيخ الجليل المسند الصدوق، أبو القاسم هبة الله بن محمد بن عبد الواحد بن الحصين الشيباني البغدادي، تفرد برواية المسند، سمع من ابن غيلان، وأبي الطيب الطبري، وعنه ابن ناصر، والسلفي، وعدة، مات سنة٥٢٥.
التقييد (ص٤٧٥)، والسير (١٩/٥٣٦)، والعبر (٤/٦٦).

المذهب[١] أنا أبو بكر بن مالك[٢] أنا عبد الله بن أحمد ثنا أبي أحمد بن حنبل ثنا محمد بن إدريس الشافعي ثنا مالك عن نافع عن ابن عمر قال: [نهى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن بيع حبل الحبلة، ونهى عن المزابنة، والمزابنة بيع التمر بالتمر كيلا، وبيع الكرم بالزبيب كيلا[٣] أخرجه البخاري مفرقا من حديث مالك][٤].

فروع:

الأول: **أول من صنف في الصحيح المجرد[٥] الإمام أبو عبد الله**

---

(١) أبو علي الحسن بن محمد التميمي البغدادي، الواعظ، سمع من القطيعي المسند، وسمع من ابن شاذان، وابن ماسي، وطائفة، وعنه الخطيب، وابن ماكولا، مات سنة ٤٤٤.
تاريخ بغداد (٧/٣٩٠)، والمنتظم، لابن الجوزي (٨/١٥٥)، والتقييد (ص٢٣٣)، والسير (١٧/٦٤٠).

(٢) أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك، أبو بكر القطيعي، صدوق تغير قليلا، وثقه الخطيب والحاكم، مات سنة٣٦٨.
تاريخ بغداد (٣/١٧٣)، والتقييد (ص١٣١)، والميزان (١/٨٧-٨٨)، واللسان (١/١٤٥)، والكواكب النيرات (ص١٨).

(٣) أخرجه في مواضع من صحيحه، منها في كتاب البيوع، باب بيع الغرر وحبل الحبلة، ح٢٠٣٦ ج٢/٧٥٣، ومسلم في كتاب البيوع، باب تحريم بيع حبل الحبلة، ح١٥١٤. ج٣/١١٥٣.

(٤) ساقط من (ب).

(٥) زاد المؤلف قيد «المجرد» تبعا للنووي في التقريب (١/٤٠)-مع التدريب- لتجنب ما اعترض به مغلطاي على قول ابن الصلاح «أول من صنف الصحيح البخاري» بأن أول من صنف فيه مالك، وإن كان الحافظ ابن حجر قد رد هذا =

محمد بن إسماعيل البخاري، ثم الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري، وكتابهما أصح كتب الحديث، وقول الشافعي: «ما أعلم كتابا بعد كتاب الله تعالى أصح من موطأ مالك»[١]، فقبل وجود الكتابين، ثم البخاري أصحهما وأكثرهما فوائد، قال النسائي: «ما في هذه الكتب أجود من كتاب البخاري»[٢]، وقرر ذلك الإسماعيلي في كتابه المدخل، ورجح بعض أئمة المغاربة[٣] كتاب مسلم، وقال الحافظ أبو علي النيسابوري أستاذ الحاكم[٤]: «ما تحت أديم السماء كتاب أصح من كتاب مسلم»، فكأنهم يريدون تجرده عما سوى الحديث. ومما رجح به البخاري أن المعنعن عنده ليس[له][٥] حكم الموصول ما لم يثبت الاجتماع من خارج، واكتفى [مسلم] بثبوت المعاصرة، وهذا مذهبه مع عدم تحقق عمله به في كتابه[٦].

= الاعتراض، وبين بأن مقصود ابن الصلاح بالصحيح هو الصحيح المعهود الذي فرغ من تعريفه. انظر: نكت الزركشي (١/١٦١)، ونكت ابن حجر (١/٢٧٦)، وهدي الساري (ص١٢)، وتوضيح الأفكار (١/٣٧).

(١) الجامع، للخطيب (٢/٢٤٤).

(٢) شرح النووي على مسلم (١/١٤).

(٣) حكي عن ابن حزم، وعن أبي القاسم مسلمة بن القاسم القرطبي. النكت، لابن حجر (١/٢٨٢)، وتوضيح الأفكار (١/٤٥)، وظفر الأماني (ص٧٦).

(٤) حكاه عنه الخطيب في الجامع (٢/٢٤٤). ونفى ابن حجر في النكت (١/٢٨٤) ثبوت ذلك عنه، وتأول ما نقل عنه.

(٥) ساقطة وما بعدها من (ب).

(٦) شرح النووي على مسلم (١١٤).

وجملة ما في البخاري سبعة آلاف حديث ومائتان وخمس وسبعون حديثا بالمكرر، وقيل إنها بإسقاط المكررة أربعة آلاف[١]، وكذا في صحيح مسلم بغير المكرر نحو أربعة آلاف حديث. وقال البخاري: «أحفظ مائة ألف حديث صحيح عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، **ومائتي ألف حديث غير صحيح» يريد تعداد الطرق والأسانيد، وآثار الصحابة والتابعين، فسمى الجميع حديثا، [وقد][٢] قيل إن البخاري مؤلف [من ألف] ألف حديث وكذا وكذا، وقيل إن مسلما من سبعمائة ألف وشيء، وروينا عن البخاري أنه قال: أخرجت هذا الكتاب من زهاء ستمائة ألف حديث، وصنفته في ست عشرة سنة، وجعلته[٣] حجة بيني وبين الله، وما وضعت فيه حديثا إلا اغتسلت قبل ذلك وصليت ركعتين[٤].**

الثاني: **ينبغي أن يعلم أنهما لم يستوعبا جميع الأحاديث الصحيحة في صحيحهما ولا التزما ذلك[٥]، فقد قال البخاري: «ما أدخلت في كتابي[٦] الجامع إلا ما صح، وتركت من الصحاح بحال الطول»[٧]، وقال**

---

(١) قال الحافظ في هدي الساري (ص٤٩٣): «فجميع ما في الكتاب على هذا بالمكرر تسعة آلاف واثنان وثمانون حديثا، وهذه العدة خارجة عن الموقوفات عن الصحابة، والمقطوعات عن التابعين فمن بعدهم».

(٢) ساقط من (ب)، وما بعدها.

(٣) في (أ) جعلتها.

(٤) الجامع، للخطيب (٢/٢٤٣)، وهدي الساري (ص٥١٣).

(٥) انظر: خطبة الحاكم في المستدرك (١/٢).

(٦) في (ب) كتاب.

(٧) أسنده عن الخطيب في تاريخ بغداد (٢/٨).

مسلم: «ليس كل شيء عندي صحيح وضعته هاهنا -يعني في كتابه الصحيح- إنما وضعت هاهنا ما أجمعوا عليه»[١]، أي لم يضع في كتابه إلا الأحاديث التي[٢] وجد عنده فيها شرائط الصحيح المجمع[٣] عليه، وإن لم يظهر اجتماعها في بعضها[٤] عند بعضهم. وقال أبو عبد الله بن الأخرم الحافظ: «قل ما يفوت البخاري ومسلم ما يثبت من الحديث، يعني [في][٥] كتابهما»، وتعقبه الحافظ أبو عمرو فقال[٦]: «ولقائل أن يقول ليس ذلك بالقليل، فإن المستدرك على الصحيحين للحاكم أبي عبد الله كتاب كبير يشتمل مما فاتهما على شيء كثير، وإن يكن عليه في بعضه مقال[٧]، فإنه يصفو له منه صحيح كثير».

قلت: ولم يرض شيخنا الحافظ ابن كثير هذا القول[٨]، لأنه غالبا ما يلزمهما بإخراج ما لم يلزمهما لضعف الإسناد، أو علة في الحديث، وكان يقول لنا ما معناه: الحافظ الكبير الذي يخرج حديثا لا علة فيه لم يخرجاه، ولاشك أن [المستدرك فيه][٩] أحاديث لعلها تكون على

---

(١) صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب التشهد، ح٤٠٤ (١٠٤٠٤).

(٢) تصحفت في (ب) إلى النبي.

(٣) في (ب) المجموع عليه.

(٤) في (ب) بعضهم.

(٥) ساقطة من (ب).

(٦) علوم الحديث (ص١٥).

(٧) في (ب) وإن لم يكن... فقال.

(٨) اختصار علوم الحديث (١/١٠٨).

(٩) ساقط من (ب)، وما بعدها في هذه الصفحة.

شرطهما لكنها قليلة، وفيه صحيح على غير شرطهما وحسن وهو كثير، وأحاديث على شرطهما ذكراها أو أحدهما، وغفل هو عنها كما أشرنا إلى كثير من ذلك في تصحيح المصابيح، وفيه أحاديث ضعيفة كثيرة، وأخرج الحافظ الذهبي منه أحاديث موضوعة نحو مائة حديث، وقد أحسن الذهبي في اختصاره وتمييز أحاديثه، نعم صحيح ابن خزيمة، وابن حبان أحسن من كتاب الحاكم بكثير، [وتقديم الحافظ أبي عمرو المستدرك عليه[1] فيه نظر كثير[2]].

والزيادة في الصحيح على ما في الكتابين يتلقى من باقي[3] الكتب الستة التي هي كتب الإسلام، وهي السنن الأربعة أعني كتاب السنن لأبي داود السجستاني، والجامع للترمذي، والسنن الصغرى للنسائي، وسنن ابن ماجه، وكذلك من مسند الإمام أحمد، ومن السنن الكبرى للنسائي، ومعجمي الطبراني الكبير والأوسط، ومن مسند البزار، وسنن الدارقطني، والسنن الكبير لأبي بكر البيهقي.

---

(١) أفرد المؤلف الضمير مع أن الظاهر تثنيته، لتقدم ذكر صحيحين، لا صحيح واحد وهما «صحيح ابن حبان، وصحيح ابن خزيمة»، لكن الصواب أن الضمير عائد إلى الأخير منهما، وه ابن حبان، لأن ابن الصلاح لم يذكر ابن خزيمة هنا، فلينتبه.

(٢) التقييد والإيضاح (ص١٨)، ونكت الزركشي (١/٢٢٦)، وفتح المغيث (١/٢-٤٣)، وتدريب الراوي (١/٥١).

(٣) في (ب) مما في.

ولقد أحسن الحافظ الضياء محمد بن عبد الواحد المقدسي في جمعه الصحيح في كتابه المختارة، فاستوعب فيه الصحيح والحسن والصالح، وجميع ما يحتج به[١]، رتبه على حروف المعجم في الصحابة، ومات ولم يكمله وكمله[٢] شيخنا الحافظ الكبير أبو بكر محمد بن عبد الله ابن المحب.

قال الحافظ أبو عمرو: «ولا يكفي [في][٣] ذلك مجرد كونه في كتاب من سائر من جمع في كتابه بين الصحيح وغيره، يعني بل لابد من النص على صحته من إمام معتمد[٤]، قال: ويكفي كونه موجودا في كتب من اشترط منهم الصحيح فيما جمعه[٥]، وكذلك فيما يوجد في الكتب المخرجة على كتاب البخاري ومسلم، ككتاب أبي عوانة الإسفراييني، وكتاب أبي بكر الإسماعيلي، وكتاب أبي بكر البرقاني[٦] وغيرهما من

---

(١) في (ب) يحتاج به.

(٢) في (أ) يكلمه.

(٣) ساقطة من (أ).

(٤) ما ذهب إليه ابن الصلاح هنا مبني على مذهبه في عدم جواز التصحيح في الأعصار المتأخرة. نكت الزركشي (١/١٩٥)

(٥) اعترض على هذا ابن حجر في النكت (١/٢٩٠) فقال: «مقتضى هذا أن يؤخذ ما يوجد في كتاب ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما ممن اشترط الصحيح بالتسليم، وكذا ما يوجد في الكتب المخرجة على الصحيحين، وفي كل ذلك نظر».

(٦) الإمام الحافظ، شيخ الفقهاء والمحدثين، أبو بكر أحمد بن محمد بن غالب الخوارزمي، الشافعي، قال الخطيب: «كان ثقة ورعا ثبتا، لم نر في شيوخنا أثبت منه، عارفا بالفقه، كثير الحديث...»، مات سنة٤٢٥. تاريخ بغداد (٤/٣٧٣)، وتذكرة الحفاظ (٣/١٠٧٤)، وطبقات الحفاظ (ص٤١٨).

تتمة لمحذوف أو زيادة شرح في كثير من أحاديث الصحيحين». قلت: وكذلك كتاب أبي جعفر أحمد بن حمدان النيسابوري الصالح الزاهد، وكتاب محمد بن محمد بن رجاء النيسابوري[١] نازل مسلما في أكثر شيوخه، وكتاب أبي حامد الشاركي الهروي[٢]، وكتاب أبي بكر محمد بن عبد الله الجوزقي النيسابوري، وكتاب أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني، وكتاب أبي الوليد حسان بن محمد القرشي[٣].

الثالث: الكتب المخرجة على الصحيحين لم يلتزم فيها موافقتها لفظا، بل[في][٤] أصل الحديث، فليس لناقله منها نسبته إلى الصحيحين ما لم يقابله بلفظهما، وكذلك ما نسب إليهما من تصانيف البيهقي والبغوي وغيرهما، إلا إذا قال أخرجه بلفظه.

وفائدة التخريج علو الإسناد، أو زيادة التصحيح بكثرة طرقه، أو

---

(١) إمام حافظ، مصنف الصحيح، ومخرجه على كتاب مسلم، قال الحاكم: «كان دينا ثبتا مأمونا ..»، مات سنة٢٨٦.

تذكرة الحفاظ (٦٨٦/٢)، والسير (٤٩٢/١٣)، وطبقات الحفاظ (٣٠١).

(٢) أبو حامد أحمد بن محمد بن شارك الهروي، الشاركي، الشافعي، مفتي هراة ومحدثها، وواعظها ومفسرها، مات سنة ٣٥٥.

السير (٢٧٣/١٦)، والعبر (٣٢١/٢)، وطبقات الشافعية، للسبكي (٤٥/٣).

(٣) أبو الوليد حسان بن محمد بن أحمد القرشي، الأموي، النيسابوري، الحافظ الفقيه الشافعي، أحد الأعلام، إمام أهل الحديث بخراسان، مات سنة ٣٤٩.

تذكرة الحفاظ (٨٩٥/٣)، والبداية والنهاية (٢٦٣/١١)، وطبقات الحفاظ (ص٣٦٧).

(٤) ساقطة من (ب).

هما، أو زيادة ألفاظ صحيحة مفيدة[١]، وإلى هذا أشار الحافظ أبو عمرو بقوله: ما أخرجه المؤلفون في تصانيفهم المستقلة كالسنن الكبير للبيهقي، وشرح السنة لأبي محمد البغوي وغيرهما، ما قالوا فيه أخرجه البخاري[ومسلم][٢] فلا يستفيد بذلك أكثر من أن البخاري أو مسلما أخرج أصل ذلك الحديث مع احتمال أن يكون بينهما تفاوت في اللفظ، وربما كان تفاوتا في بعض المعنى[٣]. وأما الكتب المختصرة منهما فينبغي أن ينقل فيهما لفظا[٤]، وما وقع في مصابيح [البغوي]، ومشارق الصغاني من مخالفة فليس بسديد.

الرابع: **أعلى أقسام الصحيح ما اتفقا عليه[٥]، ثم [ما] انفرد به**

---

(١) لم يذكر المصنف من فوائد التخريج سوى ما ذكره ابن الصلاح، وقد ذكر العلماء لها من الفوائد غير ذلك، منها؛ ما يقع في الصحيح بالعنعنة ويقع فيها مصرحا بالسماع، أو ما يقع فيها من حديث المختلطين دون بيان تاريخ روايتهم، فيبينه المستخرج إما تصريحا، أو من طريق من لم يسمع منه إلا قبل الاختلاط، ومنها تعيين المبهم، وتمييز المهمل، ومنها الفصل للكلام المدرج في الحديث. شرح الألفية، للعراقي (ص٢٠)، ونكت ابن حجر (٣٢١/١)، وتدريب الراوي (٣٧٦/١)، وتوضيح الأفكار (٥٥/١).

(٢) ما بين المعقوفات في هذه الصفحة ساقط من (ب).

(٣) علوم الحديث (ص١٩).

(٤) في (ب) ألا ينقل فيهما لفظها.

(٥) اعترض بعضهم بأن الأولى أن يقال: إن أعلى أقسام الصحيح ما اتفق الستة على إخراجه، أو أن أعلاها ما تواتر عندهم وعند غيرهم. ورد بأنه يندر أن يكون حديث بهذه الصفة ولا يخرجانه، أو أصله. نكت الزركشي (٢٥٤/١-٢٥٦)، والشذا الفياح (ص٥٠)، ونكت ابن حجر (٣٦٣/١-٣٦٥)، والتدريب (٦٠/١).

البخاري[١]، ثم ما انفرد به مسلم، ثم ما هو على شرطهما[٢] وإن لم يخرجاه، ثم على شرط البخاري، ثم على شرط مسلم، ثم ما صححه غيرهما من الأئمة، فهذه سبعة أقسام أعلاها الأول وهوا لذي يقول فيه أهل الحديث متفق عليه.

قلت: **وقد قسم الحاكم في مدخله إلى الإكليل الصحيح عشرة أقسام خمسة متفق عليها وخمسة مختلف فيها[٣].**

وقال الحافظ الغساني الجياني: «الناقلون سبع طبقات ثلاثة مقبولة وثلاثة متروكة وسابعة مختلف فيها، فالأولى[٤] أئمة الحديث وحفاظه، حجة على من خالفهم ويقبل انفرادهم، ودونهم في الحفظ لحقهم في بعض رواياتهم وهم وغلط، والغالب على حديثهم[الصحة]، ويصحح ما وهموا فيه [من] رواية الأولى وهم لاحقون بهم، والثالثة جنحت إلى مذاهب [من الأهواء] غير غالية ولا داعية، وصح حديثها، وثبت صدقها، وقل وهمها، فهذه الطبقات[٥] احتمل أهل الحديث الرواية عنهم، وعلى هذه الطبقات يدور نقل الحديث، وثلاث طبقات أسقطهم

---

(١) ليس ذلك على إطلاقه. نكت الزركشي (١/٢٥٦)، ونكت ابن حجر (١/٣٦٦).

(٢) هذا متوقف على معرفة المراد بشرطهما، وقد اختلف فيه.

شروط الأئمة الخمسة، للحازمي (ص٢٠-٢٧)، وشروط الأئمة الستة، لابن طاهر (ص٦).

(٣) المدخل (ص٧-١٦). وانظر الاعتراض على هذه الأقسام في نكت ابن حجر (١/٣٦٧-٣٦٨).

(٤) في (ب) الأول.

(٥) في (ب) الصفات، وكذا مثيلاتها مما يليها.

أهل المعرفة، من وسم بالكذب والوضع، ومن غلب عليه الوهم والغلط، وطائفة غلت في البدعة ودعت إليها، وحرفت الروايات وزادت فيها ليحتجوا بها، والسابعة قوم مجهولون انفردوا بروايات لم يتابعوا عليها[١] فقبلهم قوم ووقف فيهم آخرون»[٢].

قلت: يريد بالمجهولين -والله أعلم- جهالة العدالة لا جهالة العين، فإنه لا يحتج بهم إجماعا فهم من الثلاثة الساقطين، ومجهول العدالة وباطنا وظاهرا لا يحتج به عند الجمهور، والمجهول باطنا فقط، أو ظاهرا فقط احتج بهم كثير من المحققين كما تقدم، والله أعلم.

الخامس: **قال أبو عمرو**[٣]: «**إذا وجدنا في كتاب أو جزء حديثا صحيح الإسناد، ولم نجده في أحد الصحيحين، ولا منصوصا على صحته في شيء من مصنفات أهل**[٤] **الحديث المعتمدة فإننا لا نتجاسر على**[٥] **جزم الحكم بصحته، يعني أن مجرد صحة السند لا يكفي فيه مع غلبة الظن أنه لو صح لما أهمله أئمة الأعصار المتقدمة لشدة فحصهم واجتهادهم، قال: فقد تعذر في هذه الأعصار الاستقلال بإدراك الصحيح بمجرد اعتبار الأسانيد**»، **انتهى**.

---

(١) في (ب) عليهم.

(٢) مقدمة شرح النووي على مسلم (١/٢٨).

(٣) علوم الحديث (ص١٢).

(٤) في (ب) أئمة الحديث.

(٥) في (ب) في.

قال النووي: «والأظهر عندي جوازه لمن تمكن وقويت معرفته»[١].
وقال شيخنا الحافظ ابن كثير[٢]: «يوجد في المسانيد كمسند أحمد وأبي يعلى، والمعاجم كمعجم الطبراني الكبير والأوسط وغير ذلك ما يتمكن الماهر في هذا الشأن من الحكم بصحة كثير منه بعد النظر في حال رجاله، وسلامته من التعليل المفسد، وفاقا للشيخ أبي زكريا النووي وخلافا للشيخ أبي عمرو[٣].

السادس: **قول أئمة الحديث هذا حديث صحيح الإسناد أو حسنه[٤]، أو إسناده صحيح أو حسن ونحو ذلك، لا يقتضي صحة ذلك الحديث ولا تحسينه، أو قد يصح إسناده أو يحسن دون تنبيه[٥] لشذوذ أو علة، فإن قاله حافظ معتمد، ولم يقدح فيه فالظاهر منه حكم بصحة المتن أو حسنه[٦].**

---

(١) التقريب (١/٧٥) -مع التدريب-.

(٢) اختصار علوم الحديث (١/١١٠).

(٣) نكت الزركشي (١/١٥٨-١٦٠)، التقييد والإيضاح (ص١٢)، والشذا الفياح (ص٣١-٣٢)، ونكت ابن حجر (١/٢٧٢)، وتدريب الراوي (١/٧٢٠٧٣)، وفتح المغيث (١/٥٠-٥٢)، والغاية (١/٢٤١-٢٤٤)، وتوضيح الأفكار (١/١١٩-١٢٠)، ومنهج ذوي النظر (ص٣٠).

(٤) في (ب) صحيح أو حسن.

(٥) كلمة «تنبيه» مطموسة في (أ).

(٦) علوم الحديث (ص١٠)، ونكت الزركشي (١/١١٧)، وشرح الألفية، للعراقي (ص٩)، وتدريب الراوي (١/٣٤).

السابع: **المختار أنه لا يطلق على إسناد معين أنه أصح الأسانيد مطلقا، إذ[١] تفاوت مراتب الصحة مرتب على تمكن الإسناد من شروط الصحة، ويعز وجود أعلى درجات القبول في كل فرد فرد من ترجمة واحدة بالنسبة إلى جميع[٢] الرواة، قال الحافظ أبو عمرو: «على أن جماعة من أئمة الحديث خاضوا غمرة ذلك فاضطربت أقوالهم». [قلت: قد تقدم ذلك في أول هذا النوع][٣]، فقيل أصح الأسانيد مالك عن نافع عن ابن عمر، قال: «فعلى هذا أصحها الشافعي عن مالك بها، لإجماعهم أنه لم يكن في رواة[٤] مالك أجل من الشافعي».**

قلت: فعلى هذا أصحها ما رواه أحمد بن حنبل عن الشافعي لاتفاقهم أيضا أنه أجل من روى عن الشافعي، وقد وقع لنا بهذه الترجمة حديث واحد، أخبرني أبو عمرو محمد بن أحمد المقدسي بقراءتي عليه أنا علي بن أحمد سماعا أنا حنبل بن عبد الله أنا أبو القاسم بن الحصين أنا ابن المذهب أخبرنا أبو بكر القطيعي أنا عبد الله بن أحمد ثني أبي نا محمد بن إدريس الشافعي أنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهم أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «لا يبع بعضكم على بيع بعض[٥]،

---

(١) في (أ) إذا.

(٢) في (ب) لجميع.

(٣) ساقط من (ب).

(٤) في (ب) رواية.

(٥) في (ب) قال ونهى.

ونهى عن بيع حبل الحبلة، ونهى عن المزابنة، [والمزابنة][(١)] بيع التمر بالتمر كيلا، وبيع الكرم بالزبيب كيلا»، أخرجه البخاري مقرونا[(٢)] من حديث مالك.

وقال أحمد وإسحق أصحها الزهري عن سالم عن ابن عمر عن أبيه، وقيل أصحها الزهري عن زين العابدين عن أبيه عن جده، وقيل ابن سيرين عن عبيدة عن علي، [وقيل الأعمش عن عبيدة عن علي][(٣)]، وقيل الأعمش عن إبراهيم النخعي عن علقمة عن ابن مسعود، وقيل [غير][(٤)] ذلك.

الثامن: **ما حذف سنده أو بعضه فيها وهو كثير في تراجم البخاري قليل جدا في كتاب مسلم، [قيل إنها أربعة عشر موضعا][(٥)] كقوله في التيمم[(٦)] وروى الليث بن سعد، قال أبو عمرو: «ما كان منه بصيغة الجزم مثل قال فلان وفعل وأمر وروى وذكر، فهو حكم بصحته عمن ذكره عنه، وأما ما لم يكن في لفظه جزم وحكم مثل روي عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كذا، وروي عن فلان كذا، وفي الباب كذا وكذا، وذكر وحكي فليس يحكم بصحته عنه، ولكن إيراده في كتاب الصحيح مشعر بصحة أصله من حيث سماه الجامع الصحيح المختصر من أمور رسول**

---

(١) ساقطة من (أ).

(٢) كذا في النسختين، وصوابها فيما أحسب مفرقا، كما مر.

(٣) ساقط من (ب).

(٤) ساقطة من (أ).

(٥) ساقط من (ب). وردها النووي في شرحه لمسلم إلى اثني عشر موضعا (١/١٨).

(٦) صحيح مسلم، كتاب الحيض، باب التيمم، ح٣٦٩ج١/٢٨١.

الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وسننه وأيامه، وكذا مطلق قول الحافظ أبي نصر الوائلي السجزي: «وأجمع أهل العلم الفقهاء وغيرهم أن رجلا لو حلف بالطلاق أن جميع ما في كتاب البخاري مما روي عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد صح عنه، ورسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قاله، لاشك فيه أنه لا يحنث، والمرأة بحالها في حبالته»[1]، فالمراد مقاصد الكتاب ومتون الأبواب دون التراجم، لأن في بعضها ما ليس كذلك كقوله في[أول][2] أبواب الغسل وقال بهز بن حكيم عن أبيه عن جده، يعني معاوية بن حيدة القشيري عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «الله أحق أن يستحى منه»[3]، فهذا ليس من شرطه بلهو من نسخة بهز[ونسخة بهز][4] تقدم الكلام في الاختلاف في صحتها، وكذا لم يذكره الحميدي في الجمع بين الصحيحين.

قال إمام الحرمين: «لو حلف حالف أن ما في البخاري ومسلم مما حكما بصحته من قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لا ألزمته[5] الطلاق، ولا حنثته

---

(١) حبالة والجمع حبائل، هي كل ما يصاد به من أي شيء كان. المجمل (٢٦٢/١)، ولسان العرب (١٣٦/١١)

(٢) ساقطة من (ب).

(٣) أخرجه في كتاب الطهارة-معلقا-، باب من اغتسل عريانا وحده ومن تستر. ج١/١٠٧، وأبو داود في كتاب الحمام، باب ما جاء في التعري، ح٤٠١٧ج٤/٤٠، والترمذي في الأدب، ح٢٧٦٩ج٥/٩٧، وابن ماجه في النكاح، باب التستر عند الجميع، ح١٩٢٠ج١/٦١٨.

(٤) ساقط من (ب).

(٥) كذا في النسختين «لا ألزمته»، والأصوب لما ألزمته كما في التقييد والإيضاح (ص٢٧) وغيره.

لإجماع المسلمين على صحتها»، قال: ولقائل أن يقول إنه لا يحنث وإن لم يجمع المسلمون على صحتها للشك في الحنث، فإنه لو حلف بذلك في حديث ليس هذه صفته لم يحنث، وإن كان راويه فاسقا، فعدم الحنث حاصل قبل الإجماع».

قلت: والجواب أن المضاف إلى الإجماع هو المقطوع بعدم الحنث ظاهرا أو باطنا، وأما عند[١] الشك فعدم الحنث محكوم به ظاهرا مع احتمال وجوده باطنا، فعلى هذا يحمل كلام الإمام فهو اللائق بتحقيقه، وهذا كلام الحافظ أبي عمرو في أول شرحه الجامع الصحيح[٢] بعد نقله كلام الإمام، وهو بار[٣] في عدم الحنث على ما اختاره الحافظ لا على مذهب الجمهور، ولكن يحتمل على مذهبهم أنه[أراد][٤] أن لا يحنث ظاهرا، أو لا يستحب له التزام الحنث حتى يستحب له الرجعة[٥]، كما إذا حلف بمثل ذلك في غير الصحيحين، فإنا لا نحنثه بل يستحب له المراجعة لضعف احتمال[٦] موجبها[٧]، والله أعلم.

---

(١) في (ب) عدم الشك.

(٢) صيانة صحيح مسلم، لابن الصلاح (ص٨٦).

(٣) في (ب) وفي بار.

(٤) ساقطة من (أ).

(٥) في (أ) الرجع، وفي (ب) الرفعة، والتصويب من علوم الحديث (ص٢٦)، وغيره.

(٦) في (ب) إجمال.

(٧) انظر: شرح النووي على مسلم (١/١٩-٢٠).

التاسع: **أخطأ أبو محمد بن حزم الظاهري حيث جعل تعليقه المجزوم به [١] منقطعا قادحا في الصحة، ودعاه إلى ذلك مذهبه الفاسد[٢] في إباحة الملاهي، فزعم أنه لم يصح في تحريمها حديث، وأجاب عن حديث [أبي]عامر[٣] أو أبي مالك الأشعري[٤] يرفعه: «ليكونن في أمتي أقوام يستحلون الحر والحرير والمعازف»[٥].. الحديث، فزعم أنه وإن أخرجه البخاري فهو غير صحيح، لأنه قال فيه قال هشام بن عمار[٦]،**

---

(١) في (ب) جعل لعلي المجرور به، وهو تحريف بين.

(٢) في (ب) العاشر.

(٣) في النسختين «عامر أو أبي مالك»، والتصويب من المصادر المذكورة لاحقا، والراجح أبو مالك، كما قرره ابن حجر في الفتح (١٠/٥٧)

(٤) قيل: اسمه عبيد، وقيل: عبد الله، وقيل: عمرو، وقيل غير ذلك، صحابي، مات في طاعون عمواس سنة١٨.

الاستيعاب (٤/١٧٤)، والإصابة (٤/١٧١)، والتقريب (ص١١٩٩).

وأما أبو عامر المذكور فاسمه عبد الله، وقيل: عبيد بن هانئ، وقيل: ابن وهب، عاش إلى خلافة عبد الملك.

الاستيعاب (٤/١٣٧)، والإصابة (٤/١٢٣)، والتقريب (ص١١٦٩).

(٥) أخرجه البخاري في كتاب الأشربة، باب ما جاء فيمن يستحل الخمر ويسميه بغير اسمه، ح٥٢٦٨ج٥/٢١٢٣.

(٦) هشام بن عمار بن نصير السلمي، الدمشقي، صدوق، مقرئ، كبر فصار يتلقن، فحديثه القديم أصح، مات سنة٢٤٥.

التاريخ الكبير (٨/١٩٩)، والثقات (٩/٢٣٣)، وتهذيب الكمال (٣٠/٢٤٢)، والتقريب (ص١٠٢٢).

وساقه بإسناده فهو منقطع فيما بين البخاري وهشام[١]، وهذا خطأ من وجوه؛

أحدها: أنه لا انقطاع فيه أصلا، لأنه لقي هشاما وسمع منه، وقد تقرر عند أئمة [الحديث أنه إذا تحقق اللقاء والسماع مع السلامة من التدليس، حمل ما يرويه عنه على السماع بأي لفظ كان، كما يحمل][٢] قول الصحابي قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على سماعه [منه][٣] إذا لم يظهر خلافه، وكذا غير قال من الألفاظ.

الثاني: أن [هذا الحديث][٤] بعينه معروف الاتصال بصريح[٥] لفظه[من] غير جهة البخاري.

الثالث: أنه وإن كان ذلك انقطاعا فمثل ذلك في الصحيحين غير ملحق بالانقطاع القادح لما عرف من عادتهما وشرطهما، وذكرهما ذلك في كتاب موضوع لذكر الصحيح خاصة فلم يستجيزا فيه الجزم المذكور من غير ثبوت، بخلاف الانقطاع والإرسال الصادر من غيرهما[٦]، والله أعلم.

---

(١) المحلى، لابن حزم (٥٦٥/٧).

(٢) ساقط من (ب)، وألحق في الحاشية، مع علامة التصحيح.

(٣) ساقطة من (ب).

(٤) ساقطة من (أ)، وكذا لفظة «من» التي بعدها.

(٥) كذا في النسختين «بتصريح»، وفي شرح مسلم (١٨/١) وغيره «بصريح»، ولعلها الأصوب.

(٦) شرح النووي على مسلم (١٨/١-٢٠)، والتقييد والإيضاح (٧٤-٧٥)، واختصار علوم الحديث (١٢٤/١)، والشذا الفياح (ص١٠٢-١٠٣)، وتحفة =

العاشر: **لا يحتج بكتاب من نسخة لم يقابل بأصل صحيح موثوق مقابلة بمن يوثق به، قال أبو عمرو[١]: «وبأصول صحيحة متعددة مروية بروايات متنوعة». قلت: وكأنه يريد بهذا الاستحباب لا الاشتراط، لأن ذلك يتعذر غالبا أو يتعسر[٢]، ولأن الأصل الصحيح يكفي في حصول الثقة، وأما ما كان على الكتب من الحواشي والفوائد، فإن كان[بخط][٣] موثوق به كفى في الثقة به كما تقدم.**

الحادي عشر: **ليس المقصود في هذه الأعصار إثبات الحديث المروي وتصحيحه، إذ لا يخلو سند فيه عمن لا يضبط حفظه أو كتابه ضبطا يعتمد عليه فيه، بل المقصود بقاء سلسلة الإسناد المخصوص بهذه الأمة فيما نعلم، وقد كفانا السلف رحمهم الله تعالى مؤنة ذلك، فاتصال أصل صحيح بسند صحيح إلى مصنف كاف، وإن فقد الاتفاق في بعضهم أو كلهم، وقد حكى الحافظ أبو بكر محمد بن خير الأموي[٤]**

= المحتاج (٢/٤٨٨)، وفتح الباري (١٠/٥٤)، وتغليق التعليق (٢/٧وما بعدها)، والغاية شرح الهداية (١/٢٨٨-٢٩٠)، وفتح المغيث (١/٦٥-٦٧)، وظفر الأماني (ص٨٢).

(١) علوم الحديث (ص٢٩).

(٢) في (ب) يتعذر.

(٣) ساقطة من (أ).

(٤) في (أ) أبو عمرو. . الأكوي، وهو تحريف وتصحيف.

هو الإمام الحافظ، شيخ القراء، أبو بكر ممد بن خير بن عمر اللمتوني، الإشبيلي، كان مقرئا مجودا، محدثا متقنا، أديبا نحويا لغويا، صاحب البرنامج المشهور. مات سنة٥٧٥. تكملة الصلة (٢/٥٢٣)، والسير (١/٨٥)، وغاية النهاية (٢/١٣٩)، وطبقات الحفاظ (ص٤٨٦).

- بفتح الهمزة - الإجماع على أنه لا يجوز الجزم بنقل إلا لمن له به رواية، فقال في برنامجته المشهورة[١]: «وقد اتفق العلماء رحمهم الله تعالى أنه لا يصح لمسلم أن يقول قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كذا حتى يكون عنده ذلك القول مرويا ولو على أقل وجوه الروايات لقول الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من[٢] النار» انتهى[٣]. ويريد بقوله أقل وجوه الروايات الإجازة على نوعها، والله أعلم.

الثاني عشر: ذكر مسلم في أول صحيحه أنه يقسم[٤] الحديث الصحيح ثلاثة أقسام، ما رواه الحفاظ المتقنون، وما رواه المشهورون المتوسطون في الحفظ، وما رواه الضعفاء المتروكون، وأنه إذا فرغ من القسم الأول أتبعه الثاني، وأما الثالث فلا يعرج عليه. واختلف الحفاظ

---

(١) في (ب) برنامجه المشهور.

(٢) في (ب) على النار.

(٣) فهرست ابن خير (ص١٦-١٧). قال الزركشي في النكت (٣٠٣/١): كلام ابن خير بأنه ليس فيه اشتراط ذلك- أي اتصال السند بالنقل- بل فيه تحريم الجزم بنسبة القول إلى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حتى يتحقق أنه روي في كتب الروايات بدليل استدلاله بالحديث». ونقل السيوطي في التدريب (٧٦/١)عن ابن عبد السلام إنكاره على من نقل الإجماع على ذلك، وأن الحديث لا يفيد ما ذهب إليه ابن خير، وأن غاية ما فيه تحريم القول بنسبة الحديث إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حتى يتحقق أنه قاله، وأن ذلك لا يتوقف على روايته، بل يكفي في ذلك علمه بوجوده في كتب من خرج الصحيح، أو أنه نص على صحته إمام، وعلى ذلك عمل الناس.

(٤) في (أ) تعليم... على ثلاثة.

في مراده بهذا التقسيم[١] فقال الحاكم والبيهقي لم يذكر غير الأول واخترمته المنية قبل الثاني، وقال عياض: «بل ذكر الثلاثة، فقسم الحديث على ثلاث طبقات من الرواة[٢]، فالأول حديث الحفاظ فيبدأ به، ثم يأتي بالثاني بطريق الاستشهاد والإتباع حتى يستوفي الثلاثة، وكذلك العلل التي وعد بأن يأتي بها في مواضعها من الكتاب من إرسال ونقص وزيادة وتصحيف». قلت: ولا يبعد أن يكون أتى بالقسمين الأولين دون الثالث[٣]، والله أعلم.

وقد عاب قوم مسلما بروايته في صحيحه عن جماعة من الضعفاء والمتوسطين الواقعين في الطبقة الثانية الذين ليسوا من شرط الصحيح، ولا عيب في ذلك، وجوابه من أوجه، [أحدها] أن يكون[ذلك] فيمن هو ضعيف عند غيره ثقة [عنده][٤]، قال الخطيب وغيره: ما احتج به البخاري ومسلم وأبو داود من جماعة علم الطعن فيهم من غيرهم [محمول][٥]على أنه لم يثبت الطعن مفسرا بسبب، انتهى.

---

(١) في (أ) القسم.

(٢) في (ب) الرواية.

(٣) في (أ) دون الثاني والثالث.

انظر: صيانة صحيح مسلم (ص٩١)، ومقدمة شرح مسلم، للنووي (١/٢٣)، ونكت ابن حجر (١/٤٣٣-٤٣٤).

(٤) ما بين المعقوفات في هذا السطر ساقط من (أ).

(٥) ساقطة من (ب).

والثاني: أن يكون ذلك واقعا في المتابعات والشواهد لا في الأصول، وذلك بأن يذكر الحديث أولا بإسناد نظيف رجاله[١] ثقات ويجعله أصلا، ثم يتبعه بإسناد آخر، أو أسانيد فيها بعض الضعفاء على وجه التأكيد، وبه اعتذر الحاكم بالمتابعة[٢] والاستشهاد في إخراجه عن جماعة ليسوا من شرط الصحيح، منهم مطر الوراق[٣]، وبقية بن الوليد[٤]، وابن إسحق، وعبد الله بن عمر العمري[٥]، والنعمان بن راشد، وأخرج مسلم عنهم في الشواهد في أشباه لهم كثيرين.

والثالث: أن يكون ضعف الضعيف الذي احتج به طرأ بعد

---

(١) في (ب) بإسناد لطيف وحاله.

(٢) في (ب) بالمبالغة.

(٣) مَطَر بن طهمان الوراق، أبو رجاء السلمي مولاهم، الخراساني، سكن البصرة، صدوق كثير الخطأ، مات سنة١٢٥.

رجال مسلم (٢/٢٧٨)، وتهذيب الكمال (٢٨/٥١)، والتقريب (ص٩٤٧).

(٤) بقية بن الوليد بن صائد بن كعب الكلاعي، أبو يُحْمِد الميتمي، صدوق كثير التدليس عن الضعفاء. مات سنة١٩٧.

تهذيب الكمال (٤/١٩٢)، والكاشف (١/٢٧٣)، والتقريب (ص١٧٤).

(٥) عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب، أبو عبد الرحمن العمري المدني، ضعيف عابد، من السابعة. مات سنة١٧١، وقيل: بعدها.

تهذيب الكمال (١٥/٣٢٧)، والكاشف (١/٥٧٦)، والتقريب (ص٥٢٨).

أخذه عنه باختلاط حدث عليه، [وهو][1] غير قادح فيما رواه قبل في زمن استقامته، كما في أحمد بن عبد الرحمن بن وهب[2] ابن أخي[3] عبد الله بن وهب، فذكر الحاكم أنه اختلط بعد الخمسين ومائتين بعد خروج مسلم من مصر، فهو في ذلك كسعيد بن أبي عروبة، وعبد الرزاق وغيرهما ممن اختلط آخرا كما سيأتي، ولم يلزم ذلك[4] صحة الاحتجاج في الصحيحين.

والرابع: [أن][5] يعلو الإسناد بالشخص المتكلم فيه، وهو عنده من رواية الثقات، ومسند من طرقه الصحيحة عند أهل الشأن كما أجاب هو عن ذلك لأبي زرعة الرازي، ومحمد بن مسلم بن وارة[6]، والله أعلم.

---

(١) ساقطة من (ب).

(٢) أحمد بن عبد الرحمن بن وهب بن مسلم المصري، الوهبي، لقبه بَحْشَل -بفتح الباء، وسكون الحاء، وفتح الشين-، يكنى أبا عبد الله، صدوق تغير بآخره. مات سنة ٢٦٤. تهذيب الكمال (١/٣٨٧)، والميزان (١/١١٣)، والتقريب (ص٩٤)، والكواكب النيرات (ص١٤).

(٣) في النسختين «ابن أخي وهب عبد الله بن وهب»، فوهب الأولى مقحمة، والتصويب من المصادر المذكورة.

(٤) في (ب) ولم يقع في ذلك.

(٥) ساقطة من (أ).

(٦) محمد بن مسلم بن عثمان الرازي، المعروف بابن وارة، كان متقنا عالما حافظا فهما، مات سنة ٢٦٥.

تاريخ بغداد (٣/٢٥٦)، وتذكرة الحفاظ (٢/٥٧٥)، والتقريب (ص٨٢٦).

النوع الخامس: الحديث الحسن

قال الترمذي[١]: إنه يريد بالحسن أن لا يكون بإسناده متهم، ولا يكون شاذا، ويروى من غير وجه نحوه، قيل: وفي هذا الحد نظر إذ يدخل الصحيح فإن أكثره كذلك، ويرد على قوله ويروى من غير وجه الغريب من الحسن، فإنه لم يرو من غير وجه آخر.

قلت: يريد بقوله غير متهم، أي أنه بلغ في العدالة إلى غاية لا يتهم فيها بكذب، بخلاف الصحيح فإنه لا يكفي فيه بل لابد من الضبط، ويريد بقوله ويروى نحوه من غير وجه، أي أنه لا يكون منكرا يخالف رواية الثقات، فلذلك قال نحوه، ولم يقل ويروى هو أو مثله، ولذلك يقول في أحاديث كثيرة حديث حسن غريب.

وقال الخطابي[٢]: «هو ما عرف مخرجه واشتهر رجاله»، قال: «وعليه مدار أكثر الحديث»، فاحترز بقوله ما عرف مخرجه عن المدلس قبل بيانه، والمنقطع مما لم يعرف حاله، قيل وفيه نظر أيضا إذ يدخل الصحيح فيه، وضعيف عرف مخرجه واشتهر رجاله بالضعف[٣]. **قلت**:

---

(١) في العلل -في آخر الجامع- (٥/٧٥٨).

(٢) معالم السنن (١/٦).

(٣) نكت الزركشي (١/٣٠٨)، ونكت ابن حجر (١/٤٠٤)، وظفر الأماني (ص٩١).

يريد بمعرفة المخرج واشتهار الرجال، بحيث لا يبلغ في ذلك إلى الضبط والإتقان، والمراد عندهم بالشهرة الشهرة بالصدق. وقال بعضهم[١]: «هو الحديث الذي فيه ضعف قريب محتمل، ويصلح للعمل به»، قيل: وهذا يتوقف على معرفة الضعف القريب المحتمل، وهو أمر مجهول، وأيضا فيه دور لأنه عرفه بصلاحيته للعمل به، وذلك يتوقف على معرفة كونه حسنا.

قلت: يريد بالقرب أن لا ينحط إلى درجة الضعف[الكلي][٢]، فهو درجة بين الضعيف والصحيح، وقوله يصلح للعمل به خارج عن الحد، أي أنه إذا كان كذلك صلح للعمل به فلا دور، والله أعلم.

وذكر الحافظ أبو عمرو أنه أمعن[٣] النظر والبحث فتنقح له أن الحسن قسمان؛أحدهما الحديث الذي لا يخلو رجال إسناده من مستور لم يتحقق أهليته، غير انه ليس مغفلا كثير الخطأ فيما يرويه ولامتهما

---

(١) ذكره ابن الجوزي في كتابه الموضوعات (١/٣٥)، وجزم به ابن دحية في «العلم المشهور في فضائل الشهور» (ق٨٢)، وأداء ما وجب (ص١٨٩).

(٢) ساقطة من (أ).

(٣) قال الزركشي في النكت (١/٣١٢): «المعروف في اللغة أنعمت -بتقديم النون- معنى بالغت، يقال: أنعم في الشيء إذا بالغ فيه. ثم ذكر من شواهد اللغة ما يتخرج عليه كلام ابن الصلاح، ويدفع عنه إنكار من أنكر صحة هذا اللفظ.
وانظر: معجم مقاييس اللغة (٥/٣٣٥)، والمجمل (٣/٨٣٤)، والمحكم (٢/١٤٤)، ولسان العرب (١٣/٤٠٩-٤١٣)، والتقييد والإيضاح (ص٣٣)، والشذا الفياح (ص٥٤).

بالكذب، أي لم يظهر منه تعمد الكذب، ولا سبب مفسق، ويكون متن الحديث مع ذلك قد عرف بأن روي مثله، أو نحوه من وجه آخر أو اكثر، حتى اعتضد بمتابعة من تابع راويه[١] على مثله، أو بماله من شاهد، قال: «وكلام الترمذي على هذا القسم ينزل». قيل: وفي هذا [أيضا][٢] نظر[٣]، فإن كلا من المنقطع والمرسل الذي في رجاله مستور، وروي مثله أو نحوه من وجه آخر كذلك. **قلت**: [لا يرد ذلك][٤] لأن المراد بقوله لا يخلو رجال إسناده من مستور إلى آخره[٥] [بيان لما يمتاز به الحسن عن الصحيح، أي الحسن يعتبر فيه بشروط الصحيح، إلا أنه لا يخلو رجال إسناده من مستور إلى آخر ما قال][٦]، نعم لا يمكن تنزيل كلام الترمذي عليه كما ادعاه الحافظ أبو عمرو، فإن الترمذي يقول في كثير من الأحاديث هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه. ثم قال أبو عمرو[٧]: «القسم الثاني- يعني من قسمي الحسن- أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة، غير أنه لم يبلغ درجة رجال [الصحيح، لكونه يقصر عنهم في الحفظ والإتقان، وهو مع ذلك يرتفع عن حال] من

---

(١) في (ب) رواية.

(٢) ساقطة من (ب).

(٣) المنهل الروي (ص٣٦).

(٤) ساقط من (ب).

(٥) في (ب) آخرها.

(٦) ساقط من (ب)، وكذا ما بعده مما هو بين معقوفتين في هذه الصفحة.

(٧) علوم الحديث (ص٣٣).

يعد ما ينفرد به من حديث منكرا، ويعتبر في كل هذا مع سلامة الحديث من أن يكون شاذا أو منكرا سلامته من أن يكون معللا، قال: «وعلى هذا القسم ينزل كلام الخطابي». **قلت**: وهذا أقرب، ولكن يرد عليه المنقطع الذي اشتهر راويه بما ذكر، ولا يرد المرسل لأنه إذا كان مؤيدا بمسند يدخل في أقسام الحسن.

وأقرب التعريفات للحسن عندي أن يقال: هو الحديث المتصل، وفي سنده مشهور[قاصر عن درجة الإتقان، أو مستور][1]له شاهد مع الخلو من العلة، وعلى هذا ينزل كلام الجميع ومرادهم[2]، والله تعالى أعلم.

---

(١) ساقط من (ب).

(٢) اختلف العلماء في حد الحسن اختلافا كبيرا، ولم تتفق عباراتهم، لاختلافهم في شروطه، وكل عرفه بما أداه إليه اجتهاده. وقد ذكر السيوطي في البحر الذي زخر (٣/١٠٣٦-١٠٣٨) أقوالا كثيرة في حده، وذلك دليل على عدم انضباط تعريفه، وقد سبقت الإشارة في قسم الدراسة إلى قاله الذهبي في ذلك.

وانظر: الموقظة (٢٠)، ونكت الزركشي (١/٣٠٤)، وشرح ألفية العراقي، له (ص٣٢)، والشذا الفياح (ص٥٣-٥٥)، ونكت ابن حجر (١/٣٠٤ وما بعدها)، ونزهة النظر (ص٤٥)، وفتح المغيث (١/٧٢-٧٦)، والتوضيح الأبهر (ص٣٣)، وتدريب الراوي (١/٧٦-٧٩)، ومنهج ذوي النظر (ص٣٦-٣٧)، وشرح القاري على النخبة (ص٧٠-٧١)، وعلم علل الحديث (٢/٣٧٨ وما بعدها)، ومناهج المحدثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة (ص٣٩-٤٠).

فروع

الأول: **الحسن حجة كالصحيح وإن كان دونه، ولذلك أدرجه كثير من أهل الحديثفيه ولم يفردوه عنه، وهو ظاهر كلام الحاكم في تصرفاته، وتسميته جامع الترمذي بالجامع الصحيح.**

وأطلق الخطيب اسم الصحيح على الترمذي والنسائي، وذكر الحافظ السلفي أن الكتب الخمسة- يعني هذين وأبا داود والصحيحين- اتفق على صحتها علماء الشرق والغرب، ولعل مراده على صحة ما هو مصحح فيها، وقول الحافظ أبي موسى محمد بن أبي بكر المديني في مسند أحمد إنه صحيح[1]، لعل مراده غالبه، فإن فيه أحاديث ضعيفة، وربما فيه موضوع[2]، كأحاديث مرو[3] وعسقلان[4]،

---

(١) خصائص المسند (ص١٤).

(٢) في (ب) موضع.

(٣) ولفظه «ستكون بعدي بعوث كثيرة فكونوا في بعث خراسان، ثم انزلوا مدينة مرو فإنه بناها ذو القرنين». أخرجه أحمد (٥/٣٥٧)، والطبراني في الأوسط (٨/١٤١)، وابن عدي في الكامل (١/٤١٠)، والعقيلي في الضعفاء الكبير (١/١٢٤).

وانظر الكلام عليه في: العلل المتناهية (١/٣٠٩)، ومجمع الزوائد (١٠/٦٤)، والقول المسدد في الذب عن مسند الإمام أحمد (ص١٠)، وفيض القدير (٤/١٣٠)، وتنزيه الشريعة (٢/٥١).

(٤) ولفظه «عسقلان أحد العروسين، يبعث منها يوم القيامة سبعون ألفا لا حساب عليهم». =

والبرث[١] الأحمر عند حمص[٢] كما ذكره الحفاظ، وكذا الحديث الذي ذكره ابن ماجه في سننه في فتح قزوين[٣].

الثاني: قالوا تسمية البغوي في كتابه المصابيح ما لم يكن في الصحيحين من الحديث بالحسن تساهل، لأن فيها الحسان والصحاح والضعاف. **قلت**: بل هو اصطلاح آخر منه لا اصطلاح المحدثين، على أن النووي[٤] قد عاب هذا عليه بسبب ما فيه من الأحاديث المنكرة كما

= أخرجه أحمد (٣/٢٢٥)، وابن عدي (١/٢٩٨). وانظر الكلام عليه، وعلى طرقه في: الموضوعات (٢/٣١١-٣١٥)، ومجمع الزوائد (١٠/٦١-٦٢)، والقول المسدد (ص٩)، وتنزيه الشريعة (٢/٤٩)، واللآلئ المصنوعة (١/٤٦١-٤٦٣).

(١) البرث الأرض اللينة، وجمعها براث.
المجمل (١/١٢٣)، والمحيط (١٠/١٤٢)، والفائق، للزمخشري (١/٢٩)، والنهاية، لابن الأثير (١/١١٢).

(٢) أخرجه أحمد (١/١٩)، والحاكم (٣/٨٨). وانظر الكلام عليه في: العلل المتناهية (١/٣٠٨)، ومجمع الزوائد (١٠/٦١)، وميزان الاعتدال (٧/٣٣٦)، وفيض القدير (٥/٣٤٩).

(٣) أخرجه ابن ماجه-كما ذكر المصنف-، في كتاب الجهاد، باب ذكر الديلم وفضل قزوين، ح٢٧٨٠ج٢/٩٢٩، والرافعي في التدوين في أخبار قزوين (١/٣٠)، وابن الجوزي في الموضوعات (٢/٣١٦-٣١٨). قال الذهبي في الميزان: «فلقد شان ابن ماجه سننه بإدخاله هذا الحديث الموضوع فيها».
وانظر: مصباح الزجاجة (٣/١٦٠)، واللآليء المصنوعة (١/٤٦٣)، والفوائد المجموعة (ص٤٣٢).

(٤) في التقريب (١/٨٤)-مع التدريب-.

بيناه في كتابنا تصحيح المصابيح، وأما كونه ذكر في الصحاح[١] ما لم يكن في الصحيحين أو أحدهما، وفي الحسان ما كان في الصحيحين فعلى سبيل السهو كما أشرنا إليه[٢].

الثالث: **قول الترمذي وغيره حديث حسن صحيح، قال أبو عمرو الحافظ[٣]: «أي روي بإسنادين أحدهما يقتضي الصحة والآخر الحسن، أو المراد الحسن اللغوي، وهو ما تميل إليه النفس وتستحسنه»**.

قلت: والأول مردود بقول الترمذي في كثير من الأحاديث هذا حديث حسن صحيح غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، والثاني يرده قول الترمذي المتقدم في أول نوع الحسن، وقد قال ذلك في علله وفي آخر الكتاب، والظاهر أن مراده أنه يشوبه الحكم بالصحة مع الحكم بالحسن، أي أنه أعلى رتبة من الحسن ودون الصحيح المطلق، وكذا سمعت شيخنا يذكر في معنى ذلك[٤]، والله أعلم.

الرابع: **جامع الترمذي أصل في معرفة الحسن، وهو الذي أشهره ونوه به، وقد يوجد في كلام بعض طبقة مشايخه كأحمد**

---

(١) في (ب) في المصابيح الصحاح.

(٢) المنهل الروي (٣٧)، واختصار علوم الحديث (١/١٣٨)، ونكت الزركشي (١/٣٤٢)، وشرح الألفية، للعراقي (ص٤٤)، ونكت ابن حجر (١/٤٤٣-٤٤٦)، وفتح المغيث (١/٩٤-٩٥)، والغاية (١/٢٥٥-٢٥٦)، وظفر الأماني (ص٩٨).

(٣) علوم الحديث (ص٤١).

(٤) اختصار علوم الحديث (١/١٤٠).

والبخاري[1]، وقد تختلف نسخ الترمذي في قوله حسن وحسن صحيح، فينبغي الاعتناء بتصحيح ذلك على أصول معتمدة. ومن مظان الحسن سنن الدارقطني فإنه نص على كثير منه.

❊ ❊ ❊ ❊

(١) لكن إطلاقات هؤلاء تختلف عما يراد بالحسن اصطلاحا، فقد أطلقه الشافعي على المتفق على صحته، وأطلقه بعضهم على المنكر، وبعضهم على الغريب، وبعضهم على الحسن اللغوي، ولم يستعملوا هذا الإطلاق -أي الاصطلاحي- إلا نادرا، وإنما شهره الترمذي، ولهج به، كما هو معلوم.
المحدث الفاصل (ص٥٦١-٥٦٢)، والجامع (١٦١/٢)، وفتاوى ابن تيمية (٢٥٢/١)، (٢٣/١٨، ٢٤٨)، ونكت ابن حجر (٤٢٤/١)، وفتح المغيث (٨٢/١).

النوع السادس: الحديث الصالح

وهو الحديث الذي يصلح للاستدلال، ولو قيل إنه الحديث الذي في سنده المتصل مستور، وهو خال عن علة قادحة لم يكن بعيدا، وهو ملحق بالصحيح ومن جملة الحسن، غير أنه لا يحتاج أن يكون له شاهد، ولذا كان عند أبي داود ما لم يصل إلى درجة الصحة، وجاوز أن يكون ضعيفا بضعف موهن، وهو ما سكت عليه في كتابه، فقد روينا[1] عنه أنه قال: «ذكرت فيه الصحيح وما يشبهه وما يقاربه»، وقال: «ما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بينته، وما لم أذكر فيه شيئا فهو صالح، وبعضها أصح من بعض»[2]. **قلت**: فدل على أن الصالح عنده ما لم يكن فيه وهن شديد، وكأنه المراد بقوله وما يقارب الصحيح، والمراد بقوله وما يشبهه هو الحديث الحسن، فعلى هذا يكون الصالح دون الحسن، على أن أكثر أئمة الحديث لا يذكرون بعد الصحيح إلا الحسن،

---

(١) قال الزركشي في النكت (١/١٢٨): «يقع مضبوطا في بعض الأصول بضم الراء، وتشديد الواو المكسورة، ووجدت بخط المصنف في فوائد رحلته: سألت شيخنا أبا الخطاب ابن دحية عن قولنا «روينا عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، هل يقال رَوَينا؟ فقال: لا، إنما يقال: رُوِّينا». وللحافظ عبد الغني النابلسي رسالة في ضبطها، سماها «ما لدينا في قول المحدثين روينا»، وهي مطبوعة.

(٢) رسالة أبي داود إلى أهل مكة (ص٢٧).

فهو عندهم والصالح واحد، ولكنني لما وجدت كلام أبي داود تصريحا في هذا اللقب، ولم يذكره الحافظ أبو عمرو على حدة ذكرته.

ولاشك أن من الحديث ما لم يكن ضعيفا بمرة، ولا حسنا بمقتضى تعريفهم المتقدم كحديث أنس يرفعه «عليكم بالدلجة فإن الأرض تطوى بالليل»[١]، سكت عليه أبو داود [وفي سنده أبو جعفر الرازي واسمه عيسى بن عبد الله بن ماهان[٢]] وقد تكلم فيه، لكنه غير ضعيف بمرة، وقد وثقه بعضهم.

فرعان:

الأول: **ما وجدناه في كتاب أبي داود مذكورا، وليس في أحد الصحيحين [ولا نص على صحته أحد ممن يميز بين الصحيح والحسن][٣] عرفناه بأنه صالح عند أبي داود، وقول الحافظ أبي عمرو إنه[من][٤] الحسن عنده فيه نظر بمقتضى اصطلاح أبي داود كما تقدم، فقد يكون مما لا يبلغ درجة الحسن. وللحافظ أبي محمد عبد العظيم المنذري كتاب اختصر فيه سنن أبي داود، وتعقب عليه في كثير من**

---

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الجهاد، باب في الدلجة، ح٢٥٧١ج٣/٢٨، ومالك في الموطأ (٢/٩٧٩)، وابن خزيمة (٤/١٤٥)، والبيهقي (٥/٢٥٦)، والحاكم (١/٦١٣). وانظر: علل الترمذي (ص٣٤٦)، وعلل ابن أبي حاتم (٢/٢٥٤).

(٢) سبقت ترجمته في قسم الدراسة، وما بين المعقوفين ساقط من (ب).

(٣) ساقط من (ب).

(٤) ساقطة من (أ).

الأحاديث من حيث إنه سكت عليها [وليست على][1] شرط الحديث الحسن، وهذا يحل[2] ذلك، ويظهر نوع الحديث الصالح، فعلى هذا ما سكت عليه أبو داود، ولم يبلغ درجة الصحة، فإن أقره عليه المنذري فهو حسن، وإن أعرض عليه بما لا يقتضي أن لا يكون حسنا فهو صالح عنده[3]، والله أعلم.

الثاني: **الكتب الستة وهي الصحيحان، وسنن أبي داود، وجامع الترمذي، وسنن النسائي وابن ماجه غير ملتحق بها غيرها من السنن والمسانيد باعتبار ركون النفس إليها مطلقا، وإن كان غيرها جليلا معتبرا، كمسند أحمد، وأبي داود الطيالسي[4]، وإسحق بن راهويه،**

---

(١) ساقط من (ب).

(٢) في (ب) محل.

(٣) اختيار المؤلف هنا قريب من اختيار النووي في التقريب (١/٨٥)، وإليه مال الشوكاني في نيل الأوطار (١/١٥) فإنه قال: «وقد اعتنى المنذري رحمه الله في نقد الأحاديث المذكورة في سنن أبي داود، وبين ضعف كثير مما سكت عنه، فيكون ذلك خارجا عما يجوز العمل به، وما سكتا عليه جميعا فلا شك أنه صالح للاحتجاج، إلا في مواضع يسيرة، وقد نبهت على بعضها في هذا الشرح».

وانظر: حاشية الشيخ عبد الفتاح أبي غدة على كتاب «قواعد في علوم الحديث» (ص٨٣-٨٩)، فقد أجاد وأفاد.

(٤) أبو داود سليمان بن داود بن الجارود البصري، الحافظ، أحد الأعلام، قال الفلاس: «ما رأيت في المحدثين أحفظ منه»، وهو ثقة حافظ، غلط في أحاديث. مات سنة٢٠٤. تاريخ بغداد (٩/٢٤)، وتذكرة الحفاظ (١/٣٥١)، والتقريب (ص٤٠٦).

وعبد بن حميد[١]، والدارمي، وعبيد الله بن موسى، وأبي يعلى الموصلي، والبزار، والحسن بن موسى[٢]، مع أن فيها من الصحاح والحسان كثيرا، لكن من حيث إن مؤلفيها غير متقيدين بأن جميع ما يخرجون فيها محتجا به[٣]، فإنهم يذكرون في مسند الصحابي ما رووه من حديثه، وأما مسند بقي بن مخلد فهو أجمعها[٤]، مع أنا لم نره، ولكن [رأينا جزءا] [٥] ذكر فيه أسماء الصحابة التي فيه، وعدد فيه ما رووا من الأحاديث، فكان مما لم يجمعه غيره.

❊ ❊ ❊ ❊

---

(١) في (أ) عبد الرحمن حميد.

(٢) الحسن بن موسى الأشيب، أبو علي البغدادي، قاضي طبرستان، والموصل، وحمص، ثقة، من التاسعة. مات سنة٢٠٩.
تاريخ بغداد (٧/٤٢٦)، وتهذيب الكمال (٦/٣٢٨)، والتقريب (ص٢٤٣)، وطبقات الحفاظ (ص١٥٩).

(٣) في (أ) صحابه.

(٤) في (أ) أجمعه.

(٥) ساقط من (أ).

النوع السابع والثامن:
في الحديث الضعيف والمضعف

أما الحديث الضعيف فهو كل حديث لم يجتمع فيه شروط الصحة ولا الحسن[١] المتقدم ذكرها، وتتفاوت درجاته في الضعف بحسب بعده من شروط الصحة كما تتفاوت درجات الصحيح بحسب تمكنه منها، والحديث المضعف أعلاها[٢]، وقد قسمه ابن حبان إلى قريب من خمسين قسما[٣]، وكلها داخل في الضابط المذكور.

وطريق بسط أقسامه أن يجعل ما عدمت فيه صفة معينة قسما، وما عدمت فيه هي وأخرى قسما ثانيا، وما عدمتا فيه وثالثة قسما ثالثا، ثم

---

(١) اعتُرِض على هذا التعريف بأنه لا حاجة إلى ذكر الصحيح، لأنه حيث قصر عن الحسن كان عن الصحيح أقصر، ورد الزركشي هذا الاعتراض. نكت الزركشي (٣٨٩/١)، ونكت ابن حجر (٤٩١/١)، وفتح المغيث (١١٣/١).

(٢) هذا النوع مما انفرد به المصنف عن ابن الصلاح ومن تبعه، وقد سبق الكلام عن ذلك في قسم الدراسة.

(٣) قال ابن حجر في النكت (٤٩٢/١): «لم أقف على كلام ابن حبان في ذلك، وتجاسر بعض من عاصرناه -لعله يقصد الزركشي- فقال هو في أول كتابه الضعفاء، ولم يصب في ذلك... والحاصل أن الموضع الذي ذكر ابن حبان فيه ذلك ما عرفنا مظنته». وانظر: نكت الزركشي (٣٩١/١).

كذلك إلى آخرها، ثم تعين صفة من الصفات التي قرنها مع الأولى فيجعل ما عدمت فيه وحدها قسما، وما عدمت هي وأخرى بعينها غير الأولى قسما، ثم كذلك على ما تقدم، مثاله [المنقطع فقط قسم، المنقطع الشاذ قسم، الشاذ المرسل المضطرب قسم][1]، المنقطع الشاذ المرسل المضطرب قسم رابع، ثم كذلك إلى آخر الصفات، ثم يعود فيقول الشاذ فقط قسم خامس مثلا، الشاذ المرسل قسم سادس، الشاذ المرسل المضطربقسم سابع، ثم يقول المرسل فقط قسم ثامن، المرسل المضطرب قسم تاسع، المرسل المضطرب المعضل قسم عاشر، وكذلك إلى آخرها.

ومن أنواع الضعيف ما له لقب خاص كالمنقطع، والمعضل، والشاذ، والمعلل، والمضطرب، والمرسل، والمقطوع، [والمنكر][2]، والموضوع وهو شرها كما سيأتي تفصيل ذلك[3].

فروع:

أولها: **إذا وجدت حديثا بإسناد ضعيف جاز أن تقول ضعيف الإسناد، وتعني به ذلك، لا ضعف المتن مطلقا بمجرد ذلك الإسناد لاحتمال مجيئه بإسناد آخر صحيح، فإن حكم أحد الأئمة المعتمدين بأنه**

---

(١) ساقط من (أ).

(٢) ساقط من (ب).

(٣) تبع المصنف في ذكره لهذه التفريعات شيخه العراقي، كما هو واضح من شرحه للألفية (ص٥٠-٥١).

لم يأت بإسناد ثبت مثله، أو بأنه ضعيف وبين وجه ضعفه جاز لك إطلاق ضعفه، وإن أطلق ذلك الإمام ضعفه ففيه كلام يأتي.

ثانيها: **يجوز عند المحدثين وغيره التساهل في أسانيد الضعيف[١]، وروايته من غير بيان ضعفه، لكن إنما يجوز ذلك في المواعظ والقصص، وفضائل الأعمال، لا في صفات الله تعالى، وأحكام الحلال والحرام[٢]، فإن ذلك لا يجوز روايته مع العلم به إلا مبينا حاله[٣]، وأما الموضوع فلا يجوز روايته إلا مبينا، وقد عيب على بعض الحفاظ روايته ذلك في بعض كتبهم ولم يبينوه[٤]، وكان شيخنا ابن كثير يتعجب من**

---

(١) في (ب) الضعيف سوى الموضوع.

(٢) وذهب السيوطي في التدريب (١/١٦٣) إلى أنه يعمل به أيضا في الأحكام إذا كان فيه احتياط، وسبقه إلى ذلك النووي في الأذكار (ص٦).

(٣) انظر مذاهب العلماء وآراءهم في حكم العمل بالضعيف في: الكفاية (ص١٣٣-١٣٤)، وعلوم الحديث (ص١١٣)، والإحكام، لابن دقيق العيد (١/١٧١)، ومجموع الفتاوى (١/٢٥٠، ١٥/١٩٢-١٩٤، ١٨/٥٢-٢٦٠، ٢٠/٢٦٨)، واختصار علوم الحديث (١/٢٧٦)، ونكت الزركشي (٢/٣٠٨ وما بعدها)، وفتح المغيث (١/٣٣٢-٣٣٣)، وظفر الأماني (ص١١١-١٢٠)، وقواعد في علوم الحديث (ص٩٤)، والأجوبة الفاضلة (ص٢٢٨وما بعدها)، ومقدمة صحيح الجامع، للألباني (٤٩-٦٥).

(٤) لعل ذلك منهم اكتفاء بالحوالة على السند، قال الحافظ في النكت (٢/٨٦٣): «والاكتفاء بالحوالة على النظر في الإسناد طريقة معروفة لكثير من المحدثين، وعليها يحمل ما صدر من كثير منهم من إيراد الأحاديث الساقطة معرضين عن بيانها صريحا، وقد وقع هذا لجماعة من كبار الأئمة، وكان ذكر الإسناد عندهم من جملة البيان، والله أعلم». =

أبي القاسم بن عساكر في إيراده في تاريخ دمشق كثيرا من ذلك من غير بيان، وينشد متمثلا البيت المشهور

فإن كنت تدري فتلك مصيبة وإن كنت لا تدري فالمصيبة أعظم

ثالثها: **الحديث الضعيف أو ما يشك في صحته إذا روي بغير إسناد فلا يؤتى فيه بصيغة الجزم، مثل قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أو فعل رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كذا، بل يقال روي عنه أو بلغنا أو جاء عنه أو ورد عنه وشبه ذلك مما لا يقتضي صيغة الجزم**[1]. قلت: **كما أنه إذا كان صحيحا فلا يؤتى فيه بهذه الصيغ من التمريض، وقد عيب من يفعل ذلك.**

❊ ❊ ❊ ❊

= وقال الزركشي في النكت (٣/٣٢٤): «ويلتحق بتبيين الضعف أن يذكر الإسناد، ولهذا اكتفى أحمد في مسنده، والطبراني في معجمه، والدارقطني وغيرهم بذلك في رواية كثير من الأحاديث من غير بيان ضعفها، لظهور أمر حالها بالإسناد عند من له أدنى بصيرة بهذا الشأن».

(١) علوم الحديث (ص١١٤)، وتدريب الراوي (١/١٦٢)، ومنهج ذوي النظر (ص١١٧).

النوع التاسع والعاشر: الغريب والعزيز

فالغريب هو ما انفرد واحد بروايته، أو برواية زيادة فيه عمن يجمع حديثه كحديث الزهري مثلا في السند أو المتن، وينقسم إلى غريب صحيح كالأفراد المخرجة في الصحيحين، وإلى غريب غير صحيح، وهو الغالب على الغرائب، وإليها أشار الإمام أحمد بقوله: «لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب فإنها مناكير وعامتها عن الضعفاء»[1].

وينقسم أيضا إلى الغريب[2] متنا وإسنادا، وهو الحديث الذي تفرد برواية متنه راو واحد، والغريب إسنادا لامتنا، كالحديث الذي متنه معروف عن جماعة من الصحابة إذا انفرد به بعضهم عن صحابي آخر، وفيه يقول الترمذي غريب من هذا الوجه، ومنه غرائب الشيوخ في أسانيد المتون الصحيحة.

---

(١) وقال مالك: «شر العلم الغريب، وخيره الظاهر الذي قد رواه الناس»، وعن عبد الرزاق: «كنا نرى أن الغريب خير فإذا هو شر». المحدث الفاصل (ص٥٦٢)، والجامع، للخطيب (٢/١٦٠)، وأدب الإملاء والاستملاء، للسمعاني (ص٥٨-٥٩).

(٢) في (ب) غريب.

ولا يوجد غريب متنا لا إسنادا من جهة واحدة، بل [بالنسبة][1] إلى جهتين كحديث فرد اشتهر عن بعض رواته كحديث «إنما الأعمال بالنيات»، فإنه غريب في أوله مشهور في آخره.

فرع: ليس كل ما يعد [من أنواع الأفراد] معدود [من الغريب كما في الأفراد المضافة إلى البلاد كما سيأتي][2].

والعزيز أن يتفرد بروايته اثنان أو ثلاثة، دون سائر رواة المروي عنه، فإن رواه الجماعة عنه سمي مشهورا كما تقدم[3].

❊ ❊ ❊ ❊

(١) ساقطة من (أ)، وكذا السقط الذي يأتي بعده.

(٢) ساقط من (ب).

(٣) علوم الحديث (٢٢٩-٢٣٣)، واختصار علوم الحديث (٢/٤٦٠)، والشذا الفياح (٣١٢)، والغاية (١/٣٠٨-٣٠٩).

النوع الحادي عشر: الحديث المسند

وهو الذي اتصل إسناده من راويه إلى منتهاه، وأكثر ما يستعمل من ذلك ما جاء عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دون ما جاء عن الصحابة وغيرهم، قاله الخطيب ونقله عن أهل الحديث[١]، وقطع الحاكم[٢] بأن المسند لا يقع إلا [على][٣] ما اتصل مرفوعا إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وذكر ابن عبد البر[٤] أن المسند ما رفع إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ متصلا كان أو منقطعا، فالمتصل مثل مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فهذا مسند عند الجميع لأنه متصل الإسناد مرفوع، والمنقطع مثل مالك عن الزهري عن ابن عباس عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فهذا مسند عنده، لأنه أسند إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مع كونه منقطعا، لأن الزهري لم يسمع من ابن عباس.

قلت: وعلى كل قول فالمسند ينقسم إلى ضعيف وغيره[٥].

---

(١) الكفاية (٢١).

(٢) معرفة علوم الحديث (ص١٧-١٨).

(٣) ساقطة من (ب).

(٤) التمهيد (١/٢٥).

(٥) الاقتراح (ص١٧)، والموقظة (ص٣٠)، وفتح المغيث (١/١١٩)، والتدريب (١/٩٣)، وقواعد في علوم الحديث (ص٣٨).

النوع الثاني عشر: المتصل

ويسمى الموصول أيضا، وهو ما اتصل سنده بسماع كل راو له ممن فوقه إلى منتهاه، ومن يرى الرواية بالإجازة يزيد أو أجاز به، وسواء كان مرفوعا إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أو موقوفا على غيره، فالمتصل المرفوع مثل مالك عن ابن شهاب عن سالم عن ابن عمر[1] عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والمتصل [الموقوف][2] مالك عن نافع عن ابن عمر عن عمر قوله. **قلت**: ويدخل فيه أيضا الضعيف وغيره.

❊ ❊ ❊ ❊

(١) في (ب) عن عمر عن ابن عمر.

(٢) ساقطة من (ب).

النوع الثالث عشر: المرفوع

وهو ما أضيف إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خاصة من قول، أو فعل، أو تقرير، سواء كان متصلا أو منقطعا، ويدخل فيه المرسل ونحوه، وقال الخطيب[1]: «المرفوع ما أخبر فيه الصحابي عن قول الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أو فعله»، فخصه بالصحابة، فيخرج مرسل التابعي، ومن جعل المرفوع في مقابلة المرسل فإنه يعني بالمرفوع المتصل، ثم إن المرفوع يشمل الضعيف وغيره[2].

❊ ❊ ❊ ❊

(١) الكفاية (٢١).

(٢) معرفة علوم الحديث (ص٥٠)، ونكت الزركشي (١/٤١٠-٤١١)، ونكت ابن حجر (١/٥١٠-٥١١).

النوع الرابع عشر: الموقوف

وهو عند الإطلاق ما يروى عن الصحابي من قوله أو فعله ونحو ذلك، فلا يتجاوز به إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فمنه ما يتصل إسناده إلى الصحابي فيكون موقوفا موصولا، ومنه ما لا يتصل فيكون من الموقوف غير الموصول على ما ذكر في المرفوع، وقد يستعمل في غير الصحابي مقيدا، مثل كذا وقفه مالك على نافع، ومعمر على همام، ويوجد في اصطلاح الفقهاء تسمية الموقوف بالأثر والمرفوع بالخبر، وقد تقدم في المقدمة.

فروع.

أولها: **قول الصحابي كنا نفعل كذا إن أضافه إلى زمن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فالصحيح أنه مرفوع، قطع بذلك الحاكم والجمهور**[1]**، وقال أبو بكر الإسماعيلي موقوف**[2]**، وهو بعيد لأن الظاهر أنه اطلع عليه**

---

(١) المعرفة (ص٢٢)، والكفاية (ص٤٢٢-٤٢٣)، والمنهل الروي (ص٤٠-٤١)، ونزهة النظر (ص١٤٧)، وتدريب الراوي (١/٩٥-٩٦)، وتوضيح الأفكار (١/٢٧٣). ومن كتب الأصول: المستصفى (١/١٣١)، وجمع الجوامع (٢/١٧٣)، وشرح الكوكب المنير (٢/٤٨٤).

(٢) وهو قول الصيرفي، والباقلاني، وأبي بكر الرازي، والكرخي الحنفيان، وإمام الحرمين، ونقل عن نص الشافعي في الجديد.
الإحكام، لابن حزم (١/١٩٤)، وأصول السرخسي (١/٣٨٠)، و الإحكام، =

وقررهم. وكذا قول الصحابي كنا لا نرى بأسا بكذا ورسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فينا ونحو ذلك، وإن لم يضفه إلى زمن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فهو موقوف، وأما قول الحاكم[1] والخطيب[2] في حديث المغيرة «كان أصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقرعون[بابه][3] بالأظافير»[4] إنه موقوف فليس كذلك، بل هو مرفوع معنى قطعا، ولعل مرادهما أنه ليس مرفوعا لفظا[5].

ثانيها: **قول الصحابي أمرنا بكذا، أو نهينا عن كذا، أو أمر بلال بكذا، أو من السنة كذا، مرفوع عند أهل الحديث وأكثر العلماء لظهور أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هو الآمر وأنها سنته، وقال الإسماعيلي وغيره**

= للآمدي (٢/٣٢٥)، وشرح مسلم، للنووي (١/٣٠)، والمجموع (١/٥٩)، والبحر المحيط (٤/٣٧٩-٣٨١).

(١) قال في المعرفة (ص١٩): «هذا حديث يتوهمه من ليس من أهل الصنعة مسندا لذكر رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وليس بمسند، فإنه موقوف على صحابي حكى عن أقرانه من الصحابة فعلا، وليس يسنده واحد منهم».

(٢) أورده في الجامع (١/٩٤)، في مبحث جواز طرق الباب وصفته، ولم يتعرض لكونه موقوفا أو مرفوعا.

(٣) ساقطة من (أ).

(٤) أخرجه أيضا البخاري في الأدب المفرد، باب قرع الباب، ح١٠٨٠ج٢/٥١٥، بإسناد فيه ضعف، والبيهقي في الشعب (٢/٢٠٠)، والبزار-كما في مجمع الزوائد (٨/٤٣)- بإسناد فيه عمير بن سويد، قال ابن حبان: «لا يجوز أن يحتج به» [المجروحين (٢/١٩٨)].

(٥) علوم الحديث (ص٥٢)، والمنهل الروي (ص٤١)، وشرح الألفية، للعراقي (ص٥٨)، ونكت الزركشي (١/٤١٦)، ونكت ابن حجر (٢/٥١٨-٥١٩).

ليس بمرفوع، والصحيح الأول[١]، وسواء كان قوله ذلك في حياة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أو بعده.

ثالثها: **إذا قيل عن الصحابي يرفع الحديث، أو يبلغ به، أو ينميه، أو رواية فهو كناية عن رفعه، وحكمه حكم المرفوع، مثاله قول سفيان بن عيينة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رواية «تقاتلون قوما صغار الأعين»[٢] الحديث، وبه عن أبي هريرة يبلغ به قال: «الناس تبع لقريش»[٣] الحديث، وإذا قال الراوي عن التابعي يرفع الحديث ونحوه فهو مرفوع لكنه مرسل.**

رابعها: **تفسير الصحابي، قالوا تفسير الصحابي مرفوع، ومرادهم بذلك تفسير يتعلق بسبب نزول آية كقول جابر «كانت اليهود تقول من أتى امرأته من[٤] دبرها في قبلها جاء الولد أحول، فأنزل الله عز وجل: ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ ...﴾ الآية»[٥].**

---

(١) الكفاية (ص٤٢٠)، علوم الحديث (ص٥٣)، واختصاره (١/١٥٠)، وفتح المغيث (١/١٣٦)، والتدريب (١/٩٧).

(٢) أخرجه البخاري في الجهاد والسير، باب قتال الذين ينتعلون الشعر، ح٢٧٧١ج٣/١٠٧١، ومسلم في كتاب الفتن، باب لا تقوم الساعة حتى...، ح٢٩١٢، ٤/٢٢٣٣.

(٣) البخاري في كتاب المناقب، باب قول الله تعالى ﴿يا أيها الناس إنا خلقناكم..﴾ ح٣٣٠٥ج٣/١٢٨٧، ومسلم في كتاب الإمارة، باب الناس تبع لقريش، ح٢٩١٢ج٣/١٤٥١.

(٤) في (ب) في.

(٥) الآية٢٢١ من سورة البقرة. =

وما لم يكن كذلك فمعدود من الموقوف إجماعا، وكذا كل ما قاله الصحابي مما لا يمكن أن يطلع عليه إلا بتوقيف من النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، مثل حديث عبد الله بن مسعود لقد رأى من آيات ربه الكبرى، قال: «رأى رفرفا خضرا سد أفق السماء» رواه البخاري[1]، فهذا معلوم أنه لا يقوله إلا عن توقيف[2].

خامسها: **الموقوف وإن اتصل سنده ليس بحجة عند الشافعي وجماعة من العلماء، وهو حجة عند آخرين[3].**

❊ ❊ ❊ ❊

= والحديث أخرجه البخاري في كتاب التفسير، باب نساؤكم حرث لكم، ح٤٢٥٤ج٤/١٨٤١، ومسلم في كتاب النكاح، باب جواز جماعه امرأته في قبلها، ح١٤٣٥ج٢/١٠٥٨.

(١) كتاب التفسير، باب لقد رأى من آيات ربه الكبرى، ح٤٥٧٧ج٤/١٨٤١، والنسائي في الكبرى (٦/٤٧٣)، وأحمد (١/٤٤٩).

(٢) في (ب) بتوقيف.

(٣) المعتمد، لأبي الحسين البصري (٢/٩٤٢)، وأصول السرخسي (٢/١٠٥-١٠٦)، والتمهيد (٣/٣٣١-٣٣٤)، والمسودة (ص٣٣٧)، والبحر المحيط (٦/٥٩-٧٣).

النوع الخامس عشر: المقطوع

وهو ما جاء عن التابعين من أقوالهم وأفهم موقوفا عليهم، واستعمله الشافعي والطبراني في المنقطع كما سيأتي، وليس به، وكلاهما ضعيف وليس بحجة، ويجمع المقطوع على مقاطع ومقاطيع[1].

❊ ❊ ❊ ❊

(١) علوم الحديث (ص٥١)، واختصاره (١/١٤٩)، ونكت الزركشي (١/٤٢٠-٤٢١)، ونكت ابن حجر (٢/٥١٤).
وقد اعترض الزركشي على إدخال هذا النوع في أنواع الحديث، ووصفه بأنه تسامح كبير، لأن أقوال التابعين ومذاهبهم لا مدخل لها في الحديث، ثم استثنى ما لا مجال للاجتهاد فيه.

النوع السادس عشر: المرسل

هو قول التابعي الكبير مثل سعيد بن المسيب، وعبيد الله بن عدي بن الخيار[١] وغيرهما ممن لقي جماعة من الصحابة، وجالسهم بعد رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فهو مرسل اتفاقا، ولكن المشهور التسوية بين سائر التابعين.

وأما قول من دون التابعي قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقد قال الفقهاء والأصوليون يسمى مرسلا، يعنون سواء كان منقطعا أو معضلا كما سيأتي، وبهذا قطع الخطيب[٢]، ثم قال: «إلا أن أكثر ما يوصف بالإرسال رواية التابعي عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»، وقال ابن الحاجب في المختصر[٣]: «المرسل قول غير الصحابي قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ».

وقال الحاكم[٤] وغيره من أئمة الحديث لا يسمى [مرسلا][٥]، وخصوا المرسل بالتابعي، وهذا هو المعروف في المصطلح[٦].

---

(١) قتل أبو يوم بدر، وكان هو في الفتح مميزا فعد في الصحابة لذلك، وكان من فقهاء قرشي وعلمائهم. مات سنة٩٥.
مشاهير علماء الأمصار (ص٨٣)، والإصابة (٣/٧٥)، والتقريب (ص٦٤٢).

(٢) الكفاية (ص٢٢).

(٣) بيان المختصر (١/٧٦١).

(٤) معرفة علوم الحديث (ص٢٦).

(٥) ساقطة من (أ).

(٦) علوم الحديث (٥٥)، والمنهل الروي (ص٤٢-٤٣)، والغاية (١/٢٧٢)، والتدريب (١/١٠٢)، وظفر الأماني (ص٢٠٣).

فروع:

أولها: **إذا قال التابعي الصغير كالزهري وأبي حازم[١]، ويحيي بن سعيد الأنصاري قال رسول الله** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **وقلنا بالمشهور- أي قول الحاكم- فهو مرسل كالتابعي الكبير، وحكى ابن عبد البر[٢] أن قوما يسمونه منقطعا لا مرسلا، لأن أكثر روايتهم عن التابعين.**

ثانيها: **إذا قيل في الإسناد فلان عن رجل، أو عن شيخ عن فلان، أو نحو ذلك فقد ذكر بعض الأصوليين أنه من المرسل، والصحيح أنه لا يسمى مرسلا بل منقطعا، نص على هذا الحاكم[٣] وغيره.**

ثالثها: **حكم المرسل حكم الضعيف، إلا أن يصح مخرجه بأن بمجيئه من وجه آخر، إما مسندا وإما مرسلا عن غير رجال الأول، فيكون حجة ويلتحق بالحسن، وقال أبو حنيفة، ومالك وأحمد في رواية وجماعة يحتج بالمرسل مطلقا، ورده جماعة مطلقا، والأول [هو][٤]**

---

(١) سلمة بن دينار أبو حازم الأعرج الأفزر التمار، القاص المدني، مولى الأسود بن سفيان، ثقة عابد، متفق على جلالته، مات سنة ١٤٠.

تهذيب الأسماء (٢/٤٩٤)، وتذكرة الحفاظ (١/١٣٣)، والسير (٦/٩٦)، والتقريب (ص٣٩٩)، وطبقات الحفاظ (ص٦٠).

(٢) التمهيد (١/١٩-٢٠).

(٣) معرفة علوم الحديث (ص٢٧-٢٨). وانظر لمزيد تفصيل: غرر الفوائد المجموعة، للرشيد العطار.

(٤) ساقطة من (ب).

الذي عليه جماهير العلماء والمحدثين وهو الأصح[١]، وأما احتجاج الشافعي بمراسل[٢] سعيد بن المسيب فقيل لأنها وجدت مسانيد من وجوه أخر، والصحيح أن ذلك عنده غير مختص بابن المسيب، لا كما يتوهمه بعض أصحابنا الفقهاء[٣]، بل كل مرسل اعتضد بمسند، وما قيل في أن العمل يكون بالمسند لا بالمرسل فلا فائدة في المرسل فليس بجيد، إذ بالمسند يتبين صحة المرسل، ويكون في الحكم حديثان صحيحان بحيث لو عارضهما حديث من طريق واحدة رجحا عليه وعمل بهما، وقول الشافعي في مختصر المزني[٤]: «وإرسال سعيد بن المسيب عندنا حسنفي معناه» قولان لأصحابه؛أحدهما أن مراسيله حجة، لأنها فتشت فوجدت مسندة، والثاني أنه يرجح بها، لكونه من أكابر علماء التابعين لا أنه يحتج بها، والترجيح بالمرسل صحيح، قال الخطيب:

---

(١) علوم الحديث (ص٥٨)، وشرح مسلم، للنووي (١/٣٠)، وجامع التحصيل (ص٣٣-٨٦)، ونكت الزركشي (١/٤٦٤-٥١٧)، ونكت ابن حجر (٢/٥٦٥-٥٧١)، وفتح المغيث (١/١٦١-١٧٨)، وظفر الأماني (ص٢٠٦-٢١٠).
ومن كتب الأصول: الرسالة (ص٤٦٥)، واللمع (ص٧٤)، والمستصفى (١/١٦٩)، والإحكام، للآمدي (١/٣٤٩)، وتيسير التحرير (٣/١٠٢)، والبحر المحيط (٤/٤٠٢-٤٢٥)، وشرح الكوكب المنير (٢/٥٧٤-٥٨٢).

(٢) في (ب) بمرسل.

(٣) منهم إلكيا الطبري، وبن برهان، والغزالي. المنخول (ص٢٧٢-٢٧٣)، والبحر المحيط (٤/٤١٤-٤١٥).

(٤) بآخر كتاب الأم (ص٧٨).

«والصحيح من القولين عندنا الثاني، لأن في مراسيل سعيد ما لم يوجد مسندا بحال من وجه يصح»[١]**، انتهى.**

والذي نص عليه في الرسالة[٢] أن مراسيل كبار التابعين حجة إن جاءت من وجه آخر ولو مرسلة، أو اعتضدت بقول صحابي، أو أكثر العلماء، أو كان المرسل لو سمى لا يسمي إلا ثقة فحينئذ يكون حجة، ولا ينهض إلى مرتبة المتصل، قال: «وأما مراسيل غير كبار التابعين فلا أعلم أحدا قبلها».

رابعها: إذا روى ثقة حديثا مرسلا، ورواه ثقة غيره متصلا كحديث «لا نكاح إلا بولي»[٣]، رواه إسرائيل[٤] عن أبي إسحق عن أبي بردة[٥]

---

(١) الكفاية (ص٤٠٥).

(٢) (ص٤٦١ وما بعدها).

(٣) أخرجه أبو داود في كتاب النكاح، باب في الولي، ح٢٠٨٥ج٢/٢٢٩)، والترمذي في كتاب النكاح، باب ما جاء لا نكاح إلا بولي، ح١١٠١ج٣/٤٠٧، وابن ماجه في كتاب النكاح، باب لا نكاح. .، ح١٨٧٩ج١/٦٠٥، وأحمد (٤/٣٩٤)، والحاكم (٢/١٦٩)، وابن حبان (٩/٣٨٦).

(٤) إسرائيل بن يونس بن أبي إسحق الهمْداني، السبيعي، أبو يوسف الكوفي، ثقة تكلم فيه بلا حجة، كان أحمد يعجب من حفظه، مات سنة١٦٢.

تهذيب الكمال (٢/٥١٥)، والكاشف (١/٢٤١)، والتقريب (ص١٣٤)، وطبقات الحفاظ (٩٧).

(٥) في (أ) أبي هريرة.

هو أبو بردة بن أبي موسى الأشعري، قيل: اسمه عامر، وقيل: الحارث، ثقة =

عن أبي موسى عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ورواه الثوري وشعبة عن أبي إسحق عن أبي بردة عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقد حكى الخطيب عن الأكثرين أن الحكم للمرسل، وعن بعضهم أن الحكم للأكثر، وعن بعضهم للأحفظ، فإن كان هو المرسل لم يقدح ذلك في عدالة الواصل وأهليته، وقيل يقدح فيها، وقيل الحكم للمسند إذا كان عدلا ضابطا، قال الخطيب وهو الصحيح[1]، وسئل البخاري عن هذا الحديث فحكم لمن وصل وقال: الزيادة من الثقة مقبولة، هذا مع أن المرسل شعبة وسفيان ودرجتهما من الحفظ والإتقان معلومة[2]، فهذه خمسة أقوال الصحيح منها قول الخطيب.

خامسها: لو أرسل ثقة حديثا تارة وأسنده أخرى، أو رفعه ثقات ووقفه ثقات، أو وصله ثقات وقطعه ثقات، فالحكم في الجميع لزيادة الثقة في الإسناد والرفع والوصل[3]، وكذلك في الألفاظ الزائدة كما سيأتي في النوع الحادي والأربعين.

= من الثالثة، كان قاضيا على الكوفة بعد شريح، توفي سنة ١٠٤، وقيل غير ذلك.

تهذيب الكمال (٦٦/٣٣)، والكاشف (٤٠٧/٢)، والسير (٥/٥)، والتقريب (ص١١١٢).

(١) الكفاية (ص٤١١).

(٢) سنن البيهقي (١٠٨/٧)، ونكت الزركشي (٥٦/٢)، وفتح الباري (٨٩/٩-٩٠)، ونكت ابن حجر (٦٠٥/٢-٦٠٧)، وفتح المغيث (٢٠١/١).

(٣) في (ب) الفصل.

سادسها: **مرسل الصحابي[١] كالمتصل في الحكم، وهو ما رواه الحسن بن علي، وابن عباس، وابن الزبير، وأنس رضي الله عنهم ونحوهم مما لم يره، أو لم يسمعه من النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لأن الظاهر أن روايتهم ذلك عن الصحابة وكلهم عدول، وحكى الخطيب[٢] عن بعض العلماء أن مرسل الصحابي كمرسل غيره إلا أن يقول لا أروي إلا ما سمعته من رسول الله النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أو عن صحابي لأنه قد يروي عن غير صحابي، فيكون من رواية الأكابر عن الأصاغر، وهذا قول الأستاذ أبي إسحق الإسفراييني المتكلم[٣]، وحكى ابن الأثير في ذلك خلافا[٤]، والأول هو الصحيح لأن رواية صحابي عن غير صحابي نادر، وإذا روى ذلك بينه، وقد حكى بعضهم الإجماع على قبولها[٥]، ومن ذلك حديث عائشة رضي الله عنها المتفق على صحته «أول ما بدئ به رسول الله النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. .» الحديث[٦]، لأن عائشة لم تدرك**

---

(١) في (ب) الصحابة.

(٢) في الكفاية (ص٣٨٥).

(٣) المجموع، للنووي (١/٦٢)، والبحر المحيط (٤/٤١٠)، وهو مذهب ابن القطان الفاسي كما في علم علل الحديث (٢/٢٥).

(٤) جامع الأصول (١/١١٧-١١٨).

(٥) قال في هدي الساري (ص٣٩٧): «وقد اتفق الأئمة قاطبة على قبول ذلك، إلا من شذ ممن تأخر عصره عنهم فلا يعتد بمخالفته، والله أعلم». وممن نقل الإجماع أمير باذشاه الحنفي في تيسير التحرير (٣/١٠٣).

(٦) أخرجه البخاري في كتاب بدء الوحي، باب٣، ح٣ج١/٤، ومسلم في كتاب =

زمن هذه القضية، فإن بدأ الوحي كان قبل ولادتها بخمس سنين، فيحمل ذلك على أنها سمعته من النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أو من صحابي أدرك ذلك، والله أعلم.

❊ ❊ ❊ ❊

= الإيمان، باب بدء الوحي إلى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ح١٦٠ج١/١٣٩.

النوع السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر: المدلس والمعنعن والمؤنن

وقد تقدم الكلام عليها في النوع الثاني والثالث من الأصل الثاني، فإنها مما يختص بالإسناد، وإطلاقها على الحديث على سبيل التجوز، ولذلك إذا قيل حديث مدلس فلا يعني به إلا القسم الأول من التدليس وهو تدليس الإسناد، وهو مما[1] [يضعف به الحديث إجماعا، والصحيح أن حكمه حكم المرسل.

وأما الحديث المعنعن وهو الذي وقع في إسناده حدثنا فلان عن فلان، فقد جعله بعض الناس مرسلا، والصاب التفصيل، فمتى أمكن اللقى وبرأ من التدليس كان متصلا، وقد وقع منه في الصحيح كثير، وكذلك ما روي به على سبيل الإجازة عند من يصحح الرواية بالإجازة.

وأما المؤنن، وقد يقال المؤنان، وهو ما كان في إسناده حدثنا فلان أن فلانا قال، والجمهور على أنه مثل المعنعن كما تقدم، والله أعلم.

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من (أ)، مقدار صفحة كاملة، وربما سقطت خلال التصوير، وقد سبق التنبيه على ذلك في المقدمة

النوع العشرون: المنقطع، وفيه الخفي إرساله

والمنقطع هو ما لم يتصل إسناده على أي وجه كان، وهذا قول طوائف من الفقهاء والمحدثين كالخطيب وابن عبد البر[١]، ولكن أكثر ما يوصف بالانقطاع روايةمن دون التابعي عن الصحابي، مثل مالك عن ابن عمر، وقال الحاكم[٢] وغيره المنقطع ما اختل فيه قبل الوصول إلى التابعي رجل سواء كان محذوفا أو مبهما، فالأول مثل رواية عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أبي إسحق عن زيد بن يثيع[٣] عن حذيفة[٤] قال قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إن وليتموها أبا بكر فقوي أمين»[٥]، والله أعلم.

---

(١) الكفاية (ص٢٥)، والتمهيد (٢١/١).

(٢) معرفة علوم الحديث (ص٢٧-٢٩).

(٣) زيد بن يُثَيْع الهمداني، الكوفي، ثقة مخضرم، من الثانية.
تهذيب الكمال (١١٥/١٠)، والكاشف (٤١٩/١)، والتقريب (ص٣٥٦).

(٤) حذيفة بن اليمان، أبو عبد الله، حليف بني عبد الأشهل من الأنصار، صحابي مشهور، وصاحب سر رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، شهد الخندق وما بعدها، وشارك في الفتوح، ولاه عمر المدائن، وتوفي سنة٣٦.
الاستيعاب (٢٧٦/١)، وتهذيب الأسماء (١٥٨/١)، والإصابة (٣١٦/١)، والتقريب (ص٢٢٧).

(٥) أخرجه بهذا اللفظ الحاكم في المعرفة (ص٢٩)، وأخرجه في المستدرك =

فهذا إسناد إذا تأمله المحدث وجد صورة المتصل، وهو منقطع في موضعين، فإن عبد الرزاق لم يسمعه من الثوري بل سمعه من النعمان بن أبي شيبة الجندي[١] عن الثوري، ولم يسمعه الثوري أيضا من أبي إسحق إنما سمعه شريك[٢] عن أبي إسحق.

والثاني مثل حديث أبي العلاء عن عبد الله بن الشخير[٣] عن

= (١٥٣/٣) بلفظ «إن وليتموها أبا بكر فزاهد في الدنيا، راغب في الآخرة، وفي جسمه ضعف، وإن وليتموها عمر فقوي أمين...» الحديث.
أخرجه العقيلي في الضعفاء (١١١/٣)، وابن عدي في الكامل (٣١٣/٥)، والخطيب في التاريخ (٣٠٢/٣)،و (٤٦/١١-٤٧)
وفي الحديث كلام كثير فليراجع في: ميزان الاعتدال (٣٦٢/٣)، وجامع التحصيل (ص١٣٣)، ومجمع الزوائد (١٧٦/٥)، حاشية الشيخ الألباني على اختصار علوم الحديث (١٦٤/١).

(١) النعمان بن أبي شيبة عبيد الصنعاني، أو الجَنَدي، ثقة، من السابعة.
تاريخ أسماء الثقات (٢٤١/١)، وتهذيب الكمال (٤٥٠/٢٩)، والكاشف (٣٢٣/٢)، والتقريب (ص١٠٠٥).

(٢) شريك بن عبد الله النخعي، الكوفي، القاضي، أبو عبد الله، صدوق يخطئ كثيرا، تغير حفظه منذ ولي القضاء، وكان عادلا فاضلا عابدا، شديدا على أهل البدع، من الثامنة، مات سنة١٧٧.
تهذيب الكمال (٤٦٢/١٢)، والكاشف (٤٨٥/١)، والسير (١٧٨/٨)، والتقريب (ص٤٣٦).

(٣) أبو العلاء عبد الله بن الشِّخِّير بن عوف العامري، صحابي من مسلمة الفتح.
الاستيعاب (٣٨٠/٢)، والإصابة (٣١٦/٢)، والتقريب (ص٥١٤).

رجلين[١] عن شداد بن أوس[٢] عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الدعاء في الصلاة «اللهم إني أسألك الثبات في الأمر...»الحديث[٣]، وحكى الخطيب[٤] عن بعض العلماء أن المنقطع هو الموقوف على التابعي أو من دونه قولا أو فعلا، ففيه ثلاثة أقوال، وهو ضعيف على الجميع.

فرع: قد يخفى الانقطاع فلا يدركه إلا الحافظ الجهبذ، كحديث العوام بن حوشب[٥] عن عبد الله بن أبي أوفى «كان النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إذا قال بلال قد قامت الصلاة نهض وكبر»[٦]، قال الإمام أحمد: «العوام

---

(١) كذا جزم المؤلف وفاقا لابن الصلاح (ص٦٤) «عن رجلين»، وقد أشار الزركشي في النكت (٨/٢) إلى اختلاف النسخ في ذلك، وأن في بعضها «عن رجل»، ثم زاد المحقق الدكتور زين العابدين بلا فريج المسألة توضيحا في الحاشية، فلتراجع.

(٢) شداد بن أوس بن ثابت الأنصاري، أبو يعلى، صحابي، مات بالشام قبل الستين أو بعدها، وهو ابن أخي حسان بن ثابت.
الاستيعاب (١٣٤/٢)، والإصابة (١٣٨/٢)، والتقريب (ص٤٣٢).

(٣) أخرجه الترمذي في كتاب الدعوات، ح٣٤٠٧ج٥/٤٧٦، والنسائي في كتاب الصلاة، باب الدعاء بعد الذكر (٥٤/٣)،
وأحمد (١٢٥/٤)، وابن حبان (٢١٦/٣)، والطبراني في الكبير (٢٧٩/٧).

(٤) الكفاية (ص٢١).

(٥) العوام بن حوشب بن يزيد الشيباني، أبو عيسى الواسطي، ثقة ثبت فاضل، من السادسة، مات سنة١٤٨.
الجرح والتعديل (٢٢/٧)، والثقات (٢٩٨/٧)، وتهذيب الكمال (٤٢٧/٢٢)، والتقريب (ص٧٥٧).

(٦) أخرجه النسائي في الكبرى، ح٢٢٩٧ج٢/٣٥، وقال: «وهذا لا يرويه =

لم يدرك ابن أبي أوفى»[1]. ومثل هذا كثير يوجد في الأجزاء، وقد يعرف الانقطاع بمجيئه من وجه آخر بزيادة رجل أو أكثر، وهذا النوع مع ما جاء في المزيد في الأسانيد يعترض بكل منها على الآخر.

❊ ❊ ❊ ❊

= إلا الحجاج بن فروخ، واكن يحيى بن معين يضعفه»، والبيهقي (٢/٢٢)، والبزار (٨/٢٩٨).

وقد ضعفه غير واحد من أهل العلم، منهم ابن حزم في المحلى (٤/١١٧)، والذهبي في الميزان (٢/٢٠٤)، وابن حجر في اللسان (٢/١٧٨)

(١) جامع التحصيل (ص٢٤٩)، وتحفة التحصيل (ص٢٥٠).

النوع الحادي والعشرون: المعلق

وهو ما حذف من مبتدأ إسناده واحد فأكثر، كقول الشافعي قال نافع، أو قال ابن عمر، أو قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كأنه مأخوذ من تعليق الجدار والطلاق لاشتراكهما في قطع الاتصال، ولم يستعملوه فيما سقط وسط إسناده أو آخره لتسميتهما المنقطع والمرسل، ولافي غير صيغة الجزم مثل يروى عن فلان ويذكر وشبهه، وقد أورده البخاري كثيرا في صحيحه كما قدمنا في نوع الصحيح، وليس بخارج عن الصحيح وإن كان على صورة المنقطع، فقد يفعل البخاري ذلك لكون الحديث معروفا من جهة الثقات عمن علقه[1] عنه، أو لكونه ذكره متصلا][2] في موضع آخر من كتابه، أو لسبب آخر لا يصحبه خلل الانقطاع، وهذا فيما يورده أصلا أو مقصودا لا في معرض الاستشهاد، لأن الشواهد يحتمل فيها ما ليس من شرط الصحيح معلقا كان الشاهد أو موصولا، وقد خطئ أبو محمد بن حزم الظاهري في رده حديث أبي مالك الأشعري يرفعه «ليكونن في أمتي أقوام يستحلون الحر والحرير والخمر والمعازف...» الحديث، لقول البخاري فيه قال هشام بن عمار وساقه بسنده، فزعم أنه

---

(١) في (ب) عن علقمة.

(٢) إلى هنا انتهى السقط.

منقطع بين البخاري وهشام، ولم يجعله حجة في تحريم المعازف، وهذا خطأ كما بينا في النوع التاسع[١] من [الصحيح][٢].

فرع: **ينبغي أن يعلم أن كل ما أورده البخاري من ذلك عن شيوخه هو محمول على السماع منهم، قال أبو جعفر بن حمدان النيسابوري: «كل ما قال البخاري قال لي أو قال لنا فهو عرض مناولة»، وعن بعض متأخري المغاربة أنه قسم ثان من التعليق، وجعله من التعليق المتصل لفظا المنفصل معنى وقال: «إذا قال البخاري قال لي أو قال لنا فاعلم أن ذكره للاستشهاد لا للاحتجاج، قال: وكثيرا ما يعبر[٣] المحدثون بهذا اللفظ عما جرى بينهم**

في المذاكرات والمناظرات، وأحاديث المذاكرات قلما يحتجون بها»، انتهى. ورد هذا القول الحافظ أبو عمرو من حيث أنه مخالف لما قاله أبو جعفر بن حمدان[٤] المذكور إذ هو أقدم منه وأعرف بالبخاري.

❊ ❊ ❊ ❊

---

(١) في (ب) الرابع.

(٢) ساقطة من (ب).

(٣) في (ب) يعبرون.

(٤) تقدمت ترجمته.

النوع لثاني والعشرون: المعضل

وهو ما أسقط من سنده اثنان فصاعدا[١]، كقول مالك قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وكقول الشافعي قال ابن عمر كذا، ويسمى منقطعا عند بعضهم، ومرسلا عند آخرين كما قدمنا، وذكر الحافظ أبو نصر السجزي في قول الراوي بلغني[٢] نحو قول مالك بلغني عن أبي هريرة أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال «للمملوك طعامه وكسوته...»[٣] الحديث، وأن أصحاب الحديث يسمونه[٤] معضلا، وقال أبو عمرو الحافظ[٥]: «وقول المصنفين من الفقهاء وغيرهم قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كذا وكذا، ونحو ذلك كله من [قبيل][٦] المعضل، وسماه الخطيب في بعض

---

(١) يشترط أن يكون ذلك على التوالي، أما إذا لم يتوال فهو منقطع. نزهة النظر (ص٦٠)، والتوضيح الأبهر (ص٤٤).

(٢) في (ب) يعني.

(٣) أخرجه مالك معضلا في الموطأ، في كتاب الاستئذان، باب الأمر بالرفق بالمملوك (٢/٩٨٠)، وأخرجه مسلم مسندا في كتاب الإيمان، باب إطعام المملوك مما يأكل وإلباسه مما يلبس، ح١٦٦٢ج٣/١٢٢٤، وأحمد (٢/٣٤٢)، وابن حبان (١٠/١٥٢)، والبيهقي (٨/٦)، والطبراني في الأوسط (٢/١٩١).

(٤) في (ب) وقال أصحاب الحديث يسمعونه.

(٥) علوم الحديث (ص٦٦).

(٦) ساقطة من (ب).

كلامه مرسلا[١]، وذلك على مذهب من يسمي كل ما لا يتصل مرسلا كما تقدم، وإذا روى التابع عن التابعي حديثا موقوفا عليه وهو متصل الإسناد إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقد جعله الحاكم[٢] نوعا من المعضل، مثاله رواية الأعمش عن الشعبي «يقال للرجل يوم القيامة عملت كذا وكذا فيقول ما عملته، فيختم على فيه...»[٣] الحديث، أعضله الأعمش وهو عند الشعبي عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ متصلا مسندا»، فأسقط منه اثنين الصحابي والنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

فرع: **المعضل لقب لنوع خاص من المنقطع، إذ كل معضل منقطع، وليس كل منقطع معضلا، وهو من أقسام الضعيف، قال الحافظ أبو عمرو[٤]: «أصحاب الحديث يقولون أعضله فهو معضل بفتح الضاد، وهو**

---

(١) كذا ذكر ابن الصلاح (ص٥٦)، وتبعه ابن كثير في الاختصار (١/١٦٧)، وتبعهما المؤلف هنا، وليس في كلام الخطيب ما يشعر بذلك، بل إن كلامه صريح في كونهما متغايرين، فقد قال في الكفاية (ص٢١): «وأما ما رواه تابع التابعي عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيسمونه المعضل، وهو اخفض مرتبة من المرسل»، وقال في الجامع (١/٢٤٩): «وحكم المعضل مثل حكم المرسل في الاعتبار به فقط». وممن استعمل الإطلاقين ابن القطان الفاسي، [علم علل الحديث (٢/١٨-١٩)].

(٢) معرفة علوم الحديث (ص٣٧).

(٣) أخرجه مسلم مسندا متصلا في الزهد، ح٢٩٦٩، ج٤/٢٢٨٠، والنسائي في الكبرى (٦/٥٠٨)، وابن حبان (١٦/٥٠٨).

(٤) علوم الحديث (ص٦٥).

اصطلاح مشكل المأخذ من حيث اللغة، وبحثت فوجدت له قولهم أمر معضل أي مغلق شديد، قال: ولا التفات [في ذلك إلى معضل بكسر الضاد، وإن كان مثل عضيل في المعنى». قلت: **استدل لعضيل على أن الماضي عضل فيكون أعضل منه لا من أعضل هو، على أنه جاء ظلم وأظلمه الله، وغطش الليل، وأغطش، وغطشه الله**[1].

❊ ❊ ❊ ❊

(١) التقييد والإيضاح (ص٦٥)، وشرح الألفية، للعراقي (ص٧١-٧٢)، ونكت الزركشي (٢/١٥)، ونكت ابن حجر (٢/٥٨٠)، وفتح المغيث (١/١٨٥).
ومن كتب اللغة والغريب: غريب ابن قتيبة (٢/٤٩٤)، وغريب الحديث، للهروي (٢/٤٤)، والفائق (٢/٤٤٥)، والمجمل (٣/٦٩٢)، والمحيط (١/٣١١)، ومختار الصحاح (ص٤٣٨).

النوع الثالث والعشرون: الشاذ

وهو ما يروي الثقة مخالفا للناس، وهذا مذهب أهل الحجاز وهو معنى قول الشافعي[١]: «ليس الشاذ من الحديث أن يروي الثقة حديثا يخالف ما روى الناس»، قال أبو عمرو الحافظ[٢]: «وانفرد به من ليس له من الضبط والثقة ما يجبر تفرده». **قلت**: وعلى هذا فالمنكر والشاذ واحد، وفيه نظر، وقال الحافظ أبو يعلى الموصلي القزويني[٣]: «الذي عليه حفاظ الحديث أن الشاذ ما ليس له إلا إسناد واحد يشذ به شيخ ثقة كان أو غير ثقة، فما كان من غير ثقة فمتروك، وما كان عن ثقة يتوقف فيه ولا يحتج به». **قلت**: ولابد أن يكون مخالفا لما يروي غيره وإلا فهو غريب، وكذا قول الحاكم: «الشاذ ما انفرد به ثقة وليس له أصل متابع[٤]

---

(١) معرفة علوم الحديث (ص١١٩)، الكفاية (ص١٤١).

(٢) علوم الحديث (ص٨٦).

(٣) الإرشاد في معرفة علماء البلاد (١/١٧٦).

(٤) يوجد هنا انقطاع في الكلام، وعدم ترابط بين آخر عبارة وهذا الحديث، وليس في النسخة ما يدل على وجود سقط، أو طمس، وبالرجوع إلى التقريب (١/١٢٤)، والمنهل الروي (ص٥٠) تأكدَ أن هناك سقطا، خاصة إذا عرفنا أن عبارات المؤلف قريبة من عبارات هذين الكتابين. وعبارة التقريب-بعد حكاية قول الخليلي والحاكم- «وما ذكراه مشكل بأفراد العدل الضابط كحديث إنما الأعمال. .»، وعبارة المنهل «وما قاله الخليلي والحاكم يشكل بما ينفرد به العدل الضابط كحديث إنما الأعمال...».

«الأعمال بالنيات»، تفرد به الأنصاري عن التيمي، والتيمي عن علقمة، وعلقمة عن عمر، وكحديث «النهي عن بيع الولاء»[١]، تفرد به عبد الله بن دينار عن[ابن][٢] عمر، والحديثان في الصحيحين، وذكر ابن الصلاح[٣] أن الصحيح التفصيل فيما خالف المتفرد به من هو أحفظ وأضبط فشاذ مردود، وإن لم يخالف وهو عدل ضابط فصحيح، أو غير ضابط ولا بعد عن درجة الضابط فحسن، وإن بعد فشاذ منكر، وهذا التفصيل حسن، لكنه محل لمخالفة الثقة من هو مثله في الضبط، وبيان حكمه.

❊ ❊ ❊ ❊

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب العتق، باب بيع الولاء وهبته، ح٢٣٩٨ج٢/٨٩٦، ومسلم في كتاب العتق، باب النهي عن بيع الولاء وهبته، ح١٥٠٦ج٢/١١٤٥.

(٢) ساقطة من النسختين، والتصويب من المصادر.

(٣) علوم الحديث (ص٨٦).

النوع الرابع والعشرون: المنكر

هو ما تفرد به من ليس ثقة ولا ضابطا مثل حديث أبي هريرة: كنا عند النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فجاء رجل حسبته من قريش فقال: يا رسول الله العن حميرا، فقال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «رحم الله حميرا، أفواههم سلام، وأيديهم طعام، وهم أهل أمن وأمان»[1]، رواه الترمذي وقال: حديث منكر، وفي سنده مينا[2] مولى عبد الرحمن يروي أحاديث مناكير. **قلت**: قال النسائي: مينا ليس بثقة، وقال أبو حاتم: يكذب.

وقال الحافظ أبو بكر البرديجي: «هو الحديث الذي ينفرد به الرجل ولا يعرف متنه من غير روايته، لا من الوجه الذي رواه ولا من وجه آخر»، انتهى، فأطلق قال الحافظ أبو عمرو: «والصواب التفصيل كما تقدم في الشاذ»[3].

---

(١) أخرجه الترمذي في كتاب المناقب، باب في فضل اليمن، ح٣٩٣٩، ج٥/٧٢٨، وأحمد (٢/٢٧٨).

(٢) مِينا بن أبي مينا الخراز، مولى عبد الرحمن بن عوف، متروك رمي بالرفض، من الثانية، ووهل الحاكم فجعل له صحبة.
الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص٢٢٣)، والجرح والتعديل (٤/٣٩٥)، والمجروحين (٣/٢٢)، والكامل (٦/٤٥٩)، والتقريب (ص٩٩٠).

(٣) راجع لمبحث المنكر: =

النوع الخامس والعشرون: الفرد

وهو قسمان؛ **أحدهما** فرد عن جميع الرواة، وفرد بالنسبة إلى جهة، فالأول فرد عن ثقة يحتمل تفرده، كحديث مالك عن الزهري عن علي بن حسين عن عمر بن عثمان[1] عن أسامة بن زيد[2] عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم»[3]، خالف

= علوم الحديث (٨٧)، والمنهل الروي (ص٥١)، والاقتراح (ص١٧)، والموقظة (ص٣٤)، واختصار علوم الحديث (١/١٨٣)، ونكت الزركشي (٢/١٥٥-١٦٨)، وشرح الألفية، للعراقي (ص٨٧)، ونكت ابن حجر (٢/٦٧٤-٦٧٩)، وفتح المغيث (١/٢٣٤-٢٤٠)، والغاية (١/٣٢٥)، وشرح النخة، للقاري (ص٨٨-٨٩)، وظفر الأماني (ص٢١٥).

(١) عمر بن عثمان بن عفان بن أبي العاص الأموي، قال الترمذي: لا يعرف.
انظر: سنن الترمذي، كتاب الفرائض، باب ما جاء في إبطال الميراث بين المسلم والكافر (٤/٣٦٩).
وصوابه كما رجحه المحققون عمرو بن عثمان، أبو عثمان، ثقة، من الثالثة.
تهذيب الكمال (٢٢/١٥٣)، والكاشف (٢/٨٣)، والتقريب (ص٧٤١).

(٢) أسامة بن زيد بن حارثة الكلبي، ذو البطين، الأمير أبو محمد، وأبو زيد، صحابي مشهور، مات سنة٥٤.
الاستيعاب (١/٣٤)، والإصابة (١/٤٦)، والتقريب (ص١٢٤).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الفرائض، باب لا يرث المسلم الكافر، ح٦٣٨٣ج٦/٢٢٨٤، ومسلم في كتاب الفرائض، ح١٦١٤ =

فيه مالك غيره من الثقات في قوله عمر بضم العين][1]، وذكر مسلم أن كل من رواه من أصحاب الزهري قال فيه عمرو بن عثمان يعني بفتح العين، وذكر أن مالكا كان يشير بيده إلى دار عمر بن عثمان كأنه علم أنهم يخالفونه، وعمرو وعمر جميعا ولد عثمان غير أن هذا الحديث إنما هو عن عمرو بالفتح، وقطع مسلم وغيره على مالك بالوهم فيه[2].

وقد يكون عمن لا يحتمل تفرده كحديث أبي زكير يحيي بن قيس[3] عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «كلوا البلح بالتمر فإن الشيطان إذا رأى ذلك غاظه وقال عاش ابن آدم حتى أكل الجديد بالخلق»[4]، تفرد به أبو زكير وهو شيخ صالح

= ج٣/١٢٣٣، وأبو داود في الفرائض، باب هل يرث المسلم الكافر، ح٢٩٠٩ج٣/١٢٥، والترمذي، ح٢١٠٧ ج٤/٣٦٩، وابن ماجه في الفرائض، باب ميراث أهل الإسلام من أهل الشرك، ح٢٧٣٠ج٢/٩١٢، ومالك في الموطأ، باب ميراث أهل الملل (٢/٥١٩).

(١) بدءا من قوله في قسم المعضل «ولا التفات في ذلك إلى معضل» إلى هنا ساقط من (أ)، مقدار ورقة كاملة.

(٢) علل ابن أبي حاتم (٢/٥٠)، وبيان من أخطأ على الشافعي، للبيهقي (ص٢٠٢)، والتمهيد (٩/١٦٠)، ونكت الزركشي (٢/١٥٩-١٦١)، وفتح المغيث (١/٢٣٧)، وتنوير الحوالك، للسيوطي (٢/٢).

(٣) أبو زكير يحيى بن محمد بن قيس، المحاربي، الضرير، أبو محمد المدني، نزيل البصرة، صدوق يخطئ كثيرا، من الثامنة.
والجرح والتعديل (٩/١٨٤)، والضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي (٣/٢٠٢)، وتهذيب الكمال (٣٣/٣٢٨)، والتقريب (ص١٠٦٦).

(٤) أخرجه ابن ماجه في كتاب الأطعمة، باب أكل البلح بالتمر، =

أخرج له مسلم في كتابه غير أنه لم يبلغ مبلغ من يحتمل تفرده، وقد ضعفه ابن معين وابن حبان وقال ابن عدي: أحاديثه مستقيمة سوى أربعة وذكر هذا منها.

والثاني: **وهو ما هو بالنسبة إلى جهة كقولهم تفرد به أهل مكة وأهل الشام، أو تفرد به فلان عن فلان، أو أهل البصرة عن أهل الكوفة، ولا يقتضي شيء من ذلك ضعفه إلا أن يراد بتفرد أهل مكة تفرد واحد منهم، فيكون كالقسم الأول، والله أعلم.**

ومثال تفرد أهل جهة ما رواه أبو داود عن أبي الوليد الطيالسي[1] عن همام[2].....

= ح٣٣٣٠ج٢/١١٠٥، والنسائي في الكبرى (٤/١٦٦)، والحاكم (٤/١٣٥)، والعقيلي في الضعفاء (٤/٤٢٧)، وابن حبان في المجروحين (٣/١١٩)، وابن عدي في الكامل (٧/٢٤٣).

وانظر: الموضوعات، لابن الجوزي (٣/٢٦)، وميزان الاعتدال (٧/٢١٦)، وسلسلة الأحاديث الضعيفة (١/٢٦٥).

(١) أبو الوليد هشام بن عبد الملك الباهلي، البصري، أحد الأعلام، ثقة ثبت، قال أحمد: هو شيخ الإسلام اليوم. .، مات سنة٢٢٧.

تذكرة الحفاظ (١/٣٨٢)، والسير (١٠/٣٤١)، والتقريب (ص١٠٢٢)، وطبقات الحفاظ (ص١٦٧).

(٢) همام بن يحيى بن دينار العوذي، البصري، أبو عبد الله، أو أبو بكر، ثقة ربما وهم، امت سنة١٦٤، أو ١٦٥.

تذكرة الحفاظ (١/٢٠١)، والسير (٧/٢٩٦)، والتقريب (ص١٠٢٤)، وطبقات الحفاظ (ص٩٣).

عن قتادة[١] عن أبي نضرة[٢] عن أبي سعيد[٣] «أمرنا أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر»[٤]، قال الحاكم[٥]: «تفرد بذكر الأمر فيه أهل البصرة من أول الإسناد إلى آخره، ولم يشركهم في هذا اللفظ سواهم»، وكذلك حديث عبد الله بن زيد[٦] في صفة وضوء النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ومسح رأسه

---

(١) قتادة بن دعامة السدوسي، أبو الخطاب البصري الأكمه، أحد الأعلام، ثقة ثبت، كان أحفظ أهل البصرة، مات سنة١٠٧.
رجال مسلم (١٤٩/٢)، والتعديل والتجريح (١٠٦٤/٣)، وتهذيب الأسماء (٣٦٨/٢)، وتذكرة الحفاظ (١٢٢/١).

(٢) أبو نضرة المنذر بن مالك بن قُطَعة، البصري، مشهور بكنيته، ثقة، من الثالثة، مات سنة١٠٨، أو١٠٩.
معرفة الثقات (٢٩٨/٢)، والثقات (١٤١/٦)، والسير (٥٢٩/٤)، والتقريب (ص٩٧١).

(٣) أبو سعيد سعد بن مالك الأنصاري، الخزرجي، المدني، له ولأبيه صحبة، استصغر يوم أحد، ثم شهد ما بعدها، روى الكثير، ومات بالمدينة سنة٧٤، وقيل غير ذلك. الاستيعاب (٨٩/٤)، والإصابة (٣٢/٢)، والتقريب (ص٣٧١).

(٤) أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة، باب من ترك القراءة في صلاته بفاتحة الكتاب، ح٨١٨ج٢١٦/١، وأحمد (٣/٣)، وابن حبان (٩٢/٥)، والبيهقي (٦٠/٢).

(٥) معرفة علوم الحديث (ص٩٧).

(٦) عبد الله بن زيد بن عاصم الأنصاري، المازني، أبو محمد، صحابي شهير، استشهد بالحرة سنة٦٣.
الاستيعاب (٣٠٣/٢)، والإصابة (٣٠٤/٢)، والتقريب (ص٥٠٨).

بماء غير فضل يده، رواه مسلم وأبو داود والترمذي[١]، قال الحاكم: «هذه سنة غريبة تفرد بها أهل مصر ولم يشركهم فيها أحد»[٢].

ومثال ما يطلق عليه تفرد أهل ناحية، ويريدون تفرد واحدا من أهلها الحديث المتقدم في القسم آنفا من حديث أبي زكير «كلوا البلح بالتمر»، قال الحاكم: «هو من أفراد البصريين [عن المدنيين، تفرد به أبو زكير عن هشام»، انتهى، فجعله من أفراد البصريين][٣] وأراد به واحدا منهم على سبيل التجوز.

❊ ❊ ❊ ❊

---

(١) مسلم في كتاب الطهارة، باب في وضوء النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ح٢٣٦ج١/٢١١، وأبو داود في كتاب الطهارة، باب صفة وضوء النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ح١٢٠ج١/٣٠، والترمذي في أبواب الطهارة، ح٣٥ج١/٥٠.

(٢) معرفة علوم الحديث (ص١٠١).

(٣) ساقط من (أ).

النوع السادس والعشرون: المعلل

ويسميه [أكثر][(١)] أهل الحديث المعلول كما يقول الفقهاء في باب القياس العلة والمعلول، وهو ضعيف لغة، والأحسن أن يقال فيه المعل[(٢)] كما وقع في كلام بعض أصحابنا[(٣)]، وهو ما فيه سبب قادح[غامض][(٤)] مع أن ظاهره السلامة منه، ويتمكن منه أهل الحفظ والخبرة والفهم الصحيح، وهو أجل علوم الحديث وأشرفها وأدقها، فلذلك قال بعض أئمتنا[(٥)]: «يكاد علمنا أن يكون كهانة عند غيرنا».

ويتطرق[ذلك][(٦)] إلى الإسناد الجامع لشروط الصحة ظاهرا، ويدرك [ذلك] بتفرد الراوي وبمخالفة غيره، وبما ينبه على وهم بإرسال

---

(١) ساقطة من (أ).

(٢) في (ب) المعلل.

(٣) نكت الزركشي (٢/٢٠٤-٢٠٦)، والتقييد والإيضاح (ص٩٦)، والشذا الفياح (ص١٣١)، وفتح المغيث (١/٢٥٩). ومن كتب اللغة: المجمل (٣/٦١٠)، والمحيط (١/٩٥)، ومختار الصحاح (ص٤٥١)، ولسان العرب (١١/٤٦٧).

(٤) ساقطة من (ب).

(٥) ورد ذلك عن ابن مهدي، وابن المديني. انظر: مقدمة الجرح والتعديل (١/١٠)، ومعرفة علوم الحديث (ص١١٣).

(٦) ساقطة من (ب)، وكذلك التي تليها مما وضع بين المعقوفتين.

أو وقف أو إدراج حديث[في حديث][١]، أو غير ذلك من قرائن أخرى، فيغلب على ظنه فيحكم بعدم صحته، أو يتردد فيتوقف، وكتاب الدارقطني في ذلك أجل الكتب وأنفعها.

وطرق معرفته جمع طرق الحديث، والنظر في اختلاف رواته وضبطهم واتفاقهم، قال علي بن المديني: «الباب إن لم يجمع طرقه لم يتبين خطؤه»[٢].

[وقد][٣] كثر تعليل الموصول بمرسل يكون رواته[٤] أقوى ممن وصل.

ثم العلة إما في الإسناد وهو الأكثر، أو في المتن، فما يقع في الإسناد قد يقدح فيه وفي المتن أيضا كالإرسال والوقف، أو يقدح[٥] في الإسناد وحده،

مثاله ما رواه يعلى بن عبيد الطنافسي[٦]- وهو ثقة من رجال

---

(١) ساقطة من (أ).

(٢) الجامع، لخطيب (٢/٢٧٠).

(٣) ساقطة من (ب).

(٤) في (ب) راويه.

(٥) في (ب) ويقدح.

(٦) في (ب) الطيانسي، وهو تصحيف.

هو يعلى بن عبيد بن أبي أمية الكوفي، أبو أمية الطنافسي، ثقة إلا في حديثه عن الثوري ففيه لين، من كبار التاسعة، مات سنة٢٠٩.

تذكرة الحفاظ (١/٣٣٤)، والتقريب (ص١٠٩١)، وطبقات الحفاظ (ص١٤٥).

الصحيح-عن سفيان الثوري عن عمرو بن دينار[١] عن ابن عمر عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «البيعان بالخيار»[٢] الحديث، فهذا إسناد متصل بنقل العدل عن العدل وهو معلل غير صحيحوالمتن صحيح، وعلة كونه عن عمرو بن دينار إنما هو عن عبد الله بن دينار، هكذا رواه الأئمة من أصحاب سفيان عنه، وكذا رواه عن عبد الله بن دينار [شعبة، وابن عيينة، ومالك وغيرهم، فوهم يعلى بن عبيد وعدل عن عبد الله بن دينار][٣] إلى عمرو بن دينار وكلاهما ثقة.

ومثال العلة في المتن ما رواه مسلم في صحيحه[٤] عن الوليد بن

---

(١) عمرو بن دينار المكي، أبو محمد الأثرم، الجمحي مولاهم، أحد الأعلام، ثقة ثبت، من الرابعة، مات سنة١٢٦.
تذكرة الحفاظ (١/١١٣)، وغاية النهاية (١/٦٠٠)، والتقريب (ص٧٣٤)، وطبقات الحفاظ (ص٥٠).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب البيوع، باب كم يجوز الخيار، ح٢٠٠١ج٢/٧٤٢، ومسلم في كتاب البيوع، باب ثبوت خيار المجلس، ح١٥٣٢ج٣/١١٦٤.

(٣) ساقط من (أ).

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه بالجزم بنفي البسملة، كتاب الصلاة، باب حجة من قال لا يجهر بالبسملة، ح٣٩٩ج١/٢٩٩.
وأخرجه غيره مع الاختلاف في البسملة نفيا وإثباتا، انظر: صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب ما يقول بعد التكبير، ح٧١٠ج١/٢٥٩، وسنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب من لم يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم، ح٧٨٢ إلى ٧٨٨ج١/٢٠٥-٢٠٧، والترمذي، كتاب الصلاة، باب ما جاء في ترك الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم، ح٢٤٤-٢٤٦ج٢/١٢، والنسائي، كتاب الصلاة، باب قراءة بسم الله الرحمن الرحيم، ٢/١٣٣-١٣٦)، وابن ماجه في كتاب =

مسلم[١] حدثنا الأوزاعي عن قتادة أنه كتب إليه يخبره عن أنس بن مالك أنه حدثه قال «صليت خلفالنبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وأبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين، لا يذكرون باسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا في آخرها».

وقد أعل الشافعي[٢] وغيره الزيادة التي فيها عدم البسملة بأن جماعة[٣] مثل سفيان بن عيينة، والفزاري[٤]، والثقفي[٥]، وغيرهم سبعة

= الصلاة، باب افتتاح القراءة، ح٨١٢-٨١٥ج١/٢٦٧-٢٦٨، ومالك (٨١/١)، وأحمد (٢٢٣/٣)، والدارقطني (٣١٦/١)، والحاكم (٢٣٣/١)، والبيهقي (٥١/٢-٥٢).

وانظر: جزء القراءة خلف الإمام (ص٣٤)، والتمهيد (٢٢٩/٢)، والاستذكار (٢٠٢/٤)، والتحقيق، لابن الجوزي (٣٤٨/١)، ونصب الراية (٣٢٣/١-٣٦٣)، ومجمع الزوائد (٨/٢)، والتلخيص الحبير (٢٣٢/١-٢٣٥).

(١) الوليد بن مسلم القرشي مولاهم، أبو العباس الدمشقي، ثقة، لكنه كثير التدليس والتسوية، من الثامنة، مات سنة١٩٤. تذكرة الحفاظ (٣٠٢/١)، وغاية النهاية (٣٦٠/٢)، والتقريب (ص١٠٤٠)، وطبقات الحفاظ (ص١٣٢).

(٢) الأم (١٠٧/١)، وسنن البيهقي (٤٩/٢)، وشرح السنة، للبغوي (٥٢/٣-٥٦).

(٣) في (ب) قال جماعة.

(٤) مروان بن معاوية بن الحارث الفزاري، أبو عبد الله الكوفي، نزيل مكة ودمشق، ثقة حافظ، وكان يدلس أسماء الشيوخ، (مات سنة ١٩٣).

تهذيب الكمال (٤٠٣/٢٧)، وتذكرة الحفاظ (٢٩٥/١)، والتقريب (ص٩٣٢)، وطبقات الحفاظ (ص١٢٩).

(٥) هو عبد الوهاب بن عبد المجيد بن الصلت الثقفي، أبو محمد البصري، ثقة تغير قبل موته بثلاث سنين، مات سنة١٩٤. =

أو ثمانية خالفوا في ذلك، واتفقوا على الاستفتاح بالحمد لله رب العالمين ولم يذكروا البسملة، قال: «والعدد الكثير أولى بالحفظ من واحد»[١].

وقد يكون العلة كذب الراوي أو غفلته أو سوء حفظه، وسمى الترمذي النسخ علة[٢]، وأطلق بعضهم[٣] العلة على مخالفة لا تقدح، كإرسال ما وصله الثقة الضابط حتى قال من أقسام الصحيح ما هو صحيح شاذ كما تقدم.

❊ ❊ ❊ ❊

= تاريخ بغداد (١١/١٩-٢٠)، وتذكرة الحفاظ (١/٣٢١)، والتقريب (ص٦٣٣)، وطبقات الحفاظ (ص١٣٩).

(١) علوم الحديث-مع التقييد- (٩٨-١٠١)، ونكت الزركشي (٢/٢١٢-٢١٥)، والشذا الفياح (ص١٣٢-١٣٥)، ونكت ابن حجر (٢/٧٤٩-٧٧٠)، والغاية (١/٣١٢-٣١٣)، وفتح المغيث (١/٢٦٥-٢٧٠)، وتدريب الراوي (١/١٣٧)، وظفر الأماني (ص٢١٩-٢٢٢).

(٢) أي في العمل به، لا في صحته. نكت الزركشي (٢/٢١٥)، وشرح الألفية، للعراقي (ص١٠٨).

(٣) قائل ذلك هو أبو يعلى الخليلي في الإرشاد (١/١٦٤-١٦٥)، في كلامه على حديث «للمملوك طعامه ..».

النوع السابع والعشرون: المدرج

وهو أقسام؛

أحدها: **ما أدرج في الحديث من كلام بعض رواته، كأن يذكر الصحابي أو من بعده عقب ما يرويه من الحديث كلاما من عنده، يرويه من بعده متصلا بالحديث بلا فصل، فيلتبس على من لا يعلم حقيقة الحال، فيتوهم أن الجميع من الحديث، وسواء كان الإدراج في آخر الحديث أو في أوله.**

ففي الأول كما روى أبو خيثمة زهير بن معاوية[1] عن الحسن بنالحر[2] عن القاسم بن مخيمرة[3] عن علقمة عن عبد الله بن

---

(١) أبو خيثمة زهير بن معاوية بن حُديج الجعفي، الكوفي، نزيل الجزيرة، ثقة ثبت، إلا أن سماعه عن أبي إسحق بآخره، (ت ١٧٢).
تهذيب الكمال (٩/٤٢٠)، وتذكرة الحفاظ (١/٢٣٣)، والتقريب (ص٣٤٢)، وطبقات الحفاظ (ص١٠٥).

(٢) الحسن بن الحر بن الحكم الجعفي، أو النخعي، الكوفي، أبو محمد، نزيل دمشق، ثقة فاضل، من الخامسة، مات سنة١٣٣. التاريخ الكبير (٢/٢٩٠)، وتهذيب الكمال (٦/٨٠)، والكاشف (١/٣٢٨)، والتقريب (ص٢٣٥).

(٣) في (ب) القاسم بن مخير. د
القاسم بن مخيمرة، أبو عروة الهمْداني، الكوفي، نزيل الشام، ثقة فاضل، =

مسعود أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ علمه التشهد في الصلاة فقال: «قل التحيات لله. . فذكره حتى قال أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا رسول الله، فإذا[1] قلت هذا فقد قضيت صلاتك، إن شئت أن تقوم فقم، وإن شئت أن تقعد فاقعد»[2]، كذا رواه أبو خيثمة فأدرج في الحديث فإذا قلت إلى آخره، وإنما هو من كلام ابن مسعود لا من كلام النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ومن الدليل عليه أن الثقة عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان[3] رواه عن الحسن بن الحر المذكور هكذا، واتفق حسين

= من الثالثة، مات سنة١٠٠. تهذيب الكمال (٤٤٢/٢٣)، وتذكرة الحفاظ (٢٢٢/١)، والتقريب (ص٧٩٥).

(١) في (ب) قال.

(٢) أخرجه البخاري بغير الزيادة، في كتاب الصلاة، باب التشهد في الأولى، ح٧٩٦ج٢٨٥/١، ومسلم في الصلاة، باب التشهد في الصلاة، ح٤٠٢ج٣٠١/١، والترمذي في الصلاة، باب ما جاء في التشهد، ح٢٨٩ج٨١/٢، والنسائي في الصلاة، باب باب كيف التشهد، ج٢٣٧/٢-٢٤١، وابن ماجه، في الصلاة، باب ما جاء في التشهد، ح٨٩٩ج٢٩٠/١.

وممن ذكر الزيادة، أبو داود، كتاب الصلاة، باب التشهد، ح٩٧٠ج٢٥٤/١، وابن حبان (٢٩٢/٥)، والدارمي (٢٥١/١)، والبيهقي (١٣٩/٢)، والدارقطني (٢٥٣/١-٢٥٤)، والطيالسي في مسنده (ص٣٦).

(٣) عبد الرحمن بن ثابت العنسي، الدمشقي، الزاهد، صدوق يخطيء، رمي بالقدر، وتغير بآخره، من السابعة، مات سنة١٦٥.

تهذيب الكمال (١٢/١٧)، والسير (٣١٣/٧)، والتقريب (ص٥٧٢).

الجعفي[١]، وابن عجلان[٢]، وغيرهما من روايتهم عن الحسن بن الحر على ترك هذا الكلام في آخر الحديث مع اتفاق كل من روى التشهد عن علقمة وغيره عن[ابن][٣] مسعود على ذلك، ورواه شبابة[٤] عن أبي خيثمة ففصله أيضا وقال: قال ابن مسعود.

وأما قول الخطابي في المعالم[٥]: اختلفوا فيه هل هو من قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أو من قول ابن مسعود فإنه يريد اختلاف الرواة، وأما الحفاظ فلا خلاف عندهم أنها مدرجة.

قال النووي في الخلاصة: «اتفق الحفاظ على أنها مدرجة».

---

(١) حسين بن علي بن الوليد الجعفي، المقري، ثقة عابد، من التاسعة، مات سنة ٢٠٤، أو ٢٠٣.

تهذيب الكمال (٦/٤٤٩)، وتذكرة الحفاظ (١/٣٤٩)، وغاية النهاية (١/٢٤٧)، والتقريب (ص٢٤٩).

(٢) محمد بن عجلان المدني، صدوق، إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة، من الخامسة، مات سنة١٤٨.

السير (٦/٣١٧)، والكاشف (٢/٢٠٠)، والتقريب (ص٨٧٧).

(٣) ساقطة من (ب).

(٤) في (ب) شبانة.

هو شبابة بن سوار المدائني، أصله من خراسان، يقال: كان اسمه مروان، مولى بني فزارة، ثقة حافظ، رمي بالإرجاء، من التاسعة، مات سنة٢٠٤، وقيل غير ذلك.

تهذيب الكمال (١٢/٣٤٣)، والكاشف (١/٤٧٧)، والتقريب (ص٤٢٩).

(٥) معالم السنن (١/٢٢٩).

وفي الأول ما رواه الخطيب[١] من طريق أبي قطن[٢]، وشبابة فرقهما عن شعبة عن محمد بن زياد[٣] عن أبي هريرة مرفوعا «أسبغوا الوضوء ويل للأعقاب من النار»[٤]. فقوله «أسبغوا الوضوء» مدرج من كلام أبي هريرة كما صرح به البخاري في الصحيح فرواه عن آدم بن أبي إياس[٥] عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة قال: أسبغوا الوضوء فإن أبا القاسم قال: «ويل للأعقاب من النار».

---

(١) في «الفصل للوصل المدرج في النقل»، مطبوع بتحقيق محمد مطر الزهراني.

(٢) أبو قطن عمرو بن الهيثم بن قَطَن القُطَعي، البصري، ثقة من صغار التاسعة، مات على رأس المائتين. التاريخ الكبير (٦/٣٨١)، والثقات (٨/٤٨٤)، تهذيب الكمال (٢٢/٢٨٠)، والتقريب (ص٧٤٧).

(٣) محمد بن زياد الجمحي مولاهم، أبو الحارث المدني، نزيل البصرة، ثقة ثبت، ربما أرسل، من الثالثة.
رجال مسلم (٢/١٧٢)، والكاشف (٢/١٧٢)، والتقريب (ص٨٤٥).

(٤) أخرجه البخاري مفصولا -أي بوقف الجملة الأولى، ورفع الثانية-، كتاب الوضوء، باب غسل الأعقاب، ح١٦٣ج١/٧٣.
وأما مسلم فأخرجه مرة كالبخاري، وأخرجه أخرى برفع الجملتين معا -أي من غير فصل-، كتاب الوضوء، باب وجوب غسل الرجلين، ١/٢١٣-٢١٥، وأبو داود، في كتاب الطهارة، باب في إسباغ الوضوء، ح٩٧ج١/٢٤، والنسائي في كتاب الطهارة، باب إيجاب غسل الرجلين (١/٧٧)، وابن ماجه في الطهارة، باب غسل العراقيب، ح٤٥٠ج١/١٥٤ -باللفظين معا-، واقتصر الترمذي على الشطر المرفوع فقط، كتاب أبواب الطهارة، باب ما جاء ويل للأعقاب...، ح٤١ج١/٥٨.

(٥) آدم بن أبي إياس عبد الرحمن العسقلاني، أصله خراساني، أبو الحسن، نشأ ببغداد، ثقة عابد، من التاسعة، مات سنة٢٢١.
معرفة الثقات (١/٢١٣)، والكاشف (١/٢٣٠)، والتقريب (ص١٠٢).

قال الخطيب: وهم أبو القطن عمرو بن هيثم، وشبابة بن سوار في روايتهما هذا الحديث عن شعبة على ما بيناه، وذلك أن قوله أسبغوا الوضوء كلام أبي هريرة، وقوله ويل للأعقاب من النار كلام النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقد رواه أبو داود الطيالسي[١]، ووهب بن جرير[٢]، وآدم بن أبي إياس، وعاصم بن علي، وعلي بن الجعد، وغندر[٣]، وهشيم[٤]، ويزيد بن زريع[٥]، والنضر بن شميل[٦]،

---

(١) في مسنده ح١٦٥٦ج٣/١٣٥-١٣٦، وح٢٤٠٤ج٤/٤٦.

(٢) وهب بن جرير بن حازم بن زيد، أبو عبد الله الأزدي، البصري، ثقة، من التاسعة، مات سنة٢٠٦. التاريخ (١٦٩/٨)، ومعرفة الثقات (٣٤٤/٢)، وتهذيب الكمال (١٢١/٣١)، والتقريب (ص١٠٤٣).

(٣) محمد بن جعفر الهذلي، البصري، يعرف بغندر، ثقة صحيح الكتاب، إلا أن فيه غفلة، من التاسعة، مات سنة١٩٤.
التاريخ الكبير (٥٧/١)، والكاشف (١٦٢/٢)، والتقريب (ص٨٣٣).

(٤) هُشيم بن بَشِير بن القاسم بن دينار السلمي، أبو معاوية بن أبي خازم- بمعجمتين-الواسطي، ثقة ثبت، كثير التدليس والارسال الخفي، من السابعة، مات سنة١٨٣.
تهذيب الكمال (٢٧٢/٣٠)، والكاشف (٣٣٨/٢)، والتقريب (ص١٠٢٣).

(٥) يزيد بن زُريع البصري، أبو معاوية، يقال له ريحانة البصرة، ثقة ثبت، من كبار التاسعة، مات سنة١٨٢.
تهذيب الكمال (٢٢٤/٣٢)، والكاشف (٣٨٢/٢)، والتقريب (ص١٠٧٤).

(٦) النضر بن شميل المازني، أبو الحسن، النحوي، البصري، نزيل مرو، ثقة ثبت، من كبار التاسعة، مات سنة٢٠٤.
رجال مسلم (٢٨٧/٢)، والكاشف (٣٢٠/٢)، والتقريب (ص١٠٠٢).

ووكيع[١]، وعيسى بن يونس[٢]، ومعاذ بن معاذ[٣]، كلهم عن شعبة، وجعلوا الكلام الأول من قول أبي هريرة، والكلام الثاني مرفوعا.

ثانيها: **أن يكون عنده متنان بإسنادين، أو طرف من متن بسند غير سندهفيرويهما معا بسند واحد.**

مثال ما هو بإسنادين حديث سفيان بن عيينة وزائدة بن قدامة[٤] عن

---

(١) وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي، أبو سفيان، الكوفي، ثقة حافظ عابد، من كبار التاسعة، مات سنة١٩٧.

الثقات (٥٦٢/٧)، ورجال مسلم (٣٠٩/٢)، وتهذيب الكمال (٤٦٢/٣٠)، والتقريب (ص١٠٣٧).

(٢) عيسى بن يونس بن أبي إسحق السبيعي، أخو إسرائيل، كوفي نزل الشام مرابطا، ثقة مأمون، من الثامنة، مات سنة١٨٧.

التاريخ الكبير (٤٠٦/٦)، ورجال صحيح البخاري (٥٤٤/٢)، والتعديل والتجريح (١٠١٩/٣)، والتقريب (ص٧٧٣).

(٣) معاذ بن معاذ بن نصر العنبري، أبو المثنى البصري، القاضي، ثقة متقن، من كبار التاسعة، مات سنة ١٩٦.

الجرح والتعديل (٣٢٦/٨)، والثقات (٤٨٢/٧)، وتهذيب الكمال (١٣٢/٢٨)، والتقريب (ص٩٥٢).

(٤) زائدة بن قدامة الثقفي، أبو الصلت، الكوفي، ثقة ثبت، صاحب سنة، من السابعة، مات سنة٦٠، وقيل بعدها.

رجال مسلم (٢٢٨/١)، وتذكرة الحفاظ (٢١٥/١)، وغاية النهاية (٢٨٨/١)، والتقريب (ص٣٣٣).

عاصم بن كليب[١] عن أبيه[٢] عن وائل بن حجر[٣] في صفة صلاة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وفي آخره «أنه جاء في الشتاء فرآهم يرفعون أيديهم من تحت الثياب»[٤]. والصواب رواية من روى عن عاصم بن كليب بهذا الإسناد صفة الصلاة خاصة، وفصل ذكر رفع الأيدي عنه، فرواه عن عاصم عن عبد الجبار بن وائل[٥] عن بعض أهله[٦] عن وائل بن حجر.

---

(١) عاصم بن كليب بن شهاب الجَرمي، الكوفي، صدوق رمي بالإرجاء، من الخامسة، مات بعد ١٣٠. الكاشف (٥٢١/١)، والتقريب (ص٤٧٣).

(٢) كليب بن شهاب، صدوق، من الثانية، ووهم من ذكره في الصحابة. الكاشف (١٤٩/٢)، والتقريب (ص٨١٣).

(٣) وائل بن حُجْر بن سعد الحضرمي، صحابي جليل، كان من ملوك اليمن، ثم سكن الكوفة، مات في خلافة معاوية.
الاستيعاب (٦٠٥/٣)، والإصابة (٥٩٢/٣)، والتقريب (ص١٠٣٤).

(٤) أخرجه على الوجهين-الفصل والإدراج- أبو داود في كتاب الصلاة، باب رفع اليدين في الصلاة، ح٧٢٣-٧٣٩ج١/١٨٨-١٩١، وأخرجه النسائي من غير إدراج في أكثر من موضع، في باب رفع اليدين عند الرفع من الركوع (١٩٤/٢)، وفي باب رفع اليدين حيال الأذنين)١٢٢/٢)، وفي باب مكان اليدين من السجود (٢١١/٢)، وابن ماجه في كتاب الصلاة، باب رفع اليدين إذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع، ح٨٦٧ج١/٢٨١.

(٥) عبد الجبار بن وائل بن حجر، ثقة، لكنه أرسل عن أبيه، من الثالثة، مات سنة١١٢. تهذيب الكمال (٣٩٣/١٦)، والكاشف (٦١٢/١)، والتقريب (ص٥٦٣).

(٦) ورد هنا مبهما، وقد بينته رواية أبي داود في السنن، ح٧٢٣ج١/١٨٩، وفيها ول عبد الجبار بن وائل فحدثني وائل عن علقمة. وأوضح ابن حجر في التقريب (ص١٠٣٥) أن صوابه علقمة بن وائل، وعلى ذلك فقوله عن بعض أهله يعني أخاه علقمة، والله أعلم.

ومثال الآخر ما رواه سعيد بن أبي مريم[١] عن مالك عن الزهري عن أنس أنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «لا تباغضوا ولا تحاسدوا ولا تدابروا ولا تنافسوا...» الحديث[٢].

فقوله «لا تنافسوا» أدرجه ابن أبي مريم من متن حديث آخر رواه مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة وفيه «لا تجسسوا ولا تحسسوا ولا تنافسوا ولا تحاسدوا»، وكلا[٣] الحديثين متفق عليه من طريق مالك.

ثالثها: أن يسمع حديثا من جماعة مختلفين في سنده أو متنه، فيدرج روايتهم على الاتفاق ولا يذكر الاختلاف، مثاله ما رواه الترمذي عن بندار[٤] عن عبد الرحمن بن مهدي[٥] عن الثوري عن منصور،

---

(١) سعيد بن الحكم بن محمد بن أبي مريم الجمحي، أبو عبد الله، المصري، ثقة ثبت فقيه، من كبار العاشرة، مات سنة٢٢٤.
تهذيب الكمال (٣٩١/١٠)، وتذكرة الحفاظ (٣٩٢/١)، والسير (٣٢٧/١٠)، والتقريب (ص٣٧٥).

(٢) البخاري، كتاب النكاح، باب لايخطب على خطبة أخيه، ح٤٨٤٣ج١٩٧٥/٥، ومسلم، في البر والصلة، باب تحريم التحاسد، ح٢٥٥٩ج١٩٨٣/٤.

(٣) في (أ) وكلام الحديثين.

(٤) هو محمد بن بشار بن عثمان العبدي، البصري، أبو بكر بندار، ثقة، من العاشرة، مات سنة٢٥٢.
تذكرة الحفاظ (٥١١/٢)، والتقريب (ص٨٢٨)، وطبقات الحفاظ (ص٢٢٦).

(٥) عبد الرحمن بن مهدي بن حسان العنبري مولاهم، أبو سعيد البصري، ثقة ثبت حافظ، عارف بالرجال والحديث، قال ابن المديني: «ما رأيت أعلم منه»، من التاسعة، مات سنة ١٩٨.الكاشف (٦٤٥/١)، والتقريب (ص٦٠١).

والأعمش، وواصل الأحدب[١] عن أبي وائل[٢] عن عمرو بن شرحبيل[٣] عن ابن مسعود قلت: يا رسول الله أي الذنب أعظم؟ الحديث[٤]، وقد رواه محمد بن كثير العبدي[٥] عن سفيان[فيما رواه الخطيب][٦] فرواية واصل هذه مدرجة على رواية منصور والأعمش، لأن واصلا إنما رواه عن أبي وائل عن عبد الله من غير ذكر عمرو بن شرحبيل بينهما وتعمد كل واحد من الأقسام الثلاثة خطأ وحرام، وقد ألف الخطيب فيه كتابه المسمى الفصل للوصل المدرج في النقل فشفى وكفى[٧].

---

(١) واصل بن حيان الأحدب الأسدي الكوفي، بياع السامري، ثقة ثبت، من السادسة، مات سنة ١٢٠.
الثقات (٥٥٨/٧)، والكاشف (٣٤٦/٢)، والتقريب (ص١٠٥٣).

(٢) أبو وائل شقيق بن سلمة الأسدي الكوفي، ثقة مخضرم، مات في خلافة عمر بن عبد العزيز، وله مائة سنة.
تهذيب الكمال (٥٤٨/١٢)، والكاشف (٤٨٩/١)، والتقريب (ص٤٣٩).

(٣) عمرو بن شرحبيل الهمْداني، أبو ميسرة الكوفي، ثقة عابد، مخضرم، من الثانية، مات سنة٦٣.
الثقات (١٦٨/٥)، والكاشف (٧٨/٢)، والتقريب (ص٧٣٧).

(٤) أخرجه البخاري في التفسير، باب قوله تعالى ﴿فلا تجعلوا لله أندادا﴾، ح٤٢٠٧ج٤/١٦٢٤، ومسلم في الإيمان، باب كون الشرك أقبح الذنوب، ح٨٦ج١/٩٠.

(٥) بصري، ثقة، لم يصب من ضعفه، من كبار العاشرة، مات سنة٢٢٣.
السير (٣٨٣/١٠)، والكاشف (٢١٣/٢)، والتقريب (ص٨٩١).

(٦) ساقط من (ب).

(٧) شرح الألفية، للعراقي (ص١١٧)، والشذا الفياح (ص١٤٤)، ونكت الزركشي (٢٤٩/٢-٢٥١)، وفتح المغيث (٢٩٠/١)

النوع الثامن والعشرون: المضطرب

وهو[١] الذي يروى على أوجه مختلفة متدافعة متفاوتة على التساوي، فإن اختلفت وترجحت إحدى الروايات على الأخرى بوجه من وجوه الترجيح بأن[يكون][٢] راويها أحفظ أو أكثر صحبة للمروي عنه أو غير ذلك فالحكم للراجحة ولا يكون ح[٣] مضطربا.

والاضطراب قد يقع في السند أو المتن، أو من راو أو من رواة، والمضطرب ضعيف لإشعاره بأنه لم يضبط.

ومنه في السند ما رويناه في سنن أبي داود وابن ماجه[٤] من رواية

---

(١) في (ب) وهذا.

(٢) ساقطة من (أ).

(٣) كذا في النسختين «ح»، واستعملت في غير هذا الموضع رمزا للحديث، فيكون الكلام هكذا «ولا يكون الحديث مضطربا».

(٤) أبو داود، كتاب الصلاة، باب الخط إذا لم يجد عصا، ح٦٨٩-٦٩٠ ج١/١٨٠-١٨١، وابن ماجه في الإقامة، باب ما يستر المصلي، ح٩٤٣ ج١/٣٠٣، وأحمد (٢/٢٤٩)، وابن حبان (٦/١٢٥)، وابن خزيمة (٢/١٣)، والبيهقي (٢/٢٧٠-٢٧١)، وعبد الرزاق في المصنف (٢/١٣).
وانظر الكلام على الحديث في: التمهيد (٤/٢٠٠)، والاستذكار (٦/١٦١-١٦٢)، وتحفة المحتاج (١/٣٥٧)، ونكت الزركشي (٢/٢٣٥-٢٣٧)، ونكت ابن حجر (٢/٧٧٣-٧٧٤)، والتلخيص الحبير (١/٢٨٦)، وفتح المغيث (١/٢٧٥).

إسماعيل بن أمية[١] عن أبي عمرو بن محمد بن حريث[٢] عن جده حريث[٣] عن أبي هريرة عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «في المصلي إذا لم يجد عصا ينصبها بين يديه فليخط خطا»، فرواه بشر بن المفضل[٤]، وروح بن القاسم[٥] عن إسماعيل هكذا، ورواه سفيان الثوري عنه عن أبي عمرو بن حريث عن أبيه عن أبي هريرة، ورواه وهيب[٦]

---

(١) إسماعيل بن أمية بن عمرو بن سعيد بن العاص الأموي، ثقة ثبت/ من السادسة، مات سنة١٤٤. الكاشف (١/٢٤٤)، والتقريب (ص١٣٧).

(٢) أبو عمرو بن محمد بن حريث، أو ابن محمد بن عمرو بن حريث، وقيل: أبو محمد بن عمرو بن حريث، مجهول، من السادسة
الكاشف (٢/٤٤٦)، والتقريب (ص١١٨٢).

(٣) حريث رجل من بني عذرة، اختلف في اسم أبيه، فقيل: سليم، وقيل: سليمان، وقيل: عمار، مختلف في صحبته. قال الحافظ في التقريب (ص٢٣٠): «وعندي أن راوي حديث الخط غير الصحابي، بل هو مجهول من الثالثة». وانظر: الإصابة (١/٣٢٢).

(٤) بشر بن المفضل بن لاحق الرقاش-بقاف ومعجمة-أبو إسماعيل البصري، ثقة ثبت عابد، من الثامنة، مات سنة١٨٦.
تهذيب الكمال (٤/١٤٨)، والكاشف (١/٢٦٩)، والتقريب (ص١٧١).

(٥) روح بن القاسم التميمي العنبري، أبو غياث، البصري، ثقة حافظ، من السادسة، مات سنة١٤١.
رجال مسلم (١/٢٠١)، والكاشف (١/٣٩٩)، والتقريب (ص٣٣٠).

(٦) وهيب بن خالد بن عجلان الباهلي مولاهم، أبو بكر البصري، ثقة ثبت، تغير قليلا بآخره، من السابعة، مات سنة١٦٥.
رجال مسلم (٢/٣٠٨)، وتهذيب الكمال (٣١/١٦٤)، والكاشف (٢/٣٥٨)، والتقريب (ص١٠٤٥).

وعبد الوارث[١] عن إسماعيل عن أبي عمرو بن حريث عن جده حريث، وقال عبد الرزاق[٢] عن ابن جريج سمع إسماعيل عن حريث بن عمار عن أبي هريرة، وفيه من الاضطراب أكثر من هذا قال ابن عيينة: «لم نجد شيئا نشد به هذا الحديث»[٣].

ومن المضطرب في المتن حديث فاطمة بنت قيس[٤] قالت: سألت أو سئل النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن الزكاة فقال: «إن في المال لحقا سوى الزكاة»[٥]، فهذا الحديث قد اضطرب لفظه ومعناه، فرواه الترمذي هكذا

---

(١) عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان العنبري مولاهم، أبو عبيدة التَّنُّوري، البصري، ثقة ثبت، رمي بالقدر، ولم يثبت عنه (مات سنة ١٨٠).
رجال مسلم (١/٤٤٧)، وتذكرة الحفاظ (١/٢٥٧)، والتقريب (ص٦٣٢)، وطبقات الحفاظ (ص١١٦).

(٢) المصنف (٢/١٣-١٤).

(٣) قول ابن عيينة ذكره أبو داود في السنن (١/١٨١)، وقال ابن حجر في النكت (٢/٧٧٣): «فيه نظر، فقد رواه الطبراني [في مسند الشاميين٢/٢٥٨] من طريق أبي موسى الأشعري، وفي إسناده أبو هارون العبدي وهو ضعيف.
قلت: اكتفى الحافظ هنا بتضعيف العبدي هذا مع أنه قال فيه في التقريب (ص٧١١): «متروك، ومنهم من كذبه».

(٤) فاطمة بنت قيس بن خالد الفهرية القرشية، من المهاجرات الأول، طلقها زوجها فتزوجها أسامة، اجتمع في بيتها أصحاب الشورى، توفيت في خلافة معاوية بعد الخمسين. السير (٢/٣١٩)، والإصابة (٤/٣٧٣)، والتقريب (ص١٣٦٧).

(٥) أخرجه الترمذي في الزكاة، باب ما جاء أن في المال حقا سوى الزكاة، ح٦٥٩ج٣/٤٨، وابن ماجه في الزكاة، باب ما أدي زكاته ليس بكنز، ح١٧٨٩ج١/٥٧٠، والدارمي (١/٤٧١)، والدارقطني (٢/١٢٥)، والبيهقي =

من رواية شريك عن أبي حمزة[١] عن الشعبي عن فاطمة، ورواه ابن ماجه من هذا الوجه بلفظ «ليس في المال حق سوى الزكاة»، فهذا الاضطراب لا يحتمل التأويل، وقول البيهقي لا يحفظ لهذا اللفظ الثاني إسنادا مردود بما رواه ابن ماجه هكذا[٢]، والله أعلم.

❊ ❊ ❊ ❊

= (٤/٨٤)، وسعيد بن منصور في سننه (٥/١٠٠)، والطبراني في الكبير (٢٤/٤٠٢).

وانظر الكلام عليه في: خلاصة البدر المنير (١/٢٩٥)، والتلخيص الحبير (٢/١٦٠).

(١) أبو حمزة ميمون القصاب الأعور، الكوفي، مشهور بكنيته، ضعيف، من السادسة.

الجرح والتعديل (٤/٢٣٥)، والضعفاء والمتروكين، للنسائي (ص٢٢)، وللدارقطني (ص٣٧٦)، والتقريب (ص٩٩٠).

(٢) شرح ألفية، للعراقي (ص١١١)، والشذا الفياح (ص١٣٩)، ونكت الزركشي (٢/٢٣٩)، وفتح المغيث (١/٢٧٩)، وتدريب الرواي (١/١٤٣)، وظفر الأماني (ص٢٤٨).

النوع التاسع العشرون: المقلوب

وهو أن يكون حديث مشهور عن راو فيجعل عن راو آخر، ليرغب فيه لغرابته، أو لغير ذلك، قال الحافظ أبو عمرو: «وهو نحو حديث مشهور عن سالم جعل عن نافع ليصير مرغوبا فيه»، ومثله أيضا بقضية البخاري الآتية في النوع المركب الآتي بعده، وهي به أشبه، وقد قيل في فاعل هذا [النوع][1] يسرق الحديث[2]، وممن كان يفعل ذلك من الوضاعين حماد بن عمرو النصيبي[3] [وإسماعيل بن أبي حية[4]،

---

(١) ساقطة من (ب).

(٢) ممن أطلق عليه السرقة ابن دقيق العيد، كما في الاقتراح (ص٢٦) قال السخاوي في فتح المغيث (١/٣٢٠): «وفي إطلاق السرقة على ذلك نظر، إلا أن يكون الراوي المبدل به عند بعض المحدثين منفردا، فيسرقه الفاعل منه».

(٣) قال البخاري: «منكر الحديث»، وقال النسائي: «متروك»، واتهمه غير واحد بالوضع.
الضعفاء الصغير، للبخاري (ص٤٢٥)، والضعفاء والمتروكين، للنسائي (ص١٣٦)، والجرح والتعديل (٣/١٤٤)، وميزان الاعتدال (٢/٣٦٨).

(٤) كذا سماه المؤلف، وسبقه الزركشي في النكت (٢/٣٠٠)، والعراقي في شرح ألفية (ص١٣١). وصوابه أبو إسماعيل بن أبي حية، قال فيه البخاري: «منكر الحديث»، وذكره غير واحد في الوضعين. الضعفاء الصغير (ص٤٠٧)، والجرح والتعديل (٢/٩٥، ١٤٩)، والمجروحين (١/١٠٣).

وبهلول بن عبيد الكندي[١]. وربما قيل في الحديث مسروق، ومن أمثلته الصحيحة عندي حديث رواه عمرو بن خالد الحراني[٢] عن حماد بن عمرو النصيبي][٣] عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة يرفعه «إذا لقيتم المشركين في طريق فلا تبدأوهم بالسلام. .» الحديث.

فهذا الحديث مقلوب قلبه حماد بن عمرو أحد المتروكين فجعله عن الأعمش، وإنما هو معروف بسهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة، وهكذا رواه مسلم في صحيحه[٤] من رواية شعبة، والثوري، وجرير بن عبد الحميد[٥]، وعبد العزيز بن محمد الدراوردي[٦] كلهم عن

---

(١) بهلول بن عبيد الكندي، روى عن أبي إسحق، وسلمة بن كهيل، وعنه محمد بن محمد، منكر الحديث.
الجرح والتعديل (٢/٤٢٩)، والمغني في الضعفاء (١/١١٦).

(٢) عمرو بن خالد بن فروخ التميمي، ويقال: الخزاعي، أبو الحسن الحراني، نزيل مصر، ثقة، من العاشرة، مات سنة٢٢٩.
تهذيب الكمال (٢١/٦٠١)، والكاشف (٢/٧٥)، والتقريب (ص٧٣٤).

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ).

(٤) كتاب السلام، باب النهي عن ابتداء أهل الكتاب بالسلام، ح٢١٦٧ ج٤/١٧٠٧، وأبو داود، كتاب الأدب، باب في السلام، ح٥٢٠٥ ج٤/٣٥٢، والترمذي، كتاب الاستئذان، باب ما جاء في التسليم على أهل الذمة، ح٢٧٠٠ج٥/٦٠.

(٥) جرير بن عبد الحميد بن قُرْط-بضم القاف، وسكون الراء، بعدها طاء مهملة- الضبي، أبو عبد الله، الكوفي، نزيل الري وقاضيها، ثقة صحيح الكتاب، قيل كان في آخر عمره يهم من حفظه، مات سنة١٨٨. تاريخ بغداد (٧/٢٥٣)، وتذكرة الحفاظ (١/٢٧١)، وغاية النهاية (١/١٩٠)، والتقريب (ص١٩٦).

(٦) عبد العزيز بن محمد بن عبيد الدراوردي، أبو محمد الجهني مولاهم، =

سهيل، قال العقيلي: لا يحفظ هذا من حديث الأعمش، إنما هو من حديث سهيل بن أبي صالح عن أبيه[١].

قلت: وقد ينقلب الحديث على راويه[٢] ولم يقصد قلبه، مثل حديث رواه جرير بن حازم[٣] عن ثابت البناني[٤] عن أنس مرفوعا «إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني»[٥]، فهذا الحديث انقلب إسناده

= المدني، صدوق، كان يحدث من كتب غيره فيخطئ، قال النسائي: «حديثه عن عبيد الله العمري منكر»، من الثامنة، مات سنة١٨٧.

الثقات (٥٢/٦)، وتهذيب الكمال (١٨٧/١٨)، والكاشف (٦٥٨/١)، والتقريب (ص٦١٥).

(١) الضعفاء الكبير (٣٠٨/١)، وميزان الاعتدال (٥٩٨/١)، ونكت الزركشي (٣٠١/٢)، ونكت ابن حجر (٨٦٤/٢)، وفتح المغيث (٣١٩/١)، وتدريب الراوي (١٥٩/١)، ومنهج ذوي النظر (ص١٠٣)، وظفر الأماني (ص٢٥٢).

(٢) في (أ) رواية.

(٣) جرير بن حازم بن زيد الأزدي، أبو النضر البصري، ثقة، لكن في حديثه عن قتادة ضعف، وله أوهام إذا حدث من حفظه، من السادسة، مات سنة ١٧٠ بعدما اختلط، لكن لم يحدث في حال الاختلاط.

التعديل والتجريح (٤٥٨/١)، وتهذيب الكمال (٥٢٤/٤)، والتقريب (ص١٩٦)، والكواكب النيرات (ص٢٣).

(٤) ثابت بن أسلم البُناني، أبو محمد البصري، ثقة عابد، من الرابعة، مات سنة١٢٧.

تهذيب الكمال (٣٤٢/٤)، وتذكرة الحفاظ (١٢٥/١)، والتقريب (ص١٨٥).

(٥) البخاري في الصلاة، باب متى يقوم الناس، ح٦١١ج٢٢٨/١، ومسلم في الصلاة، باب متى يقوم الناس للصلاة، ح٦٠٤ج٤٢٢/١، وأبو داود في =

على جرير بن حازم، والحديث مشهور بيحيى بن [أبي][1] كثير عن عبد الله بن أبي قتادة[2] عن أبيه[3] عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كذا رواه الأئمة الخمسة من طرق عن يحيي، وهو عند مسلم والنسائي من رواية حجاج بن أبي عثمان الصواف[4] [عن يحيي وجرير، وإنما سمعه من حجاج الصواف] فانقلب عليه، وقد بين ذلك حماد بن زيد[5]

= الصلاة، باب في الصلاة تقام ولم يأت الإمام، ح٥٣٩ج١/١٤٨، والترمذي في الصلاة، باب - ما جاء في الترسل في الأذان، ح١٩٥ج١/٣٧٣، والنسائي في الصلاة، باب إقامة المؤذن ثم خروج الإمام ح٦٨٧ج٢/٣١.

(١) ساقطة من (ب).

(٢) عبد الله بن أبي قتادة الأنصاري، المدني، ثقة، من الثالثة، مات سنة٩٥.

تهذيب الكمال (١٥/٤٤٠)، والكاشف (١/٥٨٦)، والتقريب (ص٥٣٥).

(٣) أبو قتادة، اسمه الحارث، ويقال: عمرو، أو النعمان بن رِبعي بن بُلْدُمة السَّلَمي، المدني، شهد أحدا وما بعدها، مات سنة٥٤.

الاستيعاب (٤/١٦١)، والإصابة (٤/١٥٧)، والتقريب (ص١١٩٢).

(٤) حجاج بن أبي عثمان ميسرة، أو سالم الصواف، أبو الصلت الكندي مولاهم، البصري، ثقة حافظ، من السادسة، مات سنة١٤٣.

تهذيب الكمال (٥/٤٤٣)، والكاشف (١/٣١٣)، والتقريب (٢٢٤).

(٥) حماد بن زيد بن درهم الأزدي، الجهضمي، أبو إسماعيل البصري، ثقة ثبت فقيه، قيل إنه كان ضريرا، ولعله طرأ عليه، لأنه صح أنه كان يكتب، من كبار الثامنة، مات سنة١٧٩.

تهذيب الكمال (٧/٢٣٩)، والسير (٧/٤٥٦)، وتذكرة الحفاظ (١/٢٢٨)، والتقريب (ص٢٦٨).

فيما رواه أبو داود في المراسيل[١] عن أحمد بن صالح[٢] عن يحيي بن حسان[٣] عن حماد بن زيد قال: كنت أنا وجرير بن حازم عند ثابت البناني فحدث حجاج بن أبي عثمان عن يحيي بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فذكره فظن جرير أنه إنما حدث به عن ثابت عن أنس. وكذا قال إسحق بن عيسى الطباع[٤] حدثنا جرير بن حازم بهذا فأتيت حماد بن زيد فسألته عن الحديث فقال: وهم أبو النضر- يعني جرير بن حازم- إنما كنا جميعا في مجلس ثابت البناني فذكر نحو ما تقدم[٥]، والله أعلم.

---

(١) (ص١٠٧).

(٢) أحمد بن صالح المصري، أبو جعفر، ثقة حافظ، من العاشرة، تكلم فيه النسائي بسبب أوهام له قليلة، ونقل عن ابن معين تكذيبه، وجزم ابن حبان أنه إنما تكلم في أحمد بن صالح الشمومي، فظن النسائي أنه تكلم في هذا، مات سنة٢٤٨.
الضعفاء والمتروكين، للنسائي (ص٦١)، والثقات (٢٥/٨)، وميزان الاعتدال (١٤١/١)، وتذكرة الحفاظ (٤٩٥/٢)، وغاية النهاية (٦٢/١)، والتقريب (ص٩١).

(٣) يحيى بن حسان التِّنِّيسِي، أصله من البصرة، ثقة، من التاسعة، مات سنة٢٤٨.
الثقات (٢٢٥/٩)، والسير (١٢٧/١٠)، والكاشف (٣٦٣/٢)، والتقريب (ص١٠٥١).

(٤) إسحق بن عيسى بن نجيح البغدادي، أبو يعقوب الطباع، صدوق، من التاسعة، مات سنة٢١٤، وقيل بعدها بسنة.
تهذيب الكمال (٤٢٦/٢)، والكاشف (٢٣٨/١)، والتقريب (ص١٣١).

(٥) علوم الحديث (ص١١٢-١١٣)، وشرح ألفية العراقي (ص١٣٥)، والشذا الفياح (ص١٥٢)، والنكت (٨٧٢/٢)، وفتح المغيث (٣٣٤/١-٣٣٥)، وتدريب الراوي (١٦٠/١)، والباعث الحثيث (٢٧١/١).

النوع الثلاثون: المركب

وهو الذي ركب متنه لإسناد آخر لم يكن له، مثاله ما روينا عن إسحق بن[عيسى][(١)] الطباع ثنا جرير بن حازم عن ثابت عن أنس قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني»، قال إسحق فأتيت حماد بن زيد فسألته عن الحديث فقال: وهم أبو النصر- يعني جرير- إنا كنا جميعا في مجلس ثابت البناني وحجاج بن أبي عثمان [الصواف][(٢)] معنا، فحدثنا حجاج الصواف عن يحيي بن[أبي][(٣)] كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «إذا أقيمت الصلاة. . .»، وساقه فظن أبو النصر أنه فيما حدثنا ثابت عن أنس. **قلت**: وهذا الحديث مخرج في الصحيحين من حديث أبي قتادة فيصلح أن يكون[(٤)] مثالا للمعلل.

ومن ذلك ما اتفق للإمام البخاري حين قدم بغداد فامتحنه محدثوها، ووضعوا له مائة حديث مركبة[(٥)] الأسانيد، كل سند بمتن

---

(١) ساقطة من (ب).

(٢) ساقطة من (أ).

(٣) ساقطة من (ب).

(٤) في (ب) أن كان.

(٥) في (ب) مركب.

آخر، وجعلت عشرة عشرة مع كل محدث وحضروا مجلسه، وأورد كل حديثا من العشرة بالإسناد المركب حتى تمت المائة، وهو يجيب في[١] كل حديث لا أعلمه، ثم التفت إلى الأول فقال حديثك الأول أوردته كذا وكذا هو كذا حتى أتى على المائة، فرد كل سند إلى متنه، فأذعنوا له بالفضل[٢].

وحكى لي شيخنا ابن كثير رحمه الله قال: «أتى صاحبنا الحافظ محمد بن عبد الهادي[٣] إلى شيخنا الحافظ المزي فقال له: انتخبت من روايتك أربعين حديثا أريد قراءتها عليك، فقرأ الحديث الأول، وكان الشيخ متكئا فجلس، فلما أتى على الثاني تبسم الشيخ وقال: ما أنا هو ذاك البخاري»، قال لي شيخنا: «وكان هذا عندنا أحسن من رده كل حديث إلى سنده».

وقد جعلوا هذا النوع من المقلوب، وعندي بالمركب أشبه [ولا][٤] مشاحة في الاصطلاح، وهذا قد يقصد به أيضا الإغراب فيكون مقلوبا

---

(١) في (ب) عن كل.

(٢) رواها الخطيب في تاريخ بغداد (٢/٢٠). وانظر: النكت (٢/٨٦٧).

(٣) أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي المقدسي الحنبلي، إمام محدث حافظ، حاذق، فقيه، مقرئ، حصل من العلوم ما لا يبلغه الشيوخ الكبار، وكان جبلا في العلل والطرق والرجال، حسن الفهم جدا، له مصنفات عدة، مات سنة ٧٧٤.
البداية والنهاية (١٤/٢١٠)، والمقصد الأرشد (٢/٣٦٠)، وطبقات الحفاظ (ص٥٢٤).

(٤) ساقطة من (ب).

كالوضع، وقد يفعل اختبارا لحفظ[١] المحدث، أو هل يقبل التلقين أم لا؟ وممن فعل ذلك شعبة وحماد بن سلمة[٢]. وقد أنكر حرمي[٣] على شعبة لما حدثه بهز[٤] أن شعبة فعل ذلك مع أبان بن أبي عياش[٥]، فقال حرمي: بئس ما صنع، وهذا يحل؟[٦].

❊ ❊ ❊ ❊

---

(١) في (أ) بخط.

(٢) حماد بن سلمة بن دينار البصري، أبو سلمة، ثقة عابد، أثبت الناس في ثابت، وتغير حفظه بآخره، من كبار الثامنة (ت٦٧)
الثقات (٦/٢١٦)، والسير (٧/٤٤٤)، وتذكرة الحفاظ (١/٢٠٢)، والتقريب (ص٢٦٨).

(٣) حرمي بن عمارة العتكي، أبو روح البصري، صدوق يهم، من التاسعة، مات سنة ٢٠١.
الإشارة (ص٩٥)، وتهذيب التهذيب (٢/٢٣٢)، والتقريب (ص٢٢٩).

(٤) بهز بن أسد العمي، أبو الأسود البصري، ثقة ثبت، من التاسعة، مات قبل المائتين، قال عنه أحمد: «إليه المنتهى في التثبت».
تهذيب الكمال (٤/٢٥٧)، والسير (٩/١٩٢)، وتذكرة الحفاظ (١/٣٤١)، والتقريب (ص١٧٨).

(٥) أبان بن أبي عياش فيروز البصري، أبو إسماعيل العبدي، متروك، من الخامسة، مات في حدود الأربعين.
الضعفاء والمتروكين، للنسائي (ص٤٧)، والمجروحين (١/٩٦)، والضعفاء والمتروكين، للدارقطني (ص٢٨٥).

(٦) الجامع، للخطيب (ص٧٠-٧١).

النوع الحادي والثلاثون: المنقلب

وهو الذي يكون على وجه فينقلب بعض لفظه على الراوي فيتغير معناه، وربما انعكس، كالحديث الذي رواه البخاري في آخر صحيحه «اختصمت الجنة والنار إلى ربهما...»الحديث، وفيه أنه «ينشئ للنار خلقا»[١]، انقلب على بعض الرواة، وصوابه كما رواه في مواضع أخرى «وأما الجنة فينشئ الله لها خلقا»[٢] فسبق لفظ[٣] الراوي من الجنة إلى النار.

ومنه حديث «إذا صلى أحدكم فلا يبرك كما يبرك البعير، وليضع يديه قبل ركبتيه»، كذا رواه أبو داود والترمذي[٤] فانقلب على بعض

---

(١) أخرجه البخاري-كذا مقلوبا- في التوحيد، باب ما جاء في قول الله تعالى: إن رحمة الله قريب من المحسنين ح٧٠١٠ج٦/٢٧١١

(٢) البخاري في التفسير، باب قوله: وتقول هل من مزيد، ح٤٥٦٧ج٤/١٨٣٥، ومسلم، كتاب الجنة وصفة نعيمها..، باب النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء، ح٢٨٤٦ج٤/٢١٨٧.

(٣) في (ب) إلى لفظه.

(٤) أبو داود، في الصلاة، باب كيف يضع ركبتيه، ح٨٤٠ج١/٢٢٠، والترمذي، في الصلاة، باب ما جاء في وضع الركبتين قبل اليدين، ح٢٦٩ج٢/٥٨، والنسائي في الصلاة، باب أول ما يصل إلى الأرض من الإنسان في سجوده (٢/٢٠٧).

رواته، وصوابه ولا يضع يديه قبل ركبتيه، لأن أوله يخالف آخره، فإنه إذا وضع يديه قبل ركبتيه[١] فقد برك كما يبرك البعير كما بيناه في تصحيح المصابيح، وأنه أولى من ادعاء النسخ[٢].

ومنه حديث «[إن][٣] ابن أم مكتوم[٤] يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى تسمعوا أذان بلال»[٥]، انقلب على بعض الرواة، وصوابه أن بلالا يؤذن بليل الحديث متفق عليه[٦]. ومنه حديث «أسهم رسول الله

---

(١) في (أ) ركبته.

(٢) صحيح ابن خزيمة (١/٢١٨-٢١٩)، وصحيح ابن حبان (٥/٢٣٨-٢٣٩)، وشرح معاني الآثار، للطحاوي١/٢٥٤)، والتلخيص الحبير (١/٢٥٤)، والغاية شرح الهداية (١/٣٤٥)، وظفر الأماني (ص٢٤٩)، والسلسلة الضعيفة، ح٩٢٩ج٢/٣٢٨.

(٣) ساقطة من (ب).

(٤) هو عمرو بن زائدة، أو ابن قيس بن زائدة، ويقال: زيادة القرشي العامري العامري، ابن أم مكتوم الأعمى، صحابي قديم الإسلام، ويقال: اسمه عبد الله، ويقال: الحصين، كان النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يستخلفه على المدينة، مات في آخر خلافة عمر.
الاستيعاب (٢/٤٩٤)، والإصابة (٢/٥١٦)، والتقريب (ص٧٣٥).

(٥) أخرجه أحمد (٦/٤٣٣)، وابن خزيمة في صحيحه (٣/٢١٠)، وابن حبان (٨/٢٤٩).

(٦) البخاري في كتاب الأذان، باب أذان الأعمى، ح٥٩٢ج١/٢٢٣، ومسلم في كتاب الصيام، باب بيان أن الدخول في الصوم...، ح١٠٩٢ج٢/٧٦٨.وقد ذهب ابن خزيمة إلى الجمع بين الحديثين، وأنه لا تعارض بينهما حتى يلجأ إلى الترجيح، ورأى أنه من الجائز أن يكون النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جعل الأذان =

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ للراجل سهما وللفارس سهمين»[١]، انقلب على بعض الرواة، وصوابه «وللفرس سهمين»[٢]، فسبق اللفظ من حيث ذكر الراجل إلى الفارس، والله أعلم.

النوع الثاني والثلاثون: المصحف

وهو ما تغير فيه لفظ باعتبار البصر أو السمع، أو معنى[٣] باعتبار الفهم، وهو فن جليل قام الأئمة واعتنى به الحفاظ، وللدارقطني [فيه][٤]

= بالليل تناوبا بينهما، فحين تكون نوبة أحدهما ليلا تكون نوبة الآخر عند طلوع الفجر، فجاء الخبران على حسب الحالين. وأقره على ذلك ابن حبان، وتعقبهما البلقيني بأن ذلك بعيد، ولو فتحنا باب التأويل لاندفع كثير من علل المحدثين».
انظر: صحيح ابن خزيمة (٢/٢١٢)، وصحيح ابن حبان (٨/٢٥٢)، ونكت الزركشي (٢/٣٠٧)، ونكت ابن حجر (٢/٨٧٩-٨٨٠)

(١) أخرجه أبو داود، في كتاب الجهاد، باب ما جاء في حكم أرض خيبر، ح١٥٣٠ج٣/١٦٠، وابن ماجه في الجهاد، باب قسمة الغنائم، ح٢٨٥٤ج٢/٩٥٢، وأحمد (٦/١٠٣)، والدارقطني (٤/١٠٢)، والبيهقي (٦/٣٢٥).

(٢) أخرجه البخاري بلفظ «أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جعل للفرس سهمين، ولصاحبه سهما»، كتاب الجهاد، باب سهام الفرس، ح٢٧٠٨ج٣/١٠٥١، ومسلم في الجهاد، باب قسمة الغنائم بين الحاضرين، ح١٧٦٢ج٣/١٣٨٣.
ورجح الحافظ ابن حجر في الفتح (٦/٨٠) أنه لا قلب فيه، ولا وهم، «لأن المعنى أسهم للفارس بسبب فرسه سهمين غير سهمه المختص به».

(٣) في (ب) أو متفق.

(٤) ساقة من (ب).

مؤلف، وكذلك الخطابي، وابن الجوزي، قال الإمام أحمد: ومن يعرى من الخطأ والتصحيف؟[١].

فأما التصحيف اللفظي فيكون في السند وفي المتن، مثاله في السند حديث شعبة عن العوام بن مراجم[٢] عن النهدي[٣] عن عثمان يرفعه: «لتؤدن الحقوق إلى أهلها...» الحديث[٤]، صحفه يحيي بن معين فقال مزاحم بالزاي والحاء المهملة، وصوابه مراجم بالراء والجيم.

وما قاله ابن جرير الطبري فيمن روى عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [من بني سليم عتبة بن][٥] البذر[٦] بالباء الموحدة والدال المعجمة، وإنما هو ابن الندر بالنون والدال المهملة، وهذا باعتبار البصر.

---

(١) علوم الحديث (ص٢٤١).

(٢) العوام بن مراجم-بالراء والجيم- القيسي، روى عن أبي عثمان النهدي، وعنه شعبة، وثقه ابن معين، وقال فيه أبو حاتم: «صالح». الجرح والتعديل (٢٢/٧)، وتاريخ أسماء الثقات (١٧٩/١)، والإكمال، للحسيني (ص٣٢٦).

(٣) أبو عثمان النَّهْدي، عبد الرحمن بن مل-بلام ثقيلة، وميم مثلثة-مشهور بكنيته، مخضرم، ثقة ثبت عابد، من كبار الثانية، مات سنة٩٥، وقيل بعدها.
التعديل والتجريح (٨٦٦/٢)، والكاشف (٦٤٥/١)، والتقريب (ص٦٠١).

(٤) أخرجه مسلم في البر والصلة، باب تحريم الظلم، ح٢٥٨٢ج١٩٩٧/٤، والترمذي، كتاب صفة القيامة والرقائق، باب ما جاء في شأن الحساب، ح٤٢٠ ج ٦١٤/٤، وأحمد (٢٣٥/٢، ٣٠١)، وابن حبان (٣٦٣/١٦)، والبيهقي (٩٣/٦).

(٥) ساقط من (ب).

(٦) عتبة بن النُّدَّر-بضم النون، وتشديد الدال المفتوحة- السلمي، صحابي، شهد فتح مصر، وسكن دمشق، مات سنة٨٤.
الاستيعاب (١١٧/٣)، والإصابة (٤٤٩/٢)، والتقريب (ص٦٥٩).

ومثاله فيه سمعا ما رواه أحمد قال حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن مالك بن عرفطة عن عبد خير[١] عن عائشة أنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «نهى عن الدباء والمزفت»[٢]، قال أحمد: صحف شعبة وإنما هو خالد بن علقمة[٣].

---

(١) عبد خير بن يزيد الهمداني، أبو عمارة الكوفي، ثقة، مخضرم، من الثانية، لم يصح له صحبة. تهذيب الكمال (٤٦٩/١٦)، والتقريب (ص٥٦٧).

(٢) الدباء هو القرع، واحده دباءة. المجمل (٣٤٦/١)، والمحيط (٣٧٢/٩)، ومختار الصحاح (ص١٩٨).

والمزفت الإناء المطلي بالزفت. المجمل (٤٣٦/١)، والمحيط (٣٥/٩)، ومختار الصحاح (ص٢٧٢).

والحديث أخرجه البخاري في كتاب الأشربة، باب ترخيص النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الأوعية والظروف، ح٥٢٧٢ج٥/٢١٢٣، ومسلم في الأشربة، باب النهي عن الانتباذ في المزفت، ح١٩٩٢ج٣/١٥٧٧.

(٣) خالد بن علقمة، أبو حية -بالتحتانية- صدوق، من السادسة. تهذيب الكمال (١٣٤/٨)، والتقريب (ص٢٨٩).

وانظر الكلام على وهم شعبة في: التاريخ الكبير (١٦٣/٣)، وسنن الترمذي (٦٩/١)، والسنن الكبرى، للنسائي (٢٠٤/٣)،

والجرح والتعديل (٣٤٣/٣)، وموضح أوهام الجمع والتفريق، للخطيب (٧٧/٢-٨٠).

ورجح الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على الترمذي (٧٠/١)، والباعث الحثيث (٤٧٦/٢) كونهما راويين اثنين روى عنهما شعبة، واستبعد وقوع الخطأ منه في مثل هذا، خاصة أنه كان أعلم أهل عصره بالرجال وأحوالهم، فيبعد أن يهم في اسم شيخه. إلى أن قال: «وأنا أتردد فيما قالوه هنا، أما زعم أن تغيير الاسم إلى مالك بن عرفطة من باب التصحيف فإنه غير مفهوم، لأنه لا شبه بينه وبين خالد بن علقمة، لا في الكتابة، ولا في النطق».

وما ذكره الدارقطني من حديث عاصم الأحول، رواه بعضهم عن عاصم الأحدب.

ومثاله في المتن باعتبار البصر حديث جابر[١] «رمي أبي يوم الأحزاب على أكحله فكواه رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»[٢]، صحفه غندر فقال فيه أبي بالإضافة، وإنما هو أبي بن كعب، وأبو جابر[٣] كان قد استشهد قبل ذلك في أحد.

وفي حديث أنس «ثم يخرج من النار من قال لا إله إلا الله، وكان في قلبه من الخير ما يزن ذرة»[٤]، قال فيه شعبة ذرة بالضم والتخفيف.

---

(١) جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام -بمهملة، وراء- الأنصاري، ثم السَّلَمي، صحابي ابن صحابي، غزا تسع عشرة غزوة، ومات بالمدينة بعد السبعين.
طبقات خليفة (ص١٠٢)، وتهذيب الكمال (٤/٤٣٤)، والتقريب (ص١٩٢).

(٢) أخرجه مسلم في كتاب السلام، باب لكل داء دواء، ح٢٢٠٧ج٤/١٧٣٠، وأخرجه أيضا ابن ماجه في الطب، باب من اكتوى، ح٣٤٩٣ج٢/١١٥٦، وأحمد (٣/٣٠١، ٣٧١) بلفظ «أبي بن كعب»، ولا احتمال لوقوع التصحيف على روايتهما.

(٣) صحابي، معدود في أهل العقبة، وكان من النقباء.
طبقات ابن سعد (٣/٥٦١)، والسير (١/٣٢٤)، والإصابة (٢/٣٤٢).

(٤) البخاري في كتاب الإيمان، باب زيادة الإيمان ونقصانه، ح٤٤ج١/٢٤، ومسلم في كتاب الإيمان، باب إثبات الشفاعة وإخراج الموحدين من النار، ح١٩٣، ج١/١٨٢، وأشار إلى تصحيف شعبة.
قال ابن حجر في الفتح (١/١٢٩): «كأن الحامل له على ذلك كونها من الحبوب فناسب الشعيرة والبرة».

وفي حديث أبي ذر «يعين الصانع»[١]، قال فيه هشام بن عروة بالضاد المعجمة، وهو كما رواه الزهري بالمهملة والنون ضد الأخرق.

وفي حديث «من صام رمضان وأتبعه ستا من شوال»[٢].

صحفه أبو بكر الصولي[٣] فقال شيئا بالشين المعجمة واليا آخر الحروف[٤].

وفي حديث عائشة في الكهان «قر الدجاجة»[٥]، صحفه الإمام أبو بكر الإسماعيلي فقال الزجاجة بالزاي وهو بالدال[٦].

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب العتق، باب أي الرقاب أفضل، ح٢٣٨٢ج٢/٨٩١، ومسلم في كتاب الإيمان، باب بيان كون الإيمان بالله تعالى أفضل الأعمال، ح٨٤ج١/٨٩. وقد صحت أيضًا الرواية الأخرى-أي رواية الضاء-. انظر: شرح مسلم، للنووي (٢/٧٥)، وفتح الباري (٥/١٧٧).

(٢) مسلم في كتاب الصيام، باب استحباب صوم ستة أيام من شوال، ح١١٦٤ج٢/٨٢٢، وأبو داود في الصوم، باب صوم ستة أيام من شوال، ح٢٤٣٣ج٢/٣٢٤، والترمذي في الصوم، باب ما جاء في صيام ستة أيام من شوال، ح٧٥٩ج٣/١٣٢، وابن ماجه في الصوم، باب صيام ستة أيام من شوال، ح١٧١٦ج١/٥٤٧.

(٣) هو محمد بن يحيى بن عبد الله بن العباس، العلامة الأديب، ذو الفنون، عن ثعلب، وعنه الدارقطني وعدة، (ت٣٣٥). تاريخ جرجان، للسهمي (١/٤٢٦)، والسير (١٥/٣٠١)، والإعلام (ص١٤٢)، والإشارة (ص١٦٥).

(٤) الجامع، للخطيب (١/٢٢٦).

(٥) أخرجه البخاري في كتاب الأدب، باب قول الرجل للشيء ليس بشيء، ح٥٨٥٩ج٥/٢٢٩٤، ومسلم في كتاب السلام، باب تحريم الكهانة، ح٢٢٢٨ج٤/١٧٥٠.

(٦) تصحيفات المحدثين، للعسكري (ص٣١١)، والتطريف في التصحيف، للسيوطي (ص٦٧-٦٨).

وفي حديث معاوية[١] «لعن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الذين يشققون الخطب تشقيق الشعر»[٢]، صحفه وكيع فقاله بالحاء المهملة مفتوحة، وهو بالمعجمة مضمومة، وكذا صحفه ابن شاهين بجامع المنصور، فقال بعض الملاحين: يا قوم كيف نعمل والحاجة ماسة؟[٣].

وفي حديث «أبا عمير ما فعل النغير[٤]؟»[٥]، صحفه بعضهم[٦] أبا عمير- بالفتح والكسر- ما فعل البعير- بالباء الموحدة مفتوحة وكسر العين.

---

(١) معاوية بن أبي سفيان صخر بن حرب الأموي، أبو عبد الرحمن الخليفة، صحابي، أسلم قبل الفتح، وكتب الوحي (ت٦٠). الاستيعاب (٣/٣٧٥)، والسير (٣/١١١٩)، والإصابة (٣/٤١٢)، والتقريب (ص٩٥٤).

(٢) أخرجه أحمد (٤/٩٨)، والطبراني في الكبير (١٩/٣٦١)، والخطيب في الجامع (١/٢٢٢)، وهو حديث ضعيف، فيه جابر الجعفي، متكلم فيه. انظر: مجمع الزوائد (٨/١١٦)، وضعيف الجامع (ص٦٧٥).

(٣) أي لا يمكن الاستغناء عن فعل ذلك، لأن عملهم يقتضي ذلك. فتح المغيث (٤/٥٨).

(٤) النغير طائر صغير أحمر المنقار، ويجمع على نغران، واحده نُغَرَة -على وزن همزة-. المجمل (٣/٨٧٦)، والمحيط (٥/٦٤)، والنهاية في غريب الحديث (٥/٨٦)، والفائق (٤/٨).

(٥) أخرجه البخاري في كتاب الأدب، باب الانبساط إلى الناس، ٥٧٧٨ج٥/٢٢٧٠، ومسلم في كتاب الآداب، باب استحباب تحنيك المولود، ح ٢١٥٠ج٣/١٦٩٢

(٦) هو محمد بن يزيد النيسابوري، السلمي، الملقب بمِحْمَش. ذكر ذلك الحاكم في المعرفة (ص١٤٦).

وفي حديث «صلاة في إثر صلاة كتاب في عليين»[١]، صحفه بعضهم[٢] كنار في غلس.

ومثاله فيه باعتبار السمع ما رواه ابن لهيعة[٣] عن كتاب موسى بن عقبة إليه بإسناده عن زيد بن ثابت «أنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ احتجم في المسجد»[٤]، إنما هو بالراء احتجر بخص أو حصير حجرة يصلي فيها، صحفه ابن لهيعة لكونه من كتاب بغير سماع.

وقد يكون التصحيف بنقص مثل حديث جابر: دخل رجل يوم الجمعة والنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يخطب فقال: «صليت قبل أن تجلس؟» الحديث رواه ابن ماجه[٥] قبل أن تجيء، وهو تصحيف من بعض الرواة

---

(١) أخرجه أبو داود، كتاب الصلاة، باب صلاة التطوع، ح٥٥٨ج١/١٥٠، وأحمد (٥/١٦٣)، والبيهقي (٣/٤٩).

(٢) عزاه ابن كثير في اختصار علوم الحديث (٢/٤٧٣) إلى بعض مدرسي النظامية ببغداد أول جلوسه للتدريس.

(٣) عبد الله بن لَهِيعة بن عقبة الحضرمي، أبو عبد الرحمن المصري، القاضي، صدوق، من السابعة، خلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من رواية غيرهما، وله في مسلم بعض شيء مقرون، مات سنة١٧٤. الضعفاء والمتروكين، للنسائي (ص١٤٦)، وميزان الاعتدال (٤/١٦٦)، والتقريب (ص٥٣٨).

(٤) البخاري في الصلاة، باب صلاة الليل، ح٦٩٧ج١/٢٥٦، ومسلم، كتاب صلاة المسافرين، باب صلاة النافلة في البيت، ح٧٨١ج١/٥٣٩، وأخرجه أحمد من طريق ابن لهيعة بلفظ «احتجم» (٥/١٨٥).

(٥) كتاب الإقامة، باب ما جاء فيمن دخل المسجد والإمام يخطب، ح١١١٤ج١/٣٥٤.

نبه عليه شيخ شيوخنا الحافظ المزي، وقال: غلط فيها الناسخ، وكتاب ابن ماجه إنما تداوله شيوخ لم يعتنوا به، بخلاف صحيح البخاري ومسلم فإن الحفاظ تداولوهما، واعتنوا بضبطهما وتصحيحهما، والله أعلم.

وقد يكون بزيادة مثل حديث أبي سعيد الخدري في خطبة العيد «كانالنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يخرج يوم العيد فيصلي بالناس ركعتين، ثم يسلم، فيقف على راحلته فيستقبل الناس وهم جلوس. .» الحديث[١]، والصواب - والله أعلم- فيقف على رجليه، فزاد فيه بعض الرواة الألف فصار على راحلته[٢]، ولاريب أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [كان][٣] يخرج إلى العيد ماشيا والعنزة بين يديه، وإنما خطب على راحلته يوم النحر بمنى، والله أعلم.

وأما التصحيف المعنوي فمثاله ما ذكره الدارقطني أن أبا موسى محمد بن المثنى العنزي المعروف بالزمن[٤] شيخ البخاري قال لهم يوما: نحن قوم لنا شرف نحن من عنزة قد صلى إلينا[٥] النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب العيدين، باب الخروج إلى المصلى بغير منبر، ح٩١٣ج١/٣٢٦، وابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في الخطبة في العيدين، ح١٢٨٨ج١/٤٠٩.

(٢) أخرجه ابن خزيمة كذلك-أي بلفظ راحلته- (٢/٣٤٨).

(٣) ساقطة من (ب).

(٤) مشهور بكنيته وباسمه، ثقة ثبت، من العاشرة، مات سنة٢٥٢.
تاريخ بغداد (٣/٢٨٣ (، وتذكرة الحفاظ (٢/٥١٢)، والسير (١٢/١٢٣)، والتقريب (ص٨٩٢).

(٥) في (ب) لنا.

يريد حديث «أنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صلى إلى عنزة»[١]، توهم أنه صلى إلى قبيلتهم، وإنما العنزة حربة نصبت بين يديه فصلى إليها. وأعجب من هذا أن أعرابيا زعم أنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان إذا صلى نصبت بين يديه شاة، فصحفها لفظا ومعنى، يريد عنزة - بإسكان النون-[٢]، ومنه ما ذكره الخطابي عن [بعض][٣] شيوخه في الحديث أنه لما روى حديث النهي عن التحليق يوم الجمعة قبل الصلاة[٤] قال: منذ أربعين سنة ما حلقت[٥] [رأسي قبل الصلاة[٦]، فهم منه حلق الرأس، وإنما هو تحلق الناس[٧].

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الصلاة، باب سترة الإمام سترة من خلفه، وباب الصلاة إلى العنزة، ح٤٧٧، ح٤٧٨ج١/١٨٨، ومسلم في الصلاة، باب سترة المصلي، ح٥٠٣ج١/٣٥٨.

(٢) صحفها عنْزة- بسكون النون-ثم رواها بالمعنى على وهمه، فأخطأ من وجهين. تدريب الراوي (١/١١٤).
وانظر: المعرفة (ص١٤٨-١٤٩)، والجامع، للخطيب (١/٢٢٦).

(٣) ساقطة من (ب).

(٤) أخرجه أبو داود، كتاب الصلاة، باب التحلق يوم الجمعة قبل الصلاة، ح١٠٧٩ج١/٢٨١، والترمذي، كتاب الصلاة، باب ما جاء في كراهية البيع والشراء وإنشاد الضالة والشعر في المسجد، ح٣٢٢ج٢/١٣٩، والنسائي، في المساجد، باب النهي عن البيع والشراء في المسجد وعن التحلق قبل صلاة الجمعة (٢/٤٧)، وابن ماجه في الإقامة، باب ما جاء في الحلق يوم الجمعة قبل الصلاة، ح١١٣٣ج١/٣٥٩، وأحمد (٢/١٧٩).

(٥) من هنا فإلى قوله في نوع الموضوع «هذه القصة من وضع الزنادقة»، كله ساقط من (أ)، مقدار ورقة كامله.

(٦) غريب الحديث للخطابي (٣/٢٢٦)، ومعالم السنن (١/٢٤٧).

(٧) شرح الألفية، للعراقي (ص٣٣٥)، وفتح المغيث (٤/٦٣)، والغاية =

النوع الثالث والثلاثون: الموضوع

وهو الكذب والمختلق والمصنوع، وهو شر أنواع الحديث وأردؤها، ولا تحل روايته مع العلم به في أي معنى كان، إلا مع بيان حاله بخلاف غيره من الأحاديث الضعيفة التي يحتمل صدقها في الباطن، فإنه يجوز روايتها في الترغيب والترهيب من غير بيان كما قد بينا في نوع الضعيف.

ويعرف الموضوع لا بإقرار واضعه كما ذكر، لما مر من أسرار النبوة، لأنه قد يكذب في إقراره بوضعه، وما يدل على وضع الحديث ركاكة لفظه، وفساد معناه[1]، والمجازفة في الوعد والوعيد[2]، ومخالفة الشرع والمعلوم المقطوع به، قال الربيع بن خثيم[3]:

= (١/٣٦٥-٣٦٨)، وتدريب الراوي (٢/١١٤)، ومنهج ذوي النظر (ص٢٥١)، وظفر الأماني (ص١٦٠).

(١) قال ابن حجر في النكت (٢/٨٤٤): «والذي يظهر أن المؤلف-أي ابن الصلاح- لم يقصد أن ركاكة اللفظ وحده تدل كما تدل ركاكة المعنى، بل ظاهر كلامه أن الذي يدل هو مجموع الأمرين، ركاكة اللفظ والمعنى معا».

(٢) وهذا كثير موجود في كلام القصاص والطرقية. النكت (٢/٨٤٤).

(٣) في (ب) الربيع بن خيثم-بتقديم الياء-، والصواب ما أثبت. هو الربيع بن خُثيم بن عائذ الثوري، أبو يزيد الكوفي، ثقة عابد، مخضرم، من الثانية، قال له ابن مسعود: «لو رآك رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لأحبك» (ت٦١) وقيل: ٦٣. تهذيب الكمال (٩/٧٠)، والسير (٤/٢٥٨)، والتقريب (ص٣١٩).

«إن للحديث ضوءا كضوء النهار تعرفه، وظلمة كظلمة الليل تنكره»[١].

وللحافظ أبي الفرج بن الجوزي مؤلف في الموضوعات جمع فيه كثيرا، لكن ذكر فيها كثيرا من الأحاديث الضعيفة، بل ومن الحسن والصحيح كحديث[أبي][٢] أمامة[٣]يرفعه «من قرأ آية الكرسي دبر كل صلاة مكتوبة لم يمنعه من دخول الجنة إلا أن يموت»[٤]، رواه النسائي وابن حبان في صحيحه.

والواضعون أقسام؛

أعظمهم ضررا قوم ينسبون إلى الزهد والديانة، فوضعوه حسبة بزعمهم وجهلهم فقبلت ثقة بهم، كأبي عصمة نوح بن أبي

---

(١) المحدث الفاصل (ص٣١٦)، والكفاية (ص٤٣١).

(٢) ساقطة من (ب)، والتصويب من المصادر.

(٣) أبو أمامة صُدَي-بالتصغير-ابن عجلان الباهلي، صحابي مشهور بكنيته، قيل إنه شهد أحدا، وهو ممن بايع تحت الشجرة، سكن الشام ومات بها سنة٨٦.
الاستيعاب (٤/٤)، وتهذيب الأسماء (٤٦٨/٢)، والإصابة (١٧٥/٢)، والتقريب (ص٤٥٢).

(٤) أخرجه النسائي في الكبرى (٣٠/٦)، وابن السني في عمل اليوم والليلة (١٨٢/١)، والطبراني في الكبير (١١٤/٨)، والبيهقي في الشعب (٤٥٨/٢)، وابن عدي في الكامل (١٧٠/٢)، وابن الجوزي في الموضوعات (٣٩٧/١).
وانظر الكلام عليه في: مجمع الزوائد (١٠٢/١٠)، وأحاديث مسلسلات، للمؤلف (ق٦٠)، ومناقب علي بن أبي طالب (ص٥٩-٦٠)، والسلسلة الصحيحة (٦٩٨/٢).

مريم[١] في وضعه أحاديث فضائل السور[٢] عن عكرمة عن ابن عباس، وكذلك حديث أبي بن كعب الطويل في فضائل السور سورة سورة[٣]، ولقد أخطأ الواحدي[٤] ومن قلده في ذكرها في التفسير.

والكرامية[٥] من المبتدعة الوضع[٦] في الترغيب والترهيب،

---

(١) أبو عصمة المروزي، القرشي مولاهم، مشهور بكنيته، ويعرف بالجامع لجمعه العلوم، لكن كذبوه في الحديث، قال ابن المبارك: «كان يضع»، وقال ابن حبان: «جمع كل شيء إلا الصدق»، من السابعة، مات سنة١٧٣.
الجرح والتعديل (٤٨٤/٨)، والمجروحين (٤٨/٣)، والضعفاء والمتروكين، للدارقطني (ص٣٧٩)، وميزان الاعتدال (١٥٦/٧)، والتقريب (ص١٠١٠).

(٢) اللآلىء المصنوعة (٢٢٧/١).

(٣) أخرجه العقيلي في الضعفاء (١٥٦/١)، ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات (٣٩٠/١).
وانظر: اللآلىء المصنوعة (٢٢٧/١-٢٢٨)، والفوائد المجموعة (ص٢٩٦)، والأسرار المرفوعة (ص٤٥٣).

(٤) هو علي بن أحمد بن محمد، أبو الحسين الواحدي، النيسابوري، عالم عصره في النحو والتفسير، وكان شاعرا، له مصنفات كثيرة، منها ثلاثة تفاسير «البسيط»، و«الوسيط»، و«الوجيز»، مات سنة٤٨٦.
السير (٣٣٩/١٨)، وغاية النهاية (٥٢٣/١)، والوفيات، للقسنطي (ص٢٥٣).

(٥) الكرامية فرقة من الفرق الكلامية، ينسبون إلى محمد بن كرام السجستاني العابد، المتوفى سنة٢٥٥. المجروحين (٣٠١/٢)، والميزان (٣١٤/٦)، والسير (٥٢٣/١٥)، واللسان (٣٥٣/٥-٣٥٤).

(٦) الكلام هنا غير تام، ولعل تمامه «وجوز الكرامية من المبتدعة الوضع»، أو هكذا «والكرامية من المبتدعة جوزوا الوضع»، وكذلك ورد في علوم الحديث (ص١١٠)، والمنهل الروي (ص٥٤).

كحديث فضائل صوم رجب[١] وصلاة الرغائب[٢]، وصلاة ليلة النصف من شعبان[٣]، وهذا خلاف إجماع المسلمين الذين يعتد بإجماعهم.

وقوم وضعوا للدنيا، وتقربا إلى الملوك، كغياث بن إبراهيم النخعي[٤] في وضعه حديث المسابقة بالجناح[٥] للمهدي[٦].

---

(١) الموضوعات (٢/٥٧٠-٥٨٣)، والعلم المشهور، لابن دحية (ص١٥٨-١٦٠)، واللآلىء المصنوعة (٢/٥٥)، والفوائدالمجموعة (١٠٠-١٠١)، والأسرار المرفوعة (ص٤٣٩).

(٢) الموضوعات (٢/٤٣٦-٤٣٨)، والعلم المشهور (ص١٦١)، واللآلىء المصنوعة (٢/٥٦)، والفوائد المجموعة (ص٤٨)، والأسرار المرفوعة (ص٤٣٨).

(٣) قال ابن الجوزي في الموضوعات (١/٤٤٠): «رويت من طريق علي، ومن طريق عبد الله بن عمرو، ومن طريق أبي جعفر الباقر مقطوعة الإسناد».
وانظر: العلم المشهور (ص١٩٤-١٩٥)، والفوائد المجموعة (ص٥٠-٥١)، والأسرار المرفوعة (ص٤٣٩-٤٤٠).

(٤) قال البخاري: «تركوه»، وقال النسائي: «كوفي متروك الحديث»، وقال الجوزجاني: «كان يضع الحديث».
الضعفاء الصغير (ص٤٧٣)، والضعفاء والمتروكين، للنسائي (ص١٨٧)، والمجروحين (٢/٢٠٠)، والميزان (٥/٤٠٦).

(٥) ولفظه «لا سبق إلا في خف أو حافر أو نصل». أخرجه أبو داود في كتاب الجهاد، باب في السبق، ح٢٥٧٤ج٣/٢٩، والترمذي في الجهاد، باب ما جاء في الرهان والسبق، ح١٧٠٠ج٤/١٧٧، والنسائي في الخيل (٦/٢٢٦)، وابن ماجه في الجهاد، باب السبق والرهان، ح٢٨٧٨ج٢/٩٦٠. وهو حديث صحيح، وإنما الموضوع زيادة لفظ «أو جناح». انظر: تاريخ بغداد (١٢/٣٢٣)، والموضوعات (١/٢٦)، ولسان الميزان (٤/٤٢٢).

(٦) هو محمد بن المنصور عبد الله العباسي، والد هارون الرشيد، من خلفاء =

وقوم وضعوها تعصبا وهوى، كمأمون بن أحمد الهروي[١] في وضعه حديث «يكون في أمتي رجل يقال له محمد بن إدريس. .»[٢]، ولقد رأيت رجلا قام جمعة والناس مجتمعون قبل الصلاة، فابتدأ ليورده فسقط من قامته مغشيا عليه.

وحكى القرطبي في المفهم[٣] عن بعض أهل الرأي أن ما وافق القياس الجلي جاز أن يعزى إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وقوم وضعوها زندقة، ليضلوا الناس كمحمد بن سعيد الشامي المصلوب[٤] في وضعه حديث «لا نبي بعدي إلا أن يشاء الله»[٥] زيادة

= الدولة العباسية، كانت ولايته ما بين١٢٧ و١٦٩. تاريخ بغداد (٥/٣٩١)، وتاريخ الخلفاء، للسيوطي (ص٢٥٣).

(١) قال فيه ابن حبان: «دجال، وهو الذي اختلق حديث «يكون في أمتي... ».
المجروحين (٣/٤٥)، والميزان (٦/٤١١)، والمغني في الضعفاء (٢/٥٣٩)، واللسان (٥/٧)، والكشف الحثيث (ص٢١٣).

(٢) انظر: الكامل، لابن عدي (١/١٨٤)، والموضوعات (٢/٣٠٤)، ومعرفة التذكرة، لابن القيسراني (ص٢٥٧).

(٣) نسبه إلى بعض فقهاء العراق. المفهم (١/١١٥).

(٤) وضاع، مات زنديقا، من السادسة، وله في الترمذي وابن ماجه.
الضعفاء الصغير (ص٤٨٢)، والجرح والتعديل (٧/٢١٦)، والميزان (٦/١٦٤)، والتقريب (ص٨٤٧).

(٥) الأباطيل، للجوزقاني (١/١٢٠-١٢١)، وموضح أوهام الجمع والتفريق (٢/٣٤٣)، والموضوعات (٢/٥)، والمغني في الضعفاء (٢/٥٨٥)، واللآليء المصنوعة (١/٢٦٤)، والفوائد المجموعة (ص٣٢٠).

استثناء، وكعبد الكريم بن [أبي][١] العوجاء[٢] الذي أمر محمد بن سليمان بن علي الهاشمي[٣] بضرب عنقه، قال ابن عدي: «لما أخذ لتضرب عنقه قال: «لقد وضعت فيكم أربعة آلاف حديث أحرم فيها وأحلل»[٤].

وكبيان[٥] الذي قتله خالد القسري[٦] وحرقه بالنار.

---

(١) ساقطة من النسختين، والتصويب من المصادر.

(٢) قال الذهبي: «زنديق معثر».

انظر: ميزان الاعتدال (٤/٣٨٦)، واللسان (٤/٥١)، والكشف الحثيث (ص١٧٢).

(٣) أمير البصرة زمن المهدي، كان من الفرسان الشجعان، مات سنة١٧٣، وكان قتله لابن أبي العوجاء بعد الستين ومائة.

تاريخ الطبري (٤/٥٠٨-٥٥٦-٥٧٠)، والسير (٨/٢٤٠).

(٤) الموضوعات (١/١٩-٢٠)، والميزان (٤/٣٨٦)، والمغني (٢/٤٠٢)، واللسان (٤/٥١-٥٢).

(٥) بيان بن سمعان النهدي، زنديق ادعى ألوهية علي، ثم من بعده لابنه، ثم ادعاها لنفسه.

المجروحين (١/٦٣)، والميزان (٢/٧٥)، والمغني في الضعفاء (١/١١٧).

(٦) الأمير خالد بن عبد الله القسري، الدمشقي، أمير العراقين لهشام، له حديث في المسند وحديث في سنن أبي داود، قتل سنة١٢٦.

تاريخ الطبري (٤/١١٢)، والسير (٥/٤٢٥)، والإعلام (ص٦٣)، والإشارة (ص٦٥)، والبداية والنهاية (١٠/٢٠-٢٣).

وكحديث «الباذنجان لما أكل له»[١]، وكحديث «تلك الغرانيق العلى، وإن شفاعتهن لترتجى»[٢]، قال ابن إسحق وابن خزيمة والبيهقي

---

(١) «حديث باطل لا أصل له»، وللبرهان الناجي كتاب سماه «قلائد المرجان في الوارد كذبا في الباذنجان»، أطال الكلام عليه.
انظر: الموضوعات (١٢٤/٣)، وموضوعات الصغاني (ص١٨)، والمنار المنيف (ص٥١)، ونقد المنقول (ص٤١)، والغماز على اللماز (ص٤٩)، والشذرة (١٨٧/١)، وتمييز الطيب من الخبيث (ص٩٠)، والمقاصد الحسنة (ص١٤١)، وكشف الخفاء (٣٢٨/١)، والفوائد المجموعة (ص١٦٧)، والمصنوع (ص٧٤)، وأسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب (ص٩٠).

(٢) قال ابن حجر في الفتح (٢٩٣/٨)-بعد الكلام على تخريج هذه القصة-: «لكن كثرة الطرق تدل على أن للقصة أصلا، مع أن لها طرقين آخرين مرسلين رجالهما على شرط الصحيحين». وتبعه السيوطي فصححها، كما في أسباب النزول، له (ص١٥٠)، والدر المنثور (٦٥/٦-٦٩).
لكن جمهور المحدثين والمفسرين والأصوليين على تفنيدها، لكونها مما يطعن في العصمة، ويناقض الأصول القطعية من مثل قوله تعالى في سورة النحل، الآية٩٩-١٠٠ «إنه ليس له سلطان على الذين آمنوا وعلى ربهم يتوكلون، إنما سلطانه على الذين يتولونه والذين هم به مشركون»، وغيرها من الآيات.
وقد ألف الشيخ الألباني رحمه الله فيها رسالة «نصب المجانيق في نسف قصة الغرانيق»، وألف فيها أيضا تلميذه الشيخ علي حسن عبد الحميد رسالة «دلائل التحقيق لإبطال قصة الغرانيق رواية ودراية».
انظر الكلام عليها في: الشفا، للقاضي عياض (١٢٤/٢-١٣٢)، وزاد المسير، لابن الجوزي (٤٤١/٥)، وأحكام القرءان، لابن العربي (١٣٠٠/٣-١٣٠٣)، والمحرر الوجيز، لابن عطية (٢١١/١)، والجامع لأحكام القرءان، للقرطبي (٥٤/١٢-٥٧)، وتفسير ابن كثير (٢٣٠/٣)، وروح المعاني، للألوسي =

هذه][1] القصة من وضع الزنادقة، وقال عياض: «باطلة لا تصح عقلا ولا نقلا»، وقال أبو منصور الماتريدي[2]: «هذه من جملة إيحاء الشيطان إلى أوليائه من الزنادقة حتى يلقوا بين أرقاء الدين، ليرتابوا في صحة الدين[القويم][3]، وقيل هي من مفتريات ابن الزبعرى»[4].

وقد أسند[5] العقيلي عن حماد بن زيد قال: «وضعت الزنادقة على رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أربعة عشر ألف حديث»[6].

= (١٧/١٨٢-١٨٦)، والإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، لأبي شهبة (ص٣١٤-٣٢٢)، وقد أطال الكلام في تفنيدها.

(١) إلى هنا انتهى السقط المشار إليه آنفا من النسخة (أ).

(٢) هو محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي، أحد كبار أئمة المتكلمين، كان قوي الحجة، مفحما في الخصومة والجدل، مشهورا برد شبهات الملحدين والمبتدعين، من كتبه «التوحيد»، و«بيان وهم المعتزلة»، وتأويلات القرءان»، مات سنة٣٣٣. الجواهر المضية (٢/١٣٠)، وتاج التراجم (ص٥٩).

(٣) ساقطة من (أ). وكلام الماتريدي هذا وارد في كتابه «قصص الأتقياء»، كما في ظفر الأماني (ص٢١٧).

(٤) في (أ) ابن الزهري، وفي (ب) ابن الزبوي، والصواب ما أثبت، كما في المصادر.

وابن الزبعرى هو عبد الله بن الزبعرى السهمي، شاعر قريش، كان شديد العداوة للنبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والمجادلة له، أسلم بعد الفتح. الاستيعاب (٢/٣٠٠)، وتفسير البيضاوي (٤/١٠٨)، (٥/١٤٩)، ومجمع الزوائد (٧/٦٩).

(٥) في (ب) استدل.

(٦) الضعفاء الكبير (١/١٤)، والكفاية (ص٤٣١)، والتمهيد (١/٤٤). وفيها جميعا «اثني عشر ألف»، بدل «أربعة عشر».

وقوم يتكسبون بذلك في قصصهم كأبي سعيد المدائني[١].

وقد يسند الواضع كلام نفسه أو كلام بعض الحكماء، وقد روى العقيلي بإسناد إلى محمد بن سعيد- وكأنه المصلوب- قال: «لابأس إذا كان كلام حسن أن تضع له إسنادا»[٢].

[**قلت**][٣]: وربما يغلط الإنسان فيقع في شبه الوضع بغير تعمد، كما وقع لثابت بن موسى[٤] الزاهد في حديث «من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار»، الحديث رواه ابن ماجه[٥] عن إسماعيل بن محمد الطلحي[٦] عن ثابت بن موسى الزاهد عن شريك عن الأعمش عن أبي

---

(١) لعله خالد المدائني، كذاب يزيد في الأسانيد. أحوال الرجال (ص١٩٩)، والضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي (١/٢٤٩).

(٢) الضعفاء الكبير (٤/٧١)، والموضوعات (١/٢٥).

(٣) ساقطة من (ب).

(٤) ثابت بن موسى بن عبد الرحمن الضبي، أبو يزيد الكوفي، الضرير، العابد، ضعيف الحديث، من العاشرة، مات سنة٢٢٩.

تهذيب الكمال (٤/٣٧٧)، والكاشف (١/٢٨٣)، والميزان (٢/٨٨)، والتقريب (ص١٨٧).

(٥) كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في قيام الليل، ح١٣٣٣ج١/٤٢٨. وأخرجه القضاعي في مسنده (١/٢٥٤)، وابن أبي حاتم في العلل (١/٧٤)، وابن عدي في الكامل (٢/٩٩)، والخطيب في تاريخ بغداد (١/٣٤١).

(٦) كوفي، صدوق يهم، من العاشرة، مات سنة٢٣٢.

تهذيب الكمال (٣/١٨٧)، والكاشف (١/٢٤٩)، والتقريب (ص١٤٣).

سفيان[١] عن جابر مرفوعا، قال أبو حاتم[٢] [الرازي][٣]: «كتبته عن ثابت فذكرته لابن نمير[٤] فقال الشيخ - يعني ثابتا- لابأس به، والحديث منكر»، قال أبو حاتم[٥]: والحديث موضوع، قال الحاكم[٦]: «دخل ثابت بن موسى على شريك بن عبد الله القاضي، والمستملي بين يديه وشريك يقول حدثنا الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولم يذكر المتن، فلما نظر إلى ثابت بن موسى قال من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار، وإنما أراد ثابتا لزهده وورعه، فظن ثابت أنه روى هذا الحديث بهذا الإسناد»، وقال ابن حبان[٧]: «هذا قول شريك قاله عقب حديث الأعمش عن أبي سفيان عن جابر «يعقد

---

(١) أبو سفيان الإسكاف، طلحة بن نافع الواسطي، نزيل مكة، صدوق، من الرابعة، مات قبل سنة١٢٤.
تهذيب الكمال (٣٣/٣٦٣)، والتقريب (ص٤٦٥)، وطبقات المدلسين (ص٣٩).

(٢) في (ب) أبو حازم.

(٣) ساقطة من (ب).

(٤) محمد بن عبد الله بن نمير الهمْداني، أبو عبد الرحمن الكوفي، لقب بدرة العراق، ثقة حافظ فاضل، من العاشرة، مات سنة٢٣٤. تهذيب الكمال (٢٥/٥٦٦)، وتذكرة الحفاظ (٢/٤٤٠)، والسير (١١/٤٥٥)، والتقريب (ص٨٦٦).

(٥) في العلل (١/٧٤).

(٦) في المدخل (ص١٠٦).

(٧) المجروحين (١/٢٠٧).

الشيطان على قافية رأس أحدكم»[١]، فأدرجه ثابت في الخبر ثم سرقه منه جماعة ضعفاء وحدثوا به عن شريك»، فيكون هذا من أقسام المدرج، فبين جهابذة الحديث رحمهم الله تعالى أمر ذلك كله[٢].

ومن الأحاديث المشهورة على الألسن صحيحة المعنى؛ «السعيد من وعظ بغيره، الشقي من شقي في بطن أمه»[٣]، «الجنة دار الأسخياء»[٤]، «المرء كثير بأخيه»، «الناس كأسنان

---

(١) أخرجه البخاري في التهجد، باب عقد الشيطان على قافية الرأس. .، ح١٠٩١ج١/٣٨٣، ومسلم في صلاة المسافرين، باب ما روي فيمن نام الليل أجمع حتى أصبح، ح٧٦ج١/٥٣٨.

(٢) انظر الكلام على هذا الحديث في: الكامل في الضعفاء (٢/٩٩)، والإرشاد، للخليلي (١/١٧٠)، وشرح الألفية، للعراقي (ص١٢٨)، ونكت الزركشي (٢/٢٩٢-٢٩٦)، ولسان الميزان (٧/١٧٨)، وفتح المغيث (١/٣١١-٣١٤)، والمقاصد الحسنة (ص٤٢٥)، واللآلىء المصنوعة (٢/١٧-١٨)، وكشف الخفاء (٢/٣٦٠)، والمصنوع (ص١٩٢).

(٣) أخرجه مسلم موقوفا على ابن مسعود من كلامه، كتاب القدر، باب كيفية الخلق الآدمي، ح٢٦٤٥ج٤/٢٠٣٧. راجع الكلام عليه في: مجمع الزوائد (٧/١٩٣)، والشذرة (١/٣٢٩)، والمقاصد الحسنة (ص٢٤٠)، وتميز الطيب من الخبيث (ص١٤٩)، وكشف الخفاء (١/٥٤٨)، والفوائد المجموعة (ص٢٥٦)، والأسرار المرفوعة (ص٢٢٠).

(٤) عده ابن الجوزي، والصغاني، والعراقي، وغيرهم في الموضوعات. وقد روي مسلسلا كما في المناهل السلسلة (ص٤٧). الموضوعات (٢/٥٤٢)، والدر الملتقط (ص١٩)، والمغني عن حمل الأسفار (٢/٩٠٥)، وكشف الخفاء (١/٤٠٣).

المشط»[١]، **«الغنى اليأس مما [في]**[٢] **أيدي الناس»**[٣]، **«طاعة النساء ندامة»**[٤].

---

(١) هذا الحديث والذي قبله جزء من حديث واحد، ولفظه «الناس كأسنان المشط إنما يتفاضلون بالعافية، والمرء كثير بأخيه يرفده ويكسوه ويحمله، ولا خير في صحبة من لا يرى مثل ما ترى له». وهو حديث ضعيف جدا، أخرجه ابن عدي في الكامل (٥٧/٧)، وابن الجوزي في الموضوعات (٢٧٣/٣)، وأورده الصغاني في الدر الملتقط (ص٢١).

وانظر مزيد كلام عليه في: الشذرة (١٢٥/٢)، وتمييز الطيب من الخبيث (ص٢٤٠)، والمقاصد (ص٣٧٨)، واللآلىء المصنوعة (١٥٦/٢)، وكشف الخفاء (٢٦٤/٢)، والفوائد المجموعة (٢٢٨)، والسلسلة الضعيفة، (٦٠/١)، و (٣٦٩/٤).

(٢) ساقطة من (ب).

(٣) فيه أبو بكر زياد بن إبراهيم العجلي، قال فيه أبو حاتم: مجهول، والحديث الذي يرويه منكر»، ثم ساق له هذا. وقد روى الحاكم في المستدرك (٣٢٦/٤) نحوه بلفظ «عليك باليأس مما في أيدي الناس، فإنه الغنى».

انظر: الدر الملتقط (ص٢١)، ولسان الميزان (٦١/١)، والشذرة (١٨١/١)، والتمييز (ص١٨١)، والفوائد (ص٢٦٠).

(٤) أخرجه الشهاب في مسنده (١٦٠/١)، وابن عدي في الكامل (٣٦٢/٢)، والعقيلي في الضعفاء (٧٤/٤)، ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات (٧١/٣).

وفي إسناده عنبسة بن عبد الرحمن، ليس بشيء، وعثمان بن عبد الرحمن الطوائفي لا يحتج به. وفي إسناد العقيلي محمد بن سليمان بن أبي كريمة، قال عنه: «حدث عن هشام ببواطيل لا أصل لها، منها هذا الحديث».

ومن شواهده حديث «هلكت الرجال حين أطاعت النساء» أخرجه أحمد =

«البلاء موكل بالمنطق»[١] «دفن البنات من المكرمات»[٢]،

= (٤٥/٥)، والحاكم وصححه (٢٩١/٤)، والبزار (١٣٧/٩)، والطبراني في الأوسط (١٣٥/١)، وابن عدي (٤٣/٢).

انظر: الشذرة (٣٤٢/١)، والمقاصد (ص٢٤٨)، واللآلىء المصنوعة (١٧٤/٢-١٧٥)، وكشف الخفاء (٤/٢)، والفوائد المجموعة (ص١٢٩-١٣٠)، وأسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب، لمحمد درويش (ص١٤٧).

(١) أخرجه البيهقي في الشعب (٢٤٤/٤)، والخطيب في تاريخ بغداد (٢٧٩/١٣)، وفيه نصر بن باب أحد الكذابين-كما في الميزان (٢٥٠/٤)، واللسان (١٥٠/٦)-. قال السخاوي في المقاصد (ص١٤٨): «وقد أورد ابن الجوزي هذا الحديث في الموضوعات، . . ، ولايحسن بمجموع ما ذكرناه الحكم عليه بذلك».

انظر: موضوعات الصغاني (ص٢)، والشذرة (١٩٦/١-١٩٧)، وتمييز الطيب من الخبيث (ص٩٤)، وفيض القدير (٢٢٢/٣)، وكشف الخفاء (٣٤٤/١)، والفوائد المجموعة (ص٢٣٠)، والأسرار الرفوعة (ص١٦٨)، وأسنى المطالب (ص٩٢).

(٢) أخرجه القضاعي في مسنده (١٧٢/١-١٧٣)، والفسوي في المعرفة والتاريخ (١٥٩/٣)، وابن عدي (٢٧٨/٢)، (١٩٣/٦)، وأبو نعيم في الحلية (٢٤٥/٧)، والخطيب في تاريخ بغداد (٩٧/٥)، (٢٩١/٧).

انظر: موضوعات الصغاني (ص٢٣)، ومجمع الزوائد (١٢/٣)، والغماز (ص١٣٥)، والشذرة (٢٩٤/١)، والمقاصد (ص٢١٤)، واللآلىء المصنوعة (٤٣٨/٢)، وكشف الخفاء (٤٨٩/٢)، والفوائد المجموعة (ص٢٦٦)، والأسرار (ص١٦٤).

«استعينوا على قضاء حوائجكم بالكتمان»[١]. **«من كثر كلامه كثر سقطه»**[٢]، **«من عزى مصابا فله مثل أجره»**[٣]، **«من أخلص الله أربعين**

---

(١) أخرجه القضاعي في مسنده (٤١١/١)، والطبراني في الأوسط (٥٥/٣)، والصغير (١٤٩/٢)، والعقيلي فيالضعفاء (١٠٩/٢)، وابن أبي حاتم في العلل (٢٥٥/٢)، وابن عدي في الكامل (٤٠٤/٣)، وأبو نعيم في الحلية (٢١٥/٥)، (٩٦/٦)، والخطيب في التاريخ (٥٧/٨). وأورده ابن الجوزي في الموضوعات (٥٠٤/٢-٥٠٦).

والمؤلف هنا تبع الصغاني وابنَ الجوزي في الحكم على هذا الحديث بالوضع، والصحيح أنه ضعيف لا موضوع كما حكم بذلك غير واحد من أهل العلم، ومنهم العراقي في المغني (٨٦٤/٢)، والسمهودي في الغماز (ص٣)، وابن الديبع في التمييز (ص٤٣)، والمناوي في الفيض (٤٩٢/١-٤٩٣)، والشوكاني في الفوائد (ص٧٠)، بل إن الشيخ الألباني صححه في صحيح الجامع (٢٢٣/١) بعد أن كان أورده في ضعيف الجامع، وحكم بوضعه.

وانظر: معرفة التذكرة (ص٩)، والشذرة (٧٦/١)، والمقاصد (ص٥٦)، واللآلىء المصنوعة (٨١/٢)، وكشف الخفاء (١٣٥/١)، وأسنى المطالب (ص٤٥)، وإقامة البرهان على ضعف حديث «استعينوا على. .»، لخالد المؤذن.

(٢) أخرجه ابن أبي الدنيا في الصمت (ص٦٣)، والعقيلي في الضعفاء (٣٨٤/٣)، وابن عدي (١٦/٥)، وأخرجه الطبراني في الأوسط (٣٧٠/٢) موقوفا على عمر، وعن ابن عمر مرفوعا (٣٢٨/٦)، وفيه عبدة بن عبد الرحيم تكلم فيه. والصحيح وقفه على عمر كما أفاد ذلك العراقي وغيره.

انظر: المغني (٧٧١/٢)، والشذرة (١٩٠/٢)، والمقاصد (ص٤٢٦)، وفيض القدير (٢١٣/٦)، وكشف الخفاء (٣٦١/٢).

(٣) أخرجه الترمذي، كتاب الجنائز، باب ما جاء في أجر من عزى مصابا =

صباحا ظهرت ينابيع الحكمةمن قلبه»[١]، «من أشهر[٢] صاحب بدعة ملأ الله قلبه أمنا وإيمانا»[٣]، «كأن الحق فيها على غيرنا وجب،

= ح١٠٧٣ج٣/٣٨٥، وابن ماجه في الجنائز، باب ما جاء في ثواب من عزى مصابا، ح١٦٠٢ج١/٥١١، والطبراني في الأوسط (٩/١١٨)، وأبو نعيم في الحلية (٧/٩٩).

وأورده الصغاني في موضوعاته (ص١٣)، وابن الجوزي (٣/٥٢٥)، وابن القيسراني في معرفة التذكرة (ص٢٢٤)، والصحيح أنه ضعيف، ولايصل إلى درجة الوضع، كما بين ذلك النووي في المجموع (٥/٣٠٥)، وابن حجر في التلخيص (٢/١٣٨).

وانظر مزيد كلام عليه في: الشذرة (٢/١٨٠)، والمقاصد (ص٤١٩)، واللآلىء المصنوعة (٢/٤٢١)، وكشف الخفاء (٢/٣٤٤)، والفوائد المجموعة (ص٢٦٦)، وأسنى المطالب (ص٢٣٤)، وإرواء الغليل (٣/٢١٧-٢١٩).

(١) أخرجه الشهاب القضاعي في مسنده (١/٢٨٥)، وابن أبي شيبة في المصنف (١٣/٢٣١)، وأبو نعيم في الحلية (٥/١٨٩).

انظر الكلام على ضعفه في: المغني (٢/٤٣٦)، والغماز (ص١٤٠)، والشذرة (٢/١٤٤)، والمقاصد الحسنة (ص٣٩٥)، والأسرار المرفوعة (ص٣١٥)، وكشف الخفاء (٢/٢٩٢)، وأسنى المطالب (ص٢١٧)، والسلسلة الضعيفة (١/٥٥).

(٢) في (ب) من انتهر. وبهذاللفظ أخرجه الشهاب في مسنده (١/٣١٨).

(٣) خرجه أبو نعيم في الحلية (٨/٢٠٠)، والخطيب في تاريخه (١٠/٢٦٣)، وقد ضعف العراقي في المغني (١/٤٧١)، وقال القاري في المصنوع (ص١٧٦)، وفي الأسرار (ص٤٦٩) «موضوع»، وأقره عليه العجلوني في كشف الخفاء (٢/٢٩٨).

وكأن الموت فيها على غيرنا كتب»[١]، «طوبى لمن شغله عيبه عن عيوب الناس»[٢]، «اطلبوا الخير عند حسان الوجوه»[٣]، «تجافوا عن ذنب السخي»[٤]، «ارحموا ثلاثة عزيز أذل، وغني قوم افتقر، وعالما

---

(١) هو طرف من حديث طويل ساقه ابن حبان في المجروحين (٩٧/١) في ترجمة أبان بن عياش، وقال: «سمع من أنس، وجالس الحسن كثيرا، وكان ربما سمع كلامه فجعله من كلام أنس عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهو لا يعلم، ومن تلك الأشياء التي سمعها من أنس هذا الكلام». انظر: الميزان (١٢٧/١)، والوقوف على الموقوف (ص٧٨)، والأسرار (ص٣٨٨).

(٢) أخرجه ابن حبان في المجروحين (٩٧/١)، وابن الجوزي في العلل المتناهية (٨٢٨/٢)، بأسانيد ضعيفة.
انظر الكلام عليه في: المغني (٤٥/١-٤٦)، وتنزيه الشريعة (٣٤٠/٢)، والشذرة (٣٨٠/١)، والمقاصد الحسنة (ص٢٧٧)، واللآلىء المصنوعة (٣٥٨/٢)، وكشف الخفاء (٥٩/٢).

(٣) روي هذا الحديث من طرق كثيرة كلها ضعيفة، وبعضها أشدضعفا من بعض، كما أشارإلى ذلك العراقي في المغني (١٠٢٧/١)، فقد أخرجه القضاعي في مسنده (٣٨٤/١)، وابن عدي في الكامل (٦٢٢/٢)، والطبراني فيالأوسط (١٢٩/٤، ٣٨٦)، (١٧٦/٦)، وأبو نعيم في الحلية (١٥٦/٣)، والخطيب في تاريخه (١١/٧)، (٤٣/١١)، (١٥٨/١٣)، ووهم الشوكاني فعزاه إلى الترمذي.
وانظر الكلام على طرقه، وبيان ضعفها في: معرفة التذكرة (ص١٠١)، ومجمع الزوائد (١٩٥/٨)، والمقاصد الحسنة (ص٨٠)، واللآلىء المصنوعة (٧٩/٢)، والأسرار المرفوعة (ص٤١٧)، و كشف الخفاء (١٥٢/١)، والفوائد (ص٦٧)، والسلسلة الضعيفة، ح١٥٨٥ (٨٧/٤).

(٤) أخرجه الطبراني في الأوسط (٤٦/٢)، (٣/٦) وقال: «تفرد به بشر- يعني ابن عبيد الدارسي-»، وأبو نعيم في الحلية (١٠٨/٤)، والخطيب في تاريخه =

يلقن[١] الحمقى»[٢]، «لاهم إلا هم الدين، ولاوجع إلا وجع العين»[٣]، «المعدة بيت الداء والحمية رأس كل دواء»[٤]، «عليكم بدين

= (٣٣٥/٨)، (٩٨/١٤). وأورده الصغاني في موضوعاته (ص٣٠)، وابن الجوزي (٥٤٠/٢).

وهو حديث ضعيف لا موضوع، بل قال العراقي في رسالته المطبوعة في آخر مسند الشهاب (٣٦٤/٢) في الرد على الصغاني «يشبه أن يكون إسناده حسنا».

وانظر الكلام عليه في: المغني (٩٠٢/٢)، ومجمع الزوائد (٢٨٢/٦)، والشذرة (٩٩/١)، والمقاصد الحسنة (ص٧٣).

(١) في (ب) يلعب به.

(٢) أخرجه الشهاب القضاعي في مسنده (٤٢٨/١)، وابن حبان في الضعفاء (١١٨/٢)، وابن الجوزي فيالموضوعات (٣٨٦/١-٣٨٨)، و أورده الصغاني في الموضوعات (ص٣١). والصحيح أنه من كلام الفضيل بن عياض.

راجع: معرفة التذكرة (٩٨)، والغماز (ص٣٢)، والشذرة (٦٧/١)، والمقاصد الحسنة (ص٤٩)، وكشف الخفاء (١٢٥/١).

(٣) أخرجه القضاعي في المسند (٧٢/٢)، والطبراني في الوسط (١٥٤/٦)، وابن حبان في المجروحين (٣٥٠/١)، وابن الجوزي في الموضوعات (١٩/٣). قال المناوي في الفيض (٤٣٩/٦): «وحكم ابن الجوزي عليه بالوضع، ونوزع بما لا طائل فيه».

انظر: موضوعات الصغاني (ص٣٣)، ومعرفة التذكرة (ص٢٥٢)، وميزان الاعتدال (٣٣٦/٣)، ومجمع الزوائد (٣١٠/٢)، والغماز (ص١٥٢)، والشذرة (٢٥٦/٢)، والمقاصد الحسنة (ص٤٦٩)، والأسرار المرفوعة (ص٣٦٩)، وكشف الخفاء (٤٩٧/٢)، والفوائد (ص١٤٨)، وأسنى المطالب (ص٢٧٧).

(٤) لا يصح رفعه إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بل هو من كلام طبيب العرب الحارث بن كلدة. قال العراقي في المغني (٧٥٤/٢): «لم أجد له أصلا». =

العجائز»[١]، «عليكم بحسن الخط»[٢]، «المستحي محروم»[٣]، «لاتسافروا والقمر في العقرب»[٤]، .....

= انظر: مجمع الزوائد (٥/٨٦)، والغماز (ص١٢٨)، والشذرة (٢/١٣٦)، والمقاصد الحسنة (ص٣٨٩)، والأسرار المرفوعة (ص٣٠٩)، وكشف الخفاء (٢/٢٧٩)، والفوائد (ص٢٦٢)، وأسنى المطالب (ص٢٥٧).

(١) أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (١/٤٤٥-٤٤٦). قال ابن القيسراني في معرفة التذكرة (ص١٦٦): «ليس له أصل من رواية صحيحة ولاسقيمة»، ونقل كلامه العراقي في المغني وأقره (٢/٧٤٥)، لكن قال الألباني في الضعيفة (١/٦٩) إن له أصلا موقوفا على العمرين، والله أعلم.

انظر: موضوعات الصغاني (ص٤٣)، والغماز (ص٨٨)، والشذرة (١/٣٩٩)، والمقاصد الحسنة (ص٢٩٠)، والأسرار المرفوعة (ص٢٤٨)، وكشف الخفاء (٢/٩٢)، والفوائد (ص٥٠٥).

(٢) لم أقف على من خرجه، لكن ذكره الصغاني فلي موضوعاته (ص١١) بلفظ «عليكم بحسن الخط، فإنه مفاتيح الرزق»، وأقره العجلوني في كشف الخفاء (٢/٩٢).

(٣) أورده الصغاني (ص٤٤)، ثم قال: «وهذا مع كونه موضوعا مذكور في كلمات تورث قائلها الكفر»، وأقره العجلوني في كشف الخفاء (٢/٢٦٨).

(٤) تمامه «لاتسافروا في محاق الشهر، ولا إذا كان القمر في العقرب»، -والمَحاق بالتثليث من الشهر، ثلاث ليال من آخره.

لسان العرب (١٠/٣٣٩)، والدرر المبثثة (ص١١٤).

والحديث موضوع، قال ابن تيمية في لفتاوى (٣٥/١٧٩): «كذب مختلق باتفاق أهلالحديث». وذكره الصغاني في الموضوعات (ص٤٤)، لكن قال السخاوي في المقاصد (ص٤٦٠): «يروى. . عن علي من قوله، ويشهد له ما في سؤالات ابن الجنيد لابن معين بسنده إلى علي أنه كان يكره أن يتزوج أو =

«خير خلكم خير خمركم»[(١)].

= يسافر إذا كان القمر في العقرب»، ونقل المناوي في فيض القدير (٢/٤٤٩) عنه مثل ذلك.

قلتُ: هذا الأثر أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد (٧/٢٩٦)، (١١/١٨٣)، ولا يصح عن علي، فيه عمر بن مجاشع، ذكره البخاري في التاريخ الكبير (٦/١٩٥)، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٦/١٣٥) ولم يذكرا فيه جرحا ولا تعديلا، وذكره ابن حبان في الثقات (٧/١٨٦).

وفيه أيضا إبراهيم بن ناصح، وهو آفته، قال فيه أبو نعيم: «متروك الحديث».

انظر: الضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي (١/٥٧)، وميزان الاعتدال (١/١٩٧)، ولسان الميزان (١/١١٦). قال في لسان الميزان (٤/٣٢٤): «المعروف عن علي الإنكار على من يعتقد ذلك، وعنه في ذلك قصة ذكرها الخطيب في كتاب النجوم». والقصة المشار إليها هي أن عليا أراد السفر لقتال الخوارج فعرض له منجم فقال له: يا أمير المؤمنين! لا تسافر فإن القمر في العقرب، فإنك إن سافرت هزم أصحابك، فقال علي: بل أسافر ثقة بالله، وتوكلا على الله، وتكذيبا لك، فسافر فبورك له في ذلك السفر».

قلت: وهذا هو الأليق بأمير المؤمنين علي رضي الله عنه، كيف وهو الذي تربى في حجر رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وتعلم منه كمال التوحيد، ونفي التطير بالأزمنة والأمكنة.

انظر: الكامل، لابن الأثير (٢/٦٥٢)، ومجموع الفتاوى (٣٥/١٧٩)، ومفتاح دار السعادة، لابن القيم (٢/٢١٥-٢١٦)، والغماز (ص١٥١)، والشذرة (٢/٢٤٣)، والتمييز (ص٢٩٦)، وكشف الخفاء (٢/٤٧٢)، والفوائد (ص٥٠٧).

(١) انظر: موضوعات الصغاني (ص١٤)، والفتاوى (٢١/٤٨٥)، والمقاصد الحسنة (ص٢٠٦)، والشذرة (١/٢٨١)، وكشف الخفاء (١/٤٧٠)، وتمييز الطيب (ص١٢٧)، والسلسلة الضعيفة (٣/٣٤٤).

ومن الموضوعات الأربعون الوداعية[١]، والوصايا المنسوبة لعلي رضي الله عنه[٢]، ونهج البلاغة من كلامه أيضا، [والصحيح أنها مجموعة من أحاديثه على[٣] النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ومن كلام علي رضي الله عنه، ومن كلام بعض السلف، ومن كلام بعض الحكماء، ومما وضعه بعض المبتدعين، جامعها الشريف الرضي الموسوي[٤] كما بينته في غير هذا الموضع.

---

(١) نسبة إلى أبي نصر محمد بن علي بن ودعان الموصلي الحاكم -أي حاكم الموصل-، كان يضع الحديث، مات سنة٤٩٤.
موضوعات الصغاني (ص٤٧)، والميزان (٦/٢٦٨)، والسير (١٩/١٦٤)، ولسان الميزان (٥/٣٠٥)، وكشف الخفاء (٢/٥٥١).

(٢) قال الصغاني في الدر الملتقط (ص٤٩): «ومنها أيضا -أي الموضوعات- الوصايا التي ينسبونها إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أوصى بها عليا كرم الله وجهه، وكلها موضوعة ما خلا الحديث الأول، وهو قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «يا علي أنت مني بمنزلة هارون من موسى»، إلى أن قال: «والذي وضعها هو حماد بن عمرو النصيبي». وقال في الموضوعات (ص٥): «كلها من وضع حماد بن عمرو النصيبي، وهو عند أئمة الحديث متروك كذاب». قلت: وليست كلها من وضع حماد هذا -كما قال - بل منها ما وضعه غيره، كما وضع إسحق بن نجيح الملطي حديث الوصية في الجماع عن علي. انظر: ميزان الاعتدال (١/٢٠٠)، واللآليء المصنوعة (٢/٢١١، ٣٧٤)، وكشف الخفاء (٢/٥١٨-٥١٩، ٥٦٥).

(٣) كذا في النسخة، وقبلها كلمة مطموسة، ولعلها «يرويها عن»، أو «رواها عن».

(٤) هو أبو الحسن محمد بن الحسين بن موسى، المعروف بالشريف الرضي، كان عالما شاعرا مبرزا فقيها، له تصانيف، مات سنة ٤٠٦. سير أعلام النبلاء (١٧/٢٨٥)، وميزان الاعتدال (٦/١٨)، والإعلام (ص١٧١)، ولسان الميزان (٥/١٤١).

ولله در][1] قوله: «أول ما خلق الله العقل...»الحديث[2]، نص على وضعه أبو جعفر العقيلي، والدارقطني، وابن حبان، وابن الجوزي.

ومثل هؤلاء الذين يضعون الأحاديث، وإن خفي حالهم على كثير من الناس، فإنه لم يخف حالهم على جهابذة الحديث ونقاده الذين خصهم الله تعالى بنور السنة، وقوة البصيرة، فلم يخف عليهم حال مفتر[3]، ولا زور كذاب، قال ابن المبارك: «لو هم رجل في السحر أن يكذب في الحديث لأصبح والناس يقولون كذاب»، وقال لما قيل له هذه

---

(١) ساقط من (ب).

(٢) أخرجه الطبراني في الأوسط (٢/٢٣٥)، (٧/١٩٠)، والعقيلي في الضعفاء (٣/١٧٥)، وابن عدي في الكامل (٢/٣٩٠)، (٦/١٣)، وأبو نعيم في الحلية (٧/٣١٨)، وابن الجوزي في الموضوعات (١/٢٧٣).

قال ابن تيمية في الفتاوى (٣٥/١٥٣): «موضوع باتفاق أهل العلم بالحديث»، وقال ابن القيم في المنار المنيف (ص٦٦): «أحاديث العقل كلها كذب». وقال محمد الداودي في منظومته «مرشدة الأخيار» التي نظم فيها ما أورده الفيروزبادي من الموضوعات في آخر سفر السعادة.

وباب فضل العقل ليس يثبت ... فيه حديث حسن فاستثبتوا

وانظر: العلل المتناهية (١/٥٤)، والمغني، للعراقي (١/٤٨)، ومجمع الزوائد (٨/٢٨)، والغماز (ص٤)، والمقاصد الحسنة (ص١١٨)، والشذرة (١/١٥٦)، وفيض القدير (٤/٥١٠)، والأسرار المرفوعة (ص١٥٤)، والفوائد المجموعة (ص٤٧٨)، وأسنى المطالب (ص٦٧).

(٣) في (ب) مغير.

الأحاديث المصنوعة، فقال: «يعيش لها الجهابذة»[١]، وقال سفيان: «ما ستر الله تعالى أحدا يكذب في الحديث»[٢]، وقال عبد الرحمن بن مهدي: «لو أن رجلا هم أن يكذب في الحديث لأسقطه الله»[٣].

❊ ❊ ❊ ❊

(١) مقدمة الجرح والتعديل (٣/١)، وشرح ألفية العراقي (ص١٢٤).

(٢) المحدث الفاصل (ص٣١٨)، والموضوعات (٣٩/١).

(٣) روي نحو ذلك عن ابن المبارك وسفيان. المجروحين (٢٥/١)، والموضوعات (٣٩/١).

النوع الرابع والثلاثون: المسلسل

وهو ما تتابع رجال إسناده عند روايته على صفة أوحالة، إما في الراوي، [أو في الرواية وصفة الراوي][(١)]، وإما قول أو فعل أو غير ذلك، كمسلسل «والله إني لأحبك»[(٢)]، وحدثني والله فلان[(٣)]، ومسلسل المصافحة[(٤)]، .....

---

(١) ساقط من (ب).

(٢) هو حديث معاذ رضي الله عنه قال قال لي رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «إني أحبك فقل في دبر كل صلاة اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك».
أخرجه أبو داود في الوتر، باب في الاستغفار، ح١٥٢٢ج٢/٨٦، والنسائي في السهو، باب الدعاء بعد الذكر (٣/٥٣)، وأحمد (٢/٢٩٩)، وابن خزيمة (١/٣٦٩)، وابن حبان (٥/٣٦٤).
وانظر تسلسله في: أحاديث مسلسلات، للمؤلف (ل٥٤/ب)، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد»، وجزء في المسلسلات الحديثية، لابن طلة (ق٨٨)، واقتفاء الأثر (ص١٧٥)، والمناهل السلسلة (ص١٣).

(٣) الجواهر المكللة (ص٦٨-٦٩)، والمناهل السلسلة (ص٩٥-٩٦).

(٤) المسلسلات بالمصافحة كثيرة، أشهرها حديث أنس رضي الله عنه: صافحت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فلم أر خزا ولا حريرا ألين من كف رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وفي رواية، فما مسست كفا...». قال السخاوي: «قد صح المتن دون التسلسل». =

والتشبيك باليد[١]، والعد فيها[٢]، ورفعالأيدي في الصلاة[٣]، ووضع اليدعلى الرأس[٤]، .....

= انظر: عقد اللآلىء (ق٢٢)، وأحاديث مسلسلات (ل٥٢/ب)، ومناقب علي بن أبي طالب (ص٣٨)، وجزء في المسلسلات الحديثية (ق٨٠)، والجواهر المكللة (ق٧٩)، واقتفاء الأثر (ص١٦٦)، والمناهل السلسلة (ص٢١)، وظفر الأماني (٦٢).

(١) وفيه عن أبي هريرة رضي الله عنه: شبك بيدي أبو القاسم صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وقال: خلق الله الأرض يوم السبت. .». المتن بدون تسلسل صحيح. أخرجه مسلم في كتاب التوبة، باب ابتداء الخلق، ح٢٧٨٩ج٤/٢١٤٩، وأحمد (٢/٣٢٧)، والنسائي في الكبرى (٦/٢٩٣، ٤٢٧)وابن خزيمة (٣/١١٧)، وابن حبان (١٤/٣٠)، والبيهقي (٩/٣). وانظر: المعرفة، (ص٣٣)، وعقد اللآلىء (ق٢٤)، أحاديث مسلسلات (ل٥٣/أ)، الجواهر (ق٨٠).

وقد فسر الشد في المصافحة والتشبيك بتأكيد الصحبة، وبالاشتداد في الدين.

وانظر: اقتفاء الأثر (ص١٦٩)، وفهرس الهلالي (ق٢٠٥).

(٢) هو مروي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه «حدثني رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وعدهن في يدي قال: عدهن جبريل في يدي، قال جبريل: هكذا نزلت بهن من عند رب العزة عز وجل اللهم صل على محمد...» الحديث.

أخرجه الحاكم في المعرفة (ص٣٢)، والقاضي عياض في الشفاء (٢/٦٩-٧٠)، والمؤلف في مناقب الأسد الغالب (ص٤١-٤٢)، وفي أحاديث مسلسلات (ل٥٧/ب)، والسخاوي في الجواهر (٨٣-٨٤)، وقال في القول البديع (ص٤٨): «ورجال سنده فيهم من اتهم بالكذب والوضع، فالحديث بسبب ذلك تالف».

(٣) جزء رفع الأيدي في الصلاة، للبخاري، والجواهر المكللة (٨٢).

(٤) عن ابن مسعود قال: قرأت على رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فلما بلغت هذه الآية =

والاتكاء[١]، وقراءة سورة الصف[٢]، وكاتفاق أسماء الرواة

= أي قوله تعالى ﴿لو أنزلنا هذا القرءان على جبل...﴾- من سورة الحشر قال: ضع يدك على رأسك فإن جبريل عليه السلام لما نزل بها علي قال: ضع يدك على رأسك فإنها شفاء من كل داء إلا السام-والسام الموت-». أخرجه الطبراني في الأوسط (٢/٢٣٦)، (٧/١٩٠)، وأبو نعيم في تاريخ أصبهان (١/١٥٤)، والخطيب في تاريخ بغداد (١/٣٧٧-٣٧٨). قال الذهبي في الميزان (٦/٤٩) في ترجمة محمد بن أحمد المقري، أبي الطيب غلام ابن شنبوذ: «زعم أنه قرأ على إدريس بن عبد الكريم، وروى عنه حديثا باطلا بإسناد ما فيهم متهم، فالآفة هو». ولم يذكر الذهبي لفظ الحديث، وإنما أشار إليه كما هو واضح، وذكره ابن حجر في لسان الميزان (٥/٥٢).

وانظر: الدر المنثور (٨/١٢١)، وتنزيه الشريعة (١/٢٩٥-٢٩٦)، والفوائد المجموعة (ص٣١٢-٣١٣)، والمناهل السلسلة (ص٤٠)، وزوائد تاريخ بغداد على الكتب الستة، لخلدون الأحدب (١/٣٩٢-٣٩٥).

(١) وهو حديث أنس عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «ما حسن الله خلق رجل ولا خلقه فتطعمه النار». قال السخاوي في الجواهر (٨٦-٨٧): «وفي سنده غير واحد ممن لم أقف على الحكم فيهم، واحسبه لا يصح تسلسلا»، وقال الأيوبي في المناهل (صص٤٥): «وفي إسناده مجاهيل».

وأما المتن فقد أخرجه الطبراني في الأوسط (٧/٣٧)، وابن عدي في الكامل (٣/٨١)، والبيهقي في الشعب (٦/٢٤٩)، وفي إسناده من ضعف.

انظر: الترغيب والترهيب (٣/٢٧٤)، ولسان الميزان (٢/٤٢٤)، وفيض القدير (٥/٤٤١)، وضعيف الجامع (ص٧٣٠).

(٢) وهو عن عبد الله بن سلام قال: قعدنا نفر من أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فتذاكرنا فقلنا: لو نعلم أي الأعمال احب إلى الله عز وجل لعملناه فأنزل الله ﴿سبح لله ما في السماوات وما في الأرض وهو العزيز الحكيم...﴾ حتى =

كالمحمدين[١]، وبحرف العين[٢]، أو صفتهم كحديث القراء[٣]، والفقهاء[٤]،

والحفاظ[٥]، أو نسبتهم كحديث كل رواته دمشقيون أو مصريون، أو صفة الرواية كالمسلسل بسمعت أو بأخبرنا أو وهو متكىء ونحوه[٦].

= ختمها، قال عبد الله فقرأها علينا رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ...، وهكذا كل راو فعل إلى منتهاه.

أخرجه الترمذي، كتاب التفسير، باب ومن سورة الصف، ح٣٣٠٩ج٥/٤١٢، وأحمد (٥/٤٥٢)، والدارمي (٢/٢٦٣)، والحاكم (٢/٤٨٦).

وهذا المسلسل من أقوى المسلسلات وأصحها، إن لم يكن أقواها وأصحها.

انظر: الموقظة (ص٣٧)، والسير (٢/٤٢٤)، وتفسير ابن كثير (٤/٣٥٨)، وعقد اللآليء (ق٢٩)، واقتفاء الأثر (ص١٧٦)، والمناهل السلسة (ص٨٥)، والآيات البينات، للفاسي (ص١٩-٢٠).

(١) عقد اللآليء (ق٢٠)، وجزء في فضل من سمي بمحمد، للمؤلف، والجواهر المكللة (٥٤-٥٥)، والمناهل السلسلة (ص١٢١)

(٢) أي بحرف العين في أول اسم كل راو. الجواهر المكللة (٥٥)، والمناهل السلسلة (ص١١١-١١٣).

(٣) النشر (٣/٣٨٢-٣٨٣)، والجواهر (ص٤٦)، والمناهل (ص١٣٣-١٣٧).

(٤) الأحاديث المسلسلة بالفقهاء كثيرة جدا أشهرها حديث «المتبايعان بالخيار»، ودعاء النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لابن عباس بالفقه في الدين. الجواهر (٤٤)، وظفر الأماني (ص١٧٨)، والمناهل (ص٢٤٥).

(٥) عقد اللآليء (ق٥٨)، والجواهر (٤٤)، وظفر الأماني (ص١٨١)، والمناهل (ص١٣١).

(٦) معرفة علوم الحديث (ص٣٠-٣١)، والجواهر (ص٨٦-٩٢).

وأشرفه ما دل على اتصال السماع وعدم التدليس[١]. ومن فوائده زيادة الضبط، وقلما يسلم عن خلل في التسلسل في أواخره كالمسلسل بالأولية[٢] على الصواب، فإنه منقطع التسلسل من سفيان بن عيينة، ومن رفع تسلسله بعده فقد غلط، والله أعلم.

❊ ❊ ❊ ❊

---

(١) علوم الحديث (ص٢٣٧)، والمنهل الروي (ص٥٧)، والاقتراح (ص١٩)، وشرح الألفية، للعراقي (ص٣٢٩)، وفتح المغيث (٤/٤٠).

(٢) من أشهر الأحاديث المسلسلة وأصحها، وهو قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «الراحمون يرحمهم الرحمن، ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء». أخرجه أبو داود، كتاب الأدب، باب في الرحمة، ح٤٩٤١ج٤/٢٨٥، والترمذي، كتاب البر، باب ما جاء في رحمة المسلمين، ح١٩٢٤ج٤/٣٢٣، وأحمد (٢/١٦٠). عقد اللآلي ء (ق١٩-٢٠)، والأحاديث الأربعون العليا (ل١٧/...)، وأحاديث مسلسلات (ل٥٢/ب)، والإمتاع بالأربعين المتباينة بشرط السماع، لابن حجر (ص٦٢-٦٧)، واقتفاء الأثر (ص١٦٥-١٦٦)، وظفر الأماني (ص١٦١)، والمناهل (ص٦).

النوع الخامس [والثلاثون][1] والسادس والثلاثون: العالي والنازل

وهما راجعان إلى علو الإسناد ونزوله، وتقدم معرفة ذلك وأقسامه في النوع الخامس من الأصل الثاني، ولابأس بإيراد ما يقع لنا به من أمثلة ما تقدم من العالي والنازل لتعلم حقيقته.

أخبرنا شيخنا أبو حفص عمر بن الحسن المراغي وغيره بقراءتي عليهم [متفرقين] قالوا أخبرنا أبو الحسن علي بن أحمد المقدسي، أنا محمد بن أبي زيد الكراني إجازة[2]، أنا محمود بن إسماعيل الصيرفي، أنا أحمد بن محمد بن فادشاه[3]، أنا أبو القاسم سليمان بن أحمد بن

---

(١) ما بين المعقوفتين في هذه الصفحة ساقط من (ب).

(٢) محمد بن أبي زيدبن حمد بن أبي نصر الكراني الأصبهاني، الخباز، الشيخ المعمر الصدوق، مسند أصبهان، سمع من الحداد ومحمود الأشقر، وعنه ابن خليل وغيره، مات سنة ٥٩٧.
سير أعلام النبلاء (٢١/٣٦٣)، والإعلام (ص٢٤٦)، والإشارة (ص٣١١)، وذيل التقييد (١/١٢٦).

(٣) الشيخ الرئيس المسند، أبو الحسين بن فاذشاه الأصبهاني، سمع الكثير من الطبراني، حدث عنه الحداد وعدة، مات سنة٤٣٣. التقييد (ص١٧٢)، وتكملة الإكمال (١/٣٥٩)، والسير (١٧/٥١٥)، ولسان الميزان (١/٢٦٢).

أيوب الحافظ، ثنا أبو زرعة عبد الرحمن بن عمرو الدمشقي، وأحمد بن محمد بن الحارث[١]، قالا ثنا علي بن عياش[٢] ثنا حسان [٣][بن نوح[٤] قال رأيت عبد الله بن بسر يقول أترون كفي هذه؟وضعتها على كف رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ونهى عن صيام يوم السبت إلا في فريضة، وقال: «إن لم يجد أحدكم إلا لحاء[٥] شجرة فليفطر عليه»[٦].

---

(١) أحمد بن محمد بن الحارث بن محمد بن عبد الرحمن بن عِرْق، حدث عن أبيه وعن علي بن عياش، عنه الطبراني. تكملة الإكمال (٤/٣٦٨).

(٢) علي بن عياش الألهاني الحمصي، البكاء، ثقة ثبت، من التاسعة، مات سنة ٢١٩. تهذيب الكمال (٢١/٨١)، والسير (١٠/٣٣٨)، وتذكرة الحفاظ (١/٣٨٤)، والتقريب (ص٧٠٢).

(٣) من هنا فإلى قوله «كابن أبي داود»، في نوع الناسخ والمنسوخ ساقط من النسخة (أ)، مقدار ورقة كاملة.

(٤) حسان بن نوح النصري-بفتح النون-، أبو أمية، أو أبو معاوية الحمصي، ثقة، من الرابعة.
الثقات (٤/١٦٤)، وتهذيب الكمال (٦/٤٢)، والكاشف (١/٣٢١)، والتقريب (ص٢٣٤).

(٥) اللحاء، مكسور ممدود، قشر الشجر. مختار الصحاح (ص٥٩٥)، ولسان العرب (١٥/٢٤٢).

(٦) الترمذي، كتاب الصوم، باب ما جاء في صوم يوم السبت، ح٧٤٤ج٣/١٢٠، وابن ماجه، كتاب الصوم، باب ما جاء في صيام يوم السبت، ح١٧٢٦ج١/٥٥٠، والنسائي في الكبرى (٤/٤٩٨)، وأحمد (٤/١٨٩)، (٦/٣٦٨)، وابن خزيمة (٣/٣١٦)، وابن حبان (٨/٣٧٩)، والبيهقي (٤/٣٠٢)، والطبراني (٢٤/٣٢٥).

هذا حديث عال جدا وقع بيننا وبين النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيه عشرة رجال، وهذا أعلى سند يوجد اليوم في الدنيا صحيحا[١].

وأخرجه الإمام أحمد في مسنده عن علي بن عياش[٢] فوقع موافقة عالية، لأن أعلى سند يوجد اليوم أن بيننا وبين ابن عياش شيخ أحمد سبعة، وأخرجه النسائي من طرق منها عن عمرو بن عثمان[٣] عن بقية عن الزبيدي[٤] عن لقمان بن عامر[٥][عن عامر][٦] بن جشيب[٧] عن

---

(١) الأحاديث الأربعون العليا (ل٢٤/ب)، وعقد اللآليء (ق٢٥-٢٦).

(٢) في (ب) عباس، والتصويب من المصادر.

(٣) عمرو بن عثمان بن سعيد القرشي مولاهم، أبو حفص الحمصي، صدوق، من العاشرة، مات سنة ٢٥٠.
تهذيب الكمال (١٤٤/٢٢)، والكاشف (٨٣/٢)، والتقريب (ص٧٤١).

(٤) هو محمد بن الوليد بن عامر، أبو الهذيل الحمصي، القاضي، الحافظ المتقن الفقيه، أثبت أصحاب الزهري، مات سنة ١٤٦.
تهذيب الكمال (٥٨٦/٢٦)، وتذكرة الحفاظ (١٦٢/١)، والتقريب (ص٩٠٥)، وطبقات الحفاظ (ص٧٨).

(٥) لقمان بن عامر الوَصابي، أبو عامر الحمصي، صدوق، من الثالثة.
تهذيب الكمال (٢٤٦/٢٤)، واللسان (٣٤٦/٧)، والتقريب (ص٨١٧).

(٦) ساقط من النسختين فاستدركته من السنن الكبرى (٤٩٨/٤)، وعقد اللآليء (ق٢٦).

(٧) هو عامر بن جَشيب-بفتح الجيم، وكسر المعجمة، وآخره موحدة-، أبو خالد الحمصي، وثقه الدرقطني، وقال: لم يسمع من أبي الدرداء، من الخامسة.
تهذيب الكمال (١٤/١٤)، والتقريب (ص٤٧٥).

خالد بن معدان[١] عن عبد الله بن بسر، فوقع فيه مصافحة لأصحاب النسائي، وكأنا روينا عمن رواه عنه، ووقع لشيخنا مساواة له، وكأنه رواه معه عن عمرو بن عثمان.

وأخبرنا الرئيس الكبير أبو عبد الله محمد بن موسى الأنصاري قراءة عليه، أنا الفخر ابن البخاري، أنبأنا الإمام أبو اليمن زيد بن الحسن الكندي، أنا أبو بكر بن محمد بن عبد الباقي الأنصاري[٢]، أنا إبراهيم بن عمر [٣] البرمكي، أنا عبد الله بن إبراهيم بن ماسي[٤] ثنا أبو

---

(١) خالد بن معدان بن أبي كريب الكلاعي، أبو عبد الله الحمصي، من فقهاء الشام، أدرك سبعين من الصحابة، ثقة عابد يرسل كثيرا، من الثالثة، مات سنة ١٠٣، وقيل بعد ذلك. تهذيب الكمال (١٦٧/٨)، وتذكرة الحفاظ (١٦٢/١)، والتقريب (ص٢٩)، وطبقات الحفاظ (ص٤٩).

(٢) يعرف بقاضي المارستان، البغدادي البزار، الشيخ الإمام المتقن الفرضي العدل، مسند العصر، سمع من البرمكي، وأبي الطيب وعدة، وعنه خلق منهم السلفي، وابن الجوزي. له مشيخة في ثلاثة أجزاء، مات سنة٥٣٥.
التقييد (ص٨٢)، والسير (٢٣/٢٠)، والإشارة (ص٢٧٣)، والمقصد الأرشد (٤٤٣/٢).

(٣) كذا في (ب) إبراهيم بن عبد، وصوابه ما أثبت، كما في المصادر.
فهو إبراهيم بن عمر البرمكي، أبو إسحق، الشيخ الإمام المفتي، بقية المسندين، سمع ابن ماسي والقطيعي وعدة، وعنه أبو طالب اليوسفي وغيره، مات سنة٤٤٥. تاريخ بغداد (١٣٩/٦)، وتكملة الإكمال (٤٩٩/١)، والسير (٦٠٥/٧)، والإشارة (ص٢٢٣)، والإعلام (ص١٨٤).

(٤) أبو محمد بن ماسي، المحدث الثقة المتقن، سمع الكجي، والحراني وعدة، وعنه ابن أبي الفوارس، وغيره، مات سنة٣٦٩. =

مسلم الكجي، ثنا محمد بن عبد الله الأنصاري[١]، ثنا حميد[٢] عن أنس قال قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «انصر أخاك ظالما أو مظلوما، قال قلت يا رسول الله أنصره مظلوما فكيف أنصره ظالما؟ قال تمنعه من الظلم فذلك نصرك إياه»[٣].

هذا حديث صحيح متفق عليه لا يوجد اليوم أعلى منه، بيننا وبين النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عشرة رجال ثقات بالاتصال، فعيناي عاشر عين رأت من رأى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقد أخرجه البخاري عن مسدد عن معتمر عن حميد، فوقع بدلا عاليا لشيخ البخاري، وكأن شيوخنا سمعوه من الكشميهني[٤] وتوفي سنة ٣٨٩، ورواه الترمذي عن محمد بن حاتم

= تاريخ بغداد (٩/٤٠٨)، والسير (١٦/٢٥٢)، والإعلام (ص١٥٧)، والإشارة (ص١٨٣).

(١) ثقة، من التاسعة، مات سنة٢١٥. تهذيب الكمال (٢٥/٥٣٩)، والكاشف (٢/١٨٩)، والتقريب (ص٨٦٥).

(٢) حميد بن أبي حميد الطويل، أبو عبيدة البصري، ثقة مدلس، من الخامسة، مات سنة١٤٢ وهو قائم يصلي.

تهذيب الكمال (٧/٣٥٥)، وتذكرة الحفاظ (١/١٥٢)، والتقريب (ص٢٧٤)، وطبقات الحفاظ (ص٧٢).

(٣) البخاري في كتاب المظالم، باب أعن أخاك ظالما أو مظلوما، ح٢٣١١ج٢/٨٦٣، والترمذي في الفتن، باب٦٨ح٢٢٥٥ج٤/٤٥٣، وأحمد (٣/٩٩، ٢٠١).

(٤) في (ب) الكشمهمي، وصوابه ما أثبت.

المؤدب[١] عن محمد بن عبد الله الأنصاري، فوقع عاليا جدا[٢] كأنا سمعناه من أصحاب أبي الفتح الكروخي وتوفي سنة ٥٤٨.

❊ ❊ ❊ ❊

(١) محمد بن حاتم بن سليمان الزِّمِّي المؤدب الخراساني، نزيل العسكر، ثقة، من العاشرة، مات سنة٢٤٦.

تهذيب الكمال (١٧/٢٥)، والسير (٤٥٢/١١)، والتقريب (ص٨٣٣).

(٢) الأحاديث الأربعون العليا (ل٢٣)، وعقد اللآليء (ق٢٣).

النوع السابع والثامن والثلاثون: الناسخ والمنسوخ

فالحديث الناسخ هو كل حديث دل على رفع حكم شرعي سابق له، والمنسوخ كل حديث رفع حكمه الشرعي بدليل شرعي متأخر عنه، وهذا فن جليل صعب، ولهذا قال الزهري: «أعيى الفقهاء وأعجزهم أن يعرفوا ناسخ حديث رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من منسوخه»[١]، وقد كان للشافعي رضي الله عنه يد طولى، قال محمد بن وارة الحافظ: «قال لي أحمد بن حنبل وقد قدمت من مصر كتبت كتاب الشافعي؟ فقلت لا، قال: فرطت ما علمنا المجمل من المفسر، ولا ناسخ الحديث من منسوخه حتى جالسنا الشافعي»[٢].

وقد أدخل بعض أهل الحديث فيه ما ليس منه لخفاء معناه، وتكلم أيضا الناس في حد النسخ، ومن أجود ما قيل: هو رفع حكم شرعي بدليل شرعي متأخر عنه[٣]، وقد ألف العلماء في الفن كتبا كثيرة كابن] أبي داود وابن الجوزي وأبي بكر الحازمي وهو أجودها.

---

(١) الحلية (٣/٣٦٥).

(٢) الحلية (٩/٩٧)، والاعتبار (ص٥).

(٣) الإحكام، لابن حزم (٤/٤٦٣)، والتمهيد، للكلوذاني (٢/٣٣٥)، والبحر المحيط (٤/٦٤)، وشرح الكوكب المنير (٣/٥٢٥).

وهذا النوع منه ما يعرف بنص النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كحديث بريدة[١] في صحيح مسلم «كنت نهيتكم عن زيارة القبور ألا فزوروها»[٢].

ومنه ما يعرف بقول الصحابي كحديث أبي «كان الماء من الماء رخصة في أول الإسلام ثم نهي عنها» رواه الترمذي[٣]، وكحديث جابر

---

(١) بريدة بن الحصيب بن عبد الله الأسلمي، أبو سهل، وقيل: أبو عبد الله -وهو المشهور-، صحابي، أسلم قبل بدر ولم يشهدها، سكن المدينة ثم البصرة، ثم مرو، توفي سنة٦٣.

الاستيعاب (١/١٧٧)، وتهذيب الأسماء (١/١٤١)، والإصابة (١/١٥٠)، والتقريب (ص١٦٦).

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الجنائز، باب استئذان النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ربه عز وجل في زيارة قبر أمه، ح٩٧٧ج٢/٦٧٢، وأبو داود في كتاب الجنائز، باب في زيارة القبور، ح٣٢٣٥ج٣/٢١٨، والترمذي في الجنائز، باب ما جاء في الرخصة في زيارة القبور، ح١٠٥٤ج٣/٣٧٠، والنسائي الجنائز، باب زيارة القبور (٤/٨٩)، وابن ماجه في الجنائز، باب ما جاء في زيارة القبور، ح١٥٧١ج١/٥٠١[عن ابن مسعود].

(٣) في كتاب الغسل، باب ما جاء أن الماء من الماء، ح١١٠-١١١ج١/١٨٣-١٨٥، وأخرجه أيضا أبو داود، كتاب الطهارة، باب في الاكسال، ح٢١٤ج١/٥، وابن ماجه في الطهارة، باب ما جاء في وجوب الغسل إذا التقى الختانان، ح٦٠٩ج١/٢٠٠، وأحمد (٥/١١٥)، وابن خزيمة (١/١١٣)، وابن حبان (٣/٤٤٧).

انظر الكلام عليه في: نصب الراية (١/٤٣)، والدراية في تخريج أحاديث الهداية (١/٥٠)، والتلخيص الحبير (١/١٣٥).

«كان آخر الأمرين من رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ترك الوضوء مما مست النار»[١]. **قلت**: لكن قول الصحابي هذا ناسخ لهذا غير مقبول عند كثير من الفقهاء والأصوليين، لأنه يرجع إلى الاجتهاد بخلاف قوله هذا[كان قبل هذا][٢] فإنه مقبول إجماعا، لأنه ناقل وهو ثقة فتقبل روايته[٣].

ومنه ما يعرف بالتاريخ كحديث شداد بن أوس وغيره «أفطر الحاجم والمحجوم»[٤]، وحديث ابن عباس أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

---

(١) حديث صحيح أخرجه أبو داود، كتاب الطهارة، باب ترك الوضوء مما مست النار، ح١٩٢ج١/٤٩، والنسائي، كتاب الطهارة، باب الوضوء مما غيرت النار (١/١٠٨)، وابن خزيمة (١/٢٧)، والبيهقي (١/١٥)، والطبراني في الأوسط (٥/٥٩).
انظر: شرح معاني الآثار، للطحاوي (١/٦٧)، والتمهيد (١٢/٢٧٦)، والمجموع (٢/٥٧)، والتلخيص الحبير (١/١١٦)، وفتح الباري (١/٣٧٢)، ونيل الأوطار (١/٢٦٣-٢٦٤).

(٢) ساقط من (ب).

(٣) المنهل الروي (ص٦١)، واختصار علوم الحديث (٢/٤٦٨)، وشرح ألفية العراقي (ص٣٣١)، ونزهة النظر (ص٥٦).
ومن كتب الأصول: اللمع (ص٦٢)، والمستصفى (١/١٢٨)، والإحكام، للآمدي (٢/١٦٣)، والمسودة (ص٢٣٠)، والبحر المحيط (٤/١٥٥)، وشرح الكوكب المنير (٣/٥٦٦)، وفواتح الرحموت (٢/٩٥)، ومراقي السعود (ص٢٥٢).

(٤) أورده البخاري تعليقا بصيغة التمريض عن الحسن مرفوعا)٢/٦٨٥)، وأخرجه أبو داود، كتاب الصيام، باب في الصائم يحتجم، ح٢٣٦٧ج٢/٣٠٨، والترمذي، كتاب الصوم، باب كراهية الحجامة للصائم، ح٧٧٤ج٣/١٤٤، =

«احتجم وهو صائم»[١]، فبين الشافعي أن الثاني ناسخ لأن الأول كان سنة ثمان وشداد معه زمن الفتح، رأى رجلا يحتجم في رمضان، والثاني كان في حجة الوداع سنة عشر[٢].

ولا يثبت التقدم والتأخر بكون الصحابي من أحداث الصحابة أو متأخر الصحبة، فربما سمعه من صحابي قديم[٣].

ومنه ما عرف بالإجماع كحديث قتل شارب الخمر في المرة الرابعة[٤]، عرف نسخه بانعقاد الإجماع على ترك العمل به.

= وابن ماجه، كتاب الصيام، باب ما جاء في الحجامة للصائم، ح١٦٧٩-١٦٨١ج١/٥٣٧، وأحمد (١/١٤٧)، والدارقطني (٢/١٨٢)، والدارمي (١/١٤٧)، والبيهقي (٥/٢٦٥). وهو حديث صحيح.

انظر الكلام عليه في: المجموع (٦/٣٥٠)، والتلخيص الحبير (٢/١٩٣)، وفتح الباري (٤/٢٠٨)، وفيض القدير (٢/٥٣).

(١) البخاري، كتاب الصوم، باب الحجامة والقيء للصائم، ح١٨٣٦ج٢/٦٨٥، وأبو داود، كتاب الصيام، باب في الصائم يحتجم، ح٢٣٧٢ج٢/٣٠٨، والترمذي، كتاب الصوم، باب ما جاء من الرخصة بذلك-أي الحجامة-، ح٧٧٦ج٣/١٤٧، وابن ماجه، كتاب الصيام، باب ما جاء في الحجامة للصائم، ح١٦٨٢ج١/٥٣٧.

(٢) اختلاف الحديث-بآخر الأم- (٨/٥٢٩-٥٣٠)، والاعتبار (ص١٣٩ وما بعدها).

(٣) انظر المصادر السابقة في الحاشية رقم ٣.

(٤) أخرجه أبو داود في الحدود، باب إذا تتابع في شرب الخمر، ح٤٤٨٤ج٤/١٦٤، والترمذي في الحدود، باب ما جاء من شرب الخمر =

والإجماع لا ينسخ وإنما يدل على وجود ناسخ[1].

❊ ❊ ❊ ❊

= فاجلدوه. . ، ح١٤٤٤ج٤/٤٨ ، والنسائي في الأشربة ، باب ذكر الروايات المغلظات في شرب الخمر (٣١٣/٨) ، وابن ماجه في كتاب الحدود ، باب من شرب الخمر مرارا ، ح٧٢٢٥ج٢/٨٥٩ ، وأحمد (٢١٤/٢) ، والدارمي (٢٣٠/٢) ، والحاكم (٤١٢/٤-٤١٥).

انظر الكلام عليه في: التحقيق في أحاديث الخلاف (٣١٠/٢) ، ونصب الراية (٣٤٦/٣) ، والدراية (١٠٤/٢).

(١) الفقيه والمتفقه (ص١٢٣) ، والمنهل الروي (ص٦٢) ، وشرح ألفية العراقي (ص٣٣١-٣٣٢) ، وفتح المغيث (٥٣/٤) ، وتدريب الراوي (١١٣/٢).

ومن كتب الأصول: العدة (٨٢٦/٣) ، واللمع (ص٦٠) ، والبحر المحيط (١٢٨/٤-١٣١).

النوع التاسع والثلاثون: مختلف الحديث

وهو أن يوجد حديثان متضادان في المعنى في الظاهر، فيجمع بينهما أو يرجح أحدهما، وهو فن مهم يضطر إليه جميع الطوائف من العلماء، وإنما تكفل للقيام به الأئمة من أهل الحديث والفقه والأصول الغواصون على المعاني، وقد صنف الشافعي فيه كتابه المعروف به، وقد رويناه، ولكنه لم يقصد استيعابه بل ذكر جملة تنبه العارف على طريق ذلك، ثم صنف فيه ابن قتيبة فأجاد، ومن جمع الأوصاف المذكورة لم يشكل عليه شيء من ذلك، قال ابن خزيمة: «لا أعرف حديثين صحيحين متضادين فمن كان عنده فليأتني لأولف[1] بينهما».

ثم المختلف قسمان؛

أحدهما: يمكن الجمع فيتعين ويجب العمل بهما، كحديث «لا عدوى ولا طيرة»[2]، مع حديث «لا يورد ممرض على مصح»[3]،

---

(١) في (ب) لأول.

(٢) أخرجه البخاري في الطب، باب لا عدوى، ح٥٤٣٨ج٥/٢١٧٧، ومسلم في السلام، باب لا عدوى ولا طيرة، ح٢٢٢٠ج٤/١٧٤٢-١٧٤٤.

(٣) أخرجه البخاري في الطب، باب لا عدوى، ح٥٤٣٩ج٥/٢١٧٧، ومسلم في السلام، باب لا عدوى ولا طيرة، ح٢٢٢١ج٤/١٧٤٣.

وحديث «فر من المجذوم فرارك من الأسد»[١]. وجه الجمع أن هذه الأمراض لا تعدي بطبعها، ولكن الله تعالى جعل مخالطة المريض بها للصحيح سببا لإعدائه، ثم[قد][٢] يتخلف ذلك عن سببه كما في سائر الأسباب، ففي الأول نفي ما يعتقده الجاهل من كونه يعدي بالطبع، ولهذا قال فمن أعدى الأول؟، وفي الثاني أعلم بأن الله تعالى جعل ذلك سببا لذلك، وحذر من الضرب الذي وجوده عند وجوده بفعل الله تعالى[٣].

والثاني: يتضادان فلا يمكن الجمع بينهما، فإن علمنا أحدهما ناسخا قدمناه، وإلا عملنا[٤] بالراجح منهما، ووجوه الترجيح خمسون جمعها الحازمي في كتابه الناسخ والمنسوخ[٥]، كالترجيح بكثرة الرواة أو

---

(١) أخرجه البخاري في الطب، باب الجذام، ح٥٣٨٠ج٥/٢١٥٨، وهو قطعة من الحديث السابق، ساقه البخاري معلقا.

انظر: تغليق التعليق (٥/٤٣٠٤٥).

(٢) ساقطة من (أ).

(٣) التمهيد (٢٤/٧٠)، وشرح النووي على مسلم (١٤/٢١٣)، وفتح الباري (١٠/١٦٨-١٧٢)، وفتح المغيث (٤/٦٧).

(٤) في (ب) علمنا.

(٥) الاعتبار (٨-٢٢)، وأوصلها العراقي في التقييد (ص٢٤٥-٢٥٠) إلى أكثر من مائة وجه.

وانظر مزيد كلام على طرق الترجيح في كتب الأصول:

الإحكام، لابن حزم (٢/١٥٨-١٩٦)، والمستصفى (٢/٣٩٧وما بعدها)، =

بصفتهم[١] إلى غير ذلك مما لم يكن محل ذكره هنا، فإن لم يظهر للمجتهد وجه الترجيح توقف حتى يظهر، وقيل يهجم فيفتي بواحد منهما، أو يفتي بهذا في وقت وبهذا في وقت كما يفعل أحمد في روايات أصحابه عنه[٢].

❊ ❊ ❊ ❊

= والإحكام، للآمدي (٤/٤٦٠-٥٠٠)، والتمهيد (٣/١٩٩-٢٢٢)، والبحر المحيط (٦/١٣٦-١٧٤)، وشرح الكوكب المنير (٤/٦٢٧-٧١١).

(١) في (ب) أو بصفاتهم.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١٩/١٥٢وما بعدها)، وصفة المفتي والمستفتي، لابن حمدان (ص٢٠وما بعدها)، والمدخل إلى مذهب الإمام أحمد، لابن بدران (ص١٨٧-١٩٠)، وأصول مذهب الإمام أحمد، لعبد المحسن التركي (ص٧٩٩وما بعدها).

النوع الأربعون: المدبج

وهو الحديث الذي يروي[١] القرين عن مثله، ويكون ذلك المروي عنه قد روى [عن][٢] ذلك القرين كما تقدم في النوع السابع من الأصل الثاني، قال الحافظ أبو عمرو: «المدبج من رواية الأقران بعضهم عن بعض، وهم المتقاربون في السن والإسناد، وربما اكتفى الحاكم أبو عبد الله فيه بالتقارب في الإسناد وإن لم يوجد في السن، قال: ورواية [القرين][٣] عن مثله ينقسم أقساما؛ فمنها المدبج وهو أن يروي القرينان كل واحد منهما عن الآخر، مثاله في الصحابة عائشة وأبو هريرة رضي الله عنهما روى كل واحد منهما عن الآخر، وفي التابعين الزهري عن عمر بن عبد العزيز وهو عنه، وفي أتباع التابعين مالك عن الأوزاعي وهو عنه، وفي أتباع الأتباع أحمد بن حنبل عن علي بن المديني وهو عنه، قال: ومنها غير المدبج، وهو أن يروي [أحد] القرينين عن الآخر ولا يروي الآخر عنه فيما نعلم، مثل سليمان التيمي عن [مسعر]، هما قرينان ولا نعلم لمسعر رواية عن التيمي»[٤].

---

(١) في (ب) يرويه.

(٢) ساقطة من (أ).

(٣) ساقطة من (ب)، وكذا ما بعدها مما هو بين معقوفتين.

(٤) تقدم الكلام على هذا النوع، كما أشار إلى ذلك المصنف في النوع السابع من الأصل الثاني.

النوع الحادي والأربعون: زيادات الثقات

وهو فن ظريف يتعين العناية به، وقد كان أبو نعيم الجرجاني[١]، وأبو بكر بن زياد النيسابوري[٢]، وأبو الوليد القرشي الحفاظ مذكورين بمعرفة زيادات الألفاظ الفقهية في الأحاديث. وقد تقدم في نوع المرسل أن الصحيح أن الزيادة من الثقة مقبولة[٣] إذا تفرد بها، سواء كانت من شخص واحد بأن رواه مرة ناقصا، ورواه مرة أخرى وفيه تلك الزيادة، [أو كانت الزيادة][٤] من غير من رواه ناقصا، خلافا لمن ردها مطلقا من

---

(١) أبو نعيم عبد الملك بن محمد بن عدي الجرجاني، الحفاظ الحجة الفقيه، كان من أئمة المسلمين، لم يكن في عصره أحفظ للفقهيات وأقاويل الصحابة منه، مات سنة٣٢٣.

تاريخ بغداد (١٠/٤٢٨)، وتذكرة الحفاظ (٣/٨١٦)، والسير (١٤/٥٤١)، وطبقات الحفاظ (ص٣٤٢).

(٢) الحافظ المجود العلامة أبو بكر عبد الله بن محمد بن زياد النيسابوري الفقيه الشافعي، كان إمام عصره، قال الدارقطني: ما رأيت أحفظ منه، كان يعرف زيادات الألفاظ في المتون، مات سنة٣٢٤.

تاريخ بغداد (١٠/١٢٠)، وتذكرة الحفاظ (٣/٨١٩)، والسير (١٥/٦٥)، وطبقات الحفاظ (ص٣٤٣).

(٣) في (أ) مقبول.

(٤) ساقطة من (ب)، وكذلك كل ما هو بين معقوفتين في هذه الصفحة.

أهل الحديث، ولمن ردها منه وقبلها من غيره[١]. وقال الأصوليون[٢]: [إن] اتحد المجلس ولم يحتمل غفلتهم عن تلك الزيادة غالبا ردت، وإن احتمل[٣] قبلت عند الجمهور، وإن جهل تعدد المجلس فأولى بالقبول من صورة اتحاده، وإن تعدد يقينا قبلت اتفاقا. وإذا أسنده وأوصلوه، أو وصله وقطعوه، أو رفعه ووقفوه فهو كالزيادة، وتقدم في المرسل، وهي أقسام؛

أحدها: زيادة[يخالف ما رواه] الثقات وهذا حكمه الرد كما تقدم في الشاذ.

الثاني: أن لا يكون الزيادة يخالف فيه غيره بشيء أصلا فهذا مقبول، ونقل الخطيب[٤] اتفاق العلماء عليه، وتقدم بيانه[٥] في الشاذ.

الثالث: زيادة لفظ في حديث لم يذكره[٦] سائر من رواه، مثاله ما رواه مالك عن نافع عن ابن عمر [«أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فرض زكاة الفطر على كل حر وعبد ذكر أو أنثى من المسلمين»[٧]، وقد رواه

---

(١) الكفاية (ص٤٢٤)، ونكت الزركشي (٢/١٧٥-١٨٩)، ونكت ابن حجر (٢/٦٨٦-٦٩٦)، وفتح المغيث (١/٢٤٦).

(٢) الإحكام، لابن حزم (٢/٢١٧)، والمستصفى (١/١٦٨)، والإحكام، للآمدي (٢/٣٣٦)، والبحر المحيط (٤/٣٢٣-٣٣٨).

(٣) في (ب) احتمل.

(٤) الكفاية (ص٤٢٥).

(٥) في (ب) مثاله.

(٦) في (ب) يذكرها.

(٧) رواه مالك في الموطأ، كتاب الزكاة، باب مكيلة زكاة الفطر (١/٢٨٤)، =

عبيد الله بن عمر[١]، وأيوب[٢]، وسائر الرواة عن نافع عن ابن عمر][٣] دون هذه الزيادة، فأخذ بها غير واحد من الأئمة واحتجوا بها كالشافعي وأحمد.

قلت: قد وافق مالكا في هذه الزيادة عن نافع عمر بن نافع[٤]، والضحاك بن عثمان[٥]، فروى الأول البخاري، والثاني مسلم[٦]، لكن

= والبخاري في الزكاة، باب فرض صدقة الفطر، ح١٤٣٢ج٢/٥٤٧، ومسلم في الزكاة، باب زكاة الفطر على المسلمين من التمر والشعير، ح٩٨٤ج٢/٦٧٧، وأبو داود في الزكاة، باب كم يؤدى في صدقة الفطر، ح١٦١١ج٢/١١٢، والترمذي في الزكاة، باب ما جاء في صدقة الفطر، ح٦٧٦ج٣/٦١، والنسائي في الزكاة، باب فرض زكاة رمضان على المسلمين دون المعاهدين (٥/٤٨)، وابن ماجه في الزكاة، باب صدقة الفطر، ح١٨٢٦ج١/٥٨٤، وأحمد (٢/١٠٢)، كلهم من طريق مالك.

(١) عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب المدني، أبو عثمان، ثقة ثبت، من الخامسة، مات سنة١٤٧.
تهذيب الكمال (١٩/١٢٤)،، وتذكرة الحفاظ (١/٦٠)، والسير (٦/٣٠٤)، والتقريب (ص٦٤٣).

(٢) هو السختياني.

(٣) ساقط من (ب).

(٤) عمر بن نافع العدوي، مولى ابن عمر، ثقة، من السادسة، مات في خلافة المنصور. تهذيب الكمال (٢١/٥١٢)، والكاشف (٢/٧٠)، والتقريب (ص٧٢٨).

(٥) الضحاك بن عثمان بن عبد الله الأسدي الحِزامي، أبو عثمان المدني، صدوق يهم، من السابعة، مات سنة١٥٣.
تهذيب الكمال (١٣/٢٧٢)، والكاشف (١/٥٠٨)، والتقريب (ص٤٥٨).

(٦) ذكر الزركشي في النكت (٢/١٩١-١٩٤) متابعة عشرة أنفس لمالك. وانظر =

مثاله الجيد حديث «جعلت لنا الأرض مسجدا، وجعلت تربتها لنا طهورا»[١]، تفرد بهذه الزيادة أبو مالك سعد[٢] بن طارق الأشجعي وسائر الرواة رووه «جعلت لنا الأرض مسجدا وطهورا»[٣].

❊ ❊ ❊ ❊

= الكلام على هذه المتابعات في: التمهيد (٣١٨/١٤)، والتقييد والإيضاح (ص٩٣)، والنكت (٦٩٦/٢-٦٩٩)، وفتح الباري (٤٣٣/٣)، والتدريب (١٣٢/١).

(١) أخرجه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، ح٥٢٢ج٣٧١/١، وابن خزيمة (١٣٣/١)، وابن حبان (٥٩٥/٥).

(٢) في (أ) سعيد، وهو خطأ. فهو سعد بن طارق، أبو مالك الأشجعي الكوفي، ثقة، من الرابعة، مات في حدود الربعين.
تهذيب الكمال (٢٦٩/١٠)، والكاشف (٤٢٨/١)، والتقريب (ص٣٦٩).

(٣) البخاري، كتاب الصلاة، باب قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «جعلت. .»، ح٤٢٧، ج١٦٨/١، ومسلم في المساجد، ح٥٢١ج٣٧٠/١.
انظر: التمهيد (٢٢١/٥)، والتحقيق (٢٩/١-٣٠)، والتلخيص الحبير (١٤٨/١)، والنكت (٧٠٠/١-٧٠١).

النوع الثاني والأربعون والثالث والأربعون والرابع والأربعون: الاعتبار والمتابعات والشواهد.

وهي يتعرف بها أهل الحديث حاله، فالاعتبار أن ينظر في حديث رواه حماد بن سلمة مثلا، ولم يتابع عليه عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، هل رواه ثقة غير أيوب كذلك، فإن لم يوجد فثقة غير ابن سيرين كذلك، فإن لم يوجد فصحابي غير أبي هريرة، فأي ذلك وجد علم به أن له أصلا يرجع إليه وإلا فلا.

والمتابعة أن يرويه غير حماد مثلا عن أيوب وهو المتابعة التامة، فإن لم[1] يروه أحد غيره عن أيوب، بل غيره عن ابن سيرين [عن أبي هريرة][2]، أو غير ابن سيرين عن أبي هريرة، أو غير أبي هريرة عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فهو متابعة أيضا، لكن تقصر عن الأولى بحسب[3] بعدها منها، قال الحافظ أبو عمرو: ويجوز أن يسمى ذلك بالشاهد[4]. **قلت:** قد سمى البيهقي في باب الدباغ ما وقع من ذلك عن شيخ شيخه

---

(١) في (ب) فلو لم.

(٢) ساقط من (أ).

(٣) في (أ) بسبب.

(٤) علوم الحديث (ص٩٠).

متابعة[١]، وسمى الحاكم في المدخل[٢] المتابعة شاهدا. فالاعتبار يطلب المتابعة، وقد علمت هي.

والشاهد أن يروي حديثا بمعنى حديث لا بلفظه فيكون شاهدا له، ولا يسمى متابعة لأنه ليس بلفظه.

مثال المتابعة والشاهد حديث سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عطاء بن أبي رباح[٣] عن ابن عباس أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «لو أخذوا إهابها فدبغوه فانتفعوا به»[٤]، ورواه ابن جريج عن عمرو عن عطاء ولم يذكر الدباغ فيه، فذكر الحافظ أبو بكر البيهقي لحديث ابن عيينة متابعة وشاهدا، أما المتابعة فإن أسامة بن زيد[٥] تابعه عن عطاء

---

(١) السنن (١/١٦).

(٢) (ص٩٠-٩١).

(٣) واسم أبي رباح أسلم، القرشي مولاهم، المكي، ثقة فقيه فاضل، لكنه كثير الإرسال، من الثالثة، مات سنة١١٤.

الحلية (٣/٣١٠)، وتذكرة الحفاظ (١/٩٨)، وغاية النهاية (١/٥١٣)، والتقريب (ص٦٧٧).

(٤) مسلم في الحيض، باب طهارة جلود الميتة بالدباغ، ح٣٦٣ج١/٢٧٧، والنسائي، في الفرع والعتيرة، باب جلودالميتة (٧/١٧٢)، وابن ماجه في اللباس، باب لبس جلود الميتة إذا دبغت، ح٣٦١٠ج٢/١١٩٣.

(٥) أسامة بن زيد الليثي مولاهم، أبو زيد المدني، صدوق يهم، من السابعة، مات سنة١٥٣.

تهذيب الكمال (٢/٣٤٧)، والكاشف (١/٢٣٢)، والتقريب (ص١٢٤).

[وروى بإسناده عن أسامة عن عطاء][(١)] عن ابن عباس أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «ألا نزعتم جلدها فدبغتموه[(٢)] فاستمتعتم به»[(٣)]، وأما الشاهد فحديث عبد الرحمن بن وعلة[(٤)] عن ابن عباس قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «أيما إهاب دبغ فقد طهر»[(٥)].

فروع:

أولها: **إذا لم يرو الحديث من وجه بلفظه ولا بمعناه فإنه يتحقق فيه التفرد المطلق حينئذ، وينقسم والحالة هذه إلى مردود منكر، وغير مردود كما تقدم في نوع الشاذ.**

---

(١) ساقط من (ب).

(٢) في (أ) فدبغوه.

(٣) الترمذي في اللباس، باب في جلود الميتة إذا دبغت، ح...، ٤/٢٢٠، وأبو عوانة في مسنده (١/١٧٩)، والطبراني في الكبير (١١/٢٠٣)، والبيهقي (١/١٦).

(٤) عبد الرحمن بن وَعْلة المصري، صدوق يهم، من الرابعة. الكاشف (١/٦٤٨)، والتقريب (ص٦٠٤).

(٥) أخرجه مسلم في الحيض (١/٢٧٧)، وأبو داود في اللباس، باب أهب الميتة، ح٤١٢٣ج٤/٦٦، والترمذي في اللباس، باب ما جاء في جلود الميتة إذا دبغت، ح١٧٢٨ج٤/٢٢١، والنسائي في الفرع والعتيرة، باب جلودالميتة (٧/١٧٣)، وابن ماجه في اللباس، باب لبس جلود الميتة إذا دبغت، ح٣٦٠٩ج٢/١١٩٣، وأحمد (١/٢١٩)، ومالك في الصيد، باب ما جاء في جلود الميتة (١/٤٩٨). وانظر: المجموع (١/٢١٤)، والتلخيص الحبير (١/٤٩-٥٠).

ثانيها: **إذا قالوا في مثل هذا الحديث مثلا [تفرد به أبو هريرة][1] وتفرد به عن أبي هريرة ابن سيرين، وتفرد به عن ابن سيرين أيوب، وتفرد به عن أيوب حماد بن سلمة كان ذلك إشعارا بانتفاء وجود المتابعات فيه.**

ثالثها: **قد يدخل في نوع[2] المتابعة والشاهد رواية من لايحتج بحديثه وحده، بل يكون معدودا فيمن يضعف، وفي الصحيحين جماعة منهم ذكروا في المتابعات والشواهد مثل عاصم بن بهدلة[3]، ومحمد بن إسحق، وأسامة بن حفص المدني[4]، وأسامة بن زيد الليثي، وهذا معنى قولنا روى له البخاري متابعة، وروى له مسلم في الشواهد، وليس كل من ضعف يصلح لذلك، ولهذا يقول أهل الجرح والتعديل [فلان يعتبر به][5] وفلان لايعتبر كما قدمنا في النوع الأول من الأصل الثاني[6].**

---

(١) ساقط من (ب).

(٢) في (ب) نوعي.

(٣) عاصم بن بهدلة، وهو ابن أبي النجود، الأسدي مولاهم، الكوفي، أبو بكر المقري، صدوق له أوهام، حجة في القراءة، وحديثه في الصحيحين مقرون، من السادسة، مات سنة١٢٧، وقيل ١٢٨. تهذيب الكمال (٤٧٣/١٣)، والسير (٢٥٦/٥)، وغاية النهاية (٣٤٦/١)، والتقريب (ص٤٧١).

(٤) صدوق، ضعفه الأزدي بلا حجة، من الثامنة. التعديل والتجريح (٤٠٠/١)، والكاشف (٢٣٢/١)، والتقريب (ص١٢٣).

(٥) ساقط من (ب).

(٦) علوم الحديث (ص٩٠-٩١)، والمنهل الروي (ص٦٠)، واختصار علوم =

النوع الخامس والأربعون: في غريب الحديث

وهو ما جاء في المتن من لفظ غامض بعيد الفهم لقلة استعماله، وهو فن مهم يقبح جهله بالمحدثين خصوصا وبالعلماء عموما، ويجب أن يتثبت فيه ويتحرى، وسئل الإمام أحمد عن حرف من غريب الحديث قال: «سلوا أصحاب الغريب، فإني أكره أن أتكلم في قول رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالظن»[1]، وقال أبو قلابة عبد الملك بن محمد[2] قلت للأصمعي يا أبا سعيد ما معنى قول رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «الجار أحق بسقبه؟»[3]

= الحديث (١/١٨٤-١٨٥)، وشرح ألفية العراقي (ص٩٢-٩٣)، والشذا الفياح (ص١١٨-١٢٠)، ونزهة النظر (ص٥٢-٥٣)، وفتح المغيث (١/٢٤٢-٢٤٣)، والغاية شرح الهداية (١/٢٠١-٢٠٢)، والتدريب (١/١٣٠و١٨٦)، وشرح النخبة، للقاري (ص٢٣٤-٢٣٥)، ومنهج ذوي النظر (١٣٧).

(١) العلل، لابن حنبل (ص١٧٤).

(٢) أبو قلابة عبد الملك بن محمد بن عبد الله الرَّقَاشي، البصري، يكنى أبا محمد، وأبو قلابة لقبه، صدوق يخطئ، تغير حفظه لما سكن بغداد، مات سنة٢٧٦. تاريخ بغداد (١٠/٤٢٥)، والسير (١٣/١٧٧)، والتقريب (ص٦٢٧)، والكواكب النيرات (ص٦٨).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الشفعة، باب عرض الشفعة على صاحبها قبل البيع، ح٢١٣٩ج٢/٧٨٧، وأبو داود في البيوع، باب في الشفعة، ح٣٥١٦ج٣/٢٨٦، والنسائي في البيوع، باب ذكر الشفعة وأحكامها (٧/٣٢٠)، وابن ماجه في =

فقال: «أنا لا أفسر حديث رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ][1]، ولكن العرب تزعم أن السقب[2] اللزيق».

وقد صنف العلماء في هذا الفن فأكثروا، فيقال أول من صنف فيه النضر بن شميل، وقيل أبو عبيدة معمر بن المثنى، ثم أبو عبيد القاسم [بن سلام، وكتابه جليل في ذلك، ثم تتبع ابن قتيبة[3] ما فاته، ثم الخطابي ما فاتهما، ثم][4] غيرهم كالهروي[5] صاحب الغريبين، والزمخشري في الفائق، والحافظ أبي موسى المديني وابن الجوزيوغيرهم، وأجمع كتاب ألف في ذلك النهاية لابن الأثير، وأما مشارق الأنوار للحافظ القاضي عياض فإنه أجل كتاب جمع بين ضبط

= الشفعة، باب الشفعة بالجوار، ح٢٤٩٥ج٢/٨٣٣، أحمد (٤/٣٨٩)، وابن حبان (١١/٥٨٣)، والدارقطني (٤/٢٢٢).

(١) ساقط من (ب).

(٢) في (ب) النصب. والسقب، ويروى بالصاد، القرب والملاصقة. غريب الحديث، لأبي عبيد (١/٣٣٧)، والفائق (٢/٣١).

(٣) أبو محمد عبد الله بن قتيبة بن مسلم الدينوري القُتَبي، نسبة إلى جده، العلامة الأديب اللغوي، صاحب المصنفات، (ت٢٧٢).

تاريخ بغداد (١٠/١٧٠)، والسير (١٣/٢٩٦)، وميزان الاعتدال (٤/١٩٨)، ولسان الميزان (٣/٣٥٧).

(٤) ساقط من (ب).

(٥) أبو عبيد أحمد بن محمد الهروي، اللغوي المؤدب، كان من كبار العلماء، مات سنة٤٠١.

سير أعلام النبلاء (١٧/١٤٦)، والعبر (٢/٧٥)، وشذرات الذهب (٣/١٦١).

الألفاظ واختلاف الروايات وبيان المعنى، مع ما أضاف إليه من مشتبه الأسماء والأنساب، وقد نظمه شيخنا شمس الدين محمد بن محمد بن عبد الكريم بن الموصلي فأحسن ما شاء.

وينبغي ألا يقلد فيه إلا إمام[١] معتبر، وأصحه ما جاء مفسرا في رواية أخرى نحو ما جاء في حديث ابن صياد[٢] أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال له: «قد خبأت لك خبئا فما هو؟ قال الدخ»[٣]، فهذا مما خفي معناه وأشكل حتى فسره قوم بما لا يصلح.

وفي المعرفة للحاكم أنه بمعنى الزخ الذي هو الجماع[٤]. وهذا

---

(١) في (ب) الإمام.

(٢) في (ب) الصياد.

(٣) أخرجه البخاري في مواضع من صحيحه، منها في كتاب الجنائز، باب إذا اسلم الصبي فمات هل يصلى عليه. . ؟ح١٢٨٩ج١/٤٥٤، وفي كتاب الجهاد، باب كيف يعرض الإسلام على الصبي، ح٢٨٩٠ج٣/١١١٢، وفي الأدب، باب قول الرجل للرجل اخسأ، ح٥٨٢٠-٥٨٢١ج٥/٢٢٨٣، ومسلم في الفتن وأشراط الساعة، باب ذكر ابن صياد، ح٢٩٣٠ج٤/٢٢٤٤.

(٤) في (أ) الدخ الذي هو الدخ. انظر: المعرفة، للحاكم (ص٩١)، ولا يوجد فيها هذا النقل المنسوب إليه-أي الحاكم-، بل غاية ما عنده أنه نقل بيتا ينسب إلى علي رضي الله عنه يقول فيه:

طوبى لمن كانت له مزخة يزخها ثم ينام الفخة

والذين نقلوا عن الحاكم كلهم ذكروا قوله في المعرفة «سألت الأدباء عن تفسير الدخ. .، فقال: كذا يدخها ويزخها بمعنى واحد الدخ والزخ، قال: والمعنى الذي أشار إليه ابن صائد خذله الله فيه مفهوم، ثم أنشد البيت السابق. فتأكد =

خطأ لا ينبغي، وإنما المعنى أضمرت لك ضميرا فما هو؟ فقال الدخ - بضم الدال[١]- أي الدخان، والدخ يأتي بمعنى الدخان[٢].

وقد جاء في رواية أخرى «إني قد خبأت لك خبئا[وخبأ له][٣] يوم تأتي السماء بدخان مبين، فقال ابن صياد: هو الدخ، فقال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اخسأ فلن تعدو قدرك»[٤]، وهو ثابت صحيح[٥] في الترمذي وغيره».

❊ ❊ ❊ ❊

= من هذا أن في النسخة التي بين يدي سقطا، والله أعلم.وراجع النقل عن الحاكم في: شرح الألفية، للعراقي (ص٣٢٦)، وفتح المغيث (٤/٣٣-٣٤).

(١) وحكي فيه الفتح أيضا. انظر: الصحاح (١/٤٢٢)، ومختار الصحاح (ص٢٠٠)، ولسان العرب (٣/١٤).

(٢) أنكر الخطابي تفسيره في الحديث بالدخان، لكن الجمهور ردوا عليه ذلك بما ورد في الروايات الأخرى.
غريب الحديث، للخطابي (١/٦٣٤)، وأعلام الحديث، له (١/٧٠٨)، وشرح مسلم (١٨/٤٨)، وفتح الباري (٣/٢٠٠).

(٣) ساقط من (ب).

(٤) هذه الرواية أخرجها أبو داود في كتاب الملاحم، باب في خبر ابن صائد، ح٤٣٢٩ج٤/١٢٠، والترمذي في كتاب الفتن، باب ما جاء في ذكر ابن صائد، ح٢٤٩ج٤/٥١٩، والبزار (٤/١٦٩)، والطبراني في الكبير (٥/٨٨)، والأوسط (٨/٢٤٢).

(٥) في (ب) وهو صحيح ثابت.

خاتـمة

أجل ما ينبغي على من من الله تعالى عليه بالتأهل للإحاطة بعلم ما تقدم أن يشتغل بفقه الحديث، والتنقيب عما تضمنه من الأحكام والآداب المستنبطة منه، وهذه صفة الأئمة الفقهاء والمجتهدين الأعلام كالشافعي، ومالك، وأحمد، والحمادين، والسفيانين، وابن المبارك، وابن راهويه، والأوزاعي وأضرابهم.

وفي هذا الفن مصنفات كثيرة كالتمهيد والاستذكار لابن عبد البر، ومعالم السنن للخطابي، وكتاب أعلام الحديث له على البخاري، وأجل كتاب أعلمه في ذلك الإمام في شرح الإلمام[1] للمجتهد على رأس القرن السابع أبي الفتح بن دقيق العيد، وله الإلمام على عمدة الأحكام دليل على ما وهبه الله تعالى في ذلك، وكتاب المحلى لأبي محمد بن حزم كتاب جليل لولا ما فيه من الطعن على الأئمة، وانفراد بظواهر خالف فيها جماهير الأمة، جليل لولا ما فيه من الطعن على الأئمة، وانفراد بظواهر خالف فيها جماهير الأمة، ونعم الكتاب شرح مسلم للإمام أبي زكريا النووي، وشرح القاضي له، والأحوذي في شرح الترمذي للقاضي أبي بكر بن العربي، ومن شرح البخاري للنووي نحو ثمنه مفيد جدا،

---

(١) في (ب) الإمام.

ولو كمل لأغنى عن غيره، وشرح السنة للبغوي كتاب مفيد حسن في بابه، وكتابنا تصحيح المصابيح نرجو أنه جمع من ذلك ما لم يجمعه سواه من فوائد، ونكت، وتحقيقات، وإشارات، وأرجو من الله تعالى تيسير شيء على صحيح البخاري ينتفع به.

❊ ❊ ❊ ❊

فهرس الموضوعات

التمهيد ١٣
١- سبب اختيار البحث ١٥
٢- الصعوبات المعترضة ١٩
٣- توثيق نسبة الكتاب ٢١
٤- تسمية الكتاب..... ٢٤
٥- النسخ المعتمدة في التحقيق ٢٧
الفصل الأول ترجمة الإمام ابن الجزري ٣٩
المبحث الأول: عصر ابن الجزري ٣٩
تقديم ٤١
المطلب الأول: الحالة السياسية ٤٢
المبحث الثاني ٦١
المطلب الأول: اسمه، ونسبه، ومولده، ونشأته ٦٣
المطلب الثاني: طلبه للعلم، ورحلاته في سبيله ٦٨
المبحث الثالث ٧١
المطلب الأول: شيوخه ٧٣
المطلب الثاني: مناصبه العلمية ٩٩
المبحث الرابع: تلاميذه ١٠٦
الكنى ١٦٦
النساء ١٦٧

المبحث الخامس: أقرانه والمعاصرون له ١٧٠
المبحث السادس..... ١٨٥
المطلب الأول: صفاته الخلقية والخُلقية ١٨٧
المطلب الثاني: مذهبه الفقهي ١٩٥
المطلب الثالث: مسلكه التربوي ٢٠٣
المبحث السابع ثناء العلماء عليه والرد على من ذمه ٢١٠
المبحث الثامن: مؤلفاته وبعض المؤلفات المنسوبة إليه ٢٢٢
الفصل الثاني: ابن الجزري محدثا ٢٦٣
المبحث الأول معالم المنهج الحديثي في مؤلفاته ٢٦٥
المبحث الثاني كلامه على الرواة جرحًا وتعديلًا ٢٧٧
المبحث الثالث حكمه على الأحاديث تصحيحا وتضعيفا ٢٩٨
أ: بين التذكرة والهداية. ٣١٩
ب: اختياراته وترجيحاته..... ٣٢١
١. مسألة الاقتصار على الصلاة دون التسليم عند ذكر النبي ٣٢٣
٣. مسائل متعلقة بالتعديل. ٣٢٦
٤. مسألة قبول إقرار الواضع. ٣٢٩
١. مسألة التحمل قبل الإسلام. ٣٣١
٢. ظهور السماع بعد التحديث بالإجازة. ٣٣٣
٣. مسألة التصحيح والتضعيف في الأزمان المتأخرة. ٣٣٥

المبحث الخامس انفراداته عن ابن الصلاح ٣٣٧
١. مسألة السماع من وراء حجاب. ٣٣٧
٢. فروع متعلقة بالإجازة. ٣٣٨
٣. ألفاظ الجرح والتعديل..... ٣٤٢
٤. الحديث المتواتر. ٣٤٤
٥. الحديث الصالح. ٣٤٥
٦. الحديث المضعف..... ٣٤٧
١. الإجازة للعموم. ٣٥١
٤. مسألة عمل العامل بفتياه على وفق حديث هل هو تصحيح له؟. . ٣٥٦
٥. تقسيم الحديث. ٣٥٨
٦. الحديث الحسن. ٣٦٠
٧. في الإخوة والأخوات..... ٣٦١
٨. المؤتلف والمختلف. ٣٦٢
٩. المتفق والمفترق. ٣٦٣
١. في الحديث المشهور..... ٣٦٤
٣. مراد الترمذي بقوله «حسن صحيح». ٣٦٦
٤. الفرق بين الشاذ والمنكر..... ٣٦٨
٥. مثال الحديث المضطرب..... ٣٧٠
١. النقل عنه في القراءات. ٣٧٦
٢. النقل عنه في السيرة. ٣٧٨
٣- النقل عنه في فقه الحديث. ٣٧٩

٤- النقل عنه في ضبط لغة الحديث. ٣٨١
٥- النقل عنه في التراجم وضبط الأعلام..... ٣٨٤
٦- النقل عنه في مصطلح الحديث..... ٣٨٦
٧- النقل عنه في تخريج الأحاديث والحكم عليها. ٣٨٨
٧- اتصال أسانيد الحديث به. ٣٩٣
خاتمة الدراسة..... ٣٩٩

النص المحقق..... ٤٠٣

[المقدمة] ٤٢٣
الأصل الأول: في كيفية ضبط الحديث وما يتعلق بذلك ٤٢٩
النوع الأول: في أهلية التحمل ٤٣١
النوع الثاني: في طرق التحمل ٤٣٦
الطريق الأول: السماع من لفظ الشيخ..... ٤٣٦
الطريق الثاني: القراءة على الشيخ ٤٣٨
الطريق الرابع: المناولة ٤٦٢
الطريق الخامس: الكتابة ٤٦٨
الطريق الثامن: الوجادة. ٤٧١
النوع الثالث: في كتابة الحديث وضبطه ٤٧٦
الفصل الثالث. يجعل بين كل حديثين دارة ٤٨٠
الفصل الرابع. عليه مقابلة كتابه بأصل شيخه وإن كان إجازة ٤٨٢
الفصل الخامس. إذا خرج الساقط وهو اللحق بفتح اللام والحاء ٤٨٣

الفصل السادس. التصحيح والتمريض والتضبيب ٤٨٥
الفصل السابع. إذا وقع في الكتاب خطأ وحققه كتب عليه (كذا).... ٤٨٥
الفصل الثامن. غلب على كتبة الحديث الاقتصار على الرمز ٤٨٨
الفصل التاسع. قال الخطيب: «ينبغي أن يكتب بعد البسملة اسم شيخه
المسمع للكتاب..... ٤٨٩
الفصل العاشر. إذا نسخ الكتاب فلا ينقل سماعه إلا بعد المقابلة
المرضية ٤٩١
النوع الرابع: في أدب الطالب ٤٩٣
النوع الثاني: التدليس ٥٣١
النوع الرابع: في المزيد في الأسانيد..... ٥٤٠
النوع الخامس: في الإسناد العالي..... ٥٤٣
النوع السادس: السابق واللاحق ٥٤٩
النوع السابع: رواية الأقران بعضهم من بعض ٥٥١
النوع الثامن: رواية الآباء عن الأبناء..... ٥٥٧
النوع التاسع: رواية الأبناء عن الآباء ٥٦٢
النوع العاشر: رواية الأكابر عن الأصاغر ٥٦٧
النوع الحادي عشر: معرفة من لم يرو عنه إلا راو واحد ٥٧١
الأصل الثالث في متن الحديث وأقسامه..... ٥٧٩
النوع الأول: [في] المتواتر..... ٥٨٣
النوع الثالث: الحديث المشهور ٥٩٠

النوع الرابع: الحديث الصحيح ٦٠٠
فروع: ٦٠٤
الأول: أول من صنف في الصحيح المجرد ٦٠٤
الثاني: ينبغي أن يعلم أنهما لم يستوعبا جميع الأحاديث الصحيحة. . ٦٠٦
الثالث: الكتب المخرجة على الصحيحين لم يلتزم فيها موافقتها لفظا. ٦١٠
الرابع: أعلى أقسام الصحيح. ٦١١
الخامس: قال أبو عمرو: إذا وجدنا في كتاب أو جزء حديثا صحيح
الإسناد، ولم نجده في أحد الصحيحين ٦١٣
السادس: قول أئمة الحديث هذا حديث صحيح الإسناد أو حسنه. .. ٦١٤
السابع: المختار أنه لا يطلق على إسناد معين أنه أصح الأسانيد مطلقا.٦١٥
الثامن: ما حذف سنده أو بعضه فيها. ٦١٦
التاسع: أخطأ أبو محمد بن حزم الظاهري ٦١٩
العاشر: لا يحتج بكتاب من نسخة لم يقابل بأصل صحيح موثوق ... ٦٢١
الحادي عشر: ليس المقصود في هذه الأعصار إثبات الحديث. ٦٢١
الثاني عشر: ذكر مسلم في أول صحيحه أنه يقسم الحديث الصحيح
ثلاثة أقسام ٦٢٢
النوع الخامس: الحديث الحسن ٦٢٦
النوع السادس: الحديث الصالح ٦٣٤
فرعان: ٦٣٥
الأول: ما وجدناه في كتاب أبي داود مذكورا ٦٣٥
الثاني: الكتب الستة ٦٣٦

النوع السابع والثامن: في الحديث الضعيف والمضعف ٦٣٨
فروع: ٦٣٩
أولها: إذا وجدت حديثا بإسناد ضعيف ٦٣٩
ثانيها: يجوز عند المحدثين وغيره التساهل في أسانيد الضعيف ٦٤٠
ثالثها: الحديث الضعيف أو ما يشك في صحته إذا روي بغير إسناد.. ٦٤١
النوع التاسع والعاشر: الغريب والعزيز ٦٤٢
النوع الحادي عشر: الحديث المسند ٦٤٤
النوع الثالث عشر: المرفوع ٦٤٦
النوع الرابع عشر: الموقوف ٦٤٧
فروع. ٦٤٧
أولها: قول الصحابي كنا نفعل كذا إن أضافه إلى زمن النبي ٦٤٧
ثانيها: قول الصحابي أمرنا بكذا ٦٤٨
ثالثها: إذا قيل عن الصحابي يرفع الحديث ٦٤٩
رابعها: تفسير الصحابي..... ٦٤٩
خامسها: الموقوف وإن اتصل سنده..... ٦٥٠
النوع السادس عشر: المرسل ٦٥٢
فروع: ٦٥٣
أولها: إذا قال التابعي الصغير كالزهري وأبي حازم، ويحيي بن سعيد
الأنصاري قال رسول الله..... ٦٥٣
ثانيها: إذا قيل في الإسناد فلان عن رجل، أو عن شيخ عن فلان ... ٦٥٣
ثالثها: حكم المرسل حكم الضعيف ٦٥٣

خامسها: لو أرسل ثقة حديثا تارة وأسنده أخرى ٦٥٦
سادسها: مرسل الصحابي كالمتصل في الحكم ٦٥٧
النوع السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر: المدلس والمعنعن
والمؤنن ٦٥٩
النوع الحادي والعشرون: المعلق ٦٦٤
النوع الثالث والعشرون: الشاذ ٦٦٩
النوع الرابع والعشرون: المنكر ٦٧١
النوع الخامس والعشرون: الفرد ٦٧٢
النوع السادس والعشرون: المعلل ٦٧٧
النوع السابع والعشرون: المدرج ٦٨٢
النوع الثامن والعشرون: المضطرب ٦٩١
النوع التاسع العشرون: المقلوب ٦٩٥
النوع الثلاثون: المركب ٧٠٠
النوع الحادي والثلاثون: المنقلب ٧٠٣
النوع الثاني والثلاثون: المصحف ٧٠٥
النوع الثالث والثلاثون: الموضوع ٧١٤
النوع الرابع والثلاثون: المسلسل ٧٣٦
النوع الخامس [والثلاثون] والسادس والثلاثون: العالي والنازل ٧٤١
النوع السابع والثامن والثلاثون: الناسخ والمنسوخ ٧٤٧

النوع التاسع والثلاثون: مختلف الحديث ٧٥٢
النوع الأربعون: المدبج..... ٧٥٥
النوع الحادي والأربعون: زيادات الثقات ٧٥٦
النوع الثاني والأربعون والثالث والأربعون والرابع والأربعون: الاعتبار والمتابعات والشواهد. ٧٦٠
النوع الخامس والأربعون: في غريب الحديث ٧٦٤
خاتـمة..... ٧٦٨
فهرس الموضوعات..... ٧٧٠